

# ما قال فيه الألباني لا أصل له

د/ يوسف بن محمود الخوساوي

١٤٤٤ هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة  
ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي

مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

[yhoshan@gmail.com](mailto:yhoshan@gmail.com)

تليجرام <https://t.me/dralhoshan>

١- "والشرط: كالركن إلا أنه يكون خارجا عما هو شرط فيه. كالوضوء مثلا في الصلاة. فلا تصح بدونه. والواجب: هو ما ثبت الأمر به في الكتاب أو السنة، ولا دليل على ركنيته أو شرطيته، ويثاب فاعله.، ويعاقب تاركه إلا لعذر. ومثله (الفرض)، والتفريق بينه وبين الواجب اصطلاح حادث لا دليل عليه. والسنة: ما واطب النبي صلى الله عليه وسلم عليه من العبادات دائما. أو غالبا. ولم يأمر به أمر إيجاب، ويثاب فاعلها. ولا يعاقب تاركها ولا يعاتب. وأما الحديث الذي يذكره بعض المقلدين معزوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم: "من ترك سنتي لم تنله شفاعتي" فلا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وما كان كذلك فلا يجوز نسبته إليه صلى الله عليه وسلم خشية التقول عليه. فقد قال صلى الله عليه وسلم: "من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار". وإن من نافلة القول أن أذكر أنني لم ألزم فيه تبعا لأصله مذهبا معينا من المذاهب الأربعة المتبعة. وإنما سلكت فيه". (١)

٢- ٣٥ - ويجعل كفيه حذو منكبيه، وأحيانا يبالغ في رفعهما حتى يحاذي بهما أطراف أذنيه ( ١ ).

وضع اليدين وكيفيته:

٣٦ - ثم يضع يده اليمنى على اليسرى عقب التكبير، وهو من سنن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه، فلا يجوز إسدهما.

٣٧ - ويضع اليمنى على ظهر اليسرى، وعلى الرسغ والساعد.

٣٨ - وتارة يقبض باليمنى على اليسرى ( ٢ ).

محل الوضع:

٣٩ - ويضعهما على صدره فقط، الرجل والمرأة في ذلك سواء ( ٣ ).

٤٠ - ولا يجوز أن يضع يده اليمنى على خاصرته.

( ١ ) قلت وأما مس شحمتي الأذنين بإبهامي، فلا أصل له في السنة، بل هو عندي من دواعي الوسوسة.

( ٢ ) وأما ما استحسنته بعض المتأخرين من الجمع بين الوضع والقبض في آن واحد فمما لا أصل له.

( ٣ ) قلت: ووضعهما على غير الصدر إما ضعيف، وإما لا أصل له". ( ٢ )

"٧٦ - ثم يضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد، ثم يشد بينهما على صدره، وفي ذلك أحاديث لا بد أن أذكر بعضها: الأول: عن أبي هريرة مرفوعا في حديثه المتقدم آنفا: "... ووضع اليمنى على اليسرى". وهو وإن

(١) تلخيص صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ص/٥

(٢) تلخيص صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ص/١٥

كان ضعيف الاسناد، فإن معناه صحيح بشهادة الاحاديث الاتية فإنها بإطلاقها تشمل صلاة الجنازة كما تشمل كل ما سوى المكتوبات من الصلوات كالاستسقاء والكسوف وغيرها. الثاني: عن سهل بن سعد قال: " كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد على ذراعة اليسري في الصلاة " أخرجه مالك في " الموطأ " (١ / ١٧٤) ومن طريقه البخاري (٢ / ١٧٨) والسياق له، وكذا الامام محمد في " الموطأ " (١٥٦) وأحمد (٥ / ٣٣٦) والبيهقي (٢ / ٢٨). الثالث: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: سمعت نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول: " إنا معشر الانبياء أمرنا بتعجيل فطرنا، وتأخير سحورنا، وأن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة ". أخرجه ابن حبان في " صحيحه " (٨٨٥ - موارد) والطبراني في " الكبير " وفي " الاوسط " (١ / ١٠ - ١) ومن طريقهما الضياء المقدسي في " المختارة " (٦٣ / ١٠ / ٢). (١ / ١٧٤). وله طريق أخرى عن ابن عباس. = رفع الايدي في تكبيرات الزوائد في صلاة العيدين مع أنها لا أصل لها أيضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم! وانظر " المحلى " (٥ / ٨٣). نعم روى البيهقي (٤ / ٤٤) بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه على كل تكبيرة من تكبيرات الجنازة. فمن كان يظن أنه لا يفعل ذلك إلا بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم، فله أن يرفع، وقد ذكر السرخسي عن ابن عمر خلاف هذا، وذلك مما لا نعرف له أصلا له أصلا في كتب الحديث.. (١)

"هو الثناء على الله: والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم، والدعاء للميت، وهو قول الثوري وغيره من أهل الكوفة". (١). (١) قلت: وهذا الحديث وما في معناه حجة عليهم، لا يقال: ليس فيه التصريح بنسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم لاننا نقول: أن قول الصحابي من السنة كذا. مسند مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم علما أصبح الاقوال حتى عند الحنفية، بل قال النووي في، " المجموع " (٥ / ٢٣٢): " إنه المذهب الصحيح الذي قاله جمهور العلماء من أصحابنا في الاصول وغيرهم من الاصوليين والمحدثين ". قلت وبهذا جزم المحقق ابن الهمام في " التحرير "، وقال شارحه ابن أمير حاج (٢ / ٢٢٤): " وهذا قول أصحابنا المتقدمين، وبه أخذ صاحب الميزان والشافعية وجمهور المحدثين ". قلت: وعليه فمن العجائب أن لا يأخذ الحنفية بهذا الحديث مع صحته ومجيئه من غير ما وجه، ومع صلاحيته لاثبات السنة على طريقته وأصولهم! فقال الامام محمد في " الموطأ " (ص ١٧٥): " لا قراءة على الجنازة، وهو قول أبي حنيفة ". ومثله في " المبسوط " للسرخسي (٢ / ٦٤). ولما رأى بعض المتأخرين منهم بعد هذا القول عن الصواب، ومجافاته عن الحديث، قال بجواز قراءة الفاتحة بشرط أن ينوي بها الدعاء والثناء على الله! وإنما اشتروا ذلك توفيقا منهم - بزعمهم - بين الحديث وقول إمامهم، فكأن قوله حديث آخر صحيح، ينبغي قرنه مع الحديث الصحيح ثم الجمع بينهما! ومع أن هذا الشرط باطل في نفسه لعدم وروده، فإنه يبطله ثبوت قراءة السورة مع الفاتحة في الحديث وهي مطلقة لا يمكن اشتراط ذلك الشرط فيها أيضا! وعندهم عجيبة أخرى! وهي قولهم " أن قراء سبحانك - بعد التكبيرة الأولى من سنن الصلاة على الجنازة "! مع أنه لا أصل لذلك في السنة كما تقدم التنبيه على ذلك في الحاشية (ص ١١٩)، فقد جمعوا بين إثبات ما لا أصل له في السنة وإنكار مشروعيتها ما ورد فيها!! فإن قلت: قد قال المحقق ابن الهمام في " فتح القدير " (١ / ٤٥٩): " قالوا: لا يقرأ الفاتحة، إلا أن يقرأها بنية الثناء، ولم تثبت القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ". فأقول: وهذا القول

من مثل هذا المحقق أعجب من كل ما سبق، فإن ثبوت القراءة عنه صلى الله عليه وسلم مما لا يخفى على مثله مع وروده في " صحيح البخاري " وغيره مما سبق بيانه، ولذلك فإنه يغلب على الظن أنه يشير بذلك إلى أن الحديث لا ينهض دليلاً على إثبات القراءة لقوله فيه " سنة " بناءً على الخلاف الذي سبق أن ذكرناه، فإن كان الأمر كما فهذه عجيبة أخرى، فإن مذهبه أو قول الصحابي سنة في حكم المسند المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كما تقدم نقله من كتابه " التحرير "، وقد جروا على ذلك في فروعهم، فخدموا على ذلك المسألة الآتية. قال في " الهداية " " إذا حملوا الميت على السرير أخذوا بقوائمه الأربعة، بذلك وردت السنة، وقال الشافعي: السنة أن فقال ابن الهمام في صدد الرد على ما نسبوه إلى الشافعي: = " (١)

" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم آتى الميت فحتم عليه من قبل رأسه ثلاثاً " أخرجه ابن ماجه (١/ ٤٧٤) بإسناد قال (٥/ ٢٩٢): " جيد " . لكن قال الحافظ: " ظاهره الصحة " . ثم ذكر أنه معلول بعنقة بعض رواته كما بينته في " التعليقات الجياد " ، لكن الحديث قوي بما له من الشواهد، وقد ذكرها الحافظ في " تلخيص الحبير " (٥/ ٢٢٢) فليراجعها من شاء، ثم تبى نلي أن الاعلال المشار إليه غير قادح، كما حققته في الارواء (٧٤٣) (١/ ١٠٧) - ويسن بعد الفراغ من دفنه أمور: الأول: أن يرفع القبر عن الأرض قليلاً نحو شبر، ولا يسوى بالأرض، وذلك لتمييز فيصان ولا يهان لحديث جابر رضي الله عنه: " أن النبي صلى الله عليه وسلم أهد له لحد، ونصب اللبن نصباً، ورفع قبره من الأرض نحواً من شبر " . رواه ابن حبان في " صحيحه " (٢١٦٠) والبيهقي (٣/ ٤١٠) وإسناده حسن. (١)\_\_\_\_\_ وأما استحباب بعض المتأخرين من الفقهاء أن يقول في الحثية الأولى (منها خلقناكم)، وفي الثانية (وفيها نعيدكم)، وفي الثالثة (ومن هنا نخرجكم تارة أخرى) فلا أصل له في شيء من الأحاديث التي أشرنا إليها في الأعلى: وأما قول النووي (٥/ ٢٩٣ - ٢٩٤): وقد يستدل له بحديث أبي أمامة رضي الله عنه قال: " لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (منها خلقناكم، وفيها نعيدكم، ومنها نخرجكم تارة أخرى) " ، رواه الإمام أحمد من رواية عبيد الله بن زحر عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم، وثلاثتهم ضعفاء لكن يستأنس بأحاديث الفضائل وإن كانت ضعيفة الإسناد، ويعمل بها في الترغيب والترهيب، وهذا مها، والله أعلم " . فالجواب عليه من وجه: الأول: أن الحديث ليس فيه التفصيل المزعوم استحبابه فلا حجة فيه أصلاً لو صح سنده. الثاني: أن التفصيل المذكور لم يثبت في الرع أنه من فضائل الأعمال حتى يقال يعمل بهذا الحديث لأنه في فضائل الأعمال، بل إن تجويز العمل به معناه إثبات مشروعية عمل بحديث ضعيف وذلك لا يجوز لأن المشروعية أقل درجاتها الاستحباب: وهو حكم م الأحكام الخمسة التي لا تثبت إلا بدليل صحيح، ولا يجدي فيها الضعيف باتفاق العلماء. الثالث أن الحديث ضعيف جداً، بل هو موضوع في نقد ابن حبان، فإنه في " مسند أحمد " (٥/ ٢٥٤) من طريق عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد، وهو الالهاني وقول النووي " علي بن زيد بن جدعان " خطأ، لمخالفته لما في " المسند " قال ابن حبان: " عبيد الله بن زحر، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد آتي بالطامات، وإذا اجتمع في

(١) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/ ١٢٠

إسناد خبر عبيد الله وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم " ! ابن حجر في " تبين العجب فيما ورد في فضل رجب " .. " (١)

" بل يقف على القبر بدعو له بالتثبيت، ويستغفر له، ويأمر الحاضرين بذلك لحديث عثمان بن عفان رضى الله عنه قال: " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: استغفروا لأخيك، وسلوا له التثبيت، فإنه الآن يسأل ". أخرجه أبو داود (٧٠ / ٢) والحاكم (٣٧٠ / ١) والبيهقي (٥٦ / ٤) وعبد الله بن أحمد في " زوائد الزهد " (ص ١٢٩) وقال الحاكم: " صحيح الاسناد "، ووافقه الذهبي: وهو كما قال، وقال النووي (٥ / ٢٩٢): " إسناده جيد " ١٠٨ - ويجوز الجلوس عنده أثناء الدفن تذكير الحاضرين بالموت وما بعده، لحديث البراء بن عازب قال: " خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة رجل من الانصار، فانتبهنا إلى القبر ولما يلحد، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة)، وجلسنا حوله، وكأن على رؤوسنا الطير، وفي يده عوده ينكت في الارض، (فجعل ينظر إلى السماء، وينظر إلى الارض، وجعل يرفع بصره ويخفضه، ثلاثا)، فقال: استعينوا بالله من عذاب القبر، مرتين، أو ثلاثا، (ثم قال: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر) (ثلاثا)، ثم قال: إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا، وإقبال من الآخرة، نزل إليه ملائكة من السماء، بيض الوجوه، كأن وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط (١) من حنوط الجنة، حتى يجلسوا منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت عليه السلام (٢) = " ويحتمل من كلام أئمة لا تحقيق أنه حديث ضعيف، والعمل به بدعة، ولا يغتر بكثرة من يفعله " . ويعجبني منه قوله: " والعمل به بدعة "، وهذه حقيقة طالما ذهل عنها العلماء، فإنهم يشرعون بمثل هذا الحديث كثيرا من الامور ويستحبونها اعتمادا منهم على قاعدة " يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال " ولم يتنبهوا إلى أن محلها فيما ثبت بالكتاب والسنة مشروعيتها وليس بمجرد الحديث الضعيف، وقد سبق لهذا مثال في التعليق (ص ١٥٣). وأذكر إن للامام الشاطبي في " الموافقات " كلاما جيدا حول هذه القاعدة فليراجع. (١) بفتح المهملة ما يخلط من لاطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة. (٢) قلت: هذا هو اسمه في الكتاب والسنة (ملك الموت)، وأما تسميته (بعرزائيل) فمما لا أصل له، خلافا لما هو المشهور عند الناس، ولعله من الاسرائيليات! " (٢)

" قالت: قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال: قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون). أخرجه مسلم (١٤ / ٣) والسياق له والنسائي (١ / ٢٨٦)، ١٦٠ / ٢، ١٦٠ - ١٦١) وأحمد (٢٢١ / ٦) والزيادات له إلا الأولى والثالثة فإنها للنسائي (١) (١) والحديث استدلل به الحافظ في (التلخيص) (٥ / ٢٤٨) على جواز الزيارة للنساء وهو ظاهر الدلالة عليه، وهو يؤيد أن الرخصة شملهن مع الرجال، لان هذه القصة إنما كانت في المدينة، لما هو معلوم أنه صلى الله عليه وسلم بنى بعائشة في المدينة، والنهي إنما كان في أول الامر في مكة، ونحن نجزم بهذا وإن كنا لا نعرف تاريخا يؤيد ذلك، لان الاستنتاج الصحيح

(١) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/١٥٣

(٢) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/١٥٦

يشهد له، وذلك من قوله صل الله عليه وسلم: (كنت نهيتمكم) إذ لا يعقل في مثل هذا النهي أن يشرع في العهد المدني، دون العهد المكي الذي كان أكثر ما شرع فيه من الاحكام إنما هو فيما يتعلق بالتوحيد والعقيدة، والنهي عن الزيارة من هذا القبيل لانه من باب سد الذرائع، وتشريعه إنما يناسب العهد المكي لان الناس كانوا فيه، حديثي عهد بالاسلام، وعهدهم بالشرك قريباً، فنهاهم صلى الله عليه وسلم عن الزيارة لكي لا تكون ذريعة إلى الشرك، حتى إذا استقر التوحيد في قلوبهم، وعرفوا ما ينافية من أنواع الشرك أذن لهم الزيارة، وأما أن يدعهم طيلة العهد المكي على عادتهم في الزيارة، ثم ينهاهم عنها في المدينة فهو بعيد جداً عن حكمة التشريع، ولهذا جزمنا بأن النهي إنما كان تشريعه في مكة، فإذا كان كذلك فأذنه لعائشة بالزيارة في المدينة دليل واضح على ما ذكرنا، فتأمله فانه شئ انقذ في النفس، ولم أر من شرحه على هذا الوجه، فان أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي. وأما استدلال صاحب رسالة (وصية شرعية) على ذلك بقوله (ص ٢٦): (وقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم ابنته فاطمة رضي الله عنها على زيارة قبر عمها حمزة رضي الله عنه). فهو استدلال باطل، لان الاقرار المذكور **لا أصل له** في شئ من كتب السنة، وما أظنه إلا وهما من المولف، فإن المروي عنها رضي الله عنها إنما هو زيارة فقط ليس في ذكر للاقرار المزعوم أصلاً، ومع ذلك فلا يثبت ذلك عنها، فإنه من رواية سليمان بن داود عن جعفر بن محمد عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده. هكذا أخرجه الحاكم (١/ ٣٧٧) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٧٨) وقال: (كذا قال، وقد قيل عن سليمان بن داود عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه دون ذكر علي بن الحسين عن أبيه فيه، فهو منقطع). وقال الحاكم: (رواته عن آخرهم ثقات)! ورده الذهبي بقوله: (قلت: هذا منكر جداً، وسليمان ضعيف). قلت: وأنا أظنه سليمان بن داود بن قيس الفراء المدني، قال أبو حاتم (شيخ لا أفهمه فقط كما ينبغي) وقال الازدي: (تكلم فيه) ولهذا أورده الذهبي في (الضعفاء)، وحكى قول الازدي المذكور، فلا تغتر = (١)

"وفي الباب عن بشير بن الخصاصية، وقد ذكرت لفظه في التعليق على المسألة (٨٨)، (ص ١٣٥) وعن ابن عباس، وفيه ضعف كما يأتي التنبيه عليه في خاتمة المسألة الآتية بعد مسألة، وعن عمر وغيره، وفيها ضعف كما بينه الحافظ الهيثمي في (المجمع) (٣/ ٦٠). ١٢٢٠ - وأما قراءة القرآن عند زيارتها، فمما **لا أصل له** في السنة، بل الاحاديث المذكورة في المسألة السابقة تشعر بعدم مشروعيتها، إذ لو كانت مشروعة، لفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمها أصحابه، لا سيما وقد سأله عائشة رضي الله عنها - وهي من أحب الناس إليه صلى الله عليه وسلم - عما تقول إذا زارت القبور؟ فعلمها السلام والدعاء. ولم يعلمها أن تقرأ الفاتحة أو غيرها من القرآن، فلو أن القراءة كانت مشروعة لما كنتم ذلك عنها، كيف وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في علم الاصول، فكيف بالكتمان، ولو أنه صلى الله عليه وسلم علمهم شيئاً من ذلك لنقل إلينا، فإذا لم ينقل بالسند الثابت دل على أنه لم يقع. ومما يقوي عدم المشروعية قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان يفر من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة) أخرجه مسلم (٢/ ١٨٨) والترمذي (٤/ ٤٢) وصححه وأحمد (٢/ ٢٨٤، ٣٣٧، ٣٧٨، ٣٨٨) من حديث أبي هريرة. وله شاهد من حديث الصلصال بن

(١) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/ ١٨٣

الدلمس. رواه البيهقي في (الشعب) كما في (الجامع الصغير). فقد أشار صلى الله عليه وسلم إلى أن القبور ليست موضعا للقراءة شرعا، فلذلك حض على قراءة القرآن في البيوت ونهي عن جعلها كالمقابر التي لا يقرأ فيها، كما أشار في الحديث الآخر إلى أنها ليست موضعا لصلاة أيضا، وهو قوله: (صلوا في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورا). أخرجه مسلم (٢ / ١٨٧) وغيره عن ابن عمر، وهو - عند البخاري بنحوه، وترجم له بقوله: ب (باب كراهية الصلاة في المقابر) فأشار به إلى أن حديث ابن عمر يفيد كراهة. " (١)

"لعدم إمكان ذلك في زمانهم، وسبق أن الاكثرين يقولون باستقبال وجهه صلى الله عليه وسلم أيضا عند السلام عليه، وهذا يستلزم استدبار القبلة. الامر الذي نقطع أنه لم يقع في عهد الصحابة كما سلف، فهذا أمر زائد على استقبال الحجرة، ولا بد له من دليل. لا ثباته، فهل له من وجود؟ ذلك مما لا أعرفه، ولا رأيت أحدا من العلماء تعرض لهذا، سواء في خصوص قبر الرسول صلى الله عليه وسلم أو في القبور عامة. نعم، استدلل بعضهم على ذلك بحديث ابن عباس قال: (مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه، فقال: السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن على الاثر). أخرجه الترمذي (٢ / ١٥٦) والضياء في (المختارة) (٥٨ / ١٩٢ / ١) من طريق الطبراني وقال الترمذي: (حسن غريب). قلت: في سنده قابوس بن أبي ظبيان قال النسائي: (ليس بالقوي). وقال ابن حبان: (ردئ الحفظ، ينفرد عن أبيه بما لا أصل له). قلت: وهذا من روايته عن أبيه، فلا يحتج به، ولعل تحسين الترمذي لحديثه هذا إنما هو باعتبار شواهد، فإن معناه ثابت في الاحاديث الصحيحة وقد مضى قريبا ذكر قسم طيب منها، إلا أن قوله: (فأقبل عليهم بوجهه) منكر لتفرد هذا الضيف به. إذا عرفت هذا، فقد قال الشيخ علي القاري في (مرقاة المفاتيح) (٢ / ٤٠٧): (فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون وجهه لوجه الميت وأن يستمر كذلك في الدعاء أيضا، وعليه عمل عامة المسلمين، خلافا لما قاله ابن حجر من أن السنة عندنا أنه في حالة الدعاء يستقبل القبلة كما علم من أحاديث آخر في مطلق الدعاء). قلت: وفي هذا الاستدلال نظر ظاهر، إذ ليس في الحديث إلا إقباله صلى الله عليه وسلم بوجهه على القبور، وأما الاقبال على وجوه الموتى، فشيء آخر وهو يحتاج إلى نص آخر. " (٢)

" ١٢٧ - ولا يشرع وضع الاس ونحوها من الرياحين والورود على القبور، لانه لم يكن من فعل السلف، ولو كان خيرا لسبقونا إليه " وقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: (كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة). (١) رواه ابن بطة في (الابانة عن أصول الديانة) (٢ / ١١٢ / ٢) واللالكائي في (السنة) \_\_\_\_\_ = السبئية دون غيرها! وهو جمود شديد. وأما قول الخطابي يشبه أن يكون النهي عنهما لما فيهما من الخيلاء، فإنه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبئية، ويقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبسها. وهو حديث صحيح. وقال الطحاوي: (يحمل نهي الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدر، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ما لم ير فيهما أذى). قلت: وهذا الاحتمال بعيد، بل جزم ابن حزم (٥ / ١٣٧) ببطلانه، وأنه من التقول على الله! والاقرب أن النهي من باب احترام الموتى،

(١) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/١٩١

(٢) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/١٩٧



فهو كالنهي عن الجلوس على القبر الاتي في المسألة (١٢٨ فقرة ٦)، وعليه فلا فرق بين النعلين السبتيتين وغيرهما من النعال التي عليها شعر، إذ الكل في مثابة واحدة في المشي فيها بين القبور ومنافاتها لاحترامها، وقد شرح ذلك ابن القيم في (تهذيب السنن) (٣٤٣ / ٤ - ٣٤٥) ونقل عن الامام أحمد أنه قال: (حديث بشير إسناده جيد، أذهب إليه إلا من علة). وقد ثبت أن الامام أحمد كان يعمل بهذا الحديث، فقال أبو داود في مسائله (ص ١٥٨): (رأيت أحمد إذا تبع الجنازة فقرب من المقابر خلع نعليه). فرحمه الله، ما كان أتبعه للسنة. (١) ولا يعارض ما ذكرنا حديث ابن عباس في وضع النبي صلى الله عليه وسلم شقي جريدة النخل على القبرين وقوله: (لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا). متفق عليه وقد خرجته في (صحيح أبي داود) (١٥). فإنه خاص به صلى الله عليه وسلم بدليل أنه لم يجر العمل به عند السلف ولا مور أخرى يأتي بياها. قال الخطابي رحمه الله تعالى في (معالم السنن) (١ / ٢٧) تعليقا على الحديث: (إنه من التبرك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالتخفيف عنهما، وكأنه جعل مدة بقاء النداة فيهما حدا لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس، والعامية في كثير من البلدان تغرس الخوص في قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا، وليس لما تعاطوه من ذلك وجه). قال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على الترمذي (١ / ١٠٣) عقب هذا: (وصدق الخطابي، وقد ازداد العامة إصرارا على هذا العمل الذي لا أصل له، وغلوا فيه، خصوصا في بلاد مصر، تقليدا للنصارى، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور، ويتهادونها بينهم، فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحية لهم، ومجاملة للآحياء، وحتى صارت عادة شبيهة بال رسمية في المجاملات الدولية، فتجد الكبراء من المسلمين إذا نزلوا بلدة من بلاد أوربا ذهبوا إلى قبور عظمائها أو إلى قبر من يسمونه (الجندي) = " (١)

"(١ / ٢١) موقوفا بإسناد صحيح، والهروي في (ذم الكلام) (٢ / ٣٦ / ١) مرفوعا، = \_\_\_\_\_ = المجهول) ووضعوا عليها الزهور، وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لا نداوة فيها تقليدا للفرنجة، واتباعا لسنن من قبلهم، ولا ينكر ذلك عليهم العلماء أشباه العامة، بل تراهم أنفسهم يضعون ذلك في قبور موتاهم، ولقد علمت أن أكثر الاوقاف التي تسمى أوقافا خيرية موقوف ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع على القبور وكل هذه بدع ومنكرات لا أصل لها في الدين، ولا سند لها من الكتاب والسنة، ويجب على أهل العلم أن ينكروها وأن يبتطلوا هذه العادات ما استطاعوا) .. قلت: ويؤيد كون وضع الجريد على القبر خاص به، وأن التخفيف لم يكن من أجل نداوة شقها أمور: أ - حديث جابر رضي الله عنه الطويل في (صحيح مسلم) (٨ / ٢٣١ - ٢٣٦) وفيه قال صلى الله عليه وسلم: (إني مررت بقبرين يعذبان، فأحببت بشفاعتي أن يرد عنهما ما دام الغصنان رطبين). فهذا صريح في أن رفع العذاب إنما هو بسبب شفاعته صلى الله عليه وسلم ودعائه لا بسبب النداة، وسواء كانت قصة جابر هذه هي عين قصة ابن عباس المتقدمة كما رجحه العبي وغيره، أو غيرها كما رجحه الحافظ في (الفتح)، أما على الاحتمال الأول فظاهر، وأما على الاحتمال الآخر، فلان النظر الصحيح يقتضي أن تكون العلة واحدة في القصتين للتشابه الموجود بينهما، ولان كون النداة سببا لتخفيف العذاب عن الميت مما لا يعرف شرعا ولا عقلا، ولو كان الامر كذلك لكان أخف الناس عذابا إنما هم الكفار الذين يدفنون في مقابر

(١) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/ ٢٠٠

أشبه ما تكون بالجنان لكثرة ما يزرع فيها من النباتات والاشجار التي تظل مخضرة صيفان شتاء! يضاف إلى ما سبق أن بعض العلماء كالسيوطي قد ذكروا أن سبب تأثير الندوة في التخفيف كونها تسبح الله تعالى، قالوا: فإذا ذهبت من العود ويس انقطع، تسبيحه! فإن هذا التعليل مخالف لعموم قوله تبارك وتعالى: (وإن من شئ إلا يسبح بحمده، ولكن لا تفقهون تسبيحهم). ب - في حديث ابن عباس نفسه ما يشير إلى أن السر ليس في الندوة، أو بالاحرى ليست هي السبب في تخفيف العذاب، وذلك قوله (ثم دعا بعسيب فشقه اثنين) يعني طولاً، فإن من المعلوم أن شقه سبب لذهاب الندوة من الشق ويسه بسرعة، فتكون مدة التخفيف أقل مما لو لم يشق، فلو كانت هي العلة لابقاه صلى الله عليه وسلم بدون شق ولو وضع على كل قبر عسيباً أو نصفه على الأقل، فإذا لم يفعل دل على أن الندوة ليست هي السبب، وتعين أنها علامة على مدة التخفيف الذي أذن الله به استجابة لشفاعة نبيه صلى الله عليه وسلم كما هو مصرح به في حديث جابر، وبذلك يتفق الحديثان في تعيين السبب، وإن احتمل اختلافهما في الواقعة وتعددتها. فتأمل هذا، فإنما هو شئ انقذ في نفسي، ولم أجد من نص عليه أو أشار إليه من العلماء، فإن كان صواباً فمن الله تعالى وإن كان خطأ فهو مني، واستغفره من كل ما لا يرضيه. ج - لو كانت الندوة مقصودة بالذات، لفهم ذلك السلف الصالح ولعملوا بمقتضاه، ولوضعوا الجريد والاس ونحو ذلك على القبور عند زيارتها، ولو فعلوا لاشهر ذلك عنهم، ثم نقله الثقات إلينا، لانه من الامور التي تلفت النظر، وتستدعي الدواعي نقله، فإذا لم ينقل دل على أنه لم يقع، وأن التقرب به إلى الله بدعة، فثبت المراد. = (١)

"وفي سنده ابن لهيعة وهو سئ الحفظ. وأما الحديث المشهور على الالسنه بلفظ: (خير القبور الدوارس) فلا أصل له في شئ من كتب السنة، وهو بظاهره منكر، لان القبر لا ينبغي أن يدرس، بل ينبغي أن يظل ظاهراً مرفوعاً عن الارض قدر شبر كما سبق، ليعرف فيصان ولا يهان، ويزار ولا يهجر. ثم إن الظاهر من حديث فضالة (كان يأمرنا بتسوية القبور) تسويتها بالارض بحيث لا ترفع إطلاقاً، وهذا الظاهر غير مراد قطعاً، بدليل أن السنة الرفع قدر شبر كما مرت الاشارة إليه سابقاً، ويؤيد هذا من الحديث نفسه قول فضالة (خففوا) أي التراب، فلم يأمر بإزالة التراب عنه بالكلية، وبهذا فسر العلماء انظر (المرقاة) (٢ / ٣٧٢). الخامس: عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لان يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس (وفي رواية: يطاء) على قبر). أخرجه مسلم (٣ / ٦٢) وأبو داود (٢ / ٧١) والنسائي (١ / ٢٨٧) وابن ماجه (١ / ٤٨٤) (١ / ٤٨٤) والبيهقي (٤ / ٧٩) وأحمد (٢ / ٣١١، ٣٨٩، ٤٤٤)، والرواية الاخرى إحدى روايتيه (٢ / ٥٢٨). السادس: عن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لان أمشي على جمرة أو سيف، أو أخصف نعلي برجلي (١) أحب إلي من أن أمشي على قبر مسلم، وما أبالي أوسط القبور قضيت حاجتي أو وسط السوق). أخرجه ابن أبي شيبة (٤ / ١٣٣) وابن ماجه (١ / ٤٧٤) بإسناد صحيح كما قال البوصيري في (الزوائد) (ق ٩٨ / ١)، وقال المنذري في (الترغيب): إنه جيد. السابع: عن أبي مرثد الغنوي قال:

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها).\_\_\_\_\_ (١) أي وذلك أمر صعب شديد إن أمكن.. " (١)

"٢ - ومنها أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة، فإنه لا يجب الوفاء به. قاله ابن بطلال. ٣ - ومنها أن المراد حكم المساجد فقط، وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب، أو طلب عالم أو تجارة أو نزهة، فلا يدخل في النهي، ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال: سمعت أبا سعيد - وذكرت عنده الصلاة في الطور - فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد تبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي). وشهر حسن الحديث، وإن كان فيه بعض الضعف). قلت: لقد تساهل الحافظ رحمه الله تعالى في قوله في شهر أنه حسن الحديث. مع أنه قال فيه في (التقريب): (كثير الاوهام) كما سبق، ومن المعلوم أن من كان كذلك فحديثه ضعيف لا يحتج به، كما قرره الحافظ نفسه في (شرح النخبة) ثم هب أنه حسن الحديث، فإنما يكون كذلك عند عدم المخالفة، أما وهو قد خالف جميع الرواة الذين رووا الحديث عن أبي سعيد، والآخرين الذين رووه عن غيره من الصحابة كما تقدم بيانه، فكيف يكون حسن الحديث مع هذه المخالفة؟! بل هو منكر الحديث في مثل هذه الحالة، دون أي شك أو ريب. أضف إلى ذلك أن قوله في الحديث (إلى مسجد) مما لم يثبت عن شهر نفسه فقد ذكرها عنه عبد الحميد ولم يذكرها عنه ليث بن أبي سليم، وهذه الرواية عنه أرجح لموافقتها لروايات الثقات كما عرفت. وأيضا فإن المتأمل في حديثه يجد فيه دليلا آخر على بطلان ذكر هذه الزيادة فيه، وهو قوله: أن أبا سعيد الخدري احتج بالحديث على شهر لذهابه إلى الطور. فلو كان فيه هذه الزيادة التي تخص حكمه بالمساجد دون سائر المواضع الفاضلة، لما جاز لأبي سعيد رضي الله عنه أن يحتج به عليه، لأن الطور ليس مسجدا. وإنما هو الجبل المقدس الذي كلم الله تعالى موسى عليه، فلا يشمل الحديث لو كانت الزيادة ثابتة فيه. ولكن استدلال أبي سعيد به والحالة هذه وهما، لا يعقل أن يسكت عنه شهر ومن كان معه. فكل هذا يؤكد بطلان هذه الزيادة وأنها لا أصل لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. " (٢)

"٩١ - القول في الحثوة الأولى: بسم الله، وفي الثانية: الملك لله، وفي الثالثة: القدرة لله، وفي الرابعة: العزة لله: وفي الخامسة: العفو والغفران لله، وفي السادسة: الرحمة لله، ثم يقرأ في السابعة قوله تعالى: ﴿كل من عليها فان﴾ [الرحمن: ٢٦] الآية. ويقرأ قوله تعالى: ﴿منها خلقناكم ..﴾ [طه: ٥٥] الآية. ٩٢ - قراءة السبع سور: الفاتحة والمعوذتان والاختلاص وإذا جاء نصر الله وقل يا أيها الكافرون وإنا أنزلناه: وهذا الدعاء: اللهم إني أسألك باسمك العظيم، وأسألك باسمك الذي هو قوام الدين، وأسألك ... وأسألك ... وأسألك باسمك الذي إذا سئلت به أعطيت وإذا دعيت به أجبت، رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ... الخ. كل ذلك عند دفن الميت. (١) ٩٣ - قراءة فاتحة الكتاب عند رأس الميت، وفاتحة البقرة عند رجليه. (٢) ٩٤ - قراءة القرآن عند إهالة التراب على الميت (المدخل ٣/ ٢٦٢ - ٢٦٣). ٩٥ -

(١) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/٢٠٩

(٢) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/٢٢٨

تلقين الميت. (السنن ٦٧، سبل السلام للصنعاني وانظر المسألة ١٠٣ ص ١٥٤) ٩٦ - نصب حجرين على قبر المرأة. (نيل الاوطار للشوكاني ٤/ ٧٣). ٩٧ - الرثاء عقب دفن الميت عند القبر. (الابداع ١٢٤ - ١٢٥). ٩٨ - نقل الميت قبل الدفن أو بعده الى المشاهد الشريفة (٣). (راجع المسألة ١٠٦ ص ١٥٩). ٩٩ - السكن عند الميت بعد دفنه في بيت في التربة أو قريها. (المدخل ٣/ ٢٧٨). ١٠٠ - امتناعهم من دخول البيت إذا رجعوا من الدفن حتى يغسلو أطرافهم من أثر الميت. (منه ٣/ ٢٧٦). ١٠١ - وضع الطعام والشراب على القبر ليأخذه الناس. ١٠٢ - الصدقة عند القبر. (الاقتضاء ١٨٣ كشف القناع ٢/ ١٣٤). ١٠٣ - صب الماء على القبر من قبل رأسه، ثم يدور عليه، وصب الفاضل على وسطه! (٤)..... (١) استحب هذا وما قبله في (شرح الشريعة) (ص ٥٦٨)، ومما يدل على اختراع هذا أن فيه ذكر اسم (عزرائيل) **ولا أصل له** في السنة مطلقا كما سبق التنبيه عليه (ص ١٥٦). (٢) روي هذا في حديث عن ابن عمر مرفوعا، ضعفه الهيثمي (٣/ ٤٥). وروى عنه موقوفا وهو ضعيف أيضا كما سبق في المسألة (١٢٢ ص ١٩٢). (٣ و ٤) هما من مذهب الامامية كما في (مفتاح الكرامة) (١/ ٥٠٧، ٥٠٠). (١)

" ١١ - اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت. (تلبيس ابليس ٣٤١، فتح القدير لابن الهمام ١/ ٤٧٣، المدخل ٣/ ٢٧٥ - ٢٧٦، إصلاح المساجد ١٨١، وراجع المسألة ١١٤). ١١١ - اتخاذ الضيافة للميت في اليوم الأول والسابع والاربعين وتقام السنة. (الخادمي في شرح الطريق المحمدية ٣٢٢٤، المدخل ٢/ ١١٤، ٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩). ١١٢ - اتخاذ الطعام من أهل الميت أول خميس. ١١٣ - إجابة دعوة أهل الميت إلى الطعام. (الامام محمد البركوي في (جلاء القلوب ٧٧)). ١١٤ - قولهم: لا يرفع مائدة الطعام الليالي الثلاث الا الذي وضعها. (المدخل ٣/ ٢٧٦). ١١٥ - عمل الزلاية أو شراؤها وشراء ما تؤكل به في اليوم السابع. (المدخل ٣/ ٢٩٢). ١١٦ - الوصية باتخاذ الطعام والضيافة يوم موته أو بعده، وباعطاء دراهم معدودة لمن يتلو القرآن لروحه أو يسبح له أو يهمل. (الطريقة المحمدية ٤/ ٣٢٥). ١١٧ - الوصية بأن يبيت عند قبره رجال أربعين ليلة أو أكثر أو أقل. (منه ٤/ ٣٢٦). ١١٨ - وقف الاوقاف سيما النقود لتلاوة القرآن العظيم أو لان يصلي نوافل أو لان يهمل أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويهدي ثوابه لروح الواقف أو لروح من زاره. (منه ٤/ ٣٢٣). ١١٩ - تصدق ولي الميت له قبل مضي الليلة الأولى بشئ مما تيسر له فان لم يجد صلى ركعتين يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وآية الكرسي مرة، وسورة التكاثر عشر مرات فإذا فرغ قال: (اللهم صليت هذه الصلاة وتعلم ما أردت بها، اللهم ابعث ثوابها إلى قبر فلان الميت)! (١)..... (١) ومن الغرائب أن الكتاب الذي نقلت عنه هذه البدعة وهو (شرح الشريعة) (ص ٥٦٨) قال: (والسنة أن يتصدق ولي الميت ... الخ) **ولا أصل لهذا** في السنة قطعا فلعله يعني سنة المشايخ، كما فسر بهذا بعض المحشين قول أحد الشراح: أن من السنة التلفظ بالنية عند الدخول في الصلاة! " (٢)

(١) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/ ٢٥٤

(٢) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/ ٢٥٦

"١٤٤ - الوقوف أمام القبر واضعاً يديه كالمصلي ثم يجلس. (منه) ١٤٥ - التيمم لزيارة القبر ١٤٦ - صلاة ركعتين عند الزيارة يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة، وسورة الاخلاص ثلاثاً، ويجعل ثوابها للميت! (١) ١٤٧ - قراءة الفاتحة للموتى. (تفسير المنار ٨ / ٢٦٨) ١٤٨ - قراءة (يس) على المقابر (٢) ١٤٩ - قراءة (قل هو الله) إحدى عشرة مرة. (حديثها موضوع كما مر في آخر المسألة ١٢٢ ص ١٩٣) ١٥٠ - الدعاء بقوله: اللهم إني أسألك بحرمة محمد صلى الله عليه وسلم! أن لا تعذب هذا الميت (٣) ١٥١ - السلام عليها بلفظ: (عليكم السلام) بتقديم (عليكم) على (السلام) (والسنة عكس ذلك كما في جميع الاحاديث الواردة في الباب وقد تقدمت في المسألة ١٢١) (٤) \_\_\_\_\_ (١) ذكره في (شرح الشريعة) (ص ٥٧٠) بقوله: (والسنة في الزيارة أن يبدأ فيتوضأ ويصلي ركعتين يقرأ في كل ركعة ... الخ)! وليس في السنة شئ من هذا بل فيها تحريم قصد الصلاة عند القبور كما سبق، وانظر ما علقناه قريباً. (٢) وحديث: (من دخل المقابر فقرأ سورة (يس) خفف الله عنهم وكان لهم بعدد من فيما حسنت) لا أصل في شئ من كتب السنة، والسيوطي لما أورده في (شرح الصدور) (ص ١٣٠) لم يزد في تحريجه على قوله: (أخرجه عبد العزيز صاحب الخلال بسنده عن أنس)! ثم وقفت على سنده فإذا هو إسناد هالك كما حققته في (الاحاديث الضعيفة) (١٢٩١). (٣) أورده البركوي في (أحوال أطفال المسلمين) (ص ٢٢٩) فقال: (وفي الخبر: من زار قبر مؤمن وقال: اللهم اني أسألك ... الخ رفع الله عنه العذاب إلى يوم ينفخ في الصور)! وهذا حديث باطل لا أصل له في شئ من كتب السنة ولا أدري كيف استجاز البركوي رحمه الله نقله دون عزوه لاحد من المحدثين مع ما فيه من التوسل المبتدع والمحرم والمكروه تحريماً عنده كما قرر ذلك في رسالته المذكورة (ص ٣٥٢). (٤) وشبهة القائل بهذه البدعة ومنهم شارح (الشريعة) (ص ٧٥٠) حديث جابر بن سليم قال: لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فقلت عليك السلام، فقال: عليك السلام تحية الميت ..! الحديث. أخرجه أبو داود (٢) / ١٧٩) والترمذي (٢) / ١٢٠ طبع بولاق) والحاكم (٤) / ١٨٦ وصححه ووافقه الذهبي وهو كما قال. قال الخطابي: =". (١)

"١٥٢ - القراءة على مقابر أهل الكتاب: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ..﴾ [التغابن: ٧] الآية (١) ١٥٣ - الوعظ على المنابر والكراسي في المقابر في الليالي المقمرة. (المدخل ١ / ٢٦٨) ١٥٤ - الصياح بالتهليل بين القبور (٢) ١٥٥ - تسمية من يزور بعض القبور حاجاً! (٣) ١٥٦ - إرسال السلام إلى الانبياء عليهم السلام بواسطة من يزورهم! ١٥٧ - انصراف النساء يوم الجمعة لمزارات في الصالحية (بدمشق) وشاركهن في لك الرجال على طبقاتهم. (إصلاح المساجد ٢٣١) ١٥٨ - زيارة آثار الانبياء التي بالشام مثل مغارة الخليل عليه السلام، والاثار الثلاثة التي بجبل قاسيون في غربي الرينة. (تفسير الاخلاص ١٦٩) ١٥٩ - زيارة قبر الجندي المجهول أو الشهيد المجهول! ١٦٠ - أهداء ثواب العبادات كالصلاة وقراءة القرآن إلى أموات المسلمين. (راجع التعليق على المسألة ١١٧ ص ١٧٣). \_\_\_\_\_ = (وإنما قال ذلك القول منه إشارة إلى ما جرت به العادة منهم في تحية الاموات - يعني في الجاهلية - إذ كانوا يقدمون اسم الميت على الدعاء وهو مذكور في أشعارهم كقول الشاعر عليك سلام الله قيس بن عاصم

ورحمته ما شاء أن يترحمها فالسنة لا تختلف في تحية الأحياء والأموات. وأيده ابن القيم في (التهذيب) وعلي القارئ في (المرقاة) (٢/ ٤٠٦ و ٤٧٩) فراجعهما. (١) استحبه في (شرح الشريعة) (ص ٥٦٨) **ولا أصل له** في السنة، بل فيها خلافه فراجع (المسألة ١٢٥) (٢) لقد رأيت ذلك من أحدهم غير مرة يقف صباح كل يوم قبيل طلوع الشمس قائما على قبر. فجمع بين محرم وبدعة!! (٣) قال شيخ الاسلام في (الاختيارات) (١٨١): (ويعزر من يسمى من زار القبور والمشاهد حاجا إلا أن يسمى حاجا بقيد كحاج الكفار والضالين، ومن سمي زيارة ذلك حجا أو جعل له مناسك فانه ضال مضل وليس لاحد أن يفعل في ذلك ما هو من خصائص حج البيت).. (١)

"مستحيل لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تجتمع أمتي على ضلالة" ومثل هذا الإجماع لا وجود له إلا في الذهن والخيال **ولا أصل له** في الوجود والواقع قال أبو محمد بن حزم رحمه الله تعالى في "أصول الأحكام" ٢ / ٧١ - ٧٢: "وقد أجاز بعض أصحابنا أن يرد حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الإجماع على خلافه قال: وذلك دليل على أنه منسوخ. وهذا عندنا خطأ فاحش متيقن لوجهين برهانيين ضروريين: أحدهما: أن ورود حديث صحيح يكون الإجماع على خلافه معدوم لم يكن قط ولا هو في العالم فمن ادعى أنه موجود فليذكره لنا ولا سبيل له - والله - إلى وجوده أبدا. والثاني: أن الله تعالى قد قال: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ فمضمون عند كل من يؤمن بالله واليوم الآخر أن ما تكفل الله عز وجل بحفظه فهو غير ضائع أبدا لا يشك في ذلك مسلم وكلام النبي صلى الله عليه وسلم كله وحي بقوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى \* إنا هو إلا وحي يوحى﴾ والوحي ذكر بإجماع الأمة كلها. (٢)

"وأن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار ، وأن نستنجى برجيع أو عظم ". رواه مسلم (ص ١٦) . \* صحيح. أخرجه مسلم (١٥٤/١) من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان قال: قيل له: قد علمكم نبيكم صلى الله عليه وسلم كل شيء حتى الخراء ، قال: فقال: أجل لقد نمنا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجى باليمين. الحديث كما ذكره المؤلف إلا أنه قال: " أو " بدل " و " في كل الجمل. وكذلك رواه أبو عوانة في صحيحه (٢١٧/١ - ٢١٨) والنسائي (١٦/١ - ١٧) والترمذي (٢٤/١ - ٢٥) والبيهقي (٩١/١) وأحمد (٤٣٩/٥). وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح " ورواه أبو داود (رقم ٧) والدارقطني والبيهقي أيضا (١٠٢/١ و ١١٢) وأحمد (٤٣٧/٥ - ٤٣٨) نحوه بالواو العاطفة. وقال الدارقطني: " إسناده صحيح ". وفي رواية له " قال المشركون " - وهو رواية لمسلم وأبي عوانة - ورواه الطيالسي (٦٥٤) عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قال رجل من أهل الكتاب لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا مرسل ، والصواب أنه مسند سلمان كما رواه الجماعة. (٤٢) - (قول عائشة رضي الله عنها: " من أزواجكن أن يتبعوا الحجارة بالماء من أثر الغائط والبول ، فإنني أستحييهم ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله " ) . صححه الترمذي (ص ١٦) \* **لا أصل له** بهذا اللفظ. وهو وهم تبع المصنف فيه بهاء الدين المقدسي في " العدة شرح العدة " (ص ٣٣) - توفي سنة ٦٢٤ - وإنما أخرجه الترمذي (٣٠/١ - ٣١) والنسائي (١٨/١) وأحمد (٩٥/٦ و ١١٣ و ١٢٠ و ١٣٠ و ١٧١ و ٢٣٦)

(١) أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/٢٦٠

(٢) آداب الزفاف في السنة المطهرة ناصر الدين الألباني ص/٢٤٠



والبيهقي (١٠٧/١ - ١٠٨) من طريق قتادة عن معاذة عنها بلفظ: " أن يغسلوا عنهم " بدل " أن يتبعوا الحجارة بالماء " والباقي مثله سواء. وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح " وله طريق أخرى ، رواه. " (١)

" وهذا إن صح شاهد لما استحسنة الشافعي رحمه الله من قولهم: اللهم أقمها وأدمها واجعلنا من صالح أهلها عملا " .قلت: وهذا الذي استحسنة الشافعي أخذه عنه الرافعي فذكره فيما يستحب لمن سمع المؤذن أن يقوله ، فانتقل الأمر من الاستحسان القائم على مجرد الرأي الى الإستحباب الذي هو حكم شرعي لا بد له من نص! واستشهد الحافظ في " التلخيص " (ص ٧٩) لما ذكره الرافعي بهذا الحديث ، وقال عقبه: " وهو ضعيف ، والزيادة فيه لا أصل لها ، وكذا لا أصل لما ذكره في: الصلاة خير من النوم " .قلت: يعني قوله: " صدقت وبررت " . (٢٤٢) - (حديث عبد الله بن عمر مرفوعا: " إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على فإنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ، ثم سلوا الله لي الوسيلة ، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة " رواه مسلم (ص ٦٧ ، ٦٨) . \* صحيح. رواه مسلم (٤/٢) وكذا أبو عوانة (٣٣٧/١) وأبو داود (٥٢٣) والنسائي (١١٠/١) وعنه ابن السني (٩١) والترمذي في " الدعوات " (٢٨٢/٢) والطحاوي (٨٥/١) وأحمد (١٦٨/٢) والسراج (١/٢٣) والبيهقي (٤٠٩/١ - ٤١٠) من طرق عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا به ، وكلهم قالوا " له " إلا أبا داود والترمذي وأحمد فقالوا: " عليه " ، وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح " . (٢٤٣) - (روى البخاري ، وغيره عن جابر مرفوعا: " من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة ، آت محمدا الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ، . " (٢)

" قلت: وكأن الإمام البخاري رحمه الله أشار إلى هذا الجمع بقوله المتقدم: " وحديث أنس أسند ، وحديث جرهد أحوط " . (تنبيه) أورد السيوطي حديث " الفخذ عورة " من رواية الترمذي عن جرهد وعن ابن عباس ، فتعقبه شارحه المناوي بقوله: " وظاهر صنيع المصنف أن ذا هو الحديث بتمامه والأمر بخلافه بل بقيته عند مخرجه الترمذي (والفرج فاحشة) . قلت: وهذه البقية المزعومة لا أصل لها في الحديث لا عند الترمذي ولا عند غيره ، فلينبه لهذا. (٢٧٠) - (حديث أبي أيوب يرفعه: " أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة " . رواه الدارقطني (ص ٧٤) . \* ضعيف جدا. أخرجه الدارقطني (ص ٨٥) ومن طريقه البيهقي (٢٢٩/٢) عن سعيد بن راشد عن عباد بن كثير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب مرفوعا بلفظ: " ما فوق الركبتين من العورة ، وما أسفل من السرة من العورة " . قال الحافظ في الدراية (ص ٦٦) : " وإسناده ضعيف " . وكذا قال في " التلخيص " (ص ١٠٨) وزاد: " فيه عباد بن كثير ، وهو متروك " قلت: فالإسناد إذن ضعيف جدا ، لا ضعيف فقط ، وفيه علة أخرى وهي سعيد بن راشد وبه أعله البيهقي فقال: " وهو ضعيف " . قلت: بل

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٨٢/١

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٢٥٩/١

هو ضعيف جدا وهو المازني السماك ، قال البخارى: " منكر الحديث " ، وقال النسائي: " متروك " (٢٧١) - (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا: " ما بين السرة والركبة عورة " . رواه الدارقطني.. (١)

"قلت: وهذا لا يوجب إهدار حديثه ، بل يحتج به حتى يظهر خطأه ، وهنا ما روى شيئا منكرا ، بل توبع عليه كما سبق. وكان العقيلي أشار إلى تقويته حيث قال عقب حديث حارثة بن أبي الرجال المتقدم عن عائشة: " وقد روى من غير وجه بأسانيد جيد " . وفى الباب عن أنس. أخرجه الطبراني فى " الأوسط " (٢/٣٥١) من الجمع بينه وبين الصغير عن عبد العزيز الحداني حدثنا محمد بن يزيد عن عائذ بن شريح عنه. وقال: " لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد " . قلت: بلى ، قد رواه الدارقطني (ص ١١٣) من طريق محمد بن الصلت حدثنا أبو خالد الأحمر عن حميد عن أنس به. بل أخرجه الطبراني نفسه فى " كتاب الدعاء " كما فى " نصب الراية " (١/٣٢٠) من طريق الفضل بن موسى السينانى . وفى الأصل . الشيباني وهو تصحيف . عن حميد الطويل به. وهذا إسناد صحيح ، فلا يلتفت بعد هذا إلى قول أبي حاتم: " هذا حديث كذب لا أصل له " ، ومحمد بن الصلت لا بأس به كُتبت عنه " كما فى " العلل " (١/١٣٥) لابنه. وذلك لأمرين: الأول: أنه لم يذكر الحجة فى كذب هذا الحديث مع اعترافه بأن راويه ابن الصلت لا بأس به ، بل قد وثقه هو وأبو زرعة وابن نمير كما ذكر ابنه فى " الجرح والتعديل " (٢/٢٨٩) . الثانى: أنه لم يتفرد به ابن الصلت بل توبع عليه من الطريقين المتقدمين. (٢)

"يسم البعض!) ولكنه دفعه بقوله: " إن الذى جرح الإمام بهذا لم يره ، ولم ير منه ما يوجب رد حديثه " . قلت: وفيه نظر من وجهين: الأول: أن عبد الله بن المبارك رآه وروى عنه ، ثم ترك حديثه كما سبق عن أبي حاتم ، ولولا أنه رأى منه ما يوجب رد حديثه ما ترك الرواية عنه. الثانى: أن كلامه يشعر . بطريق دلالة المفهوم . أن الجراح لو كان رأى الإمام كان جرحه مقبولا! فلزمه أن يقبل جرح ابن المبارك إياه ، لأنه كان قد رآه كما سبق. على أن هذا الشرط مما لا أصل له عند العلماء ، بل نحن نعلم أن أئمة الجرح والتعديل جرحوا مئات الرواة الذين لم يروهم ، وذلك لما ظهر لهم من عدم ضبطهم لحديثهم بمقابله بأحاديث الثقات المعروفين عندهم. وهذا شيء معروف لدى المشتغلين بعلم السنة. على أننى أعتقد أن المتعصبين لا يرضيهم بأى وجه نقد إمامهم فى رواية الحديث من أئمة الحديث المخلصين الذين لا تأخذهم فى الله لومة لائم ، فهذا أنت ترى دفع الجرح المبين سببه بحجة لم ترد عند العلماء وهى أن الجراح لم ير الإمام ، فلو أنه كان رآه أفتظن أنهم كانوا يقبلون جرحه ، أم كانوا يقولون: كلام المتعاصرين فى بعضهم لا يقبل؟! وبعد فإن تضعيف أبى حنيفة رحمه الله فى الحديث لا يحط مطلقا من قدره وجلالته فى العلم والفقه الذى اشتهر به ، ولعل نبوغه فيه ، وإقباله عليه هو الذى جعل حفظه يضعف فى الحديث ، فإنما من المعلوم أن إقبال العالم على علم وتخصصه فيه ، مما يضعف ذاكرته غالبا فى العلوم الأخرى ، والله تعالى أعلم. (٥٠١) - (عن جابر مرفوعا: " كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهى خداج إلا وراء الإمام " رواه الخلال (ص ١٢٠) . \* ضعيف. والصواب فيه موقوف كما سبق بيانه فى الذى قبله.. (٣)

(١) إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٣٠٢/١

(٢) إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٥٢/٢

(٣) إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٢٧٩/٢



"الجهرية دون السرية ، وذلك لأمرين: الأول: أن القراءة في الجهرية خلفه هو الذى يتنافى مع الفطرة لأنه لا يعقل البتة أن يجهر الإمام ، وينشغل المأموم بالقراءة عن الإصغاء والاستماع إليه ، وقد تنبه لهذا الشافعية وغيرهم فقالوا بالقراءة في سكتات الإمام ، ولما وجدوا أن ذلك لا يمكن ولا يحصل الغرض من التدبر في القراءة ، قالوا بالسكينة الطويلة عقب الفاتحة بقدر ما يقرؤها المؤتم ، وهذا مع أنه لا أصل له في الشرع لأن حديث السكينة ضعيف ومضطرب كما سيأتى فليس فيه هذه السكينة الطويلة! الثاني: أنه قد صح عن على رضى الله عنه أنه كان يقرأ في السرية ، فقد روى ابن أبى شيبة (٢/١٤٨/١) والدارقطنى (ص ١٢٢) وكذا البيهقى (١٦٨/٢) واللفظ له عن الزهري عن عبيد الله بن أبى رافع عن على أنه: "كان يأمر أو يحث أن يقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب". وقال الدارقطنى: "وهذا إسناد صحيح". قلت: وزاد بعض الرواة فيه: "عن أبيه عن على". وكذلك علقه البخارى كما تقدم. لكن قال البيهقى: "الأصح الرواية الأولى ، وسماع عبيد الله بن أبى رافع عن على رضى الله عنه ثابت ، وكان كاتباً له". قلت: فإذا ثبت هذا الأمر عن على رضى الله عنه ، فلا يجوز أن ينسب إليه القول بنفى مشروعية القراءة وراء الإمام مطلقاً في السرية أو الجهرية ، بناء على قوله المتقدم "من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة" كما صنع ابن عبد البر في "التمهيد" على ما نقله ابن الترمذى عنه (١٦٩/٢) وأقره طبعاً تبعاً لمذهبه! كما لا يجوز أن يتخذ هذا الأمر الثابت عنه دليلاً على ضعف قوله. (١)

"أخرجه الدارقطنى من طريقهم جميعاً. وله طريق أخرى عن سعيد بن المسيب به. رواه يحيى بن راشد البراء عن داود بن أبى هند عن سعيد به بلفظ الكتاب الثانى. أخرجه الدارقطنى ، ويحيى هذا قال الحافظ: "وهو ضعيف ، وقال الدارقطنى في "العلل": حديثه غير محفوظ". ثم قال: "وأحسن طرق هذا الحديث رواية الأوزاعى على ما فيها من تدليس الوليد ، وقد قال ابن حبان في صحيحه: إنها كلها معلولة ، وقال ابن أبى حاتم في "العلل" عن أبيه: لا أصل لهذا الحديث ، إنما المتن من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها ، وذكر الدارقطنى الاختلاف فيه في علله ، وقال: الصحيح من أدرك من الصلاة ركعة. وكذا قال العقيلي والله أعلم". قلت: بل أحسن طرقه رواية سفيان بن عيينة عند النسائي فإنه لاعلة فيها إن سلم من الشذوذ. وقد فاتت الحافظ فلم يذكرها ، فلعل هذا هو السبب في ترجيحه رواية الأوزاعى عليها. على أن هذا الترجيح وذاك إنما هو شكلى لا يعطى الحديث حجة مع إعلال الأئمة له وترجيحهم للفظ الآخر عليه ، وهو الذى ليس فيه ذكر الجمعة ، وهو الذى تطمئن إليه نفس الباحث في طرقه فإن جميعها ضعيفة بينة الضعف ، كما تقدم ، غير ثلاث: الأولى: طريق ابن عيينة. والثانية: طريق الأوزاعى. والثالثة: طريق أسامة بن زيد. فهذه ظاهرة الصحة ، غير الثانية فقد أعلها الحافظ بالتدليس كما تقدم ، والثالثة فيها مجال لإعلالها بأسامة هذا فإنه متكلم فيه من قبل حفظه ولذلك اقتصرنا على تحسين إسناده ، فمثله عند الاختلاف لا يحتج به. وأما الطريق. (٢)

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٢/٢٨٣

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٣/٨٦

"قلت: وما سقناه عن الدارقطني يرد عليه في الأمرين معا ، فقد تابعه عيسى بن إبراهيم . وهو الشعيري - عن عبد العزيز بن مسلم ، وتابع هذا عبد الله بن نمير وهما ثقتان حجتان ، فالحديث عندى صحيح مرفوعا ، وإن ذكر الدارقطني في " العلل " الاختلاف فيه وصوب وقفه كما في " التلخيص " ، فإن زيادة الثقة مقبولة ، فكيف وهى من ثقتين ، ومجيئه موقوفا كما رواه البيهقي وغيره كما ذكرنا في الحديث الذى قبله لا ينافى الرفع ، لأن الراوى قد يوقف الحديث أحيانا ، ويرفعه أحيانا ، والكل صحيح . ويؤيد الرفع أنه ورد من طريق سالم عن ابن عمر مرفوعا بلفظ: " من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو غيرها فقد أدرك الصلاة ". أخرجه النسائي وابن ماجه (١١٢٣) والدارقطني من طريق بقية بن الوليد حدثنا يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن سالم به . وقال الدارقطني: " قال لنا ابن أبي داود: لم يروه عن يونس إلا بقية " . وفي " التلخيص ": " وقال ابن أبي حاتم في " العلل " عن أبيه: هذا خطأ في المتن والإسناد ، وإنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا: من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها ، وأما قوله: من صلاة الجمعة فوهم . قلت: إن سلم من وهم بقية ففيه تدليس بتدليس التسوية ، لأنه عنعن لشيخه ، وله طريق أخرى أخرجه ابن حبان في " الضعفاء " من حديث إبراهيم بن عطية الثقفي عن يحيى بن سعيد عن الزهري به ، قال: وإبراهيم منكر الحديث جدا ، وكان هشيم يدلّس عنه أخبارا لا أصل لها ، وهو حديث خطأ " . قلت: قد خالف بقية سليمان بن بلال فقال: " عن يونس عن ابن شهاب عن سالم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أدرك ركعة من صلاة من الصلوات فقد أدركها ، إلا أنه يقضى ما فاته " . أخرجه النسائي عن أبي بكر عنه . وأبو بكر هذا هو عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي وهو ثقة ، وكذلك سائر الرجال ، فالسند. " (١)

"أخرجه في صحيحه (١٩/٣) نحوه دون الجملة الأخيرة منه ، وقال: " بلال " بدل " قوس " ، وأخرج الدارقطني (١٨١) الجملة الأخيرة منه ، والمحاملي في " صلاة العيدين " (١/١٣١/٢) . وفي الباب عن أبي سعيد الخدري بلفظ: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئا ، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين " . أخرجه ابن ماجه (١٢٩٣) وأحمد (٢٨/٣ و ٤٠) نحوه ، والحاكم (٢٩٧/١) وعنه البيهقي الشطر الثاني منه وقال الحاكم: " صحيح الإسناد " ووافقه الذهبي . قلت: إنما هو حسن فقط فإن ابن عقيل فيه كلام من قبل حفظه ؛ ولذلك قال الحافظ في " بلوغ المرام " والبوصيري في " الزوائد " (ق ٢/٨٠) : " هذا إسناد حسن " . والتوفيق بين هذا الحديث وبين الأحاديث المتقدمة النافية للصلاة بعد العيد ، بأن النفي إنما وقع على الصلاة في المصلى ، كما أفاد الحافظ في " التلخيص " (ص ١٤٤) ، والله أعلم. (٦٣٢) - (حديث: " أنه صلى الله عليه وسلم وخلفاءه كانوا يصلونها بعد ارتفاع الشمس " (ص ١٤٩) . \* لا أعرفه . ولعل المصنف أخذ ذلك من الاستقراء ، ولما قال صاحب الهداية من الحنفية: " روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العيد والشمس على قيد رمح أو رمحين " قال الزيلعي (٢/٢١١) : " غريب " . يعنى: لا أصل له . وقد روى

البيهقي (٢٨٢/٣) من طريق الشافعي وهذا في " الأم " (٢٠٥/١) : أخبرني الثقة أن الحسن قال: " إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغدو إلى العيدين: الأضحى والفطر حين تطلع الشمس. " (١)

"قلت: وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات ، ولكنه مرسل (١). ثم روى الفريابي (١/١٢٧ و ٢) عن سعيد بن المسيب أنه قال: " سنة الفطر ثلاث: المشى إلى المصلى ، والأكل قبل الخروج ، والاغتسال " . وإسناده صحيح. (٦٣٧) - (حديث جابر: " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج إلى المصلى خالف الطريق " رواه البخاري ، ورواه مسلم عن أبي هريرة (ص ١٥٠). \* صحيح. أخرجه البخاري (١/٢٥١ - ٢٥٢) من طريق أبي تميلة يحيى بن واضح عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله قال: " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد خالف الطريق " . وقال: " تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه ، وحديث جابر أصح " . قلت: رواية يونس هذه وصلها أحمد (٣٣٨/٢) : حدثنا محمد بن يونس به عن أبي هريرة. وأخرجه البيهقي وكذا الحاكم (١/٢٩٦). وقد تابعه محمد بن الصلت حدثنا فليح به عن أبي هريرة. أخرجه الترمذي (٢/٤٢٤) والدارمي (١/٣٧٨) والبيهقي ، وقال الترمذي: " حديث حسن غريب " . وتابعه أبو تميلة أيضا عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة. أخرجه البيهقي وابن ماجه (١٣٠١) . \_\_\_\_\_ (١) وكان الحافظ ابن حجر لم يقف عليه فقال في التلخيص (١٤٤) : إنه لا أصل له مع أنه قال في الجمعة (١٣٩) : رواه سعيد بن منصور عن الزهري مرسلًا. " (٢)

"أخرجه أحمد (٧١/٣) ورجالهم ثقات رجال الشيخين غير عكرمة هذا ، فلم أعرفه ، ولم يورده الحافظ في " التعجيل ٤. " عن شهر قال: لقينا أبا سعيد ونحن نريد الطور ، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " لا تشد المطى إلا إلى ثلاثة مساجد ... " الحديث. أخرجه أحمد (٩٣/٣) : حدثنا أبو معاوية حدثنا ليث عن شهر. وهذا سند لا بأس به في المتابعات والشواهد. ورواه عبد الحميد حدثني شهر به إلا أنه زاد في المتن زيادة منكرة ، فقال: " لا ينبغي للمطى أن تشد رحاله إلى مسجد ينبغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام... " . أخرجه أحمد (٣/٦٤) ، فقوله: " إلى مسجد " زيادة في الحديث ، لا أصل لها في شيء من طرق الحديث عن أبي سعيد ولا عن غيره ، فهي منكرة ، بل باطلة ، والآفة إما من شهر فإنه ساء الحفظ ، وإما من عبد الحميد ، وهو ابن بهرام ، فإن فيه كلاما ، وهذا هو الأقرب عندي ، فقد رواه ليث عن شهر بدون الزيادة كما سبق ٣. وأما حديث أبي بصرة ، فيرويه عنه أبو هريرة كما تقدم في الطريق الثالثة عن أبي هريرة. وقد وجدت له عنه طريقا أخرى يرويه مرثد بن عبد الله اليزني عن أبي بصرة الغفاري قال: " لقيت أبا هريرة وهو يسير إلى مسجد الطور ليصلي فيه ، قال: فقلت له: لو أدركتكم قبل أن ترتحل ما ارتحلت ، قال: فقال: ولم؟ قال: فقلت: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " لا تشد الرجال ... " . " (٣)

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ١٠٠/٣

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ١٠٤/٣

(٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٢٣٠/٣

"قلت: ونعيم هذا ضعيف.(٨١٧) - (حديث جابر: " ليس في الحلى زكاة " رواه الطبراني (ص ١٩٥) \* .  
باطل. أخرجه ابن الجوزي في " التحقيق " (١/١٩٦/٢) من طريق إبراهيم بن أيوب قال: حدثنا عافية بن أيوب عن  
ليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا به. وقال: " قالوا عافية ضعيف ، قلنا: ما عرفنا أحدا طعن فيه ".قلت: كذا  
قال ، لا يخفى ما فيه من التسامح في النقد ، فإن للمخالف أن يقول له: فهل علمت أحدا وثقه ، فإن لا يلزم من عدم  
معرفة الراوى بطعن أنه ثقة ، فإن بين ذلك منزلة أخرى وهى الجهالة؟ ! وهذا ظاهر بين.وقد ذكر الزيلعى في " نصب الراية  
" (٣٧٤/٢) هذا الحديث من طريق ابن الجوزي ثم لم يذكر كلام ابن الجوزي المذكور ، مشيرا إلى أنه غير مرضى عنده ،  
وأيد ذلك بقوله: " قال البيهقى في " المعرفة " : (قلت: فذكر الحديث من طريق عافية) فباطل لا أصل له ، إنما يروى عن  
جابر من قوله ، وعافية بن أيوب مجهول ، فمن احتج به مرفوعا كان معززا بذنبه ، وداخلا فيما نعيب به المخالفين  
منالاحتجاج برواية الكذابين. انتهى. وقال الشيخ في " الإمام " : ورأيت بخط شيخنا المنذرى رحمه الله: وعافية بن أيوب لم  
يبلغنى فيه ما يوجب تضعيفه. قال الشيخ: ويحتاج من يحتج به إلى ذكر ما يوجب تعديله. انتهى " .قلت: وكلام الشيخ -  
وهو ابن دقيق العيد - أعدل ما رأيت من الكلام فيه ، فلا بد لمن احتج به أن يثبت توثيق عافية ، ويبدو أن ذلك من غير  
الممكن ، فقد جرى كل من وقفت على كلامه في هذا الحديث على أنه مجهول ، ولم يأت بما يثبت توثيقه.ولكني رأيت ابن  
أبي حاتم قال في " الجرح والتعديل " (٤٤/٢/٣) : " سئل أبو زرعة عن عافية بن أيوب؟ فقال: هو مصرى ليس. " (١)  
" صلى الله عليه وسلم أعطى عدى بن حاتم والزبرقان بن بدر " فقال ابن الملقن في " الخلاصة " (١/١٢٦) : " :  
غريب " .أى لا أصل له ، ونحوه قول الحافظ في " التلخيص " (ص ٢٧٦) : " هذا عدو النووى من أغلاط " الوسيط "  
ولا يعرف ، ووهم ابن معن ، فزعم أنه في " الصحيحين " .ثم لم يذكروا أنه ورد موقوفا على أبي بكر رضى الله عنه ، نعم  
ذكر بعضه الإمام الشافعى بدون إسناد: " أن عدى بن حاتم جاء إلى أبي بكر الصديق رضى الله عنه أحسبه قال: بثلاثمائة  
من الإبل من صدقات قومه ؛ فأعطاه أبو بكر رضى الله عنه ثلاثين بعيرا ، وأمره أن يلحق بخالد بن الوليد بمن أطاعه من  
قومه ، فجاء بزهاء ألف رجل ، وأبلى بلاء حسنا " .رواه عنه البيهقى (١٩/٧ - ٢٠) والله أعلم. وقال الحافظ عقبه (٢٧٧)  
: " وذكر أبو الربيع بن سالم في السيرة له أن عديا لما أسلم وأراد الرجوع إلى بلاده ، اعتذر إليه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من الزاد. وقال: ولكن ترجع فيكون خيرا. فلذلك أعطاه الصديق ثلاثين من إبل الصدقة " .(٨٦٧) - (وعن أنس  
مرفوعا: " إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة: لذى فقر مدقع ، أو لذى غرم مفضع ، أو لذى دم موجع " رواه أحمد وأبو داود  
(ص ٢٠٩) \* .ضعيف.أخرجه أحمد (١٤٤/٣) وأبو داود (١٦٤١) وابن ماجه أيضا (٢١٩٨) والضياء المقدسى في "  
الأحاديث المختارة " (١٤٦/٢) عن الأخضر بن عجلان حدثني أبو بكر الحنفى عن أنس بن مالك: " أن رجلا من  
الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا إليه الحاجة ، فقال له النبي. " (٢)

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٢٩٤/٣

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٣٧٠/٣

"وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق" (١١٩٥) - (وعن أبي أمانة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "شاهد البحر مثل شهيد البر ، والمائد في البحر كالمتشحط في دمه في البر وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله وأن الله وكل ملك الموت بقبض الأرواح ، إلا شهداء البحر فإنه يتولى يقبض أرواحهم ، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ، ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين " رواه ابن ماجه (ص ٢٨٥) . \* ضعيف جدا. أخرجه ابن ماجه (٢٧٧٨) وكذا الطبراني كلاهما من طريق قيس بن محمد الكندي: حدثنا عفير بن معدان الشامي عن سليم بن عامر قال: سمعت أبا أمانة يقول: فذكره. قلت: وهذا إسناد فيه علتان: الأولى: عفير بن معدان ، قال ابن أبي حاتم (٣٦/٢/٣) عن أبيه: "ضعيف الحديث ، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبي أمانة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالمناكير ، ما لا أصل له" ، لا يشتغل بروايته . وأورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "مجمع على ضعفه ، قال أبو حاتم لا يشتغل به" . قلت: وبه أعله البوصيري في "الزوائد" (ق ١/١٧٣) ، وخفيت عليه العلة التالية. والأخرى: قيس بن محمد الكندي لم يوثقه أحد سوى ابن حبان ، ومع ذلك فقد أشار إلى أنه لا يحتج به لا سيما في روايته عن عفير فقال: "يعتبر حديثه من غير روايته عن عفير بن معدان" (١١٩٦) - (حديث عبد الله بن عمرو (١) : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال: يغفر الله للشهيد كل ذنب إلا الدين" رواه مسلم (ص ٢٨٥) . (١) الأصل "عمر" وهو خطأ". (١)

"إسماعيل بن إبراهيم حدثنا أيوب السخيتاني عن نافع عن أسلم به ولفظه: "كتب إلى أمراء الأجناد: أن يقاتلوا في سبيل الله ، ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم ، ولا يقتلوا النساء والصبيان ، ولا يقتلوا إلا من جرت عليه الموسيقى ، وكتب إلى أمراء الأجناد: أن يضربوا الجزية ، ولا يضربوها على النساء والصبيان ، ولا يضربوها إلا على من جرت عليه الموسيقى" . وأخرجه البيهقي (١٩٥/٩ و ١٩٨) من طريقين آخرين عن نافع به. قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين. ثم قال أبو عبيد: "وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية ، ومن لا تجب عليه ، ألا تراه إنما جعلها على الذكور المدركين ، دون الإناث والأطفال ، وذلك أن الحكم كان عليهم القتل لو لم يؤدوها ، وأسقطها عمن لا يستحق القتل ، وهم الذرية" . قال وذكر حديث معاذ الذي قبله: "وقد جاء في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى معاذ باليمن . الذي ذكرنا . " أن على كل حالم دينارا " ما فيه تقوية لقول عمر: ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم خص الحالم دون المرأة والصبي ، إلا أن في بعض ما ذكرناه من كتبه: "الحالم والحالمة" . فنرى . والله أعلم . أن المحفوظ من ذلك هو الحديث الذي لا ذكر للحالمة فيه ، لأنه الأمر الذي عليه المسلمون" (١٢٥٦) - (حديث عمر من قوله: " لا جزية على مملوك " . \* لا أصل له. وقد ذكره ابن قدامة في "المغنى" (٥١٠/٨) مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وليس له أصل أيضا. قال الحافظ في "التلخيص" (١٢٣/٤) : " روى مرفوعا ، وروى موقوفا على عمر . ليس له أصل ، بل المروى عنهما خلافة " . ثم ذكر ما أخرجه أبو عبيد (رقم ٦٦) قلت: والبيهقي (١٩٤/٩) من طريق عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال: . " (٢)

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ١٧/٥

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٩٦/٥

"قلت: ورجاله ثقات إلا أن أبا إسحاق وهو السبيعي مدلس وكان اختلط. (١٢٦٣) - (خبر أسلم: " أن أهل الجزيرة من أهل الشام أتوا عمر رضي الله عنه فقالوا: إن المسلمين إذا مروا بنا كلفونا ذبح الغنم والدجاج في ضيافتهم ، فقال: أطعموهم مما تأكلون ولا تزيدوهم على ذلك " (ص ٣٠٠) [١] فصل (١٢٦٤) - (روى عن علي رضي الله عنه أنه قال: " إنما بذلوا الجزيرة لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا ".\* لم أقف عليه. ثم رأيت الحديث في " الهداية " من كتب الحنفية. فقال الحافظ الزيلعي في " تخريجه " (٣٨١/٣) : " قلت: غريب " . قلت: يعني أنه لا أصل له. (١٢٦٥) - (خبر إسماعيل بن عياش عن غير واحد من أهل العلم قالوا: " كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم إنا شرطنا على أنفسها أن لا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة ... الخ " رواه الخلال (ص ٣٠١ - ٣٠٢) . \* لم أره من طريق إسماعيل بن عياش [٢] وإنما أخرجه البيهقي (٢٠٢/٩) من طريق يحيى بن عقبة بن أبي البزار [٣] عن سفيان الثوري والوليد بن نوح ، والسري بن مصرف يذكرون عن طلحة بن مصرف عن مسروق عن عبد الرحمن بن غنم قال: \_\_\_\_\_ [١] قال صاحب التكميل ص / ٦٩: لم يتكلم عليه المخرج بشيء. وهو قطعة من خبر أسلم المشهور في كتاب عمر في الجزيرة. رواه عبد الرزاق في " المصنف " : (٦ / ٨٧ ، ٨٨) ، و (١٠ / ٣٢٩ - ٣٣٠) ، وحميد بن زنجويه في " الأموال " : (١ / ١٥٨) ، ومن طريقه ابن عساكر في " التاريخ " : (١ / ١٤٠ - من نسختي المصورة عن الظاهرية) ، وغيرهم وهو خبر صحيح ، من أسانيده ما هو على شرط الشيخين. [٢] قال صاحب التكميل ص / ٧٠: رأيت من طريق إسماعيل ، رواه الخلال في " كتاب أحكام أهل الملل " من " جامعه " قال: أخبرنا عبد الله بن الإمام أحمد حدثني أبو شريحيل الحمصي عيسى بن خالد قال: حدثني عمر أبو اليمان وأبو المغيرة قالوا: أخبرنا إسماعيل بن عياش قال: حدثنا غير واحد من أهل العلم قالوا: كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم..... فساقه بتمامه. نقله عن الخلال العلامة ابن القيم " في أحكام أهل الذمة " : (٢ / ٦٥٧ - ٦٦١) ثم قال: (وذكره سفيان الثوري عن مسروق عن عبد الرحمن بن غنم قال: كتبت لعمر ... ) فذكر نحوه. ثم قال ابن القيم: (وقال الربيع بن ثعلب: حدثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن سفيان الثوري....) فذكر نحو ما ساقه المخرج. ثم قال ابن القيم: (فذكر نحوه) . فأفهم أن طريق ابن أبي العيزار عن سفيان غير طريق سفيان الأولى ، والله أعلم. ثم قال ابن القيم خاتما (٢ / ٦٦٣ - ٦٦٤) : (وشهرة هذه الشروط تغني عن إسنادها: فإن الإئمة تلقوها بالقبول ، وذكروها في كتبهم واحتجوا بها ، ولم يزل ذكر الشروط العمرية على ألسنتهم وفي كتبهم ، وقد أنفذها بعده الخلفاء وعملوا بموجبها) انتهى كلامه. [٣] قال صاحب التكميل ص / ٧٠: كذا في طبعة " الإرواء " ، وصوابه: ابن أبي العيزار ، بعين مهملة بعدها ياء مثناة.. (١)

" قضية صنيع المصنف أنه لم يره مخرجا لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز ، مع أن الطبراني خرجه باللفظ المذكور " ! وفاته كما فات السيوطي أنه عند أحمد باللفظ المذكور ، ومسلم بلفظ " يهدم " . كتاب البيع [الأحاديث ١٢٨١ - ١٢٤٩] (١٢٨١) - (حديث: " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا " متفق عليه (ص ٣٠٦) . \* صحيح. أخرجه البخاري (١١/٢ ، ١٢ ، ١٢ ، ١٨ ، ١٩) ومسلم (١٠/٥) وكذا أبو داود (٣٤٥٩) والنسائي (٢/٢١٢) والترمذي (١/٢٣٥)

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ١٠٣/٥



والدارمي (٢٥٠/٢) والشافعي (١٢٥٩) والطحاوي (٢٠٢/٢) والبيهقي (٢٦٩/٥) والطيالسي (١٣٣٩) وأحمد (٤٠٢/٣ ، ٤٠٣ ، ٤٣٤) والطبراني في "المعجم الكبير" (٢/١٥٢ ، ١/١٥٣) وابن حزم في "المحلى" (٣٥٢/٨ ، ٣٦٦) كلهم من حديث حكيم بن حزام مرفوعا به وزاد: "فإن صدقا وبيننا ، بورك لهما في بيعهما ، وإن كنما وكذبا محقت بركة بيعهما" وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". (تنبيه) : أورد الحديث الحافظ المنذرى في "الترغيب والترهيب" (٤/٢٨/٣) بزيادة: "اليمن الفاجرة منفقة للسلعة ، محقة للكسب". وعزه للسته سوى ابن ماجه! وكذلك أورد ابن الأثير في "جامع الأصول" (٢٤١) بهذه الزيادة ، **ولا أصل لها** في هذا الحديث عند هؤلاء ، ولا عند غيرهم ممن ذكرنا ، وإنما هي في حديث آخر عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: (١)

"أخرجه الدارقطني (٢٩٧) من طريق عصمة بن عبد الله ، أخبرنا إسرائيل عن الأعمش عن أبي وائل. قلت: وعصمة هذا هو عصمة بن عبد الله بن عصمة بن السرح يترجمه ابن أبي حاتم ، وإنما ذكره في ترجمة جده عصمة بن السرح بإسناده إليه من روايته عن أبيه عن جده. وجملته القول أن الحديث صحيح قطعا ، فإن بعض طرقه صحيحة ، وبعضها حسن ، والأخرى مما يعتضد به. (تنبيه) : قد ذكر المؤلف رحمه الله في ألفاظ الحديث: "تحالفا" ولم أره في شيء من هذه الطرق ، والظاهر أنه مما **لا أصل له** ، فقد ذكره الرافعي في جملة روايات للحديث ، بلفظ "إذا اختلف المتبايعان تحالفا" فقال الحافظ في "تخرجه": "وأما رواية التحالف ، فاعترف الرافعي في "التذنيب" أنه لا ذكر لها في شيء من كتب الحديث ، وإنما توجد في كتب الفقه ، وكأنه عنى الغزالي ، فإنه ذكرها في "الوسيط" ، وهو تبع لإمامه في (الأساليب). (١٣٢٣) - (روي عن ابن مسعود: "أنه باع الأشعث رقيقا من رقيق الإمارة فقال: بعثك بعشرين ألفا ، وقال الأشعث: اشتريت منك بعشرة ، فقال عبد الله: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة ، والمبيع قائم بعينه ، فالقول قول البائع أو يترادان البيع". قال: فإني أرد البيع" رواه سعيد (ص ٣٢٢). \* صحيح لمجموع طرقه ، وهى ست ، وقد خرجتها آنفا. وهذا اللفظ هو من رواية ابن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه: "أن عبد الله بن مسعود باع من الأشعث بن قيس رقيقا....". وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه وغيرهما كما سبق ذكره هناك ، فعزو المصنف إياه لسعيد - وهو ابن منصور - وحده قصور ظاهر.. (٢)

"والآخر قوله في مقدمة فتح الباري (١٧٢ - منيرية) في ترجمة يحيى هذا بعد أن ذكر أنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث: "وله أصل عنده من غير هذا الوجه!" كذا قال **ولا أصل له** من الوجه الذي أشار إليه عند البخاري ولا عند غيره فيما علمنا. والله أعلم. (١٤٩٠) - (حديث أبي سعيد مرفوعا: "نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره". رواه أحمد (ص ٤١٤). \* ضعيف. أخرجه أحمد (٣/٥٩ ، ٦٨ ، ٧١) وكذا البيهقي (٦/١٢٠) من طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن أبي سعيد الخدري به. وقال البيهقي: "وهو مرسل بين إبراهيم وأبي سعيد". وقال الهيثمي في "المجمع" (٩٧/٤) : "إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسب". قلت: وذكر ابن أبي حاتم في "العلل"

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ١٢٤/٥

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ١٧١/٥

(١١١٨/٣٧٦/١) : " وقال أبو زرعة: الصحيح موقوف على أبي سعيد ".وقد وصله أبو حنيفة رحمه الله عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: "... ومن استأجر أجيرا فليعلمه أجره ".أخرجه البيهقي وضعفه بقوله: " كذا رواه أبو حنيفة ، وكذا في كتابي: " عن أبي هريرة " ، وقيل من وجه آخر ضعيف: عن ابن مسعود "... (١)

"مؤيدا أن هذا الحديث الصواب فيه أنه من قول سعيد بن المسيب ، وليس له أصل صحيح مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فليرجع إليه من شاء (ص ٣٦ - ٥٥). ويتلخص من ذلك أن الحديث علته تفرد سفيان بن حسين وسعيد بن بشير برفعه.والأول ثقة في غير الزهري باتفاقهم كما في " التقريب " وهذا من روايته عنه فهو ضعيف.وذلك مما جزم به الحافظ في " التلخيص " كما تقدم.والآخر ضعيف مطلقا ، ومع ضعف هذين ، فقد خالفهما الثقات الأثبات ، فرووه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قوله ، فهذا هو الصواب ، والله أعلم.(تنبيه) : أخرج أبو نعيم في " الحلية " (١٢٧/٦) من طريق الوليد بن مسلم ، ولكن وقع فيه " سعيد بن عبد العزيز " مكان " سعيد بن بشير " وقال: " غريب من حديث سعيد تفرد به الوليد ".وهذا وهم ، لا أدري ممن هو ، ووددت أن أقول: إنه خطأ من الناسخ أو الطابع ، فصدني عن ذلك ، أن أبا نعيم أورده في ترجمة سعيد بن عبد العزيز في جملة أحاديث له ، فهو غلط من بعض رواته ، والله أعلم.(١٥١٠) - (حديث: " ما بين الغرضين روضة من رياض الجنة " (ص ٤٢٨) . \* ضعيف.أورده الرافعي في شرحه ، وقال ابن الملقن في " خلاصة البدر المنير " (ق ١/١٨٥) : " غريب ".يعني لا أصل له ، لكن ذكر الحافظ في " التلخيص " (١٦٤/٤) : " أن صاحب " مسند الفردوس " رواه من جهة ابن أبي الدنيا بإسناده عن مكحول عن أبي هريرة رفعه: " تعلموا الرمي ، فإن ما بين الهدفين روضة من رياض الجنة " وإسناده ضعيف ، مع انقطاعه.. " (٢)

"هذا الحديث ، وعبد الملك ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث ، وقد روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك هذا الحديث.وروى عن ابن المبارك عن سفيان الثوري قال: عبد الملك بن أبي سليمان ميزان.يعنى: في العلم والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن الرجل أحق بشفعته ، وإن كان غائبا ، فإذا قدم فله الشفعة ، وإن تناول ذلك " (١٥٤١) - (حديث جابر: " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم أربعة أو حائط " الحديث ، رواه مسلم. \* صحيح.وتقدم لفظه بتمامه مع تحريجه تحت الحديث (١٥٣٢) (١٥٤٢) - (حديث ابن عمر: " الشفعة كحل العقال " رواه ابن ماجه. وفي لفظ: " الشفعة كنشط العقال ، إن قيدت ثبتت ، وإن تركت فاللوم على من تركها " (ص ٤٤٤) . \* ضعيف جدا.أخرجه ابن ماجه (٢٥٠٠) وابن عدى (ق ٢/٢٩٧) والبيهقي (١٠٨/٦) من طريق محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عنه.وقال البيهقي - وزاد في أوله: " لا شفعة لصبي ، ولا لغائب ، وإذا سبق الشريك شريكه بالشفعة فلا شفعة " :. " محمد بن الحارث البصري متروك ، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني ضعيف ، وضعفهما يحيى بن معين وغيره من أئمة أهل الحديث ".وقال ابن أبي حاتم في " العلل " (٤٧٩/١) عن أبي زرعة: " هذا حديث منكر ، لا أعلم أحدا قال بهذا ، الغائب له شفعة ، والصبي

(١) إرواء الغليل في تحريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٣١١/٥

(٢) إرواء الغليل في تحريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٣٤٢/٥



حتى يكبر". وقال الحافظ في " التلخيص " (٥٦/٣) بعد أن عزاه لابن ماجه والبخاري: " وإسناده ضعيف جدا. وقال ابن حبان: لا أصل له. وقال البيهقي: ليس بثابت " (١)

"المذكور سوى يزيد بن هارون وعند أبي عبيد وحده ، فإنه قال: " الناس " بدل " المسلمون ". قلت: وهو بهذا اللفظ شاذ لمخالفته للفظ الجماعة " المسلمون " فهو المحفوظ ولأن مخرج الحديث واحد ، ورواية الجماعة أصح. ولقد وهم الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ، فأورد الحديث في " بلوغ المرام " باللفظ الشاذ ، من رواية أحمد وأبي داود ، ولا أصل له عندهما البتة ، فتنبه. ثم قال البيهقي: " وأبو خدّاش هو (جهان) [١] بن زيد الشرعي ". قلت: وهو ثقة ، وزعم بعضهم أن له صحبة ، فالسند صحيح ، ولا يضره أن صاحبيه لم يسم ، لأن الصحابة كلهم عدول عند أهل السنة ، لاسيما وفي رواية بعضهم أنه من المهاجرين كما تقدم. (تنبيه) : قد علمت أن الحديث عند الجميع من رواية أبي خدّاش عن الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن رواه أبو نعيم في " معرفة الصحابة " في ترجمة أبي خدّاش ولم يذكر الرجل ، كما في " التلخيص " فأوهم أبو نعيم بذلك أن أبا خدّاش صحابي ، وقد رد ذلك الحافظ فقال عقب ما نقلته عنه: " وقد سئل أبو حاتم عنه ، فقال: أبو خدّاش لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو كما قال ، فقد سماه أبو داود في رواية " حبان بن زيد الشرعي " وهو تابعي معروف ". يعني فهو ليس بصحابي ، ولا يعني أن الحديث مرسل كما فسر كلامه به المناوي في " فيض القدير " ، كيف وهو قد رواه . في جميع الطرق عنه . عن الرجل؟ وهو صحابي كما عرفت. الحديث الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم: " ثلاث لا يمتنعن: الماء والكأ والنار " . \_\_\_\_\_ [١] كذا في الأصل ، والصواب: حبان. " (٢)

\* حسن. أخرجه مسلم (١٨٣/١) وأحمد (٦٣/٣) وكذا الترمذی (١٣٠/٢) والبيهقي (٩٨/٧) من طريق الضحاك بن عثمان أخبرني زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري به ، ولابن ماجه (٦٦١) النصف الأول منه ، وقال الترمذی: " حديث حسن غريب صحيح ". قلت: وإنما اقتصر على تحسينه مع إخراج مسلم إياه في " صحيحه " لأن الضحاك بن عثمان وهو الحزامي المدني ، وفيه كلام ، قال الحافظ في " التقريب ": " صدوق يهم " (١٨٠٩) - (روى الشعبي قال: " قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضأة فأجلسه النبي صلى الله عليه وسلم وراء ظهره " رواه أبو حفص (١٤١/٢) . \* موضوع. أورده السيوطي في " ذيل الأحاديث الموضوعة " من رواية الديلمي بإسناد واه عن الشعبي عن الحسن عن سمرة قال: فذكره وزاد: " كان خطيئة داود عليه السلام النظر ". وقال ابن الصلاح: " لا أصل لهذا الحديث ". وقال الزركشي: " هذا حديث منكر ". وللحديث طريق أخرى موضوعة ، وأخرى موقوفة على سعيد بن جبیر ، والموقوف أولى من المرفوع كما بينته في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (٣١٣) . (١٨١٠) - (حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: " قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: احفظ عورتك

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٣٧٩/٥

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٨/٦

، إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك " حسنه الترمذى (١٤١/٢) . \* حسن. وقد أخرجه أصحاب السنن الأربعة والبيهقى وغيرهما وصححه. " (١)

" هذا كذب ، لا أصل له " . قلت: وروى عن ابن جريج بسند آخر له وهو: الثانية: يرويه عثمان بن عبد الرحمن عن علي بن عروة عن عبد الملك عن نافع عنه. علقه البيهقى وقال: " وهو ضعيف " . ووصله أبو عبد الله الخلال في " المنتخب من تذكرة شيوخه " (ق ١/٤٥) عن عمرو بن هشام: أخبرنا عثمان بن عبد الرحمن به. ووصله ابن عدى أيضا في " الكامل " (٢/٢٨٨) من طريق أخرى عن عثمان بن عبد الرحمن به. قلت: وهذا إسناد هالك ، علي بن عروة متروك رماه ابن حبان بالوضع ، وعثمان بن عبد الرحمن هو الوقاصى ، متروك أيضا كذبه ابن معين. وله طريق أخرى عن نافع ، يرويه بقية حدثنا زرعة بن عبد الله الزبيدى عن عمران بن أبي الفضل عنه به نحوه. أخرجه أبو العباس الأصم في " حديثه " (٣/١٤١ رقم ٢٥ - نسختي) وعنه البيهقى (١٣٥/٧) وقال: " وهو ضعيف بمرة " . وذكره ابن عبد البر في " التمهيد " من هذا الوجه وقال: " وهو حديث منكر موضوع " . ذكره عبد الحق الأشبيلي في " أحكامه " (ق ١/١٣٧) ﴿؟﴾ . وقال ابن أبي حاتم (١/٤٢٣ - ٤٢٤) عن أبيه: " هذا حديث منكر " .. " (٢)

" بريدة عن أبيه به. واللفظ لابن ماجه إلا أنه قال: " إني " مكان " هو " . وكذلك قال الآخرون. ليس عنده " فهو " . وقال الآخرون: " فلن يرجع " . وقال الحاكم: " صحيح على شرط الشيخين " . ووافقه الذهبي. وأقول: الحسين بن واقد ، إنما أخرج له البخارى تعليقا ، فهو على شرط مسلم وحده. وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بنحوه. أخرجه أبو يعلى والحاكم عن طريق عبيس بن ميمون حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عنه. وقال الحاكم: " صحيح الإسناد " . ورده الذهبي: " قلت: عنبس ضعفوه ، والخبر منكر " . وقال الهيثمى (٤/١٧٧) : " رواه أبو يعلى وفيه عنبس بن ميمون وهو متروك " . كذا وقع فيه " عنبس " والصواب " عبيس " . (٢٥٧٧) - (حديث زيد بن ثابت: " أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يقول: هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو برىء من الإسلام فى اليمين يحلف بها فيحنت فى هذه الأشياء؟ فقال: عليه كفارة يمين " رواه أبو بكر. \* لم أقف على إسناده ، وما أراه يصح. ثم رأيت فى " سنن البيهقى " أخرجه (٣٠/١٠) من طريق محمد بن سليمان بن أبي داود حدثنى أبى عن الزهرى عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه به. دون قوله: " أو مجوسى " . وقوله: " فى هذه الأشياء " . وقال: " لا أصل له " من حديث الزهرى ولا غيره ، تفرد به سليمان بن أبى داود الحرانى وهو منكر الحديث ، ضعفه الأئمة وتركوه " .. " (٣)

" والجواب من وجهين: الأول: أن الحديث لا يصح؛ بل هو باطل لا أصل له؛ قال العلامة السبكي: " لم أقف له على سند صحيح، ولا ضعيف، ولا موضوع " . قلت: وإنما روي بلفظ: " ... اختلاف أصحابي لكم رحمة " . و: " أصحابي كالنجوم، فبأيهم اقتديتم؟ اهتديتم " . وكلاهما لا يصح: الأول: واه جدا. والآخر: موضوع. وقد حققت القول في ذلك كله

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٢١٢/٦

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٢٦٩/٦

(٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني ٢٠٢/٨

في " سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة " (رقم ٥٨ و ٥٩ و ٦١). الثاني: أن الحديث - مع ضعفه - مخالف للقرآن الكريم؛ فإن الآيات الواردة فيه - في النهي عن الاختلاف في الدين، والأمر بالاتفاق فيه - أشهر من أن تذكر، ولكن لا بأس من أن نسوق بعضها على سبيل المثال؛ قال الله تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ (الأنفال: ٤٦). وقال: ﴿ولا تكونوا من المشركين. من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ (الروم: ٣١ - ٣٢). وقال: ﴿ولا يزالون مختلفين. إلا من رحم ربك﴾ (هود: ١١٨ - ١١٩). فإذا كان من رحم ربك لا يختلفون، وإنما يختلف أهال الباطل؛ فكيف يعقل أن يكون الاختلاف رحمة؟! فثبت أن هذا الحديث لا يصح؛ لا سنداً ولا متناً (١)، وحينئذ يتبين بوضوح أنه لا يجوز اتخاذه شبهة للتوقف عن العمل بالكتاب والسنة، الذي أمر به الأئمة. \_\_\_\_\_ (١) ومن شاء البسط في ذلك؛ فعليه بالمصدر السابق.. (١)

"التكبير ثم كان صلى الله عليه وسلم يستفتح (١) الصلاة بقوله: ..... (١) فيه إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يتكلم بشيء قبل التكبير، مثل التلفظ بالنية، كقولهم: نويت أن أصلي لله تعالى كذا ركعات مستقبل القبلة ... إلى آخر ما هو معروف بين أكثر الناس! وكل ذلك بدعة؛ لا أصل لها في السنة باتفاق العلماء (١)، ولم ينقل ذلك عن أحد من الصحابة، ولا استحسنته أحد من التابعين، ولا الأئمة الأربعة المجتهدون، وإنما عن بعض أصحاب الشافعي قوله في الحج: "ولا يلزمه إذا أحرم ونوى بقلبه أن يذكره بلسانه، وليس كالصلاة التي لا تصح إلا بالنطق". قال الرافعي في "شرح الوجيز" (٢/٢٦٣): "قال الجمهور - يعني: من الشافعية -: لم يرد الشافعي رضي الله عنه اعتبار التلفظ بالنية، وإنما المراد التكبير؛ فإن الصلاة به تنعقد، وفي الحج يصير محرماً من غير لفظ". اهـ. ونحوه في "المجموع" (٣/٢٧٦ - ٢٧٧). وقد أشار إلى ذلك في "المهذب" بقوله: "ومن أصحابنا من قال: ينوي بالقلب، ويتلفظ باللسان. وليس بشيء؛ لأن النية هي القصد بالقلب". اهـ. وقال العلامة الشيخ موفق الدين ابن قدامة المقدسي في كتابه "دم الموسوسين" (ص ٧): "اعلم رحمك الله أن النية هي القصد والعزم على فعل الشيء، ومحلها القلب، لا \_\_\_\_\_ (١) وإنما اختلفوا في أنها حسنة أو سيئة. ونحن نقول: إن كل بدعة في العبادة ضلالة؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: "كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار" .. (٢)

"..... وهو

كما قال - إن شاء الله تعالى (\*) -؛ فإن رجاله كلهم ثقافت؛ غير ابن جرير الضبي - واسمه: غزوان -، ووالده؛ وقد وثقهما ابن حبان، وروى عنهما غير واحد. وقد علق البخاري حديثه هذا مطولاً في "صحيحه" (٣/٥٥) بصيغة الجزم عن علي. ومما يصح أن يورد في هذا الباب حديث سهل بن سعد، وحديث وائل - المتقدمان -، ولفظه: وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد. ولفظ حديث سهل: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة. فإن قلت: ليس في الحديثين بيان موضع الوضع؛ قلت: ذلك موجود في المعنى؛ فإنك إذا أخذت تطبق ما جاء

(١) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٣٩/١

(٢) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ١٧٥/١

فيهما من المعنى؛ فإنك ستجد نفسك مدفوعا إلى أن تضعهما على صدرك، أو قريبا منه، وذلك ينشأ من وضع اليد اليمنى على الكف والرسغ والذراع اليسرى، فجرب ما قلته لك تجده صوابا. فثبت بهذه الأحاديث أن السنة وضع اليدين على الصدر، ﴿وخلافه إما ضعيف، أو لا أصل له﴾ (١) ..... [تتمة البحث (ص ٢٢٢)]

[\*] انظر تضعيف الشيخ رحمه الله لهذا الأثر في "ضعيف سنن أبي داود" (رقم ١٣٠). (١) ﴿لم يرق هذا الكلام لأحد المنتحلين لمذهب الحنفية، والمتعصبين له ولو على خلاف السنة؛ فإنه نقل في تعليقه على "العواصم والقواصم" لابن الوزير اليماني الشطر الأول منه، ثم عقب عليه بقوله (٨/٣): "فيه ما فيه (كذا)، قال الإمام ابن القيم في "بدائع الفوائد" (٩١/٣): واختلف في موضع الوضع... ثم ذكر ابن القيم عن الإمام أحمد أنه يضع فوق السرة أو عليها أو تحتها، كل ذلك واسع عنده". = (١)

٣- مثله دون قوله: "أنت ربي، وأنا عبدك ... إلخ، ويزيد: اللهم! أنت الملك، لا إله إلا أنت، سبحانه وبحمده". أنه لم يرد في طريق من طرق الحديث التصريح بأنه كان يقول ذلك في صلاة التطوع؛ اللهم! إلا في حديث محمد بن مسلمة الآتي بعد هذا. وقد ذهب إلى الاستفتاح بهذا النوع الشافعي وأصحابه، وذكروا أنه أفضل الأنواع عندهم، ويليه حديث أبي هريرة المذكور سابقا. وذكروا أيضا أنه يأتي بتمامه لا يغادر منه شيئا. وقد ذكرنا نص الشافعي في ذلك. ومع هذا، فلا تكاد تجد أحدا من أتباعه يفعل ذلك؛ بل ولا يحفظه؛ بل ترى كثيرا منهم يتركون الاستفتاح مطلقا! وهذا منتسأه لهم بالسنن وإعراضهم عن هديه صلى الله عليه وسلم. وأما علماؤنا؛ فمنهم من ذهب إلى مشروعية الاستفتاح بهذا النوع أحيانا - كما سبق -؛ خلافا لما هو المشهور عنهم: أنه لا يوجه! كما في "شرح الوقاية". وقد تعقبه أبو الحسنات بقوله: "وقد ثبت ذلك عن رسول الله في "صحيح البخاري"، و "سنن ابن ماجه" ... إلخ. وقوله: "صحيح البخاري" .. سبق قلم منه، والصحيح أنه في "صحيح مسلم". واختار بعض المتأخرين قراءة هذا الدعاء قبل التحريمة؛ ليكون أبلغ في إحضار القلب، وجمع العزيمة؛ كما ذكره في "النهاية"، و "البنية" وغيرهما. قال أبو الحسنات: "لكن هذا مما لا أصل له في السنة، وإنما الثابت في الأحاديث التوجه في الصلاة، لا قبلها" - كما ذكره علي القاري في "شرح الحصن الحصين" - ٣- أخرجه النسائي فقال (١٤٣/١): أخبرنا يحيى بن عثمان الحمصي قال: ثنا ابن حمير قال: ثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر - وذكر آخر قبله - عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن محمد بن مسلمة: (٢)

"....."

أرجو أن لا يستحق الترك "٣- وأما حديث أنس: فأخرجه الدارقطني أيضا من طريق محمد بن الصلت: ثنا أبو خالد الأحمر عن حميد عن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة؛ كبر، ثم رفع يديه حتى يحاذي إبهاميهما، ثم يقول: ... فذكره. وذكر الزيلعي (٣٢٠/١) بعد أن عزاه للدارقطني؛ أنه قال: "إسناده كلهم ثقات". وليست هذه الجملة في نسختنا المطبوعة. فالله أعلم. وعزاه في "المجمع" (١٠٧/٢) للطبراني في "الأوسط". قال: "ورجاله

(١) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٢١٨/١

(٢) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٢٥٠/١

موثقون". قلت: لكن قال ابن أبي حاتم في "العلل" (١٣٥/١): "سمعت أبي، وذكر حديثا رواه محمد بن الصلت عن أبي خالد الأحمر ...". قلت: فذكره. ثم قال: "فقال - يعني: أباه -: هذا حديث كذب لا أصل له، ومحمد بن الصلت: لا بأس به، كتبت عنه". لكن له إسناده؛ أحدهما خير من هذا. فرواه الطبراني في كتابه المفرد في "الدعاء" - وهو مجلد لطيف؛ كما قال الزيلعي - قال: ثنا محمود بن محمد الواسطي: ثنا زكريا بن يحيى زحمويه: ثنا الفضل بن موسالسيناني - وفي "نصب الراية": الشيباني! وهو تصحيف - عن حميد الطويل عن أنسقال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة؛ قال: ... فذكره.. (١)

"..... الشام

يون - كلهم: خلفاؤهم، وعلماءهم - كان مذهبهم ترك الجهر بها. وما روي عن عمر بن عبد العزيز من الجهر بها باطل؛ لا أصل له. والأوزاعي - إمام الشام - مذهبه في ذلك مذهب مالك: لا يقرأها سرا، ولا جهرًا. قال شيخ الإسلام في "الفتاوى" (٨٥/١): "فهذه الوجوه وأمثالها إذا تدبرها العالم؛ قطع بأن حديث معاوية إما باطل لا حقيقة له، وإما مغير عن وجهه". اهـ. فإذا كان هذا حال هذا الحديث - وهو أجود ما يعتمد عليه في هذه المسألة، كما قال الخطيب البغدادي فيما نقله عنه نصر المقدسي -؛ علمت حال الأحاديث الأخرى، وسيأتي الكلام عليها مفصلاً. الطريق الثانية: عن محمد بن المتوكل بن أبي السري قال: صليت خلف المعتمر بن سليمان من الصلوات ما لا أحصيها؛ الصبح والمغرب، فكان يجهر ب: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ قبل ﴿فاتحة الكتاب﴾ وبعدها، وسمعت المعتمر يقول: ما آلو أن أقتدي بصلاة أبي. وقال أبي: ما آلو أن أقتدي بصلاة أنس بن مالك. وقال أنس: ما آلو أن أقتدي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. أخرجه الدارقطني (١١٦)، والحاكم (٢٣٣/١ - ٢٣٤)، وقال: "رواته عن آخرهم ثقات". ووافقه الذهبي. وهو كما قال، لكن لا يلزم منه أنه صحيح ثابت؛ لأن الصحة لا تثبت حتى ينتفي الشذوذ والعلة، ويثبت حفظ الراوي بوضبطه، وكل هذا غير متحقق هنا؛ فإن ابن أبي السري هذا متكلم فيه من جهة حفظه، وفي "التقريب": "صدوق، له أوهام كثيرة". اهـ.. (٢)

"قراءته صلى الله عليه وسلم بعد ﴿الفاتحة﴾ ثم كان صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد ﴿الفاتحة﴾ سورة غيرها. وكان يطيلها أحياناً، ويقصرها أحياناً لعارض سفر، أو سعال، أو مرض، أو بكاء صبي تصلياً معه صلى الله عليه وسلم؛ كما قال أنس بن مالك رضي الله عنه: "جوز صلى الله عليه وسلم (١) ذات يوم في الفجر (وفي حديث آخر: صلى الصبح، فقرأ بأقصر سورتين في القرآن)، ف قيل: يا رسول الله! لم جوزت؟ قال: "سمعت بكاء صبي (٢)، فظننت أن أمه معنا تصلي؛ فأردت أن أفرغ لها مه" (٣). (١) أي: خفف. (٢) وفي هذا الحديث وأمثاله: جواز إدخال الصبيان المساجد، وأما الحديث المتداول على الألسنة: "جنبوا مساجدكم صبيانكم ... الحديث. فضعيف، لا يحتج به اتفاقاً. ومن ضعفه ابن الجوزي، والمنذري، والهيثمي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والبوصيري، وقال عبد الحق الإشبيلي: "لا أصل له" (٣). أخرجه الإمام أحمد (٢٥٧/٣) قال: ثنا عفان: ثنا حماد بن زيد قال: أنا علي بن زيد وحميد عنه. قال عفان:

(١) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٢٥٥/١

(٢) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٢٨٧/١

فوجدته عندي في غير موضع عن علي بن زيد وحيدوثابت عن أنس بن مالك. وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، إلا علي بن زيد، وروايته متابعة. ورواه الطبراني في "الأوسط" بنحوه، وفيه: (١)

".....بل

يستحب ترك موافقتهم فيما ابتدعوه وصار شعارا لهم - كما هو مقرر في المذهب -، كوضع الحجر فوق السجادة؛ فإنه وإن كانت السجدة على جنس الأرض أفضل باتفاق الأئمة مع جوازها على البساط والفرو ونحوهما عند أهل السنة؛ لكن وضع نحو الحجر والمدر فوق السجادة بدعة ابتدعوها، وصار علامة لمعشرهم، فينبغي الاجتناب عن فعلهم؛ لسببين: أحدهما: نفس موافقتهم في البدعة؛ كما ورد في الحديث: "خالفوا اليهود والنصارى". وثانيهما: رفع التهمة. وقد ورد: "اتقوا مواضع التهم" (\*). ونظيره: الوقوف للدعاء في المستجار؛ فإنه صار من ذلك الشعار، وكذا: الخروج من مكة إلى يلملم للإحرام خارج الحرم مع الاتفاق على جواز ما ذكر عند أرباب العلم وأصحاب الحكم؛ بخلاف ما إذا شاركنا في سنة مستمرة؛ كالخروج لإحرام العمرة إلى التنعيم والجعرانة. فالحاصل: أن مخالفة المبتدعة في الأمر المباح يستحسن؛ زجرا لهم، ورجوعا إلى الصلاح. وأما الإشارة المذكورة الثابتة على نهج الصواب؛ فليست من هذا الباب. ثم من أدلتها الإجماع؛ إذ لم يعلم من الصحابة ولا من علماء السلف خلاف في هذه المسألة، ولا في جواز هذه الإشارة، ولا في تصحيح هذه العبارة؛ بل قال به إمامنا الأعظم وصاحبنا، وكذا الإمام مالك، والشافعي، وأحمد، وسائر علماء الأمصار والأعصار؛ على ما ورد به صحاح الأخبار والآثار، وقد نص عليها مشايخنا المتقدمون..... (\*) **ولا أصل له** مرفوعا - كما في "الضعيفة" (١١٣) -.. (٢)

".....ذلك

خير وأحسن تأويلا ﴿١﴾. هذا ما قلته وقتئذ، والأمر يحتاج إلى شيء من التفصيل: أما وضع اليدين في القيام؛ فقد سبق بيان ما يثبت في السنة من ذلك في محله. وأما المسألة التي نحن فيها؛ فاعلم أن تلك الاختلافات **لا أصل لها** في السنة؛ بلبعضها مداره على روايات مجملة، وبعضها مجرد رأي واجتهاد! أما القبض والبسط؛ فالأول هو الثابت صراحة في حديث ابن عمر، وعبد الله بن الزبير، ووائل بن حجر. وأما البسط؛ فلم يصرح به في حديث ما، وحجة من ذهب إليه: أنه لم يذكر القبض بعض الصحابة في أحاديثهم! وهذا ليس بشيء؛ فإن أحاديث هؤلاء في هذه المسألة مجملة، وأحاديث أولئك مفصلة، والمفصل يقضي على المجمل - كما في الأصول - وأما وقت الرفع؛ فلم نجد في ذلك حديثا يعينه ويحدده، فهو اجتهاد محض ليس عليه دليل. وهذا بناء على أن السنة أن لا تحرك المسبحة من أول التشهد إلى آخره إلا عند التهليل. وليس كذلك - كما سيأتي - وأما وقت قبض الأصابع الأخرى؛ فالظاهر من الأحاديث المتقدمة أنه من أول التشهد؛ لأنها تقول: كان إذا جلس؛ وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى، وقبض أصابعه كلها. وليس لهذا الظاهر معارض؛ فوجب الأخذ به.. (٣)

(١) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٣٩١/١

(٢) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٨٤٣/٣

(٣) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٨٤٩/٣



"[وهو بين ظهرانينا (١) ، فلما قبض؛ قلنا: السلام على النبي] (٢) . \_\_\_\_\_ وذلك ما يفيد قولة تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ . وقوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمنولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ . ولا شك أن إيمانك وتصديقك بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من الأمور التشريعية والغيبية - ولو كانت بعيدة عنمتناول عقلك - ؛ إنما هو من الإيمان بالغيب الذي هو من صفات المتقين في القرآن: ﴿الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب﴾ . فقف أيها المؤمن! عند نص الشارع الحكيم، ولا تغال فيه، ولا تفرط؛ بل وسطا بين ذلك؛ لتكون من الناجين عند رب العالمين.(فائدة) : قال الشيخ علي القاري في " المرقاة " (١/٥٥٧) : " والمنقول أن تشهد عليه الصلاة والسلام، كتشهدنا. وأما قول الرافعي: المنقول أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهد: وأشهد أني رسول الله. فمردود؛ بأنه لا أصل له " .(١) بفتح النون، وسكون التحتانية، ثم نون. أصله: (ظهرنا) . والتثنية باعتبار المتقدم عنه والمتأخر؛ أي: كائن بيننا. والألف والنون زيادة للتأكيد، ولا يجوز كسر النون الأولى. قاله الجوهري وغيره. كذا في " الفتح " .(٢) قال الحافظ رحمه الله تعالى (١١/٤٧) : " هذه الزيادة، ظاهرها أنهم كانوا يقولون: السلام عليك أيها النبي! - بكاف الخطاب - في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم؛ تركوا الخطاب، وذكروه بلفظ الغيبة؛ فصاروا يقولون: السلام على النبي " . وقال في موضع آخر (٢/٢٥٠) : " قال السبكي في " شرح المنهاج " - بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده - : " إن صح هذا عن الصحابة؛ دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم. " (١) \_\_\_\_\_ .

اتك، وزائد تحيتك على محمد عبدك ورسولك، الفاتح لما أغلق. وعن علي أنه كان يقول: صلوات الله البر الرحيم، والملائكة المقربين، والنبیین والصديقين والشهداء الصالحين، وما سبح لك من شاء يا رب العالمين! على محمد بن عبد الله خاتم النبيين وإمام المتقين ... الحديث (\*) . وعن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول: اللهم! اجعل صلواتك، وبركاتك، ورحمتك على محمد عبدك ورسولك، إمام الخير، ورسول الرحمة ... الحديث (\*\*). وعن الحسن البصري أنه كان يقول: من أراد أن يشرب بالكأس الأروى من حوض المصطفى؛ فليقل: اللهم! صل على محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأولاده وذريته وأهل بيته وأصهاره وأنصاره وأشياعه ومحبيه. فهذا ما أوثره من " الشفا "؛ مما يتعلق بميعة الصلاة عليه عن الصحابة ومن بعدهم، وذكر فيه غير ذلك. نعم؛ ورد في حديث ابن مسعود أنه كان يقول في صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم! اجعل فضائل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين ... الحديث. أخرجه ابن ماجه. ولكن إسناده ضعيف (\*\*). \_\_\_\_\_ (\*) قال السخاوي في " القول البديع " (ص ٧٠) : " لم أقف على أصله "، وذكر (ص ٧١) أثر الحسن البصري الآتي؛ مكتفيا بعزوه للقاضي عياض؛ فكانه لا أصل له! (\*) وكذا ضعفه الشيخ رحمه الله في " ضعيف الترغيب " (١/٥١٥)، ورد تحسين المنذري له بقوله: " كلا؛ فإن فيه المسعودي المختلط " .. (٢)

(١) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٨٨٣/٣

(٢) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ناصر الدين الألباني ٩٤٠/٣

"المعاش" فهذه الزيادة **لا أصل لها** فلا يجوز أن يبنى عليها أي حكم إلا بعد إثباتها ودون ذلك خطر القتاد وهذا السبب لا يكاد يتحقق في عصرنا هذا إلا نادرا وذلك في مثل بلدة كبيرة تغص بالناس على رحبها كما كان الحال في المدينة المنورة ليس فيها إلا مسجد واحد يجمع الناس فيه وقد بعدت لكثرة منازلهم عنه فلا يبلغهم صوت المؤذن الذي يؤذن على باب المسجد وأما بلدة فيها جوامع كثيرة كمدينة دمشق مثلا لا يكاد المرء يمشي فيها إلا خطوات حتى يسمع الأذان للجمعة من على المنارات وقد وضع على بعضها أو كثير منها الآلات المكبرة للأصوات فحصل بذلك المقصود الذي من أجله زاد عثمان الأذان ألا وهو إعلام الناس: أن صلاة الجمعة قد حضرت كما نص عليه في الحديث المتقدم: وهو ما نقله القرطبي في تفسيره "١٠٠/١٨" عن الماوردي: فأما الأذان الأول فمحدث فعله عثمان ليتأهب الناس لحضور الخطبة عند اتساع المدينة وكثرة أهلها. (١)

"ولهذه الأحاديث والآثار كان الإمام أحمد رحمه الله يذهب إلى جواز صلاة الجمعة قبل الزوال كما سبق وهو الحق كما قال الشوكاني وغيره وتفصيل القول في هذه المسألة لا تحتمله هذه العجالة فلتراجع في المطولات كـ "نيل الأوطار" والسيل الجرار ٢٩٦/١ - ٢٩٧ وغيره سنة الجمعة القبلية لا تثبتوما سبق تعلم الجواب عن السؤال الثاني الوارد في الفقرة الرابعة: "فمتى تصلى السنة القبلية إذا ثبت؟" وهو أنه **لا أصل لهذه** السنة الصحيحة ولا مكان لها فيها فقد علمت من الأحاديث المتقدمة أن الزوال فالأذان فالخطبة فالصلاة سلسلة متصلة آخذ. (٢)

"فهو باطل موضوع وآفته إسحاق هذا وهو الأسواري البصري قال ابن معين: "كذاب يضع الحديث". قلت: وتفرد هذا الكذاب برواية هذا الحديث من الأدلة الظاهرة على صدق قول أبي شامة: أنه لو جرى ذلك لنقله أزواجه وذلك لأنه لو وقع لنقله الثقات الذين تقوم بهم الحجة ولا يعقل أن يصرفهم الله عن نقله ويخص به أمثال هذا الكذاب فذلك دليل على اختلاقه لهذا الحديث وأنه **لا أصل له** رابعا: أن العموم الذي ادعاه في الحديث الذي أشار إليه غير صحيح عند التأمل في نصه الوارد في كتب السنة المطهرة بل هو خاص بصلاة الظهر وإنما جره إلى هذا الخطأ خطأ آخر وقع له في نقل الحديث في المكان الذي أشار إليه وأحال عليه فقد قال فيه "٣١٧/١": أخرج أبو داود في سننه والترمذي في الشمائل عن أبي أيوب الأنصاري عنه صلى الله عليه وسلم قال: (٣)

"فإنه لو كان قبلها سنة لذكرها في هذا الحديث مع السنة البعدية فهو أليق مكان لذكرها والخلاصة: أن المستحب لمن دخل المسجد يوم الجمعة في أي وقت أن يجلس ما شاء نفلا مطلقا غير مقيد بعد ولا موقت بوقت حتى يخرج الإمام أم أن يجلس عند الدخول بعد صلاة التحية أو قبلها فإذا أذن المؤذن بالأذان الأول قام الناس يصلون أربع ركعات فمما **لا أصل له** في السنة بل هو أمر محدث وحكمه معروف. وقد يتوهم متوهم أن هذا القيام والصلاة كان معروفا على عهد عثمان

(١) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ناصر الدين الألباني ص/٢١

(٢) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ناصر الدين الألباني ص/٤٦

(٣) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ناصر الدين الألباني ص/٥١



وأن من أسباب أمره بالأذان الأول هو إيجاد فسحة من الوقت بينه وبين الأذان الثاني ليتمكنوا من السنة القبلية وهذا مع أنه مما لا دليل عليه وإنما هو مجرد ظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً ومع." (١)

"خامساً: أن من دخل المسجد قبل الأذان صلى نفلاً مطلقاً ما شاء من الركعات. سادساً: أن قصد الصلاة بين الأذان المشروع والأذان المحدث تلك التي يسمونها سنة الجمعة القبلية لا أصل لها في السنة ولم يقل بها أحد من الصحابة والأئمة. وهذا آخر ما تيسر تحريره من الإجابة على الأسئلة المقدمة أرجو الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وسبباً للفوز بالنعيم المقيم ونجاة من عذاب الجحيم إنه هو البر الرحيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. دمشق: نهار الخميس ٢٤ رمضان ١٣٧٠ هـ الموافق ٢٨ حزيران ١٩٥١ م مكتبه خادم السنة المطهرة محمد ناصر الدين الألباني أبو عبد الرحمن." (٢)

"أن يكون الحكم هكذا في سائر الصلوات الخمس ١ فلا تصح الصلاة جماعة في موضع لم يأذن النبي صلى الله عليه وسلم بإقامة الجماعة فيه وهذا من أبطل الباطلات. وإن كان الحكم ببطالان المتأخرة من الجمعة ٢ إن علمت - وكلتيهما مع اللبس - لأجل حدوث مانع فما هو؟ فإن الأصل صحة الأحكام التعبدية في كل مكان وزمان إلا أن يدل الدليل على المنع وليس ههنا من ذلك شيء البتة ٣. قلت: وكذا صلاة العيدين بل الإلزام فيها أقوى لما هو معلوم من أنه لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العيد في المدينة إلا في مكان واحد وهو المصلى ومع هذا لم يقولوا بمنع التعدد فيها! ٢. قلت: وأما ما اشتهر على الألسنة في هذه الأزمنة وهو قولهم: "الجمعة لمن سبق" فلا أصل له في السنة وليس بمحدث وإنما هو رأي لبعض الشافعية ظنه من لا علم عنده حديثاً نبوياً وإذا عرفت مستند القائلين بعدم جواز تعدد الجمعة في البلد الواحد تعرف حينئذ حكم صلاة الظهر بعد الجمعة التي يفعلها بعض الناس في بعض المساجد. ٣. قلت: هذا صحيح ولكن من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق عملياً بين صلاة الجمعة والصلوات الخمس فإنه ثبت أنه كان في.....". (٣)

"الباعث" ٦٤ "المدخل" ٢٦٧/٢ "إصلاح المساجد" ٤٨ و"المنار" ١٨/٥٥٨ - ٢٩١ - ترك الخطيب السلام على الناس إذا خرج عليهم. "المدخل" ١٦٦/٢٢ - ٣٠ - الأذان الثاني داخل المسجد بين يدي الخطيب. "الاعتصام" للشاطبي ٢/٢٠٧٢٠٨، "المنار" ١٩/٥٤٠ - "الأجوبة النافعة" ١٤١٥ - ٣١ - وجود مؤذنين بين يدي الخطيب في بعض الجوامع يقوم أحدهما أمام المنبر والثاني على السدة العليا يلقي الأول الثاني ألفاظ الأذان يأتي الأول بجملة منه سراً ثم يجهر بها الثاني "إصلاح المساجد عن البدع والعوائد" ١٤٣ - ٣٢ - نداء رئيس المؤذنين عند إرادة الخطيب الخطبة بقوله للناس: أيها الناس صح عن رسول الله ١. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الاختيارات ٤٨ "دعاء الإمام بعد صعوده المنبر لا أصل له". (٤)

(١) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ناصر الدين الألباني ص/٦٥

(٢) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ناصر الدين الألباني ص/٧١

(٣) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ناصر الدين الألباني ص/٨١

(٤) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ناصر الدين الألباني ص/١٢٢

"صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت أنصتوا رحمكم الله.  
 "المدخل" ٢٦٨/٢ "السنن" ٣٣"٢٤ - قول بعض المؤذنين بين يدي الخطيب إذا جلس من الخطبة الأولى: غفر الله لك  
 ولوالديك ولنا ولوالدينا والحاضرين. "فتاوى ابن تيمية" ١٢٩/١ و"إصلاح المساجد" ٣٤"٧٠ - اعتماد الخطيب على  
 السيف في خطبة الجمعة. "السنن" ٣٥١"٥٥ - القعود تحت المنبر والخطيب يخطب يوم الجمعة للاستشفاء. "المنار"  
 ٥٠١/٧ - ٣٦"٥٠٣ - إعراض الخطباء عن خطبة الحاجة "إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ... " وعن  
 قوله ١. وأما حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب على سيف أو عصا كما وقع في منار السبيل  
 وعزاه لأبي داود فلا أصل له عنده ولا عند غيره بذكر السيف وإنما هو بلفظ "عصا أو قوس" كما تراه مخرجاً  
 في إرواء الغليل برقم ٦١٦/ج ٣.. (١)

"وصحح المرفوع ابن الجوزي وفيه نظر، عافية ليس بحجة. قال البيهقي في "المعرفة": (١٤٤/٦): (والذي يروى عن  
 عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً، باطل لا أصل له، وعافية بن أيوب مجهول، فمن احتج به مرفوعاً  
 كان مغرراً بدينه داخلاً فيما نعيب به المخالفين في الاحتجاج برواية الكذابين، والله يعصمنا من أمثاله). انتهى. وخرج في  
 "الإرواء": (٢٩٤/٣، ٢٩٥) المرفوع وأعله بالموقوف. تنبيه: ذكر ابن حجر في "الدراية": (٢٦٠/١) أثر جابر بن عبد الله  
 رضي الله عنه وقال: (رواه الشافعي رحمه الله تعالى عن سفيان عن عمرو بن شعيب سمعت رجلاً ... ) إلخ. وعمرو هو ابن  
 دينار كما هو مصرح به في رواية الشافعي ومن طريقه البيهقي، ولعل هذا سبق قلم من الحفاظ ابن حجر رحمه الله. وأما أثر  
 عبد الله بن عمر: فأخرجه مالك في "الموطأ": (٢٥٠/١ - ط. عبد الباقي) وعنه ابن وهب في "الموطأ": (قطعة منه / ٧١)  
 والشافعي في "الأم": (٣٥/٢ - ط. بولاق) و"المسند": (٩٦) وابن زنجويه في "الأموال": (٩٧٩/٣) ومن طريق الشافعي  
 أخرجه البيهقي في "الكبرى": (٣٨/٤) وفي. (٢)

"٥١٦ - أخبرنا محمد بن الحسين بن قتيبة قال: حدثنا محمد بن ربح قال: - [٢٢] - حدثنا الليث بن سعد عن  
 مالك بن أنس عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يمتنع أحدكم جاره أن  
 يغرز خشبة على جداره) قال ابن ربح: سمعت الليث يقول: هذا أول ما لمالك عندنا وآخره. = (٥١٥) [٢: ٣] صحيح.  
 ((الارواء)) (٥ / ٢٥٤ / ١٤٣٠): ق. قال أبو حاتم: في قول الليث: (هذا أول ما لمالك عندنا وآخره) دليل على أن الخبر  
 الذي رواه قراد عن الليث عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة قصة المماليك خبر باطل لا أصل له. (٣)  
 "ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر لا أصل له أصلاً. (٤)

"٤٠٦٢ - أخبرنا ابن خزيمة حدثنا عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى حدثنا يعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد  
 الأنصاري عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه

(١) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ناصر الدين الألباني ص/١٢٣

(٢) التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل عبد العزيز الطريفي ص/١٣١

(٣) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ناصر الدين الألباني ٢١/٢

(٤) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ناصر الدين الألباني ٥٣/٢

وسلم: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل - مرتين - ولها ما أعطاهما بما أصاب منها فإن كانت بينهما خصومة فذاك إلى السلطان والسلطان ولي من لا ولي له) = (٤٠٧٤) [٣ : ٤٣] حسن صحيح - ((صحيح أبي داود)) (١٨١٧). قال أبو حاتم: هذا خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنه منقطع أو لا أصل له بحكاية حكاها ابن علية عن ابن جريج عقب هذا الخبر قال: ثم لقيت - [١٩٨] - الزهري فذكرت ذلك له فلم يعرفه وليس هذا مما يهيي الخبر بمثله وذلك أن الخير الفاضل المتقن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ثم ينساه وإذا سئل عنه لم يعرفه فليس بنسيانه الشيء الذي حدث به بدال على بطلان أصل الخبر والمصطفى صلى الله عليه وسلم خير البشر صلى الله عليه وسلم فليس بنسيانه رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيته؟ فقال: (كل ذلك لم يكن) فلما جاز على من اصطفاه الله لرسالته وعصمه من بين خلقه النسيان في أعم الأمور للمسلمين الذي هو الصلاة حتى نسي فلما استثبتوه أنكروا ذلك ولم يكن نسيانه بدال على بطلان الحكم الذي نسيه كان من بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم من أمته الذين لم يكونوا معصومين جواز النسيان عليهم أجوز ولا يجوز مع وجوده أن يكون فيه دليل على بطلان الشيء الذي صح عنهم قبل نسيانهم ذلك. " (١)

" ٤٧٥٠ - أخبرنا أبو خليفة قال: حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة قال: أخبرنا أبو إسحاق: أن رجلا من قيس قال للبراء بن عازب: أفرتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين؟ قال البراء: لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفر إن هوازن كانوا قوما رماة فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على بغلة بيضاء وإن أبا سفيان بن الحارث آخذ بلجامها. وهو يقول صلى الله عليه وسلم: ((أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب)) (١). = (٤٧٧٠) [٣ : ٥] صحيح - ((تخريج فقه السيرة)) (٣٩٠): ق. \_\_\_\_\_ (١) وقعت زيادة مكررة. هنا. في ((الأصل))، لا أصل لها في هذا الموضع! ((الناشر)).. " (٢)

" ٦٦٤٤ - أخبرنا أحمد بن علي بن المنثي حدثنا إسحاق بن إبراهيم المروزي قال: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي عبيدة بن حذيفة (١) قال: - [٣٦٨] - كنت أسأل عن حديث عدي بن حاتم. وهو إلى جنبي. لا آتية فأسأله فأتيته سألته؟! فقال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث بعث فكرهته أشد ما كرهت شيئا. قط. فانطلقت حتى كنت في أقصى الأرض. مما يلي الروم. فقلت: لو أتيت هذا الرجل فإن كان كاذبا لم يخف علي وإن كان صادقا اتبعته فأقبلت فلما قدمت المدينة استشرف لي الناس وقالوا: جاء عدي بن حاتم جاء عدي بن حاتم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لي: (يا عدي بن حاتم أسلم تسلم) قال: قلت: إن لي ديناً قال: (أنا أعلم بدينك منك - مرتين أو ثلاثا - أأنت ترأس قومك؟! قال: قلت: بلى قال: (أأنت تأكل المربع؟ قال: قلت: بلى قال: (فإن ذلك لا يحل لك في دينك) قال: فتضعضت لذلك ثم قال: (يا عدي بن حاتم! أسلم تسلم فأني قد أظن - أو قد أرى أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - أنه ما يمنعك أن تسلم خصاصة تراها من حولي؛ - [٣٦٩] - [فإنك ترى الناس علينا إلبا واحدا])، قال: ((هل أتيت الحيرة؟))، قلت: لم آتها، وقد علمت مكانها، قال [ (٢) : وتوشك الظعينة أن ترحل من الحيرة

(١) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ناصر الدين الألباني ١٩٧/٦

(٢) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ناصر الدين الألباني ١٤٧/٧

بغير جوار حتى تطوف بالبيت ولتفتحن علينا كنوز كسرى بن هرمز [قلت: كسرى بن هرمز؟ قال: كسرى بن هرمز. مرتين  
 [ (٣) وليفيض المال - أو ليفيض - حتى يهم الرجل من يقبل منه ماله صدقة) قال عدي بن حاتم: فقد رأيت الظعينة  
 ترحل من الحيرة بغير جوار حتى تطوف بالبيت وكنت في أول خيل أغارت على المدائن على كنوز كسرى بن هرمز وأحلف  
 بالله لتجيئن الثالثة إنه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لي! = (٦٦٧٩) [٣: ٦٩] ضعيف . انظر التعليق.  
 \_\_\_\_\_ (١) لم يوثقه غير المؤلف، ولكن روى عنه جمع غير محمد - وهو ابن سيرين -؛ منهم: حصين بن عبد  
 الرحمن السلمي، وهو ثقة؛ فحديثه حسن - إن شاء الله - . وقد صححه الحاكم (٤/ ٥١٩) على شرط الشيخين! ووافقه  
 الذهبي! ولقوله: ((أسلم تسلم)) طريق أخرى: عند ابن أبي عاصم (١٣٥). وقوله: ((توشك الظعينة .....)) إلخ له شاهد  
 من طريق أخرى لعدي: في ((البخاري)) (٣٥٩٤). ثم تبين لي أن ذكر الشعبي بين المعقوفين خطأ لا أصل له في شيء من  
 المصادر، وأنه منقطع بين أبي عبيدة بن حذيفة وعدي، بينهما رجل مجهول في أكثر الطرق، عن محمد - وهو ابن سيرين  
 - . قد خرجتها بأسلوب يكشف عن علة الحديث التي تجاهل المعلقون على هذا الحديث هنا في ((الموارد))، وفي ((الضعيفة))  
 (٦٤٨٨). (٢) ساقطة من الطبعين واستدركها الشيخ - رحمه الله - من بعض مصادر التخريج؛ فانظر تعليقه على  
 ((ضعيف موارد الظمان)) (ص ١٨٧). ((الناشر)). (٣) انظر التعليق السابق. ((الناشر)). (١)

"قال المصنف (٢٩٩/١): (لما روي عن عمر أنه قال: " لا جزية على مملوك" ) اهـ قال مخرجه (٩٦/٥): ١٢٥٦ -  
 (لا أصل له، وقد ذكره ابن قدامة في " المغني ": (٨/ ٥١٠) مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس له أصل أيضاً قال  
 الحافظ في " التلخيص " (١٢٣/٤) " روي مرفوعاً، وروي موقوفاً على عمر. ليس له أصل، بل المروي عنهما خلافه... إلخ  
 " انتهى. قال مقبده: قال ابن القيم في " أحكام أهل الذمة " (١/ ٥٥): (روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " لا  
 جزية على عبد "، وفي رفعه نظر، وهو ثابت عن ابن عمر.. انتهى. وفي " أحكام أهل الملل " (ص ٤٦): (عن أحمد: ليس  
 على العبد صدقة، لنصراني كان أو لمسلم، كما قال ابن عمر، رضي الله عنه) انتهى.. (٢)

"إذا طنت آذانهم ١، وكذلك اعتقادهم بأن بلاء ينزل عليهم إذا قصوا أظافرهم في الليل وفي أيام السبت والأحد ...  
 ٢، أو إذا كنسوا بيوتهم ليلاً ... ومنها اعتقادهم أنهم إذا حسنوا ظنهم بحجر واعتقدوا فيه فإنه ينهم ٣. فهذه وأمثالها  
 اعتقادات باطلة، بل خرافات وترهات، وظنون وأوهام ما أنزل الله بها من سلطان، وقد رأيت أن أصلها أحاديث موضوعة  
 مكذوبة، لعن الله واضعها، وقبح ملفقها. وعلى هذا فإن الوسائل الكونية منها ما هو مباح أذن الله به، ومنها ما هو حرام  
 نهى الله عنه، وقد ذكرت فيما سبق أمثلة من هذه الوسائل بنوعيتها مما يهم الناس فيه، ويظنون مباحاً وموصولاً إلى القصد  
 مع أنه بعكس ذلك، وأذكر فيما يلي بعض الأمثلة على الوسائل الكونية \_\_\_\_\_ ١ أصل هذه العقيدة حديث  
 موضوع هو: "إذا طنت أذن أحدكم فليصل علي وليقل: ذكر الله بخير من ذكرني" وأورده الشوكاني في "الفوائد المجموعة ص  
 ٢٤٤". وقد تلقى هذه العقيدة الباطلة بعض المتفقهة فنظمها شعراً يلقي لبعض طلاب المدارس الشرعية ومنها قوله: قص

(١) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ناصر الدين الألباني ٣٦٧/٩

(٢) التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل صالح آل الشيخ ص/٦٥

الأظافر يوم السبت آكله ... تبدو وفيما يليه تذهب البركة وعالم فاضل يبدو بتلوها ... وإن يكن في الثلاثا فاحذر الهلكه ٣ أصل هذه العقيدة الضالة حديث: "لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به" أورده الحافظ العجلوني في "كشف الخفاء - ١٥٢/٢" ونق عن ابن تيمية أنه كذب وعم ابن حجر أنه لا أصل له، وعن صاحب "المقاصد" أنه لا يصح، ونقل عن ابن القيم قوله: "هو من كلام عباد الأصنام الذين يحسنون ظنهم بالأحجار" وانظر كتابي السابق، رقم "٤٥٠" (١)

"الثبات في مكانه مع أمر النبي صلى الله عليه وسلم له بذلك، لماذا؟ كل ذلك لتعظيمهم نبيهم صلى الله عليه وسلم، وتأدبهم معه، ومعرفتهم حقه وفضله، فإذا كان الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - لم يرتضوا الإقتداء بغير النبي صلى الله عليه وسلم عندما أمكن ذلك، مع أنهم كانوا بدأوا الصلاة في غيابه صلى الله عليه وسلم عنهم، فكيف يتروكون التوسل به صلى الله عليه وسلم أيضا بعد وفاته، لو كان ذلك ممكنا، ويلجئون إلى التوسل بغيره؟ وكما لم يقبل ابوبكر أن يؤم المسلمين فمن البديهي أن لا يقبل العباس أيضا أن يتوسل الناس به، ويدعوا التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ممكنا. "تنبيه": وهذا يدل من ناحية أخرى على سخافة تفكير من يزعم أنه صلى الله عليه وسلم في قبره حي كحياتنا، لأنه لو كان ذلك كذلك لما كان ثمة وجه مقبول لانصرافهم عن الصلاة وراءه صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة وراء غيره ممن لا يدانيه أبدا في منزلته وفضله. ولا يعترض أحد على ما قررته بأنه قد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أنا في قبري حي طري، من سلم علي سلمت عليه". وأنه يستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم حي مثل حياتنا، فإذا توسل به سمعنا واستجاب لنا، فيحصل مقصودنا، وتحقق رغبتنا، وأنه لا فرق في ذلك بين حاله صلى الله عليه وسلم في حياته، وبين حاله بعد وفاته أقول: لا يعترض أحد بما سبق لأنه مردود من وجهين: الأول حديثي: وخلاصته أن الحديث المذكور لا أصل له بهذا اللفظ، كما أن لفظة "طري" لا وجود لها في شيء من كتب السنة إطلاقا، ولكن معناه قد ورد في عدة أحاديث صحيحة، منها قوله صلى الله عليه وسلم: (٢)

"ويصبح بعد فهمه فهما جيدا حجة لنا عليهم، والحمد لله على توفيقه. الحديث الثالث: عن أبي أمامة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصبح، وإذا أمسى دعا بهذا الدعاء: "اللهم أنت أحق من ذكر، وأحق من عبد.. أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السماوات والأرض، وبكل حق هو لك، وبحق السائلين عليك ...". قال الهيثمي في "مجمع الزوائد - ١٠/١١٧": رواه الطبراني، وفيه فضال بن جبير، وهو ضعيف مجمع على ضعفه. قلت: بل هو ضعيف جدا، اتهمه ابن حبان فقال: شيخ يزعم أنه سمع أبا أمامة، يروي عنه ما ليس منه حديثه. وقال أيضا: لا يجوز الاحتجاج به بحال، يروي أحاديث لا أصل له. وقال ابن عدي في "الكامل - ١٣/٢٥": "أحاديث كلها غير محفوظة". قلت: فالحديث شديد الضعف، فلا يجوز الاستشهاد به أيضا، كما فعل صاحب "المصباح - ص ٥٦". الحديث الرابع: عن أنس بن مالك قال: لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي رضي الله عنهما دعا أسامة بن زيد وأبا أيوب الأنصاري وعمر بن. (٣)

(١) التوسل أنواعه وأحكامه ناصر الدين الألباني ص/ ٢١

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه ناصر الدين الألباني ص/ ٥٨

(٣) التوسل أنواعه وأحكامه ناصر الدين الألباني ص/ ٩٩

"ومثله ما اشتهر على ألسنة الناس: لولاك لولاك ما خلقت الأفلاك فإنه موضوع كما قاله الصنعاني ووافقه الشوكاني في "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" ص ١١٦". ومن الطرائف أن المتنبي ميرزا غلام أحمد القادياني سرق هذا الحديث الموضوع فادعى أن الله خاطبه بقوله: لولاك لما خلقت الأفلاك!! وهذا شيء يعترف به أتباعه القاديانيون هنا في دمشق وغيرها، لوروده في كتاب متنبئهم "حقيقة الوحي" ص ٩٩. ثم على افتراض أن هذا الحديث ضعيف فقط كما يزعم بعض المخالفين خلافا لمن سبق ذكرهم من العلماء والحفاظ، فلا يجوز الاستدلال به على مشروعية التوسل المختلف فيه، لأن - على قولهم - عبادة مشروعة، وأقل أحوال العبادة أن تكون مستحبة، والاستحباب حكم شرعي من الأحكام الخمسة التي لا تثبت إلا بنص صحيح تقوم به الحجة، فإذا الحديث عنده ضعيف، فلا حجة فيه البتة، وهذا بين لا يخفى إن شاء الله تعالى. الحديث السابع: "توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم": وبعضهم يرويه بلفظ: "إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم". هذا باطل لا أصل له في شيء من كتب الحديث البتة، وإنما يرويه بعض الجهال بالسنة كما نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه. (١)

"ولعل مستند الدكتور في تقرير تلك العقيدة ما ورد في قصة المعراج المنسوبة كذبا وعدوانا إلى الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، مع أنه هو نفسه يقول ١ عن هذه القصة: "إنه كتاب ملفق من مجموعة أحاديث باطلة لا أصل لها ولا سند"! والحقيقة أن كلامه هذا بهذا الإطلاق هو الباطل، إذ يوجد في الكتاب المذكور كثير من الأحاديث الصحيحة، وبعضها مما رواه الشيخان، ولكن المؤلف خلطها بأحاديث أخرى بعضها موضوع وبعضها لا أصل له، وبعضها ضعيف، وقد بينت ذلك في ردي على الدكتور البوطي الذي نشر في مجلة التمدن الإسلامي أولا، ثم في كتاب مستقل، كما سبق بيانه قريبا "ص ١٤٥". ٥ - جهلة بالمعنى اللغوي لكلمة الاستشفاع: وهذه غلطة شنيعة أخرى وقع فيها الدكتور - أصلحه الله وهده - إذ استدل بالاستشفاع الوارد في أحاديث الاستسقاء على التوسل المبتدع، فقال: "وقد مر بيان استحباب الاستشفاع بأهل الصلاح والتقوى، وأهل بيت النبوة الوارد في الاستسقاء وغيره، وأن ذلك مما أجمع عليه جمهور الأئمة والفقهاء بما فيهم الشوكاني وابن قدامة والصنعاني وغيرهم" وما كان للدكتور أن يقع في هذا الخطأ لو كان يفقه معنى الاستشفاع في اللغة، ورغبة في تنوير القراء وإفادتهم نورد بعض ما ذكرته كتب اللغة في بيان معنى الشفاعة والاستشفاع: ١. في كتابه "فقه السيرة - ١٥٥ - .." (٢)

"وهذا سند حسن. وابن لهيعة إنما يخشى من تفرده لسوء حفظه وهو في نفسه ثقة وقد توبع فقد قال الهيثمي بعد ساق الحديث: (رواه أحمد والطبراني في الكبير) ورجال الطبراني رجال الصحيح ورجال أحمد فيهم ابن لهيعة). وقال المنذري: (رواه أحمد بإسناد حسن والطبراني وابن حبان في صحيحه) والظاهر أن ابن حبان أيضا رواه من غير طريق ابن لهيعة فإن هذا عنده ضعيف فقد قال فيه: (قد سبرت أخباره من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا وما لا أصل له في رواية المتقدمين كثيرا فرجعت إلى الاعتبار فرأيت أنه كان يدلس عن أقوام ضعفاء على

(١) التوسل أنواعه وأحكامه ناصر الدين الألباني ص/ ١١٥

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه ناصر الدين الألباني ص/ ١٥٠



أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فألرزق تلك الموضوعات بهم) ثم لعل الطبراني رواه من طريق غير طريق حيي بن عبد الله فإن هذا ليس من رجال الصحيح والهيثمي يقول في رجاله: (إنهم رجال الصحيح) بدون استثناء. والله أعلم (د): (من مشى في ظلمة الليل إلى المسجد لقي الله عز وجل بنور يوم القيامة) أورده المنذري من حديث أبي الدرداء مرفوعا وقال: " (١)

"(لا يصح). وقال ابن حجر في (تخريج الهداية): (له طرق وأسانيد كلها واهية). وقال عبد الحق: (لا أصل له) كذا في (الفيض) وأخرج أبو يعلى من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه (كان يجمر مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل جمعة). قال الهيثمي (٢/ ١١): (وفيه عبد الله بن عمر العمري: وثقه أحمد وغيره واختلف في الاحتجاج به). وقال ابن كثير: (إسناده حسن لا بأس به والله أعلم) قلت: ورواه ابن أبي شيبة أيضا كما في (المنتخب) (٣/ ٢٦١) قال في (المرفقة) (١/ ٤٥٩) بعد أن ذكر حديث عائشة: (قال ابن حجر: وبه يعلم أنه يستحب تحجير المسجد بالبخور خلافا لمالك حيث كرهه فقد كان عبد الله بن عمر يجمر المسجد إذا قعد عمر رضي الله عنه على المنبر واستحب بعض السلف بالزعفران والطيب ووري عنه عليه الصلاة والسلام فعله وقال الشعبي: هو سنة. وأخرج ابن أبي شيبة: أن ابن الزبير لما بنى الكعبة طلى حيطانها بالمسك. وأنه يستحب أيضا كنس. " (٢)

"حمدون النيسابوري: ثنا أحمد. وقال أبو الفتح الأزدي: كان يضع الحديث) وزاد عليه الحافظ في (اللسان) ما ملخصه: (وقال الدارقطني: وغيره أثبت منه. وقال في غرائب مالك: ضعيف. وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: كان يخطيء. قلت: وله حديث موضوع بسند صحيح رواه عنه عبد الله بن أحمد بن المفسر الثقة المصري - قال: وليس عندي عنه غيره - عن ابن جريج عن ابن عباس مرفوعا: من سعى لأخيه في حاجة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) (فائدة): وأما الحديث المشهور على الألسنة: (الكلام في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب) فلا أصل له وقد أورده الغزالي في (الإحياء) بلفظ: (الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهائم الحشيش). فقال مخرجه الحافظ العراقي: (لم أقف له على أصل) ثم إن الحديث قد رأيت اختلاف العلماء في علة النهي فيه عن التحلق ولا يمكن البت في شيء من ذلك لعدم وجود النص عن المعصوم ولكنه بإطلاقه يشمل كل تحلق ولو كان للعلم والمذاكرة وهو ما أفاده كلام البغوي في (شرح السنة) والخطابي في (المعالم) والله أعلم (٦) - تناشد الأشعار - وهو المفاخرة بالشعر والإكثار منه حتى يغلب على غيره وحتى يخشى منه كثرة اللغظ والشغب مما ينافي حرمة المساجد. " (٣)

"(السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه وإعطاء السائل فيه قرينة يثاب عليها وليس بمكروه فضلا عن أن يكون حراما. هذا هو المنقول والذي دلت عليه الأحاديث) ثم نقل عن النووي أنه قال: (لا بأس بأن يعطى السائل في المسجد لهذا الحديث). قال السيوطي: (والحديث الذي أورده فيه دليل للأمرين معا: أن الصدقة عليه ليست مكروهة وأن السؤال في المسجد ليس بمحرم لأنه صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك بإخبار الصديق ولم ينكره ولو كان حراما لم يقر عليه بل كان

(١) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ناصر الدين الألباني ٥٠٢/١

(٢) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ناصر الدين الألباني ٥٨٦/٢

(٣) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ناصر الدين الألباني ٦٨٣/٢

يمنع السائل من العود إلى السؤال في المسجد. وبذلك يعرف أن النهي عن السؤال في المسجد - إن ثبت - محمول على الكراهة والتنزيه وهذا صارف له عن الحرمه قال: وما وقع في (المدخل) لابن الحاج من حديث: (من سأل في المساجد فاحرموه) فإنه لا أصل له وإنما قلنا بالكراهة أخذنا من حديث النهي عن نشد الضالة في المسجد وقوله: (إن المساجد لم تبني لهذا) ويدل على جواز التصديق في المسجد الحديث الآتي أيضا وهو مما فات السيوطي فلم يورده في رسالته بل ولا أشار إليه وهو: (ودخل رجل المسجد [في هيئة بذة] فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يطرحوا له ثيابا فطرحوا فأمر له منها بثوبين ثم حث على الصدقة فجاء فطرح أحد الثوبين فصاح به (وفي لفظ: (فانتهره) وقال: (خذ ثوبك))." (١)

"الأمر ورجعوا بالسنة إلى قواعدهم وأصولهم فما كان منها موافقا لقواعدهم قبلوه وإلا رفضوه وبذلك انقطعت الصلة التامة بين المسلم وبين النبي صلى الله عليه وسلم وخاصة عند المتأخرين منهم فعادوا جاهلين بالنبي صلى الله عليه وسلم وعقيدته وسيرته وعبادته وصيامه وقيامه وحجه وأحكامه وفتاويه فإذا سئلوا عن شيء من ذلك أجابوك إما بحديث ضعيف أو لا أصل له أو بما في المذهب الفلاني فإذا اتفق أنه مخالف للحديث الصحيح وذكروا به لا يذكرون ولا يقبلون الرجوع إليه لشبهات لا مجال لذكرها الآن وكل ذلك سببه تلك الأصول والقواعد المشار إليها وسيأتي قريبا ذكر بعضها إن شاء الله تعالى. ولقد عم هذا الوباء وطم كل البلاد الإسلامية والمجلات العلمية والكتب الدينية إلا نادرا فلا تجد من يفتي فيها على الكتاب والسنة إلا أفرادا قليلين غرباء بل جماهيرهم يعتمدون فيها على مذهب من المذاهب الأربعة وقد يتعدونها إلى غيرها إذا وجدوا في ذلك مصلحة - كما زعموا - وأما السنة فقد أصبحت عندهم نسيا منسيا إلا إذا اقتضت المصلحة عندهم الأخذ بما فعل بعضهم بالنسبة لحديث ابن عباس في الطلاق بلفظ ثلاث وأنه كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم طلقة واحدة فقد أنزلوها منزلة بعض المذاهب المرجوحة وكانوا قبل أن يتنبوه يحاربونه ويحاربون الداعي إليه!" (٢)

"وأما الآية الأخرى فلما ذكرت آنفا ولهذا فقد بدا لي أن أجعل عنوان الكتاب: "جلباب المرأة. . ." لأنه ألصق بموضوع الكتاب كما هو ظاهر. والله تعالى ولي التوفيق بالبحث الثالث: ومن تناقضهم أنهم - في الوقت الذي يوجبون على المرأة أن تستر وجهها - يميزون لها أن تكشف عن عينها اليسرى وتسامح بعضهم فقال: بالعينين كليهما بناء على بعض الآثار الواهية التي منها حديث ابن عباس الآتي في الكتاب (ص ٨٨) وروي عنه ما يناقضه بلفظ: وإدناء الجلباب أن تقنع وتشده على جبينها وهذا نص قولنا: إنه لا يشمل الوجه. ولذلك كتمه كل المخالفين ولم يتعرضوا له بذكر وهو ضعيف السند لكن له شواهد كما يأتي ولقد صدق من قال: أهل السنة يذكرون ما لهم وما عليهم وأهل الأهواء يذكرون ما لهم ولا يذكرون ما عليهم. ومن ذلك أن الشيخ عبد القادر السندي كتم في رسالته "الحجاب" إحدى علتي أثر ابن عباس الأول وهون من شأن الأخرى (ص ١٩ - ٢٠) واغتر به مؤلف "يا فتاة الإسلام" فصرح (ص ٢٥٢) بصحته وكذا صححه مؤلف "فقه النظر في الإسلام" (ص ٦٥) وأسوأ من ذلك ما فعله المسمى ب (درويش) فيما سماه ب "فصل الخطاب"

(١) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ناصر الدين الألباني ٢/٨٣٠

(٢) الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ناصر الدين الألباني ص/٣٦



حيث غير إسناده فجعله في موضعين منه (٤٦ و ٨٢) من رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس. وهو محض افتراء لا أصل له [١١]. (١)

٣ - " عورة الرجل على الرجل. . . وعورة المرأة على المرأة كعورة المرأة على الرجل. (ص ٣٨) ". " الضعيفة " (٣٩٢٣) ثم فسر الشيخ معناه ثم نقل (ص ٤١) عن النووي أنه قال: عورة الرجل مع الرجل ما بين السرة والركبة وكذلك المرأة مع المرأة وأقره الشيخ على ذلك وأشاد به في فهرس كتابه وذلك منه تقليدا لمذهبه ثم تتابع المقلدون على ذلك مثل محمد كلكل الذي سمي كتابه " فقه النظر " (ص ١٣٨) ولا فقه ولا نظر وانظر التعليق (١) (ص ١٢٨) وهو من العجائب التي يحار المسلم الذي أنجاه الله من الجمود على المذهب كيف يقولون بأن عورة المرأة من المرأة ما بين السرة والركبة؟ فإن هذا مع كونه مما لا أصل له في الكتاب والسنة بل هو خلاف قوله تعالى [٧٤]. (٢)

"الأولى: نسبتهم الحديث إلى النبي A ولا أصل له فيما نعلم الثانية: تفسيرهم للسنة بالمعنى الاصطلاحي غفلة منهم عن معناها الشرعي وما أكثر ما يخطئ الناس فيما نحن فيه بسبب مثل هذه الغفلة ولهذا أكثر ما نبه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهم الله على ذلك وأمرنا في تفسير الألفاظ الشرعية بالرجوع إلى اللغة لا العرف وهذا في الحقيقة أصل لما يسمونه اليوم بـ " الدراسة التاريخية للألفاظ " ويحسن بنا ان نشير إلى أن من أهم أغراض مجمع اللغة العربية في الجمهورية العربية المتحدة في مصر " وضع معجم تاريخي للغة العربية ونشر بحوث دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وما طرأ على مدلولاتها من تغيير " كما جاء في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ذي الرقم (٤٣٤) (١٩٥٥) الخاص بشأن تنظيم مجمع اللغة العربية (انظر " مجلة المجتمع " ج ٨ ص ٥) . فعسى أن يقوم المجمع بهذا العمل العظيم ويعهد به إلى أيد عربية مسلمة فإن أهل مكة أدرى بشعابها وصاحب الدار أدرى بما فيها وبذلك يسلم هذا المشروع من كيد المستشرقين ومكر المستعمرين. " (٣)

" ١٤٥ - هذا هو اللفظ الصحيح " بيتي " وأما اللفظ المشهور على الألسنة " قبري " فهو خطأ من بعض الرواة كما جزم به القرطبي وابن تيمية والعسقلاني وغيرهم ولذلك لم يخرج في شيء من الصحاح وورده في بعض الروايات لا يصيره صحيحا لأنه رواية بالمعنى قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " القاعدة الجلية " (ص ٧٤) بعد أن ذكر الحديث: (١٤٣) - وبهذه المناسبة أقول: إن من أعجب ما رأينا من الأخبار الواهية والأوهام المضلة ما نقله العلامة ابن عابدين في الحاشية (١ / ٤١) عن كتاب " أخبار الدول " بالسند إلى سفيان الثوري " أن الصلاة في مسجد دمشق بثلاثين ألف صلاة " قلت هو باطل لا أصل له عن رسول الله A بل ولا عن سفيان الثوري فقد أخرجه أبو الحسن الربيعي فـ " فضائل الشام ودمشق " (ص ٣٥٣٧) وابن عساكر في " تاريخ دمشق " (٢ / ١٢) عن أحمد بن أنس بن مالك أبا حبيب المؤذن أبا زياد الشعباني وأبو أمية الشعباني قالا: كنا بمكة فاذا رجل في ظل الكعبة وإذا هو سفيان الثوري فقال رجل: يا أبا عبد الله ما

(١) الرد المفحم ناصر الدين الألباني ص/١١

(٢) الرد المفحم ناصر الدين الألباني ص/٧٤

(٣) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ناصر الدين الألباني ص/٤٥

تقول في الصلاة في هذا البلد؟ قال: بمائة ألف صلاة قال: ففي مسجد رسول الله A؟ قال: بخمسين ألف صلاة قال ففي بيت المقدس؟ قال بأربعين ألف صلاة قال ففي مسجد دمشق؟ قال: بثلاثين ألف (١٤٢) - قال الشوكاني فيشرح الصدور في تحريم رفع القبور " بعد أن ذكر حديث جابر المتقدم بلفظ: نهي رسول الله A أن يخصص القبر وأن يبنى عليه " (ص ٧٠) (١٣٥) - رواه مسلم (١ / ٩١) والترمذي (٣ / ٢٢٤) وحسنه الحاكم (٤ / ٤٩٤) (٤٩٥) وأحمد (٣ / ١٠٧) و ٢٥٩ و ٢٦٨) وابن منده في " التوحيد " (١ / ٤٩) يوسف ابن عمر القواس في " حديثه " (١ / ٦٨) والرواية الثانية له وهي رواية لأحمد والحاكم وقال: " صحيح على شرط مسلم " وهو كما قال: وله عنده شاهد من حديث ابن مسعود وصححه على شرط الشيخان ووافقه الذهبي (١٣٢) - في هذا الحديث بيان أن الظهور المذكور في الآية لم يتحقق بتمامه وإنما يتحقق في المستقبل ومما لا شك فيه أن دائرة الظهور اتسعت بعد وفاته A في زمن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ولا يكون التمام إلا بسيطرة الإسلام على جميع الكرة الأرضية وسيحقق هذا قطعاً لإخبار الرسول A بذلك فقد صح عنه A أنه قال: ليلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين بغز عزيز أو بذل ذليل عز يعر الله به الإسلام وذلا يذل الله به الكفر رواه أحمد (٤ / ٢٠٣) وابن بشران في " الأمالي " (١ / ٦٠) والطبراني في " المعجم الكبير " (١ / ١٢٦) وابن منده في كتاب الإيمان (١ / ١٠٢) والحافظ عبد الغني المقدسي في " ذكر الإسلام " (١ / ١٦٦) وقال: " حديث حسن صحيح " والحاكم (٤ / ٤٣١) وقال: " صحيح على شرط الشيخين " ووافقه الذهبي وإنما هو على شرك مسلم فقطوله عند مفسر الآية الكريمة فعلى ضوءه وبمعناه الواسع الشامل يجب أن تفسر الآية المذكورة ومن جزئيات الآية والحديث ما صح عنه A أن المسلمين سيفتحون مدينة روما عاصمة البابا بعد فتحهم القسطنطينية وقد تحقق الفتح الأول فلا بد أن يتحقق الفتح الثاني (ولعلنا نبأه بعد حين) (١٢٧) - الأحاديث الواردة بالنهي عن تشييد القبور وتعظيمها ولعن من يتخذها مساجد ويقصدها بالندور كثيرة قد استقصى الكلام عليها كثير من الأئمة المصلحين كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وأمثالهما فلترجع في مظانها من كتب القوم كالواسطة وإغاثة اللهفان وغيرهما (١٢١) (١١٩) - قال النووي في كتابه (منا سك الحج) (٢ / ٦٨): (٩٣) - قلت: رواه ابن أبي شيبة أيضاً (٢ / ٧٣) ورجاله ثقات كلهم لكنه منقطع بين نافع وعمر فلعل الوسطة بينهما عبد الله بن عمر Bهما (٨٩) - ٣ رواه ابن أبي شيبة (٢ / ١٨٥) ورجاله ثقات رجال الشيخين ورواه أبو بكر ابن الاثرم كما في " فتح الباري " لابن رجب (٦٥ / ٨١ / ١ من الكواكب). " (١)

" هذا هو الثابت الصحيح ولكن بعضهم رواه بالمعنى فقال (قبري) وهو A حين قال هذا القول لم يكن قد قبر A ولهذا لم يحتج بهذا أحد من الصحابة حينما تنازعوا في موضع دفنه ولو كان هذا عندهم لكان نصاً في محل النزاع ولكن دفن في " حجرة عائشة " في الموضع الذي مات فيه. بأبي هو وأمي صلوات الله وسلامه عليه " (تنبيه) ومن أوهام العلماء أن النووي في " المجموع " عزا الحديث للشيخين بلفظ " قبري " ولا أصل له عندهما فاقتضى التنبيه. " (٢)

(١) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ناصر الدين الألباني ص/١١٢

(٢) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ناصر الدين الألباني ص/١٣٠

"وفي غرة شهر شعبان من سنة ١٣٧٥، أوقفني بعض الإخوان على مجموعة رسائل ابن حزم الأندلسي بتحقيق الدكتور إحسان رشيد عباس في جملتها رسالة في الغناء الملهي أمباح هو أم محظور؟ ذهب فيها إلى إباحة الغناء وآلات الطرب على اختلاف أنواعها فتصورت مبلغ الأثر السيئ الذي سيكون لهذه الرسالة في قلوب قرائها من الخاصة وطلاب العلم فضلا عن العامة وذلك لأمرين: الأول: شهرة ابن حزم العلمية في العالم الإسلامي وإن كان ظاهري المذهب لا يأخذ بالقياس خلافا للأئمة الأربعة وغيرهم. والآخر: غلبة الهوى على أكثر الناس فإذا رأوا مثل هذا الإمام يذهب إلى إباحة ما يتفق مع أهوائهم لم يصددهم شيء بعد ذلك عن اتباع أهوائهم بل قد يجدون في ما يسمعون من بعض المشايخ ما يسوغ لهم تقليدهم إياه كقولهم: من قلد عالما لقي الله سالما وبعضهم يتوهمه حديثا **ولا أصل له ١** وإن كان ابن حزم رحمه الله ينهى عن التقليد ويحرمه أشد التحريم. يضاف إلى ذلك قلة العلماء الناصحين الذين يذكرون الناس بالحكم الصحيح في هذه المسألة والأحاديث الصحيحة الواردة فيها وكثرة ما يكتب ويداع مخالفا لها فيتوهمون أن ما قاله ابن حزم صحيح ولا سيما وهم يقرؤون لبعض العلماء المعاصرين فتاوى تؤيد مذهبه وتنشر في بعض المجلات الإسلامية..... انظر الضعيفة ٥٥١، ١/٢٩/٢". (١)

"بقوله: قال المازري.... وجاء في آخر المنقول: واختاره المازري والقاضي عياض. وهذا من تمام الكلام المنقول. وإنما نقله عن شرح النووي لمسلم والنووي هو الذي قال: قال المازري.. إلخ. فكان عليه أن يعزوه إليه ولكنه لم يفعل لأنه يعلم منزلة الإمام النووي وشهرته عند المسلمين فلم ير من سياسته أن ينبه أيضا إلى تفاهته. تلك بعض مواقفه المذبذبة تجاه الأحاديث الصحيحة المفروضة عنده. أما إذا كان الحديث ضعيفا أو **لا أصل له** فهو يجعله صحيحا قويا مسندا بعقله المشرع يبطل به ما صح في الشرع فيقول ردا على من ضعفه أو قد يضعفه: لكن معناه متفق مع آية من كتاب الله أو أثر من سنة صحيحة. انظر كلمته في مقدمة كتابه فقه السيرة حول تخريجي لأحاديثه تحت عنوان حول أحاديث الكتاب تجد تحته تصريحه بأنه يصحح الحديث الضعيف عند المحدثين ويضعف الصحيح عندهم بناء على ماذا؟ أعلى الشروط المعروفة عند علماء الحديث وحكاها هو في أول كتابه السنة ص ١٤ - ١٥، ذرا للرماد في العيون؟ كلا فهو في قرارة نفسه لا يؤمن بها والله أعلم ولئن آمن بها فهو لا يحسن تحقيقها وإنما اعتماده مجرد رأيه وزعمه أن معناه صحيح ولا يشعر المسكين بمبلغ الضلال الذي وقع فيه بسبب". (٢)

"إعجابه برأيه واستخفافه بعلم الحديث وبأهله ١ أنه ألحق نفسه بتلك الطائفة من الكذابين والوضاعين الذين كانوا كلما رأوا حكمة أو كلاما حسنا جعلوه حديثا نبويا فلما ذكروا بقوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" قالوا: نحن لا نكذب عليه وإنما نكذب له ذلك هو موقف كل ﴿من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم﴾.. الآية. بل هو قد يزيد عليهم فيبطل بمثله حكما شرعيا ثابتا بالأحاديث الصحيحة وأعني بذلك قوله ص ١٨: وقاعدة التعامل مع مخالفينا في الدين ٢ ومشاركينا في المجتمع أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا فكيف دم قتلهم؟ أقول فيه من المخالفات

(١) تحريم آلات الطرب ناصر الدين الألباني ص/١٤

(٢) تحريم آلات الطرب ناصر الدين الألباني ص/٢١

للشرع والعلم ما يأتي: أولاً: قوله: لهم ما لنا وعليهم ما علينا يشير إلى حديث ذكره بعض فقهاء الحنفية ممن لا علم عندهم بالحديث وأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله في أهل الذمة وهو حديث لا أصل له في شيء من كتب السنة كما أشار إلى ذلك \_\_\_\_\_ ١ لقد قال المأفون فيهم ص ١٩، ومعدرة من الكاتب الكبير مع الكفار لا مع أهل الحديث الذين وصفهم بـ "الوعاظ" كما سيأتي ص ٩٨، وأهل الحديث يجعلون دية المرأة على النصف من دية الرجل وهذه سوءة فكرية وخلقية رفضها الفقهاء المحققون يعني نفسه ومن هو على شاكلته من الآرائين وأهل الأهواء وإلا فإن كان يعني فقهاء الأمة فقد افترى عليهم فإنهم من أهل الحديث في هذه الدية منهم مالك في الموطأ ٦١/٣، وهو مذهب أبو حنيفة وأصحابه كما في مختصر الطحاوي ص ٢٤٠، وهو مذهب الشافعي كما في روضة الطالبين للنووي ٢٥٧/٩، وعليه سائر علماء المسلمين وهذه سبيلهم فالشيخ يتبع سبيل من؟ وما جزاؤه؟ يعني إخوانه اليهود والنصارى على حد تعبيره هو انظر الفقرة الآتية: رابعا.. " (١)

"الحافظ الزيلعي الحنفي فينصب الراية وهو مخرج في المجلد الخامس من سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ٢١٧٦، وهو تحت الطبع. ثانياً: هذه الجملة التي صيروها حديثاً مستقلاً هي في الحقيقة قطعة من حديث صحيح ورد فيمن أسلم من المشركين فهم الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" هكذا هو في سنن الترمذي وغيره من حديث سلمان رضي الله عنه وفي صحيح مسلم وأبي عوانة وابن حبان وابن الجارود من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه وهما مخرجان في الإرواء ص ١٢٤٧، وصحيح أبي داود ٢٣٥١ ٢٣٥٢، فأبطل الغزالي هذا الحديث الصحيح برأيه الفج وجهله الفاضح بالسنة متوكفاً على الحديث الذي لا أصل له تالله إنه لو لم يكن في كتابه إلا هذه المخالفة بل الطامة لكان كافياً لإهباط قيمة كتابه وإسقاط مؤلفه من زمرة الفقهاء أما الكتابة فهي له أما العلم والفقه فله رجال فكيف وهناك عشرات بل مئات الطامات التي تولى بيان بعضها إخواننا الأساتذة والمشايخ الذين ردوا عليه جزاهم الله خيراً. ومنها: ثالثاً: لقد أشار بقوله: فكيف بهدر دم قتلهم؟ إلى إنكاره لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقتل مسلم بكافر" وهو صحيح أيضاً رواه البخاري وغيره عن علي والترمذي وغيره عن ابن عمرو وغيرهما وهو مخرج في الإرواء ٢٢٠٨ / ٢٢٠٩، وبه أخذ جمهور العلماء ومنهم ابن حزم في المحلى الذي قلده فيما أخطأ وفي إبطاله لحديث المعازف ولم يقلده هنا وقد." (٢)

"نحوه بلفظ: قالوا بدل: قال عمر فلولا أنهم كانوا على علم بذلك سابق تلقوه منه صلى الله عليه وسلم ما كان لهم أن يبادروه بذلك وهب أنهم تسرعوا وأنكروا بغير علم سابق فوجب التبليغ حينئذ يلزم النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين لهم أن اعتقادهم هذا خطأ وأنه لا أصل له في الشرع ولم نر في شيء من روايات الحديث مثل هذا البيان وغاية ما قال لهم: "ما أنتم بأسمع لما أقول منهم". وهذا - كما ترى - ليس فيه تأسيس قاعدة عامة بالنسبة للموتى جميعاً تخالف اعتقادهم السابق وإنما هو إخبار عن أهل القليب خاصة على أنه ليس ذلك على إطلاقه كما تقدم شرحه فسماعهم إذن خاص بذلك الوقت وبما قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم فقط فهي واقعة عين لا عموم لها فلا تدل على أنهم يسمعون دائماً

(١) تحريم آلات الطرب ناصر الدين الألباني ص/٢٢

(٢) تحريم آلات الطرب ناصر الدين الألباني ص/٢٣

أبدا وكل ما يقال لهم كما لا تشمل غيرهم من الموتى مطلقا. وأما الصريحة فهي فيما رواه أحمد ٣ / ٢٨٧ من حديث أنس رضي الله عنه قال: صحيح فسمع عمر صوته فقال: يا رسول الله أتناديهم بعد ثلاث؟ وهل يسمعون؟ يقول الله عز وجل: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ فقال: "والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع [لما أقول] منهم ولكنهم لا يستطيعون أن يجيبوا". وسنده صحيح على شرط مسلم. فقد صرح عمر رضي الله عنه أن الآية المذكورة هي العمدة في تلك المبادرة وأنهم فهموا من عمومها دخول أهل القليب فيه ولذلك أشكل عليهم الأمر فصارحوا النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ليزيل إشكالهم وكان ذلك بيانه المتقدم.. " (١)

".....=

٣٧، فإن هذا الحديث من شرطه واورده ابن القيم مختصرا جدا في كتابه مسألة السماع ص ٢٩٩ ولكنه أخطأ في متنه، فزاد في آخره زيادة منكرة لفظها: فلما جاء عمر أمرها بالسكوت وقال: إن هذا رجل لا يحب الباطل. وهذا المر والقول إنما روي في قصة أخرى من حديث الأسود بن سريع عند الحاكم وأحمد والطبراني من طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة عنه في إنشاده النبي صلى الله عليه وسلم محمدا حمد بها ربه وقد ضعفها الذهبي وقصة الإنشاد صحيحة دون ذكر عمر وقد بينت ذلك في الصحيحة ٣١٧٩. وبالجملة فقصة عمر هذه ضعيفة وقد حسنها الأخ الفاضل سعد بن عبد الله آل حميد في تعليقه على مختصر استدراك الحافظ الذهبي ٢٣٣٢/٥، ٢٣٣٤، بمجموع طريقها الضعيفين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة غير متنبه لنكارتهما لمخالفتها للطريق الصحيحة الخالية منها. ثم هي لا أصل لها في قصة الأمة السوداء خلافا لصنيع ابن القيم رحمه الله تعالى. وهناك زيادات أخرى وقعت عقب الحديث في موارد الظمان ص ٤٩٣، ٤٩٤، هي أنكر من سابقتها بلفظ: وضربت بالدف وقالت: أشرق البدر علينا ... من ثنيات الوداعوجب الشكر علينا ... ما دعا الله داعوهذه زيادة ضعيفة هنا وضعيفة في قصة قدومه صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وإسناده معضل وليس فيها بيان هل كان قدومه من تبوك كما ساقها ابن القيم في مسألة السماع ص ٢٦٦، ٢٦٥، واستدل له في زاد المعاد ٣/١٨، أم من مكة في هجرته منها كما يدل عليه صنيع البيهقي في دلائل النبوة ٥٠٧/٢، ٥٠٦، وتبعه الحافظ ٢٦١/٧، وسواء كان الراجح هذا أو ذاك فأصل القصة ضعيف لا يثبت وما بني على ضعيف فهو ضعيف. وزاد فيه الغزالي زيادة أخرى أنكر من كل ما سبق بلفظ: بالدف والألحان؟ ولا أصل لها في القصة كما أفاده الحافظ العراقي في تخريج الإحياء ٢/٢٧٧. وقد فصلت القول في هذه القصة وما ذكرناه حولها في الضعيفة ٦٣/٢، والصحيحة ٣٣١/٥. وإن من الغرائب حقا أن يسوقها ابن الجوزي في تلبيس إبليس ص ٢٣٩، مساق = " (٢)

"رد الله إليهم إدراكا سمعوا به مقاله ولولا إخبار رسول الله ﷺ بسماعهم لحملنا نداء إياهم على معنى التوبيخ لمن بي من الكفرة وعلى معنى شفاء صدور المؤمنين" قلت: ولذلك أورده الخطيب التبريزي في "باب المعجزات" من "المشكاة" (ج ٣ رقم ٥٩٣٨ - بتخريجي) والأمر الآخر: أن النبي ﷺ أقر عمر وغيره من الصحابة على ما كان مستقرا في نفوسهم

(١) تحريم آلات الطرب ناصر الدين الألباني ص/١١٠

(٢) تحريم آلات الطرب ناصر الدين الألباني ص/١٢٣

واعتقادهم أن الموتى لا يسمعون بعضهم أوماً إلى ذلك إيماء وبعضهم ذكر صراحة لكن الأمر بحاجة إلى توضيح فأقول: أما الإيماء فهو في مبادرة الصحابة لما سمعوا نداءه A لموتى القلب بقولهم: " ما تكلم أجسادا لا أرواح فيها؟ " فإن في رواية أخرى عن أنس نحوه بلفظ " قالوا " بدل: (قال عمر " كما سيأتي في الكتاب (ص ٧١ - ٧٣) فلولا أنهم كانوا على علم بذلك سابق تلقوه منه A ما كان لهم أن يبادروه بذلك. وهب أنهم تسرعوا وأنكروا بغير علم سابق فواجب التبليغ حينئذ يوجب على النبي A أن يبين لهم أن اعتقادهم هذا خطأ وأنه **لا أصل له** في الشرع ولم نر في شيء من روايات الحديث مثل هذا البيان وغاية ما قال لهم: " ما أنتم بأسمع لما أقول منهم " وهذا - كما ترى - ليس فيه تأسيس قاعدة عامة بالنسبة للموتى جميعا تخالف اعتقادهم السابق وإنما هو إخبار عن أهل القلب خاصة على أنه ليس ذلك على إطلاقه بالنسبة إليهم أيضا إذا تذكرت رواية ابن عمر التي فيها " إنهم الآن يسمعون " كما تقدم شرحه فسماعهم إذن خاص بذلك الوقت وبما قال لهم النبي A فقط فهي واقعة عين لا عموم لها فلا تدل على أنهم يسمعون دائما وأبدا وكل ما يقال لهم كما لا تشمل غيرهم من الموتى مطلقا وهذا واضح إن شاء الله تعالى. ويزيده ووضوحا ما يأتي [٣٠]. (١)

"(١) يشير إلى ما رواه عبد الله بن وهب عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أن عمر وجه جيشا ورأس عليهم رجلا يقال له: (سارية) قال: فبينما عمر يخطب فجعل ينادي: يا سارية الجبل يا سارية الجبل (ثلاثا) ثم قدم رسول الجيش فسأله عمر؟ فقال: يا أمير المؤمنين هزمنا فبينما نحن كذلك إذ سمعنا مناديا: يا سارية الجبل (ثلاثا) فأسندنا ظهورنا بالجبل فهزمهم الله. قال: فقيل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك. وهذا إسناد جيد حسن كما قال ابن كثير في " البداية " (٧ / ١٣١) ومن هذا الوجه رواه البيهقي في " الدلائل " (٣ / ١٨١ / ١) . وكل ما يروى عن عمر في هذه القصة سوى هذا فلا يثبت مثل ما جاء في " روض الرياحين " (ص ٢٥) أنه كشف لعمر عن حال سارية وأصحابه من المسلمين وحال العدو فإنه **لا أصل له** وإنما هو من ترهات الصوفية لدعم كشوفاتهم المزعومة. نسأل الله السلامة. وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلموسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليكدمشق / ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ محمد ناصر الدين الألباني [١١٢]. (٢)

"كالجورب الذي لا يثبت إلا بالنعل فإنه يجوز المسح عليه سواء كان من لبد أو صوف أو قطن أو كتان أو جلود. ولا حاجة إلى اعتبار شروط **لا أصل لها** في الشرع ويعود على مقصود الرخصة بالإبطال) اهوقال نور الله ضريحه أيضا في فتوى أخرى: يجوز المسح على اللفائف (١) وهو أن يلف على الرجل لفائف من البرد أو خوف الحفاء أو من جراح بها ونحو ذلك وهي بالمسح أولى من الخف والجورب فإن تلك اللفائف إنما تستعمل للحاجة في العادة وفي نزاعها ضرر إما بإصابة البرد أو التأذي بالحفاء وإما التأذي بالجرح فإذا جاز المسح على الخفين والجوربين فعلى اللفائف بطريق الأولى اهوقال نفع الله الأمة بعلومه في خلال فتوى له: معلوم أن البلاد الباردة يحتاج فيها من يمسح التساخين والعصائب - وهي العمائم

(١) تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات ابن الآلوسي ص/٣٠

(٢) تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات ابن الآلوسي ص/١١٢



- ما لا يحتاج إليه في أرض الحجاز فأهل الشام والروم ونحو هذه البلاد أحق بالرخصة في هذا وهذا من أهل الحجاز. ثم قال: فإن منعوا من المسح. (١)

"لا أصل له عن النبي A قال: "الجنة تحت أقدام الأمهات" [١٩٤]. (٢)

"١٠٣٩ - (صحيح) عمر بن الخطاب B عن النبي A قال: "ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ - أو فيسبغ - الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء" رواه مسلموزاد الترمذي: "اللهم اجعلي من التوابين واجعلي من المتطهرين" \_\_\_\_\_ قلت: أما زيادة "ومن عبدك الصالحين. . الخ فلا أصل لها [٣٩٦]. (٣)

"الجوزي في الموضوعات" ٥١ / ٢، فأصاب كما قال الشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ١٥٨، وقال ابن الجوزي: "لا أصل له، الوليد كذاب". قال السيوطي في "اللائل المصنوعة" ٢٣٨ / ١: "قلت: قال ابن عدي: هذا منكر؛ لا يرويه عن الزهري غير الموقري". ثم ذكر أنه روي عن غير الموقري، وأن ابن عساكر قال: "إنه غريب، والمحفوظ حديث الموقري". قلت: وفي إسناد هذا الوجه من لا يعرف، فمثله لا يزيد الحديث إلا وهنا على وهن، وهو عند ابن عساكر من الوجهين "١ / ٢٠٩ - ٢١٠". (٤)

"(٧١) عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شسع نعله إذا انقطع" المشكاة - ٢٢٥١ - زاد في رواية عن ثابت البناني مرسلا: "حتى يسأله الملح وحتى يسأله شسعه إذا انقطع" المشكاة - ٢٢٥٢ - قال الشيخ رحمه الله "وهو حديث حسن" والحديث في - الضعيفة - ١٣٦٢ - وانظر الترمذي - ٣٦٠٤

م ٨ \*\*\*\*\* هذه الاحاديث قد تراجع عنها الشيخ من التصحيح الى التحسين أو العكس: (١) يجزيء عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويجزيء عن الجلوس أن يرد أحدهم "الكلم الطيب - الثالثة - قال الشيخ رحمه الله: حديث حسن، رواه أحمد والبيهقي وفيه ضعف لكن له شواهد يتقوى بها، والحديث في الكلم الطيب - المعارف - ٢٠٠ - قال الشيخ رحمه الله "كنت خرجتها في الارواء - ٣ - ٢٤٢ - ٧٧٨" ثم وقفت على شواهد أخرى له خرجتها في الصحيحة "١١٤٧ و ١١٤٨ و ١٤١٢" فصار الحديث صحيحا والحمد لله. (٢) رضى الرب في رضا الوالد، وسخط الرب في سخط الوالد "الصحيحة" ٥١٦ "قال الشيخ رحمه الله: فقد رجعت عن موافقي للحاكم والذهبي على تصحيح الحديث على شرط مسلم بل رجعت عن تصحيح اسناده مطلقا \_ أي اسناد الحاكم - ولكني مع ذلك فقد أداني البحث والتحقيق إلى القول بأن الحديث لا ينزل عن رتبة الحسن بمجموع طرقه، وانظر "صحيح الترغيب ٢٥٠١ والادب المفرد" ٢ "وصحيح الجامع" ٣٥٠٦. (٣) عجت لأقوام يساقون

(١) تحقيق المسح على الجوربين والتعليل القاسمي ص/٧٦

(٢) تحقيق حقوق النساء في الإسلام محمد رشيد رضا ص/١٩٤

(٣) تحقيق رياض الصالحين للألباني النووي ص/٣٩٦

(٤) تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن الربيعي ناصر الدين الألباني ص/٤٠

إلى الجنة بالسلاسل وهم كارهون " صحيح الجامع " ٣٩٨٣ " قال الشيخ " حسن " والحديث في الصحيحة " ٢٨٧٤ " قال الشيخ رحمه الله - بعد أن ذكر شواهد للحديث - وبعد هذا التخريج عدلته إلى " صحيح " كما هو ظاهر من مجموع طرقه. (٤) أن امرأة عجوز جاءت - صلى الله عليه وسلم - تقول له: يا رسول الله، ادع الله لي أن يدخلني الجنة، فقال لها: إن الجنة لا يدخلها عجوز " غاية المرام " ٣٧٥ " " حسن " والحديث في الصحيحة " ٢٩٨٧ " قال الشيخ رحمه الله: " تنبيه " كنت خرجت الحديث في بعض مؤلفاتي مثل " غاية المرام محسنا إياه والان فقد أصبح ازداد قوة بهذا الحديث الصحيح مع ما جاء في تفسير " إنا أنشأهن إنشاء " (٥) عن أسماء بنت عميس رضي الله عنها، قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ألا أعلمك كلمات تقولينهن عند الكرب - أو في الكرب - " الله الله ربي لا أشرك به شيئا " الكلم الطيب " ١٢١ - " الثالثة \_ قال الشيخ: " حسن " والحديث في الكلم الطيب - معارف - ص " ١١٨ " وفي الصحيحة " ٢٧٥٥ " قال الشيخ رحمه الله - بعد أن ذكر طريقا للحديث وشاهدين - وبناء عليه يختلف حكمنا على الحديث عما قلناه سابقا في التعليق على الكلم الطيبويصير " صحيحا لغيره " ويزداد قوة بالطريق عن أسماء وشاهديه عن عائشة وابن عباس. (٦) إذا اكتحل أحدكم فليكتحل وترا، وإذا استجمر فليستجمر وترا " الصحيحة ١٢٦٠ " قال الشيخ رحمه الله: فالحديث بمجموع طرقه " حسن أن شاء الله " ثم قال الشيخ رحمه الله " فيالاستدراك آخر المجلد الثالث ص " ٤٩١ " " ٢٥٨ - ٢٥ " - بعد أن ذكر طريقا آخر - " فصح الحديث والحمد لله. تصويبات وتنبيهات: (١) " حضر موت خير من بني الحارث " - ضعيف الجامع - ٢٧٢٦ - والحديث في - الصحيحة - ٣٠٥١ - قال الشيخ رحمه الله: تنبيه هام: وقع حديث الترجمة سهوا في - ضعيف الجامع - ٢٧٢٦ - وهو من حق - صحيح الجامع - فلينقل إليه وأستغفر الله وأتوب إليه. (٢) ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره برىء، ومن أنكر سلم ولكن من رضي وتابع " لم يبرأ " صحيح الجامع - ٣٦١٨ - م - د عن أم سلمة " والحديث في الصحيحة تحت رقم - ٣٠٠٧ - ص ١٥ - قال الشيخ رحمه الله: وقع في آخر حديث أم سلمة هذا في - صحيح الجامع - ٣٦١٨ - زيادة (لم يبرأ) ولا أصل لها عند أحد ممن ذكرنا فلتحذف " (٣) " ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا (أو أمة) من النار، من يوم عرفة وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول: ماذا أراد هؤلاء؟ " صحيح الجامع - ٥٧٩٦ - م، ن، هـ، عن عائشة "، والحديث في - الصحيحة - ٢٥٥١ - قال الشيخ رحمه الله: " تنبيه " ثانيا: أورد السيوطي حديث الترجمة في - الجامع الكبير - من رواية مسلم والنسائي وابن ماجه أيضا بلفظ (عبدا أو أمة) فهذه الزيادة (أو أمة) لا أصل لها أيضا عندهم ولا عند غيرهم ممن أخرج الحديث وانطلى أمرها على صاحب - الفتح الكبير - في ضم الزيادة الى - الجامع الصغير - وعلي أيضا حينما جعلت - الفتح - قسمين - صحيح الجامع الصغير وزيادته وضعيف الجامع الصغير وزيادته " فأوردت الحديث في القسم الاول برقم " ٥٦٧٢ " فمن كان عنده فليعلق عليه بما يدل على أن هذه الزيادة لا أصل لها " والحديث في - صحيح الجامع - الطبعة الثالثة برقم ٥٧٩٦ " (١) "

"(١٠) لتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو أن أحدهم دخل جحر ضب لدخلتم وحتى لو أن أحدهم جامع امرأته بالطريق لفعلتموه.) صحيح الجامع - ٥٠٦٧ -، والحديث في - الصحيحة - ١٣٤٨ - ولفظه (لتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع وباعا بباع حتى لو أن أحدهم دخل جحر ضب دخلتم وحتى لو أن أحدهم ضاجع أمه بالطريق لفعلتم) (صحيح). قال الشيخ رحمه الله: (تنبيه) \_ قوله (أمه) هو الصواب ووقع في مستدرك الحاكم (امراته) بدل (أمه) وهو خطأ من أحد رواته أو نساخه. فاتني أن أنبه عليه في صحيح الجامع برقم - ٥٠٦٧ - (١١) ليأتين على أمي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل (.....) وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة وتفترق أمي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة ما أنا عليه وأصحابي.) صحيح الجامع - ٥٣٤٣ - حسن - ت عن ابن عمرو - المشكاة - ١٧١ " قال الشيخ رحمه الله في " الصحيحة تحت حديث - ١٣٤٨ - : الشاهد الذي سبقت الإشارة إليه من حديث ابن عمرو وهو باللفظ الاول الصحيح (أمه) في صحيح الجامع برقم - ٥٣٤٣ - وقد وقع مني خطأ وهو حذف الجملة المتعلقة بهذا اللفظ (حتى لو أن أحدهم جامع أمه بالطريق لفعلتموه) ووضع مكانها نقط..... كما جريت عليه في هذا الكتاب إشارة مني إلى أن المحذوف ضعيف وكانت زلة مني أسأل الله أن يغفرها لي فإن العكس هو الصواب كما علمت، وعليه فليصحح لفظه - صحيح الجامع - بإعادة الجملة المحذوفة والله تعالى ولي التوفيق "(١٢) وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في أصحابه تأخرا فقال لهم تقدموا فائتموا بي وليأتم بكم من بعدكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله) رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه " صحيح الترغيب - ٥٠٩ - طبعة المعارف - قال الشيخ رحمه الله: كان هنا في الطبقات السابقة خطأ فاحش أستغفر الله منه وهو من شؤم التقليد وعدم الرجوع الى الاصول، خلاصته أن فقرة - التأخر - من الحديث لا أصل لها عند مخرجه الاربعة ورطني في ذلك جزم الحافظ الناجي بأنها مقحمة! لا أصل لها عندهم، والان وأنا أحقق الكتاب بهذه الطبعة تبين خطأه وأنها ثابتة لديهم جميعا والحمد لله على توفيقه.(١٣) وعن علي رضي الله عنه قال قلت للعباس سل النبي صلى الله عليه وسلم يستعملك على الصدقة فسأله قال ما كنت لاستعملك على غسالة ذنوب الناس) رواه ابن خزيمة في صحيحه " صحيح الترغيب - ٨٠٢ - الطبعة الثانية - والحديث في - صحيح الترغيب - المعارف - ٨٠٨ - صحيح لغيره، قال الشيخ رحمه الله في الحاشية " قلت: قول - علي - هذا منكر لتفرد - عبد الله بن أبي رزين - به وهو مجهول لم يوثقه غير ابن حبان والثابت عن علي رضي الله عنه خلافه وأن السائل إنما هما غلامان من بني عبد المطلب كما في مسلم وهو مخرج في - صحيح أبي داود ٢٦٤٢ - وانظر تعليقي على - صحيح ابن خزيمة - ٧٩ / ٤ " والحديث في - صحيح ابن خزيمة برقم - ٢٣٩٠ - قال الشيخ هناك: إسناده ضعيف لجهالة - عبد الله وهو ابن رزين، قال الذهبي: لا يدرى من هو؟ ، وقوله: قلت للعباس: سل النبي صلى الله عليه وسلم.. منكر، لان مسلما روى بإسناده الصحيح عن - علي - أنه قال للعباس وغيره: لا تفعلوا فو الله ما هو بفعال "(١٤) وعن أبي كثير مولى بني هاشم أنه سمع أبا ذر الغفاري رضي الله عنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلمات من ذكرهن مائة مرة دبر كل صلاة الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا حول ولا قوة إلا بالله ثم لو كانت خطاياهم مثل زبد البحر لمحتهم) ضعيف الترغيب - ٩٨٦ - رواه أحمد وهو موقوف " قال الشيخ رحمه الله: قلت: ولا يصح إسناده وأبو كثير لا يعرف ودونه ابن لهيعة ووهم

السيوطي فذكره في - جامعيه - وهو لا يذكر فيها الا المرفوع وقد فاتني التنبيه عليه في - ضعيف الجامع - ٤٢٦٣ -  
 الطبعة الثالثة - و - ٤٢٦٨ - الطبعة الاولى - فليعلق عليه ولهذا وغيره خرجته في - الضعيفة - ٦٨٥١ " (١٥) إذا حج  
 رجل بمال من غير حله فقال لبيك اللهم لبيك قال الله لا لبيك ولا سعديك هذا مردود عليك. (ضعيف) (الضعيفة -  
 ١٤٣٣ - قال الشيخ رحمه الله: هذا الحديث في المصادر التي خرجته منها هو من مسند - عمر - وكذلك هو في - الجامع  
 الكبير - للسيوطي وكذا في بعض نسخ الجامع الصغير ووقع في النسخة التي تحتها - شرح المناوي - (ابن عمر) وكذلك  
 وقع في - الفتح الكبير - للنبهاني - ثم في - ضعيف الجامع رقم - ٥٥٩ - فليصححه من كان عنده نسخة منه "  
 والحديث في ضعيف الجامع - الثالثة برقم - ٤٦٠ - (١) "

"قال الشيخ رحمه الله - الصحيحة -: (تنبيه: وقع في سنن الترمذي بعد قوله: (عفو) زيادة (كريم) ! ولا أصل لها  
 في شيء من المصادر المتقدمة، ولا في غيرها ممن نقل عنها، فالظاهر أنها مدرجة من بعض الناسخين أو الطابعين، فإنها لم  
 ترد في الطبعة الهندية من سنن الترمذي التي عليها شرح (تحفة الأحوذى) للمباركفوري (٤ / ٢٦٤) ولا في غيرها، وإن مما  
 يؤكد ذلك أن النسائي في بعض روايته أخرجه من الطريق التي أخرجها الترمذي، كلاهما عن شيخهما (قتيبة بن سعيد)  
 بإسناده دون الزيادة. وكذلك وقعت هذه الزيادة في رسالة أخينا الفاضل (علي الحلبي) : (مهذب عمل اليوم والليلة لابن  
 السني) (٩٥ / ٢٠٢) وليست عند ابن السني، لأنه رواه عن شيخ النسائي - كما تقدم - عن قتيبة، ثم عزاه للترمذي  
 وغيره! ولقد كان اللائق بفن التخريج أن توضع الزيادة بين معكوفتين كما هو معروف اليوم ( ) ، وينبه أنها من أفراد  
 الترمذي، وأما التحقيق فيقتضي عدم ذكرها مطلقا إلا لبيان أنه لا أصل لها، فافتضى التنبيه. (٣٧) التسوية شعاع  
 الشيطان يلقيه في قلوب المؤمنين. (موضوع) \_ الضعيفة (١٣٦٠) قال الشيخ رحمه الله في السلسلة الضعيفة تحت حديث  
 (١٣٦٠) ص (٥٣٦) : تنبيه: وقع في الجامع الصغير: (شعار) والصواب ما أثبتنا، وهو نص الديلمي كما ذكر المناوي  
 وكذلك هو في (الجامع الكبير) . انتهى كلام الشيخ رحمه الله. وفي نسختي من (ضعيف الجامع) الطبعة الثالثة، وقع (سعار)  
 !!! (٣٨) وهذا حديث ضعفه الشيخ رحمه الله في ضعيف الجامع (٩٢٦) ولفظه: اعبدوا الرحمن، وأطعموا الطعام، وأفشوا  
 السلام، تدخلوا الجنة بسلام) قال الشيخ رحمه الله: ضعيف جدا وقد صححه في الصحيحة برقم (٥٧١) ، قال الشيخ رحمه  
 الله: أخرجه البخاري في الادب المفرد (٩٨١) والترمذي (١٨٥٥) والدارمي وابن ماجه (٣٦٩٤) وابن حبان (١٣٦٠)  
 وأحمد وأبو نعيم في الحلية من طرق عن عطاء ابن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم، فذكره، وقال الترمذي (حديث حسن صحيح) ، قلت: هو كما قال، ورجاله ثقات، وعطاء بن السائب إنما  
 يخشى من اختلاطه، وما دام انه لم يتفرد بالحديث فقد أمناه ن فقد مضى الحديث قريبا (٥٦٩) - أي الصحيحة - عن  
 عبد الله بن سلام دون الفقرة الاولى منه، وهي في غنية عن الاستشهاد لها لكثرة النصوص من الآيات والاحاديث التي  
 وردت بلفظها ومعناها، وليس لابن ماجه إلا هذه الفقرة وفقرة الإفشاء. .... تنبيه: عزا السيوطي هذا الحديث في الجامع  
 الصغير للترمذي من حديث أبي هريرة! ..... وإنما هو عنده كما عند غيره من حديث ابن عمرو، وأما حديث أبي

هريرة عنده فهو بغير هذا السياق وفيه زيادة (واضربوا الهام) وهي زيادة منكرة بإسناد ضعيف ولذلك أوردته في السلسلة الأخرى (١٣٢٤) والله أعلم بهذا آخر ما تيسر جمعه، أسأل الله أن ينفع به، ورحم الله العلامة الإمام الألباني رحمه واسعة كتبه العبد الفقير: محمد أبو عمر الأثري الفلسطينيته: ما يلي أضافه الأخ صاحب البحث في الموقع بترتيب أرقامه ، فأضفته (أبو إسلام) هنا ٣٩ - لتزدهن هذه الأمة على الحوض ازدحام إبل وردت لخمس. حسنه الشيخ رحمه الله في صحيح الجامع (٥٠٦٨) ثم حكم عليه بالضعف في السلسلة الضعيفة (حديث رقم -٥٧٢٥-) وضعيف الموارد (٣٣٨) قال الشيخ رحمه الله: وجملته القول أن الحديث ضعيف، لأن مدار طرقه على ابن زريق هذا، وإني أستغفر الله تعالى من تقويتي إياه سابقا، ولو أن ذلك كان تبعا لغيري، فالحمد لله الذي وفقني للرجوع عن خطئي الذي ترتب عليه خطأ آخر بذكره في صحيح الجامع (٥٠٦٨) فمن كان عنده نسخة منه، فليضرب، ولينقله إلى الكتاب الآخر إن كان لديه ضعيف الجامع، والله ولي التوفيق السلسلة الضعيفة - المجلد الثاني عشر - ص ٥٠٢ وانظر الصحيحة تحت حديث - ٢١٤٥ - ص ١٧٩ - ١٨٠ -

----- قال محمد

أبو عمر: كنت قد اقتنيت المجلد الثاني عشر والثالث عشر من السلسلة الضعيفة قبل فترة وجيزة، وذلك راجع إلى ظروف بلادنا الحبيبة فلسطين والله المستعان، ووجدت أحاديث أخرى قد تراجع الشيخ رحمه الله عن تصحيحها أو العكس، أو كان قد حكم على حديث بالضعف ثم حكم عليه بالوضع.\*\*\*\*\* هذا حديث قد ضعفه الشيخ رحمه الله في ضعيف الجامع (١٣٥٨) وحكم عليه بالوضع في السلسلة الضعيفة (٥٨٢١) ، ولفظه: ٤٠ - (إن أبغض عباد الله إلى الله العفريت النفريت الذي لم يرزأ في مال ولا ولد) قال الشيخ رحمه الله: (١)

"صفحة ٩٨: ٥٠ - " ما أحب أن أسلم على الرجل وهو يصلي ٠٠ "رواه الطحاوي عن جابر صحيح: صحيح الجامع (٥٥١٤) ثم موقوف: السلسلة الصحيحة (٢٢١٢) ٥١ - " ما صلت امرأة صلاة أحب إلى الله من صلاتها في أشد بيتها ظلمة "رواه خز ، هق عن ابن مسعود حسن: صحيح ابن خزيمة ثم ضعيف: السلسلة الضعيفة (٤٤٥٣) ٥٢ - ما من مسلم أو إنسان أو عبد يقول حين يمسي ٠٠ يرضيه يوم القيامة رواه ش في المصنف عن أبي سلام خادم النبي صحيح: صحيح الكلم الطيب (٢٣) وقع سهوا في الكلم الطيب ضعيف: السلسلة الضعيفة (٥٠٢٠) ٥٣ - ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا أو أمة من النار ٠٠ ماذا أراد بهؤلاء رواه م ، س ، ج عن عائشة صحيح بتمامهم صحيح دون قوله " أو أمة " فلا أصل لها: السلسلة الصحيحة (٢٥٥١). (٢)

"الأول: السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنا وإياكم وما توعدون غدا مؤجلون وإنا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد. الثاني: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. الثالث: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون أنتم لنا فرط ونحن لكم تبع أسأل الله لنا ولكم العافية. ١٢٠ - وأما قراءة القرآن عند زيارتها فمما لا أصل له في السنة بل

(١) تراجمات الألباني - ص ٣٤

(٢) تراجمات الألباني - ص ٨٥

الأحاديث المذكورة في المسألة السابقة تشعر بعدم مشروعيتها إذ لو كانت مشروعة لفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمها أصحابه لا سيما وقد سأله عائشة رضي الله عنها - وهي من أحب الناس إليه صلى الله عليه وسلم - عما تقول إذا زارت القبور؟ فعلمها السلام والدعاء ولم يعلمها أن تقرأ الفاتحة أو غيرها من القرآن فلو أن القراءة كانت مشروعة لما كنتم ذلك عنها كيف وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في علم الأصول فكيف بالكتمان؟ ولو أنه صلى الله عليه وسلم علمهم شيئاً من ذلك لنقل إلينا فإذا لم ينقل بالسند الثابت دل على أنه لم يقع. ومما يقوي عدم المشروعية قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تجعلوا بيوتكم مقابر فإن الشيطان يفر من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة" فقد أشار صلى الله عليه وسلم إلى أن القبور ليست موضعاً للقراءة شرعاً فلذلك حض على قراءة القرآن في البيوت ونهى عن جعلها كالمقابر التي لا يقرأ فيها كما أشار في. (١)

"الإمام النووي وجوب الوضوء منها إشكالا يصرف ضعف العلم ومقلدة المذاهب عن العمل بالحديث فعقب على النووي بقوله: "إلا أنه يقال: كيف خفي حديث جابر والبراء على الخلفاء الراشدين.. الخ. فرددت عليه بما يبطل هذا الإشكال من أصله كما ستره في محله فكان من آثار ذلك أن المؤلف خضع للحق - جزاه الله خيراً - وحذف الإشكال المزعوم ولكنه لم ينوه بمن كان السبب في ذلك! وثمة مثال آخر فقد انتقدته في تصديره لحديث: "أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة" بصيغة التمييز الدالة على ضعف الحديث وبينت أنه حسن لغيره وألزمته أن يقول بذلك كما ستره في الصفحة ٣٨ فإذا به يقع في خطأ جديد هو أفحش من الذي قبله من جهة وهو أنه عزاه لمسلم **ولا أصل له** عنده ومع ذلك فهو دليل على أنه وقف على نقدي إياه في هذا الحديث وأراد أن يصحح موقفه منه فكان ما رأيته! والخلاصة: لقد كنت آمل من المؤلف حفظه الله تعالى أن يستجيب لرغبتي وبحق رجائي الذي أودعته في مقدمة الطبعة الأولى وأطلعته عليها قبلها - كما تقدم - وهو أن "يعيد النظر فيما كتب حتى الآن ويصحح الأخطاء التي تبينت له ويتريث في إصدار أجزاء الكتاب الأخرى". كنت أرجو ذلك منه ولكن خاب الرجاء ومضى الرجل في إصدار بقية الكتاب على النهج المنتقد الذي جرى عليه في الأجزاء الأولى دون أن يلتزم تلك القواعد العلمية التي كنت أرسلتها إليه ودون أي تعديل أو تغيير في. (٢)

"هذه الدراسة على أخطاء كثيرة بعضها مهمة جداً ما كنت أتصور وجودها فيها ولذلك فإني رأيت أنه لا بد من بيانها وقد وفق الله لذلك وله الحمد والمنة. ولعل من الفائدة أن أشير إلى نوع تلك الأخطاء بصورة مجملة ليأخذ القارئ عنها فكرة عامة فتبين له أهمية هذا التعليق فأقول: يمكن حصر هذه الأخطاء على وجه التقريب فيما يلي: ١ - أحاديث كثيرة سكت المؤلف عليها وهي ضعيفة. ٢ - أحاديث أخرى قواها وهي عند التحقيق واهية. ٣ - أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو لها أسانيد أخرى صحيحة. ٤ - أحاديث ينسبها لغير "الصحيحين" وهي فيهما أو في أحدهما. ٥ - أحاديث يعزوها لأحد "الصحيحين" وغيرها **ولا أصل لها** فيهما. ٦ - أحاديث يوردها ولا وجود لها في شيء من كتب السنة. ٧ - سوق الحديث من طريق صحابي يسميه برواية جماعة من المحدثين وهو عند بعضهم عن صحابي آخر أو أكثر. ٨ - عزوه الحديث

(١) تلخيص أحكام الجنائز ناصر الدين الألباني ص/٨٢

(٢) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ناصر الدين الألباني ص/٦



لمخرجه ساكتا عليه مع أن مخرجه الذي نسبته إليه عقبه بما يقدر في صحته ٩ - عدم تتبعه أدلة المسائل فكثيرا ما يسوق المسائل دون دليل يؤيدها وأحيانا يحتج لها بالقياس مع أنه يوجد فيها حديث صحيح وتارة يستدل بالعموم وفيها دليل خاص.. (١)

"وأما الآخر: فهو أن الحديث حسن لغيره لأن له شاهدا من حديث أبي قلابة الجرمي مرسلا بلفظ: "يا عثمان إن الله لم يعثني بالرهبانية مرتين أو ثلاثة لأن أحب الدين عند الله الحنيفية السمحة". أخرجه ابن سعد في "الطبقات" ج ٣ ص ١ ص ٢٨٧. ثم وجدت له شاهدا آخر من رواية عبد العزيز بن مروان بن الحكم مرسلا أخرجه أحمد في "الزهد" ص ٢٨٩ و ٣١٠ بسند صحيح. ثم رأيت المؤلف قد وقع في خطأ آخر غريب حول هذا الحديث حيث عزاه لمسلم في "الطبعة السادسة" سنة ٧٦ هـ **ولا أصل له** في مسلم وإنما رواه البخاري معلقا ووصله في "الأدب المفرد" وقد خرجته في "الصحيحة" ٨٨١.. (٢)

"قوله في تغيير الشيب بالحناء: قلت: وقد ورد ما يفيد كراهية الخضاب". قلت: لم أجد للمؤلف في هذه الدعوى سلفا ولا علمت لها أصلا ولعله يعني ورود ذلك عن الصحابة والذي نقله الشوكاني عنهم في "النيل" ١ / ١٠٣ إنما هو الاختلاف في الأفضل وليس الكراهة وعلى افتراض أنه روي ذلك عن أحد منهم فلا حجة فيه لأمرين: الأول: أن الصحابة لم يتفقوا على ذلك بل منهم من خضب كالشيخين رضي الله عنهما وهو في "صحيح مسلم" وغيره ومنهم من ترك والترك لا يدل على كراهة الخضاب بل على جواز تركه. الثاني: أنه مخالف للثابت عنه صلى الله عليه وسلم في قولنا وفعلنا. أما القول فقد ذكر المصنف فيه حديثين. وأما الفعل ففي "صحيح البخاري" وغيره من حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها أخرجت من شعر النبي صلى الله عليه وسلم مخضوبا. وفي معناه أحاديث أخرى بوب لها الترمذي في "الشمائل الحمديّة": "باب ما جاء في خضاب رسول الله صلى الله عليه وسلم" فراجعها إن شئت في كتابي "مختصر الشمائل" ٤١ / ٣٧ - ٤١. وإن كان يعني ورود ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو المتبادر فنقول: إن كان يريد مطلق الورد - أعني سواء كان صحيحا أو ضعيفا فمسلم. وإن كان يريد الصحيح كما هو المتبادر من عبارته فمردود لأن غاية ما روي في ذلك حديثان: أحدهما ضعيف والآخر **لا أصل له**. أما الأول فحديث عبد الرحمن بن حرملة أن ابن مسعود كان يقول: "كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال: الصفرة يعني الخلق وتغيير الشيب". (٣)

"وفي رواية له: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نتف الشيب وقال: "هو نور". فهذا يدل على أن ذكر الخضاب في الحديث **لا أصل له** وتد قال الحافظ في "الفتح" بعد أن ساق الحديث باللفظ الأول: "أخرجه الترمذي وحسنه ولم أر في شيء من طرق الاستثناء المذكور". قلت: ويستدرك عليه برواية أحمد التي فيها ذكر النتف. وثمة حديث ثالث ممكن أن يؤخذ حكم الخضاب من لفظه المطلق وهو: عن أم سليم مرفوعا: "من شاب شيبة في الإسلام كانت له نورا ما لم

(١) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ناصر الدين الألباني ص/١٢

(٢) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ناصر الدين الألباني ص/٤٥

(٣) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ناصر الدين الألباني ص/٧٤

يغيرها". رواه الحاكم في "الكنى" كما في "الجامع الصغير" ورمز لحسنه كما قال المناوي في شرحه ولكن النفس لا تطمئن لتحسين السيوطي له لما عرف من تساهله فراجع "المقدمة: القاعدة الثامنة". ثم وقفت على سند الحديث وتبين لي أنني كنت على صواب في عدم الاعتماد على تحسينه وقد كشفت عن علته في "الصحيحة" تحت الحديث ١٢٤٤ وحكمت بوضعه فأوردته في "ضعيف الجامع الصغير" ٥٦٥١ وهو كتاب حافل بالأحاديث الضعيفة والموضوعة لا مثيل له. والله الموفق. وخلاصة القول أنه لا يجوز معارضة الأحاديث الصحيحة المتضمنة لجواز الخضاب واستحبابه بهذه الأحاديث الضعيفة ولو صح شيء منها لوجب التوفيق بينها بوجه من وجوه الجمع بين الأحاديث وما أكثرها والوجه هنا أن يقال: إن التغيير المذكور في الحديث الأول والثالث هو التنف وهو منهي عنه صراحة في رواية أحمد للحديث الثاني. أو هو الخضب بالسواد فإنه منهي عنه. وبهذا شرح. (١)

"كما لا يخفى. قوله: "ولم يصح مسح الرأس أكثر من مرة". قلت: بلى قد صح من حديث عثمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ثلاثاً أخرجه أبو داود بسندين حسنين وله إسناد ثالث حسن أيضاً وقد تكلمت على هذه الأسانيد بشيء من التفصيل في "صحيح أبي داود" رقم ٩٥ ٩٨ وقد قال الحافظ في "الفتح": "وقد روى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان تثليث مسح الرأس والزيادة من الثقة مقبولة". وذكر في "التلخيص" أن ابن الجوزي مال في "كشف المشكل" إلى تصحيح التكرير. قلت: وهو الحق لأن رواية المرة الواحدة وإن كثرت لا تعارض رواية التثليث إذ الكلام في أنه سنة ومن شأنها أن تفعل أحياناً وتترك أحياناً وهو اختيار الصنعاني في "سبل السلام" فراجع إن شئت. قوله تحت رقم ١٠ -: أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بثلاث مد فتوضأ.... رواه ابن خزيمة. قلت: الحديث في "بلوغ المرام" وغيره برواية ابن خزيمة بلفظ: "ثلاثي" على التثنية وكذلك هو في "مستدرك الحاكم" و"سنن البيهقي" فالظاهر أن ما في الكتاب خطأ مطبعي فيصحح وقد قال الصنعاني: "فتلثا المد هو أقل ما ورد أنه توضأ به صلى الله عليه وسلم وأما حديث أنه توضأ بثلاث مد فلا أصل له ثم طبع - والحمد لله - "صحيح ابن خزيمة" فرأيت الحديث فيه ١ / ٢٦ / ١١٨ بلفظ التثنية وهو مخرج في "صحيح أبي داود" ٨٤ وباللغة التوفيق.. (٢)

"والحديث أنكره يحيى بن معين وأحمد وغيرهما قالوا: وذلك أنه من رواية عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين أوهى منه قال النووي: اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث: وقال الشافعي: لو عرفت إسناداه بالصحة لقلت به وهذا مما أستخير الله فيه". وقال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه: "هذا حديث باطل لا أصل له". الثالث: عن أبي أمامة رواه الطبراني في "المعجم الكبير" ٨ / ١٥٤ / ٧٥٩٧ بإسناده وقد ساقه في "نصب الراية" ١ / ١٨٦ وفيه اسحاق بن داود الصواف شيخ الطبراني ولم أجد له ترجمة وحفص بن عمر - وهو العدني - قال النسائي: "ليس ثقة". الرابع: عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجبائر. أخرجه الدارقطني وقال: "أبو عمارة يعني محمد بن أحمد بن المهدي أحد رواة ضعيف جداً ولا يصح هذا الحديث مرفوعاً". وقد رواه البيهقي ١ / ٢٢٨ عن

(١) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ناصر الدين الألباني ص/٧٦

(٢) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ناصر الدين الألباني ص/٩١

ابن عمر موقوفا عليه بسند صحيح ثم قال: "هو عن ابن عمر صحيح". وقال البيهقي بعد أن ساق الحديث الثاني من طريق الأول وأشار إلى طريقه الأخرى وضعفها كلها: "ولا يثبت في هذا الباب شيء وأصح ما روي فيه حديث عطاء بن أبي رباح الذي تقدم - يعني حديث جابر - وليس بالقوي وإنما فيه قول الفقهاء من التابعين." (١)

"قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثلما يقول ...". وتخصيصه بمثل هذا الحديث لا يجوز لأنه حديث واه وقد ضعفه النووي والعسقلاني وغيرهم ولا يغتر بقول صاحب "التاج الجامع للأصول": "سنده صالح" لأنه اغتر بسكوت أبي داود عليه وقد بينا قيمة سكوت أبي داود على الحديث في "المقدمة" فراجعها وقد بينت ما في سنده من العلل في "ضعيف أبي داود" ٨٣ ثم في "الإرواء" ٢٤١. وبهذه المناسبة أقول: إن كتاب "التاج" هذا ملئ جدا بالأخطاء العلمية وقد كنت نقدت الجزء الأول منه منذ أكثر من عشر سنين من تأليف هذا الكتاب ومسودته موجودة عندي ولو تسنى لنا نشره لفعلنا نصحا للأمة. قوله فيما يستحب للمؤذن: "٤ - أن يلتفت برأسه وعنقه وصدره يمينا ...". قلت: أما تحويل الصدر فلا أصل له في السنة البتة ولا ذكر له في شيء من الأحاديث الواردة في تحويل العنق ولعله سبق قلم من المؤلف وإن كان استمر عليه في كل طبعات الكتاب ويؤيد هذا الاحتمال قوله عقبه: "قال النووي في هذه الكيفية: هي أصح الكيفيات. قال أبو جحيفة ...". فإن النووي قال في "المجموع" ٣ / ١٠٤ بعد حديث الشيخين عن أبي جحيفة الذي ذكره المؤلف وفيه: "فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا". وفي رواية أبي داود: "فلما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر" وإسناده صحيح.. (٢)

"عندها بالحديث وروايته وعندني في ذلك أمثلة كثيرة أقربها إلى ما نحن فيه قول الرافعي في شرح الوجيز: "وروي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر للمطر" فرد عليه الحافظ في تحريجه ٤ / ٤٧١ بقوله: "ليس له أصل وإنما ذكره البيهقي عن ابن عمر موقوفا عليه وذكره بعض الفقهاء عن يحيى بن واضح عن موسى بن عقبة عن نافع عنه مرفوعا". فهذا يؤيد أن الحديث لا أصل له مطلقا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يكون له أصل في البخاري ويخفى على شارحه العسقلاني وغيره؟! هذا لا يكون أبدا. نسأله تعالى العصمة من الخطأ. ثم بدا لي احتمال آخر وهو أن الحديث في "البخاري" دون قوله: "ليلة مطيرة" لكن في آخره: "فقال أيوب: لعله في ليلة مطيرة قال: عسى". والقاتل الثاني هو أبو الشعثاء راوي الحديث عن ابن عباس. وهذا كما ترى إنما قاله له أبو الشعثاء احتمالا فلعل المصنف نقل الحديث من حفظه دون أن يرجع فيه إلى كتاب فوقع في الخطأ وأدخل هذا القول في صلب الحديث فهو مدرج على اصطلاح - المحدثين ويحتمل أنه ترجح عنده صواب هذا الاحتمال فكان ذلك مسوغا عنده لهذا الإدراج وهذا وإن كان لا يسوغ عند أهل العلم فإنه يظل ترجيحه أن مسلما روى الحديث عن ابن عباس بلفظ: "من غير خوف ولا مطر". قال الحافظ: "فانتفى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر.." (٣)

(١) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ناصر الدين الألباني ص/١٣٤

(٢) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ناصر الدين الألباني ص/١٥٠

(٣) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ناصر الدين الألباني ص/٣٢١

"خلاف أصل هذه الكلمة في اللغة، وهو: التقرب؛ كما في كتب اللغة، وكما أفاده العلامة الراغب الأصبهاني في المفردات، ثم قال: ويقال: دانيت بين الأمرين: أدنيت أحدهما من الآخر. ثم ذكر الآية، ويكفي في ذلك حجة أن ابن عباس ترجمان القرآن فسرهما بذلك، فقال: تدني الجلباب إلى وجهها، ولا تضرب به؛ أي: لا تستره. وسيأتي تخريجه قريبا، وأن ما احتجوا به مما ينافيه؛ لا يصح عنه. ثانيا: فسروا الجلباب بأنه الثوب الذي يغطي الوجه، ولا أصل له في اللغة أيضا، بل هو ينافي تفسير العلماء بأنه الثوب الذي تلقيه المرأة على خمارها، ولم يقولوا: على وجهها، حتى الشيخ التوحيدي نفسه حكى هذا التفسير عن ابن مسعود - رضي الله عنه - وغيره من السلف، وهو الذي كنت ذكرته في الكتاب كما سيأتي ص ٨٣. ثالثا: أصروا جميعا على أن الخمار غطاء الرأس والوجه! فزادوا تفسيره الوجه من عند أنفسهم؛ ليجعلوا آية: ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾ حجة لهم، وهي عليهم؛ لأن الخمار لغة غطاء الرأس فقط، وهو المراد كلما جاء ذكره مطلقا في السنة؛ كأحاديث المسح على الخمار وقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار" ١. \_\_\_\_\_ ١

وسياأتي تخريجه.. " (١)

"والحديثان وما في معناهما مطلقان لا يختصان بمسجد دون مسجد ولا بمكان دون مكان فهما يشملان المسجد الحرام والمسجد النبوي من باب أولى لأن هذه الأحاديث إنما قالها A في مسجده فهو المراد بها أصالة والمساجد الأخرى تبعاً. والأثران المذكوران نصاب صريحان على أن المسجد الحرام داخل في تلك الأحاديث فما يقال من بعض المطوفين وغيرهم أن المسجد المكي والمسجد النبوي مستثنيان من النهي لا أصل له في السنة ولا عن أحد من الصحابة اللهم سوى حديث واحد روي في المسجد المكي لا يصح إسناده ولا دلالة فيه على الدعوى كما سيأتي بيانه في (بدع الحج) (الفقرة ١٢٤) خامسا: وعلى أهل العلم والفضل أن يغتنموا فرصة التفاهات بالحجاج في المسجد الحرام وغيره من المواطن المقدسة فيعلموهم ما يلزم من مناسك الحج وأحكامه على وفق الكتابة السنة وأن لا يشغلهم ذلك عن الدعوة إلى أصل الإسلام الذي من أجله بعثت الرسل وأنزلت الكتب ألا وهو التوحيد فإن أكثر من لقيناهم حتى ممن ينتمي إلى العلم وجدناهم في جهل بالغ بحقيقة التوحيد وما ينافيه من الشراكيات والوثنيات كما أنهم في غفلة تامة عن ضرورة وجوع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وكثرة أحزابهم [٢٢]. " (٢)

"لم أجد من نص على بدعيتها ولكن السنة أو القواعد العلمية الأصولية تحكم ببدعتها. فهذا الدليل عليه خلوه من العزو و مرجع هذه البدع أمور: الأول أحاديث ضعيفة لا يجوز الاحتجاج بها ولا نسبتها إلى النبي A ومثل هذا لا يجوز العمل به عندنا على ما بينته في مقدمة (صفة صلاة النبي A) وهو مذهب جماعة من أهل العلم كابن تيمية وغيره الثاني: أحاديث موضوعة أو لا أصل لها خفي أمرها على بعض الفقهاء خاصة المتأخرين منهم لم يدعموها بأي دليل شرعي بل ساقوها مساق الأمور المسلمات حتى صارت سننا تتبع ولا يخفى على المتبصر في دينه أن ذلك مما لا يسوغ اتباعه إذ لا شرع إلا ما شرعه الله تعالى وحسب المستحسن - إن كان مجتهدا - أن يجوز له هو العمل بما استحسنته وأن لا يؤاخذ الله به أما

(١) جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة ناصر الدين الألباني ص/٦

(٢) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/٢٢

أن يتخذ الناس ذلك شريعة وسنة فلا ثم لا. فكيف وبعضها مخالف للسنة العملية كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى [١٠١]. " (١)

" ١٩ - (قصد بقعة يرجو الخير بقصدها ولم تستحب الشريعة ذلك مثل المواضع التي يقال: إن فيها أثر النبي A كما يقال) (١١٨) انظر " شرح شرعة الإسلام " (ص ٣٦٩ - ٣٧٤) (١١٩) استحبته في " شرح الشرعة " (٣٨١) والاستحباب حكم شرعي لا بد له من دليل وقد احتج له بقوله: وفي الحديث: من أكل فحاً أرض لم يضره ماؤها. يعني البصلوهو حديث غريب لا نعرف له أصلاً إلا في " النهاية " لابن الأثير وكم فيه مما لا أصل له [١٠٨]. " (٢)

" ٢٩ - (قصد المساجد التي بمكة وما حولها غير المسجد الحرام كالمسجد الذي تحت الصفا وما في سفح أبي قبيس ومسجد المولد ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار من النبي A) (١٢٤) انظر التعليق (رقم ٩) (١٢٥) ذكر الغزالي أن هذا مستحب وأما الباجوري فقال (١ / ٣٢٩) إنه يسن. ولعله يعني سنة المشايخ وإلا فكل من له معرفة بالسنة يعلم أنه مما لا أصل له [١١١]. " (٣)

" ٤٨ - في الأشواط الأربعة الباقية: رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم (١٣٢) (١٣١) وأورده الرافعي حديثاً مرفوعاً إلى النبي A ولا أصل له كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في " التلخيص " (ص ٢١٤): لم أجد (١٣٢) قال شيخ الإسلام في منسكه (ص ٣٧٢): ويستحب له في الطواف أن يذكر الله تعالى ويدعوه بما يشرع وإن قرأ القرآن سرا فلا بأس به وليس فيه ذكر محدود عن النبي A لا بأمره ولا بقوله ولا بتعليمه بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك فلا أصل له وكان النبي A يختم طوافه بين الركنين بقوله: (ربنا آتنا في الدنيا حسنة في الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) كما كان يختم سائر أدعيته بذلك وليس في ذلك ذكر واجب باتفاق الأئمة [١١٥]. " (٤)

" ٥٨ - اغتسال البعض من زمزم (١٣٦) (١٣٤) وصف ابن الهمام هذه البدعة والتي قبلها بأنها بدعة باطلة لا أصل لها وبأنها فعل من لا عقل له فضلاً عن علم (١٣٥) وأما حديث " من طاف أسبوعاً في المطر غفر له ما سلف من ذنبه " فلا أصل له كما قال البخاري وغيره (١٣٦) قال ابن تيمية في " منسكه " (ص ٣٨٨): ويستحب أن يشرب من ماء زمزم ويتزلف منه ويدعو عند شربه بما شاء من الأدعية ولا يستحب الاغتسال منها [١١٧]. " (٥)

" ٧٦ - الاغتسال ليوم عرفة (١٤٧) (١٤٥) والسنة بل الواجب البيات في منى ليلة عرفة كما تقدم. وقد تساهل الناس بهذه السنة كثيراً ويساعدتهم على ذلك بعض المطوفين الذين لا يهمهم متابعة النبي A في حجه وقد يجدون من الفقهاء من يهون عليهم ذلك كقول الغزالي: " إن المبيت في منى مبيت منزل لا يتعلق به نسك " (١٤٦)

(١) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/١٠١

(٢) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/١٠٨

(٣) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/١١١

(٤) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/١١٥

(٥) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/١١٧

والسنة الخروج من منى بعد طلوع شمس يوم عرفة كما تقدم (١٤٧) وأما حديث " أن النبي ﷺ كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة " فهو ضعيف جدا كما بينه الزيلعي في " نصب الراية " (١ / ٨٥) وابن الهمام في " الفتح " (١ / ٤٥) وقد خفي حاله على ابن تيمية فقال في " مجموعته " (٢: ٣٨٠) : " ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه في الحج إلا ثلاثة أغسال: غسل الإحرام والغسل عند دخول مكة والغسل يوم عرفة وما سوى ذلك كالغسل لرمي الجمار والطواف وللمبيت بمزدلفة فلا أصل له بل هو بدعة " [١٢٢]. (١)

" ٩١ - ما استفاض عن السنة العوام أن وقفة عرفة يوم الجمعة تعدل اثنين وسبعين حجة (زاد المعاد) (١ / ٢٣) (١٥٨) \_\_\_\_\_ (١٥٧) قال شيخ الإسلام في " مجموعته " (٢ / ٣٨٠) : ولم يعين النبي ﷺ لعرفة دعاء ولا ذكرا بل يدعو الرجل بما شاء من الأدعية الشرعية وكذلك يكبر ويهلل ويذكر الله تعالى حتى تغرب الشمسقلت: ويستدرك عليه أنه يسن له أن يلي أيضا فانظر التعليق المتقدم برقم (٦٤) (١٥٨) وأصل هذه البدعة حديث موضوع أشار إليه ابن القيم في المصدر المذكور أعلاه قال: باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ فلا تغتر بما نقله بما نقله العلامة الكوثري فيالأجوبة الفاضلة " ٠ ص ٣٧ طبع حلب) عن الشيخ على القاري أنه قال: أما ذكره بعض المحدثين في إسناد هذا الحديث أنه ضعيف فعلى تقدير صحته لا يضر المقصود فإن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال عند جميع العلماء من أرباب الكمالفلا نعلم أن أحدا نص على تضعيفه فقط مع حكم المحقق ابن القيم ببطلانه. وهذا الواقع من الأمثلة الكثيرة على شؤم ما يذهب إليه البعض من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال على كثرة اختلافهم في تفسير هذا المذهب كما تجده مبسوطا في الأجوبة المشار إليها آنفا فقد يكون الحديث باطلا كهذا فيطلق البعض عليه أنه ضعيف فيأتي آخر فيقول يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون أن يتحقق من سلامته من الضعف الشديد الذي هو من شروط العمل به مع أن الضعف المطلق لا ينافي الضعف الشديد بل ولا الوضع لأنها من أقسام الضعف كما هو مقرر في المصطلحاتم ليت شعري ما علاقة هذا الحديث بالعمل بالحديث الضعيف فإن هذا محله فيما للإنسان فيه الخيرة تركا وفعلا وليس كذلك الوقوف في عرفة الموافق ليوم الجمعة هذا وتجد نص الحديث الباطل المشار إليه في كتابي " سلسلة الأحاديث الضعيف والموضوعة " رقم (٢٠٧) مع ذكر العلماء الذي وافقوا ابن القيم على حكمه ببطلان الحديث [١٢٦]. " (٢)

" ١١٦ - قول الغزالي في (الإحياء) : (والسنة أن يستقبل القبلة في الحلق)الدعاء عند الحلق بقوله: الحمد لله على ما هداني وأنعم علينا اللهم هذه ناصيتي بيدك فتقبل مني واغفر لي ذنبي اللهم اكتب لي بكل شهرة حسنة وامح بها عني سيئة وارفع لي بها درجة اللهم اغفر لي وللمحلقين والمقصرين يا واسع المغفرة أمين (١٦٨) \_\_\_\_\_ (١٦٦) والسنة البدء بيمينه كما تقدم بيانه في التعليق رقم (٩٠) (١٦٧) والواجب حلقه كله لقوله تعالى (محلقين رؤوسكم ومقصرين) وقوله ﷺ: " رحم الله المحلقين. . . " ولأن في الاقتصار المذكور مخالفة صريحة لنهي ﷺ عن القزع وقوله " احلقوه كله أو دعوه كله " ولذلك قال ابن الهمام: مقتضى الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي أدين الله به (١٦٨) استح

(١) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/١٢٢

(٢) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/١٢٦



ذلك في " فتح القدير ". ولم يذكر عليه أي دليل ومع أن هذا **لا أصل له** في السنة فيما علمت فإني أخشى أن يكون قوله فيه: " اللهم اكتب لي بكل شعرة حسنة. . . " من الاعتداء في الدعاء المنهي عنه وأن يكون أوله مقتبسا من حديث الأضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة " وهو حديث موضوع كما بينته في " الأحاديث الضعيفة " بلفظ " الأضحية " ورقمه بعد الألف [١٣٢]. " (١)

" ١٦٨ - (تعظيم الصخرة بأي نوع من أنواع التعظيم كالتمسح بها وتقليلها وسوق الغنم إليها لذبحها هناك والتعريف بها عشية عرفة والبناء عليها وغير ذلك) \_\_\_\_\_ (١٨٨) قال شيخ الإسلام في " مجموعته " ( ٢ / ٦٠ - ٦١ ) : وأما زيارة بيت المقدس فمشروعة في جميع الأوقات. . . والسفر إليه لأجل التعريف به معتقدا أن هذا قربة محرم. . . وليس السفر إليه مع الحج قربة وقول القائل: قدس الله حجتك قول باطل **لا أصل له** كما روى: من زارني وزار أبي (إبراهيم) في عام واحد ضمنت له الجنة " فإن هذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث بل وكذلك كل حديث يروي في زيارة قبر النبي A فإنه ضعيف بل موضوع " [١٤٥]. " (٢)

" بدعوى أن إسناده صحيح فغير صحيح لما في سنده من الجهالة كما بينا آنفاً الثالث: على فرض أن الإسناد صحيح إنما يدل الحديث على الجواز لو كان فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم ذلك كما وقع في " شرح مسلم " وليس كذلك وهذا خطأ آخر من الإمام النووي حيث ذكر أن نص الحديث عن أبي داود بلفظ: " علمنا خطبة الحاجة ... " بل ليس هذا اللفظ عند سائر من أخرج الحديث من هذا الوجه وإنما هو في الطريقتين الأولين الخاليتين عن هذه الزيادة الضعيفة: " أرسلته بالحق ... " الخ كما تقدم فكأن النووي - رحمه الله - اختلط عليه أحد اللفظين بالآخر فكان منه سياق **لا أصل له** في شيء من الروايات فتنبه الرابع: أن قوله: " قد تكرر ذلك في الأحاديث. " (٣)

" فيه ثم يحكم عليه بما تقتضيه هذه الدراسة من صحة أو ضعف ثم يقدم خلاصتها إلى طلابه مع التخريج المذكور وإلا فمثل هذا التخريج المبني الذي جرى عليه الأستاذ المشار إليه مما لا يعجز عنه أحد من الطلاب أنفسهم إن شاء الله تعالى ذلك ما كنت كتبه في مقدمة رسالتي (نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة) (١) للشيخ محمد منتصر الكتاني وهو ينطبق على الدكتور البوطي تمام الانطباق بل إن هذا زاد على الشيخ فادعى لكتابه (فقه السيرة) من الصحة ما ليس له كما كنت أشرت إلى ذلك في التعليق على المقدمة المذكورة فقلت ما نصه: (ثم وقفت على كتاب (فقه السيرة) للأستاذ الفاضل الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي فرأيت نحا فيه نحو الأستاذ الكتاني فأورد فيه كثيرا من الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل وما **لا أصل له** البتة ولكنه زاد عليه فنص في المقدمة أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار ولكن دراستي للكتاب بينت أنها دعوى مجردة وأن جل اعتماده كان على كتاب فضيلة الشيخ محمد الغزالي: (فقه السيرة) الذي لم يقتصر الدكتور على أن يأخذ اسمه فقط بل زاد عليه فاستفاد منه كثيرا من بحوثه ونصوصه بل وعناوينه كما استفاد من

(١) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/١٣٢

(٢) حجة النبي ناصر الدين الألباني ص/١٤٥

(٣) خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه ناصر الدين الألباني ص/١٩

تخرجي إياه المطبوع معه مع اختصار له محل ليستر بذلك ما قد فعل وقد انتقدني في ثلاث مواطن منه تمتيت - يشهد الله - أن يكون مصيبا ولو في واحد منها ولكنه على العكس من ذلك فقد كشف بذلك كله أن هذه الشهادات العالية وما يسمونه ب (الدكتوراه) لا تعطي لصاحبها علما وتحقيقا وأدبا وإني لأرجو أن تتاح لي الفرصة لأتمكن من بيان هذا الإجمال والله المستعان)..... (١) نشرت أولا في مجلة التمدن الإسلامي الغراء (مجلد ٣٣ و ٣٤) ثم أفردت في رسالة وذلك قبل عشر سنين [ب]. " (١)

"قلت: القاعدة المشار إليها صحيحة لكن الحديث المذكور غير صحيح بل هو مما لا أصل له كما نص على ذلك علماء الحديث كالحافظ العراقي والعسقلاني والسخاوي والسيوطي وغيرهم. قال في (المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة) (ص ٩١ رقم ١٧٨) : (ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة ولا الأجزاء المنثورة وجزم العراقي بأنه لا أصل له (١) وكذا أنكره المزني وغيره) وكذا في (كشف الخفاء) للعجلوني (١ / ١٩٢ / ٥٨٥) وغيره من الكتب التي وضعت لتمييز ما صح مما لم يصح من الحديث فهل لم يقرأ الدكتور شيئا منها أصلا حتى وقع في هذا القول على رسول الله A أم أن له رأيا خاصا يخالف به حكم أئمة الحديث وأهل العلم به؟ ولقد كان باستطاعته لو اهتمدى بهديهم وكان على علم بالحديث أن يستدل على القاعدة المشار إليها بقوله A: (إنكم تختصمون إلي فليعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئا) . زاد في رواية: (فإنما أقطع له به قطعة من النار) . أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث أم سلمة B ها وترجم له النسائي ثم النووي في (صحيح مسلم ب (باب الحكم بالظاهر) وهو مخرج عندي في (إرواء الغليل) (٢٧٠٢) و (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (١١٩٢) (٢)..... (١) كذا في (تخريج الإحياء) (٤ / ٢٨٣) له وقال: (وكذا قال المزني لما سئل عنه) ولا شك ان البوطي قرأ . الإحياء) ولو مرة واحدة فهل لم يقرأ تخريج الحافظ العراقي عليه ليعلم منه الحديث الضعيف ومما لا أصل له أم هذا علم لا قيمة له عنده لأنه صار علما لمن يبرزهم الدكتور ب (الوهابية) فهو لا يريد أن يتشبه بهم (٢) ثم وقفت على الطبعة الثالثة من كتاب الدكتور فإذا به قد أقام هذا الحديث الصحيح مقام ذاك الحديث الباطل ولكنه أساء أيضا حين لم يذكر صاحب الفضل عليه في ذلك وهو الأستاذ الفاضل عيد عباسي فقد كان انتقده في كتابه (بدعة التعصب) وبين له بإيجاز أنه حديث لا أصل له فكان على الدكتور أن يبين ذلك ويشكره عليه لقوله A: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) ومع ذلك وقع هناك في طامة أخرى لم يسبق إليها حيث رفع حديثا إلى رسول الله A من رواية البخاري وهو عنده موقوف من قول عمر كما سيأتي في الفصل السابع من (التذليل) بإذن الله تعالى [٢٨]. " (٢)

"قلت: لنا عليه مؤخذتان: الأولى: الإجماع المذكور لم يدعه أحد قبل الدكتور فيما علمت فلا قيمة لهوالأخرى: أن القصة لم تأت بإسناد تقوم به الحجة وأشهر طرقها ما رواه محمد بن إسحاق عن جهم بن أبي جهم عن عبد الله بن جعفر عن حليلة بنت الحارث السعديةأخرجه أبو يعلى (ق ١٢٨ / ١) وعنه ابن حبان (٢٠٩٤ - موارد) وأبو نعيم في (دلائل

(١) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/١

(٢) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/٢٨

النبوة) (١ / ٤٧) عن ابن إسحاق به وأخرجه البيهقي في (دلائل النبوة) (١ / ١٠٨) عنه أيضا إلا أنه قال: حدثنا جهم بن أبي الجهم - مولى لامرأة من بني تميم كانت عند الحارث بن حاطب وكان يقال: مولى الحارث بن حاطب - قال: حدثنا من سمع عبد الله بن جعفر بن أبي طالب يقول: حدثت عن حليلة بنت الحارثقلت: وهذا إسناد ضعيف فيه علتان: الأولى: الاضطراب في إسناده كما هو ظاهر ففي الرواية الأولى عنعنة ابن إسحاق من جميع رواته وفي الأخرى تصريحه بالتحديث مع تصريح الجهم بأنه لم يسمعه من عبد الله بن جعفر وتصريح هذا بأنه لم يسمعه من حليلة فعلى الرواية الأولى فيه انقطاع بين ابن إسحاق والجهم لأن الأول مشهور بالتدليس وعلى الرواية الأخرى الانقطاع في موضعين منه ومنه تعلم وهم الحافظ في (الإصابة) حيث قال (٤ / ٢٦٦) : (وصرح ابن حبان في (صحيحه) بالتحديث بين عبد الله وحليمة) فإنه لا أصل لهذا الحديث عند ابن حبان ولا عند غيره ممن ذكرنا ويستبعد جدا أن يدرك عبد الله بن جعفر حليلة مرضعة الرسول ﷺ فإنه لما توفي النبي ﷺ كان عبد الله ابن عشر سنين وهي وإن لم يذكروا لها وفاة فمن المفروض عادة أنها توفيت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم [٣٩]. " (١)

"عرف عند المبتدئين في هذا العلم بأنه مكتظ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وبما لا أصل له من الحديث ومنه هذا الحديث بالذات فقد قال الحافظ العراقي في (تخرجه) (١ / ٣٨) : (لم أجد له أصلا) ويقول (١ / ١٣) : (وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ كان إذا انتهى في النسب إلى عدنان أمسك ثم يقول: كذب النسابون)قلت: وهذا حديث موضوع كما بينته في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) رقم (١١١) وقوله (١ / ٤٥) في حديث الشيخين: (إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترا) : (وصرفه عن الوجوب رواية أبي داود وهي قوله A: من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج) وهي رواية ضعيفة لا تصلح للصرف المذكور ضعفها البيهقي والعسقلاني كما بينته في كتابي (ضعيف سنن أبي داود) رقم (٨) وقوله (١ / ٥١٢) : (روى البخاري: من صلى علي عند قبري وكل الله ملكا يبلغني وكفى أمر دنياه وآخرته وكنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة) وهذا عزوه للبخاري خطأ فاحش فإنه حديث موضوع كما بينته في السلسلة المذكورة: رقم (٢٠٣) ولعله رآه معزوا لابن النجار فظنه محرفا عن البخاري فعزاه إليه بسوء تصرفه وعدم علمه بأن في المحدثين من يعرف ب (ابن النجار) وهو مؤلف (تاريخ المدينة) المعروف ب (الدرر الثمينة) فقد أخرج طرفه الأول منه ثم ذكر الشرييني بعده بسطور حديث (من حج ولم يزرني فقد جفاني) وقال: رواه ابن عدي في (الكامل) وغيره ثم قال: (وهذا يدل على أنه يتأكد للحاج أكثر من غيره)قلت: نعم بل هو يدل على أن زيارته A فرض لأن جفوته A معصية وتركها واجب ولكننا نقول له ولأمثاله: أثبت العرش ثم انقش فإن الحديث المذكور موضوع بشهادة الأئمة النقاد مثل [٤٦]. " (٢)

"أعزو لفظ الترمذي الذي ضعفه الترمذي نفسه إلى البخاري الذي لفظه مغاير للفظ الترمذي وهذا لا يجوز عند من شم رائحة هذا العلم الشريفوخطأ الدكتور في هذا الحديث كخطئه في حديث ابن عباس المتقدم فكما أراد مني هناك

(١) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/٣٩

(٢) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/٤٦

أن أعزوه للشيخين اللذين أخرجاه من حديث عائشة دون الزيادة لمجرد تعلقهما بحادثة واحدة فكذلك أراد مني مثله في هذا الحديث مع أنه ضعيف و يقيني أن الدكتور لا يعلم أن القواعد الحديثية تقتضي أن رواية الترمذي منكراً لمخالفتها لرواية البخاري الصحيحة مع اتحاد راوي الحديث وهي السيدة عائشة B ها لجهالة راويها وثقة راوي رواية البخاري (١) وإذا كان هذا علم الدكتور في الحديث الشريف عشرات الأحاديث الضعيفة والمنكرة وما لا أصل له يسوقها بصيغة الجزم وقدم لها أنها صحح من الأخبار وهي ليست كذلك ثم ينتقد غيره بدون علم ولا إنصاف فماذا يكون حال الكتاب في نصوصه الأخرى لو توجهت المهمة إلى نقدها؟ [٥٩]. " (١)

"ما يأتي بيانه قال الذهبي في (الميزان) (١ / ٥٦) : (وما كل من روى المناكير ضعيف) . وقال الإمام ابن دقيق العيد: (قولهم: (روى مناكير) لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه) . (راجع فتح المغيث للسخاوي ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧) الثاني: أن ابن غزوان هذا قد وثقه جماعة منهم ابن المديني شيخ البخاري وابن نمير ويعقوب بن شيبه والدارقطني وغيرهم وأخرج له البخاري في (صحيحه) فقد جاوز القنطرة كما يقول الذهبي في أمثاله وصحح حديثه هذا جماعة يأتي ذكرهم ومنهم الحافظ ابن كثير فقد قال في (السيرة) (١ / ٢٤٧) : (وهو من الثقات الذين أخرج لهم البخاري ووثقه جماعة من الأئمة والحفاظ ولم أر أحدا جرحه ومع هذا في حديثه غرابة ثم بين وجهها على النحو الآتي ذكره عن ابن سيد الناس فكيف استجاز البوطي كتمان هذه النصوص موهما القراء أن ابن غزوان ليس فيه إلا قول الذهبي: (له مناكير) مع أنه ليس جرحا على التحقيق كما سبق والواقع أنه ثقة عند الجمهور كما رأيت. أفليس هذا من الكتمان الذي قال فيه E: (من كنتم علما ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار) . رواه ابن حبان في (صحيحه) والحاكم وصححه هو والذهبي فحسبهم إن له من مثل هذا الكتمان الشيء الكثير كما يأتي ولا أذهب بك [٦٧] بعيدا فإنه لم ينقل كلام الذهبي بتمامه وكذلك صنع في كلام ابن سيد الناس وفي كلامي أيضا فهو يأخذ من كلامهم ما هو له ويدع ما هو عليه تدليسا وتعمية على الناس لأنه لو نقل كلام كل واحد منهم كاملا لظهر التناقض بين كلاماتهم ولما استفاد هو من ذلك شيئا مطلقا في تأييد وجهة نظره فهو يريد بها دعم قوله المتقدم: (ولعل في سنده بعض اللين) وإذا بتمام كلامهم رد عليه لأن كلام ابن سيد الناس يؤيد صحة الإسناد وكلام الذهبي صريح في حكمه على الحديث بالوضع والبوطي لا يتبنى لا هذا ولا هذا ولذلك لم ينقله بتمام كلام الذهبي الذي تقدم ص ٦٦ ذكر أوله الذي اقتصر عليه البوطي: ( . . . ) . ومما يدل على أنه باطل قوله: (ورده أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلالا) وبلال لم يكن بعد خلق وأبو بكر كان صبيا) فأنت ترى أيها القاريء الكريم كيف أن البوطي أخذ من كلام الذهبي وتسليح به ضد تصحيح الألباني وترك هذه التهمة لأنها ترد عليه تبنيه للقصة ولو على مرتبة (بعض اللين) لأن الذهبي يصرح فيها بالبطالان ولو أنه كان عالما حقا أميناً لنقل التهمة ورد عليها بالحجة والبرهان ولكن أنى له ذلك وهو عاجز عن الرد بها على الألباني فكيف يرد على الحافظ الذهبي؟ فإن قيل فهذه التهمة فيها رد عليك أيضا فالجواب نعم ولكني قد رددت عليها مفصلا بعد أن نقلت كلامه هذا في (الميزان) وكلامه في (التلخيص) وكلامه في (تاريخ الإسلام) في مقال لي

(١) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/٥٩

كنت نشرته في العدد الثامن من المجلد السادس من مجلة (المسلمون) محرم سنة ١٣٧٩ تحت عنوان (حديث تظليل الغمام له أصل أصيل) ردا على الأستاذ على الطنطاوي الذي زعم يومئذ أنه لا أصل له فمن شاء التفصيل فليرجع إليه خلاصة الرد عليه من وجهين: [٦٨]. " (١)

" ٢ - قال (ص ١٥٥) في صلب الكتاب: (احذر وأنت تبحث عن قصة الإسراء والمعراج أن تركز إلى ما يسمى ب (معراج ابن عباس) فهو كتاب ملفق من مجموعة أحاديث باطلة لا أصل لها ولا سند) [٧٢]. " (٢)

"علي بن أبي طالب وفيه أمره A له ولغيره أن يشربا من إناء مج فيه A وأن يفرغاه على وجوههما ثم قال: (تبرك الصحابة بآثار رسول الله A) . ثم أورد فيه حديث طلق بن علي وفيه أنه A توضأ وتضمض ثم صبه في إداوة لهم ثم أعاد الترجمة ذاتها وذكر تحتها حديثا ثالثا فيه تبرك أسماء بجنته A ثم أعاد الترجمة للمرة الرابعة وأورد فيه حديثا في تبرك أم سلمة بشعر رسول الله A فما هو الفائدة من تكرار هذه العناوين والتراجم في الوقت الذي لا يمكن اليوم التبرك بآثاره A لعدم وجودها؟ وما يفعلونه اليوم في بعض البلاد من التبرك في بعض المناسبات بشعرة محفوظة في زجاجة فهو شيء لا أصل له في الشرع ولا يثبت ذلك بطرق صحيحة نعم إنما يستفيد من هذه التراجم بعض مشايخ الطرق كما سبق ذكره في المقدمة ولعل المصنف وضع هذه التراجم مساعدة منه لهم على استبعاد مرديهم وإخضاعهم لهم باسم التبرك بهم والله المستعان) هذا الذي قلته في النقد المذكور نقلته مضطرا بالحرف الواحد ليقابله القاريء الكريم بما نسبته البوطي إلى ليتبين له افتراؤه وغلوؤه في قوله: (هذا كلام خطير لا ينبغي أن يتفوه به مسلم) فأنت ترى أن الدكتور تعمد حذف لفظة (كبير) المضافة إلى (فائدة) والتي هي نص صريح في أنني لا أنفي الفائدة كما لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى وقد عللت ذلك بتعليل بين فقلت: (لا يمكن اليوم التبرك بآثاره A لعدم وجودها. . .) فبقي الفائدة التي ليست بكبيرة إنما هي معرفتها لمجرد العلم بالشيء ولا الجهل به فكيف ينسب البوطي إلى تلك الفرية: (هذه الأحاديث لا فائدة منها في هذا العصر)؟ ثانيا: هب أنني قلت ذلك فهلا ذكر السبب الذي قلته في تعليل ذلك بدليل أن يكتمه عن الناس فيوقعهم في الولوج في عرض الألباني وذهابهم [٧٦]. " (٣)

"مذاهب شتى في تعليل ذلك والطعن فيه أم أن هذا هو الذي يقصده البوطي بكل ما يكتبه ضد الألباني وليس هو النصح لهم؟ ثالثا: أما كان من الواجب على الدكتور البوطي أن يرد على تعليلي المذكور إن كان عنده رد بدليل أن يأخذ من نقدي المتقدم على الكتاني - على طوله - تلك الجملة المبتورة (لا فائدة منها) فيكذب عليرابعا: لا أشك أن هناك خلافا كبيرا بيننا وبين الدكتور البوطي في تقدير فائدة أحاديث التبرك فهي عندي وعند كل ذي علم فيما أعتقد غير ذي موضوع اليوم وهذا لا ينافي فائدة معرفتها كما سبق بيانه بينما يرى الدكتور أنها ذات موضوع لأنها تدل على التبرك وهو والتوسل بمعنى واحد عنده كما يدل عليه قوله المتقدم: (ومعنى ذلك أنه لا مانع من التوسل والتبرك بآثار النبي E فضلا عن التوسل

(١) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/٦٨

(٢) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/٧٢

(٣) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/٧٦

بذاته وجاهه. . . الخ وأصرح منه قوله في صلب الكتاب في الصفحة (١٩٧) : (فإن التوسل والتبرك كلمتان تدلان على معنى واحد وهو التماس الخير والبركة عن طريق التوسل به وكل من التوسل بجاهه A عند الله والتوسل بآثاره أو فضلاته أو ثيابه أفراد وجزئيات داخلية تحت نوع شامل هو مطلق التوسل الذي ثبت حكمه بالأحاديث الصحيحة وكل الصور الجزئية له تدخل تحت عموم النص بواسطة ما يسمى ب (تنقيح المناط) عند علماء الأصول) وصرح في مكان آخر (ص ٣٥٥) أن المناط إنما هو كونه A أفضل الخلائق عند الله على الإطلاق أقول: في هذا الكلام خبط وخلط كثير وادعاء ما لا أصل له وما لا يعقل كما أنه ليس هناك ولا حديث واحد يثبت به مطلق التوسل الذي زعمه الدكتور (المقلد الذي يقول ما لم يقله أي مجتهد في الدنيا) فهلا ذكر شيئا من تلك الأحاديث التي تثبت مطلق التوسل وبين وجه دلالتها على ما زعم وأعرض عن هذا الكلام والجعجعة التي لا طحن فيها [٧٧]. " (١)

"البخاري في أول كتاب (الشهادات) من طريق عبد الله بن عتبة قال: سمعت عمر بن الخطاب B يقول: (إن ناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله A وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم) . وكذلك أخرجه الإمام أحمد من طريق أخرى عن عمر موقوفا بنحو هو غالب الظن في تعليل صدور هذه الخطيئة من الدكتور البوطي إنما هو عدم الاطلاع على ما جاء في السنة كما ينبغي أولا وسرعة النقل بغير وعي وانتباه ثانيا لأنه ينقل ما لم يهضمه وإلا فإنه لو كان واعيا لم يقع منه ذلك بإذن الله ولعله لما رأى في الحديث قول: (رسول الله A) توهم أن الذي بعده هو قوله صلى الله عليه وسلم ومن قول الدكتور بعده: (ويقول فيما رواه الشيخان. . .) يعلم القارئ أن قوله في الحديث الأول: (يقول رسول الله A) ليس زيادة من الطابع غفل عنها الدكتور عند تصحيح التجارب بدليل عطفه الحديث الثاني على الحديث الأول الذي صرح الدكتور وكتب بقلمه رفعه إلى النبي A فعطف عليه الثاني وهذا معروف رفعه إلى النبي A بخلاف الأول ولولا ذلك التصريح لم يصح العطف المذكور كما هو ظاهر ومن طرائف الدكتور وغرائب أنه كان جعل في الطبعة الأولى مكان حديث عمر هذا حديثا آخر لفظه فيها: (ولبيان هذه القاعدة يقول رسول الله A: أمرنا أن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر) . فلما انتقده صاحبنا الأستاذ عيد عباسي وبين له أن هذا الحديث لا أصل له حذفه وطبع الدكتور مكانه حديث عمر هذا الموقوف عند البخاري فعزاه إليه مرفوعا وهذا إن دل على شيء فهو أن الدكتور لم يكن موفقا في هذا التعديل الذي ازداد به بعدا عن الصواب ولعل الدكتور قد أخذ درسا بألا يستكبر مرة أخرى عن الاعتراف بخطئه وشكر من نبهه إليه فيعطي بذلك درسا عمليا للطلاب والقراء مذكرا لهم بأخلاق العلماء الأتقياء. " (٢)

" (٥٥) ، وأخذ يضعف طرقة الأربعة، دون أن يفرق بين ضعف يستشهد به وضعف لا يستشهد به! وقاس ذلك على طرق حديث الطير؛ يعني: "أنا مدينة العلم وعلي بابها"، وشتان ما بين الحديثين؛ فإن هذا ليس في الأحاديث الصحيحة ما يشهد لمعناه، بل هو من أحاديث الشيعة المرفوضة؛ كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في "المنهاج"؛ بخلاف حديث الترجمة؛ فقد جرى عليه عمل السلف به، فيما يتعلق بالمصافحة، وترك الانحناء والتقبيل عند اللقاء على ما هو مبين

(١) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/٧٧

(٢) دفاع عن الحديث النبوي ناصر الدين الألباني ص/٨٣



في محله. ثم متى كان للقياس دخل في تضعيف الأحاديث أو تصحيحها؟! وهذا وحده يكفي للدلالة على أن الرجل وضع لنفسه قواعد لنقد الأحاديث **لا أصل لها** عند العلماء، وفي الوقت نفسه يخالف قواعدهم وأحكامهم المتفرعة عنها. ثم ختم كلامه بقوله كغالب عاداته في "ضعيفته": "وافقتي على تضعيفه الشيخ شعيب"! كذا قال! والواقع أن كلام الشيخ المطبوع يخالفه كل المخالفة؛ فقد قال في تعليقه على "شرح السنة" (٢٩٠/١٢) بعد أن عزاه لبعض من يأتي عزوه إليهم: "وحسنه الترمذي، وهو كما قال؛ فإن حنظلة بن عبد الله وإن كان ضعيفا قد تابعه غير واحد. انظر: "الأحاديث الصحيحة" (١٥٩) (!) للشيخ ناصر الألباني! "ومع ما في هذا العزو من الشيخ شعيب إلى كتاب الألباني من الجرأة." (١)

"ولهذا قال الحافظ في "الفتح" بعد أن ساق الزيادة التي أوردتها في الحديث الأول من قول أنس: "وأفاد هذا التصريح أن الفعل المذكور كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وبهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بإقامة الصف وتسويته". ومن المؤسف أن هذه السنة من التسوية قد تمّاون بها المسلمون، بل أضاعوها إلا القليل منهم، فإني لم أرها عند طائفة منهم إلا أهل الحديث، فإني رأيتهم فيمكة سنة (١٣٦٨) حريصين على التمسك بها كغيرها من سنن المصطفى عليه الصلاة والسلام بخلاف غيرهم من أتباع المذاهب الأربعة - لا أستثني منهم حتى الحنابلة - فقد صارت هذه السنة عندهم نسيا منسيا، بل إنهم تتابعوا على هجرها والإعراض عنها، ذلك لأن أكثر مذاهبهم نصت على أن السنة في القيام التفريق بين القدمين بقدر أربع أصابع، فإن زاد كره، كما جاء مفصلا في "الفقه على المذاهب الأربعة" (١ / ٢٠٧)، والتقدير المذكور **لا أصل له** في السنة، وإنما هو مجرد رأي، ولو صح لوجب تقييده بالإمام والمنفرد حتى لا يعارض به هذه السنة الصحيحة، كما تقتضيه القواعد الأصولية. وخلاصة القول: إنني أهيب بالمسلمين - وخاصة أئمة المساجد - الحريصين على اتباعه صلى الله عليه وسلم واكتساب فضيلة إحياء سنته صلى الله عليه وسلم أن يعملوا بهذه السنة ويحرصوا عليها، ويدعوا الناس، إليها حتى يجتمعوا عليها جميعا. وبذلك ينجون من تهديد "أو ليخالفن الله بين قلوبكم" (٢)

"من يحمل منهم لقب "الدكتور"! . فإنهم يكتبون فيما ليس من اختصاصهم، وما لا علم لهم به، وإني لأعرف واحدا من هؤلاء، أخرج حديثا إلى الناس كتابا جله في الحديث والسيرة، وزعم فيه أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار فيكتب السنة والسيرة! ثم هو أورد فيه من الروايات والأحاديث ما تفرد به الضعفاء والمتروكون والمتهمون بالكذب من الرواة كالواقدي وغيره، بل أورد فيه حديث: "نحن نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر"، وجزم بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مع أنه مما **لا أصل له** عنه بهذا اللفظ، كما نبه عليه حفاظ الحديث كالسخاوي وغيره، فاحذروا أيها القراء أمثال هؤلاء. والله المستع. ٤ - "إذا كان جنح الليل، فكفوا صبيانكم، فإن الشياطين تنتشر حينئذ، فإذا ذهب ساعة من العشاء فخلوهم". أخرجه البخاري (٢ / ٣٢٢، ٤ / ٣٦ - ٣٧)، ومسلم (٦ / ١٠٦)، وأبو داود (٣٧٣٣) من طريق عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله مرفوعا. ورواه أحمد (٣ / ٣٨٨) بنحوه وزاد: "فإن للجن انتشارا وخطفة" وسنده

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٢٢/١

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٧٣/١

صحيح.(جرح الليل) أي: إذا أقبل ظلامه، قال الطيبي: " جرح الليل ": طائفة منه، وأراد به هنا الطائفة الأولى منه، عند امتداد فحمة العشاء.. " (١)

" ١٣٠ - " اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا ". أخرجه البخاري (٤ / ٢٢٢) ومسلم (٣ / ١٠٣، ٨ / ٢١٧) وأحمد (٢ / ٢٣٢) من طرق عن محمد بن فضيل عن أبيه عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. واللفظ لمسلم، وكذا أحمد إلا أنه قال: " بيتي " بدل " محمد ". ولفظ البخاري: " اللهم ارزق آل محمد قوتا ". ويؤيد اللفظ الأول أن الأعمش رواه عن عمارة بن القعقاع به. أخرجه مسلم والترمذي (٢ / ٥٧ - بولاق) وابن ماجه (٤١٣٩) والبيهقي (٧ / ٤٦) من طرق عن وكيع: حدثنا الأعمش به. وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح ". وأخرجه مسلم من طريق أبي أسامة قال: سمعت الأعمش به إلا أنه قال: " كفافا " بدل " قوتا ". وكذلك رواه القاسم السرقسطي في " غريب الحديث " (ج ٢ / ٥ / ٢) عن حماد بن أسامة قال: حدثنا الأعمش به إلا أنه قال: " رزقي ورزق آل محمد كفافا ". فقد اختلف في متنه على الأعمش، والرواية الأولى التي رواها مسلم أرجح عندل موافقتها لرواية بعض الرواة عن الأعمش. والله أعلم. (تنبيه): أورد السيوطي الحديث في " الجامع الصغير " بلفظ مسلم وبزيادة: " في الدنيا " وعزاه لمسلم والترمذي وابن ماجه، وكذلك أورده في " الجامع الكبير " (١ / ٣٠٩) من رواية هؤلاء الثلاثة وكذا أحمد وأبي يعلى والبيهقي. **ولا أصل لها** عند أحد منهم إلا أن تكون عند أبي يعلى، وذلك مما استبعده، فإن ثبتت عنده فهي زيادة شاذة بلا شك لمخالفتها لرويات الثقات الحفاظ. والله أعلم.. " (٢)

" ثم روى البيهقي عن عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم قال: " حديث أبي الدرداء هذا ليس له أصل ". قلت: كذا قال، وقد رده ابن الترمذي بقوله: " قلت: أخرجه البيهقي هنا بسند جيد فلا أدري ما وجه ضعفه وكونه **لا أصل له** ". قلت: وهذا رد قوي، ويؤيده قول الحافظ في " التلخيص " (٣٣٣): " رواه الدارمي بسند على شرط مسلم، لكن شيخه عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل يخرج له مسلم، وقال فيه أبو حاتم: ما به بأس ". ثم ذكر قول دحيم. قلت: ولم يتفرد به عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل، بل تابعه إبراهيم ابن يحيى بن إسماعيل أخوه، أخرجه ابن عساكر في ترجمته (٢ / ٢٨٤) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. ثم أخرجه ابن عساكر من طريق هشام بن عمار أنبأنا عمرو بن واقد أنبأنا إسماعيل بن عبيد الله به. قلت: فهذه طريق أخرى عن إسماعيل، ولكنها واهية، فإن عمرو بن واقد متروك كما في " التقريب "، فالاعتماد على الطريق الأول، وقد علمت أن ابن الترمذي جود إسناده، وأشار إلى ذلك الحافظ، وهو حري بذلك لولا أن فيه علتين: الأولى: أن سعيد بن عبد العزيز وإن كان على شرط مسلم فقد اختلط في آخر عمره كما في " التقريب "، ولا ندري أحدث بهذا قبل الاختلاط أم بعده. الثانية: أن الوليد بن مسلم وإن كان من رجال الشيخين، فإنه كثير التدليس والتسوية، فيخشى أن

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٠١/١

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٢٥٣/١

يكون أسقط رجلا بين سعيد وإسماعيل وعليه فيحتمل أن يكونا المسقط ضعيفا، مثل عمرو بن واقد أو غيره، ولعل هذا هو وجه قول دحيم في. " (١)

"صحاحه" عن أنس به. وسكت عليه، وليس بجيد، إذا كان عنده من هذا الوجه المنقطع. لكن للحديث شواهد كثيرة يرتقي بها إلى درجة الحسن إن لم نقل الصحة، وهيمن حديث ابن عمر، وله عنه طريقان، ومن حديث أبي بن كعب وزيد ابن ثابت وأبي هريرة وعبيد الله بن عكراش عن أبيه. وقد خرجتها في إرواء الغليل " (رقم ٨٥) فلا داعي للإعادة، وقد أشار الصنعاني في " سبل السلام " (١ / ٧٣ - طبع المكتبة التجارية) إلى تقوية الحديث بقوله: " وله طرق يشد بعضها بعضا ". وقد ذكره من حديث ابن عمر، وزيد بن ثابت وأبي هريرة فقط! وساقه بلفظ: " توضعاً صلى الله عليه وسلم على الولاة ثم قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ". فقوله " على الولاة " مما لا أصل له في شيء من الطرق التي ذكرها، ولا فيما زدنا عليه من الطرق الأخرى! ومثله قول الشيخ إبراهيم بن ضويان في " منار السبيل " (١ / ٢٥) " توضعاً صلى الله عليه وسلم مرتباً وقال ... "! والحديث مع أنه لم يذكر فيه الترتيب صراحة فلا يؤخذ ذلك من قوله فيه " فغسل وجهه مرة، ويديه مرة ورجليه مرة، وقال هذا.. " لما اشتهر أن الواو لمطلق الجمع فلا تفيد الترتيب، لاسيما والأحاديث الأخرى التي أشرنا إليها لم يذكر فيها أعضاء الوضوء، بل جاءت مختصرة بلفظ " توضعاً مرة مرة، ثم قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ". ومن الواضح، أن الإشارة بـ (هذا) هنا إنما هو إلى الوضوء مرة مرة كما أن الإشارة بذلك في الفقرتين الأخريين إنما هو للوضوء مرتين مرتين والوضوء ثلاثاً ثلاثاً.. " (٢)

"أخرجه الطبراني (٣ / ٨١ / ١). قلت: وهذا سند واه جداً، ليث ضعيف، وعباد بن كثير متروك. وروى عن ابن عباس نحوه بلفظ: " ... أو قتل أحد والديه، والمصورون، وعالم لم ينتفع بعلمه ". أخرجه أبو القاسم الهمداني في " الفوائد " (١ / ١٩٦) عن عبد الرحيم أبي الهيثم عن الأعمش عن الشعبي عن ابن عباس به. قلت: وهذا سند ضعيف، عبد الرحيم هذا هو ابن حماد الثقفي، قال العقيلي في " الضعفاء " (٢٧٨) : " حدث عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش ". وقال الحافظ في " اللسان " : " وأشار البيهقي في " الشعب " إلى ضعفه ". وحديث ابن عباس هذا أورده المناوي في " فيض القدير " شاهداً للحديث المشهور: " أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه علمه " فقال متعقبا على السيوطي بعد أن بين ضعفه: " لكن للحديث أصل أصيل، فقد روى الحاكم في " المستدرک " من حديث ابن عباس مرفوعاً ... " قلت: فذكره، ولم أقف على سنده عند الحاكم الآن لننظر فيه، وغالب الظن أنه من طريق عبد الرحيم المذكور، فإن كان كذلك، فالحديث لا يرتفع به عن درجة الضعف. والله أعلم.. " (٣)

"وإسناده صحيح أيضاً، ولا منافاة بينه وبين المرفوع، فكل صحيح. على أن المرفوع أصح، ورواته أكثر. وفيه دليل على بطلان الحديث الشائع اليوم على السنة الخطباء والكتاب: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أهل الذمة: " لهم ما لنا،

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٥١٤/١

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٥٢٤/١

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٥٧٠/١

وعليهم ما علينا". وهذا مما لا أصل له عنه صلى الله عليه وسلم، بل هذا الحديث الصحيح يبطله، لأنه صريح في أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك فيمن أسلم من المشركين وأهلا للكتاب، وعمدة أولئك الخطباء على بعض الفقهاء الذين لا علم عندهم بالحديث الشريف، كما بينته في "الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (رقم ١١٠٣) فراجعها فإنه من المهمات. وللحديث شاهد بلفظ آخر، وهو: "من أسلم من أهل الكتاب فله أجره مرتين، وله مثل الذي لنا، وعليه مثل الذيعلينا، ومن أسلم من المشركين فله أجره، وله مثل الذي لنا، وعليه مثل الذيعلينا" ٣٠٤ - "من أسلم من أهل الكتاب فله أجره مرتين وله مثل الذي لنا وعليه مثل الذيعلينا ومن أسلم من المشركين فله أجره وله مثل الذي لنا وعليه مثل الذيعلينا". رواه الروياني في "مسنده" (٣٠ / ٢٢٠ / ١) : أنبأنا أحمد أنبأنا عمي أنبأنا ابن لهيعة عن سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي قال: "كنت تحت راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، فقال قولاً حسناً فقال فيما قال: " فذكره. قلت: وهذا سند حسن: القاسم هو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي صاحب أبي أمامة وهو صدوق. وسليمان بن عبد الرحمن هو أبو عمر الخراساني الدمشقي وهو ثقة.. (١)

"وهو يدل على أن الذي يمنع القائم من الجلوس للتشهد إنما هو إذا استتم قائماً، فأما إذا لم يستتم قائماً فعليه الجلوس ففيه إبطال القول الوارد في بعض المذاهب أنه إذا كان أقرب إلى القيام لم يرجع. وإذا كان أقرب إلى القعود فقد فإن هذا التفصيل مع كونه مما لا أصل له في السنة فهو مخالف للحديث، فتشبهت به وعض عليها النواجذ، ودع عنك آراء الرجال، فإنه إذا ورد الأثر بطل النظر، وإذا ورد نهر الله بطل نهر معقل ٣٢٢ - "تخرج الدابة، فتسم الناس على خراطيمهم، ثم يعمرهم فيكم حتى يشتري الرجل البعير، فيقول: ممن اشتريته؟ فيقول: اشتريته من أحد المخطمين". أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٨) والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣ / ٢ / ١٧٢) والبغوي في "حديث علي بن الجعد" (١٧٢ / ٢) وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢ / ١٢٤) من طرق عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عمر بن عبد الرحمن عطية بن دلاف المزني عن أبي أمامة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم به. قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات معروفون غير عمر هذا، فقد ترجمه ابن أبي حاتم، فقال (٣ / ١ / ١٢١) : "روي عن أبي أمامة، وأبيه، روى عنه مالك وعبيد الله العمري وقرش بن حيان وعبد العزيز بن أبي سلمة". ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. ولكن رواية مالك عنه تعديل له، فقد قال ابن معين: "كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم". وكذلك قال ابن حبان.. (٢)

"ومثل هذه الثقة لا يجوز أن يقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسلمي بنت مال ككذا وكذا!! الخامسة: إن الخبر الذي ذكره ووثق به لا يصح من قبل إسناده بل واه جداً، فقد قال الأستاذ الخطيب بعد الذي نقلناه عنه أنفاً من الكلام على هذا الحديث. "ولو كنا نستجيز نقل الأخبار الواهية لنقلنا في معارضة هذا الخبر خبراً آخر نقله ياقوت في "معجم البلدان" (مادة حوآب) عن سيف بن عمر التميمي أن المنبوحة من كلاب الحوآب هي أم زمل سلمى... وهذا الخبر ضعيف، والخبر الذي أورده عن عائشة أو هي منه". كذا قال! (خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم)

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٦١٣/١

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٦٣٩/١

السادسة: قوله: " إرضاء لبعض الأهواء ". وكأنه يشير بذلك إلى الشيعة الذين يبغضون السيدة عائشة رضي الله عنها ويفسقونها إن لم يكفروها بسبب خروجها يوم الجمل، ولكن من هم الذين أشار إليهم بقوله " بعض الناس "، ؟ أهو الإمام أحمد الذي وقف الأستاذ على إسناده للحديث؟ أم الذهبي الذي صححه أم هو يحيى بن سعيد القطان شيخ الإمام أحمد وهو من الثقات الأثبات، لاسيما وقد تابعه ستة آخرون من الثقات كما تقدم؟ أم إسماعيل بن أبي خالد وهو مثله كما عرفت، أم شيخه قيس بن أبي حازم وهو مثله في الثقة والضبط، غير أنه قيل: إنه كان يحمل على علي رضي الله عنه. فهو إذن من شيعة عائشة رضي الله عنها، فلا يعقل أن يروي عنها ما لا أصل له مما فيه إرضاء لمن أشار إليهم الأستاذ! وللحديث شاهد يزداد به قوة، وهو من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لنسائه: " (١)

"أخرجه الحسن بن رشيق في " المنتقى من الأمالي " (ق ٤٤ / ٢) والواحد (٤ / ٩٢ / ١) عن روح بن جناح عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. وقد عزاه ابن كثير في " تفسيره " (٨ / ٧٦ - منار) لابن أبي حاتم من هذا الوجه بزيادة " بحيال الكعبة ". وقال: " هذا حديث غريب جدا، تفرد به روح بن جناح هذا وهو القرشي الأموي مولاهم أبو سعيد الدمشقي، وقد أنكر عليه هذا الحديث جماعة من الحفاظ منهم الجوزجاني والعقيلي والحاكم وغيرهم. وقال الحاكم: لا أصل له من حديث أبي هريرة، ولا سعيد ولا الزهري. " قلت: ووقع في رواية ابن أبي حاتم: " السماء السابعة ". فلا أدري أهكذا روايته، أم هو تحريف من الناسخ أو الطابع. وله طريق أخرى عن أبي هريرة، فقال ابن الأعرابي في " المعجم " (١٠ / ٢): أخبرنا ابن الجنيد أنبأنا عمرو بن عاصم أنبأنا همام أنبأنا قتادة أنبأنا الحسن عنه مرفوعا به دون ذكر السماء. والحسن هو البصري، وهو مدلس، ورجاله ثقات. وله شاهد آخر من حديث ابن عباس نحوه وفيه: " وهو مثل بيت الحرام حياله، لو سقط لسقط عليه ". أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير " (٣ / ١٥٠ / ٢) من طريق إسحاق ابن بشر أبي حذيفة والواحد في " تفسيره " (٤ / ٩٢ / ١) عن سعيد بن سالم كلاهما عن ابن جريج عن صفوان بن سليم عن كريب عن ابن عباس مرفوعا. قلت: وهذا سند ضعيف من أجل عنعنة ابن جريج، وضعف سعيد بن سالم، وأما إسحاق بن بشر فكذاب، فلا يستشهد به ولا كرامة. وفي " الدر المنثور " (٦ / ١١٧): " (٢)

"يقول: "إنهما مقلدان! فكم من مرة خالفهما! وما العهد عنك ببعيد، ويأتي ١٨- خالف ستة من الحفاظ أجمعوا على تصحيح حديث: "من قطع صفا قطعه الله"، أعله بالإرسال وقد صح مسندا، ثم حاول تضعيف المرسل أيضا براوي المسند والمرسل (معاوية بن صالح) -وقد احتج به مسلم- فقال فيه: "وسط، أو أقل من الوسط". ١٩- نقل عن الحفاظ قول الإشبيلي في (عبد الحميد): "لا يحتج به"، ولم ينقل رد الحفاظ إياه بما تعقبه به ابن القطان! ٢٥- نقل عن "الفتح" قول القرطبي في سبب كراهية الصلاة بين السواري: إنه مصلى الجن! ولا أصل له في السنة، فسارع إلى رده، ولكنه لم ينقل عن "الفتح" السبب الثابت في السنة، ليوهم القراء أنه ليس هناك سبب مشروع ومنقول، فقال الحفاظ: "ورد النهي الخاص عن الصلاة بين السواري بإسناد صحيح". ٢١- نسب إلى ابن قدامة: "لم يصح عند المجوزين دليل المانعين"، وهذا افتراء

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٨٥٢/١

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٨٥٨/١

عليه نشأ من تحريفه إياه في النقل، وبيانه هناك. ٢٢- كان قد أبقى على الحديث المشار إليه آنفا: "من قطع صفا.." في طبعته ل: "رياض الصالحين" مشيراً بذلك إلى صحته، ثم ضعفه مخالفا ستة من الحفاظ كما تقدم -نكايه بمن سماهم- زورا- ب (الألبانيين) ٢٣- حذف من طبعته المذكورة حديث البخاري المسند غير المعلق (!) في لصق المصلي قدمه بقديم المصلي بجانبه، حذفه دون أن يشعر القراء به في التعليق! ولا أورده -والحمد لله- في "ضعيفته"، وما أظن أنه يعمل به إذا وقف في الصف؛ لأنه يراه تنطعا في الدين، ولو كان من عمل السلف! وإلا لما ضعفه! ٢٤- ينبز السلفيين بالتقليد، جاهلا الفرق بين الاتباع والتقليد! (١)

"دراسة لترجمته وتمحيص لما جاء فيها كما هو ظاهر لا يخفى على طالب العلم إن شاء الله تعالى. ٥ - قلت: قول الذهبي "يجي وإن كان ثقة، فقد ضعف" لا يساوي أنه ضعيف، بل هو ظاهر في أنه عنده ثقة مع ضعف فيه فهو على هذا لا ينافي موافقته الحاكم علمتصحيح هذا الحديث الذي نحن في صدد الدفاع عنه ولا ينافي قوله عقب الحديث الآخر: "ولا يصح بوجه" لأنه ذكر له قبل ذلك علة أخرى كان يحسن بالكاتب الفاضل أن يذكرها، ونص كلام الذهبي: "قلت: أحمد منكر الحديث وهو ممن نقم على مسلم إخراجهم في "الصحيح" ويجي وإن كان ثقة فقد ضعف". وأحمد هذا هو ابن عبد الرحمن بن وهب فيه كلام كثير حتى إن الذهبي أورده في "الضعفاء" (٢ / ٢) وقال: "قال ابن عدي: رأيت شيوخ مصر مجمعين على ضعفه حدث بما لا أصل له" وذكر له في "الميزان" حديثا من روايته عن عمه عبد الله بن وهب بسنده الصحيح عن ابن عمر مرفوعا وقال: "فهذا موضوع على ابن وهب". وذكر له حديثا آخر عن عمه أيضا بسنده الصحيح عن أنس مرفوعا "كان يجهر ب(بسم الله الرحمن الرحيم) في الصلاة" ولا يصح في الجهر حديث، وإنما أتمن اختلاطه، ولذلك قال الحفاظ: "صدوق تغير بآخره". قلت: فهو آفة الحديث الذي قال الذهبي فيه "ولا يصح بوجه" وليس يجي ابن أيوب. وجملة القول: أن قول الذهبي: "وإن كان ثقة فقد ضعف" إنما يعني أنه ثقة. (٢)

"وكذلك أخرجه أحمد (٣ / ٤٦) من طريق المستمر بن الريان الإيادي حدثنا أبو نضرة العبدى عن أبي سعيد الخدري به، إلا أنه زاد في أوله فقال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الدنيا فقال. إن الدنيا خضرة حلوة، فاتقوها واتقوا النساء. ثم ذكر نسوة ثلاثا من بني إسرائيل ... "الحديث نحوه. وسنده صحيح أيضا. ٥٩٢ - "إن لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال". أخرجه الترمذي (٢ / ٥٤) والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤ / ١ / ٢٢٢) وابن حبان (٢٤٧٠) والحاكم (٤ / ٣١٨) وأحمد (٤ / ١٦٠) والقضاعي في "مسند الشهاب" (ق ٨٦ / ١) من طرق عن الليث بن سعد عن معاوية بن صالح أن عبد الرحمن بن جبير بن نفير حدثه عن أبيه عن كعب بن عياض قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فذكره. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح غريب". وقال الحاكم: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي. قلت: وهو كما قالوا، بل هو عندي على شرط مسلم. وقد أعل بما لا يقدح كما يأتي. وروي من حديث أبي هريرة. أخرجه العقيلي في "

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٩٢٣/١

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٢٧/٢



الضعفاء" (٢٩٩) عن علي بن قتيبة حدثنا مالك عن موسى الأحمر عنه مرفوعا به. وقال: "ليس له أصل من حديث مالك ولا من وجه يثبت وعلي بن قتيبة الرفاعي بصري لين الحديث، عن "الثقات" بالبواطيل وما لا أصل له" (١).  
 "فرد في متنه لفظة "القضاء". ولا أصل لها لا عند من ذكرهم ولا عند غيرهم ممن ذكرهم. على أن قوله: "رواه الشيخان" يوهم أن الحديث عند البخاري في "صحيحه"، لأنه المراد عند إطلاق العزو إليه، لاسيما إذا قرن مع صاحبه مسلم فقيل: "الشيخان" وإنما أخرجه في "أفعال العباد" كما سبق. وكم له من مثل هذا الإيهام وغيره مما دفعني منذ ربع قرن من الزمان إلى تعقبه في "الجزء الأول" منه، وكنت نشرت طرفا منه في بعض المجالات الإسلامية. ٨٦٢ - "إذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته". أخرجه أحمد (٢ / ٢٤٤) : حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا. وهذا سند صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وإنما أخرج مسلم منه الشطر الأول بلفظ: "إذا قاتل أحدكم أخاه ...". وأخرجهم تمامه الآجري في "الشرعية" (ص ٣١٤) والبيهقي في "الأسماء" (ص ٢٩٠) من طريق عن سفيان به. ثم أخرجه من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة به. وسنده حسن. وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (ص ٢٧) عن ابن عجلان قال: أخبرني أبي وسعيد عن أبي هريرة مرفوعا دون الشطر الثاني. وهو حسن أيضا. وكذلك أخرجه البخاري في صحيحه (٥ / ١٣٨) من وجه آخر ضعيف عن. (٢)

"في" الزهد" (ق ٢٣٨ / ٢) والترمذي (٢ / ٤٢ - ٤٣) والعقيلي في "الضعفاء" (٤٠٨) وابن عدي في "الكامل" (٣٢٣ / ١) وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١ / ٣٠٨) والبيهقي في "الدلائل" (ج ٢) من طرق عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وقال الترمذي: "حديث غريب، وقد رواه أبو معاوية عن يحيى بن سعيد الأنصاري حدثنا بذلك محمد بن إسماعيل الواسطي حدثنا أبو معاوية عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولا يعرف الحديث أبي معاوية عن يحيى بن سعيد أصل، إنما المعروف حديث موسى بن عبيدة وقد روى مالك بن أنس هذا الحديث عن يحيى بن سعيد مرسلا ولم يذكر فيه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر". قلت: موسى بن عبيدة ضعيف لكن متابعه يحيى بن سعيد تشهد لصحة حديثه وقول الترمذي: إنه لا أصل له عنه، أراه مجازفة ظاهرة لأن السند إليه بذلك صحيح، فإن أبا معاوية ثقة من رجال الشيخين ومحمد بن إسماعيل الواسطي ثقة حافظ كما قال الحافظ، ومالك كثيرا ما يرسل ما هو معروف وصله كما لا يخفى على العالم بهذا الفن الشريف، على أنه يبدو أنه قد اختلف فيه على مالك، فقد أخرجه نصر المقدسي في (المجلس ٣٤٧ من "الأمالي") من طريق القعني عبد الله بن مسلمة ابن قعنب قال: أنبأنا مالك عن يحيى بن سعيد عن يونس مولى الزبير مرفوعا به إلا أنه قال: "سلط بعضهم على بعض". فزاد في السند يونس هذا. وكذلك أخرجه الداني في "الفتن" (١٨٨)

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٣٩/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٥١٨/٢

(١ / ٢) والبيهقي في " دلائل النبوة " ( ج ٢ ) من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد به. وخالفهم الفرّج بن فضالة فقال: عن يحيى بن سعيد الأنصاري يرفعه.. " (١)

"ثم روى بسند صحيح عن الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن عبد الله بن عمرو عن أبي هريرة مرفوعاً. ١٠٨٧ -  
النوم أخو الموت ولا ينام أهل الجنة". روي من حديث جابر وعبد الله بن أبي أوفى. ١ - أما حديث جابر فيرويه عنه محمد بن المنكدر، وله عنه طريقان: الأول: عن سفيان الثوري عنه به، وقد اختلفوا عليه، فرواه عنه هكذا مسند الجماعة، ورواه آخرون عنه مراسلاً. أ - أما المسند فرواه خمسة: الأول: عبد الله بن محمد بن المغيرة حدثنا سفيان به. أخرجه تمام الرازي في " الفوائد " ( ٤ / ٧٩ / ١ ) والعقيلي في " الضعفاء " ( ص ٢٢١ ) وابن عدي في " الكامل " ( ق ٢٢١ / ٢ ) وأبو نعيم في " الحلية " ( ٧ / ٩٠ ) و " صفة الجنة " ( ق ١٢٨ / ٢ ) وكذا الضياء المقدسي في " صفة الجنة " ( ٣ / ٨٤ / ١ ) من طريق المقدم بن داود عنه به. وقال العقيلي: " ابن المغيرة هذا يخالف في بعض حديثه ويحدث بما لا أصل له، وهذا مما خولف فيه ". ثم ساقه من طريق جماعة عن سفيان به مراسلاً، كما يأتي بيانه. قلت: والمقدم بن داود ضعيف أيضاً بل هو شديد الضعف لكن شيخه ليس خيراً منه، فقد اتهمه الذهبي بالوضع، وقال أبو نعيم عقب الحديث: " تفرد به عبد الله ": وقد فاتته المتابعات الآتية. الثاني: الحسين بن حفص قال: حدثنا سفيان به. أخرجه أبو الحسن الحرّبي في " الحريات " ( ٢ / ٤٧ / ١ - ٢ ) وأبو الشيخ في " تاريخ أصبهان " ( ص ١٥٧ و ١٩٢ ) من طريق النضر بن هشام قال حدثنا الحسين بن حفص به. وقال أبو الشيخ: " لم يرو هذا الحديث عن الحسين بن حفص غير النضر " .. " (٢)

"الرابعة: لقد أدخل الشيعي في هذا الأثر زيادة ليس لها أصل في " المصنف " وهي قوله: " من تربة المدينة المنورة "! فليس لها ذكر في كل من الروايتين عندهما كما رأيت. فهل تدري لم أفتعل الشيعي هذه الزيادة في هذا الأثر؟ لقد تبين له أنه ليس فيه دليل مطلقاً على اتخاذ القرص من الأرض المباركة (المدينة المنورة) للسجود عليه إذا ما تركه على ما رواه ابن أبي شيبة ولذلك ألحق به هذه الزيادة ليؤهم القراء أن مسروقاً رحمه الله اتخذ القرص من المدينة للسجود عليه تبركاً، فإذا ثبت له ذلك ألحق به جواز اتخاذ القرص من أرض كربلاء بجامع اشتراك الأرضين في القداسة! وإذا علمت أن المقيس عليه باطل لا أصل له وإنما هو من اختلاف الشيعي عرفت أن المقيس باطل أيضاً لأنه كما قيل: وهل يستقيم الظل والعود أعوج؟! فتأمل أيها القارئ الكريم مبلغ جرأة الشيعة على الكذب حتى على النبي صلى الله عليه وسلم في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال، يتبين لك صدق من وصفهم من الأئمة بقوله: " أكذب الطوائف الرافضة "! ومن أكاذيبه قوله (ص ٩): " وردني صحيح البخاري صحيفة (!) (٣٣١ ج ١) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض " وهذا كذب من وجهين: الأول: أنه ليس في " صحيح البخاري " هذا النص لا عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٦٤٣/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٧٤/٣

من السلف. الآخر: أنه إنما ذكره الحافظ ابن حجر في " شرحه على البخاري " ( ج ١ / ص ٣٨٨ - المطبعة البهية ) عن عروة فقال: " وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض .. " (١)

"دعاء بعض وكان ذلك سابقا من الله كما سبق في الأمم قبلهم فسألته أن يولياني شفاعة فيهم يوم القيامة ففعل". رواه ابن أبي عاصم في " السنة " ( ٧١ / ٢ ) وابن بشران في " الأمالي " ( ٢٦ / ٢ ) والطبراني في " الأوسط وعنه ابن عساكر في " التاريخ " ( ١١٦ / ٥ ) والحاكم في " المستدرک " ( ١ / ٦٨ ) كلهم عن أبي اليمان الحكم بن نافع البهراني حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري حدثنا أنس بن مالك عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا به. وقال الحاكم: " صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه والعلة عندهما فيه أن أبا اليمان حدث به مرتين فقامرة: عن شعيب عن الزهري عن أنس. وقال مرة: عن ابن أبي الحسن عن أنس، وقد قدمنا القول في مثل من حديثه إنه لا ينكر أن يكون الحديث عند إمام من الأئمة عن شيخين، فمرة يحدث عن هذا، ومرة عن ذاك ". قلت: هذا الجواب غير سديد هنا لما يأتي. قال أبو زرعة النصري الدمشقي في " الثاني من حديثه " ( ٤٩ / ١ ) : " سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن حديث أبي اليمان هذا فقال: ليس له عن الزهري أصل، وأخبرني أنه من حديث شعيب إذ كان به ملصق بكتاب الزهري، قال: وبلغني أن أبا اليمان قد اتهم وليس له أصل كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري إذ كان به ملصقا، ورأيت أنه يعذر أبا اليمان، ولا يحمل، قال أبو زرعة: وقد سألت عنه أحمد بن صالح مقدمه دمشق تسع وعشرة ومائتين فقال لي: مثل قول أحمد أنه لا أصل له عن الزهري، ورواه ابن عساكر ( ١١٦ / ٢ ) عن أبي زرعة. ثم روى ابن عساكر من طريق عبد الله وهذا في " المسند " ( ٩ / ٤٢٧ و ٤٢٨ ) حدثني أبي أنبأنا أبو اليمان أنبأنا شعيب بن أبي حمزة فذكر هذا الحديث يتلو أحاديث ابن أبي حسين وقال: أخبرنا أنس بن مالك عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم. " (٢)

" ١٥٢٤ - " اكسروا قسيكم . يعني في الفتنة . واقطعوا أوتاركم، والزمو أجواف البيوت، وكونوا فيها كالخير من ابني آدم ". رواه الترمذي ( ٣ / ٢٢٢ - تحفة ) والبيهقي في " الشعب " ( ٢ / ١١٣ ) وابن عساكر ( ١٧ / ٤٩١ / ١ ) عن همام حدثنا محمد بن جحادة عن عبد الرحمن بن ثروان عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فذكره. وقال الترمذي: " حديث حسن غريب ". قلت: وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات رجال البخاري. وفي الحديث إشارة قوية إلى أن الأمر بلزوم البيت، إنما هو في وقت الفتن والهرج والمرج. فعليه يحمل بعض الأحاديث الآمرة بلزوم البيت مطلقا، كالحديث الآتي ( ١٥٣٥ ) ونحوه الحديث ( ١٥٣١ ) . ١٥٢٥ - " اكفلوا لي بست أكفل لكم الجنة: إذا حدث أحدكم فلا يكذب، وإذا ائتمن فلا يخن، وإذا وعد فلا يخلف، وغضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم، واحفظوا فروجكم ". أخرجه ابن عدي في " الكامل " ( ق ٣٢٥ / ١ ) والطبراني ( ٨٠١٨ ) والسلفي في " معجم السفر " ( ق ١٣٧ / ٢ ) وابن الجوزي في " ذم الهوى " ( ص ٨٣ و ١٣٨ ) من طريق فضال بن جبير سمعت أبا أمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره. وقال ابن عدي: " ولفضال بن جبير قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة ". وقال ابن حبان: " لا يجوز

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٦٦/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٤٢٥/٣

الاحتجاج به بحال، يروى أحاديث **لا أصل لها** "قلت: لكن له شاهد من حديث عبادة بن الصامت يتقوى به، قد مضى تخريجه. " (١)

" ١٥٩١ - " إن الدجال يخرج من أرض بالمشرق، يقال لها: (خراسان) يتبعه قوم كأن وجوههم المجان المطرقة " أخرجه الترمذي (٣ / ٢٣٤) وابن ماجه (٢ / ٥٠٦) والحاكم (٤ / ٥٢٧) وأحمد (١ / ٤ و ٧) والضياء في " المختارة " (٣٣ - ٣٧ بتحقيقي) من طريق أبيالتياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر الصديق قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وقال الترمذي: " حديث حسن غريب " وقال الحاكم: " صحيح الإسناد " ووافقه الذهبي. قلت: وهو كما قال، رجاله ثقات رجال الشيخين غير المغيرة بن سبيع وهو ثقة. وعمرو بن حريث صحابي صغير. وأبو التياح اسمه يزيد بن حميد الضبعي. (تنبيه) هكذا لفظ الحديث عند جميع من ذكرنا من المخرجين، وذكره السيوطي في " الزيادة على الجامع الصغير " بلفظ: ".... من قبل المشرق من مدينة يقال...." وقال: " رواه أحمد وابن ماجه عن أبي بكر " **ولا أصل له** بهذا اللفظ عندهما ولا عند غيرهما ممن ذكرنا، اللهم إلا في رواية للضياء بلفظ: " الدجال يخرج من قرية يقال لها (خراسان). قلت: وهو شاذ عندي بهذا اللفظ لمخالفته لجميع من رواه بلفظ الترجمة: " أرض المشرق يقال لها (خراسان) ". والله أعلم.. " (٢)

" وفي رواية عنه به مثله إلا أنه قال: " عطية بن قيس " بدل " حبيب بن عبيد " وكذلك أخرجه من طريق محمد بن مصعب: حدثنا أبو بكر به إلا أنه خالفه في متنه فقال: " أوجبه دعوة، قال: فقلت: أوجبه؟ قال: لا، ولكنه أوجبه. يعني بذلك الإجابة " قلت: وهذا إسناد ضعيف لأن ابن أبي مريم هذا كان اختلط، ولذلك جزم بضعفها لهيثمي (٢ / ٢٦٤)، وعزاه لأحمد وحده، وأما السيوطي فعزاه في " الصغير " لابن نصر والطبراني في " الكبير " عن عمرو بن عبسة به لكنه قال: " أحق به " بدل " أوجبه دعوة " وكذلك أورده في " الكبير " وزاد في مخرجه: " ابن جرير ". وقال المناوي في " شرحه ": " أحق به " كذا بخط المصنف، وفي نسخ (أوجبه دعوة) **ولا أصل لها** في خطه، لكنها رواية " قلت: ويغلب على الظن أن هذا الاختلاف في هذا الحرف من قبل أبي بكر نفسه، لاختلاطه، فقد رأيت أنه في " المسند " عنه بلفظ الترجمة: " أوجبه دعوة " وباللفظ الآخر: " أوجبه دعوة "، فالظاهر أن عند ابن نصر ومن قرن معه بلفظ: " أحق به "، وليس تصحيحا من السيوطي. ومن المؤسف أن الحديث عند ابن نصر في " قيام الليل " (ص ٥٠)، لكن مختصره المقرئ حذف سنده ومتنه كله، ولم يبق منه إلا قوله: وفيه عن عمرو بن عبسة عن النبي صلى الله عليه وسلم: " صلاة الليل مثنى مثنى ". وعلى كل حال فالإسناد ضعيف، لكن الشطر الأول منه صحيح قطعاً، لأنه في " الصحيحين " وغيرهما من حديث ابن عمر مرفوعاً به، وهو مخرج في " صحيح أبي داود " (١١٩٧) وغيره. والشطر الآخر بلفظ الترجمة له طريقان آخران عن ابن عبسة، في " المسند " (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٣٠/٤

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٢٢/٤

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٥٥٢/٤

"... عن حبشي بن جنادة - وكان قد شهد حجة الوداع - "قلت: فلم يضبط الرازي هذه الجملة وانقلبت عليه لسوء حفظه فصيرها: " قاله فيحجة الوداع "!! وجعله عقب الحديث!! مع ما في ذلك من المخالفة لرواية سعد، فتنبه. وإذا تبينت هذا، فاعلم أنه قد صنع صنيع الرازي هذا رجل من متعصبة الشيعة، وهو الشيخ المسمى بعبد الحسين الموسوي بل إن صنيعه أسوأ وأقبح لأنهم عمد فعل! فقد قال في كتابه " المراجعات " (ص ١٧٣) : " ١٥ - قوله صلى الله عليه وسلم يوم عرفات في حجة الوداع: علي مني وأنا من علي، ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي ". ثم قال في تخريجه في الحاشية: " أخرجه ابن ماجه في باب فضائل الصحابة ص ٩٢ من الجزء الأول من سننه والترمذي والنسائي في صحيحيهما (!) وهو الحديث ٢٥٣١ ص ١٥٣ من الجزء السادس من الكنز. وقد أخرجه الإمام أحمد (ص ١٦٤ من الجزء الرابع من مسنده) من حديث حبشي بن جنادة بطرق متعددة كلها صحيحة (!) وحسبك أنه رواه عن يحيى بن آدم عن إسرائيل بن يونس عن جده أبي إسحاق السبيعي عن حبشي وكل هؤلاء حجج عند الشيخين. ومن راجع هذا الحديث في مسند أحمد علم أن صدوره إنما كان في حجة الوداع " أقول والله المستعان: في هذه السطور أكاذيب. الأولى: قوله: " يوم عرفات "، فإنه لا أصل له مطلقا في شيء من الروايات. وإنما افترى هذه الزيادة تصخيما للأمر وتهويلا، وليكرر ذلك بعبارة أخرى فقال (ص ١٩٤) : " فلما كان يوم الموقف بعرفت نادى في الناس: علي مني ... " (!) (١)

"بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة المؤلف: إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره ( ١ ) ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾. ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا﴾. ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا (٧٠) يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما﴾. \_\_\_\_\_ (١) سمعت غير ما واحد من الخطباء يزيد هنا قوله: "ونستهديه"، ونحن في الوقت الذي نشكرهم على إحيائهم لهذه الخطبة في خطبهم ودروسهم، نرى لزاما علينا أن نذكرهم بأن هذه الزيادة لا أصل لها في شيء من طرق هذه الخطبة؛ خطبة الحاجة، التي كنت جمعتها في رسالة خاصة معروفة، و ﴿الذكرى تنفع المؤمنين﴾ .. " (٢)

"على بدعة الإشارة بإصبعه في غير التشهد، ولذلك خصصتها بالتخريج بيانا للناس. ورواه أحمد (٤ / ٣) بلفظ: "كان إذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره إشارته ". وأخرجه أبو داود وغيره نحوه، وزاد في رواية: " ولا يحركها ". وهي زيادة شاذة كما بينته في "ضعيف أبي داود" (١٧٥) . وخرجت الرواية الأولى في " صحيح أبي داود " (٩٠٨ و ٩٠٩) . وفي الحديث مشروعية الإشارة بالإصبع في جلسة التشهد، وأما الإشارة في الجلسة التي بين السجدين التي يفعلها بعضهم اليوم، فلا أصل لها إلا في رواية لعبد الرزاق

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٦٣٤/٤

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١/٥

في حديث وائل بن حجر وهي شاذة كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله بيانا لا تراه في مكان آخر، والحمد لله على توفيقه، وأسألهم المزيدي من فضله. ٢٢٤٩ - " ليس أحد أصبر على أذى سمعه من الله، إنهم ليدعون له ولدا (ويجعلون له ندا) وإنه ليعافيه (ويدفع عنهم) ويرزقهم (يعطيهم) ". أخرجه البخاري (٦٠٩٩ و ٧٣٧٨) ومسلم (٨ / ١٣٣ - ١٣٤) ويعقوب الفسوي في " المعرفة " (٣ / ١٤٩ - ١٥٠) وأحمد (٤ / ٣٩٥ و ٤٠١ و ٤٠٥) والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٥٠٤ - ٥٠٥) من طرق عن الأعمش حدثنا سعيد بن جبير عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي موسى مرفوعا.. " (١) ٢٣١٣ - " من استطاع منكم أن يكون له خبيء من عمل صالح فليفعل ". أخرجه الخطيب في التاريخ (١١ / ٢٦٣) عن عمر بن محمد بن السري بن سهل الوراق حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني حدثنا محمد بن فضيل بن غزوان عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن الزبير بن العوام مرفوعا. وقال: قال محمد بن أبي الفوارس: كان عمر هذا مخلطا في الحديث جدا، يدعي ما لم يسمع، ويركب ". وقال أبو الحسن بن الفرات: " كان يحفظ من الحديث قطعة حسنة، وكتبت شيئا كثيرا، ثم ذهبت كتبه إلا شيئا يسيرا، وحدث عن الباغندي بأحاديث لا أصل لها وكان رديء المذهب ". قلت: ومن فوقهم الرواة ثقات كلهم، لكن أعله الدارقطني بعله أخرى، يشعر صنيعة أن عمر الوراق لم يتفرد به، فقد قال: " رفعه إسحاق بن إسماعيل، ولم يتابع عليه، وقد رواه شعبة وزهير، والقطان وهشيم وابن عيينة وأبو معاوية وعبد بن محمد بن زياد عن إسماعيل عن قيس عن الزبير موقوفا وهو الصحيح ". نقله المناوي عن ابن الجوزي، عند شرح الحديث وقد عزاه أصله - أعني " الجامع الصغير " - لرواية الضياء عن الزبير، يعني مرفوعا. قلت: وقد رجعت إلى " الأحاديث المختارة " فوجدته قد أخرجه فيه (١ / ٢٩٦) من طريقين آخرين عن إسحاق بن إسماعيل بمرفوعا. فصح ما استشعرته من صنيع الدارقطني، والحمد لله.. " (٢)

" فليرجع إليه من أراد التوسع فيه. قلت: وإذا كان كذلك، فالشارحين ينصرف بما اشتراه، فإما أن ينقد الثمن، وإما أن يؤجل، فالبيع في الصورة الأولى صحيح، وفي الصورة الأخرى ينصرف وعليه ثمن الأجل - وهو موضع الخلاف - فأين الجهالة المدعاة؟ وبخاصة إذا كان الدفع على أقساط، فالقسط الأول يدفع نقدا، والباقي أقساط حسب الاتفاق. فبطلت علة الجهالة أثرا ونظرا. ٣ - دليل القول الثالث حديث الترجمة وحديث ابن مسعود، فإنهما متفقان على أن " بيعتين في بيعة ربا "، فإذا الربا هو العلة، وحينئذ فالنهي يدور مع العلة وجودا وعدما، فإذا أخذ أعلى الثمنين، فهو ربا، وإذا أخذ أقلهما فهو جائز كما تقدم عن العلماء الذين نصوا أنه يجوز أن يأخذ بأقل الثمنين إلى أبعد الأجلين، فإنه بذلك لا يكون قد باع بيعتين في بيعة، ألا ترى أنه إذا باع السلعة بسعر يومه، وخير الشاري بين أن يدفع الثمن نقدا أو نسيئة أنه لا يصدق عليه أنه باع بيعتين في بيعة كما هو ظاهر، وذلك ما نص عليه صلى الله عليه وسلم في قوله المتقدم: " فله أو كسهما أو الربا "، فصحح البيع لذهاب العلة، وأبطل الزيادة لأنها ربا، وهو قول طاووس والثوري والأوزاعي رحمهم الله تعالى كما سبق. ومنه تعلم سقوط قول الخطابي في " معالم السنن " (٥ / ٩٧): " لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث، وصحح

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٣١٤/٥

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٣٩٨/٥



البيع بأوكس الثمنين، إلا شيء يحكى عن الأوزاعي، وهو مذهب فاسد، وذلك لما تتضمنه هذه العقدة من الغرور والجهل". قلت: يعني الجهل بالثمن كما تقدم عنه وقد علمت مما سلف أن قولهم الفاسد لأنه أقامه على علة لا أصل لها في الشرع، بينما قول الأوزاعي قائم على نص الشارع كما تقدم، ولهذا تعقبه الشوكاني بقول في "نيل الأوطار" (١٢٩/ ٥): "ولا يخفى أن ما قاله الأوزاعي هو ظاهر الحديث لأن الحكم له بالأوكسيستلزم".<sup>(١)</sup>

"من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة". أخرجه مسلم (٨ / ٧١) وأبو داود (٣٠٧ / ٢) والترمذي (١٤٢٥ و ١٩٣١) وابن ماجه (١ / ٩٩ و ٢ / ١١٢) وابن الجارود (٨٠٢) وأحمد (٢ / ٢٥٢). وتابعه محمد بن واسع عن أبي صالح به. أخرجه الحاكم (٤ / ٣٨٣)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي! وشاهدتان من حديث ابن عمر مرفوعا. أخرجه البخاري (٥ / ٧٤ - فتح) ومسلم (٨ / ١٨) والترمذي (١٤٢٦) وأحمد (٢ / ٩١). (تنبيه): أورد حديث الترجمة السيوطي في "الجامع الصغير" من رواية أحمد عن رجل، إلا أنه زاد بعد قوله: "في الدنيا": فلم يفضحه، وهي زيادة مقحمة لا أصل لها في "المسند" ولا في غيره من هذه الطريق، ولا في شيء من الطرق التي ذكرتها. ولم يتنبه لها المناوي في "شرحيه"! بل إنه أوهم أنها في البخاري. ثم رأيت الحديث في "الجامع الكبير" للسيوطي بدون الزيادة، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله. وشاهد ثالث من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ: "من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة، ومن كشف عورة أخيه المسلم كشف الله عورته حتى يفضحه بها في بيته". أخرجه ابن ماجه (٢ / ١١٢) من طريق محمد بن عثمان الجمحي: حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عنه. قلت: وهذا إسناد ضعيف، محمد بن عثمان الجمحي أوردته الذهبي في "المغني" وقال: " (٢)

"الفاضل أبو إسحاق الحويني في كتابه القيم: "غوث المكذوب في تخريج منتقى ابن الجارود"، وقد أهدى إلي الجزء الأول منه، جزاه الله خيرا. الثاني: أن الحافظ في "الفتح" عزاها لابن خزيمة فقط! الثالث: أن الحافظ الهيثمي لم يورد رواية ابن حبان هذه في "موارد الظمآن"، فإنها من شرطه لهذه الزيادة، فقد أورد مثلا (٥٣٦) حديث عمران في سجود السهو، مع كونه في "مسلم" لأن في رواية ابن حبان زيادة ذكر التشهد بعد سجدي السهو، وقد فاتته من هذا القبيل الشيء الكثير، ولعل أوفق لاستدراكه أو استدراك بعضه على الأقل. والله تعالى ولي التوفيق. (فائدة): قوله: "فلما اعتدل مضى ولم يرجع" فيه إشارة قوية إلى أن عدم رجوعه صلى الله عليه وسلم إلى التشهد - وهو واجب - إنما هو اعتداله صلى الله عليه وسلم قائما، ومفهومه أنه لو لم يعتدل لرجع، وقد جاء هذا منصوبا عليه في قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا قام الإمام في الركعتين، فإن ذكر قبل أن يستوي قائما فليجلس، فإن استوى قائما فلا يجلس، ويسجد سجدي السهو". وهو حديث صحيح بمجموع طرقه، أحدها جيد، وهو مخرج في "الإرواء" (٣٨٨) و "صحيح أبي داود" (٩٤٩). فما جاء في بعض كتب الفقه أنه إذا كان إلى القيام أقرب لم يرجع، فإنه مع مخالفته للحديثين، فلا أصل له في السنة البتة، فكأنها المسلم من دينك على بينة. ٢٤٥٨ - "مكتوب في الإنجيل: لا فظ ولا غليظ ولا سخاب بالأسواق ولا يجزي بالسيئة مثلها، بل يعفو

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٤٢٤/٥

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٤٥١/٥

ويصفح "رواه الحاكم (٢ / ٦١٤) وابن عساكر (١ / ٢٦٤ / ٢) عن أحمد بن عبد الجبار حدثنا يونس بن بكير عن يونس بن عمرو عن العيزار بن حريث عن عائشة أن رسول الله. (١)

"ولفظ الحاكم وغيره: " فلم يرفع رأسه، كأنه قد كان سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم "، وقال: " صحيح على شرط الشيخين "، ووافقه الذهبي. قلت: وهذا من أوامهم، فإن إسماعيل بن رجاء وأباه لم يخرج لهما البخاري، فهو على شرط مسلم وحده. ويقابل هذا الوهم قول الهيثمي في " مجمع الزوائد " (٩ / ١٣٣ - ١٣٤): " رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة ". قلت: فمن عادة الهيثمي في مثل هذا الإسناد أن يطلق قوله: " ورجاله رجال الصحيح "، ولا يستثني، لأن فطر هذا من رجال البخاري، إلا أن الدارقطني قد قال فيه: " لم يحتج به البخاري ". وصرح الخزرجي وغيره أن البخاري يروي له مقرونا بآخر، لكنه قد توبع كما أشرت إلى ذلك في أول التخرج بقولي: " ... من طرق "، فالحديث صحيح لا ريب فيه. (تنبيه): قد خبط عبد الحسين الشيعي في " مراجعته " (ص ١٨٠) في تخرج هذا الحديث خطا عجيبا، فقال بعدما عزاه للحاكم وأحمد: " وأخرجه البيهقي في " شعب الإيمان "، وسعيد بن منصور في " سننه "، وأبو نعيم في " حليته "، وأبو يعلى في " السنن "، ٢٥٨٥ في ص ١٥٥ من الجزء ٦ من (الكنز). قلت: وهذا مما يدل على جهله البالغ بكتب الحديث، وقلة تحقيقه، فإن الحديث في " الكنز " الذي أشار إليه مرموز له فيه ب (حم ع هب، ك حل ص). وقد وقع فيرمز (هب ص) تصحيف، والصواب (حب، ض) كما في " الجامع الكبير " للسيوطي (١ / ٢٢٣ / ٢)، وبناء على ذلك التصحيف الذي لم يتنبه له الشيعي جاء منه ذلك العزو الذي لا أصل له: " البيهقي في شعب الإيمان وسعيد بن منصور في سننه "!. (٢)

"(تنبيه): قد وقع لبعض العلماء بعضا لأوهام في متن الحديث، فوجب بيانها ليكون القراء على حذر منها: أولا: قال المنذري في " الترغيب " (٢ / ١٢٩) بعدما عزاه لمسلم والنسائي وابن ماجه: " وزاد رزين في " جامعه " فيه: اشهدوا ملائكتي! أني قد غفرت لهم ". فأقول: هذه الزيادة لا أصل لها في شيء من روايات الحديث التي وقفت عليها، وقد ذكرنا تفا مخرجها، وإنما رويت هذه الزيادة من حديث جابر رضي الله عنه، لكن فيه عن أبي الزبير، مع الاختلاف عليه في لفظه، ولذلك أوردته في الكتاب الآخر (٦٧٩) وهو شاهد قوي لحديث الترجمة، دون قوله: " فيقول: ما أراد هؤلاء؟ "، وفيه: " ينزل الله إلى السماء الدنيا "، بدل قوله: " وإنه ليدنو ". وإنا لنعهد من رزين أنه كثيرا ما يخلط بين حديث وحديث يختلفان في المخرج، فيسوق أحدهما ثم يضم إليه زيادة من حديث آخر، دون أن يشير إلى ذلك، وقد تكون زيادة لا أصل لها في شيء من طرق الحديث. والله أعلم. ثانيا: أورد السيوطي حديث الترجمة في " الجامع الكبير " من رواية مسلم والنسائي وابن ماجه أيضا بلفظ: " عبدا أو أمة ". فهذه الزيادة " أو أمة " لا أصل لها أيضا عندهم، ولا عند غيرهم ممن أخرج الحديث. وانطلى أمرها على صاحب " الفتح الكبير " في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير "، وعلي أيضا حينما جعلت " الفتح " قسمين: "

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٥/٥٨٦

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٥/٦٤٠

صحيح الجامع الصغير وزيادته " و " ضعيف الجامع الصغير وزيادته " ، فأوردت الحديث في القسم الأول برقم (٥٦٧٢) ، فمن كان عنده فيعلق عليه بما يدل على أن هذا الزيادة لا أصل لها.. " (١)

"ثالثا: جاء الحديث في " الترغيب " ( ٢ / ١٢٩ - الطبعة المنيرية ) برواية الثلاثة المذكورين أيضا بلفظ " عبدا " بصيغة الجمع ، وكذلك وقع في سائر النسخ المطبوعة ، منها مطبوعة مصطفى عمارة ، ويظهر أنه خطأ قديم لعله من المؤلف نفسه ، فقد جاء كذلك في مخطوطة الظاهرية (ق ١٣٩ / ١) ، ونبه عليه الحافظ الناجي ، فقال في " العجالة " ( ١٣٣ / ٢ ) : " كذا وجد في أكثر نسخنا ، وإنما هو " عبدا " بالإفراد . رابعا: وقع في " الترغيب " أيضا بلفظ: " ليدنو يتجلى " بهذه الزيادة: " يتجلى " . وكذلك وقع فيما سبقت الإشارة إليه من الطباعات والنسخ ، وهي زيادة منكرة لا أصل لها أيضا في شيء من طرق الحديث ورواياته ، ولا أدري إذا مر عليه الناجي فلم يعلق عليه بشيء ، أو أنه لم تقع في نسخته من " الترغيب " ، غالب الظن الأول ، وليس كتابه في متناول يدي الآن ، لترجيح أحد الاحتمالين . وهذا الخطأ عندي أسوأ من الذي قبله لأنه مغير لمعنى الحديث ، لأنه تفسير للدنو بالتجلى ، وهذا إنما يجري على قاعدة الخلفوعلماء الكلام في تأويل أحاديث الصفات ، خلافا لطريقة السلف رضي الله عنهم ، كما خالفوهم في تأويل أحاديث نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا ( ١ ) بأن المعنيزول رحمته . وهذا كله مخالف لما كان عليه السلف من تفسير النصوص على ظاهرها دون تأويل أو تشبيه كما قال تعالى: \* ( ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ) \* ( الشورى : ١١ ) ، فنزوله نزول حقيقي يليق بجلاله لا يشبه نزول المخلوقين ، وكذلك دنوه عز وجل دنو حقيقي يليق بعظمته ، وخاص بعباده المتقربين إليه بطاعته ، ووقوفهم بعرفة تلبية لدعوته عز وجل . فهذا هو مذهب السلف في النزول والدنو ، فكن على علم بذلك \_\_\_\_\_ ( ١ ) وهي أحاديث كثيرة متواترة ، خرجت طائفة كبيرة منها في " الإرواء " ( ٤٤٩ ) ، وفي " تخریج السنة " لابن أبي عاصم ( ٤٩٢ - ٥١٣ ) . اهـ.. " ( ٢ )

"الرسول: من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو الناس إليها، والنبي يعمه، ومن بعثه لتقرير شرع سابق، كأنبيا بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهم السلام، ولذلك شبه النبي صلى الله عليه وسلم علماء أمتهم بهم " . يشير إلى حديث " علماء أمتي كأنبيا بني إسرائيل " ولكنه حديث لا أصل له ، كما نص على ذلك الحافظ العسقلاني والسخاوي وغيرهما . ثم إنهم قد أوردوا على تعريفه المذكور اعتراضات يتلخص منها أن الصواب حذف لفظة " جديدة " منه ، ومثله لفظة " الكتاب " في تعريف الزمخشري ، لأن إسماعيل عليه السلام ، لم يكن له كتاب ولا شريعة جديدة ، بل كان على شريعة إبراهيم عليهما السلام ، وقد وصفه الله عز وجل في القرآن بقوله: \* ( إنه كان صادقا للوعد وكان رسولا نبيا ) \* . ويبقى تعريف النبي بمن بعث لتقرير شرع سابق ، والرسول من بعثه الله بشريعة يدعو الناس إليها ، سواء كانت جديدة أو متقدمة . والله أعلم . ٢٦٩ - " ما من مسلم يفعل خصلة من هؤلاء إلا أخذت بيده حتى تدخله الجنة " . أخرجه الطبراني في " الكبير " ( ١ / ٨٢ / ٢ ) : حدثنا حفص بن عمر بن الصباح الرقي أخبرنا أبو حذيفة موسى بن مسعود أخبرنا عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن مالك

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٠٧/٦

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٠٨/٦

بن مرثد عن أبيه قال: " قال أبو ذر: قلت: يا رسول الله! ماذا ينجلي العبد من النار؟ قال: الإيمان بالله. قلت: يا نبي الله! إن مع الإيمان عمل؟ قال: يرضح مما رزقه الله، قلت: يا رسول الله! أرايت إن كان فقيرا لا يجد ما يرضح به؟ قال: يأمر بالمعروف وينهى. " (١)

"بالعذاب، وأنه لا فرق بينهما إلا بالرحمة والعذاب، وأنها ريح واحدة لا رياح، فما جاء في حديث الطبراني عن ابن عباس مرفوعا بلفظ: " اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا ". فهو باطل، وقال الطحاوي: " لا أصل له ". وقد صح عن ابن عباس خلافه، كما بينته تحت حديث الطبراني المخرج في الكتاب الآخر: " الضعيفة " (٥٦٠٠). ٢٧٥٧ - " كان إذا هاجت ريح شديدة قال: اللهم إني أسألك من خير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شر ما أرسلت به ". أخرجه البخاري في " الأدب المفرد " (٧١٧) والطحاوي في " مشكل الآثار " (٤٠٠ / ١) وأبو يعلى في " مسنده " (٢ / ٧٦٣) من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي عن عمار بن سفيان عن أنس قال: فذكره مرفوعا. قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين. وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا: " كان إذا رأى سحابة مقبلا من أفق من الآفاق ترك ما هو فيه وإن كان في صلاته حتى يستقبله فيقول: " اللهم إنا نعوذ بك من شر ما أرسل به "، فإن أمطر قال: " اللهم سيبا نافعا " (مرتين وثلاثا)، فإن كشفه الله ولم يمطر حمد الله علن ذلك. أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " (١٠ / ٢١٨) وعنه ابن ماجه. " (٢)

" ولم أره بهذا اللفظ، فالظاهر أنه رواه بالمعنى. والله أعلم. تنبيه ثالث: قد عزا الحديث من الطريق الثاني لأحمد في " مسنده " غير ما واحد من المتقدمين والمتأخرين، وهو خطأ، والصواب أنه من زيادات ابنه عبد الله في " المسند " كما تقدم ذكره في التخريج، وكما في " جامع المسانيد " (١٠ / ٦٤٩ / ٨١٦٠). عظة وعبرة: لقد لفت نظري تناقض موقف الشيخين الحلبيين الصابوني والرفاعي حول حديث ابن كثير الذي ذكره بلفظ: " عجب.. " فالأول لم يورده في " مختصره "، بخلاف الآخر فإنه أورده في " مختصره " (١ / ١٧٣) وقد ذكر في مقدمته أنه لا يورد فيه إلا الأحاديث الصحيحة! وكذلك ذكر الأول، وقد أخلا بشرطهما هذا في عشرات الأحاديث كما بينت ذلك في " الضعيفة "، فليراجع من شاء الوقوف عليها فهرس المواضيع والفوائد من المجلد الثالث والرابع منها. وهذا مثال جديد نذكره هنا يؤكد أن الشيخ نسيب - رحمه الله - حينما يصحح أو يضعف، فإنما هو " خباط عشوات " كما يروى عن علي، وإلا فكيف يصحح حديثا " لا أصل له " في شيء من كتب السنة باللفظ المذكور؟! وبهذه المناسبة أقول: إن قول صاحبنا الشيخ مقبل بن هادي في تخرجه لحديث ابن كثير هذا (١ / ٤٤٥ - الكويت): " رواه أحمد (!) ج ٤ ص ١٣ بمعناه، وهو حديث ضعيف لأنه من طريق عبد الرحمن بن عياش السمعاني عن دهم بن الأسود وهما مجهولان ". أقول: فقلوه: " بمعناه " ليس بصحيح، لأن " العجب " غير " الضحك "، فهما صفتان

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٣٦٩/٦

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٦٠٢/٦

للهمز وجل عند أهل السنة - وهو منهم والحمد لله - خلافا للأشاعرة، فإنهم لا يعتقدونهما، بل يتأولوهما بمعنى الرضا! فلعله لم يتنبه للآزم هذا القول، ولهذا قيل: لازم المذهب ليس بمذهب!". (١)

"وأما قوله: وهو حديث ضعيف، فهو مسلم بالنظر لطريق السمعى المذكورة، وقد فاته الطريق الأخرى التي ابتدأنا التخريج بها، وحسنا الحديث بمجموعهما. فلعله لو وقف عليها يرجع عن جزمه بضعف الحديث. والله أعلم. وأما الشيخ الصابوني، فغالب الظن أنه لم يورد الحديث لأنه لم يرق له لفظه، فإنه من الأشاعرة أو الماتريديين المؤولين، وليس لأنه عرف أنه لا أصل له بلفظ أصله! ٢٨١١ - "ألا أنبئكم بليلة أفضل من ليلة القدر؟ حارس الحرس في أرض خوف لعله أن لا يرجع إلى أهله". أخرجه الروياني في "مسنده" (ق ٢٤٧ / ٢): أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا ثور بن يزيد عن عبد الرحمن بن عائذ عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم - وربما لم يرفعه - قال: فذكره. قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري غير عبد الرحمن بن عائذ، وهو ثقة كما في "التقريب". والحديث أخرجه الحاكم (٢ / ٨٠ - ٨١) وعنه البيهقي (٩ / ١٤٩) من طريق مسدد: حدثنا يحيى بن سعيد به إلا أنه لم يقل: "وربما لم يرفعه". وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي! وذلكم أوهامهما لما تقدم من الاستثناء، وقد أقره المنذري أيضا (٢ / ١٥٤)! ثم قال الحاكم: ". (٢)

"بلفظ كامل ملفق من لفظ مالك في شطره الأول، ومن لفظ البخاري في شطره الآخر! وعزاه للشيخين والترمذي والنسائي! وليس هذا فقط، بل وقال في الشطر الأول: "ولا صدقة"! وهذا مما لا أصل له عند المذكورين من المخرجين، ولا عند غيرهم ممن سبق ذكره في تخريجنا هذا، وإنما هو عندهما بلفظ: "صلاة ولا صيام". اللهم إلا ابن أبي شيبة فهو باللفظ الذي عند السيوطي! وهو شاذ، لما سبق، ولأحاديث أخرى في الباب، مثل حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: "كمثلا لصائم، القائم الذي لا يفتر حتى يرجع". أخرجه ابن ماجه (٢٧٥٤) وابن أبي شيبة (٥ / ٣١٩) من طريق عطية عنه. وحديث النعمان بن بشير مرفوعا مختصرا بلفظ: "كمثل الصائم نهاره، والقائم ليله حتى يرجع متى رجع". أخرجه عبد الرزاق (٥ / ٢٥٦ / ٩٥٣٧) موقوفا، وأحمد (٤ / ٢٧١) مرفوعا، وكذا البزار (٢ / ٢٥٦ / ١٦٤٥) بسند جيد. ثم روى البزار (١٦٤٨): حدثنا محمد بن يحيى أبو الصباح: حدثنا عاصم بن علي بسنده عن الأعرج عن أبي هند مرفوعا به مثل حديث الترجمة، إلا أنه قال: "ولا صدقة"، مكان "حتى يرجع". وقال: ". (٣)

"بينهما خلافا كبيرا في المعنى، فكلاهما يخاطب بهما شخص، أحدهما صريح في أن المخاطب داخل المجنون، والآخر يدل عليه ضمنا. وإن مما يؤكد أن الأول هو الأصح صراحة حديث الترجمة الذي سيكون القاضي بإذن الله على كتاب "الاستحالة" المزعومة، مع ما تقدم من البیان أنها مجرد دعوى في أمر غيبي مخالفة للمنهج الذي سبق ذكره. ولا بد لي قبل ختم الكلام على هذا الموضوع أن أقدم إلى القراء الكرام ولو مثالا واحدا علما لجهل بالسنة الذي وصفت به الرجل فيما

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٦/٣٨٨

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٦/٣٨٩

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٦/٩٣٥

تقدم، ولو أنه فيما سلف كفاية للدلالة على ذلك! لقد ذكر الحديث المشهور في النهي عن اتباع سنن الكفار بلفظ لا أصل لهرواية ولا دراية، فقال (ص ٢٧) : " وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول: " لتتبعن من قبلكم من الأمم حذاء القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضبل دخلتموه وراءهم. قالوا: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: فمن؟ ". أوكما قال صلى الله عليه وسلم! " ومجال نقده في سياقه للحديث هكذا واسع جدا، وإنما أردت نقده في حرف واحد منه أفسد به معنى الحديث بقوله (حذاء) ، فإن هذا تحريف قبيح للحديث لا يخفى على أقل الناس ثقافة، والصواب (حذو) . وليس هو خطأ مطبعيا كما قد يتبادر لأذهان البعض، فقد أعاده في مكان آخر. فقال (ص ٣٤) مقرونا بخطأ آخر: " حذاء القذة بالقذة! " كذا ضبطه بفتح القاف! وإنما هو بالضم ( ١ ) . \_\_\_\_\_ ( ١ ) وهو مخرج في " الصحيحة " من طرق بألفاظ متقاربة (٣٣١٢) .. " (١)

"وفي الباب عن جمع آخر من الصحابة، لكن أسانيد بعضها شديد الضعف، فمن شاء الوقوف عليها فليرجع إلى "جمع الزوائد" (٤ / ٩١) و "تخريج الكشاف" للحافظ العسقلاني (٤ / ١٢٩ - ١٣٠) . ثم وقفت على ترجمة الوليد بن الوليد العنسي في "الميزان" و "اللسان" ، فوجدت فيه جرحا شديدا من غير واحد من الحفاظ، فقال الدارقطني وغيره: " متروك "، وقال ابن حبان في "الضعفاء" (٣ / ٨١) : " يروي عن ابن ثوبان وثابت بن يزيد العجائب " . ثم ساقله حديث " مكارم الأخلاق عشرة ... " ( ١ ) ، وقال عقبه: " وهذا ما لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم " . وجرح هؤلاء مقدم على تعديل أبي حاتم إياه، لأنه جرح مفسر كما هو ظاهر، ويستغرب خفاء ذلك على أبي حاتم الإمام الحافظ النقاد المعروف بأنه من المتشددين في الجرح، والمعصوم من عصمه الله. ولذلك فقد رجعت عن الاستشهاد بحديث الوليد هذا، وبقي الحديث على ضعفه، إلا ما يتعلق منه بنزول الآية في الغناء، للشواهد الصحيحة المذكورة عن ابن مسعود وغيره، فإنها في حكم المرفوع عند الحاكم وغيره، لاسيما وقد حلف ابن مسعود ثلاث مرات على نزولها في الغناء، وقد صححه ابن القيم في "إغاثة اللهفان" (١ / ٢٤٠) عن ابن عباس وابن مسعود، ثم تتابعت الآثار بذلك عن التابعين وغيرهم، ومنهم الحسن البصري، فقد جزم بأنها نزلت في الغناء والمزامير. كما أخرج ابن أبي حاتم عنه كما في " الدر المنثور " (٥ / ١٥٩) . \_\_\_\_\_ ( ١ ) تقدم تخريجه في " الضعيفة " (٧٢٠) . اهـ.. " (٢)

" ولد سنة (١٨٥) " . وتوفي سنة (٢٣٥) . ومن فوقهم رجال الشيخين. وقد تابع الفضل بن موسى أبو خالد، أخرجه الدارقطني في "سننه" (١ / ٣٠٠ / ١٢) ، وابن أبي حاتم في "العلل" (١ / ١٣٥ / ٣٧٤) معلقا من طريق محمد بن الصلت: حدثنا أبو خالد به. وذكر الزيلعي في "نصب الراية" (١ / ٣٢٠) عن الدارقطني أنه قال: " إسناده كلهم ثقات " . قلت: محمد بن الصلت هذا هو أبو جعفر الكوفي الأصم، ثقة بلا خلاف ومن شيوخ البخاري، ولولا أن الراوي عنه (الحسين بن علي بن الأسود العجلي) في رواية الدارقطيفيه ضعف لقويت إسناده، فلعله هو الذي حمل أبا حاتم أن يقول عقب الحديث: " هذا كذب لا أصل له "، ومحمد بن الصلت، لا بأس به، كتبت عنه " . وقال فيه فيمارواه عنه ابنه في "

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٠٠٧/٦

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٠١٨/٦



الجرح " (٢ / ١ / ٥٦) : " صدوق ". ولكن لم يتبين لي وجهتكذيبه الحديث مع سلامة إسناده من كذاب، أنا أدري أنه كما أن الكذوب قد يصدق، كما في الحديث المعروف، فكذلك الصدوق قد يكذب كما في حديث أبي السنابل، بمعنائه قد يقول خطأ الكذب المخالف للواقع، ولكني والله لا أدري - ولا أحسب أنه يمكنني يوما أن أدري - أنه يمكن أن يقال في حديث الصدوق: " كذب لا أصل له "، وليس في متنه ما يستنكر. (١)

"قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكره. وأخرجه البيهقي في "السنن" (١٥٧/٨ - ١٥٨) من طريق أبي المغيرة وغيره عن الأوزاعي به. وكذا أخرجه ابن حبان (٢٢٩/٨ و ٦٦٢٤ و ٦٦٢٥). قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي بكر هذا، واسمه محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي، وهو ثقة اتفاقا. وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمر، رواه الطبراني في "الأوسط"؛ لكن فيه مسلمة بن علي، وهو متروك كما في "المجمع" (٢٧٠/٧). ولاخره شاهد آخر من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعا بلفظ: "ستكون أمراء، فتعرفون وتنكرون، فمن عرف (وفي رواية: كره) برئ، ومنأنكر سلم، ولكن من رضي وتابع". قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: "لا؛ ما صلوا". رواه مسلم (٢٣/٦)، وأبو عوانة (٤ / ٤٧١ - ٤٧٣)، والبيهقي أيضا، وأبو داود (٤٧٦٠)، والترمذي (٢٢٦٦) وقال: "حديث حسن صحيح"، وأحمد (٢٩٥/٦ و ٣٠٢ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٢١)، ومن طريقه: المزني في "تهذيبه"، والطبراني في "الكبير" (٣٣١/٢٣) من طريق ضبة بن محسن عنها. (تنبيه): وقع في آخر حديث أم سلمة هذا في "صحيح الجامع" (٣٦١٨) زيادة: "لم يبرأ"، ولا أصل لها عند أحد من ذكرنا، فلتحذف. ثم بعد سنين من هذا التخريج، وقفت على طعن في إسناد حديث أم سلمة هذا من محقق "رياض الصالحين" المدعو حسان عبد المنان، فقد علق على الحديث بقوله (ص ٨٩/١٢٩): (٢)

"قلت: ففي قولها تلميح لطيف إلى أنه ليس لدهما حجة علمية في التوهيم المذكور، وإنما هو الرأي فقط، وبمثله لا ينبغي أن يخطأ الثقة؛ لأن تفرد حجة إلا عند المخالفة لمن هو أوثق منه وأحفظ، وهي مفقودة هنا، ولقد أصاب الترمذي رحمه الله حينما جمع في كلمته السابقة بين تصحيح الحديث، والحكم عليه بالغرابة؛ لأنه الأصل المصرح به في علم المصطلح كما هو معروف عند العلماء، ولولا ذلك صارت الأحاديث الصحيحة عرضة للتضعيف لمجرد التفرد وهذا خلف، وبخاصة أن الطريق الأخرى هي بإسناد آخر ورجال آخرين؛ فهي تؤيد رواية حفص وتشدد من أزره، وتدل على أنه قد حفظ. والله أعلم. وفي الحديث فائدة هامة، وهي جواز الأكل ماشيا، بخلاف الشرب قائما؛ فإنه منهى عنه كما ثبت في "صحيح مسلم" وغيره، وقد سبق تخريج بعضها في المجلد الأول (رقم ١٧٧)، وذكرت هناك اختلاف العلماء في حكمه مرجحا التحريم؛ لجزره - صلى الله عليه وسلم - عن الشرب قائما وغيره مما يؤيده؛ فراجع. ولا يجوز معارضة ذلك بأحاديث شربه - صلى الله عليه وسلم - قائما؛ لأنها وقعت إما على البراءة الأصلية، وإما لعذر، وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في فتوى له؛ فليراجعها من شاء (٢٠٩/٣٢ - ٢١٠). ثم أوقفني بعض الإخوان - جزاه الله خيرا - على إعلال أبي حاتم أيضا للحديث، بعله غريبة، فقال ابنه في "العلل" (١٥٠٠/٩/٢): "سألت أبي عن حديث رواه محمد بن آدم بن سليمان

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٢٥٦/٦

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٥/٧

المصيصي عن حفص بن غياث ... (فذكر الحديث) ؟ قال أبي: قد تابعه على روايته ابن أبي شيبة عن حفص، وإنما هو حفص عن محمد بن عبيد الله العرزمي، وهذا حديث لا أصل له بهذا الإسناد" .. (١)

"ثنا محمد بن حمير: ثنا عمرو بن قيس الكندي عن عبد الله بن قرط به. قلت: والقول في هذا الإسناد نحو القول في الذي قبله؛ ذلك أن رجاله رجال البخاري أيضا؛ غير أحمد بن المعلى الدمشقي ثقة مترجم في "التهذيب" كعبد الله بن أحمد؛ وإنما قلت: "نحو ... ؛" لأن هشام بن عمار مع كونه من رجال بل من شيوخ البخاري في "الصحيح"؛ ففيه كلام كثير، يقربه لك قول الذهبي في "المغني": "ثقة مكثّر، له ما ينكر، قال أبو حاتم: صدوق قد تغير، وكان كلما لقتلن. وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربع مئة حديث لا أصل لها". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، مقرب، كبير فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح". فأقول: من أجل هذا التلقن، فإني لا أستطيع الحكم على إسناده بالصحة، وبخاصة وقد خالف الهيثم بن خارجة الثقة في قوله في اسم صحابي الحديث: "عبد الله بن قرط"، والهيثم قال: "عائذ بن قرط"، وهو الصواب. ولعل ابن عبد البر - حافظ الأندلس - لم يقف إلا على طريق هشام هذا؛ فإنه ذكره في "التمهيد" (٨١/٢٤) من طريق محمد بن حمير عن عمرو بن قيس السكوني عن عبد الله بن قرط به، وقال: "هو عندي حديث منكر، ولا يحفظ إلا من هذا الوجه، وليس بالقوي". قلت: ولا وجه لهذا الإنكار عندي؛ إلا إن كان وقع لديه من طريق هشام، وإلا؛ فالطريق الأولى سالمة منه، إلا إن كان يعتد بما قيل في محمد بن حمير من". (٢)

"ثم رواه الطبراني (٢٩٠٩) من طريق عبد الله بن صالح: حدثني الليث: حدثني عقيل [عن] ابن شهاب به. وقال الهيثمي (٥/٨): "رواه الطبراني بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح". وكأنه يعني الأول، والثاني كذلك عندي لولا أن عبد الله بن صالح فيه ضعف من قبل حفظه، ولكنه ممن يستشهد به، فيزداد الحديث به قوة على قوة. واعلم أن أحاديث ابن صياد وسؤال النبي - صلى الله عليه وسلم - إياه عن (الدخان) وعجزه عن الجواب كثيرة، وبعضها في "الصحيح" و"السنن"، فانظر: "المشكاة" (٥٤٩٤)، و"صحيح سنن أبي داود" (الملاحم)، وليس هذا فيها، وإنما خرجته هنا لأمرين: الأول: لما فيه من الزيادة عليها من سؤاله - صلى الله عليه وسلم - أصحابه عما قال ابن صياد، ورده - صلى الله عليه وسلم - عليهم بقوله: "قد اختلفتم ...". والآخر: أنني أردت أن أذكر به أولئك الغافلين الذين ينسبون إلى الدين ما ليس منه، فيقولون: إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "اختلاف أمتي رحمة" أو: "اختلاف أصحابي لكم رحمة"، وغير ذلك مما بينت وضعه في محله، ولهذا فهم يقرون الاختلاف الشديد بين المذاهب ويتخذونه ديناً، خلافاً للكتاب والسنة كما بينه العلماء - رحمهم الله تعالى -، ويغلو بعض أولئك فيزعم أن لكل قول من تلك الأقوال المتناقضة دليلاً من السنة؛ كخروج الدم مثلاً، فيتخيلون أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل مرة عنه، فأجاب بأنه ينقض الوضوء، وسئل مرة أخرى

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٥٤٢/٧

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٥٦٥/٧

فأجاب بأنه لا ينقض! ونحو ذلك من التخييلات التي لا أصل لها في السنة، وينشدون بهذه المناسبة قول (بوصيرهم) في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم -: وكلهم من رسول الله ملتمس....." (١)

"ويلاحظ القراء معي في كلام المنذري أمرين غريبين: أحدهما: ذكر اسم: (مقبل) في حديث جابر! وهو وهم محض؛ فإنه مما لا أصل له، لا عند مسلم، ولا عند غيره فيما علمت، ويغلب على الظن أنه محرف أيضا من اسم (يعلى)، كما تحرف إلى (علاء) فيما سبق في رواية الطحاوي! والآخر: أنه ذكر لفظ: (الغلام) في حديث جابر، ولا أصل له فيه أيضا، وإنما هو في حديث سمرة المذكور آنفا، وهو في "مسلم" قبيل حديث جابر، فأخشى أن يكون انتقل بصره أو حفظه منه إلى الذي قبله. والله أعلم. \*سبب نزول قوله تعالى: (ويؤثرون على أنفسهم ...) الآية ٣٢٧٢- (لقد ضحك الله- أو عجب- من فعالكما [بضيفكما الليلة]، وأنزل الله: "ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوقشح نفسه فأولئك هم المفلحون". يعني: أبا طلحة الأنصاري وامراته). أخرجه البخاري (٣٧٩٨ و ٤٨٨٩) وفي "الأدب المفرد" (٧٤٠) ومسلم (٢٠٥٤)، والترمذي (٣٣٠٤) - مختصرا-، وكذا النسائي في "السنن الكبرى" (١١٥٨٢/٤٨٦/٦)، والبيهقي أيضا (١٨٥/٤) وفي "الأسماء" أيضا (ص ٤٦٩) من طرق عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة: أن رجلا أتى النبي - صلى الله عليه وسلم -، [فقال: أصابني الجهد (وفي رواية: إني مجهود)]، فبعث إلى نسائه، فقلن: [والذي بعثك بالحق!] ما معنا إلا الماء، فقال رسولا لله - صلى الله عليه وسلم -: "من يضم- أو يضيف- هذا [يرحمه الله] ؟ .." (٢)

"وتابع يزيد بن رومان: محمد بن عبد الرحمن عن عروة به مختصرا؛ لكنفيه: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لعائشة: "تشتهين تنظرين؟". فقالت: نعم، قالت: فأقامني وراءه؛ خدي على خده... رواه مسلم (٢٢/٣) وكذا البخاري (٩٥٠). وله عندهما طرق وألفاظ وزيادات عديدة، كنت جمعتها في سياق واحد في الكتاب المذكور آنفا: "الآداب"، وأعدت تخريجه هنا باللفظ المذكور أعلاه؛ لأن الغزالي كان قد ذكر للحديث في "الإحياء" عدة روايات، منها قوله (٣٠٤/٢) : "وفي رواية أنه قال لعائشة- رضي الله عنها-: "أتحبين أن تنظري إلى زفناحبشة؟"، والزفن: الرقص". ومع أن الحافظ العراقي قد أخرج الحديث في مكان آخر كان الغزالي ذكره فيه (٢٧٨/٢)، وعزاه "للصحيحين"، وأحال عليه في المكان الذي أشرت إليه أولا؛ إلا أنه لم يخرج الرواية المذكورة، بل إن إحالته المشار إليها قد يوهم من لا علم عنده أنها من المتفق عليه! وليس كذلك، فكان هذا من الدواعي علتخريجها. وأهم من ذلك: أن الشيخ السبكي ذكر أنها مما لا أصل له في فصل هام كان عقده في ترجمة الغزالي جمع فيه "جميع ما وقع في كتاب "الإحياء" من الأحاديث التي لم يجد لها إسنادا)) (١٤٥/٤ و ١٥٨) من كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٧٧٢/٧

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٨٠٦/٧

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٨٢٠/٧

"إلا للرب عز وجل، وحينئذ فلا مجاز، إلا أنه لا مقال لأحد بعد صحة الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . والآية ناعية على كثير من الفرق الضالة الذين تركوا كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام لكلام علمائهم ورؤسائهم، والحق أحق بالاتباع، فمتى ظهر وجب على المسلم اتباعه، وإن أخطأه اجتهد مقلده ". (تنبيه) : لقد اطلعت على موقفين متعارضين من معلقين على هذا الحديث، غفلا كلاهما عن خطأ نسبة تضعيف الدارقطني لـ (غطيف بن أعين) ، فجاءا بالعجب: أما أحدهما - وهو الأخ أبو الأشبال الزهيري-؛ فإنه بناء على التضعيف المزعوم طلع علينا بشيء جديد، وهو أن (غطيفا) مجهول الحال! لأنه روى عنه أسد بن عمرو والقاسم بن مالك! وهما إنما روي عن (روح) ! وعليه قال: "فقد وثقه ابن حبان وضعفه الدارقطني، فلا أقل من أن يقال فيه: "لا بأس به" مثلاً! وهذه تركيبة عجيبة، ظاهرة البطلان، لا حاجة لإطالة الرد عليها! وأما الآخر؛ فهو المدعو بـ (حسان عبد المنان) ؛ فإنه قال في تعليقه على "إغاثة اللهفان " (٣٧٥/٢) : "وهذا إسناد ضعيف، غطيف بن أعين ضعيف، وفيه جهالة" !فقوله: "ضعيف" يشير إلى تضعيف الدارقطني، **ولا أصل له** كما سبق، على أن جمعه بين وصفه بالضعف ووصفه بالجهالة جمع بين متناقضين، كما بينته في ردي عليه رقم (١٥٢) ! فلا داعي للإعادة. \*." (١)

"المزعوم من رمي ابن حبان بالمخالفة، وإيهام أن رواية (عبيد الله بن معاذ) هي عن (الأشعث بن سوار) !! ظلمات بعضها فوق بعض، وكذب على كذب. وأنا لا أعتقد أن المعلق المشار إليه هو الشيخ شعيب، وإنما هو أحد الذين يعملون تحت يده، ويتكل عليهم دون أن يطلع على خبطاتهم العشوائية، ثم تنشر باسمه وتحقيقه، فهو من هذه الحثيثة مؤاخذ، ولو أنه أحيانا يقرن مع اسمه غيره، وبذلك (تضيع الطاسة) كما يقولون في سوريا! فقد رأيت في التعليقات على "الإحسان" وغيره خبطات كثيرة من نحو ما تقدم، ومنها ما تقدم تحت الحديث (٣٠٩٣) ، فإنه وقع عند ابن حبان مختصرا جدا، وبسند منقطع بلفظ: "من سمع يهوديا أو نصرانيا دخل النار" !وهذا باطل **لا أصل له** في شيء من مصادر التخريج، وإنما هو مجرد وهم من بعض رواته في "الإحسان" ، وبإسناد منقطع، ومع ذلك فالمعلق عليه صحح إسناده! وضعنا على إباله؛ فسره تفسيراً مخالفا للشرع لجهله بفقهه، وعلى خلاف تفسير ابن حبان إياه أيضا، مع أن فيه نظرا بينته هناك؛ فراجعه إن شئت. ثم بدا لي شيء يؤكد ما أشرت إليه من اختلاف المعلقين على "الإحسان" : أن الذي حمل المحرف على تغيير الإسناد إنما هو ظنه أن قول أبي خليفة في الإسناد: "حدثنا أبي" خطأ من الناسخ؛ لأنه لم يعرف أبا أبي خليفة، ولا غرابة في جهله هذا؛ لأن ترجمته عزيزة جدا، ولذلك قال الأخ الداراني في تعليقه على طبعته من "الموارد" (٤٣/٢) : "أبو خليفة الفضل بن الحباب، ليس له رواية عن أبيه فيما نعلم". قلت: ولا بأس عليه من ذلك؛ لأنه انتهى إلى ما علم، ولم يقف ما ليس." (٢)

"وأقول: سبق الجواب عن هذا، وكان الأولى أن يكون النظر من جهة أن سليمان بن بريدة ليس من رجال البخاري، وأن الأشهر - كما نقله ابن علان أيضا من قبل عن الحافظ - أنه عن أخيه (عبد الله) . ثم إن قوله: "كتاب الطلاق" سبق قلم، وإنما هو "كتاب النكاح" ، وقد تقدمت الإشارة إلى موضعه منه جزء وصفحة. على أن الإمام أحمد أخرج الحديث

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٨٦٦/٧

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ٩٥٣/٧

(٢٥٨/٦) من الطريق المذكورة دون تسمية ابن بريدة، وكذلك رواه الطبراني في "الدعاء" (٩١٦/١٢٢٨/٢) . فيبدو لي أن الحديث حديث عبد الله، وأن ذكر (سليمان) شاذ. والله أعلم. وكان الغرض من ذكر الحديث من روايته دفع الإعلال بالانقطاع؛ لأن (سليمان) لم يقل فيه أحد ما قالوا في أخيه، ولكن ما دام أنه لم يصح ذكره؛ فلم يتحقق الغرض، فحسبنا ما تقدم ويأتي. والأمر الآخر: أنه ثبت عن عائشة أنها قالت: لو علمت أي ليلة ليلة القدر؛ لكان أكثر دعائي فيها أن أسأل الله العفو والعافية. رواه النسائي (٨٧٨) ، والبيهقي في "الشعب" (٣٧٠/٢) من طريقين عنها، ومن الظاهر أنها لا تقول ذلك إلا بتوقيف. والله أعلم. (تنبيه) : وقع في "سنن الترمذي" بعد قوله: "عفو" زيادة: "كريم"! ولا أصل لها في شيء من المصادر المتقدمة، ولا في غيرها ممن نقل عنها، فالظاهر أنها مدرجة من بعض الناسخين أو الطابعين؛ فإنها لم ترد في الطبعة الهندية من "سنن الترمذي" التي عليها شرح "تحفة الأحوذى" للمباركفوري (٢٦٤/٤) ، ولا. (١)

"في غيرها. وإن مما يؤكد ذلك: أن النسائي في بعض رواياته أخرجه من الطريق التي أخرجه الترمذي، كلاهما عن شيخهما (قتيبة بن سعيد) بإسناده دون الزيادة. وكذلك وقعت هذه الزيادة في رسالة أخينا الفاضل علي الحلبي: "مذهب عمل اليوم والليلة لابن السني" (٢٠٢/٩٥) ، وليست عند ابن السني؛ لأنه رواه عن شيخه النسائي - كما تقدم - عن قتيبة، ثم عزاه للترمذي وغيره! ولقد كان اللائق بفن التخريج أن توضع الزيادة بين معكوفتين كما هو المعروف اليوم [ ] ، وينبه أنها من أفراد الترمذي. وأما التحقيق فيقتضي عدم ذكرها مطلقاً؛ إلا لبيان أنه لا أصل لها، فاقضى التنبيه. \* ٣٣٣٨- (يا أم رافع! إذا قمت إلى الصلاة؛ فسبحي الله عشراً، وهليليه عشراً، واحمديه عشراً، وكبريه عشراً، واستغفريه عشراً، فإنك إذا سبحت عشراً قال: هذا لي، وإذا هملت قال: هذا لي، وإذا حمدت قال: هذا لي، وإذا كبرت قال: هذا لي، وإذا استغفرت قال: قد غفرت لك). أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٧-٣٨/١٠٥) ، ومن طريقه الديلمي (٣/٣١١) ، والحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٣٨٩/١-٣٩٠) من طريق ابن منده من طريقين عن عطاء بن خالد: حدثني زيد بن أسلم عن أم رافع رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله! دلني على عمل يأجرني الله عز وجل عليه؟ قال: ... فذكره، وقال الحافظ: "هذا حديث حسن، ورجاله موثقون، لكن في (عطاء) مقال يتعلق". (٢)

"والزيادة التي زادها؛ لعله سرقها مما رواه أصبغ بن زيد بسنده إلى ابن عمر مرفوعاً بلفظ: "من احتكر طعاماً أربعين ليلة؛ فقد برئ من الله، وبرئ الله منه ...". وهو حديث منكر؛ كما قال أبو حاتم في "العلل" (١١٧٤/٣٩٢/١) ، وقد أعله كثير من الحفاظ ب (أصبغ) هذا، والعلة من شيخه المجهول، وقد أخطأ بعضهم فقوى الحديث؛ وكل ذلك وهم بينته في "غاية المرام" (١٩٤-٣٢٤/١٩٥) ، وخرجته فيه ونقلت أقوال العلماء في إسناده مبينا الراجح منها من المرجوح بما لا تراه في غيره. والله الموفق. ثم إن مما يشهد لحديث الترجمة: حديث معمر بن أبي معمر مرفوعاً: "من احتكر؛ فهو خاطيء". رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في "غاية المرام" (٣٢٥/١٦٥) . وقد وقع في "الترغيب" (٢٦/٣) معزواً لمسلم وغيره بزيادة: .. طعاماً"! ولا أصل لها في شيء من روايات حديث معمر هذا، كما كنت نبهت عليه في "التعليق الرغيب"

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٠١١/٧

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٠١٢/٧

(٢٦/٣). وبهذه المناسبة أقول: إن مما يحسن التنبيه له: أن نسبة (العسيلي) في اسم (إبراهيم بن إسحاق) تحرف في "المستدرك" إلى (العسيلي) بالعين المهملة، مكان المعجمة كما هو عند البيهقي، وفي ترجمته من "الميزان"، أنه من ولد (حنظلة الغسيل). وعلى الصواب ذكره المنذري في "الترغيب" لكن المعلقون الثلاثة عليه حرفوه (٣/ ٥٧٠) فجعلوه. (١)

"قلت: ومع كون هذا التعليق لا صلة له بالمعلق عليه - لأن وضع الحجرين لم يكن اختياراً؛ بخلاف ماعلقه هذا الجاهل كما لا يخفى -؛ فإن هذا القول الذي نسبته إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لا أصل له! \* ٣٩٤٣ - (كان يقول في دعائه: اللهم! إني أعوذ بك من جار السوء في دار المقامة؛ فإن جار البادية يتحول). أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١١٧)، وابن حبان (٢٠٥٦)، والطبراني في "الدعاء" (٣/ ١٤٢٥/ ١٣٤٠)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٢/ ٢٩٦/ ٦٢/ ٢) من طريق الحاكم، وهذا في "المستدرك" (١/ ٥٣٢) من طريق سليمان بن حيان أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان ... الحديث. ووقع في رواية البخاري في "الأدب": "الدنيا" مكان: "البادية"! وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! وفيه نظر؛ لأن مسلماً إنما أخرج لابن عجلان متابعه، وقال الحافظ: "اختلفت عليه أحاديث أبي هريرة". فالحديث حسن فقط أو قريب منه؛ لكنه صحيح بما يأتي له من الشواهد. وقد خالف أبا خالد في متن الحديث: يحيى بن سعيد؛ فقال: حدثنا محمد ابن عجلان به؛ إلا أنه قال: "تعوذوا بالله من جار السوء في دار المقام ... الحديث مثله..". (٢)

"لكن له شواهد؛ منها: عن معاوية بن حديج مرفوعاً مثله. أخرجه أحمد في "المسند" (٦/ ٤٠١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٤٣٠/ ١٠٤٤)، وفي "الأوسط" (٩/ ١٣٤/ ٩٣٣٧) من طريق سعيد بن أبي أيوب: ثنا يزيد بن أبي حبيب عن سويد بن قيس عن معاوية بن حديج قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ... فذكره. وله شاهدان آخران من حديث جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر؛ وهما مخرجان فيما تقدم من هذا الكتاب برقم (٢٤٥). (تنبيه): وقع في رواية عبد الله بن الوليد لفظ: "ثلاثة" في أوله، وهي منكراً أو شاذة؛ لما عرفت من حال عبد الله بن الوليد. ووقع في "مسند أحمد": "ثلاثا"؛ على النصب، وهي أنكر؛ لأنه لا أصل له في شيء من الأحاديث المشار إليها آنفاً. وقد توهم السيوطي أن اللفظ الأول من صلب الحديث، فذكره تحت (حرف الثاء): "ثلاث إن كان ..."! وقد نبهت على ذلك في التعليق عليه. هذا آخر ما حققه الشيخ من هذه "السلسلة" المباركة إن شاء الله، وكان ذلك أواخر شهر جمادى الأولى عام ١٤٢٠، نسأل الله أن يجعله علماً نافعا يجرى له أجره إلى يوم القيامة، إنه سميع مجيب. اللهم اغفر له وارحمه، إنك أنت الغفور الرحيم. \* (٣)

"حامل فقه إلى من هو أفقه منه" (١). فقد قام لهؤلاء الأئمة - جزاهم الله عن المسلمين خيراً - ببيان حال أكثر الأحاديث من صحة، أو ضعف، أو وضع، وأصلوا أصولاً متينة، وقعدوا قواعد رصينة، من أتقنها وتضلعت بمعرفتها أمكنه

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٠٨٩/٧

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٦٥٢/٧

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ناصر الدين الألباني ١٧٤١/٧



أن يعلم درجة أي حديث، ولو لم ينصوا عليه، وذلك هو علم أصول الحديث، أو مصطلح الحديث. وألف المتأخرون منهم كتباً خاصة للكشف عن الأحاديث، وبيان حالها، أشهرها وأوسعها كتاب "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للحافظ السخاوي، ونحوها كتب التخريجات، فإنها تبين حال الأحاديث الواردة في كتب من ليس من أهل الحديث، وما لا أصل له من تلك الأحاديث، مثل كتاب: "نصب الراية لأحاديث الهداية" للحافظ الزيلعي، و"المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" للحافظ العراقي، و"التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير" للحافظ ابن حجر العسقلاني، و"تخريج أحاديث الكشاف" له، و"تخريج أحاديث الشفاء" للشيخ السيوطي، وكلها مطبوعة. ومع أن هؤلاء الأئمة - جزاهم الله خيراً - قد سهلوا السبيل لمن..... (١)

أخرجه أبو داود، والترمذي وصححه - والسياق له -، وابن حبان في "صحيحه" عن ابن مسعود. وقد ثبت عن جماعة من الصحابة بنحو. فانظر "التعليق الرغيب" (٦٣/١)، و"الصحيحة" (٤٠٤) .. (١)

"قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "همة الرجال تقلع الجبال" فليراجع. قلت: قد راجعنا مظانه في كتب السنة فلم نجد له أصلاً، وإيراد الشيخ أحمد الغزالي له لا يثبت، فليس هو من المحدثين، وإنما هو مثل أخيه محمد من فقهاء الصوفية، وكم في كتاب أخيه "الإحياء" من أحاديث جزم بنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهي مما يقول الحافظ العراقي وغيره فيها: لا أصل له منها: ٤ - (الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهائم الحشيش). لا أصل له. أورده الغزالي في "الإحياء" (١ / ١٣٦) فقال مخرجه الحافظ العراقي: لم أقف له على أصل وبيض له الحافظ في "تخريج الكشاف" (٧٣ / ٩٥ و ١٣٠ / ١٧٦). وقال عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي في "طبقات الشافعية" (٤ / ١٤٥ - ١٤٧) : لم أجد له إسناداً. والمشهور على الألسنة: "الكلام المباح في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب" وهو هو.. (٢)

"فيحدث به! . الثالث: أن الوساطة بين حرمة وابن سندر لم تسم فهي مجهولة. ٧ - "اثنتان لا تقرهما: الشرك بالله والإضرار بالناس". لا أصل له. وقد اشتهر بهذا اللفظ ولم أقف عليه في شيء من كتب السنة، ولعل أصله ما في "الإحياء" للغزالي (٢ / ١٨٥) قال صلى الله عليه وسلم: "خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر: الشرك بالله والضرر لعباد الله، وخصلتان ليس فوقهما شيء من البر: الإيمان بالله، والنفع لعباد الله". وهو حديث لا يعرف له أصل. قال العراقي في تخريجه: ذكره صاحب الفردوس من حديث علي، ولم يسنده ولده في مسنده. ولهذا أورده السبكي في الأحاديث التي وقعت في "الإحياء" ولم يجد لها إسناداً (٤ / ١٥٦) .. (٣)

"٨ - "اعمل لندياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا". لا أصل له مرفوعاً. وإن اشتهر على الألسنة في الأزمنة المتأخرة حتى إن الشيخ عبد الكريم العامري الغزي لم يورده في كتابه "الجد الحثيث في بيان ما ليس

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٨/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٠/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٣/١

بحديث " .وقد وجدت له أصلاً موقوفاً، رواه ابن قتيبة في " غريب الحديث " ( ١ / ٤٦ / ٢ ) حدثني السجستاني حدثنا الأصمعي عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن العيزار. " (١)

"صالح وهو عبد الله بن صالح كاتب الليث كما تقدم في الحديث (٦). ثم إن هذا السياق ليس نصاً في أن العمل المذكور فيه هو العمل للدنيا، بل الظاهر منه أنه يعني العمل للآخرة، والغرض منه الحض على الاستمرار برفق في العمل الصالح وعدم الانقطاع عنه، فهو كقوله صلى الله عليه وسلم: " أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل " متفق عليه والله أعلم. هذا والنصف الأول من حديث ابن عمرو رواه البزار ( ١ / ٥٧ / ٧٤ . كشف الأستار ) من حديث جابر، قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " ( ١ / ٦٢ ) : وفيه يحيى بن المتوكل أبو عقيل وهو كذاب. قلت: ومن طريقه رواه أبو الشيخ ابن حبان في كتابه " الأمثال " ( رقم ٢٢٩ ) . لكن يغني عنه قوله صلى الله عليه وسلم: " إن هذا الدين يسر، ولن يشاد هذا الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا ... " أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة مرفوعاً. وقد روى الحديث بنحوه من طريق أخرى وسيأتي بلفظ (أصلحو دنياكم ... ) ( رقم ٨٧٨ ) ٩٠ - " أنا جد كل تقي " . لا أصل له. سئل عنه الحافظ السيوطي فقال: لا أعرفه ذكره في كتابه " الحاوي للفتاوي " ( ٢ / ٨٩ ) .. " (٢)

" ١٥ - " الشام كناني فمن أرادها بسوء رميته بسهم منها " . لا أصل له في المرفوع. ولعله من الإسرائيليات، فقد أخرج الحافظ أبو الحسن الربيعي في " فضائل الشام " ( ص ٣ ) عن عون بن عبد الله بن عتبة قال: قرأت فيما أنزل الله عز وجل على بعض الأنبياء أن الله تعالى يقول: الشام كناني فإذا غضبت على قوم رميته منها بسهم. وفي سنده المسعودي واسمه عبد الرحمن بن عبد الله وهو ضعيف لاختلاطه، وجماعة آخرون لم أجد من ترجمهم، ويروى مثل هذا المعنى في مصر أيضاً ولا أصل له في المرفوع أيضاً كما يشير إليه كلام السخاوي في " المقاصد الحسنة " .. " (٣)

" لا أصل له، العلاء يضع ... وذكر ما تقدم نقله عن " الميزان " . فتعقبه السيوطي في " اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " ( ٢ / ١٢ ) بقوله: قلت: روى له الترمذي. قلت: وهذا تعقب لا طائل تحته مع ثبوت جرح الرجل فرواية الترمذي عنه لا تعدله وكم في رواته من مجروحين ومتهمين كما لا يخفى على العارفين بتراجم رواة الحديث. ثم ساق له السيوطي في " اللآليء " طريقاً أخرى من رواية واثلة بن الأسقع مرفوعاً وفيه الحسن بن شبيب المكتب، قال الذهبي في " الميزان " : هو آفة هذا الحديث قال فيه ابن عدي: حدث بالبواطيل عن الثقات وقد جزم ابن القيم في " المنار " ( ص ٣٢ ) بأن الحديث موضوع، أورده في التنبيه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً، ثم قال ( ص ٣٥ ) : ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه. ثم ذكر أحاديث؛ هذا منها ٢١ - " حسي من سؤالي علمه بحالي " . لا أصل له. أورده بعضهم من قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهو من الإسرائيليات ولا أصل له في المرفوع، وقد ذكره البغوي في تفسير سورة الأنبياء مشيراً لضعفه فقال: روي عن كعب الأحبار: " أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام ... لما رموا به في المنجنيق إلى النار استقبله

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٣/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٥/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٠/١

جبريل فقال: يا إبراهيم ألك حاجة؟ قال: أما إليك فلا، قال جبريل: فسل ربك، فقال إبراهيم: حسبي من سؤالي علمه بحالي "..." (١)

"من لا يدع الله يغضب عليه". أخرجه الحاكم (١ / ٤٩١) وصححه ووافقه الذهبي. قلت: وهو حديث حسن، وتجد بسط الكلام في تخريجه وتأكيده وتحسينه والرد على من زعم من إخواننا أنني صححته وغير ذلك من الفوائد في "السلسلة الأخرى" (رقم ٢٦٥٤). وقالت عائشة رضي الله عنها: "سلوا الله كل شيء حتى الشسع، فإن الله عز وجل، إن لم ييسره لم ييسر". أخرجه ابن السني (رقم ٣٤٩) بسند حسن، وله شاهد من حديث أنس عند الترمذي (٤ / ٢٩٢) وغيره وضعفه وهو مخرج فيما سيأتي برقم (١٣٦٢). وبالجملة فهذا الكلام المعزو لإبراهيم عليه الصلاة والسلام لا يصدر من مسلم يعرف منزلة الدعاء في الإسلام فكيف يصدر ممن سمانا المسلمين؟! ثم وجدت الحديث قد أورده ابن عراق في "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة" وقال (١ / ٢٥٠): قال ابن تيمية موضوع. ٢٢ - "توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم". لا أصل له. وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في "القاعدة الجليلة". ومما لا شك فيه أن جاهه صلى الله عليه وسلم ومقامه عند الله عظيم، فقد وصف الله تعالى موسى بقوله: ﴿وكان عند الله وجيهاً﴾، ومن المعلوم أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل من. (٢)

"من الكلمات التي تاب الله عز وجل على آدم عليه السلام أنه قال: اللهم إني أسألك بحق محمد عليك...". الحديث نحوه وليس فيه ادعني بحقه إلخ. وهذا موقوف وعثمان وابنه أبو مروان ضعيفان لا يحتج بهما لوروي حديثا مرفوعا، فكيف وقد روي قولاً موقوفاً على بعض أتباع التابعين وهو قد أخذه - والله أعلم - من مسلمة أهل الكتاب أو غير مسلمتهم أو عن كتبهم التي لا ثقة لنا بها كما بينه شيخ الإسلام في كتبه. وكذلك رواه ابن عساكر (٢ / ٣١٠) عن شيخ من أهل المدينة من أصحاب ابن مسعود من قوله موقوفاً عليه وفيه مجاهيل. وجملة القول: أن الحديث لا أصل له عنه صلى الله عليه وسلم فلا جرم أن حكم عليه بالبطلان الحافظان الجليلان الذهبي والعسقلاني كما تقدم النقل عنهما. ومما يدل على بطلانه أن الحديث صريح في أن آدم عليه السلام عرف النبي صلى الله عليه وسلم عقب خلقه، وكان ذلك في الجنة، وقبل هبوطه إلى الأرض، وقد جاء في حديث إسناده خير من هذا على ضعفه أنه لم يعرفه إلا بعد نزوله إلى الهند وسماعه باسمه في الأذان! انظر الحديث (٤٠٣). ومع هذا كله فقد جازف الشيخ الكوثري وصححه مع اعترافه بضعف عبد الرحمن بن زيد لكنه استدرك (ص ٣٩١) فقال: إلا أنه لم يتهم بالكذب، بل بالوهم، ومثله ينتقى بعض حديثه. قلت: لقد بلغ به الوهم إلى أنه روى أحاديث موضوعة كما تقدم عن الحاكم وأبي نعيم، فمثله لا يصلح أن ينتقى من حديثه حتى عند الكوثري لولا العصبية والهوى، فاسمع إن شئت ما قاله (ص ٤٢) في صدد حكمه بالوضع على حديث "إياكم وخضراء الدمن..." "وقد تقدم برقم (١٤). وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع أو الضعف الشديد من حيث الصنعة". (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٤/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٦/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩١/١

"يعالجها لأنها من خلق المؤمن! وقد وقع هذا، فإني ناظرت شيخا متخرجاً من الأزهر في مسألة لا أذكرها الآن فاحتد في أنثائها، فأنكرت عليه حدته، فاحتج علي بهذا الحديث! فأخبرته بأنه ضعيف، فزاد حدة وافتخر علي بشهادته الأزهرية، وطالبني بالشهادة التي تؤهلني لأن أنكر عليه! فقلت: قوله صلى الله عليه وسلم: " من رأى منكم منكراً ... " الحديث! رواه مسلم وهو مخرج في " تخریج مشكلة الفقر " (٦٦) و" صحيح أبي داود " (١٠٣٤) وغيرهما ٣٠ - " الخير في وفي أمتي إلى يوم القيامة " . لا أصل له. قال في " المقاصد " : قال شيخنا يعني . ابن حجر العسقلاني : لا أعرفه . وقال ابن حجر الهيتمي الفقيه في " الفتاوى الحديثية " (١٣٤) : لم يرد هذا اللفظ . قلت : ولذلك أورده السيوطي في " ذيل الأحاديث الموضوعة " رقم (١٢٢٠) بترقيمي ويغني عن هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك " . أخرجه مسلم والبخاري بنحوه وغيرهما ، عن جمع من الصحابة بالفاظ متقاربة ، وهو مخرج في " الصحيحة " فانظر " صحيح الجامع " (٧١٦٤ . ٧١٧٣) .. " (١)

" ٣١ - " الدنيا خطوة رجل مؤمن " . لا أصل له. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " الفتاوى " ( ١ / ١٩٦ ) : لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من سلف الأمة ولا أئمتها . وأورده السيوطي في " ذيل الأحاديث الموضوعات " برقم (١١٨٧) .. " (٢)

"والذي أراه إن واضع هذا الحديث هو رجل صوفي جاهل أراد أن يثبت في المسلمين بعض عقائد المتصوفة الباطلة التي منها تحريم ما أحل الله بدعوى تهذيب النفس، كأن ما جاء به الشارع الحكيم غير كاف في ذلك حتى جاء هؤلاء يستدركون على خالقهم سبحانه وتعالى! ومن شاء أن يطلع على ما أشرنا إليه من التحريم فليراجع كتاب " تلبس إبليس " للحافظ أبي الفرج بن الجوزي ير العجب العجائب. ثم وقفت على إسناد الديلمي في " مسنده " ( ٢ / ١٤٨ ) فرأيت قد أخرجه من طريق عبد الملك بن عبد الغفار : حدثنا جعفر بن محمد الأبهري : حدثنا أبو سعيد القاسم ابن علقمة الأبهري : حدثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي : حدثنا محمد بن حرب حدثنا جبلة بن سليمان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . أقول : فإن لم تكن العلة من جبلة أو عنعنة ابن جريج فهي من أحد الثلاثة الذين دون الطوسي فإني لم أعرفهم ، والله أعلم . ٣٣ - " الدنيا ضرة الآخرة " . لا أصل له. عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما في " الكشف " وغيره ، وإنما يروى من كلام عيسى عليه السلام نحوه .. " (٣)

" ٣٤ - " احذروا الدنيا فإنها أسحر من هاروت وماروت " . منكر لا أصل له. قال العراقي في " تخریج الإحياء " ( ٣ / ١٧٧ ) : رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي في " الشعب " من طريقه من رواية أبي الدرداء الرهاوي مرسلًا ، وقال البيهقي : أن بعضهم قال : عن أبي الدرداء عن رجل من الصحابة قال الذهبي : لا يدرى من أبو الدرداء ، قال وهذا منكر لا أصل له

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٤/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٤/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٦/١

له. قلت: وقد أقره الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٦ / ٣٧٥). ومن ظن أن أبا الدرداء هذا هو الصحابي فقد أخطأ، وعليه جرى فيما يظهر. (١)

"السيوطي في الجامع" وفي "الدر المنثور" (١ / ١٠٠) حيث قال: عن أبي الدرداء فأطلقه ولم يقيده، وتبعه في ذلك المناوي حيث لم يتبعه بشيء في "الفيض" وإنما قال: ولم يرمز له بشيء، وهو ضعيف لأن فيه هشام بن عمار الأصل كمال وهو تحريف. قال الذهبي: قال أبو حاتم: صدوق وقد تغير، وكان كلما لقن يتلقن. وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربع مئة حديث لا أصل لها. وهذا الإعلال فيه نظر، فإن للحديث طريقين عن أبي الدرداء كما يستفاد من "اللسان"، فالعلة الحقيقية هي جهالة أبي الدرداء هذا ورواه ابن عساكر (٢ / ٣٣٣ / ٢) من قول أرطاة بن المنذر فالظاهر أنه من الإسرائيليات. تنبيه: كنت قد خرجت الحديث مسلما بما قاله الحافظ معزو الابن أبي الدنيا والبيهقي ثم طبع الكتابان والحمد لله، ووقفت على إسناده وقول البيهقي عقبه: إن فيه علة أخرى، وإنه ليس له طريق أخرى خلافا لقول الحافظ، فرأيت أنه لا بد لي من بيان ذلك، فأقول: ١ - أما العلة فتبين بعد سوق السند، فقال ابن أبي الدنيا في "ذم الدنيا" (١٣٢ / ٥٤) - ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٥٠٤ / ٣٣٩ / ٧) - : حدثني أبو حاتم الرازي: حدثنا هشام بن عمار: حدثنا صدقة - يعني: ابن خالد - عن عتبة بن أبي حكيم: حدثنا أبو الدرداء الرهاوي..... وقال البيهقي: وقال غيره عن هشام بإسناده عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. قلت: فالعلة عتبة هذا، فقد قال الحافظ: "صدوق يخطئ كثيرا". ٢ - وأما الطريق فقد قال الذهبي في "الميزان": "أبو الدرداء الرهاوي عن." (٢)

"رجل له صحبة بحديث: "اتقوا الدنيا...." لا يدري من ذا، والخبر منكر لا أصل له". فقال الحافظ عقبه: "أخرجه البيهقي في "الشعب" من روايته عن أبي الدرداء به، وأخرجه أيضا من طريق أخرى عن أبي الدرداء مرسلا، وهو عند ابن أبي الدنيا في "ذم الدنيا" من هذا الوجه". قلت: إذا تأملت الإسناد المذكور من رواية ابن أبي الدنيا والبيهقي علمت أنها ليست طريقا أخرى، وإنما هي الأولى عن أبي الدرداء الرهاوي مرسلا، فهو من أوهام الحافظ رحمه الله، ويؤكد ذلك قول البيهقي المتقدم: "وقال غيره: عن هشام..... إلخ، ومن الواضح أنه يعني بضمير (غيره) أبا حاتم الرازي، فهذه طريق أخرى مع كونها معلقة، ولكنها عن هشام وليست عن أبي الدرداء كما وهم الحافظ، فالطريق عنه في الحقيقة واحدة، غاية ما في الأمر أن أبا حاتم الحافظ رواه عن هشام بإسناده الضعيف عنه مرسلا، ورواه غيره - وهو مجهول - عنه عن أبي الدرداء عن الصحابي، والمرسل هو الصحيح على ضعفه، فهذا ما لزم بيانه. اهـ. ٣٥ - "من أذن فليقم". لا أصل له بهذا اللفظ. وإنما روى بلفظ: "من أذن فهو يقيم" رواه أبو داود والترمذي وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١ / ٢٦٥ - ٢٦٦) وابن عساكر (٩ / ٤٦٦ - ٤٦٧) وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن زياد الإفريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٦/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٧/١

زياد بن حارث الصدائي مرفوعاً. وهذا سند ضعيف من أجل الإفريقي هذا، قال الحافظ في "التقريب": "ضعيف في حفظه، وضعفه الترمذي فقال عقب الحديث: إنما نعرفه من حديث الإفريقي، وهو ضعيف عند أهل الحديث.." (١)

"٤٦ - من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد دخل الجنة." موضوع. قال الزركشي في "الآلئ المنثورة" (رقم ١٥٦ - نسختي): قال بعض الحفاظ: هو موضوع ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث وكذا قال النووي: هو موضوع لا أصل له. وأورده السيوطي في "ذيل الأحاديث الموضوعة" رقم (١١٩) وقال: قال ابن تيمية والنووي: إنه موضوع لا أصل له وأقره الشوكاني (ص ٤٢) .." (٢)

"السلفين يمنع من زيارة قبره صلى الله عليه وسلم، وهذا كذب وافتراء وليست أول فرية على ابن تيمية رحمه الله تعالى، وعليهم، وكل من له اطلاع على كتب ابن تيمية يعلم أنه يقول بمشروعية زيارة قبره صلى الله عليه وسلم واستحبها إذا لم يقتزن بها شيء من المخالفات والبدع، مثل شد الرحل والسفر إليها لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرحل إلا إلى ثلاثة مساجد" والمستثنى منه في هذا الحديث ليس هو المساجد فقط كما يظن كثيرون بل هو كل مكان يقصد للتقرب إلى الله فيه سواء كان مسجداً أو قبراً أو غير ذلك، بدليل ما رواه أبو هريرة قال (في حديث له): فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور، فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت! سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد" الحديث أخرجه أحمد وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في "أحكام الجنائز" (ص ٢٢٦). فهذا دليل صريح على أن الصحابة فهموا الحديث على عمومته، ويؤيده أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لزيارة قبر ما، فهم سلف ابن تيمية في هذه المسألة، فمن طعن فيه فإنما يطعن في السلف الصالح رضي الله عنهم، ورحم الله من قال: وكل خير في اتباع من سلف \* \* \* وكل شر في ابتداء من خلف. ٤٨ - "الولد سر أبيه". لا أصل له. قاله السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ٧٠٦)، والسيوطي في "الدرر" (ص ١٧٠) تبعاً للزركشي في "التذكرة" (ص ٢١١)، وأورده الصغاني في "الأحاديث الموضوعة" (ص ٤) .." (٣)

"٥٣ - عليكم بدين العجائز". لا أصل له. كذا قال في "المقاصد" وذكره الصغاني في "الأحاديث الموضوعة" (٧) وأورده الغزالي (٣ / ٦٧) مرفوعاً إليه صلى الله عليه وسلم! وقال مخرجه العراقي: قال ابن طاهر في "كتاب التذكرة" (رقم ٥١١): تداوله العامة، ولم أقف له على أصل يرجع إليه من رواية صحيحة ولا سقيمة، حتى رأيت حديثاً لمحمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. قلت: ثم ذكر الحديث الآتي: (٤)

"٥٦ - لولا النساء لعبد الله حقاً حقاً". موضوع. وله طريقان: الأول: عن محمد بن عمران الهمداني، أنبأنا عيسى بن زياد الدورقي - صاحب ابن عيينة - قال: حدثنا عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً، أخرجه ابن عدي (ق ٣١٢ / ١) وقال: هذا حديث منكر، ولا أعرفه إلا من هذا الوجه، وعبد الرحيم

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٨/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢٠/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢٤/١

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٣٠/١



بن زيد العمي أحاديثه كلها لا يتابعه الثقات عليه. قلت: وقال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: يترك حديثه، منكر الحديث، كان يفسد أباه يحدث عنه بالطامات، وقال ابن معين: كذاب خبيث. قلت: وأبوه زيد ضعيف كما تقدم (٥١). والحديث أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢ / ٢٥٥) من طريق ابن عدي ثم قال: **لا أصل له**، عبد الرحيم وأبوه متروكان، ومحمد بن عمران منكر الحديث. قلت: الظاهر أن ابن الجوزي توهم أن محمد بن عمران هذا هو الأحنسي الذي قال فيه البخاري في "تاريخه الكبير" (١ / ١ / ٢٠٢): (١)

"ومما سبق تعلم أن السيوطي لم يحسن صنعا بإيراده هذه الأحاديث الثلاثة في "الجامع الصغير" خلافا لشرطه الذي ذكرته أكثر من مرة. ٥٧ - "اختلاف أمتي رحمة". **لا أصل له**. ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند فلم يوفقوا، حتى قال السيوطي في "الجامع الصغير": ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا! وهذا بعيد عندي، إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة بعض أحاديثه صلى الله عليه وسلم، وهذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده. ونقل المناوي عن السبكي أنه قال: وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع. وأقره الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على "تفسير البيضاوي" (ق ٩٢ / ٢). ثم إن معنى هذا الحديث مستنكر عند المحققين من العلماء، فقال العلامة ابن حزم في "الإحكام في أصول الأحكام" (٥ / ٦٤) بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث: وهذا من أفسد قول يكون، لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطا، وهذا ما لا يقوله مسلم، لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف، وليس إلا رحمة أو سخط. وقال في مكان آخر: باطل مكذوب، كما سيأتي في كلامه المذكور عند الحديث (٦١). وإن من آثار هذا الحديث السيئة أن كثيرا من المسلمين يقرون بسببه. (٢)

"إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة" رواه مسلم وغيره، ولكنهم يستحيزون مخالفة هذا الحديث وغيره محافظة منهم على المذهب كأن المذهب معظم عندهم ومحفوظ أكثر من أحاديثه عليه الصلاة والسلام! وجملة القول أن الاختلاف مذموم في الشريعة، فالواجب محاولة التخلص منه ما أمكن، لأنه من أسباب ضعف الأمة كما قال تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾، أما الرضا به وتسميته رحمة فخلافاً للآيات الكريمة المصرحة بدمه، ولا مستند له إلا هذا الحديث الذي **لا أصل له** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهنا قد يرد سؤال وهو: إن الصحابة قد اختلفوا وهم أفاضل الناس، أفيلحقهم الذم المذكور؟. وقد أجاب عنه ابن حزم رحمه الله تعالى فقال (٥ / ٦٧ - ٦٨): كلا ما يلحق أولئك شيء من هذا، لأن كل امرئ منهم تحرى سبيل الله، ووجهته الحق، فلمخطئ منهم مأجور أجرا واحداً لنيته الجميلة في إرادة الخير، وقد رفع عنهم الإثم في خطئهم لأنهم لم يتعمدوه ولا قصدوه ولا استهانوا بطلبهم، والمصيب منهم مأجور أجرين، وهكذا كل مسلم إلى يوم القيامة فيما خفي عليه من الدين ولم يبلغه، وإنما الذم المذكور والوعيد المنصوص، لمن ترك التعلق بحبل الله تعالى وهو القرآن، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد بلوغ النص إليه وقيام الحجة به عليه، وتعلق بفلان وفلان،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٣٩/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤١/١

مقلدا عامدا للاختلاف، داعيا إلى عصبية وحمية الجاهلية، قاصدا للفرقة، متحريا في دعواه برد القرآن والسنة إليها، فإن وافقها النص أخذ به، وإن خالفها تعلق بجاهليته، وترك القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، فهؤلاء هم." (١)

"قلت: الحمل في هذا الحديث على سلام بن سليم - ويقال: ابن سليمان وهو الطويل - أولى فإنه مجمع على ضعفه، بل قال ابن خراش: كذاب، وقال ابن حبان: روى أحاديث موضوعة. وأما أبو سفيان فليس ضعيفا كما قال ابن حزم، بل هو صدوق كما قال الحافظ في "التقريب"، وأخرج له مسلم في "صحيحه". والحارث بن غصين مجهول كما قال ابن حزم، وكذا قال ابن عبد البر وإن ذكره ابن حبان في "الثقات"، ولهذا قال أحمد: لا يصح هذا الحديث كما في "المنتخب" لابن قدامة (١٠ / ١٩٩ / ٢). وأما قول الشعرائي في "الميزان" (١ / ٢٨): وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين، فهو صحيح عند أهل الكشف، فباطل وهراء لا يتلفت إليه! ذلك لأن تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقبولة، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، كهذا الحديث لأن الكشف أحسن أحواله - إن صح - أن يكون كالرأي، وهو يخطيء ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى، نسأل الله السلامة منه، ومن كل ما لا يرضيه. وروي الحديث عن أبي هريرة بلفظ: "مثل أصحابي" وسيأتي برقم (٤٣٨) وروي نحوه عن ابن عباس وعمر بن الخطاب وابنه عبد الله. أما حديث ابن عباس فهو: " (٢)

"وبين علته ابن حزم فقال في "المحلى" (٧ / ٣٦٥): عثمان بن واقد مجهول، وكدام بن عبد الرحمن لا ندري من هو، عن أبي كباش الذي جلب الكباش الجذعة إلى المدينة فبارت عليه، هكذا نص حديثه، وهنا جاء ما جاء أبو كباش، وما أدراك ما أبو كباش، ما شاء الله كان! كأنه يتهم أبا كباش بهذا الحديث، وهو مجهول مثل الراوي عنه كدام، وقد صرح بذلك الحافظ في "التقريب"، وأما عثمان بن واقد فليس بمجهول فقد وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو داود: ضعيف، وللحديث علة أخرى وهي الوقف فقال البيهقي عقبه: وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال: قال البخاري: رواه غير عثمان بن واقد عن أبي هريرة موقوفا، وله طريق آخر بلفظ: جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأضحى فقال: كيف رأيت نسكنا هذا؟ قال: لقد باهى به أهل السماء، واعلم يا محمد أن الجذع من الضأن خير من الثنية من الإبل والبقر ولو علم الله ذبحا أفضل منه لفدى به إبراهيم عليه السلام، وفيه إسحاق بن إبراهيم الحنيني، قال البيهقي: تفرد به وفي حديثه ضعف. قلت: وهو متفق على ضعفه، وقد أورده العقيلي في "الضعفاء" وساق له حديثا وقال: لا أصل له، ثم ساق له هذا الحديث، ثم قال: " (٣)

"من ادعى الإجماع فهو كاذب، وما يدر به لعلهم اختلفوا، أو كما قال رواه ابنه عبد الله بن أحمد في "مسائله". فمما يبطل الإجماع المزعوم في هذه المسألة ما روى مالك في "الموطأ" (٢ / ٤٨٢) عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتقي من الضحايا والبدن التي لم تسن ورواه عبد الرزاق عن مالك عن نافع بن ابن عمر قال: " لا تجزيء إلا الثنية فصاعدا"،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤٣/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤٥/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٥٦/١

ذكره ابن حزم (٧ / ٣٦١) وذكر بمعناه آثاراً أخرى فليراجعها من شاء الزيادة. وختاماً أقول: نستطيع أن نستخلص مما سبق من التحقيق: أن حديث هلال هذا: " نعمت الأضحية الجذع من الضأن " وكذا الذي قبله، وإن كان ضعيف المبنى، فهو صحيح المعنى، يشهد له حديث عقبة ومجاشع، ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت، لما أوردتهما في هذه " السلسلة " ولأوردت بديلهما حديث جابر هذا، ولكن ليقضي الله أمراً كان مفعولاً، والله في خلقه شؤون. ٦٦ - " من عرف نفسه فقد عرف ربه " **لا أصل له**. قال في " المقاصد " للحافظ السخاوي (ص ١٩٨) : قال أبو المظفر بن السمعاني: لا يعرف مرفوعاً وإنما يحكي عن يحيى بن معاذ الرازي من قوله وكذا قال النووي: إنه ليس بثابت. ونقل السيوطي في " ذيل الموضوعات " (ص ٢٠٣) كلام النووي هذا وأقره، وقال في " القول الأشبه " (٢ / ٣٥١) من " الحاوي للفتاوى ": هذا الحديث ليس بصحيح. ونقل الشيخ القاري في " موضوعاته " (ص ٨٣) عن ابن تيمية أنه قال: " (١)

"موضوع. وقال العلامة الفيروز أبادي - صاحب القاموس - في " الرد على المعترضين على الشيخ ابن عربي " (ق ٣٧ / ٢) : ليس من الأحاديث النبوية، على أن أكثر الناس يجعلونه حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يصح أصلاً، وإنما يروي في الإسرائيليات: " يا إنسان اعرف نفسك تعرف ربك ". قلت: هذا حكم أهل الاختصاص على هذا الحديث، ومع ذلك فقد ألف بعض الفقهاء المتأخرين من الحنفية رسالة في شرح هذا الحديث! وهي محفوظة في مكتبة الأوقاف الإسلامية في حلب، وكذلك شرح أحدهم حديث: " كنت كنزاً مخفياً ... " في رسالة خاصة أيضاً موجودة في المكتبة المذكورة برقم (١٣٥) مع أنه حديث **لا أصل له** أيضاً كما سيأتي (٦٠٢٣) ، وذلك مما يدل على أن هؤلاء الفقهاء لم يحاولوا - مع الأسف الشديد - الاستفادة من جهود المحدثين في خدمة السنة وتنقيتها مما أدخل فيها، ولذلك كثرت الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتبهم، والله المستعان. ٦٧ - " من قرأ في الفجر ب ﴿ألم نشرح﴾ و ﴿ألم تر كيف﴾ لم يرمد " **لا أصل له**. قال السخاوي (ص ٢٠٠) : **لا أصل له**، سواء أريد بالفجر هنا سنة الصبح أو الصبح لمخالفته سنة القراءة فيهما.. " (٢)

"يشير إلى أن السنة في سنة الفجر ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و ﴿قل هو الله أحد﴾ ، وفي فرض الفجر قراءة ستين آية فأكثر على ما هو مفصل في كتابي " صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم " ٦٨ - " قراءة سورة ﴿إنا أنزلناه﴾ عقب الوضوء " **لا أصل له**. كما قال السخاوي، قال: ورأيت في المقدمة المنسوبة للإمام أبي الليث من الحنفية، فالظاهر إدخاله فيها من غيره وهو مفوت سنة. قلت: يعني سنة القول بعد الوضوء: " أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين " وهو في مسلم والترمذي، أو يقول: " سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك " رواه الحاكم وغيره بسند صحيح. قلت: وقوله: **لا أصل له** يومهم أنه لا إسناد له، وليس كذلك كما سيأتي (١٤٤٩) .. " (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٦٥/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٦٦/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٦٧/١

"فأقر الحاكم على تصحيحه، فأوهم أنه صحيح، وليس كذلك، وهذا هو الحامل لي على نشر هذا الحديث وتحقيق القول في وضعه كي لا يغتر أحد بزلة هؤلاء الأفاضل فيقع في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، صاننا الله من ذلك بمنه وفضله. ٧١ - " التكبير جزم " لا أصل له. كما قال الحافظ ابن حجر والسخاوي، وكذا السيوطي، وله رسالة خاصة في الحديث في كتابه " الحاوي للفتاوي " ( ٢ / ٧١ ) وقد بين فيها أنه من قول إبراهيم النخعي، وأن معنى قوله جزم لا يمد ثم ذكر قول من فسر به بأنه لا يعرب بل يسكن آخره. ثم رده من وجوه ثلاثة أوردها فليراجعها من شاء. ثم إن الحديث مع كونه لا أصل له مرفوعا، وإنما هو من قول إبراهيم، وإنما يريد به التكبير في الصلاة كما يستفاد من كلام السيوطي في الرسالة المشار إليها فلا علاقة له بالأذان كما توهم بعضهم، فإن هناك طائفة من المنتمين للسنة في مصر وغيرها تؤذن كل تكبيرة على حدة: الله أكبر، الله أكبر، عملا بهذا الحديث زعموا! والتأذين على هذه الصفة مما لا أعلم له أصلا في السنة، بل ظاهر الحديث الصحيح خلافه، فقد روى مسلم في " صحيحه " ( ٢ / ٤ ) من حديث عمر ابن الخطاب مرفوعا: " إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، الحديث ... " ففيه إشارة ظاهرة إلى أن المؤذن يجمع بين كل تكبيرتين، وأن السامع يجيبه كذلك، وفي " شرح صحيح مسلم " للنووي ما يؤيد هذا فليراجعه من شاء. ومما يؤيد ذلك ما ورد في بعض الأحاديث أن الأذان كان شفعا شفعا.. " (١)

" ٧٤ - " عظموا ضحاياكم فإنها على الصراط مطاياكم " لا أصل له بهذا اللفظ. قال ابن الصلاح: هذا حديث غير معروف ولا ثابت، نقله الشيخ إسماعيل العجلوني في " الكشف " ومن قبله ابن الملقن في " الخلاصة " ( ١٦٤ / ٢ ) وزاد: قلت: وأسنده صاحب الفردوس بلفظ " استفرهوا " بدل " عظموا " أي:.. " (٢)

" " ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس " هذه الجملة منه صحيحة ثابتة عنه صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن مسعود! خرجته مسلم وأحمد. ٧٨ - " سؤر المؤمن شفاء " لا أصل له. قال الشيخ أحمد الغزي العامري في " الجرد الحديث " ( رقم ١٦٨ من نسختي ) : ليس بحديث، وأقره الشيخ العجلوني في " كشف الخفاء " ( ١ / ٤٥٨ ) . قلت: وأما قول الشيخ على القاري في " موضوعاته " ( ص ٤٥ ) : هو صحيح من جهة المعنى لرواية الدارقطني في " الأفراد " من حديث ابن عباس مرفوعا: " من التواضع أن يشرب الرجل من سؤر أخيه " أي المؤمن، فيقال له كما تعلمنا منه في مثل هذه المناسبة: ثبت العرش ثم انقش! "، فإن هذا الحديث غير صحيح أيضا، وبيانه فيما بعد، على أنه لو صح لما كان شاهدا له! كيف وليس فيه أن سؤر المؤمن شفاء لا تصريحاً ولا تلويحاً، فتأمل.. " (٣)

" تفرد به نوح وهو متروك، وتعقبه السيوطي في " اللآلئ المصنوعة " ( ٢ / ٢٥٩ طبع المكتبة الحسينية ) بقوله: قلت: له متابع، قال الإسماعيلي في " معجمه " ( ق ١٢٣ / ٢ - مصورة الجامعة الإسلامية ) : أخبرني علي بن محمد بن حاتم

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧٢/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧٣/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧٧/١

أبو الحسن القومسي: حدثنا جعفر بن محمد الحداد القومسي، حدثنا إبراهيم بن أحمد البلخي، حدثنا الحسن بن رشيد المروزي عن ابن جريج، وعنه يعني المروزي هذا ثلاثة أنفس، فيه لين، الأصل: فيهم وهو خطأ. قلت: بل الحسن هذا منكر الحديث، فقد قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١ / ٢ / ١٤) بعد أن نقل عن أبيه أنه مجهول: يدل حديثه على الإنكار، وذلك أنه روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: "من صبر في حر مكة ساعة باعد الله عز وجل منه جهنم سبعين خريفاً، ومن مشى في طريق مكة ساعة، كل قدم يضعها ترفع له درجة، والأخرى حسنة". وفي "اللسان": وقال العقيلي فيه: في حديثه وهم، ويحدث بمناكير، ثم ساق حديث ابن عباس الذي استنكره ابن أبي حاتم وقال: هذا حديث باطل لا أصل له. والحديث رواه السهمي الجرجاني في "تاريخ جرجان" (٢٦٢) من طريق شيخه أبي بكر الإسماعيلي قال: حدثنا علي بن محمد بن حاتم بن دينار أبو الحسن القومسي وكان صدوقاً، إلخ ... وقال: قال شيخنا أبو بكر الإسماعيلي: إبراهيم بن أحمد والحسن بن رشيد مجهولان.. (١)

"وبه أعله المناوي في "فيض القدير" فقال: نقل في "الميزان" عن أحمد وغيره تضعيفه، ثم قال الذهبي: أراه حديثاً منكراً، وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" قال ابن حجر: ولم يصب إذ ليس فيهم متهم بالكذب، انتهى. قلت: وفي هذا الكلام أخطاء يجب التنبيه عليها: ١ - إعلاله الحديث بابن جدعان يوهم أنه تفرد به، وليس كذلك، فقد تابعه خالد الحذاء عند الحاكم وابن ماجه كما تقدم وهو ثقة من رجال الصحيحين. ٢ - أنه يوهم أن ابن الجوزي أورده من طريق ابن جدعان، وليس كذلك، فإنما أورده في "الموضوعات" (٢ / ٣٩) من طريق عمرو بن قيس عن الحسن عن أبي عبيدة عن عبد الله يعني ابن مسعود مرفوعاً نحو الرواية الثانية عن ثوبان، ثم قال ابن الجوزي: لا أصل له، عمرو لا شيء، ولم يسمع من الحسن، ولا سمع الحسن من أبي عبيدة، قلت: ولا أبو عبيدة سمع من أبيه ابن مسعود، وتعقبه السيوطي في "الآلئ" (١ / ٤٣٧) بحديث ابن ثوبان هذا، وقد قال في "الزوائد" (ق ٢٤٩ / ٢): إسناده صحيح ورجاله ثقات، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي! مع أنه يقول في "الميزان": أراه منكراً كما تقدم.. (٢)

"سفرنا، واخلفنا في أهلنا"، وذلك لأن الله حي شهيد مهيمن قيوم رقيب حفيظ غني عن العالمين، ليس له شريك ولا ظهير، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة، ويكون الحاجة المستخلف، وسمي خليفة، لأنه خلف عن الغزو وهو قائم خلفه، وكل هذه المعاني منتفية في حق الله تعالى، وهو منزّه عنها، فإنه حي قيوم شهيد لا يموت ولا يغيب ... ولا يجوز أن يكون أحد خلفاً منه ولا يقوم مقامه، إنه لا سمي له ولا كفاء، فمن جعل له خليفة فهو مشرك به. ٨٦ - "الطاعون وخز إخوانكم من الجن". لا أصل له بهذا اللفظ. وإن أورده ابن الأثير في مادة وخز من "النهاية" تبعاً لغريبي الهروي، وإنما هو مركب من حديثين صحيحين كما يأتي بيانه وقال الحافظ في "الفتح" (١٠ / ١٤٧): لم أره بهذا اللفظ بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة، لا في الكتب المشهورة، ولا الأجزاء المنتورة، وقد عزاه بعضهم لـ "مسند أحمد" و"الطبراني" و"كتاب الطواغيت" لابن أبي الدنيا، ولا وجود لذلك في واحد

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧٨/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٩٦/١

منها.قلت: والحديث في مسند أحمد (٤ / ٣٩٥، ٤١٣، ٤١٧) وكذا الطبراني في " المعجم الصغير " (ص ٧١) والحاكم أيضا (١ / ٥٠) من طرق عن أبي موسى الأشعري مرفوعا بلفظ: " الطاعون وخز أعدائكم من الجن " .." (١)

"وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.قلت: هو صحيح، أما على شرط مسلم، فلا، فإن فيه عند الحاكم وكذا أحمد في بعض طرقه أبا بلج واسمه يحيى بن سليم وهو ثقة، إلا أنه ليس من رجال مسلم، وله عند أحمد طريق أخرى بسند صحيح أيضا، وصححه الحافظ، فهذا هو المحفوظ في الحديث: وخز أعدائكم، وأما لفظ إخوانكم فإنما هو في حديث آخر، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: " فلا تستنجوا بهما يعني العظم والبقر فإنهما طعام إخوانكم من الجن "، رواه مسلم وغيره انظر " نيل الأو طار " فكأنه اختلط على بعضهم هذا بالأول.قال السيوطي في " الحاوي " : وأما تسميتهم إخوانا في حديث العظم، فباعتبار الإيمان، فإن الأخوة في الدين لا تستلزم الاتحاد في الجنس، وقد أطال الكلام على طرق الحديث وبيان أنه لا أصل لهذه اللفظة " إخوانكم " في شيء من طرقه الحافظ ابن حجر في كتابه القيم " بذل الماعون في فضل الطاعون " (ق ٢٦ / ١ - ٢٨ / ٢) ٨٧٠ - " إذا صعد الخطيب المنبر، فلا صلاة ولا كلام " .باطل.قد اشتهر بهذا اللفظ على الألسنة وعلق على المنابر ولا أصل له! وإنما رواه الطبراني في " الكبير " عن ابن عمرو مرفوعا بلفظ: " إذا دخل أحدكم المسجد والإمام على المنبر فلا صلاة ولا كلام، حتى. " (٢)

"إنهم كانوا يتحدثون حين يجلس عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر حتى يسكت المؤذن، فإذا قام عمر على المنبر لم يتكلم أحد حتى يقضي خطبتيه كليهما، أخرجه مالك في " موطئه " (١ / ١٢٦) والطحاوي (١ / ٢١٧) والسياق له، وابن أبي حاتم في " العلل " (١ / ٢٠١) وإسناد الأولين صحيح.فثبت بهذا أن كلام الإمام هو الذي يقطع الكلام، لا مجرد صعوده على المنبر، وأن خروجه عليه لا يمنع من تحية المسجد، فظهر بطلان حديث الباب، والله تعالى هو الهادي للصواب. ٨٨٠ - " الزرع للزارع، وإن كان غاصبا " .باطل لا أصل له.قال الصنعاني في " سبل السلام " (٣ / ٦٠) : لم يخرج أحد، قال في " المنار " : وقد بحث عنه فلم أجده، والشارح نقله وبيض لمخرجه، وقال الشوكاني في " نيل الأو طار " (٥ / ٢٧٢) : ولم أقف عليه فليُنظر فيه.قلت: نظرت فيه فلم أعرثر عليه، بل وجدته مخالفا للأحاديث الثابتة في الباب:الأول: " من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق " .أخرجه أبو داود (٢ / ٥٠) بسند صحيح عن سعيد بن زيد رضي الله عنه، وحسنه الترمذي (٢ / ٢٢٩) وهو مخرج في " الإرواء " (١٥٥٠) ، قال في النهاية:.. " (٣)

"فيخشى على من تهاون بالصلاة أن يموت على الكفر والعياذ بالله تعالى، لكن ليس في هذا الحديث الصحيح ولا في غيره القطع بتكفير تارك الصلاة وكذا تارك الصيام مع الإيمان بهما بل هذا مما تفرد به هذا الحديث الضعيف، والله أعلم.وأما الركن الأول من هذه الأركان الخمسة " شهادة أن لا إله إلا الله " فبدونها لا ينفع شيء من الأعمال الصالحة، وكذلك إذا قالها ولم يفهم حقيقة معناها، أو فهم، ولكنه أخل به عمليا كالأستغاثة بغير الله تعالى عند الشدائد ونحوها من

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٩٨/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٩٩/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٢/١



الشركيات. ٩٥ - " التائب حبيب الله ". لا أصل له بهذا اللفظ. وقد أورده الغزالي في " الإحياء " ( ٤ / ٤٣٤ ) جازما بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم! وقال الشيخ تاج الدين السبكي في " الطبقات " ( ٤ / ١٤٠ - ١٧٠ ) : لم أجد له إسنادا، ونحوه الحديث الآتي :.. (١)

" ١٠٠ - " حسنات الأبرار سيئات المقربين ". باطل لا أصل له. وقد أورده الغزالي في " الإحياء " ( ٤ / ٤٤ ) بلفظ: قال القائل الصادق: " حسنات الأبرار.. "، قال السبكي ( ٤ / ١٤٥ - ١٧١ ) : ينظر إن كان حديثا، فإن المصنف قال: قال القائل الصادق، فينظر من أراد. قلت: الظاهر أن الغزالي لم يذكره حديثا، ولذلك لم يخرج الحافظ العراقي في " تخریج أحاديث الإحياء " وإنما أشار الغزالي إلى أنه من قول أبي سعيد الخزاز الصوفي، وقد أخرجه عنه ابن الجوزي في " صفوة الصفوة " ( ٢ / ١٣٠ / ١ ) وكذا ابن عساكر في ترجمته كما في " الكشف " ( ١ / ٣٥٧ ) قال: وعده بعضهم حديثا وليس كذلك.. (٢)

"قلت: وممن عده حديثا، الشيخ أبو الفضل محمد بن محمد الشافعي فإنه قال في كتابه " الظل المورد " (ق ١٢ / ١) : فقد روي أنه صلى الله عليه وسلم قال: فذكره، ولا يشفع له أنه صدره بصيغة التمریض - إن كانت مقصودة منه لأن ذلك إنما يفيد فيما كان له أصل ولضعيف، وأما فيما لا أصل له - كهذا - فلا. قلت: ثم إن معنى هذا القول غير صحيح عندي، لأن الحسنة لا يمكن أن تصير سيئة أبدا مهما كانت منزلة من أتى بها، وإنما تختلف الأعمال باختلاف مرتبة الآتين بها إذا كانت من الأمور الجائزة التي لا توصف بحسن أو قبح، مثل الكذبات الثلاث التي أتى بها إبراهيم عليه السلام، فإنها جائزة لأنها كانت في سبيل الإصلاح، ومع ذلك فقد اعتبرها إبراهيم عليه السلام سيئة، واعتذر بسببها عن أن يكون أهلا لأن يشفع في الناس صلى الله عليه وعلى نبينا وسائر إخوانهما أجمعين وأما اعتبار الحسنة التي هي قربة إلى الله تعالى سيئة بالنظر إلى أن الذي صدرت منه من المقربين، فمما لا يكاد يعقل، ثم وقفت على كلام مطول في هذا الحديث لشيخ الإسلام ابن تيمية قال فيه: هذا ليس محفوظا عن قوله حجة، لا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد من سلف الأمة وأئمتها وإنما هو كلام لبعض الناس وله معنى صحيح وقد يحمل على معنى فاسد، ثم أفاض في بيان ذلك فمن شاء الإطلاع عليه فليراجع في رسالته في التوبة (ص ٢٥١ - ص ٢٥٥) من " جامع الرسائل " تحقيق صديقنا الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله تعالى.. (٣)

" ١٠١ - " أما إني لا أنسى، ولكن أنسى لأشعر ". باطل لا أصل له. وقد أورده الغزالي في " الإحياء " ( ٤ / ٣٨ ) مجزوما بنسبته إليه صلى الله عليه وسلم فقال العراقي في " تخریجه " : ذكره مالك بلاغا بغير إسناد، وقال ابن عبد البر: لا يوجد في " الموطأ " إلا مرسلا لا إسناد له، وكذا قال حمزة الكناي: إنه لم يرد من غير طريق مالك، وقال أبو طاهر الأنماطي: وقد طال بحثي عنه وسؤالي عنه للأئمة والحفاظ فلم أظفر به ولا سمعت عن أحد أنه ظفر به، قال: وادعى

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٣/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٦/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٧/١

بعض طلبة الحديث أنه وقع له مسندا.قلت: فالعجب من ابن عبد البر كيف يورد الحديث في " التمهيد " جازما بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم في غير موضع منه، فانظر ( ١ / ١٠٠ و ٥ / ١٠٨ و ١٠ / ١٨٤ ) ؟ ! .قلت: الحديث في " الموطأ " ( ١ / ١٦١ ) عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إني لأنسى أو أنسى لأسن " .فقول المعلق على " زاد المعاد " ( ١ / ٢٨٦ ) ، وإسناده منقطع ليس بصحيح بداهة لأنه كما ترى بلاغ لا إسناد له، ولذلك قال الحافظ فيما نقل الزرقاني في " شرح الموطأ " ( ١ / ٢٠٥ ) : **لا أصل له**. وظاهر الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لا ينسى بباعث البشرية وإنما ينسيه الله ليشرع، وعلى هذا فهو مخالف لما ثبت في " الصحيحين " وغيرهما من حديث ابن مسعود مرفوعا: " إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني " ، ولا ينافي هذا أن يترتب على نسيانه صلى الله عليه وسلم حكم وفوائد من البيان والتعليم، والقصد أنه لا يجوز نفي النسيان الذي هو من طبيعة البشر عنه صلى الله عليه وسلم لهذا الحديث الباطل! لمعارضته لهذا الحديث الصحيح.. (١)

" ١٠٢ - " الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا " .**لا أصل له**.أورده الغزالي ( ٤ / ٢٠ ) مرفوعا إليه صلى الله عليه وسلم! فقال الحافظ العراقي وتبعه السبكي ( ٤ / ١٧٠ - ١٧١ ) : لم أجده مرفوعا، وإنما يعزي إلى علي بن أبي طالب، ونحوه في " الكشف " ( ٢ / ٣١٢ ) .. (٢)

" ١٠٣ - " جالسوا التوابين فإنهم أرق أفئدة " .**لا أصل له**.أورده الغزالي مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم! فقال مخرجه العراقي ( ٤ / ٣١ ) وتبعه السبكي ( ٤ / ١٧١ ) : لم أجده مرفوعا، قال العراقي: وهو من قول عون بن عبد الله رواه ابن أبي الدنيا في التوبة.. (٣)

" وكادح عامة ما يرويه غير محفوظ ولا يتابع عليه في أسانيده ولا في متونه، ومن طريق ابن عدي أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " ( ٢ / ٢٨٧ ) وقال: حسين ليس بشيء وكادح كذاب، وسليمان ضعفه الدارقطني، ثم ساقه البيهقي وابن الجوزي من طريق العقيلي بسنده عن داود بن عبد الجبار أبي سليمان الكوفي حدثنا الجارود عن حبيب بن يسار عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل العنب خرطا، قال العقيلي ( ٢ / ٣٤ ) : **لا أصل له**، وداود ليس بثقة ولا يتابع عليه.قلت: ومن طريقه رواه أبو بكر الشافعي في " الفوائد " ( ١١٠ / ١ ) والطبراني في " الكبير " ( ٣ / ١٧٤ / ٢ ) وبه تعقبه السيوطي في " اللآليء " ( ٢ / ٢١١ ) بقوله: قلت: أخرجه الطبراني من هذا الطريق وأخرجه البيهقي في " الشعب " من الطريقتين ثم قال: ليس فيه إسناد قوي، واقتصر العراقي في " تخريج الإحياء " على تضعيفه.قلت: وهذا تعقيب لا طائل تحته، فإن تضعيف العراقي والبيهقي إجمالي لا تفصيل فيه وإعلال الدين قبلهما مفصل، فهو يقضي على المجهل، وداود المذكور قال فيه ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: يكذب، فمثله لا يصلح شاهدا لحديث كادح

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٨/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٩/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٩/١

الكذاب. ولهذا أقر الذهبي ثم العسقلاني العقيلي على قوله: **لا أصل له**، فإيراد السيوطي لحديث ابن عباس في " الجامع الصغير " مما لا يتفق مع شرطه! .." (١)

"وأفسد بيضه واقطع دابره، وخذ بأفواهها عن معاشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء"، فقال رجل: يا رسول الله كيف تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ فقال: " إن الجراد.. ". قلت: وهذا سند ضعيف جدا موسى بن محمد هذا هو التيمي المدني وهو منكر الحديث كما قال النسائي وغيره وقد ساق له الذهبي من مناكيره هذا الحديث، وأورده ابن الجوزي في " الموضوعات " ( ٣ / ١٤ ) من رواية موسى هذا، ثم قال: لا يصح، موسى متروك وأقره السيوطي في " اللآليء " ( ٢ / ٣٣٣ ) فلم يتعقبه بشيء إلا قوله: قلت: أخرجه ابن ماجه، ومع هذا فقد أورده في " الجامع الصغير " ! ، ثم رأيت ابن قتيبة أخرجه في " غريب الحديث " ( ٣ / ١١٤ ) من رواية أبي خالد الواسطي عن رجل عن ابن عباس موقوفا عليه، وهذا مع أنه موقوف وهو به أشبه فإن سنده واه جدا، لأن أبا خالد هذا وهو عمرو بن خالد متروك ورماه وكيع بالكذب. قلت: ويشبه أن يكون هذا الحديث من الإسرائيليات. ١١٣ - " اتقوا مواضع التهم ". **لا أصل له**. أورده الغزالي في " الإحياء " ( ٣ / ٣١ ) وقال مخرجه الحافظ العراقي، لم أجد له أصلا.. " (٢)

"١٢٥ - " سوء الخلق ذنب لا يغفر، وسوء الظن خطيئة تفوح ". باطل **لا أصل له**. وقد أورده الغزالي ( ٣ / ٤٥ ) جازما بنسبته إليه صلى الله عليه وسلم وإذا جاز أن يخفى عليه بطلانه من الناحية الحديثية فلست أدري كيف خفي. " (٣) "قلت: وهذا إسناد حسن لولا أنني لم أعرف الحسن بن علي بن صفار وأحمد بن سهل ابن مالك، فمن كان عنده علم عنهما فليفضل بإعلامي مشكورا وجزاه الله خيرا. وللحديث شاهد ولكنه واه وهو: ١٤١ - " إياكم والزنا فإنه فيه ست خصال: ثلاثا في الدنيا وثلاثا في الآخرة، فأما اللواتي في الدنيا فإنه يذهب بالبهاء، ويورث الفقر، وينقص الرزق، وأما اللواتي في الآخرة: فإنه يورث سخط الرب، وسوء الحساب والخلود في النار ". موضوع. أخرجه ابن عدي ( ٢٠ / ٢٣ ) وأبو نعيم ( ٤ / ١١١ ) من طريق مسلمة بن علي عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعا، وقال ابن عدي: وهذا عن الأعمش غير محفوظ وهو منكر، وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش، تفرد به مسلمة وهو ضعيف الحديث. قلت: وهو مجمع على تركه، بل قال الحاكم: روى عن الأوزاعي والزبيدي المناكير والموضوعات وقد ساق له الذهبي من مناكيره أحاديث كثيرة منها هذا، وآخر قال فيه أبو حاتم: باطل موضوع وسيأتي إن شاء الله برقم ( ١٤٥ ). والحديث أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " ( ٣ / ١٠٧ ) من طريق أبي نعيم ثم قال: مسلمة متروك، وتابعه أبان بن نهشل عن إسماعيل بن أبي خالد عن الأعمش به وأبان منكر الحديث جدا، قال ابن حبان: **ولا أصل لهذا** الحديث، وتعقبه السيوطي في " اللآليء " ( ٢ / ١٩١ ) بما نقله عن أبي نعيم من اقتصاره. " (٤)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٥/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٣٠/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٤٧/١

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٧٠/١

"سبحانه وتعالى أعلم. ويغني عنه الأحاديث الصحيحة في الأمر بالغسل يوم الجمعة كقوله صلى الله عليه وسلم: " غسل الجمعة واجب على كل محتلم "، رواه الشيخان وغيرهما وهو مخرج في " الإرواء " (رقم ١٤٣) ، وقد تساهل أكثر الناس بهذا الواجب يوم الجمعة فقل من يغتسل منهم لهذا اليوم، ومن اغتسل فيه فإنما هو للنظافة، لا لأنه من حق الجمعة، فالله المستعان. ١٥٩ - " إن الله عز وجل وملائكته يصلون على أصحاب العمام يوم الجمعة ". موضوع. رواه الطبراني في " الكبير "، ومن طريقه أبو نعيم في " الحلية " (٥ / ١٨٩ - ١٩٠) من طريق العلاء بن عمرو الحنفي حدثنا أيوب بن مدرك عن مكحول عن أبي الدرداء مرفوعا. أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " (٢ / ١٠٥) من هذا الوجه وقال: لا أصل له تفرد به أيوب، قال الأزدي: هو من وضعه كذبه يحيى وتركه الدارقطني، وتعقبه السيوطي بقوله (٢ / ٢٧) : اقتصر على تضعيفه الحافظان: العراقي في " تخريج الإحياء " وابن حجر في " تخريج الرافعي "، والله أعلم. قلت: وتقليدا منه لهما، وهو مجتهد عصره! ، أورده في " الجامع الصغير "! وقد تعقبه الشارح بقوله بعد أن ذكر قول ابن الجوزي السابق: ولم يتعقبه المؤلف بشيء سوى أنه اقتصر على تضعيفه العراقي وابن حجر، ولم يزد على ذلك، وأنت خير بما في هذا التعقب من التعصب.. " (١)

"كتبت عنه وما رأيت إلا خيرا. قلت: لعل قول أبي حاتم هذا وهو في " الجرح والتعديل " (٣ / ١ / ٣٥٩) قبل أن يطلع على روايته للأحاديث المكذوبة، وإلا فتوثيقه لا يتفق في شيء مع تكذيبه لحديثه كما نقله الذهبي عنه، وهو في كتاب " العلل " لابنه قال: (٢ / ٣٧٥ - ٣٧٦) قال: سألت أبي عن حديث رواه العلاء بن عمرو الحنفي (قلت: فذكره قال) : فسمعت أبي يقول: هذا حديث كذب. لكن قد يقال: ما دام أن الحديث له علل كثيرة فجائز أن تكون العلة عند أبي حاتم في غير العلاء هذا، والله أعلم. وقال في ترجمته من " اللسان " : وقال العقيلي بعد تخريجه: منكر ضعيف المتن لا أصل له وأقره الحافظ. قلت: وليس في نسختنا من العقيلي قوله: ضعيف المتن، والله أعلم. وتوثيق ابن حبان إياه مع قوله فيما نقله الذهبي عنه لا يجوز الاحتجاج به بحال فيه تناقض ظاهر، فلعل التوثيق كان قبل الاطلاع على حقيقة أمره، والله أعلم. وقد يؤيده قول الهيثمي في " المجمع " (١٠ / ٥٢) بعد أن عزاه للطبراني: وفيه العلاء بن عمرو الحنفي وهو مجمع على ضعفه. الثانية: يحيى بن يزيد كذا وقع في هذه الرواية: يزيد، قال الذهبي: (وهو تصحيف، وإنما هو: بريد). قلت: وكذلك وقع في " الضعفاء " للعقيلي و " المعرفة " للحاكم وهكذا أورده ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " (٤ / ١٢ / ١٣١) وروى عن ابن معين. " (٢)

"بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها: يعني قوله: أخبرت وحدثت عن فلان كذا في " الميزان ". والحديث أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " (٢ / ٤١) من طريق العقيلي، ثم قال: قال العقيلي: منكر لا أصل له، قال ابن الجوزي: يحيى يروي المقلوبات. قال السيوطي في " اللآليء " (١ / ٤٤٢) : قلت: إنما أورده العقيلي في ترجمة العلاء بن عمرو على أنه من مناكيره، وكذا فعل صاحب " الميزان " ثم ذكر

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٩٢/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٩٥/١

توثيق ابن حبان وصالح جزرة للعلاء متغافلا عن قاعدة (الجرح مقدم على التعديل) وعن قول ابن حبان الآخر فيه: لا يحل الاحتجاج به بحال، وعن قول الحافظ العراقي: ضعيف عندهم، كما تقدم، ثم ذكر تصحيح الحاكم له وما تعقبه الذهبي به، ثم تعقبه السيوطي بقوله: وله شاهد. قلت: ولكنه منكر باعتراف السيوطي نفسه فلم يصنع شيئا! وهو الآتي بعده. والحديث أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في " اقتضاء الصراط المستقيم " (ص. ١)

" (٧٦ - طبعة الخانجي) من طريق العقيلي وأنه قال: لا أصل له وأن ابن الجوزي ذكره في " الموضوعات " وأقرهما على ذلك، إلا أنه نقل قبل ذلك عن الحافظ السلفي: هذا حديث حسن، قال شيخ الإسلام: فما أدري أراد (حسن إسناده) على طريقة المحدثين أو (حسن متنه) على الاصطلاح العام. قلت: وغالب الظن أنه أراد الثاني وبه جزم في " الفيض " لكنه عزاه لابن تيمية مع أن كلامه كما رأيت لا يدل على جزمه بذلك، وعلى كل حال فإني أستبعد جدا أن يستحسن السلفي إسناده هذا الحديث مع أن أحسن أحواله أن يكون ضعيفا جدا، وقد حكم بوضعه غير واحد من الأئمة الذين سبقوه مثل أبي حاتم والعقيلي دون أن يخالفهم في ذلك أحد ممن يوثق بعلمه. والشاهد الذي أشار إليه السيوطي فيما سبق هو: ١٦١ - " أنا عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي ". موضوع. أخرجه الطبراني في " الأوسط " (٢ / ٢٨٥ / ١ / ٩٣٠١) قال حدثنا مسعدة بن سعد حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا عبد العزيز بن عمران حدثنا شبل بن العلاء عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعا، وقال: لم يروه عن شبل إلا عبد العزيز ابن عمران. وقد ساقه السيوطي في " اللآلئ " (١ / ٤٤٢) شاهدا للحديث الذي قبله ثم عقبه بقوله: قال الذهبي في " المعني ": شبل بن العلاء بن عبد الرحمن، قال ابن عدي: له مناكير. قلت: وأعله الهيثمي في " المجمع " (١٠ / ٥٢ - ٥٣) بالراوي عنه فقال: (٢)

" قلت: كذا في نسختنا من الترمذي حسن غريب، ونقل المنذري في " الترغيب " (٢ / ٣٢٢) والحافظ ابن كثير في " تفسيره " (٣ / ٥٦٣) والحافظ في " التهذيب " أنه قال: حديث غريب ليس في نقلهم عنه أنه حسنه، ولعله الصواب فإن الحديث ضعيف ظاهر الضعف بل هو موضوع من أجل هارون، فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمته بعد أن نقل عن الترمذي تجهيله إياه: قلت: أنا أتهمه بما رواه القضاعي في " شهابه ": ثم ساق له هذا الحديث، قلت: هو فيه برقم (١٠٣٥) وفي " العلل " (٢ / ٥٥ - ٥٦) لابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: مقاتل هذا، هو مقاتل بن سليمان، رأيت هذا الحديث في أول كتاب وضعه مقاتل بن سليمان وهو حديث باطل لا أصل له. قلت: كذا جزم أبو حاتم - وهو الإمام الحجة - أن مقاتلا المذكور في الإسناد هو ابن سليمان مع أنه وقع عندي الترمذي والدارمي مقاتل بن حيان كما رأيت، فلعله خطأ من بعض الرواة، ويؤيده أن الحديث رواه القضاعي كما سبق وكذا أبو الفتح الأزدي من طريق حميد الرؤاسي بسنده المتقدم عن مقاتل عن قتادة به، كذا قال: عن مقاتل، لم ينسبه فظن بعض الرواة أنه ابن حيان فنسبه إليه، من هؤلاء الأزدي نفسه فإنه ذكر عن وكيع أنه قال في مقاتل بن حيان: ينسب إلى الكذب قال الذهبي: كذا قال أبو الفتح وأحسبه التبس عليه مقاتل بن حيان بمقاتل بن سليمان فابن حيان صدوق قوي الحديث، والذي كذبه وكيع هو ابن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٩٧/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٩٨/١

سليمان، ثم قال أبو الفتح (قلت: فساق إسناد الحديث كما ذكرت آنفا) فتعقبه الذهبي بقوله: قلت: الظاهر أنه مقاتل بن سليمان.. (١)

"قلت: وهذا سند ضعيف من أجل يوسف بن أسباط قال أبو حاتم: كان رجلا عابدا، دفن كتبه، وهو يغلط كثيرا، وهو رجل صالح، لا يحتج به، كما في "الجرح" (٤ / ٢ / ٤١٨)، والحديث أورده السيوطي في "الجامع" والهيتمي في "المجمع" (٤ / ٧٠) وقال: رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه المسيب بن واضح وثقه النسائي وضعفه جماعة. قلت: قد تابعه عبد الله بن خبيق كما سبق، فعلة الحديث من شيخهما ابن أسباط، ثم إن له علة أخرى هي الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله بن مسعود فإنه لم يسمع منه وأشار لهذا الحافظ العراقي فقال في "تخريج الإحياء" (٤ / ٢٠٤): رواه الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد فيه لين وانقطاع، والحديث قال الذهبي في ترجمة المسيب: وهذا حديث منكر، وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (٢ / ١١٥ و ١١٦): سألت أبي عن حديث رواه المسيب بن واضح عن يوسف بن أسباط.. قلت: فذكره، قال: قال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له بهذا الإسناد. ١٧٦ - "لا تسقوني حلب امرأة". منكر. أخرجه وكيع في "الزهد" (٣ / ٤٩٤ / ٤٠٨) حدثنا قيس بن الربيع عن امرئ القيس عن عاصم بن بحير عن ابن أبي الشيخ المحاربي قال: أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "نصركم الله يا معشر محارب! لا تسقوني ...". (٢)

"عنه. قلت: هذا الكلام إنما هو على اللفظ الثاني، وأما اللفظ الأول وهو الثاني في ترتيب السيوطي فلم يتكلم عليه المناوي بشيء فلعله اكتفى بذلك إشارة إلى أن طريقتهم واحد وهو الظاهر من صنيع "الكشف" ولعله تبع فيه أصله "المقاصد" فإنه أورده باللفظين ثم قال: وفي سنده مقاتل ضعيف. قلت: أما مقاتل فكذاب كما تقدم نقله عن وكيع في الحديث (١٦٨)، وأما الراوي عنه عيسى بن إبراهيم فضيف جدا، قال البخاري والنسائي: منكر الحديث فما دام أن الحديث من رواية الكذاب فكان اللائق بالسيوطي أن ينزهه منه الكتاب! ولهذا ذكره الصغاني في "الأحاديث الموضوعة" (ص ٧) ومن قبله ابن الجوزي في "الموضوعات" وأقره السيوطي نفسه لكن بلفظ آخر، وهو: ١٩٢ - "الدجاج غنم فقراء أمتي، والجمعة حج فقرائها". موضوع. أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣ / ٨) من رواية ابن حبان في "المجروحين" (٣ / ٩٠) من طريق عبد الله بن زيد - محمش - النيسابوري عن هشام ابن عبيد الله الرازي عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا ثم قال: قال ابن حبان: باطل لا أصل له، وهشام لا يحتج به، وقال الدارقطني: هذا كذب، والحمل فيه على محمش كان يضع الحديث. وأقره السيوطي في "الآلئ" (٢ / ٢٨) فلم يتعقبه بشيء البتة، وأما ابن عراق فتعقبه في "تنزيه الشريعة" (٢ / ٢٣٦) بقوله: قلت: اقتصر الحافظ الذهبي في "طبقات الحفاظ" على قوله بعد إيراده. (٣)

"وهو كذب، وأقره الحافظ في "اللسان". ويؤيد ما ذهب إليه من موافقة السيوطي على وضع هذا الحديث أنه نقل في فتاواه (٢ / ٢٠٥) عن ابن الجوزي أنه أورده في "الموضوعات"، ولم يتعقبه بشيء. ومع هذا أورده في كتابه "الجامع

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣١٣/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٢٥/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٤٥/١



الصغير " ! فأخطأ وتناقض ولذا تعقبه شارحه المناوي ببعض ما ذكرناه عن ابن الجوزي والذهبي والعسقلاني، والحديث أورده ابن أبي حاتم ( ٢ / ٢٦٣ ) من طريق بقية عن أبي الفضل ثم ذكر أنه سأل أباه عنه فقال: هذا حديث موضوع باطل، وذكر ابن قتيبة في " مختلف الحديث " ( ص ٩٠ ) عن أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذا الحديث: **لا أصل له**. ١٩٤ - " عليكم بهذه الشجرة المباركة زيت الزيتون فتداووا به فإنه مصحة من الباسور ". كذب. رواه الطبراني في " الكبير " ( ١٧ / ٢٤٧ / ٧٧٤ ) وعنه أبو نعيم في " الطب " ( ٨٠ / ٢ ) حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح حدثني أبي حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد واه، قال الهيثمي في " المجمع " ( ٥ / ١٠٠ ) : رواه الطبراني، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح، ولكن ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة عثمان بن صالح، ونقل عن أبي حاتم أنه كذب.. (١)

"أعلم. قلت: وكذلك رواه ابن عساكر ( ١٣ / ٢٩٥ / ٢ ) وكذا ابن أبي حاتم ( ٢ / ٢٩٥ ) عن أبيه عن هشام عن بقية حدثنا ابن جريج به، ساقه ابن أبي حاتم بعد أن روى بهذا الإسناد حديثين آخرين لعلنا نذكرهما فيما بعد، وأشار إلى أن تصريح بقية بالتحديث خطأ من الراوي عنه هشام فقال: وقال أبي: هذه الثلاثة الأحاديث موضوعة **لا أصل لها**، وكان بقية يدلس، فظن هؤلاء أنه يقول في كل حديث حدثنا، ولم يفتقدوا الخبر منه، وأقره الذهبي في " الميزان " وجعله أصل قوله في ترجمة هشام: يروي عن ثقات الدماشقة، لكن يروج عليه، وكأنه لهذا تبع ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع ابن دقيق العيد صاحب " الإمام " كما في " خلاصة البدر المنير " ( ١١٨ / ٢ ) ، وقال عبد الحق في " أحكامه " ( ١٤٣ / ١ ) لا يعرف من حديث ابن جريج، وقد رواه ابن عساكر في مكان آخر ( ١٨ / ١٨٨ / ١ ) من طريق هشام بن عمار عن بقية عن ابن جريج به، فلا أدري هذه متابعة من هشام بن عمار لهشام بن خالد، أم أن قوله: عمار محرف عن خالد كما أرجح، ومنه تعلم أن قول ابن الصلاح: إنه جيد الإسناد غير صواب وإنه اغتر بظاهر التحديث ولم ينتبه لهذه العلة الدقيقة التي نبهنا عليها الإمام أبو حاتم جزاه الله خيراً.. " (٢)

"رواه الطبراني ولا بأس بإسناده، كذا قال والمقصود أنه أطلق العزو للطبراني والمراد به في هذه الحالة " معجمه الكبير " ، والله أعلم. قلت: ومن طريقه رواه ابن أبي حاتم في " العلل " وذكر عن أبيه أنه قال: حديث موضوع **لا أصل له**، وأقره الذهبي وقد نقلت كلام أبي حاتم بتمامه في الحديث ( ١٩٥ ) فراجع، وذكره في ترجمة بقية من " الميزان " من طريق ابن حبان وقال أعني ابن حبان: وهذا من نسخة كتبناها بهذا الإسناد كلها موضوعة يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان واه عن ابن جريج فدلس عنه والتزق به. قلت: وكأن السيوطي عفا الله عنا وعنه لم يقف على حكم هذين الإمامين بوضع هذا الحديث، وإلا لما سود به " الجامع الصغير " ! ، أولعله قلد الهيثمي والمنذري، وقد تعقبهم المناوي بقول أبي حاتم والذهبي، ثم تراجع عن ذلك في شرحه الآخر " التيسير " ، فنقل كلام المنذري فقط، وأقره. ١٩٩ - " حق الولد على الوالد أن يحسن اسمه ويحسن أدبه ". موضوع. رواه أبو محمد جعفر بن محمد بن الحسين السراج القاري في الفوائد ( ٥ / ٣٢ / ١ ) من

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٤٩/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٥٢/١

مجموع ٩٨) ومحمد بن عبد الواحد المقدسي وهو الضياء في "المنتقى من مسموعاته" (ج ٤ ورقة ٢٦ / ١ مجموع ١٠١) من طريق محمد بن عيسى قال حدثنا محمد بن الفضل عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا، وقال القاري: غريب لا أعلم رواه إلا محمد بن الفضل وهو ضعيف جدا، وأما أبوه فكان ثقة.. (١)

"يحيى عن عمه إسحاق بن طلحة عن طلحة بن عبيد الله مرفوعا. قال البوصيري في "الزوائد" (٢ / ١٣٨): هذا إسناد ضعيف عمر بن قيس هو المعروف بمندل ضعفه أحمد وابن معين والفلاس وأبو زرعة والبخاري وأبو حاتم وأبو داود والنسائي وغيرهم، والحسن أيضا ضعيف. قلت: بل هما متروكان، فالأول قال فيه أحمد: أحاديثه بواطيل، والحسن قال فيه النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي عن الثقات ما لا أصل له، ثم ساق له حديثا قال فيه: إنه موضوع وسأذكره عقب هذا إن شاء الله تعالى. وهذا الحديث قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه؟ فقال: هذا حديث باطل. قلت: لكن له طرق أخرى، فرواه البيهقي في "سننه" (٤ / ٣٤٨) من طريق سعيد ابن سالم أن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الحنفي مرفوعا به. قلت: وهذا سند ضعيف لإرساله، وسعيد بن سالم فيه ضعف، وقد روى البيهقي عن الشافعي أنه قال:.. (٢)

"هو منقطع يعني مرسل، ثم قال البيهقي: وقد روي من حديث شعبة عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح عن أبي هريرة موصولا، والطريق فيه إلى شعبة طريق ضعيف، ورواه محمد بن الفضل بن عطية عن سالم الأبطس عن ابن جبير عن ابن عباس مرفوعا، ومحمد هذا متروك. قلت: بل هو كذاب، كذبه ابن معين والفلاس وغيرهما كما سبق برقم (٢٦)، وقد رواه من طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣ / ١٥٤ / ١) ٢٠١٠ - "ما من نبي يموت فيقيم في قبره إلا أربعين صباحا حتى ترد إليه روحه، ومررت بموسى ليلة أسري بي وهو قائم في قبره بين عائلة وعويلة". موضوع. أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٨ / ٣٣٣) من طريق شيخه سليمان بن أحمد وهو الطبراني صاحب "المعاجم" الثلاثة، وهذا في "مسند الشاميين" (ص ٦٤) وابن عساكر (١٧ / ١٩٧ / ١) عن الحسن بن يحيى حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن زيد بن أبي مالك عن أنس بن مالك مرفوعا به، ثم قال أبو نعيم وابن عساكر: غريب من حديث يزيد لم نكتبه إلا من حديث الخشني. قلت: والخشني هذا متروك كما تقدم في الحديث قبله، ومن طريقه ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣ / ٢٣٩) و (١ / ٣٠٣) من رواية ابن حبان في "المجروحين" (١ / ٢٣٥) عنه، ثم قال يعني ابن حبان: باطل والخشني منكر الحديث جدا يروي عن الثقات ما لا أصل له.. (٣)

"قلت: ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن حبان إنه قال: هذا باطل موضوع، وأقره في "تهذيب التهذيب" (٢ / ٣٢٧) وكذلك نقله عنه الذهبي في "الميزان" في ترجمة الخشني هذا وقال: إنه انفرد به، أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" وأقره أيضا. وأما السيوطي فخالفهم جميعا! فتعقب ابن الجوزي، في "الآلآء" (١ / ٢٨٥) قائلا: قلت: هذا الحديث

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٥٧/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٥٩/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٦٠/١

أخرج الطبراني وأبو نعيم في " الحلية " وله شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن، والخشني من رجال ابن ماجه، ضعفه الأكثر، ولم ينسب إلى وضع ولا كذب، وقال دحيم: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق سيء الحفظ، وقال ابن عدي: تحتل رواياته، ومن هذا حاله لا يحكم على حديثه بالوضع. قلت: قد علمت مما نقلناه في الحديث السابق (رقم ١٩٨) عن أئمة الجرح والتعديل أن هذا الرجل أعني الحسن بن يحيى الخشني متروك، منكر الحديث، ولا يلزم منه أن يكون ممن يعتمد الكذب، بل قد يقع منه ذلك لكثرة غفلته وشدة سوء حفظه، فلا يرد على هذا قول السيوطي: إنه لم ينسب إلى وضع ولا كذب، إن كان يقصد به الوضع والكذب مطلقا، وإلا فعبارة ابن حبان المتقدمة: يروي عن الثقات ما لا أصل له، ظاهرة في نسبة الكذب إليه، ولا سيما بعد حكمه على حديثه الذي نحن بصدد الكلام عليه بأنه موضوع، ولكن عبارته هذه لا تفيد اتهامه بأنه يضع قصدا فتأمل. ثم إن ما نقله السيوطي عن ابن عدي يوهم أن روايات هذا الرجل كلها تحتل، وهذا ما لم يقصد إليه ابن عدي، فإن الحافظ ابن حجر بعد أن نقل عبارة ابن عدي. " (١)

"السابقة عقبها بقوله: قلت: قال ذلك بعد أن ساق له عدة مناكير وقال: هذا أنكر ما رأيت له، وهذا في " كامل ابن عدي " (٩٠ / ١) فجزي الله ابن حجر خيرا حيث كشف لنا بهذه الكلمة عن حقيقة قصد ابن عدي من عبارته المتقدمة، ومنه يتبين أن ابن عدي من جملة المضعفين للخشني، فلا يجوز حشر ابن عدي في جملة الموثقين له كما فعل السيوطي عفا الله عنا وعننا، وسيأتي له نحو هذا الخطأ في الحديث (٢٣٣). ثم لو سلمنا أنه وثقه مثل " دحيم "، فلا قيمة تذكر لهذا التوثيق إذا ما استحضرننا القاعدة التي تقول: إن الجرح المفسر مقدم على التعديل. ثم وجدت ما يؤيد الذي ذهبت إليه مما فهمته من عبارة ابن حبان المنقولة آنفا وهو أن الرجل قد يكذب بدون قصد منه، فإن نصها بتمامها في " ضعفائه " (١ / ٢٣٥) : منكر الحديث جدا، ويروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقين ما لا يتابع عليه، وقد سمعت ابن جوصاء يوثقه ويحكيه عن أبي زرعة، وكان رجلا صالحا يحدث من حفظه، كثير الوهم فيما يرويه، حتى فحشت المناكير في أخباره التي يرويها عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فلذلك استحق الترك. فهذا نص في أنه كان لا يعتمد الكذب، وإنما يقع ذلك منه وهما، فهو على كل حال ساقط الاعتبار ضعيف جدا، فحديثه قد يحكم عليه بالوضع لأدنى شبهة. وأنا أرى أن هذا الحديث يعارض قوله صلى الله عليه وسلم: " ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام ". رواه أبو داود (٣١٩ / ١) والبيهقي (٢٤٥ / ٥) وأحمد (٥٢٧ / ٢) بإسناد حسن عن أبي هريرة، وهو مخرج في الكتاب الآخر " الصحيحة " (٢٢٦٦) .. " (٢)

"ذلك على وضعه أيضا. ويعارضه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: " الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون ". وهو حديث صحيح كما تبين لي بعد أن وقفت على متابع له قال البيهقي: إنه تفرد به فكتبت بحثا حققت فيه صحة الحديث وأن التفرد المشار إليه غير صحيح وأودعت ذلك في السلسلة الأخرى برقم (٦٢١). ٢٠٣٠ - " من صلى علي عند قبري سمعته، ومن صلى علي نائيا وكل بها ملك يبلغني، وكفي بها أمر دنياه وآخرته، وكنت له شهيدا أو شفيعا ". موضوع بهذا

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٦١/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٦٢/١

التمام. أخرجه ابن سمعون في " الأمالي " ( ٢ / ١٩٣ ) والخطيب في " تاريخه " ( ٣ / ٢٩١ - ٢٩٢ ) وابن عساكر ( ١٦ / ٧٠ / ٢ ) من طريق محمد بن مروان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا. وأخرج طرفه الأول أبو بكر بن خلاد في الجزء الثاني من حديثه ( ١١٥ / ٢ ) وأبو هاشم السيلقي فيما انتقاه على ابن بشرويه ( ٦ / ١ ) والعقيلي في " الضعفاء " ( ٤ / ١٣٦ - ١٣٧ ) والبيهقي في " الشعب " ( ٢ / ٢١٨ ) وقال للعقيلي: لا أصل له من حديث الأعمش، وليس بمحفوظ، ولا يتابعه إلا من هو دونه، يعني ابن مروان هذا، ثم روى الخطيب بإسناده عن عبد الله بن قتيبة قال: سألت ابن نمير عن هذا الحديث؟ فقال: دع ذا، محمد بن مروان ليس بشيء.. (١)

"قلت: ومن طريقه أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " ( ١ / ٣٠٣ ) من رواية العقيلي ثم قال: لا يصح، محمد بن مروان هو السدي الصغير كذاب، قال العقيلي: لا أصل لهذا الحديث. وتعبه السيوطي في " اللآلئ " ( ١ / ٢٨٣ ) بقوله: قلت: أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان " من هذا الطريق، وأخرج له شواهد. قلت: ثم ساقها السيوطي وبعضها صحيح، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: " إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام " وقوله صلى الله عليه وسلم: " ما من أحد يسلم علي ... " الحديث وتقدم ذكره قريبا ( ص ٣٦٢ ) ، وهي كلها إنما تشهد للحديث في الجملة، وأما التفصيل الذي فيه وأنه من صلى عليه عند قبره صلى الله عليه وسلم فإنه يسمعه، فليس في شيء منها شاهد عليه. وأما نصفه الآخر، فلم يذكر السيوطي ولا حديثا واحدا يشهد له، نعم قال السيوطي: ثم وجدت لمحمد بن مروان متابعا عن الأعمش، أخرجه أبو الشيخ في " الثواب " حدثنا عبد الرحمن بن أحمد الأعرج حدثنا الحسن بن الصباح حدثنا أبو معاوية عن الأعمش به. قلت: ورجال هذا السند كلهم ثقات معروفون غير الأعرج هذا، والظاهر أنه الذي أورده أبو الشيخ نفسه في " طبقات الأصبهانين " ( ص ٣٤٢ / ٤٦٣ ) فقال: عبد الرحمن بن أحمد الزهري أبو صالح الأعرج، ثم روى عنه حديثين ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا فهو مجهول، وسيأتي. (٢)

"ومن مناكيره هذا الخبر. والحديث ذكره الهيثمي في " المجمع " ( ٦ / ٢٦٠ ) وقال: رواه الطبراني في " الصغير " و " الأوسط " عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري رماه النسائي بالكذب. ٢٠٧ - " أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة ". باطل لا أصل له. وأما قول الزيلعي - على ما في " حاشية ابن عابدين " ( ٢ / ٣٤٨ ) : رواه رزين ابن معاوية في تجريد الصحاح. فاعلم أن كتاب رزين هذا جمع فيه بين الأصول الستة: " الصحيحين " و " موطأ مالك " و " سنن أبي داود " والنسائي والترمذي، على نمط كتاب ابن الأثير المسمى " جامع الأصول من أحاديث الرسول " إلا أن في كتاب " التجريد " أحاديث كثيرة لا أصل لها في شيء من هذه الأصول كما يعلم مما ينقله العلماء عنه مثل المنذري في " الترغيب والترهيب " وهذا الحديث من هذا القبيل فإنه لا أصل له في هذه الكتب ولا في غيرها من كتب الحديث المعروفة، بل صرح العلامة ابن القيم في " الزاد " ( ١ / ١٧ ) بطلانه فإنه قال بعد أن أفاض في بيان مزية وقفة الجمعة من وجوه عشرة ذكرها: وأما ما استفاد على ألسنة العوام بأنها تعدل اثنتين وسبعين حجة، فباطل

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٦٦/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٦٧/١

لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين. وأقره المناوي في "فيض القدير" (٢) / ٢٨ ثم ابن عابدين في "الحاشية" .. (١)

"رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (١٣٦٩)، ثم إن الحديث ذكره السخاوي في مكان آخر (ص ١٤٧) من رواية الدارقطني يعني عن أبي هريرة مرفوعا، ثم قال: وحسنه العراقي، ومن قبله أبو عبد الله بن النعمان، ويحتاج إلى نظر، وقد تقدم نحوه من حديث أنس قريبا يعني هذا. قلت: والحديث عند الدارقطني عن ابن المسيب قال: أظنه عن أبي هريرة كما في الكشف (١ / ١٦٧). ٢١٦٠ - "إنا لنكشر في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلعنهم". لا أصل له مرفوعا. وقد بيض له العجلوني في "الكشف" (٢٠٦) وإنما ذكره البخاري (١٠ / ٤٣٤) معلقا موقوفا فقال: ويذكر عن أبي الدرداء: "إنا لنكشر ...". وقد وصله جماعة منهم أبو نعيم في "الحلية" (١ / ٢٢٢) من طريق خلف بن حوشب قال: قال أبو الدرداء.. فذكره موقوفا، وهو منقطع كما قال الحافظ في "الفتح" ووصله أبو بكر بن المقرئ في "فوائده" من طريق أبي صالح عن أبي الدرداء. قال الحافظ: هو منقطع أيضا، ووصله ابن أبي الدنيا وإبراهيم الحري في "غريب الحديث" والدينوري في "المجالسة" من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء. ولم يذكر. (٢)

"الدينوري في إسناده جبير بن نفير. قلت: فعلى هذا فهو منقطع أيضا، لكن لعله يتقوى بهذه الطرق. وبالجمل، فالحديث لا أصل له مرفوعا، والغالب أنه ثابت موقوفا، والله أعلم. ٢١٧ - "الزرقعة في العين يمن، وكان داود أزرق". موضوع. رواه الحاكم في "تاريخه" من طريق الحسين بن علوان عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا. ذكره السيوطي في "الآلآء" (١ / ١١٤) شاهدا فأساء، ابن علوان هذا كذاب وضاع، والجمل الأولى من الحديث أوردها ابن الجوزي في "الموضوعات" (١ / ١٦٢) من رواية ابن حبان وهذا في ترجمة عباد من "الضعفاء" (٢ / ١٦٤) عن محمد بن يونس عن عباد بن صهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا، وقال ابن الجوزي: لا يصح، عباد متروك والراوي عنه هو الكديمي والبلاء منه. ومن هذا الوجه رواه يوسف بن عبد الهادي في "جزء أحاديث منتقاة" (٣٣٧ / ١) وقد غفل المعلق على "المراسيل" لأبي داود (٣٣٣) عن إشارة ابن الجوزي إلى أن إعلاله بالكديمي أولى! فأعله بعباد فقط. ثم ذكره ابن الجوزي من رواية الحارث بن أبي أسامة، حدثنا إسماعيل المؤدب، حدثنا سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: "من الزرقعة يمن" وقال: (٣)

"قلت: وقد أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣ / ٢٦) وقال: قال الدارقطني: تفرد به أبو زكير عن هشام قال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به، قال ابن حبان: وهو يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد فلا يحتج به، روى هذا الحديث ولا أصل له، قال ابن الجوزي: هذا قدح ابن حبان في أبي زكير وقد أخرج عنه مسلم في "الصحيح" ولعل الزلل من قبل محمد بن شداد المسمعي (يعني أحد رواه) عن أبي زكير قال الدارقطني: لا يكتب حديثه، وتابعه نعيم

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٧٣/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٨٣/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٨٤/١

بن حماد عن أبي زكير، ونعيم ليس بثقة. وأقره السيوطي في "الآلآء" (٢ / ٢٤٣) على وضعه لكنه تعقبه في محاولته تبرئة أبي زكير من عهدة الحديث فإنه ذكر له طرقاً أخرى عن أبي زكير، تحمل الباحث على أن يحصر التهمة في أبي زكير، وهو الصواب، وبه أعل الأئمة هذا الحديث والله أعلم. ومسلم إنما أخرج له في "المتابعات"، كما في "التهذيب"، وقال في "التقريب": "صدوق يخطيء كثيراً. ومع اعتراف السيوطي بوضعه فإنه أوردته في "الجامع الصغير" من رواية النسائي وابن ماجه والحاكم عن عائشة! هذا وقد عزاه للنسائي ابن القيم أيضاً في "زاد المعاد" (٣ / ٢١١) فالظاهر أنه في "سننه الكبرى"، وهو في الوليمة منه، كما في "تحفة الأشراف" (١٢ / ٢٢٤) وقال النسائي: هذا منكر.. (١)

"لم يذكر له أي شاهد المنذري في "الترغيب" (٣ / ١٢٤) والعجلوني في "الكشف" (١ / ٢٥٥) والله أعلم. وفي الحديث علة أخرى خفيت على ابن الجوزي ثم السيوطي! قال الحافظ ابن حجر في "التهذيب": "يوسف بن أبي كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون ونحوه في "الميزان" للذهبي. وثمة علة ثالثة وهي عننة الحسن وهو البصري فقد كان يدلّس، فلا تغتر بما نقله المنذري عن البيهقي أنه صحح هذا الحديث، فإنه من زلات العلماء التي لا يجوز اقتفاؤها. ثم استدركت فقلت: لعل المناوي يشير إلى مثل هذا الحديث الآتي عن عائشة (رقم ٢٥٧) ولكن هذا حديث آخر مخرجا ولفظا ومعنى، على أنه ضعيف السند جدا كما سيأتي بيانه هناك. ٢٤٢ - "أحيوا قلوبكم بقلّة الضحك وقلّة الشبع، وطهروها بالجوع تصغر وترق". لا أصل له. كما يفيد الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٣ / ٧٣)، والتاج السبكي في "الطبقات الكبرى" (٤ / ١٦٣) .. (٢)

"٢٤٣ - "أفضل الناس من قل طعمه وضحكه، ويرضى بما يستر به عورته". لا أصل له. قال الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٣ / ٦٩) والتاج السبكي في "الطبقات الكبرى": (٣) "٢٤٥ - "البسوا واشربوا في أنصاف البطون فإنه جزء من النبوة". لا أصل له. كما أفاده الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٣ / ٦٩) والسبكي في "الطبقات الكبرى" (٤ / ١٦٢) .. (٤)

"٢٤٦ - "إن الأكل على الشبع يورث البرص". لا أصل له. وهو من الأحاديث الكثيرة الباطلة التي شحّن بها الغزالي كتبه، ولا سيما كتابه "الإحياء" وقد قال مخرجه الحافظ العراقي في هذا الحديث (٣ / ٧٠): "لم أجد له أصلاً. وكذا قال السبكي عبد الوهاب في "الطبقات الكبرى" (٤ / ١٦٣) .. (٥)

"لم أجد له أصلاً. ٢٤٤ - "أفضلكم عند الله منزلة يوم القيامة أطولكم جوعاً وتفكيراً في الله سبحانه، وأبغضكم عند الله عز وجل يوم القيامة كل نؤوم أكل شروب". لا أصل له. وإن ذكره الغزالي في "الإحياء" (٣ / ٩٦) من حديث

- 
- (١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٠٢/١
  - (٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٥/١
  - (٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٥/١
  - (٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٦/١
  - (٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٦/١



الحسن البصري مرسلا مرفوعا. فقد قال الحافظ العراقي في "تخریجه" والتاج السبكي في "الطبقات" (٤ / ١٦٢) : لم أجد له أصلا.. (١)

"٢٤٧ - "جاهدوا أنفسكم بالجوع والعطش، فإن الأجر في ذلك كأجر المجاهد في سبيل الله وإنه ليس من عمل أحب إلى الله من جوع وعطش". باطل لا أصل له. وقد ذكره الغزالي في "الإحياء" (٣ / ٦٩) مجزوما برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم! ولوائح الوضع عليه ظاهرة، وقد قال الحافظ العراقي في تخریجه: لم أجد له أصلا، وكذا قال السبكي في "الطبقات الكبرى" (٤ / ٦٢) .. (٢)

"٢٤٨ - "سيد الأعمال الجوع، وذل النفس لباس الصوف". لا أصل له. قال العراقي في "تخریج الإحياء" (٣ / ٩) والسبكي في "الطبقات الكبرى" (٤ / ١٦٢) : لم أجد له أصلا.. (٣)

"٢٤٩ - "الفكر نصف العبادة، وقلة الطعام هي العبادة". باطل. وقد أفاد العراقي في "تخریج الإحياء" (٣ / ٦٩) أنه لا أصل له.. (٤)

"دعي أبو سعيد الخدري إلى وليمة فرأى صفرة وخضرة فقال: أما تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ... الحديث. قلت: وهذا إسناد ضعيف ورجاله ثقات لكن الوضين بن عطاء سيء الحفظ فهو لهذا ضعيف، ثم إنه مرسل كما هو الظاهر لأن عطاء لم يوصله عن أبي سعيد بمثل قوله: عن أبي سعيد، ونحوه. (تنبيه) هذا الحديث مما خفي مخرجه على الحافظ العراقي ثم التاج السبكي فذكرا أنه من الأحاديث التي أوردها الغزالي في "الإحياء" ولا أصل لها! وتعبه الزبيدي في "إتحاف السادة" (٧ / ٤٠٩) برواية أبي نعيم فقط! ورواه البيهقي في "الشعب" (٢ / ١٥٨ / ٢) موقوفا على أبي جحيفة، وفيه الوليد بن عمرو بن ساج وهو ضعيف، وتناقض فيه ابن حبان كما بينته في "تيسير الانتفاع" ٢٥١. - "من أجاع بطنه عظمت فكرته، وفطن قلبه". لا أصل له. كما يفيد كلام الحافظ العراقي في "تخریج الإحياء" (٣ / ٧٣) والسبكي في "الطبقات" (٤ / ١٦٣) .. (٥)

"٢٥٢ - "البطنة أصل الداء، والحمية أصل الدواء، وعودوا كل جسم ما اعتاد". لا أصل له. وقد أورده الغزالي في "الإحياء" مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم! فقال الحافظ العراقي في تخریجه: لم أجد له أصلا، وأقره الحافظ السخاوي في "المقاصد الحسنة" (١٠٣٥) وقال المحقق ابن. (٦)

"قال يحيى: كذاب، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وتعبه السيوطي في "الآلآء" (١ / ٢٢٢) بقوله: قلت له طريق آخر قال أبو نعيم: حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر حدثنا محمد بن عبد الرحيم بن شبيب عن محمد بن قدامة

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٦/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٧/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٧/١

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٧/١

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٨/١

(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٨/١

المصيصي عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً. قلت: فذكره نحوه إلا أنه قال: " فإن أذاك الموت وأنت كذلك حجت الملائكة إلى قبرك كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام ". وسكت عليه السيوطي، وهو بهذا اللفظ أشد نكارة عندي من الأول لما فيه من ذكر الحج إلى القبر فإنه تعبير مبتدع لا أصل له في الشرع ولم يرد فيه إطلاق الحج إلى شيء مما يزار إلا إلى بيت الله الحرام، وإنما يطلق الحج إلى القبور، المبتدعة الذين يغالون في تعظيم القبور مثل شد الرحال إليها والبيات عندها والطواف حولها، والدعاء والتضرع لديها ونحو ذلك مما هو من شعائر الحج حتى لقد ألف بعضهم كتاباً سماه " مناسك حج المشاهد والقبور " ! على ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، وهذا ضلال كبير لا يشك مسلم شم رائحة التوحيد الخالص في كونه أكره شيء إليه صلى الله عليه وسلم، فكيف يعقل إذن أن ينطق عليه السلام بهذه الكلمة: " حجت الملائكة إلى قبرك كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام " ؟ ! اللهم إن القلب يشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم ما صدر منه حرف من هذا، فقبح الله من وضعه. وأنا أتم به ابن شبيب هذا، فإن رجال إسناده كلهم ثقات غيره، أما عبد الله ابن محمد بن جعفر شيخ أبي نعيم فهو أبو الشيخ ابن حبان الحافظ الثقة صاحب كتاب " طبقات الأصبهانيين " وله ترجمة في " تذكرة الحفاظ " للذهبي ( ٣ / ١٤٧ - ١٤٩ ) و " شذرات الذهب " ( ٣ / ٦٩ ) وغيرهما. وأما سائر الرواة فكلهم ثقات معروفون من رجال " التهذيب " غير ابن شبيب. (١)

"ابن عدي: لا يصح وقال ابن الجوزي: لا أصل له، بشر يروي عن الزبير بواطيل. وأقره السيوطي في " اللآليء " ( ٢ / ٢٨٣ ) وزاد عليه بقوله: قلت: قال ابن حبان: روى بشر بن الحسين الأصبهاني عن الزبير نسخة موضوعة شبيهة بمائة وخمسين حديثاً، وأقره ابن عراق في " تنزيه الشريعة " ( ٣٢٢ / ٢ ) - ٢٦٨٠ - " من رفع قرطاساً من الأرض فيه بسم الله الرحمن الرحيم إجلالاً أن يداس كتب عند الله من الصديقين، وخفف عن والديه وإن كانا مشركين، ومن كتب بسم الله الرحمن الرحيم فجوده تعظيماً لله غفر له ". موضوع. أخرجه أبو الشيخ ابن حبان في " طبقات الأصبهانيين " ( ص ٢٣٤ ) مفرقا في موضعين وابن عدي ( ٢٤٦ / ١ ) بتمامه من طريق أبي سالم الرواسي العللاء بن مسلمة قال: حدثنا أبو حفص العبدى عن أبان عن أنس مرفوعاً، وذكره ابن الجوزي في " الموضوعات " ( ١ / ٢٢٦ ) من رواية ابن عدي ثم قال: أبان ضعيف جداً، وأبو حفص أشد منه ضعفاً، وأبو سالم العللاء بن مسلمة كذبه محمد بن طاهر الأزدي لا تحل الرواية عنه. قال السيوطي في " اللآليء " ( ١ / ٢٠٢ ) : (٢)

"تنفك عن وضعه أو وضع أبيه. ٢٧٩ - " نبي ضيعه قومه، يعنى سطيحا " . لا أصل له. في شيء من كتب الإسلام المعهودة ولم أره بإسناد أصلاً، كذا قال الحافظ ابن كثير في " البداية والنهاية " ( ٢ / ٢٧١ ) وسيأتي بعد حديث ما يعارضه.. (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٣١/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٣٨/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٤٨/١

" ٢٨٠ - " أوحى الله إلى عيسى عليه السلام يا عيسى آمن بمحمد وأمر من أدركه من أمتك أن يؤمنوا به، فلولا محمد ما خلقت آدم، ولولا محمد ما خلقت الجنة ولا النار، ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب فكتبت عليه: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فسكن " **لا أصل له** مرفوعا. وإنما أخرجه الحاكم في " المستدرک " ( ٢ / ٦١٤ - ٦١٥ ) من طريق عمرو بن أوس الأنصاري حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال: فذكره موقوفا وقال: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بقوله: أظنه موضوعا على سعيد. قلت: يعني ابن أبي عروبة، والمتهم به الراوي عنه عمرو بن أوس الأنصاري، قال الذهبي في " الميزان ": يجهل حاله، وأتى بخبر منكر.. " (١)

" بن عبد الله ) بحدِيثين باطلين: أحدهما وفاة آدم صلى الله عليه وسلم والآخر عن أبي حازم. كذا في " الجرح والتعديل " ( ٣ / ٢ / ١١٣ ). قلت: ولعل الحديث الباطل الآخر عن أبي حازم هو هذا والله أعلم. ٢٨٧ - " ما ترك القاتل على المقتول من ذنب " **لا أصل له**. ولا يعرف في شيء من كتب الحديث بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف أيضا، ولكن قد يتفق في بعض الأشخاص يوم القيامة (أن) يطالب المقتول القاتل، فتكون حسنات القاتل لا تنفي بهذه المظلمة فتحول من سيئات المقتول إلى القاتل كما ثبت به الحديث الصحيح في سائر المظالم، والقتل من أعظمها، كذا في " البداية والنهاية " ( ١ / ٩٣ - ٩٤ ) لابن كثير. قلت يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم: " إن المفلس من أمتي من يأتي بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنيته حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار "، رواه مسلم، وهو مخرج في " الصحيحة " ( ٨٤٧ ) .. " (٢)

" ٣٠٣ - " كنت نبيا ولا آدم ولا ماء ولا طين " موضوع. ذكر هذا والذي قبله السيوطي في ذيل " الأحاديث الموضوعة " (ص ٢٠٣) نقلا عن ابن تيمية، وأقره، وقد قال ابن تيمية في رده على البكري (ص ٩) : **لا أصل له**، لا من نقل ولا من عقل، فإن أحدا من المحدثين لم يذكره، ومعناه باطل، فإن آدم عليه السلام لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الطين ماء. " (٣)

" وتراب، وإنما كان بين الروح والجسد، ثم هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حينئذ موجودا، وأن ذاته خلقت قبل الذوات، ويستشهدون على ذلك بأحاديث مفتراة، مثل حديث فيه أنه كان نورا حول العرش، فقال: يا جبريل أنا كنت ذلك النور، ويدعي أحدهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحفظ القرآن قبل أن يأتيه به جبريل. ويشير بقوله: " وإنما كان بين الروح والجسد " إلى أن هذا هو الصحيح في هذا الحديث ولفظه: " كنت نبيا و آدم بين الروح والجسد " وهو صحيح الإسناد كما بينته في " الصحيحة " ( ١٨٥٦ )، وقال الزرقاني في " شرح المواهب " ( ١ / ٣٣ ) بعد أن ذكر الحديثين: صرح السيوطي في " الدرر " بأنه **لا أصل لهما**، والثاني من زيادة العوام، وسبقه إلى ذلك الحافظ ابن تيمية، فأفتى

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٤٨/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٥٦/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٧٣/١

ببطلان اللفظين وأنهما كذب، وأقره في "النور" (كذا ولعله "الذيل") والسخاوي في "فتاويه" أجاب باعتماد كلام ابن تيمية في وضع اللفظين قائلاً: وناهيك به اطلاعا وحفظا، أقر له المخالف والموافق، قال: وكيف لا يعتمد كلامه في مثل هذا وقد قال فيه الحافظ الذهبي: ما رأيت أشد استحضارا للمتون وعزوها منه، وكأن السنة بين عينيه وعلى طرف لسانه، بعبارة رشيقة وعين مفتوحة. ٣٠٤ - "ما أكرم شاب شيخا لسنه إلا قىض الله له من يكرمه عند سنه". منكر. رواه الترمذي (٣ / ١٥٢) وأبو بكر الشافعي في "الرباعيات" (١ / ١٠٦ / ١ - ٢) وعنه البيهقي في "الآداب" (٥٧ / ٥٣) والعقيلي (٤٥٥) وأبو. (١)

"إن هذا الحديث من مفاريد أبي الرجال خالد بن محمد الأنصاري، ولا يرويه عنه غير يزيد ابن بيان، وفيهما نظر، ولا يعرف لأبي الرجال عن أنس غير هذا الحديث الواحد وهو مقل له خمسة أحاديث. ٣٠٥ - "كن ذنبا ولا تكن رأسا". لا أصل له فيما أعلم. وقد أفاد السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ١٥٤) أنه من كلام إبراهيم بن أدهم أو صى به بعض أصحابه. ثم رأيت في "الزهد" لأحمد (٢٠ / ٨٠ / ١) من قول شعيب، وهو ابن حرب المدائني الزاهد توفي سنة (١٩٧ هـ). وهو كلام يمجح ذوقي، ولا يشهد لصحته قلبي، بل هو مبين لما نفهمه من الشريعة وحضها على معالي الأمور والأخذ بالعزائم، فتأمل.. (٢)

"٣١٣ - "كان خطيئة داود عليه السلام النظر". موضوع. رواه الديلمي بسنده عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن الحسن عن سمرة قال: قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وفد عبد القيس، وفيهم غلام ظاهر الوضوء، فأجلسه النبي صلى الله عليه وسلم خلف ظهره وقال: فذكره. قال ابن الصلاح في "مشكل الوسيط": لا أصل لهذا الحديث.. (٣)

"٣١٥ - "من أكل مع مغفور له غفر له". كذب لا أصل له. قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين﴾. وقد استدلل بهذه الآية الكريمة بعض العلماء على ضعف الحديث الذي يآثره كثير من الناس: "من أكل مع مغفور له غفر له"، وهذا الحديث لا أصل له، وإنما يروى هذا عن بعض الصالحين أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال: يا رسول الله أنت قلت: "من أكل... الحديث، قال: "لا"، ولكني الآن أقوله! وفي "المقاصد" قال شيخنا يعني ابن حجر: كذب موضوع، وسبقه إلى ذلك ابن القيم في "المنار" (ص ٥١). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في أحاديث سئل عنها (رقم ٣٢) من نسختي: هذا ليس له إسناد عند أهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين، إنما يروونه عن سنان وليس معناه صحيحا على الإطلاق، فقد يأكل مع المسلمين الكفار والمنافقون.. (٤)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٧٤/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٧٦/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٨٣/١

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٨٦/١

" ٣٣١ - أنا ابن الذبيحين " لا أصل له بهذا اللفظ. وفي " الكشف " ( ١ / ١٩٩ ) : " (١)

"ومنه تعلم أن قوله في " الفتح " ( ٥ / ١٦٣ ) : وإسناده حسن، غير حسن. والشطر الأول من الحديث صحيح، روى معناه الشيخان وغيرهما من حديث النعمان بن بشير بلفظ: " اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم " وهو مخرج في الإرواء (١٥٩٨) ومن أوهام الهيثمي في " مجمع " ( ٤ / ١٥٣ ) أنه أعله بعبد الله بن صالح فقط وذكر الخلاف فيه، وهو متابع من سائر الجمع ولعله سبب وهم الحافظ. ثم وجدت الحديث قد رواه أبو محمد الجوهري في " الفوائد المنتقاة " ( ٧ / ٢ ) وعنه ابن عساكر ( ٧ / ١٨٤ / ٢ ) من طريق الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره. وهذا إسناد معضل، وهذا هو أصل الحديث، فإن الأوزاعي ثقة ثبت، فمخالفة سعيد ابن يوسف إياه إنما هو من الأدلة على وهنه وضعفه ٣٤١ - " كان يرى في الظلمة كما يرى في الضوء " موضوع. رواه تمام في " الفوائد " ( ٢٠٧ / ١ - ٢ / رقم ٢٢١٠ - من نسختي ) وابن عدي ( ٢٢١ / ٢ ) وعنه البيهقي في " الدلائل " ( ٦ / ٧٥ ) والخطيب في " التاريخ " ( ٤ / ٢٧٢ ) ومكي المؤذن في " حديثه " ( ٢٣٦ / ١ ) والضياء المقدسي في " المنتقى من حديث أبي علي الأوقى " ( ١ / ٢ ) عن عبد الله بن المغيرة عن المعلّى بن هلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، وقال البيهقي: وهذا إسناد فيه ضعيف. قلت: بل هو ضعيف جداً، وآفته ابن المغيرة هذا، ويقال فيه: عبد الله بن محمد بن المغيرة، قال العقيلي: يحدث بما لا أصل له، وقال ابن يونس: " (٢)

"صلى الله عليه وسلم: ... فذكره، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ويروي عن ميناء أحاديث مناكير. قلت: وقد كذبه أبو حاتم كما تقدم في الحديث الذي قبله. والحديث ذكره السيوطي في " الجامع " من رواية أحمد والترمذي، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء! لا في " الفيض "، ولا في " التيسير " ٣٥٠ - " من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية " لا أصل له بهذا اللفظ. وقد قال الشيخ ابن تيمية: والله ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا، وإنما المعروف ما روى مسلم أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية "، وأقره الذهبي في " مختصر منهاج السنة " ( ص ٢٨ ) وكفى بهما حجة، وهذا الحديث رأيت في بعض كتب الشيعة، ثم في بعض كتب القاديانية يستدلون به على وجوب الإيمان بدجلهم ميرزا غلام أحمد المتنبّي، ولوصح هذا الحديث لما كان فيه أدنى إشارة إلى ما زعموا، وغاية ما فيه وجوب اتخاذ المسلمين إماماً يبايعونه، وهذا حق كما دل عليه حديث مسلم وغيره. ثم رأيت الحديث في كتاب " الأصول من الكافي " للكليني من علماء الشيعة رواه ( ١ / ٣٧٧ ) عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن الفضيل عن الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله مرفوعاً، وأبو عبد الله هو الحسين بن علي رضي الله عنهما. لكن الفضيل هذا وهو الأعور أورده الطوسي الشيعي في " الفهرست " ( ص ٣ )

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٠٠/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥١٥/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٢٥/١

"قال: لا أصل له عن ابن عيينة، وليس هذا في نسختنا من "الضعفاء" للعقيلي. والله أعلم. ثم إن المناوي وهم وهما فاحشا في كتابه الآخر: "التيسير" وقال فيه: إسناده حسن أو صحيح. ٣٥٩ - "كل أحد أحق بماله من والده وولده والناس أجمعين". ضعيف. أخرجه الدارقطني في "سننه" (٤ / ٢٣٥ / ١١٢) ومن طريقه البيهقي في "سننه" (١٠ / ٣١٩) من طريق هشيم عن عبد الرحمن بن يحيى عن حبان بن أبي جبلة مرفوعا، وأعله البيهقي بقوله: هذا مرسل، حبان بن أبي جبلة القرشي من التابعين. قلت: وهو ثقة، لكن الراوي عنه لم أعرفه. ثم عرفته من "تاريخ البخاري" وغيره وذكر أن بعضهم قلب اسمه فقال: يحيى بن عبد الرحمن وهكذا أورده ابن حبان في "ثقافته" (٧ / ٦٠٩) وهو عندي صدوق كما حققته في "التيسير" وظن العلامة أبو الطيب في تعليقه على الدارقطني أنه عبد الرحمن بن يحيى الصدفي أخومعاوية بن يحيى لينه أحمد، وهو وهم فإن هذا دمشقي كما في "تاريخ ابن عساكر" (١٠ / ٢٤٢) ويروي عن هشيم، وذاك مصري عنه هشيم كما ترى فالعلة الإرسال. والحديث عزاه السيوطي في "الجامع" للبيهقي في "سننه" ورمز له بالصحة! وقد تعقبه المناوي في شرحه فقال: أشار المصنف لصحته، وهو ذهول أو قصور، فقد استدرك عليه الذهبي في "المهذب" فقال: قلت: لم يصح مع انقطاعه.. (١)

"ومع أن هذا الحديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج به، فإنه لا يخالف حديث النعمان بن بشير، والتوفيق بينهما ممكن، وذلك أن يقال: هذا عام، وحديث النعمان خاص وهو مقدم عليه، فيكون معنى الحديث لوصح: كل أحد أحق بماله إذا صح أنه ماله شرعا، وابن بشير لم يملك الغلام شرعا كما أفاده حديث النعمان، فلا تعارض، وراجع لهذا البحث "الروضة الندية في شرح الدرر البهية" (٢ / ١٦٤ - ١٦٦). ٣٦٠ - "لا تجوز الهبة إلا مقبوضة". لا أصل له مرفوعا. وإنما رواه عبد الرزاق من قول النخعي، كما ذكره الزيلعي في "نصب الراية" (٤ / ١٢١)، ولا دليل في السنة على اشتراط القبض في "الهبة" ومن أبواب البخاري في "صحيحه": باب من رأى الهبة الغائبة جائزة، فانظر (٥ / ١٦٠) من "فتح الباري" (٢).

"مختصر السنن" (٨ / ١١٨). وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات حتى كأنه يتعمدها، وذكر له هذا الحديث. وقال أبو زرعة: لا أعرفه إلا بهذا الحديث وهو منكر. قلت: وذكر له البخاري في "التاريخ الصغير" (١٨٧) هذا الحديث وقال: لا يتابع في حديثه، وكذا قال العقيلي وزاد: ولا يعرف إلا به وتبعه عبد الحق في "الأحكام" (٢٠٥ / ١) قال: وله فيه لفظ آخر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا استقبلك المرأة فلا تمر بينهما خديمة أويسة"، ذكره أبو أحمد بن عدي. قلت: أخرجه من طريق يوسف بن الغرق عن داود به ويوسف كذاب كما تقدم بيانه تحت رقم (١٩٣). ٣٧٦ - "الأقربون أولى بالمعروف". لا أصل له بهذا اللفظ. كما أشار إليه السخاوي في "المقاصد" (ص ٣٤) ، وبعضهم يتوهم أنه آية! وإنما في القرآن قوله تعالى ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾.. (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٣٤/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٣٦/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٥٥/١



"الملطي، قال الدارقطني: كذاب، وقال الخطيب: روى عن لوين عن مالك عجائب من الأباطيل. ٣٧٩ - " إذا أتى علي يوم لا أزداد فيه علما يقربني إلى الله تعالى فلا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم ". موضوع. أخرجه ابن راهويه في " مسنده " ( ٤ / ٢٤ / ٢ ) وابن عدي في " الكامل " ( ق ١٦١ / ٢ ) وأبو الحسن بن الصلت في " حديثه عن ابن عبد العزيز الهاشمي " ( ١ / ٢ ) ، وأبو نعيم في " الحلية " ( ٨ / ١٨٨ ) والخطيب في " تاريخه " ( ٦ / ١٠٠ ) ، وابن عبد البر ( ١ / ٦١ ) ، وكذا الطبراني في " الأوسط " ( ٢ / ١١٥ / ١ / ٦٧٨٠ ) من طرق عن الحكم بن عبد الله عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعا، وقال أبو نعيم: غريب من حديث الزهري تفرد به الحكم. قلت: وهو الحكم بن عبد الله بن خطاف، وقيل: ابن سعد أبو سلمة الحمصي وهو كذاب كما قال أبو حاتم، وأورده ابن الجوزي في " الموضوعات " ( ١ / ٢٣٣ ) من طريق الخطيب ثم قال: قال الصوري: منكر لا أصل له لا يرويه عن الزهري غير الحكم. ، والحكم قال أبو حاتم كذاب وقال ابن حبان يروي الموضوعات عن الأثبات، قال السيوطي في " اللآليء " ( ١ / ٢٠٩ ) : قلت: قال الدارقطني: كان يضع الحديث، روى عن الزهري عن ابن. (١)

"المسيب نحو خمسين حديثا لا أصل لها، ثم قال السيوطي: وأخرجه أبو علي الحسين بن محمد بن حسين المقرئ في " جزئه " ، حدثنا أحمد بن عمير، أنبأنا أبو أمية محمد بن إبراهيم، حدثنا النفيلي، حدثنا بقية بن الوليد عن أبي سلمة الحمصي عن الزهري به، وقال ابن عمير: ليس أبو سلمة هذا، سليمان بن سلم، هذا رجل آخر. قلت: صدق ابن عمير وكان من تمام الفائدة أن يبين هو أو السيوطي من هو. ولكنهما لم يفعلوا، وقد تبين لي أنه الحكم بن عبد الله نفسه فإنه يكنى أبا سلمة، وقد ذكره بقيقته بكنيته دون اسمه يدلسه، وهذا مما اشتهر به بقيقه، عافانا الله تعالى من كل آفة وبلية ويؤكد ذلك أن بقيقه قد صرح باسمه في رواية الطبراني وغيره. ومع إقرار السيوطي ابن الجوزي على وضع هذا الحديث وتأنيده لوضعه، فقد أورده أيضا في " الجامع الصغير " من رواية الطبراني، وابن عدي، وأبي نعيم في " الحلية " عن عائشة! ولا يفيد روايته ابن عدي أيضا إياه فإن في سنده أيضا متهما، وهو بلفظ: ٣٨٠ - " إذا أتى علي يوم لم أزد فيه خيرا فلا بورك لي فيه ". موضوع. رواه ابن عدي وابن حبان في " الضعفاء " ( ١ / ٣٣٥ ) من طريق سليمان بن بشار عن سفيان عن الزهري عن سعيد عن عائشة مرفوعا. وهذا سند موضوع، قال الذهبي: سليمان بن بشار متهم بوضع الحديث، قال ابن حبان: يضع على الأثبات ما لا يخصي. ووهاه ابن عدي ثم سرد له من الواهيات عدة أحاديث هذا منها.. (٢)

"تفرد بروايته الحسين عن الفضيل وهو موضوع ورجاله كلهم ثقات سوى الحسين بن داود، ومن طريقه روى هذا الحديث القضاعي في " مسند الشهاب " ( ١١٧ / ٢ ) ٣٨٧٠ - " ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام ". لا أصل له. قاله الحافظ العراقي في " تخريج المنهاج " ونقله المناوي في " فيض القدير " وأقره، وقد استدلل بهذا الحديث على تحريم

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٥٧/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٥٨/١

نكاح الرجل ابنته من الزنى، وهو قول الحنفية وهو وإن كان الراجح من حيث النظر، لكن لا يجوز الاستدلال عليه بمثل هذا الحديث الباطل، وقد قابلهم المخالفون بحديث آخر وهو: " (١)

"وهو كذب ظاهر، سيأتي تخريجه برقم (١٢٥٢) والحديث عزاه الهيثمي في "المجمع" (٨ / ١٥٩) للطبراني وقال: وفيه محمد بن محمد بن مخلد الرعيني وهو متهم بهذا الحديث وغيره. قال السخاوي (ص ٧٤): ورواه القضاعي من حديث مالك بن سعيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر به، وقال الخطيب: إن المتن لا يصح. قلت: وإسناده عند القضاعي في "مسند الشهاب" (١٨ / ١) هكذا: أخبرنا أبو القاسم يحيى بن أحمد بن علي بن الحسين قال: أخبرنا جدي علي بن الحسين بن بندار قال: أخبرنا علي بن عبد الحميد الغضائري قال: أخبرنا محمد بن يوسف الفريابي بمكة قال: أخبرنا مالك بن سعيد به. قلت: الغضائري هذا ترجمه السمعاني في "الأنساب" وقال: وكان من الصالحين الزهاد الثقات ومن فوقه ثقات معروفون من رجال التهذيب، وأما أبو القاسم وجده علي بن الحسين بن بندار فلم أجد من ترجمهما، وفي "الميزان" و"اللسان": علي بن الحسن بن بندار الإستراباذي عن خيثة الأضرابلسي اتهمه محمد بن طاهر. قلت: فيحتمل أن يكون هو هذا، فإنه من هذه الطبقة، وعليه تحرف اسم أبيه الحسن بن الحسين في "المسند"، والله أعلم. ٤١١ - "أحب الأسماء إلى الله ما عبد وما حمد". لا أصل له. كما صرح به السيوطي وغيره (انظر "كشف الخفاء" ١ / ٣٩٠، ٥١)، وقد أخطأ المنذري رحمه الله خطأ فاحشا حيث ذكره في "الترغيب" (٣ / ٨٥). " (٢)

"٤١٤ - "ما أوتي قوم المنطق إلا منعوا العمل". لا أصل له. كما أفاده العراقي في "تخريج الأحياء" (١ / ٣٧) والسبكي في "طبقات الشافعية" (٤ / ١٤٥) .. " (٣)

"وقوله: ولوبالعين، ما أعلم يرويه غير الحسن بن عطية. وكذا قال الخطيب في "تاريخه" ومن قبله الحاكم كما نقله عنه ابن الحب ومن خطه على هامش "الفوائد" نقلت، وفي ذلك نظر فقد أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١٩٦) عن حماد بن خالد الخياط قال: حدثنا طريف بن سليمان به، وقال: ولا يحفظ "ولو بالعين" إلا عن أبي عاتكة، وهو متروك الحديث و"فريضة على كل مسلم" الرواية فيها لين أيضا متقاربة في الضعف. فأفة الحديث أبو عاتكة هذا وهو متفق على تضعيفه، بل ضعفه جدا العقيلي كما رأيت والبخاري بقوله: منكر الحديث، والنسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، كما رواه ابنه عنه (٢ / ١ / ٤٩٤) وذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث، وذكر ابن قدامة في "المنتخب" (١٠ / ١٩٩ / ١) عن الدوري أنه قال: وسألت يحيى بن معين عن أبي عاتكة هذا فلم يعرفه، وعن المروزي أن أبا عبد الله يعني الإمام أحمد ذكر له هذا الحديث؟ فأنكره إنكارا شديدا. قلت: وقد أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (١ / ٢١٥) وقال: قال ابن حبان: باطل لا أصل له.. " (٤)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٦٥/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٩٥/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٩٨/١

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٠١/١

"وفي الصفحة التي قبل التي أشرنا إليها قوله: في " صحيح مسلم " قال صلى الله عليه وسلم: " من غسل ميتا وكنتم عليه غفر الله له أربعين سيئة ". فهذا ليس في " صحيح مسلم " ولا في شيء من الكتب، وإنما رواه الحاكم فقط والبيهقي بلفظ: " أربعين مرة ". فهذا قل من جل مما في هذا الكتاب من الأحاديث الموضوعة والتخریجات التي لا أصل لها، ويعلم الله أنني عثرت عليها دون تقصّد، ولو أنني قرأت الكتاب من أوله إلى آخره قاصدا بيان ما فيه من المنكرات لجاء كتابا أكبر من كتابه! وإلى الله المشتكى! وأما ما فيه من المسائل الفقهية المستنكرة فكثيرة أيضا، وليس هذا مجال القول في ذلك، وإنما أكتفي بمثلين فقط، قال (ص ٣٦) في صدد بيان آداب الاغتسال: وأن يصلى ركعتين بعد خروجه سنة الخروج من الحمام! وهذه السنة لا أصل لها البتة في شيء من كتب السنة حتى التي تروى الموضوعات! ولا أعلم أحدا من الأئمة المجتهدين قال بها! وقال (ص ٢٥٢ - ٢٥٣): لا بأس بالتهليل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يعني جهرا قدام الجنائز، لأنه صار شعارا للميت، وفي تركه ازدراء به، وتعرض للتكلم فيه وفي ورثته، ولوقيل بوجوبه لم يبعد! وهذا مع كونه من البدع المحدثّة التي لا أصل لها في السنة فلم يقل بها أحد من الأئمة أيضا، وإني لأعجب أشدّ العجب من هؤلاء المتأخرين الذين يجرمون على. " (١)

"٤١٩ - إن العالم والمتعلم إذا مرا بقرية فإن الله يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما ". لا أصل له. كما قال السيوطي في " تخریج أحاديث شرح العقائد " (ورقة ٦ / وجه ٢) وأقره العلامة القاري في " فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد " (٢٥ / ١) .. " (٢)

"٤٢٠ - إنكم في زمان ألهمتم فيه العمل، وسيأتي قوم يلهمون الجدل ". لا أصل له. كما أفاده العراقي في " تخریج الإحياء " (٣٧ / ١) والسبكي في " طبقات الشافعية " (٤ / ١٤٥) .. " (٣)

"٤٣٠ - شاووروهن - يعنى النساء - وخالفوهن ". لا أصل له مرفوعا. كما أفاده السخاوي، ثم المناوي (٤ / ٢٦٣)، ولعل أصل هذه الجملة ما رواه العسكري في " الأمثال " عن عمر قال: " خالفوا النساء فإن في خلافهن البركة "، وإن كنت لا أعرف صحته، فإن السيوطي لم يسق إسناده في " اللآليء " (٢ / ١٧٤) لنظر فيه: ثم وقفت على إسناده، رواه علي بن الجعد الجوهري في " حديثه " (١٢ / ١٧٧ / ١) من طريق أبي عقيل عن حفص بن عثمان بن عبيد الله عن عبد الله بن عمر قال: قال عمر رحمه الله ... فذكره. قلت: وهذا سند ضعيف، فيه علتان: الأولى جهالة حفص هذا، فقد أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ١٨٤) برواية أبي عقيل هذا وحده ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.. " (٤)

"محمد بن سليمان حدث عن هشام ببواطل لا أصل لها، منها هذا الحديث، وقال ابن عدي: ما حدث بهذا الحديث عن هشام إلا ضعيف، وحدث به عن هشام خالد ابن الوليد المخزومي، وهو أضعف من ابن أبي كريمة. وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي كعاداته، فذكر في " اللآليء " (٢ / ١٧٤) أن له طريقين آخرين عن هشام، وشاهدا من حديث أبي

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٠٦/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦١٠/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦١١/١

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦١٩/١

بكرة، لكن في أحد الطريقين خلف بن محمد بن إسماعيل، وهو ساقط الحديث، كما تقدم عن الحاكم في الحديث (٤٢٢) ، وقد أخرجه من هذه الطريق أبو بكر المقرئ الأصبهاني في " الفوائد " ( ١٢ / ١٩٢ / ٢ ) وأبو أحمد البخاري في جزء من حديثه ( ٢ / ١ ) . وفي الطريق الأخرى أبو البخري واسمه وهب بن وهب وضاع مشهور. وأما الشاهد، فهو مع ضعف سنده مخالف لهذا اللفظ، وهو الآتي بعده. وفاته شاهد آخر، أخرجه ابن عساكر ( ٥ / ٣٢٧ / ٢ ) من حديث جابر مرفوعا باللفظ الأول، وفيه جماعة لا يعرفون، وعلي بن أحمد بن زهير التميمي. قال الذهبي: ليس يوثق به، وأما الشاهد عن أبي بكرة فهو: ٤٣٦ - " هلكت الرجال حين أطاعت النساء ". ضعيف. أخرجه ابن عدي ( ٣٨ / ١ ) وأبو نعيم في " أخبار أصبهان " ( ٢ / ٣٤ ) وابن ماسي في آخر " جزء الأنصاري " ( ١١ / ١ ) والحاكم ( ٤ / ٢٩١ )، . (١)

"ثم إنه ليس معناه صحيحا على إطلاقه، فقد ثبت في قصة صلح الحديبية من " صحيح البخاري " ( ٥ / ٣٦٥ ) أن أم سلمة رضي الله عنها أشارت على النبي صلى الله عليه وسلم حين امتنع أصحابه من أن ينحروا هديهم أن يخرج صلى الله عليه وسلم ولا يكلم أحدا منهم كلمة حتى ينحر بدنه ويحلق، ففعل صلى الله عليه وسلم، فلما رأى أصحابه ذلك قاموا فنحروا، ففيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أطاع أم سلمة فيما أشارت به عليه، فدل على أن الحديث ليس على إطلاقه، ومثله الحديث الذي **لا أصل له:** " شاوروهن وخالفوهن " وقد تقدم برقم (٤٣٠) . ٤٣٧ - " من ولد له ثلاثة فلم يسم أحدهم محمدا فقد جهل ". موضوع. قال الطبراني في " الكبير " ( ١٠٨ - ١٠٩ ) : حدثنا أحمد بن النضر العسكري، أخبرنا أبو خيثمة مصعب بن سعيد، أخبرنا موسى بن أيمن، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعا، ومن طريق مصعب هذا رواه الحارث بن أبي أسامة في " مسنده " ( ١٩٩ - ٢٠٠ من زوائده ) وابن عدي ( ٢٨٠ / ٢ ) . قلت: وهذا إسناد ضعيف جدا، مصعب هذا قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالمناكير، ثم ساق له منها ثلاثة، عقب الذهبي عليها بقوله: ما هذه إلا مناكير وبلايا، ثم قال ابن عدي: . (٢)

"ولا يتقوى الحديث بأنه روى من حديث واثلة بن الأسقع، ومن حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، ومن حديث عبد الملك بن هارون بن عنبرة عن أبيه عن جده، أخرجه ابن بكير في الجزء المذكور " فضل من اسمه أحمد ومحمد " لأن طرقها كلها لا تخلو من متهم، كما بينه ابن عراق في " تنزيه الشريعة " ( ٨٢ / ١ ) . أما حديث واثلة، ففيه عمر بن موسى الوجيهي، وهو وضاع، وأما حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، ففيه عبد الله بن داهر الرازي، اتهمه ابن الجوزي، ثم الذهبي، بالوضع، والحديث الثالث آفته عبد الملك بن هارون، وهو كذاب وضاع. ٤٣٨ - " مثل أصحابي مثل النجوم من اقتدى بشيء منها اهتدى ". موضوع. رواه القضاعي ( ١٠٩ / ٢ ) عن جعفر بن عبد الواحد قال: قال لنا وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا. قلت: وكتب بعض المحدثين على الهامش وأظنه

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٢٥/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٢٧/١

ابن المحب أو الذهبي: هذا حديث ليس بصحيح. قلت: يعني أنه موضوع وآفته جعفر هذا، قال الدارقطني: يضع الحديث، وقال أبو زرعة: روى أحاديث لا أصل لها، وساق الذهبي أحاديث اتهمه بها، منها هذا، وقال:.. (١)

"ورده الذهبي بقوله: قلت: فيه مجهولان. قلت: وهما السكوني وابن أدى كما صرح في "الميزان" أنهما مجهولان تبعاً لأصله "الجرح والتعديل" (٤ / ١ / ٣٠٣ و ٤ / ٢ / ٣٣٦) ولكنه قال: وثق يشير بذلك إلى عدم الاعتداد بتوثيق ابن حبان إياهما (٥ / ٣٨٨ و ٧ / ٦٥٦) لما عرف من تساهله في توثيق المجهولين. ٤٤٤ - "كان إبليس أول من ناح وأول من تغنى". لا أصل له. وقد أورده الغزالي (٢ / ٢٥١) من حديث جابر مرفوعاً، فقال الحافظ العراقي في تحريجه: لم أجد له أصلاً من حديث جابر، وذكره صاحب "الفردوس" من حديث علي بن أبي طالب، ولم يخرج له ولده في "مسنده".." (٢)

"حبيب بفتح المهملة، وعلى الصواب أورده الحافظ في "الإصابة" (١ / ٢٢٠) من رواية البخاري في "تاريخه"، وابن أبي عاصم، والطبراني، وقد خفيت هذه الحقيقة على المعلق على رسالة السيوطي، وهو الشيخ عبد الله الغماري، فنقل كلام الهيثمي في إعلال الحديث بمعاوية بن عبد الله وأقره، وجملة القول: أن المحراب في المسجد بدعة، ولا مبرر لجعله من المصالح المرسله، ما دام أن غيره مما شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم مقامه مع البساطة، وقلة الكلفة، والبعد عن الزخرفة. ٤٥٠ - "لو اعتقد أحدكم بحجر لنفعه". موضوع. كما قال ابن تيمية، وغيره. قال الشيخ على القاري في "موضوعاته" (ص ٦٦) : وقال ابن القيم: هو من كلام عباد الأصنام الذين يحسنون ظنهم بالأحجار. وقال ابن حجر العسقلاني: لا أصل له، ونحوه: من بلغه شيء عن الله فيه فضيلة... "قلت: يعني الحديث الآتي بعد:.." (٣)

"ثم إن السيوطي تعقب ابن الجوزي، فساق لحديث أنس طريقاً آخر فيه متهم أيضاً، كما يأتي بيانه في الحديث الذي بعده، وذكر كذلك طريقاً أخرى لحديث ابن عمر من رواية الوليد بن مروان عنه، وسكت عنه، والوليد هذا مجهول، كما قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٨) عن أبيه، وكذا قال الذهبي، والعسقلاني. ثم إن فيه انقطاعاً، فإن الوليد هذا روى عن غيلان بن جرير، وغيلان لم يرو عن غير أنس من الصحابة، فهو من صغار التابعين، فالوليد على هذا من أتباعهم لم يدرك الصحابة، فثبت انقطاع الحديث. ومن عجائب السيوطي أنه ساق بعد هذا قصة عن حمزة بن عبد المجيد. خلاصتها: أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فسأله عن هذا الحديث، فقال: "إنه لم يروى وأنا قلته". ومن المقرر عند العلماء أن الرؤيا لا تثبت بها حكم شرعي، فبالأولى أن لا تثبت بها حديث نبوي، والحديث هو أصل الأحكام بعد القرآن. وبالجملة، فجميع طرق هذا الحديث لا تقوم بها حجة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، وأمثلها - كما قال الحافظ ابن ناصر الدين في "الترجيح" - طريق أبي رجاء، وقد عرفت وهاءها، ولقد أصاب ابن الجوزي في إيراد إياه في "الأحاديث الموضوعة"، وتابعه على ذلك الحافظ ابن حجر، فقال، كما سبق في الحديث الذي قبله: "لا أصل له". وكفى به حجة في هذا

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٣١/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٣٧/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٤٧/١

الباب، ووافقه الشوكاني أيضا كما سيأتي في الحديث الذي بعده. ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه يوحي بالعمل بأي حديث طمعا في ثوابه، سواء كان الحديث عند أهل العلم صحيحا، أو ضعيفا، أو موضوعا، وكان من نتيجة. (١)

"ذلك إلا تعصبا على أبي حنيفة، ولم يدر البعض المشار إليه أن مع الدارقطني أئمة الحديث الكبار مثل الشيخين وأحمد وغيرهم ممن سبق ذكرهم أفكل هؤلاء متعصبون ضد أبي حنيفة؟ ! تالله إن شخصا يقبل مثل هذه التهمة توجه إلى مثل هؤلاء، لأيسر عليه وأقرب إلى الحق أن يعكس ذلك فيقول: صدوق هؤلاء فيما قالوه في الإمام أبي حنيفة، ولا ضرر عليه في ذلك، فغايتة أن لا يكون محدثا ضابطا، وحسبه ما أعطاه الله من العلم والفهم الدقيق حتى قال الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، ولذلك ختم الحافظ الذهبي ترجمة الإمام في "سير النبلاء" (٥ / ٢٨٨ / ١) بقوله وبه نختتم: قلت: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيهلوس يصح في الأذهان شيء \*\*\* إذا احتاج النهار إلى دليل "ثم إن الحديث أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣ / ١٢٧) من الطريق الأولى، وقال: قال الدارقطني: باطل لا أصل له، وأبو كرز عبد الله بن كرز متروك، وأقره السيوطي في "الآلآء" (٢ / ١٨٩) وزاد عليه، فذكر ما سبق نقله عن الذهبي وأنه أخرجه الطبراني في "الأوسط" يعني من الطريق المذكور. وهذا شيء غير معهود من السيوطي فإن عادته أن يتعقب ابن الجوزي في مثل هذا الحديث، الذي له ما سبق ذكره من الشواهد! ولعله إنما أمسك عن ذكرها لأنها مع ضعفها تعارض الحديث الثابت، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "إن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين"، وهم اليهود والنصارى. أخرجه أحمد (رقم ٦٦٩٢، ٥٧١٦) وابن أبي شيبة في "المصنف" (١١ / ١). (٢)

"٤٦٦ - علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل لا أصل له. باتفاق العلماء، وهو مما يستدل به القاديانية الضالة على بقاء النبوة بعده صلى الله عليه وسلم، ولوصح لكان. (٣)

"٤٨٨ - هزوا غرايلكم بارك الله فيكم. لا أصل له. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى" (٢ / ١٩٦): وما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم: لما قدم إلى المدينة خرجن بنات النجار بالدفوف. (٤)

"٤٩٩ - الصبر نصف الإيمان واليقين الإيمان كله. منكر. رواه ابن الأعرابي في "معجمه" (٥٦ / ٢) وتمام الرازي (٩ / ١٣٨ / ١) وأبو الحسن الأزدي في "المجلس الأول من المجالس الخمسة" (١٦ - ١٧) وأبو نعيم في "الحلية" (٥ / ٣٤) والخطيب في "تاريخه" (١٣ / ٢٢٦) والقضاعي في "مسنده" (٦ ب / ٢) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب عن محمد بن خالد المخزومي عن سفيان الثوري عن يزيد الأيامي عن أبي وائل عن ابن مسعود مرفوعا، وقال أبو نعيم والخطيب: تفرد به المخزومي عن سفيان بهذا الإسناد. قلت: والمخزومي هذا، قال الذهبي في "الميزان": قال ابن الجوزي: مجروح، قلت، له عن الثوري.... مرفوعا: اليقين الإيمان كله، وهذا المتن ذكره البخاري تعليقا في كتاب الإيمان، ولم يقل فيه: قال النبي صلى الله عليه وسلم. وقال الحافظ في "اللسان": قال أبو علي النيسابوري: هذا حديث منكر لا أصل

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٥٠/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٦٧/١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٧٩/١

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٠٠/١



له من حديث يزيد ولا من حديث الثوري، وقال في "الفتح" (١ / ٤١): هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح، وبقيته: والصبر نصف الإيمان، وأخرجه أبو نعيم والبيهقي في الزهد من حديثه يعني ابن مسعود ولا يثبت رفعه. قلت: ويعقوب بن حميد فيه ضعف من قبل حفظه وبه أعل الحديث. (١)

"ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ١٣٤) والعقيلي في "الضعفاء" (٤٥٧) والبيهقي (٨ / ٢٢) من طريق يزيد بن زياد الشامي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا. وقال العقيلي: "يزيد هذا قال البخاري: منكر الحديث قال: "ولا يتابعه إلا من هو نحوه" وقال البيهقي: "ويزيد منكر الحديث". قلت: وأفاد البخاري بكلمته السابقة أنه لا تحل الرواية عنه فهو عنده متهم كما تقدم قبل حديثين وذكر الذهبي في ترجمته عن أبي حاتم أنه قال: "هذا حديث باطل موضوع". وأقره الذهبي وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢ / ١٠٤) من حديث أبي هريرة وعمر وأبي سعيد، وأعلها كلها ثم قال: "قال أحمد: ليس هذا الحديث بصحيح"، وقال ابن حبان: هذا حديث موضوع لا أصل له من حديث الثقات". قلت: وتعقبه السيوطي في "الآلآي" (٢ / ١٨٧ - ١٨٨) بشواهد أوردها تقتضي أن الحديث ضعيف لا موضوع. قلت: ومن شواهد ما أخرجه ابن لؤلؤ في "الفوائد المنتقاة" (٢١٨ / ٢) عن الأحوص عن أبي عون المري عن عروة ابن الزبير مرفوعا. وهذا مع إرساله ضعيف، فإن الأحوص - هو ابن حكيم - ضعيف الحفظ. ومنها ما عند أبي نعيم في "أخبار أصبهان" (١ / ١٥٢، ٢٦٤) من طريق داود بن المخبر عن ضمرة بن جويرية عن نافع عن ابن عمر مرفوعا. وابن المحبر كذاب لكن رواه ابن عساكر (٢ / ٣٨٢) وكذا البيهقي في "الشعب" كما في "الآلآي" من طريقين عن عبد الله بن حفص (وفي الآلآي: عبيد الله بن حفص بن مروان) عن سلمة بن العيار الفزاري عن الأوزاعي عن نافع به. ورجاله ثقات غير ابن حفص هذا فلم أجد له ترجمة. ومنها ما عند أبي نعيم في "الحلية" (٥ / ٧٤) عن حكيم بن نافع قال: حدثنا خلف بن حوشب عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن المسيب قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره وقال: "غريب تفرد به حكيم". قلت: وهو ضعيف.. (٢)

"فإنه يتعقبه بدراج، ويقول فيه "إنه كثير المناكير" وقد مضى أحدها برقم (٢٩٤). والآخر: أنه أورد دراجا أبا السمع في "الميزان" فقال: "قال أحمد: أحاديثه مناكير ولينه، وقال يحيى: ليس به بأس. وفي رواية: ثقة. وقال فضلك الرازي: ما هو ثقة ولا كرامة. وقال النسائي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقد ساق ابن عدي له أحاديث وقال: عامتها لا يتابع عليها". وقد ساق له الذهبي من مناكيره أحاديث، هذا أحدها. ومنه تعلم أن تحسين الحديث كما فعل الحافظ فيما نقله المناوي عنه غير حسن. والله أعلم. ٥١٨ - "من اعتكف عشرا في رمضان كان كحجتين وعمرتين". موضوع. رواه البيهقي في "الشعب" من حديث الحسين بن علي مرفوعا وقال: "إسناده ضعيف ومحمد بن زاذان أي أحد رجاله متروك، وقال البخاري: لا يكتب حديثه. اه كلامه وفيه أيضا عنبة بن عبد الرحمن، قال البخاري: تركوه، وقال الذهبي في "الضعفاء": متروك متهم أي بالوضع". كذا في "فيض القدير". قلت: وعنبة هذا هو الذي قال فيه

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧١٤/١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢/٢

أبو حاتم: "كان يضع الحديث" كما في "الميزان" للذهبي، ثم ساق له أحاديث هذا أحدها، ومن طريقه أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١ / ٢٩٢ / ١) وأبو طاهر الأنباري في "المشيخة" (ق ١٦٢ / ١ - ٢) بلفظ: "اعتكاف عشر ... " وقال ابن حبان (٢ / ١٦٨): "صاحب أشياء موضوعة وما لا أصل له" (١)

"عند الله حسن، وما استقبحوا فهو عند الله قبيح". موضوع. رواه الخطيب (٤ / ١٦٥) من طريق سليمان بن عمرو النخعي: حدثنا أبان بن أبي عياش وحميد الطويل عن أنس مرفوعا. وقال: "تفرد به النخعي". قلت: وهو كذاب كما سبق مرارا، أقربها الحديث (٥٢٩) ولهذا قال الحافظ ابن عبد الهادي: "إسناده ساقط، والأصح وقفه على ابن مسعود". نقله في "الكشف" (٢ / ١٨٨) ويعني بالموقوف الحديث الآتي: "ما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيئا" - "ما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيئا". لا أصل له مرفوعا. وإنما ورد موقوفا على ابن مسعود قال: "إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد محمد صلى الله عليه وسلم فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه فما رأى المسلمون .... إلخ. أخرجه أحمد (رقم ٣٦٠٠) والطيالسي في "مسنده" (ص ٢٣) وأبو سعيد ابن الأعرابي في "معجمه" (٨٤ / ٢) من طريق عاصم عن زر بن حبيش عنه. وهذا إسناده حسن. وروى الحاكم منه الجملة التي أوردنا في الأعلى وزاد في آخره: "وقد رأى الصحابة جميعا أن يستخلفوا أبا بكر رضي الله عنه" وقال: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي. وقال الحافظ السخاوي: "هو موقوف حسن". قلت: وكذا رواه الخطيب في "الفقيه والمتفقه" (١٠٠ / ٢) من طريق المسعودي عن عاصم به إلا أنه قال: "أبي وائل" بدل "زر بن حبيش". ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن يزيد قال: قال عبد الله: فذكره. وإسناده صحيح. وقد روي مرفوعا ولكن في إسناده كذاب كما بينته آنفا. وإن من عجائب الدنيا أن يحتج بعض الناس بهذا الحديث على أن في الدين بدعة حسنة، وأن الدليل على حسنها اعتياد المسلمين لها! ولقد صار من الأمر المعهود أن يبادر هؤلاء إلى الاستدلال بهذا الحديث عندما تثار هذه المسألة وخفي عليهم. أ - أن هذا الحديث موقوف فلا يجوز أن يحتج به في معارضة النصوص القاطعة في. (٢)

٥٤٦ - "للإمام سكتان، فاغتنموا القراءة فيهما بفتحة الكتاب". لا أصل له مرفوعا. وإنما رواه البخاري في "جزء القراءة" (ص ٣٣) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: فذكره موقوفا عليه. قلت: وإسناده حسن. ثم رواه عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفا عليه، وسنده حسن أيضا. (١) والذي دعاني إلى التنبيه على بطلان رفعه أنني رأيت ما نقله بعضهم في تعليقه على قول النووي في "الأذكار" (ص ٦٣): "إنه يستحب للإمام في الصلاة الجهرية أن يسكت بعد التأمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة". فقال المعلق عليه وهو الشيخ محمد حسين أحمد: "قال الحافظ: دليل استحباب تطويل هذه السكتة حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن" (١) قلت: فيه دليل على أبي هريرة في

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧/٢

"مسلم": "اقرأ بها في نفسك يا فارسي" إنما يعني قراءتها في سكتات الإمام إن وجدت. وهذه فائدة هامة. فخذها شاكرًا لله تعالى.. (١)

"بعد اليوم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كفوا عن القوم غير أربعة". رواه الترمذي (٤ / ١٣٣)، والحاكم (٢ / ٣٥٩) وعبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥ / ١٣٥) وحسنه الترمذي، وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا ٥٥١ - "من قلد عالما لقي الله سالما". لا أصل له. وقد سئل عنه السيد رشيد رضا رحمه الله فأجاب في مجلة "المنار" (٣٤ / ٧٥٩) بقوله: "ليس بحديث" (٢)

"٥٥٢ - "جلس صلى الله عليه وسلم على مرفقة حرير". لا أصل له. كما أشار لذلك الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" (٤ / ٢٢٧)، وقد احتج به صاحب "الهداية" لمذهب الحنفية الذي يجيز للرجال الجلوس على الحرير! قال الزيلعي: "يشكل على المذهب حديث حذيفة قال: نَحَانَا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشرب في آنية الذهب والفضة، وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرير والديباج، وأن نجلس عليه. أخرجه البخاري". قلت: وهذا هو الحق أنه يحرم الجلوس على الحرير كما يحرم لبسه لحديث البخاري هذا، والأحاديث العامة في تحريم لبسه على الرجال كقوله عليه السلام: "لا تلبسوا الحرير فإنهم لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة" متفق عليه، فإنها تتناول بعمومها الجلوس عليه، لأن الجلوس لبس لغة وشرعا، كما قال أنس رضي الله عنه: "قمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس". فانظر كيف تصرف الأحاديث الموضوعة الناس عن الأحاديث الصحيحة. (فاعتبروا يا أولي الأبصار) (٣)

"٥٥٧ - "خذوا من القرآن ما شئتم لما شئتم". لا أصل له فيما أعلم. وقال السيد رشيد رضا في "المنار" (مجلد ٢٨ / ٦٦٠): "لم أره في شيء من كتب الحديث" (٤)

"٥٦٦ - "إن لي حرفتين اثنتين، فمن أحبهما فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني: الفقر والجهد". لا أصل له. قال الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٤ / ١٦٨): "لم أجد له أصلا". قلت: وهو منكر عندي، فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه تعوذ من الفقر، فكيف يعقل أن يحض صلى الله عليه وسلم أمته على حب ما تعوذ منه؟! (٥)

"٥٦٧ - "خير هذه الأمة فقراؤها، وأسرعها تضجعا في الجنة ضعفاؤها". لا أصل له. وقال الحافظ العراقي أيضا (٤ / ١٦٨) "لم أجد له أصلا" (٦)

"قلت: وقد سبقت ترجمته في الحديث الذي قبله. والحديث رواه ابن حبان في ترجمته من "الضعفاء"، وعده الذهبي من طاماته! وقد اغتر بالحديث بعض الحنفية فاحتج به على تحريم القراءة وراء الإمام مطلقا! قال أبو الحسنات اللكنوي في

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٤/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٩/٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٩/٢

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٣/٢

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٠/٢

(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٠/٢

" التعليق الممجد على موطأ محمد " (ص ٩٩) : " ذكره صاحب " النهاية " وغيره مرفوعاً بلفظ " ففي فيه جمرة " **ولا أصل له** ". وقال قبيل ذلك: " لم يرد في حديث مرفوع صحيح النهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام وكل ما ذكره مرفوعاً فيه، إما **لا أصل له** وإما لا يصح ". ثم ذكر الحديث بلفظيه مثلاً على ذلك. هذا وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في القراءة وراء الإمام على أقوال ثلاثة: ١ - وجوب القراءة في الجهرية والسرية. ٢ - وجوب السكوت فيهما. ٣ - القراءة في السرية دون الجهرية. وهذا الأخير أعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب وبه تجتمع جميع الأدلة بحيث لا يرد شيء منها وهو مذهب مالك وأحمد، وهو الذي رجحه بعض الحنفية، منهم أبو الحسنات اللكنوي في كتابه المذكور آنفاً، فليرجع إليه من شاء التحقيق. هذا ومن موضوعات هذا الدجال في الطعن على الإمام الشافعي في شخصه: ٥٧٠ - " يكون في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس أضمر على أمي من إبليس، ويكون في أمي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمي ". موضوع. أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " (١ / ٤٥٧) من طريق مأمون بن أحمد السلمي: حدثنا أحمد بن عبد الله الجويباري: أنبأنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعاً وقال: " موضوع، وضعه مأمون أو الجويباري، وذكر الحاكم في " المدخل " أن مأمونا قيل له: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه؟ فقال: حدثنا أحمد إلى آخره، فبان بهذا أنه الواضع له "، قلت: وزاد في " اللسان ": " ثم قال الحاكم: ومثل هذه الأحاديث يشهد من رزقه الله أدنى معرفة بأنها موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ". قلت: وللحديث طرق أخرى، لا يفرح بها إلا الهلكى في التعصب لأبي حنيفة ولو برواية الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن الطرق المشار إليها مدارها على بعض الكذابين والمجهولين. فمن. " (١)

" (ثلاث من كن فيه نشر الله عليه كنفه....) كما تقدم بيانه عن المنذري تحت الحديث (رقم ٩٢). وحديث الترجمة أورده السيوطي مفصلاً مستقلاً عن تمامه هذا، وتعبه المناوي تحت حديث الترمذي: بأن فيه: " عبد الله بن إبراهيم الغفاري قال المزني: متهم. أي بالوضع ". فإذا كان الأمر كذلك وكان الحديثان في الأصل حديثاً واحداً، فذلك يقتضي أن يعطى لهما حكم واحد، وهو الوضع، ولو كان طريق حديث الترجمة غير طريق الحديث المتقدم لنبه عليه المنذري، كما هو شأن المحدثين في مثل هذا الأمر، فلم يتنبه المناوي لهذا التحقيق، ولذلك لم يتعبه بشيء. والله الموفق. ٥٧٣ - " من صلى خلف عالم تقي، فكأنما صلى خلف نبي ". **لا أصل له**. وقد أشار لذلك الحافظ الزيلعي بقوله في " نصب الراية " (٢ / ٢٦) : " غريب ". وهذه عاداته في الأحاديث التي تقع في " الهداية " **ولا أصل لها**، فيما كان من هذا النوع: " غريب "!. فاحفظ هذا فإنه اصطلاح خاص به.. " (٢)

" قلت: هذه الكلمة " وبني نصر " رواها الطبراني من طريق خالد بن سعيد بن العاص عن أبيه عن جده فذكر قصة إرسال النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر إلى بكر بن وائل وعرضه الإسلام عليهم وفيه: قالوا: حتى يجيء شيخنا فلان - قال خلاد: " أحسبه قال: المثني بن خارجة - فلما جاء شيخهم عرض عليهم أبو بكر رضي الله عنه، قال: إن بيننا وبين الفرس حرباً فإذا فرغنا مما بيننا وبينها عدنا فنظرناء، فقال أبو بكر: رأيت إن غلبتموهم أتبعنا على أمرنا؟ قال: لا نشترط

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٤/٢

لك هذا علينا، ولكن إذا فرغنا فيما بيننا وبينهم عدنا فنظرنا فيما نقول، فلما التقوا يوم ذي قار هم والفرس قال شيخهم: ما اسم الرجل الذي دعاكم إلى الله؟ قالوا: محمد، قالوا: هو شعاركم فنصروا على القوم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بي نصرنا. قال الهيثمي (٦ / ٢١١): "ورجاله ثقات رجال الصحيح غير خلاد بن عيسى وهو ثقة". (تنبيه): بلغ جهل بعض الناس بالتاريخ والسيرة النبوية في هذا العصر أن أحدهم طبع منشورا يرد فيه على صديقنا الفاضل الأستاذ علي الطنطاوي طلبه من الإذاعة أن تمتنع من إذاعة ما يسمونه بالأنشيد النبوية، لما فيها من وصف جمال النبي صلى الله عليه وسلم بعبارات لا تليق بمقامه صلى الله عليه وسلم، بل فيها ما هو أفظع من ذلك من مثل الاستغاثة به صلى الله عليه وسلم من دون الله تبارك وتعالى، فكتب المشار إليه في نشرته ما نصه بالحرف (ص ٤): "وها هي (!) الصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا يستصحبون بعض نسائهم لخدمة أنفسهم في الغزوات والحروب، وكانوا يضمّدون (!) الجرحى ويهيئون (!) لهم الطعام، وكانوا يوم ذي قار عند اشتداد وطيس الحرب بين الإسلام والفرس كانت النساء تخرج أهاريج وتبعث الحماس في النفوس بقولها: إن تقبلوا نعانق ونفرش النمارق. أو تدبروا نفارق فراق غير وامق. فانظر إلى هذا الجهل ما أبعد مداه! فقد جعل المعركة بين الإسلام والفرس، وإنما هي بين المشركين والفرس، ونسب التشيد المذكور لنساء المسلمين في تلك المعركة! وإنما هو لنساء المشركين في غزوة أحد! كن يحسن المشركين على المسلمين كما هو مروي في كتب السيرة! فقد خلط بين حادثتين متباينتين، وركب منهما ما لا أصل له البتة بجهله أو تجاهله ليتخذ من ذلك دليلا على جواز الأنشيد المزعومة، ولا دليل في ذلك - لو ثبت - مطلقا إذ أن الخلاف بين الطنطاوي ومخالفه ليس هو مجرد مدح النبي بل إنما هو فيما يقتزن بمدحه مما لا يليق شرعا كما سبقت الإشارة إليه وغير ذلك مما لا مجال الآن لبيان، ولكن صدق من قال: "حبك الشيء يعمي ويصم" فهؤلاء أحبوا الأنشيد النبوية وقد يكون بعضهم مخلصا في ذلك غير". (١)

"صدوق يخطيء، وكان مرجئا، أفرط ابن حبان فقال: متروك". قلت: لفظ ابن حبان (٢ / ١٥٢): "منكر الحديث جدا، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك". ٥٨٣ - "أترعون عن ذكر الفاجر؟! اذكروه بما فيه يحذر الناس". موضوع. أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٧٢) وكذا ابن حبان (١ / ٢١٥) وأبو الحسن الحري في "الأمالي" (٢٤٥ / ١) وابن عدي (٢٦٠ / ٢) والمحامي في "الأمالي" (ج ٥ رقم ١٥) والبيهقي في "سننه" (١٠ / ٢١٥) والخطيب في "تاريخه" (١ / ٣٨٢، ٣ / ١٨٨ و ٧ / ٢٦٢) وفي "الكفاية" (ص ٤٢) وابن عساكر (١٢ / ٧ / ٢) وأبو بكر الكلاباذي في "مفتاح المعاني" (٢١ / ١) والهروي في "ذم الكلام" (٤ / ٨١ / ١) والسهمي في "تاريخه" (٧٥) من طريق الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا. وقال العقيلي: "ليس له من حديث بهز أصل، ولا من حديث غيره، ولا يتابع عليه من طريق يثبت". وقال البيهقي: "هذا يعرف بالجارود بن يزيد النيسابوري وأنكره عليه أهل العلم بالحديث، سمعت أبا عبد الله الحافظ (يعني الحاكم) يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ غير مرة يقول: كان أبو بكر الجارودي إذا مر بقبر جده يقول: يا أبة لولم تحدث بحديث بهز بن حكيم لزرتك"! قال ابن عدي والبيهقي: "وقد سرقه عنه جماعة من الضعفاء فرووه عن بهز بن حكيم، ولم يصح فيه شيء". وقال ابن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٩/٢

حبان: " والخبر في أصله باطل، وهذه الطرق كلها بواطيل لا أصل لها ". وخفي هذا على الهروي فقال: " حديث حسن من حديث بهز وقد توبع جارود بن يزيد عليه " وتبعه يوسف بن عبد الهادي في " جمع الجيوش والديساكر على ابن عساكر " ( ٢ / ٢ ) . وروى الخطيب عن أحمد أنه قيل له . رواه غيره؟ فقال: ما علمت . ثم ذكر الخطيب أنه روي عن جماعة ثم قال: " ولا يثبت عن واحد منهم ذلك، والمحفوظ أن الجارود تفرد به " . ثم روى عن البخاري أنه قال فيه: " منكر الحديث، كان أبو أسامة يرميه بالكذب " . وعن أبي داود: " غير ثقة " وقال الذهبي في " الميزان ": " وقال أبو حاتم: كذاب " . وفي " اللسان ": (١)

"وهو حديث صحيح عندنا له طرق كثيرة جدا وقد ساقها الزيلعي ( ٢ / ٦ - ١١ ) ثم خرجتها في " الإرواء " رقم (٤٩٣) ، وهي وإن كانت لا تخلو من ضعف، ولكنه ضعف منجر، وقد صح إسناده عن عبد الله بن شداد مرسلًا، والمرسل إذا جاء متصلًا فهو حجة عند الإمام الشافعي وغيره فاللائق باتباعه أن يأخذوا بهذا الحديث إذا أرادوا أن لا يخالفوه في أصوله! وهو من المخصصات لحديث عبادة بن الصامت، ولكنه يخصه بالجهرية فقط، لا في السرية، لأن قراءة الإمام فيها لا تكون قراءة لمن خلفه، إذ أنهم لا يسمعونها فلا ينتفعون بقراءته، فلا بد لهم من القراءة السرية، وبذلك نكون عاملين بالحديثين ولا نرد أحدهما بالآخر. وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما أن القراءة فيها مشروعة دون الجهرية. وهو أعدل الأقوال كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " الفتاوى " ومن أراد التفصيل فليرجع إليها، وسبق شيء من هذا في الحديث (٥٦٩) . ٥٩٢ - " أسست السموات السبع والأرضون السبع على (قل هو الله أحد) " . موضوع. رواه أبو الحسن الخلعي في " الفوائد " (٥٣ / ٢) والدينوري في " المجالسة " (٣٦ / ٣ / ١) عن موسى بن محمد بن عطاء قال: حدثنا شهاب بن خراش الحوشبي قال: سمعت قتادة يقول: حدثني أنس بن مالك به مرفوعًا. قلت: وهذا إسناد موضوع، موسى بن محمد بهذا هو الدمياطي المقدسي قال ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " (٤ / ١ / ١٦١) : " قال أبي كان يكذب ويأتي بالأباطيل، وقال موسى بن سهل الرملي: أشهد عليه أنه كان يكذب، وقال أبو زرعة: كان يكذب " . وقال ابن حبان (٢ / ٢٤١ - ٢٤٢) : " كان يضع الحديث على الثقات، ويروي ما لا أصل له " عن الأثبات " . وقال العقيلي (ص ٤١٠) : " يحدث عن الثقات بالبواطيل والموضوعات " . وبالجمله فهو ممن اتفقت كلمات الأئمة على تكذيبه واطراح حديثه، ولذلك قال الذهبي: إنه أحد التلفاء. ثم نقل تكذيب أبي زرعة وأبي حاتم له وقول ابن حبان فيه. ثم ذكر له أحاديث موضوعة هذا منها، ومع ذلك كله ووضوح حال الرجل لم يستحي السيوطي فأورد له هذا الحديث في " الجامع الصغير " الذي صانه بزعمه عما تفرد به كذاب أو وضاع! وقد أورده من رواية تمام عن أنس. وتعبه المناوي بأنه فيه الدمياطي هذا ونقل التكذيب المذكور عن أبي زرعة وأبي حاتم. ومما يدل على كذبه أن الحديث رواه ابن الضريس في " فضائل القرآن " (٣ / ١١٠ / ١) من. " (٢)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٢/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٨/٢



"لا يعرف"، وأشار إلى ذلك الحافظ بقوله: "مقبول". وعنه رواه أبو داود (٥١٤٢) وابن ماجه (٣٦٦٤) وأحمد (٣ / ٤٩٧ - ٤٩٨) وابن حبان (٢٠٣٠). ٥٩٨ - "لما قدم المدينة جعل النساء والصبيان والولائد يقلن: طلع البدر علينا من ثنيات الوداعوجب الشكر علينا ما دعا لله داع". ضعيف. رواه أبو الحسن الخلعي في "الفوائد" (٥٩ / ٢) وكذا البيهقي في "دلائل النبوة" (٢ / ٢٣٣ - ط) عن الفضل بن الحباب قال: سمعت عبد الله بن محمد بن عائشة يقول فذكره. وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات، لكنه معضل سقط من إسناده ثلاثة رواة أو أكثر، فإن ابن عائشة هذا من شيوخ أحمد وقد أرسله. وبذلك أعله الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٢ / ٢٤٤). ثم قال البيهقي كما في تاريخ ابن كثير (٥ / ٢٣): "وهذا يذكره علماؤنا عند مقدمه المدينة من مكة لا أنه لما قدم المدينة من ثنيات الوداع عند مقدمه من تبوك". وهذا الذي حكاه البيهقي عن العلماء جزم به ابن الجوزي في "تلبيس إبليس" (ص ٢٥١ تحقيق صاحبي الأستاذ خير الدين وانلي)، لكن رده المحقق ابن القيم فقال في "الزاد" (٣ / ١٣): وهو وهم ظاهر لأن "ثنيات الوداع" إنما هي ناحية الشام لا يراها القادم من مكة إلى المدينة ولا يمر بها إلا إذا توجه إلى الشام. ومع هذا فلا يزال الناس يرون خلاف هذا التحقيق، على أن القصة برمتها غير ثابتة كما رأيت! (تنبيه): أورد الغزالي هذه القصة بزيادة: "بالدف والألحان" **ولا أصل لها** كما أشار لذلك الحافظ العراقي بقوله: "وليس فيه ذكر للدف والألحان". وقد اغتر بهذه الزيادة بعضهم فأورد القصة بها، مستدلا على جواز الأناشيد النبوية المعروفة اليوم! فيقال له: "أثبت العرش ثم انقش!" على أنه لو صحت القصة لما كان فيها حجة على ما ذهبوا إليه كما سبقت الإشارة لهذا عند الحديث (٥٧٩) فأغنى عن الإعادة.. (١)

"لا يحل الاحتجاج به بحال". وقال الهيتمي (٥ / ٢٤٩): "رواه الطبراني في الأوسط" وفيه وهب (الأصل: إبراهيم وهو تحريف) ابن راشد وهو متروك. قلت: وتعصيب الجناية به وحده ليس بجيد لما علمت أن في الطريق إليه المقداد بن داود، وهو مثله في الضعف. ٦٠٣ - "إن الله تعالى مجاهدين في الأرض أفضل من الشهداء، أحياء مرزوقين، يمشون على الأرض، يباهي الله بهم ملائكة السماء، وتزين لهم الجنة كما تزينت أم سلمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، هم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، والمحبون في الله، والمبغضون في الله، والذي نفسي بيده إن العبد منهم ليكون في الغرفة فوق غرف الشهداء، للغرفة منها ثلاثمائة ألف باب، منها الياقوت والزمرد الأخضر، على كل باب نور، وإن الرجل منهم ليتزوج بثلاثمائة ألف حوراء، قاصرات الطرف عين، كلما التفت إلى واحدة منهن فنظر إليها تقول له: أتذكر يوم كذا وكذا أمرت بالمعروف، ونهيت عن المنكر؟ كلما نظر إلى واحدة منهن ذكرت له مقاما أمر فيه بمعروف، ونهى فيه عن منكر". **لا أصل له**. ذكره الغزالي (٢ / ٢٧٣) من حديث أبي ذر! وقال الحافظ العراقي في "تخرجه": "لم أقف له على أصل، وهو منكر". قلت: ولوائح الوضع عليه ظاهرة. والله أعلم.. (٢)

"حسان بن يوسف التميمي حدثنا محمد بن مروان عن هشام بن عروة به وقال: "موضوع. الحضرمي مجهول، ومحمد بن مروان السدي كذاب، وتابعه حسين بن المبارك عن إسماعيل بن عياش عن هشام، والبلاء من حسين، فإنه يحدث

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٣/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٩/٢

بمنكرات ". والحديث رواه الديلمي من طريق الحسين هذا، كما في " اللآلي " ( ٢ / ٢٢ ) . ورواه ابن عساكر ( ١٥ / ٢٤٠ / ١ ) من طريق محمد بن صباح بن يوسف: حدثنا إسماعيل بن محمد بن عبد الله بن أبي البحتري عن هشام بن عروة به. أوردته في ترجمة محمد بن صباح ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ومن بينه وبين هشام لم أعرفهم، وسكت السيوطي عنه! ثم ذكر له شاهداً من حديث عمرو بن أخطب نحوه، وسأتكلم عليه عقب هذا إن شاء الله تعالى. واعلم أنه ليس في الشرع ما يدل على أن هناك ارتباطاً بين حسن الوجه وحسن الخلق، فقد يتلازمان وقد ينفكان، وقد روى أحمد في " مسنده " ( ٣ / ٤٩٢ ) أن أبا لهب لعنه الله كان وضيء الوجه من أجمل الناس، بل قال ابن كثير: " وإنما سمي أبا لهب لإشراق وجهه " ومع ذلك فقد كان من أسوء خلق الله خلقاً، وأشدهم إيذاء لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وازدراء به كما هو مشهور عنه، وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم قوله: " إن الله لا ينظر إلى صوركم، ولا إلى أجسامكم، ولا إلى أموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم " رواه مسلم وغيره. ٦٠٩ - " إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء، فأكبرهم سنًا، فإن كانوا في السن سواء فأحسنهم وجهاً ". منكر لا أصل له. أخرجه البيهقي ( ٣ / ١٢١ ) عن عبد العزيز بن معاوية بن عبد العزيز أبي خالد القاضي من ولد عتاب بن أسيد: أنبأ أبو عاصم: أنبأ عزرة بن ثابت عن علباء بن أحمر عن أبي زيد الأنصاري (وهو عمرو بن أخطب) مرفوعاً. وأشار البيهقي لضعفه بقوله: " إن صح ". وعلته عبد العزيز هذا ذكره ابن حبان في " الثقات " واستنكر له هذا الحديث وقال: " هذا منكر لا أصل له، ولعله أدخل عليه، وما عدا هذا من حديثه يشبه حديث الأثبات ". ذكره الحافظ في " تهذيب التهذيب " وأقره. وقال المناوي: " وفيه عبد العزيز بن معاوية، غمزه الحاكم بهذا الحديث، وقال: هو خبر منكر. ورد في " المهذب " بأن مسلماً روى حديثاً بهذا السند. انتهى. وبه يعرف أن رمز المصنف لضعفه غير صواب، وأن حكم ابن الجوزي بوضعه قهراً " .. " (١)

" وجعفر بن محمد الحسيني قال الجوزقاني في " كتاب الأباطيل ": " مجروح ". وبه أعلمه ابن عراق في " تنزيه الشريعة " ( ٢ / ٢٦٧ ) وقال في ترجمته من المقدمة ( ١ / ٤٥ ) : " أشار الديلمي إلى اتهامه ". يعني قول الديلمي المتقدم. والحديث قال المناوي: " سنده ضعيف ". والظاهر أنه اقتصر على تضعيفه بناءً منه على قاعدة أن ما تفرد به الديلمي فهو ضعيف، وإلا فإنه لورجعه إلى سنده لحكم عليه بالوضع كما صنع السيوطي على تساهله، ومع ذلك فقد تناقض السيوطي، فأورده في " الجامع الصغير " أيضاً! ٦١٣ - " ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين، فإن الميت يتأذى بجوار السوء كما يتأذى الحي بجوار السوء ". موضوع. أخرجه أبو نعيم في " الحلية " ( ٦ / ٣٥٤ ) وأبو عبد الله الفلاكي في " الفوائد " ( ٩١ / ١ ) عن سليمان بن عيسى: حدثنا مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال أبو نعيم: " غريب لم نكتبه إلا من هذا الوجه ". قلت: وهو موضوع، آفته سليمان هذا وهو السجزي، وهو كذاب كما قال أبو حاتم وغيره، وقال ابن عدي: " يضع الحديث ". ومن طريقه أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " وقال ( ٣ / ٢٣٧ ) : " لا يصح، سليمان كذاب، ورواه داود بن الحصين عن إبراهيم بن الأشعث عن مروان بن معاوية الفزاري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به. قال ابن حبان: داود يحدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، يجب مجانبته روايته، والبلية في

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٦/٢

هذا منه: قال: وهذا خبر باطل لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، [ومن روى مثل هذا الخبر عن إبراهيم بن الأشعث عن مروان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا. وجب مجانبه روايته، لأن إبراهيم بن الأشعث يقال له: إمام (١) من أهل بخارى ثقة مأمون، والبلية في هذا الحديث من داود هذا] (٢). قلت: لكن تعقبه الدارقطني في تعليقه عليه فقال: "إبراهيم بن الأشعث ضعيف يحدث عن الثقات بما لا أصل له. وزعموا أنه كان من العباد. ومروان الفزاري لم يسمع من سهيل بن أبي صالح ولا روى عنه مما انتهى إلينا". (١) كذا الأصل، وفي "الجرح والتعديل": "ويعرف بـ (لام) ". ولعله الصواب. (٢) زيادة من "كتاب المجروحين" لابن حبان (١ / ٢٨٦) .. (١)

"قلت: ويؤيد تضعيف الدارقطني لإبراهيم أن ابن حبان نفسه لما أورد إبراهيم في "الثقات" قال: "يغرب وينفرد فيخطئ ويخالف". فهذا منه نقض لوصفه إياه بأنه ثقة مأمون، لأنها لا تلقي مع وصفه إياه بأنه يخطئ ويخالف، بل هذا إلى التضعيف أقرب منه إلى التوثيق فتأمل، لاسيما وقد اتهمه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٨٨) عن أبيه بحديث موضوع وقال: "كنا نظن بإبراهيم الخير فقد جاء بمثل هذا! ". واعلم أن داود بن الحصين هذا ليس هو الأموي مولاهم فإن ذاك مدني، وهذا من (المنصورة) كما في "ضعفاء ابن حبان" و (المنصورة) عدة مواضع، ولعلها هنا مدينة خوارزم القديمة فراجع "معجم البلدان". ثم إن هذا متأخر عن ذلك، فالأموي من أتباع التابعين. وتعقبه السيوطي بما لا يجدي كغالب عاداته! فقال في "الآلآي" (٢ / ٤٣٩): "قلت: له شواهد ...". ثم ذكرها من حديث علي وابن عباس، عند الماليني في "المؤتلف والمختلف"، ومن حديث أم سلمة عند الديلمي. قلت: وهي شواهد لا تسمن ولا تغني من جوع! ولم يسق السيوطي أسانيدنا لننظر فيها إلا الأخير منها، وفيه عبد القدوس بن حبيب الكلاعي وهو متهم بالكذب لا يخفى حاله على مثل السيوطي، قال ابن المبارك وغيره: "كذاب". وقال ابن حبان: "كان يضع الحديث" كما يأتي تحت الحديث (٧٦٧). وأما إسناد حديث علي فقد وقفت عليه، أخرجه أبو موسى المديني في "جزء من أدركه الخلال من أصحاب ابن منده" (ق ١٥١ / ٢) من طريق سليمان بن عيسى بن نجيح: حدثنا سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الخنفية عن علي بن أبي طالب مرفوعا نحوه: وقال: "غريب من حديث الثوري". قلت: بل هو عندي باطل لم يحدث به الثوري، بل ألصقه به سليمان هذا وهو السجزي الكذاب الذي في الطريق الأولى ليضل به الناس كما فعل في الإسناد الأول، قاتل الله الكذابين وقبحهم. ورواه الطبراني في "جزء من حديثه" (ق ٣١ / ٢) من طريق المقدم بن داود المصري عن عبد الله بن محمد بن المغيرة عن سفيان به. وهذه متابعة لا يفرح بها! فإن ابن المغيرة هذا قال النسائي: "روى عن الثوري ومالك بن مغول أحاديث كانا أتقى لله من أن يحدثا بها". وقال العقيلي: "يحدث بما لا أصل له" .. (٢)

"فيه، لاحتمال أن يكون شيئا آخر، وعلى كل حال فعلة الحكم أمر غيبي لا يجوز إثباتها بالظن والرجح بالغيب. أو مجرد جريان العمل على مقتضاها. والله أعلم. ٦١٤ - "إن الله تعالى في كل يوم جمعة ستمائة ألف عتيق من النار، كلهم قد استوجبوا النار". منكر. أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١ / ١٦٩) وتمام في "الفوائد" (١ / ٢٣٦) وابن عدي

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٩/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٠/٢

في " الكامل " ( ٢٦ / ٢ ) والواحد في " التفسير " ( ٤ / ١٤٥ / ١ ) من طريق يحيى بن سليم الطائفي: حدثنا الأزور بن غالب عن سليمان التيمي عن ثابت البناني عن أنس بن مالك مرفوعا. وأورده ابن عدي وكذا ابن حبان في ترجمة الأزور هذا، وقال: " كان قليل الحديث إلا أنه روى على قلته عن الثقات ما لم يتابع عليه من المناكير، فكأنه كان يخطيء وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به إذا انفرد ". ثم ساق الحديث وقال: " هذا متن باطل لا أصل له ". وأما ابن عدي فقال: " أحاديثه معدودة يسيرة غير محفوظة، وأرجو أنه لا بأس به ". كذا قال! وفي " الميزان ": " منكر الحديث، أتى بما لا يحتمل، فكذب .. " (١)

" ٦٢٧ - من صبر على سوء خلق امرأته أعطاه الله من الأجر مثل ما أعطى أيوب على بلائه، ومن صبرت على سوء خلق زوجها أعطاه الله مثل ثواب آسية امرأة فرعون ". لا أصل له بهذا التمام. أورده هكذا الغزالي في " الإحياء " ( ٢ / ٣٩ ) وقال مخرجه العراقي: " لم أقف له على أصل ". وأقره الزبيدي في " شرح الإحياء " ( ٥ / ٣٥٢ ) وذكر نحوه السبكي في " الطبقات " ( ٤ / ١٥٤ ). وأقول: قد وجدت للشطر الأول منه أصلا ولكنه موضوع، رواه الحارث بن أبي أسامة في " مسنده " فقال: حدثنا داود بن المحبر: حدثنا ميسرة بن عبد ربه عن أبي عائشة السعدي عن يزيد بن عمر بن عبد العزيز عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وابن عباس قالا: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة قبل وفاته ... قلت: فذكر حديثا طويلا جدا في نحوائنتين عشرة صفحة، والصفحة أكبر من هذه، وهو مركب من أحاديث متفرقة، وفيه هذا الشطر، أورده السيوطي بتمامه في " اللآلي " ( ٢ / ٣٦١ - ٣٧٣ ) ثم قال: " قال الحافظ ابن حجر في " المطالب العالية ": هذا الحديث بطوله موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمتهم به ميسرة بن عبد ربه لا بورك فيه .. " (٢)

" صحيح على شرط مسلم " ووافقه الذهبي! وفيه مؤاخذات: الأول: أن المسعودي لم يخرج له مسلم مطلقا، وإنما أخرج له البخاري تعليقا، فليس هو على شرط مسلم. الثاني: أن المسعودي ضعيف لاختلاطه، قال ابن حبان ( ٢ / ٥١ ) : " اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير فلم يميز فاستحق الترك ". وقد وصفه الذهبي نفسه في " الميزان " بأنه سيء الحفظ، فأنى لحديثه الصحة؟! الثالث: أن حبيب بن أبي ثابت قد عنعنه وهو مدلس كما تقدم، فأنى للحديث الصحة؟! والحديث أعله الحافظ العراقي في " تخریج الإحياء " ( ٤ / ٧٠ ) بقبس بن الربيع قال: " ضعفه الجمهور ". وكأنه خفيت عليه رواية الحاكم هذه! ورواه ابن المبارك في " الزهد " ( ١٦٥ / ١ من الكواكب ٥٧٥ ) بسند صحيح عن حبيب عن ابن جبير موقوفا عليه. ولعله الصواب. ٦٣٣ - " من نظر في الدنيا إلى من هو دونه، ونظر في الدين إلى من هو فوقه كتبه الله صابرا وشاكرا، ومن نظر في الدنيا إلى من هو فوقه وفي الدين إلى من هو دونه لم يكتبه الله صابرا ولا شاكرا ". لا أصل له بهذا اللفظ. وإن أورده الغزالي ( ٤ / ١٠٨ ) وعزاه الحافظ العراقي للترمذي من حديث عبد الله بن عمرو، فإن الترمذي إنما رواه ( ٣ / ٣٢٠ ) من طريق المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: " خصلتان من كانتا فيه كتبه الله

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٢/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٠/٢

شاكرا صابرا، ومن لم تكن فيه لم يكتبه الله شاكرا ولا صابرا: من نظر في دينه إلى من هو فوقه فاقتدى به، ومن نظر في دينه إلى من هو دونه فحمد الله على ما فضله به عليه كتبه الله شاكرا صابرا، ومن نظر في دينه إلى من هو دونه، ونظر في دينه إلى من هو فوقه فأسف على ما فاتته منه لم يكتبه الله شاكرا ولا صابرا". وضعفه الترمذي بقوله: " هذا حديث غريب". وعلمته المثني هذا، قال العراقي: " ضعيف ". وسكت عليه الحافظ في " الفتح " ( ١١ / ٢٧ ) وهذا يدل على أن ما يسكت عنه الحافظ في هذا الكتاب ليس حسنا دائما خلافا لظن بعضهم. ويغني عن هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: " انظروا إلى من هو أسفل منكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم، فإنه أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم ". رواه مسلم والترمذي وصححه، وهو عند البخاري ( ١٠ / ٢٧٠ ) نحوه.. (١)

" وقال ابن عدي: وهو ممن يضع الحديث. وقال الحاكم: روى عن مالك وإبراهيم بن سعد أحاديث موضوعة ". قلت: والحديث رواه عبد الله بن الإمام أحمد في " زوائد الزهد " (ص ٨٨) عن سعيد بن هلال أن داود النبي كان الحديث نحوه. فهذا كما تراه موقوف ومعضل، فالظاهر أنه من الإسرائيليات. والله أعلم. ٦٤٢ - " السواك يزيد الرجل فصاحة ". موضوع. ابن عدي في " الكامل " ( ٣٨٨ / ٢ ) والخطيب في " تلخيص المتشابه " ( ١٤٧ / ٢ ) من طريق أبي يعلى: أخبرنا محمد بن بحر: أخبرنا المعلى بن ميمون أخبرنا عمرو بن داود عن سنان بن سنان عن أبي هريرة مرفوعا. ورواه العقيلي في " الضعفاء " ( ٢٧٧ ) وأبو بكر الختلي في " جزء من حديثه " ( ٤٤ / ٢ ) وأبو سعيد بن الأعرابي في " المعجم " ( ١٢٢ / ١ ) وعنه القضاعي ( ١٣ / ١ ) والديلمي ( ٢ / ٢٢٢ ) من طريق أخرى عن المعلى به. وقال العقيلي: " روى عن سنان بن أبي سنان، كلاهما مجهول، والحديث معلول ". وأورده ابن عدي في ترجمة المعلى، وساق له حديثين آخرين يأتيان بعده، ثم قال: " وله غير ما ذكرت وكلها غير محفوظة، مناكير ". وفي " الكشف ": " قال الصغاني: وضعه ظاهر، وقال ابن الجوزي: لا أصل له " .. (٢)

" منكر الحديث ". وقال ابن حبان ( ١ / ٣١٣ ) : " يقال إنه لم ير أنسا. وكان يروي عنه الموضوعات التي لا تشبه أحاديثه، كأنه كان يروي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يسمع القصص يذكرونه في القصص ". وقال الحاكم: " روى عن أنس موضوعات ". وكذبه يحيى القطان. وبقيّة الرواة لم أعرف منهم غير عبدان. والحديث أورد السيوطي شطره الأول في " الجامع " دون قوله: " قلت: يا رسول الله.... ". وعزاه لأبي نعيم في " الحلية " عن أنس، والطبراني في " الأوسط " عن واثلة وعن جابر، وهو في " الحلية " ( ٩ / ٢٥٤ ) من طريق عبد الحكم بن ميسرة: حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس مرفوعا. وهذا سند ضعيف: عبد الحكم هذا ضعفه الدارقطني فقال: " يحدث بما لا يتابع عليه ". وذكره النسائي في " كتاب الضعفاء " كما في " اللسان ". ولم أره في " ضعفاء النسائي " المطبوع في الهند. والله أعلم. وفي حديث واثلة عند الطبراني محمد بن محصنوهو متهم: وفي حديث جابر عنده بحر بن كنيز السقاء، وهو متروك انظر " المجمع " ( ٧ / ٢٠٦ ) ٦٦٣ - " لا راحة للمؤمن دون لقاء الله عز وجل ". لا أصل له مرفوعا. وإنما رواه الإمام أحمد في " الزهد " (ص

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٤/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٠/٢

(١٥٦) من طريق إبراهيم قال: قال عبد الله فذكره. وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم وظاهره الانقطاع بين إبراهيم، وهو النخعي وعبد الله وهو ابن مسعود، لكن قال الحافظ أبو سعيد العلائي في النخعي: " هو مكثّر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صحّحوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود ". قلت: وذلك لما رواه الأعمش قال: قلت لإبراهيم: أسند لي عن ابن مسعود. فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: " قال عبد الله " فهو عن غير واحد عن عبد الله ". ذكره في " التهذيب ". فمثل هذا الإسناد يمكن تحسينه. والله أعلم. وقال السيوطي في " الدرر ": " أورده في " الفردوس " عن أبي هريرة مرفوعاً ولم يسنده ". ثم رأيت في " حديث أبي الحسن الأخيمي " (٢) / ٦٣ / ١) من طريق سفيان الثوري عن العلاء بن المسيب عن أبيه قال: قال عبد الله بن مسعود:.. " (١)

" ٦٦٦ - " حاكوا الباعة فإنه لا ذمة لهم " لا أصل له بهذا اللفظ. غير أن الحافظ ابن حجر قال: " ورد بسند ضعيف، لكن بلفظ: (ماكسوا الباعة فإنه لا خلاق لهم) ". قال: وورد بسند قوي عن الثوري أنه قال: كان يقال: وذكره " كذا في " المقاصد الحسنة " للسخاوي (ص ١٧٩) .. " (٢)

" ٦٧٠ - " لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين " لا أصل له مرفوعاً. وإنما روي عن عمر، فقال ابن حزم في " المحلى " (٦ / ١٥٨) " وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: فذكره، وقال ابن حزم: وهذا إسناد في غاية الصحة والجلالة ". وأقول: كلا فإن من شروط الإسناد الصحيح أن يخلو من علة قاذحة. وهذا ليس كذلك، فإن حبيب بن أبي ثابت على جلالة قدره قال الحافظ في ترجمته من " التقريب ": " كان كثير الإرسال والتدليس "! وأورده في " طبقات المدلسين " في الطبقة الثالثة وهي في " من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ... " فقال (ص ١٢) :. " (٣)

" ٦٧٥ - " أتاني جبريل فقال: يا محمد ماكس عن درهمك، فإن المغبون لا مأجور ولا محمود " لا أصل له بهذا التمام. قال السخاوي:.. " (٤)

" عثمان بن عبد الرحمن قد تبرأت من عهده، هذا متن باطل لا أصل له ". ثم ذكر السيوطي شاهداً من حديث وائلة بن الأسقع، أخرجه الحاكم (٤ / ٢٨٤) لكن ليس فيه الأمر باتخاذ السودان، ولا أنهم من سادات أهل الجنة، وذكر مهجعاً بدل النجاشي. فهو شاهد قاصر. ويعارض هذا الحديث أحاديث رويت في ذم السودان يأتي بعضها، فانظر الأرقام (٧٢٦ و ٧٢٧، ٣٢١٨) - ٦٨٨٠ - " أو حى الله عز وجل إلى داود النبي صلى الله عليه وسلم: يا داود! ما من عبد يعتصم بي دون خلقي، أعرف ذلك من نيته، فتكيد السموات بمن فيها إلا جعلت له من بين ذلك مخرجاً، وما من عبد يعتصم بمخلوق دوني أعرف منه نيته إلا قطعت أسباب السماء بين يديه وأرسخت الهوى من تحت قدميه، وما من عبد يطيعني إلا "

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١٦/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١٧/٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١٩/٢

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢٢/٢



وأنا معطيه قبل أن يسألني، وغافر له قبل أن يستغفري "موضوع. أخرجه تمام الرازي في " الفوائد " ( ٥ / ٥٨ / ٢ ) من طريق يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه مرفوعا. قلت: وهذا موضوع، المتهم به ابن السفر، فإنه ممن يضع الحديث كما تقدم. ولعله من الإسرائيليات التي تلقاها كعب بن مالك عن بعض مسلمة أهل الكتاب، ثم نسبها هذا الكذاب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. والحديث عزاه السيوطي في " الجامع " لابن عساكر وحده. وهذا قصور واضح، ولم يتكلم عليه شارحه المناويشي... " (١)

"ولست أشك أن حديثه هذا كذب فإن لم يكن هو آفته فهو شيخه عمرو بن بكر وهو السكسكي قال ابن حبان ( ٢ / ٧٨ ) : " روى عن الثقات الأو ابد والطامات التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة، لا يحل الاحتجاج به ". وقال الذهبي: " أحاديثه شبه موضوعة ". على أن ابن زبالة قريب منه في الضعف، قال ابن حبان ( ٢ / ١٣٢ ) : " يروي عن المدنيين الثقات الأشياء المعضلات " ٦٩١ - " ثلاث من كنوز البر: إخفاء الصدقة، وكتمان الشكوى، وكتمان المصيبة، يقول الله عز وجل: إذا ابتليت عبدي ببلاء فصبر، لم يشكني إلى عواده أبدلته لحما خير من لحمه، ودما خير من دمه، فإن أرسلته أرسلته ولا ذنب له، وإن توفيته فإلى رحمتي "موضوع. تمام ( ٦ / ١١٩ / ٢ ) وعنه ابن عساكر ( ١٥ / ١٢٠ / ٢ ) والطبراني في " الكبير " وأبو القاسم الحنائي في " الفوائد " ( ١٤٧ / ١ ) وأبو نعيم في " الحلية " ( ٧ / ١١٧ ) وفي " الأربعين الصوفية " ( ٦٠ / ٢ ) من طريق الجارود بن يزيد: حدثنا سفيان يعني الثوري عن الأشعث عن ابن سيرين عن أنس بن مالك مرفوعا. وقال الحنائي وأبو نعيم: " تفرد به الجارود. وزاد الأول: وهو ضعيف الحديث ". وكذا قال ابن الجوزي في " الموضوعات " ( ٣ / ١٩٩ ) إلا أنه قال: " وهو متروك وتعقبه السيوطي في " اللآلي " بقوله ( ٤ / ٣٩٥ ) : " قلت: لم يتهم الجارود بوضع ". قلت: بلى، فقد قال ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " ( ١ / ١ ) ( ٢٢٥ / ٢ ) : " كان أبو أسامة يرميه بالكذب، وقال أبي: هو كذاب ". وقال العقيلي: " يكذب ويضع الحديث ". وقال الحاكم: " روى عن الثوري أحاديث موضوعة ". ونحوه قول ابن حبان: " ينفرد بالمناكير عن المشاهير، وروى عن الثقات ما لا أصل له ". ثم قال في حديث الترجمة: " لا أصل له ". ثم ذكر السيوطي له شواهد منها: " (٢)

"ما رواه عنه جماعة بإسناده الصحيح هذا مرفوعا بلفظ: " إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ... " الحديث. رواه الشيخان وغيرهما، ولذلك فقد أساء السيوطي بإيراده هذا الحديث الموضوع في " الجامع " ٦٩٨ - " إن فاتحة الكتاب وآية الكرسي والآيتين من (آل عمران) : (شهد الله أنه لا إله إلا هو الملائكة وألوالعلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم. إن الدين عند الله الإسلام) و (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء) إلى قوله: (وترزق من تشاء بغير حساب) هن مشفعات، ما بينهن وبين الله حجاب، فقلن: يا رب! تهبطنا إلى أرضك وإلى من يعصيك؟ قال الله: بي حلفت لا يقرؤهن أحد من عبادي دبر كل صلاة إلا جعلت الجنة مأواه على ما كان فيه، وإلا أسكنته حظيرة الفردوس،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٣٢/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٣٤/٢

وإلا قضيت له كل يوم سبعين حاجة أدناها المغفرة". موضوع. رواه ابن حبان في "المجروحين" (١ / ٢١٨) وابن السني (رقم ٣٢٢) وعبد الخالق الشحامي في "الأربعين" (٢٦ / ٢) عن محمد بن زنبور عن الحارث بن عمير: حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعا. وقال ابن حبان: "موضوع لا أصل له"، والحارث كان ممن يروي عن الأثبات الموضوعات. قلت: وثقه المتقدمون مثل ابن معين وغيره، لكن قال الذهبي في "الميزان": "وما أراه إلا بين الضعف، فإن ابن حبان قال في "الضعفاء": روى عن الأثبات الأشياء الموضوعات، وقال الحاكم: روى عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة. زاد في "المغني": "قلت: أنا أتعجب كيف خرج له النسائي". ثم ساق له الذهبي أحاديث هذا أحدها، ثم قال: "قال ابن حبان: موضوع لا أصل له". وأقره في "الميزان" والحافظ في "التهذيب" ولكنه قال:.. (١)

"والذي يظهر لي أن العلة فيه من دون الحارث"، ومال إليه الشيخ المعلمي رحمه الله في "التنكيل" (٢ / ٢٢٣) . قلت: بل علته الحارث هذا، لأن مدار الحديث على محمد بن زنبور عنه، وابن زنبور لم يتهمه أحد، بخلاف الحارث فقد علمت قول ابن حبان والحاكم فيه، بل كذبه ابن خزيمة كما يأتي فهو آفة هذا الحديث، وقد أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" وقال: (١ / ٢٤٥): "تفرد به الحارث قال ابن حبان: كان يروي عن الأثبات الموضوعات، روى هذا الحديث ولا أصل له. وقال ابن خزيمة: الحارث كذاب، ولا أصل لهذا الحديث". وتعقبه السيوطي في "الآلئ" (١ / ٢٢٩ - ٢٣٠) بأمرين: الأول: ما سبق من توثيق بعضهم للحارث، وهذا لا يجدي شيئا بعد طعن ابن حبان وغيره فيه وروايته لهذا الحديث الذي يعترف ابن حبان والذهبي بوضعه ويوافقهم الحافظ ابن حجر كما يشير إليه قوله السابق في "التهذيب". الثاني: بقوله: وقد ورد بهذا اللفظ من حديث أبي أيوب. ثم ساقه. وفي إسناده كذاب كما يأتي، فما فائدة الاستشهاد به؟! (فائدة هامة): قال ابن الجوزي عقب الحديث: "قلت: كنت قد سمعت هذا الحديث في زمن الصبا فاستعملته نحو من ثلاثين سنة لحسن ظني بالرواة، فلما علمت أنه موضوع تركته، فقال لي قائل: أليس هو استعمال خير؟ قلت: استعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعاً، فإذا علمنا أنه كذب خرج عن المشروعية". أقول: وإذا خرج عن المشروعية فليس من الخير في شيء، فإنه لو كان خيراً لبلغه صلى الله عليه وسلم أمته، ولوبلغه، لرواه الثقات، ولم يتفرد بروايته من يروي الطامات عن الأثبات. وإن فيما حكاه ابن الجوزي عن نفسه لعة بالغة، فإنها حال أكثر علماء هذا الزمان ومن قبله، من الذين يتعبدون الله بكل حديث يسمعون من مشايخهم، دون أي تحقق منهم بصحته، وإنما هو مجرد حسن الظن بهم. فرحم الله امرأ رأى العبرة بغيره فاعتبر. وحديث أبي أيوب المشار إليه هو: ٦٩٩ - "لما نزلت (الحمد لله رب العالمين)، وآية (الكرسي)، و (شهد الله)، و (قل اللهم مالك الملك) إلى (بغير حساب)، تعلقن بالعرش وقلن: أنزلتنا على قوم يعملون بمعاصيك؟ فقال: وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني لا يتلوكن عبد دبر كل صلاة مكتوبة إلا غفرت له ما كان فيه وأسكنته جنة الفردوس، ونظرت إليه كل يوم سبعين مرة، وقضيت له سبعين حاجة، أدناها المغفرة". (٢)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٣٨/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٣٩/٢

٧٠١ - " إن الرجل إذا ولي ولاية تباعد الله عز وجل منه " **لا أصل له**. ذكره الغزالي في " الإحياء " ( ٢ / ١٢٩ )

من حديث أبي ذر مرفوعا، فقال الحافظ العراقي في " تخریجه " : " لم أقف له على أصل " .. " (١)

٧٠٧ - " كان إذا اهتم قبض على لحيته " . ضعيف . رواه ابن حبان في " الضعفاء " ( ١ / ٣٤٥ ) وتمازى في "

فوائده " ( ٦ / ١١١ ) : أخبرنا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر بن هشام الكندي ابن بنت عديس : حدثنا أبو زيد الحوطي : حدثنا محمد بن مصعب : حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعا . قلت : وهذا إسناد ضعيف ، جعفر بن محمد هذا لم أجد له ترجمة . وأبو زيد الحوطي اسمه أحمد بن عبد الرحيم قال ابن القطان : " لا يعرف حاله " . ومحمد بن مصعب هو القرقيساني ضعيف لكثرة خطأه ، وقال ابن حبان : " يروي عن الثقات ما لا أصل له " من حديث الأثبات " .. " (٢)

" ضعيف جدا . تمام في " فوائده " ( ١٥ / ١٠٢ / ١ ) من طريق الوليد بن الوليد قال : حدثني ثابت بن يزيد عن

الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا . وهذا إسناد ضعيف جدا ، الوليد هذا هو الدمشقي ، قال الذهبي : " منكر الحديث وقواه أبو حاتم ، وقال غيره : متروك ، ووهاه العقيلي وابن حبان ، وله حديث موضوع " . قلت وكأنه يعني هذا الحديث فقد قال الحافظ في ترجمة الوليد هذا من " اللسان " بعد أن ذكر أن ابن حبان أورده في " الضعفاء " : " وأورد له عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة خبرا قال فيه : **لا أصل له** " من كلام النبي صلى الله عليه وسلم " . والظاهر أنه يعني هذا . ثم تأكدت من هذا الذي استظهرته ، فقد رأيت ابن حبان قد ساق الحديث في ترجمة الوليد من كتابه " الضعفاء والمجروحين " ، قال في الحديث ما سبق نقله عن الحافظ ، وقال في الوليد : " يروي عن ابن ثوبان وثابت بن يزيد العجائب " . ثم إن الظاهر أيضا من كلامهم أن الوليد كان يرويه تارة عن الأوزاعي مباشرة وتارة يدخل بين نفسه وبين الأوزاعي ثابت بن يزيد ، فقد قال الذهبي في ترجمة " ثابت " هذا بعد أن ساق الحديث : " رواه الحاكم والبيهقي في " الشعب " وقال الحاكم : " ثابت بن يزيد الذي أدخله الوليد بينه وبين الأوزاعي مجهول وينبغي أن يكون الحمل عليه " . وقال البيهقي : وروي من وجه آخر عن عائشة موقوفا وهو أشبه " . وصرح المناوي بشدة ضعف المرفوع ، ونقل عن ابن الجوزي أنه قال : " لا يصح ، ولعله من كلام بعض السلف ، وثابت بن يزيد ضعفه يحى " ٧٢٠ - " لا يدخل ملكوت السماوات من ملأ بطنه " **لا أصل له** . وإن أورده الغزالي في " الإحياء " حديثا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ! فقد قال الحافظ العراقي في " تخریجه " ( ٣ / ٦٩ ) : " لم أجده " . وكذا قال السبكي في " الطبقات " ( ٤ / ١٦٢ ) . ثم وجدت له طريقا موقوفا ، فقال ابن وهب في " الجامع " ( ص ٧٧ ) : حدثنا ابن أنعم أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول : فذكره موقوفا عليها .. " (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤٠/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤٣/٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٥٣/٢

"وهذا إسناد معضل، وقد وصل، فقال الخرائطي في " مكارم الأخلاق " (ص ٤١، ٤٥، ٥٣) : حدثنا أحمد بن يحيى بن مالك السوسي: حدثنا أبو بدر شجاع بن الوليد: حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: حدثنا زياد بن أبي منصور عن عائشة به. قلت: وهذا سند ضعيف، زياد هذا لم أجد له ترجمة. وابن أنعم ضعيف. والسوسي مترجم في " تاريخ بغداد " (٥ / ٢٠٢). ٧٢١٠ - " لا تميتوا القلوب بكثرة الطعام والشراب، فإن القلب كالزراع يموت إذا كثرت عليه الماء ". لا أصل له. وإن جزم الغزالي بعزوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم! فقد قال مخرجه العراقي (٣ / ٧٠) " لم أقف له على أصل .. " (١)

"يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء، وكأنه لم يقف على سنده، وقد وجدته في الجزء الرابع من " التجريد " لابن عساكر، رواه (٤ / ١ - ٢) من طريق البيهقي عن الحاكم بسنده عن علي بن يزداد الجرجاني - وكان قد أتى عليه مائة وخمسة وعشرون سنة - قال: سمعت عصام بن الليث الليثي السدوسي - من بني فزارة في البادية - قال: سمعت أنس بن مالك يقول: فذكره مرفوعا. قلت: وهذا إسناد ضعيف، علي بن يزداد الجرجاني قال الذهبي في ترجمة شيخه عصام بن الليث: " لا يعرفان ". وساق له في " اللسان " هذا الحديث من طريق الحاكم ثم قال: " أخرجه أبو سعد ابن السمعي في " الأنساب " وقال: " هذا إسناد مظلم لا أصل له ". وقال الذهبي أيضا في ترجمة علي بن يزداد الجرجاني: " شيخ لابن عدي متهم، روى عن الثقات أو ابد ". وأقره في " اللسان ". فالإسناد ضعيف جدا، وقد روي بإسناد آخر مثله في الضعف، وقد مضى برقم (٤٩٤). ٧٤٨٠ - " الجمال صواب القول بالحق، والكمال حسن العفاف بالصدق ". ضعيف جدا. رواه أبو نعيم في " فضائل الخلفاء الأربعة " (٢ / ٢ / ٢) والسلفي في " أحاديث وحكايات " (١ / ٧٨) وابن النجار (١٠ / ١٧٤ / ١) والديلمى (٢ / ٨١) وابن عساكر (٨ / ٤٧١ / ٢) عن عمر بن إبراهيم عن أيوب بن سيار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: جاء العباس إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثياب بياض، فلما نظر تبسم، قال العباس: يا رسول الله ما الجمال؟ قال: فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف جدا، آفته أيوب بن سيار فإنه ليس بثقة كما قال النسائي وغيره، وقال ابن حبان (١ / ١٥٩) : " يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل ". والراوي عنه عمر بن إبراهيم وهو الكردي الهاشمي مثله في الضعف، لكنه قد توبع عليه، أخرجه أبو نعيم في " أخبار أصبهان " (٢ / ٨٦ - ٨٧) عن همام بن مسلم عن أيوب به. لكن هماما هذا مثله في الضعف قال الدارقطني: " متروك ". قلت: فلا يستشهد به لاسيما وقد قال ابن حبان: " يسرق الحديث ". فلعله سرقه من الكردي هذا.. " (٢)

"الموضوعات " (١ / ٢٣٤) عن محمد يعني ابن الفضل عن التيمي عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا، وقال: " غريب، تفرد به محمد بن الفضل، وهو ابن عطية ". قلت: وهو كذاب كما قال الفلاس، وقال أحمد: " حديثه حديث أهل الكذب ". وقال ابن حبان (٢ / ٢٧٤) : " كان يروي الموضوعات عن الأثبات ". وله طريق أخرى، رواه العقيلي في " الضعفاء " (٢٢٠) وكذا ابن حبان (٢ / ٢٦) عن محمد بن الحسن بن زباله: حدثنا عبد الله بن محمد بن عجلان عن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٥٤/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧٠/٢

أبيه عن جده عن أبي هريرة، وقال العقيلي: " لا أصل له، عبد الله بن محمد بن عجلان منكر الحديث، لا يتابع على هذا الحديث "قلت: وقال ابن حبان: " لا يجل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وروى عن أبيه نسخة موضوعة "قلت: ومحمد بن الحسن بن زبالة كذاب أيضا، وقول السيوطي في " اللآليء " ( ١ / ٢١٠ ) : " محمد بن الفضل روى له الترمذي وابن ماجه، وابن زبالة روى له أبو داود "، فهو مما لا يساوي شيئا بعد تكذيب الأئمة لهما. وروي الحديث عن عائشة، أخرجه ابن عدي ( ٢٥١ / ١ ) وابن حبان ( ١٤٣ / ٢ ) وعبد الرحمن بن نصر الدمشقي في " الفوائد " ( ٣ / ٢٣١ / ١ ) وابن عساكر ( ٢٧٥ / ٢ / ١٣ / ١٩٥ / ١ ) وكذا الطبراني في " الأوسط " عن عبد السلام بن عبد القدوس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا. وقال ابن عدي: " لا يرويه عن هشام غير عبد السلام، وهو بهذا الإسناد منكر، وعبد السلام عامة ما يرويه غير محفوظ ". وقال ابن حبان: " يروي الأشياء الموضوعة ". ويبدو أنه قد توبع ولكن من كذاب مثله أو أكذب منه، فقد أورده الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في " تذكرة الموضوعات " ( ص ١١ ) وقال: " فيه حسين بن علوان وعبد السلام بن عبد القدوس وهما ضعيفان ". ونقل السيوطي عنه أنه قال في " تذكرة الحفاظ " : " رواه عن هشام بن حسين بن علوان الكوفي، وكان يضع الحديث، وعبد السلام هذا لعله سرقه منه فإنه بحسين أشهر " . قلت: وفيه ترجمة ابن علوان ساق الذهبي الحديث في جملة أحاديث له، ثم قال: " (١)

" وذكر له ابن حبان أحاديث من هذا النمط مما يعلم وضعه على هشام ". ولما ساق الذهبي هذا الحديث عقبه بقوله: " قلت: وكذاب من كذب! ". قلت: وأما السيوطي فلم يعلم وضعه لأنه أورده في الجامع الصغير " من رواية أبي نعيم عن أبي هريرة، وابن عدي والخطيب في " التاريخ " عن عائشة، وتعقبه المناوي بنحو ما سبق منا، وأقره ابن الجوزي على ذكره في " الموضوعات " ! وأما السيوطي فتعقب ابن الجوزي في " اللآليء " ( ١ / ٢١٠ - ٢١١ ) بما لا طائل تحته وقد ذكرنا قريبا نمودجا من تعقبه. وذكر أن الخرائطي رواه في " اعتلال القلوب " عن محمد بن كعب القرظي من قوله نحوه. وهذا مع أنه موقوف وفي سنده أبا معشر وهو ضعيف فإنه يدل على أن الحديث لا أصل له مرفوعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولعل أولئك الكذابين سرقوه ورفعوه إليه صلى الله عليه وسلم. والحديث أورده ابن القيم في " المنار " فقال (ص ٤٨) : " ومما يعرف كون الحديث موضوعا ركافة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن ". ثم ساق أحاديث هذا أولها ٧٦٧ - " خلق الورد الأحمر من عرق جبريل ليلة المعراج، وخلق الورد الأبيض من عرقى، وخلق الورد الأصفر من عرق البراق " . موضوع. رواه ابن عساكر ( ٤ / ٢٣٦ / ١ ) عن الحسن بن عبد الواحد القزويني: أخبرنا هشام بن عمار: أخبرنا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعا. قلت: وهذا حديث موضوع آفته القزويني هذا قال الذهبي: " روى في خلق الورد الأحمر خبرا كذبا، وهو غير معروف ". وقال ابن عساكر عقب الحديث: " قرأت بخط عبد العزيز الكتاني: قال لي أبو النجيب الأرموي: " هذا حديث موضوع، وضعه من لا علم له، وركبه على هذا الإسناد الصحيح ". وأقره الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " .. " (٢)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٨٦/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٨٧/٢

"أما الحسن الأول فهو الحسن بن زياد. والحسن الثاني فهو الحسن بن حسان. والحسن الثالث هو الحسن بن أبي الحسن البصري. والحسن الرابع هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه". ومن طريق الطريثي رواه ابن الجوزي في "مسلسلاته" (الحديث ٣٦) لكنه قال: "الحسن الأول هو الحسن بن حسان العبدي، والثاني ابن دينار ...". والباقي مثله ولعله الصواب فقد ساقه من طريق أخرى عن محمد بن زكريا الغلابي قال: حدثنا الحسن بن حسان العبدي عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري قال: قال الحسن بن علي بن طالب. فذكره موقوفا عليه ثم قال: "هذا الحديث لا أصل له موقوفا، أنبأنا أبو زرعة بن محمد بن طاهر عن أبيه: هذا حديث مصنوع لا أصل له، والحسن بن دينار قد كذبه أحمد ويحيى، وإنما أراد التسلسل وتكلف من بعده هذا القاعدة". قلت: والغلابي يضع الحديث كما قال الدارقطني، وساق له الذهبي حديثا ثم عقب عليه بقوله: "فهذا كذب من الغلابي". قلت: ومدار الحديث مرفوعا، وموقوفا عليه فهو موضوع على كل حال، وهو مما سود به السيوطي كتابه "الجامع الصغير" فقد أورده فيه من رواية المستغفري في "مسلسلاته" وابن عساكر عن الحسن بن علي. ولم يتعقبه المناوي إلا بأن فيه الحسن بن دينار أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "النسائي وغيره متروك". وهذا تقصير منه فالغلابي مثل ابن دينار أو شر منه، لأن ابن دينار وإن كذب فلم ينسب للوضع. ٧٦٩ - "من ذهب في حاجة أخيه المسلم فقصيت حاجته كتب له حجة وعمرة، وإن لم تقض كتبت له عمرة". موضوع. رواه ابن عساكر في "التاريخ - ترجمة الحسن بن علي" من طريق البيهقي بسنده عن عمرو بن خالد الأسدي: أنبأنا أبو حمزة الثمالي عن علي بن الحسن قال: "خرج الحسن يطوف بالكعبة، فقام إليه رجل فقال: يا أبا محمد! اذهب معي في حاجتي إلى فلان، فترك الطواف وذهب معه، فلما ذهب خرج إليه رجل حاسدا للرجل الذي ذهب معه، فقال: يا أبا محمد تركت الطواف وذهبت مع فلان إلى حاجته؟ قال: فقال له حسن: كيف لا أذهب معه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فذكره: فاكنتسبت حجة وعمرة، ورجعت إلى طوافي.. (١)

"٧٧٦ - صلوا قراباتكم ولا تجاوروهم، فإن الجوار يورث بينكم الضغائن". موضوع. رواه العقيلي في "الضعفاء" (١٤٩) والديلمي (٢ / ٢٤٧) عن داود بن المحبر قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن عبد الجبار القرشي عن سعيد بن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه عن جده مرفوعا وقال العقيلي: "حديث منكر لا يحفظ إلا من هذا الشيخ، ولا أصل له". يعني سعيد بن أبي بكر هذا، وقال فيه: "حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا بهذا، وعبد الله بن عبد الجبار مجهول". قلت: وداود بن المحبر هو صاحب "كتاب العقل" وأكثر أحاديثه موضوعات كما قال الحافظ، فلعله آفة الحديث، وقد أشار لهذا الذهبي فقال في ترجمة سعيد هذا وقد ذكر له هذا الحديث: "حديث منكر، والآفة ممن بعده". والحديث أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣ / ٨٨) من رواية العقيلي هذه، وأقره السيوطي في "الآلئ" (٢ / ٢٩٨) وأيده بكلام الذهبي السابق، فاعجب منه بعد هذا كيف أورد الحديث في "الجامع الصغير" من رواية العقيلي أيضا! وتعقبه المناوي

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٨٨/٢



بنحوما ذكرنا وأنهى كلامه بقوله: " ولهذا حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع ". وأقره المناوي. وكأنه خفي عليه إقرار السيوطي أيضا له.. " (١)

" ورواه عنه أيضا أبو نعيم وعنه أورده الديلمي مصرحا، فلو عزاه المصنف للأصل لكان أحسن، قال الزين العراقي في شرح " الترمذي ": " هذا حديث منكر ". وحكم ابن الجوزي بوضعه، وقال: قال أحمد: هذا حديث باطل منكر. وأقره عليه المؤلف في مختصر الموضوعات " ٧٨٧ - " العباس وصبي ووارثي " موضوع. رواه الخطيب (١٣ / ١٣٧) وابن عساكر (٢ / ٣٠٦ / ٢) من طريقين عن جعفر بن عبد الواحد قال: أخبرنا سعيد بن سلم الباهلي عن المسيب بن زهير بن المسيب عن المنصور أبي جعفر عن أبيه عن جده مرفوعا. قلت: وهذا موضوع آفته جعفر هذا قال الدارقطني: " يضع الحديث ". وقال أبو زرعة: " روى أحاديث لا أصل لها ". وسعيد بن سلم الباهلي لم أعرفه. ثم وجدته في " تاريخ بغداد " (٩ / ٧٤ - ٧٥) وذكر أنه كان عالما بالحديث والعربية ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ووقع في " تاريخ ابن عساكر " سعيد بن سلام " وهو تصحيف. والمسيب بن زهير مجهول الحال لم أجد له ترجمة إلا في " التاريخ " للخطيب، وساق له هذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. والحديث أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " من رواية الخطيب هذه ومن رواية ابن حبان عن محمد بن الضوء بن الصلصال بن الدهمسن عن أبيه عن جده مرفوعا به، وقال (٢ / ٣١): " موضوع، جعفر كذاب يضع، ومحمد بن الضوء يروي عن أبيه المناكير ". وأقره السيوطي في " اللآلئ " (١ / ٤٢٩ - ٤٣٠)، ومع ذلك فقد أورده في " الجامع الصغير " من رواية الخطيب فما أكثر تناقضه! ومحمد بن الضوء هذا له ترجمة في " الضعفاء " لابن حبان (٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤) وقال " روى عن أبيه المناكير ". ثم ساق له الحديث. وترجمه الخطيب في " تاريخ بغداد " (٥ / ٣٧٤ - ٣٧٦) وقال فيه: " ليس بمحل لأن يؤخذ عنه العلم لأنه كان كذابا، وكان أحد المتهمين المشتهرين بشرب الخمر، والمجاهرة بالفجور ". وقال الجوزقاني في " الموضوعات ": " محمد بن الضوء كذاب .. " (٢)

" موضوع. رواه أبو القاسم الحرقي في " الفوائد " (٢ / ٢) والخطيب (٩ / ١١٨) وابن عساكر (٢ / ١٦٤ / ١) عن سلام بن سليمان: حدثنا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا. وقال الخطيب والحرقي: " هذا حديث غريب من رواية أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة مسندا، لا أعلم رواه غير سلام بن سليمان عن إسرائيل، والمحفوظ ما رواه الناس عن إسرائيل وأبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: " لما ألقى إبراهيم في النار. الحديث ". قلت: وسلام بن سليم هو سلام بن سلم ويقال: ابن سليم أو ابن سليمان والصواب الأول كما في " التهذيب " وهو سلام الطويل المدائني كذا بمتهم بالوضع كما تقدم مرارا، فكان على السيوطي أن لا يورده في الجامع " على ما شرطه في مقدمته أنه " صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع ". وقد خالفه عثمان بن عمر فرواه عن إسرائيل به موقوفا على أبي هريرة. رواه الخطيب (٥ / ٢٢٨ - ٢٢٩) ومن قبله البخاري. ولا يفيد هنا قول المناوي: " إن الموقوف صحيح أخرجه البخاري، ومثله لا يقال من قبل الرأي فهو في حكم المرفوع ". لأننا نقول: إنه يحتمل أن يكون هذا مما

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٩٤/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٤/٢

تلقاه ابن عباس من أهل الكتاب، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، فلا يجوز أن ينسب إليه صلى الله عليه وسلم، وهذا بين ظاهر إن شاء الله تعالى. ٧٨٩ - "عنوان صحيفة المؤمن حب علي بن أبي طالب". باطل. رواه الخطيب في "تاريخه" (٤ / ٤١٠) ومن طريقه ابن عساكر (٢ / ٥٥ / ٢) عن أبي الفرج أحمد بن محمد بن جوري العكبري: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن مهران الرملي: حدثنا ميمون بن مهران بن مخلد بن أيان الكاتب: حدثنا أبو النعمان عارم بن الفضل: حدثنا قدامة بن النعمان عن الزهري قال: سمعت أنس بن مالك يقول: والله الذي لا إله إلا هو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره. أورده في ترجمة أبي الفرج هذا وقالوا: "وفي حديثه غرائب ومناكير". وقال الذهبي في ترجمته: "عن خيشمة بحديث موضوع". قال المناوي عقبه: "كأنه يشير إلى هذا". قلت: كلا، فإن هذا الحديث ليس من روايته عن خيشمة كما ترى، ثم قال المناوي: "وقال ابن الجوزي: حديث لا أصل له". وإنما أشار الذهبي إلى هذا الحديث في ترجمة قدامة بن النعمان فقال: (١)

"عامر قال: سمعت أبا أمانة يقول فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف جدا، بل الغالب أنه موضوع على سليم بن عامر الثقة، فإن في متن الحديث من المبالغة ما لا نعرفه في الأحاديث الصحيحة، وآفته عندي غفير هذا، فإنه متهم. قال أبو حاتم: "يكثر عن سليم عن أبي أمانة بما لا أصل له". قلت: وهذا منه، وتقدم له حديث آخر موضوع برقم (٢٩١) والحديث عزاه السيوطي في "الجامع" لابن ماجه والطبراني في الكبير". وذكر المناوي أن الطبراني رواه عن الكندي أيضا ثم قال: "قال الزين العراقي: وغفير بن معدان ضعيف جدا". واعلم أن هذا الحديث والذي قبله مخالف لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: "يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين". أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما، وهو مخرج عندي في "إرواء الغليل" (١١٨) و"تخريج مشكاة الفقير" (٦٧) و"تخريج الحلال والحرام" (٣٤٨) .. (٢)

"موضوع. رواه ابن عدي: (٥٧ / ١) عن جعفر بن عبد الواحد قال: قال لنا حكام بن مسلم: حدثنا أبي عن مالك بن دينار عن أنس مرفوعا. ذكره في ترجمة جعفر هذا وهو الهاشمي وساق له أحاديث أخر ثم قال: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن جعفر بن عبد الواحد كلها بواطيل، وكان يتهم بوضع الحديث"، ثم قال: "وعامة أحاديثه موضوعة". قلت: وقال ابن حبان (١ / ٢٠٩): "كان يسرق الحديث، ويقلب الأخبار، حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول: "حدثنا" في روايته، كان يقول: قال لنا فلان ابن فلان". وقال الدارقطني: "كان يضع الحديث". وقال أبو زرعة: "روى أحاديث لا أصل لها". قلت: ومع ذلك أورده السيوطي في "الجامع الصغير" من رواية ابن عدي نفسه! ولم يتكلم عليه المناوي بشيء! ٨٣٠ - "رد جواب الكتاب حق كرد السلام". موضوع. رواه ابن عدي (٩٠ / ١) وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢ / ٢٨٩) عن [أحمد بن] عبد الله بن حكيم الفرياناني - قرية بمرو - المروزي - وهو شيخ ضعيف - : حدثنا الحسن بن محمد أبو محمد البلخي - قاضي مرو - عن حميد عن أنس مرفوعا. وقال ابن عدي: "منكر مسندا، وإنما يرويه العباس بن ذريح عن الشعبي عن ابن عباس قوله. والحسن هذا ليس بمعروف، منكر الحديث عن الثقات

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٥/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٣/٢

"قلت: وقال ابن حبان (١ / ٢٣٢ - ٢٣٣) : " يروي الموضوعات عن الثقات، لا يجوز الرواية عنه بحال ". ثم غفل فأورده أيضا في " الثقات "! وقال أبو سعيد النقاش: " حدث عن حميد عن أنس أحاديث موضوعة ". قال الذهبي ثم العسقلاني: " هذا أحدهما، والآخر: " من زوج كريمته.... "قلت: وسيأتي بإذنه تعالى برقم (٥٠٨٤) مع آخر بعده. (تنبيه) : وقعت هذه الكلمة " الفريناني " في ابن عدي محرفة هكذا " الفرناياني ". (١)

" ٨٥٨ - " من احتكر طعاما على أمتي أربعين يوما وتصدق به لم يقبل منه ". موضوع. رواه ابن عساكر (٥ / ٣٤٦ / ٢) عن خلاد بن محمد بن هانيء بن واقد الأسدي: حدثني أبي: أخبرنا عبد العزيز بن عبد الرحمن الطيالسي (!) أخبرنا خصيف عن سعيد بن جبير عن معاذ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره. قلت: كذا الأصل (الطيالسي) وقال ابن عساكر الصواب: (البالسي). قلت: وهو متهم، قال الذهبي: " اتهمه الإمام أحمد ". وقال ابن حبان (٢ / ١٣٢) : " كتبنا عن عمر بن سنان عن إسحاق بن خالد البالسي عنه نسخة شبيهة بمائة حديث مقلوبة، منها ما لا أصل له، ومنها ما هو ملزق بإنسان ليس يروي ذلك الحديث بته، لا يحل الاحتجاج به بحال ". وقال النسائي وغيره: " ليس بثقة، وضرب أحمد على حديثه "... (٢)

" ٨٧٧ - " أولاد الزنا يحشرون يوم القيامة على صورة القردة والخنازير ". منكر. رواه العقيلي في " الضعفاء " (١٣٩) عن زيد بن عياض عن عيسى بن حطان الرقاشي عن عبد الله بن عمرو مرفوعا. وقال: " لا يحفظ من وجه يثبت ". ثم روى عن سلام بن أبي مطيع قال: حدث رجل أيوب يوما حديثا، فأنكره أيوب، فقال أيوب: من حدثك بهذا؟ قال: محمد بن واسع. قال: بخ، ثقة. قال: عن من؟ قال: عن زيد بن عياض: قال لا تزده. " وللحديث علة أخرى وهي الرقاشي هذا، فهو وإن ذكره ابن حبان في " الثقات " (١ / ١٦٢) فقد قال ابن عبد البر: " ليس ممن يحتج بحديثه ". والحديث عندي ظاهر النكارة مخالف لأصل إسلامي عظيم وهو قوله تبارك وتعالى: (لا تزر وازرة وزر أخرى). فما ذنب أولاد الزنا حتى يحشروا على صورة القردة والخنازير؟! ورحم الله من قال: غيري جنى وأنا المعذب فيكم فكأنني سبابة المتنم! والحديث أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " من طريق العقيلي هذه، وقال (٣ / ١٠٩) : " موضوع لا أصل له ". ووافقه السيوطي في " اللآلي " (١٩٧١). وأما ابن عراق في " تنزيه الشريعة " (٣١٠ / ١) فقد تعقبهما بقوله: " لم أر من اتهمهما بكذب ووضع، وقال الذهبي في زيد بن عياض: قلت: كأن أيوب رحمه الله يغمز من زيد بن عياض، فيقول للرجل حينما ذكره: " لا تزده ". أي لا تزدد في ذكر من فوقه من الإسناد لأنه سقط ما دام أنه من طريق ابن عياض ذكره ابن أبي حاتم مختصرا ولم يضعفه، والله أعلم ". قلت: وكأنه ذهل عن الأصل القرآني العظيم الذي ذكرناه، والله أعلم... (٣)

" وهذا حديث باطل لا أصل له ". وقال الحافظ في " التلخيص " (ص ٤٠١) عقب قول البخاري المذكور: " وقال الدارقطني في " العلل ": رواه شعبة عن أبي عون هكذا. وأرسله ابن مهدي وجماعات عنه. والمرسل أصح. قال أبو

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٩/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٥٠/٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٦٨/٢

داود (يعني الطيالسي) : وأكثر ما كان يحدثنا شعبة عن أصحاب معاذ أن رسول الله. وقال مرة: عن معاذ. وقال ابن حزم: " لا يصح لأن الحارث مجهول، وشيوخه لا يعرفون، قال: وادعى بعضهم فيه التواتر، وهذا كذب، بل هو ضد التواتر، لأنه ما رواه أحد غير أبي عون عن الحارث، فكيف يكون متواترا؟! ". وقال عبد الحق: " لا يسند، ولا يوجد من وجه صحيح ". وقال ابن الجوزي في " العلل المتناهية ": " لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، وإن كان معناه صحيحا ". وقال ابن طاهر في تصنيف له مفرد، في الكلام على هذا الحديث: " اعلم أنني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل، فلم أجد غير طريقين: أحدهما: طريق شعبة. والأخرى: عن محمد بن جابر عن أشعث بن أبي الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ وكلاهما لا يصح. قال: وأقبح ما رأيت فيه قول إمام الحرمين في كتاب " أصول الفقه ": " والعمدة في هذا الباب على حديث معاذ " قال: " وهذه زلة منه، ولو كان عالما بالنقل لما ارتكب هذه الجهالة "، (قال الحافظ رحمه الله تعالى) : " قلت: أساء الأدب على إمام الحرمين، وكان يمكنه أن يعبر بألين من هذه العبارة مع كلام إمام الحرمين أشد مما نقله عنه! فإنه قال: " والحديث مدون في " الصحاح " متفق على صحته (!) لا يتطرق إليه التأويل ". كذا قال رحمه الله، وقد أخرجه الخطيب في كتاب " الفقيه والمتفقه " من رواية عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل، فلو كان الإسناد إلى عبد الرحمن ثابتا لكان كافيا في صحة الحديث ". قلت: لم يخرج الخطيب، بل علقه (ص ١٨٩) بقوله: " وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ. وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة ". قلت: وهيهات، فإن في السند إليه كذابا وضاعا، فقد أورده ابن القيم في " تهذيب السنن " تعليقا على هذا الحديث فقال (٥ / ٢١٣) : " وقد أخرجه ابن ماجه في " سننه " من حديث يحيى بن سعيد الأموي عن محمد بن سعيد بن حسان عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم: حدثنا معاذ بن جبل قال: " لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال: لا تقضين ولا تفصلن إلا بما تعلم، وإن. " (١)

"باطل. رواه تمام في " الفوائد " (٢٣٢٩) من طريق منصور بن عبد الله الوراق: حدثني علي بن جابر بن بسر الأو دي: حدثنا حسين بن حسن بن عطية: حدثنا أبي عن مسعر بن كدام عن عطية عن أبي سعيد مرفوعا. قلت: وهذا إسناد واه جدا، وفيه علل: الأولى: عطية وهو ابن سعد العوفي ضعيف، وكان يدلّس تدليسا خبيثا، فكان يقول: عن أبي سعيد يوهم أنه الخدري وهو يعني الكلبي الكذاب، وقد سبق تفصيل ذلك في الحديث (٢٤ ص ٣٢ ج ١). الثانية: حسن بن عطية وهو ابن العوفي المذكور آنفا، قال البخاري: " ليس بذلك ". وقال ابن حبان (١ / ١ / ٢٢) : " منكر الحديث، فلا أدري البلية في أحاديثه منه أو من ابنه أو منهما معا ". الثالثة: ابنه الحسين بن الحسن بن عطية، قال أبو حاتم: " ضعيف الحديث " كما في " الجرح والتعديل " (١ / ٢ / ٤٨) . وقال ابن معين: كان ضعيفا في القضاء، ضعيفا في الحديث ". وله ترجمة واسعة في " تاريخ بغداد " (٨ / ٢٩ - ٣٢) وذكر له أخبارا طريفة في لحيته التي كانت تبلغ إلى ركبته! الرابعة: علي بن جابر ومنصور الوراق لم أجد من ترجمهما. والحديث مع ضعف إسناده الشديد، فهو منكر بل باطل ظاهر البطلان، يشهد القلب بوضعه، ولعله من الإسرائيليات التي تلقها الكلبي من أهل الكتاب ثم دلّسه عنه عطية العوفي، فإن من غير

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢/٢٧٥

المعقول أن يثاب ذلك الرجل المجرم بعمل عمله لا يقصد به نفع الناس ولو قصده لم ينفعه حتى ينتغي به وجه الله، كما هو معلوم، مع أن العمل نفسه قد يمكن إدخاله في باب الإسراف وتضييع المال، فتأمل. وإن مثل هذا الحديث ليفتح بابا كبيرا على الناس من التواكل والتكاسل عن القيام بما أمر الله به، والانتهاز عما نهي عنه، والاعتماد على الأعمال العادية التي لا يقصد بها التقرب إلى الله، متعللين بأنه عسى أن ينتفع بها بعض الناس فيغفر الله لنا!! ٨٨٨٠ - "مصر كنانة الله في أرضه، ما طلبها عدو إلا أهلكه الله". **لا أصل له**. أورده السخاوي في "المقاصد" (١٠٢٩) وقال: "لم أره بهذا اللفظ في مصر، ولكن عند أبي محمد الحسن بن زولاق في "فضائل مصر" له بمعناه، ولفظه: "مصر خزائن الأرض كلها، من يردّها بسوء قصمه الله". وعزاه المقرئ في "الخطط" لبعض الكتب الإلهية". قلت: وابن زولاق هذا لا أعرف عنه شيئا، ولا عن كتبه، وهل هو على طريقة المحدثين في سوق الأحاديث بالأسانيد أم هو. (١)

"ثم ذكر أن الرواية الأولى تعارض القرآن فقال: "ووجدنا كتاب الله قد دفع مثل هذا المعنى عن ذوي الذنوب، وهو قوله تعالى في الجزاء عن كفارة الصيد المقتول في الإحرام في (سورة المائدة) على ما ذكر فيها، ثم أعقبه بقوله: (ليذوق وبال أمره) فأخبر أنه جعل الكفارة في الصيد في الإحرام على قاتله ليدوق وبال قتله، فمثل ذلك على كل كفارة عن ذنب، إنما يراد بها ذوق المذنب وبالها، وفي ذلك ما يمنع تكفير غيره عنه في ذلك بعقابه أو غيره". ثم ختم الطحاوي كلامه على الحديث بأن ذكر وجهها للتوفيق بين الروایتين لا أرى فائدة من حكايته، لسببين: الأول: أن الحديث من أصله ضعيف. الثاني: أنه لو صح فإحدى الروایتين خطأ قطعاً، لأن الحادثة واحدة لم تكرر، وبالتالي فاللفظ الذي نطق به عليه السلام واحد، اختلف الرواة في تحديده، فلا بد من المصير إلى الترجيح، وقد فعلنا، وذلك يغني عن محاولة التوفيق، والله أعلم. (تنبيه): الحديث سكت عليه المنذري في "مختصر السنن" (٥ / ٤٢٤) وقال: "أخرجه النسائي". والظاهر أنه يعني في "الكبرى" له فإني لم أجده في "الصغرى"، ولا عزاه إليه النابلسي في "ذخائر الموارث" (٢ / ١٢٥ - ١٢٦)، وعزاه السيوطي في "الجامع الكبير" (١ / ١٠٧ / ١) لأبي داود وابن حبان والطبراني في "الكبير" والحاكم والبيهقي. هذا وقد يستدل بالحديث من يقول بوصول ثواب العمل إلى غير عامله إذا وهبه له، وهو خلاف قوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وما في معناه من الأحاديث ولو صح هذا الحديث لكان من جملة المخصصات للآية، وقد حقق الإمام الشوكاني القول في هذا الموضوع وذكر ما وقف عليه من المخصصات المشار إليها، فراجع في "نيل الأوطار" (٣ / ٣٣٣ - ٣٣٦)، مع فصل "ما ينتفع به الميت" من كتابي "أحكام الجنائز" (ص ١٦٨ - ١٧٨). ٩٠٨٠ - "إن عيسى بن مريم كان يقول: لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتفسدوا قلوبكم، فإن القلب القاسي بعيد من الله، ولكن لا تعلمون، ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب، وانظروا في ذنوبكم كأنكم عبيد، فإنما الناس مبتلى ومعا في، فارحموا أهل البلاء، واحمدوا الله على العافية". **لا أصل له** مرفوعاً. وإنما أورده الإمام مالك في "الموطأ" (٢ / ٩٨٦ / ٨) بدون إسناد أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقوله. وليس من عادي أن أورد مثل هذا الكلام لأن راويه لم يعزه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولكني. (٢)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٩١/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٠٩/٢

"ضعيف.أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " ( ٣ / ٨٨ ) من طريق لاحق بن الحسين بسنده عن إسماعيل بن محمد بن جحادة عن أبيه عن أنس مرفوعا قال: " لا أصل له، لاحق كذاب يضع ". وتعقبه السيوطي في " اللآلئ المصنوعة " ( ٢ / ٢٩٧ ) بأن له طريق آخر، أخرجه البيهقي في " الشعب " قال: أنبأنا أبو عبد الرحمن السلمي ... عن يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن محمد بن جحادة عن أنس بن مالك به وقال السيوطي: " ويحيى بن عقبة ضعيف ". قلت: بل هو شر من ذلك فقد قال أبو حاتم: " يفتعل الحديث ". وقال ابن حبان: " يروي الموضوعات عن الأثبات ". وقال ابن معين: " كذاب خبيث عدو الله ". وقد أورده ابن عراق في " الوضاعين " من مقدمة كتابه " تنزيه الشريعة " ثم نسي ذلك فتابع السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي! وأورد الحديث من أجل ذلك في " الفصل الثاني " ( ٢ / ٢٩٧ ) . قلت: وأبو عبد الرحمن السلمي متهم أيضا، فالسند هالك، لكن قال السيوطي بعد ذلك: " وقال ابن أبي الدنيا في " كتاب القبور ": حدثني خالد بن خدّاش: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الرجل ليموت.... " الحديث. قال خالد: فحدثت حماد بن زيد فأعجب بذلك، أخرجه البيهقي وقال: هذا على إرساله أصح من الأول. وقال العراقي في " تخرّيج الإحياء ": " هذا مرسل صحيح الإسناد ". قلت: كلا، فإن خالد بن خدّاش مخدوش! قال الذهبي في " الميزان ": " وثق وقال أبو حاتم وغيره، صدوق، وقال ابن معين ينفرد عن حماد بأحاديث، وقال ابن المديني وزكريا الساجي: ضعيف ". ثم ساق الذهبي له حديث: " لا يولد مولود بعد ستمائة لله فيه حاجة " وقال: " منكر ". قلت: فالإسناد على إرساله ضعيف من أجله، فالحديث لا يصح بوجه من الوجوه، والله أعلم. ٩١٦ - " التوكؤ على العصا من أخلاق الأنبياء، كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم عصا يتوكأ عليها، ويأمرنا بالتوكؤ عليها ". موضوع. رواه أبو الشيخ في " أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم " ( ص ٢٥٩ ) وابن عدي في " الكامل " ( ق ٣٣٠ / ١ ) من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن المعلى بن هلال عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال: " التوكؤ. . . " الحديث. أورده ابن عدي في ترجمة المعلى هذا، وقال: (١)

" هو في عداد من يضع الأحاديث ". وعثمان بن عبد الرحمن هو الحارثي الطرائفي، وهو صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، وضعف بسبب ذلك حتى نسبته ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين كما في " التقريب " ٩١٧. - " لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ". لا أصل له مرفوعا. فيما علمت. إلا قول أبي يوسف في " كتاب الآثار " له رقم ( ٢٩٦ ) : " وزعم أبو حنيفة أنه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال.... " فذكره مرفوعا، وهذا وهم، وإليه أشار أبو يوسف بقوله: " وزعم أبو حنيفة " مع أنه إمام، على أنه معضل، وقد أشار إلى ما ذكرنا الحافظ الزيلعي في " نصب الراية " بقوله ( ٢ / ١٥٩ ) : " غريب مرفوعا، وإنما وجدناه موقوفا على علي ". وأوهم الحافظ ابن حجر أنه مرفوع، فقال في " التلخيص " ( ١٣٢ ) " حديث علي: لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر، ضعفه أحمد ". وقال النووي في " المجموع " ( ٤ / ٤٨٨ ) : " ضعيف جدا ". كذا قالوا، ولم يذكرنا من خرج، ولا إسناده لينظر فيه، وما أظنه إلا وهما منهما، ومما يؤيد ذلك أن الإمام أحمد إنما ضعف الموقوف على علي، وأما المرفوع فما ذكره، ولا أعتقد أنه سمع به! قال إسحاق بن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣١٦/٢



منصور المروزي في " مسائله عن الإمام أحمد " (ص ٢١٩) : " ذكرت له قول علي: " لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع "؟ قال: الأعمش لم يسمعه من سعد ".قلت: سعد هذا هو ابن عبيدة، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " (١ / ٢٠٤ / ١) : " أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال: فذكره. ورواه علي بن الجعد الجوهري في " حديثه " (١٢ / ١٧٨ / ١) من طريق أبي جعفر الرازي عن الأعمش به، وأعله أحمد بالانقطاع بين الأعمش وسعد بن عبيدة. قلت: لكن لم يتفرد به الأعمش، بل تابعه طلحة وهو ابن مصرف عند ابن أبي شيبة، وزيد اليامي عند الطحاوي في " مشكل الآثار " (٢ / ٥٤) والبيهقي أيضا في " السنن " (٣ / ١٧٩) كلاهما عن سعد بن عبيدة به. وسعد بن عبيدة ثقة من رجال الستة، ومثله أبو عبد الرحمن السلمي فالسند صحيح موقوفا، وصححه ابن حزم في " المحلى " (٥ / ٥٣) وهو مقتضى كلام أبي جعفر الطحاوي، ولكنه قال: " لم يقله علي رضي الله عنه رأيا، إذ كان مثله لا يقال بالرأي، وإنما قاله بتوقيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم! ". (١)

"هؤلاء بالحفاظة على هذه العبادة العظيمة هنا في بلاد الكفر، ولو تعصبوا لمذهبهم وجلهم من الحنفية - لعطلوها وصلوها ظهرا! فازددت يقينا بأنه لا سبيل إلى نشر الإسلام والحفاظة عليه إلا بالاستسلام لنصوص الكتاب والسنة، واتباع السلف الصالح، المستلزم الخروج عن الجمود المذهبي إلى فسيح دائرة الإسلام، الذي بنصومه التي لا تبلى يصلح لكل زمان ومكان، وليس بالتعصب المذهبي، والله ولي التوفيق. ٩١٨ - " أخروهن من حيث أخرهن الله. يعني النساء ". لا أصل له مرفوعا. وقد أشار إلى ذلك الحافظ الزيلعي في " نصب الراية " (٢ / ٣٦) بقوله: " حديث غريب مرفوعا. وهو في " مصنف عبد الرزاق " (١) موقوف على ابن مسعود فقال: أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن ابن مسعود قال: كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعا، فكانت المرأة (لها الخليل) تلبس القالبين فتقوم عليهما، تقول بهما لخليلها، فألقي عليهن الحيض، فكان ابن مسعود يقول: أخروهن من حيث أخرهن الله. قيل: فما القالبان؟ قال: أرجل من خشب يتخذها النساء يتشرفن الرجال في المساجد، ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في (معجمه) ". قلت: ورواه الطبراني في " المعجم الكبير " (٣ / ٣٦ / ٢) من طريق زائدة أيضا عن الأعمش به، إلا أنه لم يذكر أبا معمر في سنده. ثم ذكر الزيلعي أن بعض الجهال (كذا) من فقهاء الحنفية كان يعزوه إلى " مسند رزين " و" دلائل النبوة " للبيهقي. قال: " وقد تتبعته فلم أجده فيه لا مرفوعا ولا موقوفا ". وأفحش من هذا الخطأ أن بعضهم عزاه للصحيحين كما نبه عليه الزركشي، ونقله السخاوي (٤١) وغيره عنه، ونقل الشيخ علي القاري في " الموضوعات " عن ابن الهمام أنه قال في شرح الهداية: " لا يثبت رفعه، فضلا عن شهرته، والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود كما في " كشف الخفاء " (١ / ٦٧) . قلت: والموقوف صحيح الإسناد، ولكن لا يحتج به لوقفه، والظاهر أن القصة من الإسرائيليات. ومن العجائب أن الحنفية أقاموا على هذا الحديث مسألة فقهية خالفوا فيها جماهير العلماء، فقالوا: إن المرأة إذا وقفت بجانب الرجل أو تقدمت عليه في الصلاة أفستد عليه صلاته، وأما المرأة فصلاحتها صحيحة، مع أنها هي المعتدية! بل ذهب بعضهم إلى إبطال الصلاة ولو كانت على السدة فوفا محاذية له! وقد استدلوا على ذلك بالأمر في هذا الحديث بتأخيرهن، ولا يدل على ما ذهبوا إليه

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣١٧/٢

البتة، وذلك من وجوه: أولاً: أن الحديث موقوف فلا حجة فيه كما سبق. \_\_\_\_\_ (١) (ج ٣ / ١٤٩ رقم ٥١١٥ - طبع المكتب الإسلامي)، والزيادة منه، مع تصحيح بعض الألفاظ. اهـ.. " (١)

"ثم وقفت بعد ذلك على بعض الآثار الصحيحة عن غير واحد تؤيد ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، وأنها تشمل المرور في مسجد مكة، فإليك ما تيسر لي الوقوف عليه منها: ١ - عن صالح بن كيسان قال: رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة ولا يدع أحدا يمر بين يديه، رواه أبو زرعة في " تاريخ دمشق " (٩١ / ١) وابن عساكر (٨ / ١٠٦ / ٢) بسند صحيح. ٢ - عن يحيى بن أبي كثير قال: رأيت أنس بن مالك دخل المسجد الحرام، فركر شيئاً، أو هياً شيئاً يصلي إليه. رواه ابن سعد في " الطبقات " (٧ / ١٨) بسند صحيح. (تنبيه على وهم نبيه): اعلم أن لفظ رواية ابن ماجه لهذا الحديث: " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من سبعة جاء حتى يحاذي بالركن، فصلى ركعتين.... ". وقد ذكر العلامة ابن الهمام في " فتح القدير " هذه الرواية، لكن تحرف عليه قوله " سبعة " إلى " سعيه " ! فاستدل به على استحباب صلاة ركعتين بعد السعي، وهي بدعة محدثة لا أصل لها في السنة كما نبه على ذلك غير واحد من الأئمة كأبي شامة وغيره كما ذكرته في ذيل " حجة النبي صلى الله عليه وسلم " الطبعة الثانية، وكذلك في رسالتي الجديدة " مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف " فقرة (٦٩). ٩٢٩ - " كان يخرج على ركبتيه، ولا يتكئ " . ضعيف. أخرجه ابن حبان في " صحيحه " (رقم ٤٩٧ - موارد) من طريق معاذ بن محمد بن معاذ بن أبي بن كعب عن أبيه عن جده عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم: فذكره. قلت: وهذا سند ضعيف مسلسل بالمجهولين، قال ابن المديني: " لا نعرف محمد بن معاذ هذا، ولا أباه، ولا جده في الرواية، وهذا إسناد مجهول ". كذا في " الميزان " و " اللسان ". وقال الحافظ في ترجمة محمد هذا من " التقريب ". " مجهول ". وقال في ابنه معاذ: " مقبول ". قلت: وأما ابن حبان فأوردتهم في " الثقات " على قاعدته في توثيق المجهولين، ثم أخرج حديثهم في صحيحه كما ترى، فلا تغتر بذلك، فإنه قد شذ في ذلك عن التعريف الذي اتفق عليه جماهير المحدثين في الحديث الصحيح وهو: " ما رواه عدل، ضابط، عن مثله ". فأين العدالة، وأين الضبط في مثل هؤلاء المجهولين. لاسيما وقد رووا منكرًا من الحديث خالفوا به الصحيح الثابت عنه صلى الله عليه وسلم من غير طريق كما سيأتي بيانه. ولقد بدا لي شيء جديد يؤكد شذوذ ابن حبان المذكور، ذلك أنني حصلت نسخة من كتابه القيم " المجروحين " في موسم حج السنة الماضية (١٣٩٦) فلم أر له فيه راوياً واحداً جرحه. " (٢)

"واحدة ولومرة واحدة؟ هذا مما لا نعرف له مثيلاً في شيء من الأحاديث! وإنما يقال مثل هذا الجمع في روايتين صحيحتين عن صحابييين مختلفين، مثل حديث ابن عمر هذا في الرفع وحديث ابن مسعود بمعنى هذا الحديث الباطل عن ابن عمر. فإن قال قائل: قد عرفنا بطلان هذا الحديث من الوجوه السابقة، فممن العلة فيه؟ هل هي من عبد الله بن عون الخراز الذي رواه عن مالك أم ممن دونه! والجواب: أنه ليس في إسناده من يمكن الظن بأن الخطأ منه غير محمد بن غالب، وهو الملقب بـ (تمتام) فإنه وإن كان الدارقطني وثقه، فقد قال: " إلا أنه يخطئ، وكان وهم في أحاديث ". وقال ابن المناوي:

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣١٩/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٢٨/٢

"كتب عنه الناس، ثم رغب أكثرهم عنه لخصال شنيعة في الحديث وغيره". فالظاهر أنه هو الذي أخطأ في هذا الحديث، فلعله من الأحاديث التي أشار إليها الدارقطني. وأما شيخه البرقي فهو ثقة ثبت حجة كما قال الخطيب (٥ / ٦١)، وكذا شيخ هذا وهو الخراز ثقة من رجال مسلم، فانحصرت الشبهة في (تتمام). والله أعلم. ٩٤٤ - "نهي أن يبول الرجل وفرجه باد إلى الشمس والقمر". باطل. رواه الحكيم الترمذي في "كتاب المناهي" عن عباد بن كثير عن عثمان الأعرج عن الحسن: حدثني سبعة رهط من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم: أبوهريرة، وجابر، وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين ومعقل بن يسار وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك يزيد بعضهم على بعض في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى.... قلت: فذكر حديثاً طويلاً جداً في النواهي، ساقه في "تنزيه الشريعة" بتمامه في نحو خمس صفحات! (٢ / ٣٩٧ - ٤٠١)، وذكر الحافظ ابن حجر في كتابه "التلخيص" (٣٧) قطعة من أوله، هذا بعضه وقال: "وهو حديث باطل لا أصل له"، بل هو من اختلاق عباد. وتبعه السيوطي في "ذيل الأحاديث الموضوعة" (ص ١٩٩)، ثم ابن عراق وقال: "وذكر النووي في" شرحه على المذهب" من هذا الحديث النهي عن استقبال الشمس والقمر، وقال: حديث باطل لا يعرف". قلت: ومن الغرائب أن يذكر هذا الحكم الوارد في هذا الحديث الباطل في بعض كتب الحنابلة مثل "المقنع" لابن قدامة (١ / ٢٥ - ٢٦) و"منار السبيل" لابن ضويان (١ / ١٩)، وقال هذا معللاً: "تكرهما لهما"! وفي حاشية الأول منهما: "لأنه روي أن معهما ملائكة، وأن أسماء الله مكتوبة عليها"! قلت: وهذا التعليل مما لا أعرف له أصلاً في السنة، وكم كنت أود أن لا يذكر مثل هذا. (١)

"رواه البزار وفيه عبد الله بن واقد الحارثي ضعفه النسائي، والبخاري، وإبراهيم الجوزجاني، وابن معين في رواية، ووثقه في رواية، ووثقه أحمد، وقال: كان يتحرى الصدق وأنكر على من تكلم فيه، وأثنى عليه خيراً، وبقيته رجاله ثقات". وكذا قال في "الترغيب" (١ / ١٧٦) أن بقية رواته ثقات، وأشار إلى أن ابن واقد هذا ضعفاً، ولم يسق فيه كلاماً للأئمة، وجمهور الأئمة على تضعيفه، وأحمد وإن أثنى عليه خيراً فقد نسبته للخطأ والتدليس، وقال: "لعله كبير واختلط". لكنه لم ينفرد به، فأخرجه الحسن بن علي الجوهري في "مجلس من الأمالي" (ق ٦٩ / ٢) من طريق ابن نمير: حدثنا ابن كثير، عن عبد الله بن طاووس عن أبيه به. قلت: لكن ابن كثير واسمه محمد بن كثير البصري السلمي القصاب، قال ابن المديني: "ذهب الحديث". وقال البخاري والساجي: "منكر الحديث"، وضعفه آخرون. وروي من حديث علي مرفوعاً نحوه، وزاد في آخره: "لا يتسنى ثمارها، ولا يتغير حالها". رواه ابن عساكر في "مدح التواضع" (ق ٩٠ / ١ - ٢) وقال: "قال الدارقطني: غريب تفرد به الدينوري. قلت: يعني أبا جعفر محمد بن عبد العزيز بن المبارك الدينوري، قال الذهبي: "منكر الحديث، ضعيف، ذكره ابن عدي، وذكر له مناكير، وكان ليس بثقة يأتي ببلايا". ثم ساق له حديثين من بلاياه وموضوعاته، وأقره الحافظ في "اللسان" وقال: "وأورد له ابن عدي أحاديث قال في بعضها: باطل بهذا الإسناد، ثم قال: وله غير ما ذكرت من المناكير". ٩٥١ - "كان إذا أمن أمن من خلفه حتى إن للمسجد ضجة". لا أصل له بهذا اللفظ فيما نعلم. وقد نص على ذلك الحافظ فقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (ص ٩٠): "لم أره بهذا اللفظ، لكن روى معناه ابن

ماجه من حديث بشر بن رافع " (ثم ذكر الحديث الآتي) ثم قال: " تنبيه: قال ابن الصلاح في الكلام على " الوسيط " : هذا الحديث أورده الغزالي هكذا تبعا لإمام الحرمين، فإنه أورده في " نهايته " كذلك، وهو غير صحيح مرفوعا، وإنما رواه الشافعي من حديث عطاء قال: " كنت أسمع الأئمة ابن الزبير فمن بعده يقولون آمين حتى إن للمسجد للجة " .. " (١)

" ٩٦٢ - " ما فضلكم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في صدره " . لا أصل له مرفوعا. قال الحافظ العراقي في " تخريج الإحياء " ( ١ / ٣٠ و ١٠٥ طبعة الحلبي ) : " رواه الترمذي الحكيم في " النوادر " من قول بكر بن عبد الله المزني، ولم أجده مرفوعا " . وأقره الحافظ السخاوي في " المقاصد الحسنة " (رقم ٩٧٠) . ومن المؤسف أن يسمع هذا الحديث من بعض الوعاظ في المسجد النبوي، سمعته منه في. " (٢)

"قلت: فمثله لا يحتج به لاسيما والحديث في الصحيحين من طريق أخرى عن جابر وليس فيه ذكر المنبر كما تقدم. ٩٦٤ - " كان إذا قام يخطب أخذ عصا فتوكأ عليها وهو على المنبر " . لا أصل له بهذه الزيادة و " وهو على المنبر " . فيما أعلم وقد أورده هكذا الزرقاني في " شرح المواهب الدنية " ( ٧ / ٣٩٤ ) من رواية أبي داود والصنعاني في " سبل السلام " ( ٢ / ٦٥ ) من روايته من حديث البراء بلفظ: " كان إذا خطب يعتمد على عنزة له " . والذي رأيته في " سنن أبي داود " ( ١ / ١٧٨ ) من طريق أبي جناب عن يزيد بن البراء عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نوول يوم العيد قوسا فخطب عليه، وكذا رواه أبو الشيخ في " أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم " (ص ١٤٦) وابن أبي شيبة ( ٢ / ١٥٨ ) ورواه أحمد ( ٤ / ٢٨٢ ) مطولا وكذا الطبراني وصححه ابن السكن فيما ذكره الحافظ في " التلخيص " ( ١٣٧ ) ، وفيه نظر فإن أبا جناب واسمه يحيى بن أبي حية ضعيف، قال الحافظ في " التقريب " : " ضعفوه لكثرة تدليسهم " . فأنت ترى أنه ليس في الحديث أن ذلك كان على المنبر، ويوم الجمعة، بل هو صريح في يوم العيد دون المنبر، ولم يكن صلى الله عليه وسلم يخطب فيه على المنبر، لأنه كان يصلي في المصلى، ولذلك لم يصح التعقب به - كما فعل الزرقاني تبعا لأصله: القسطلاني - على ابن القيم في قوله في " زاد المعاد " ( ١ / ١٦٦ ) : " ولم يكن يأخذ بيده سيفا ولا غيره، وإنما كان يعتمد على عصا، ولم يحفظ عنه أنه اعتمد على سيف، وما يظنه بعض الجهال أنهمكان يعتمد على السيف دائما، وأن ذلك إشارة إلى الدين قام بالسيف فمن فرط جهله، فإنه لا يحفظ عنه بعد اتخاذ المنبر أنه كان يرقاه بسيف ولا قوس ولا غيره، ولا قبل اتخاذه أنه أخذ بيده سيفا ألَبَتَة، وإنما كان يعتمد على عصا أو قوس " . فقلوه " قبل أن يتخذ المنبر " صواب لا غبار عليه، وإن نظر فيه القسطلاني وتعقبه الزرقاني كما أشرنا آنفا، وذلك قوله في شرحه: " كيف وفي أبي داود: كان إذا قام يخطب أخذ عصا فتوكأ عليها وهو على المنبر " ! فقد علمت مما سبق أن هذا لا أصل له عند أبي داود، بل ولا عند غيره من أهل السنن الأربعة وغيرهم، فقد تتبعنا الحديث فيما أمكنني من المصادر، فوجدته روي عن جماعة من الصحابة، وهم الحكم بن حزن الكلفي

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٦٦/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٧٨/٢

وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وسعد القرظ المؤذن، وعن عطاء مرسلا، وليس في شيء منها ما ذكره الزرقاني، وإليك ألفاظ أحاديثهم ما تخريجها: ١ - عن الحكم بن حزن قال:.. " (١)

"وهو خطأ مطبعي، وقد ذكر الخطيب في الرواة عنه من ترجمته (١٠ / ٣٢٠) إبراهيم الحربي هذا. وجملة القول: أن الاعتماد على اليمين عند القيام سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك مما يؤكد ضعف هذا الحديث في النهي عن الاعتماد، وكذا الحديث الآتي بعده. (تنبيه) : لقد خفي حديث ابن عمر هذا المرفوع على الحفاظ الجامعين المصنفين كابن الصلاح والنووي والعسقلاني وغيرهم، فقد، فقد جاء في " تلخيص الحبير " (١ / ٢٦٠) ما نصه: " حديث ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام في صلاته وضع يده على الأرض كما يضع العاجن، قال ابن الصلاح في كلامه على " الوسيط " : هذا الحديث لا يصح، ولا يعرف، ولا يجوز أن يحتج به، وقال النووي في " شرح المذهب " : هذا حديث ضعيف، أو باطل لا أصل له، وقال في " التنقيح " : ضعيف باطل. هذه هي كلماتهم كما نقلها الحافظ العسقلاني عنهم، دون أن يتعقبهم بشيء، اللهم إلا بأثر ابن عمر الذي عزاه في " الفتح " لعبد الرزاق، فإنه عزاه هنا للطبراني في " الأوسط "، فلم يقف على هذا الحديث المرفوع صراحة، مصداقا للقول المشهور: كم ترك الأول للآخر. فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله. ٩٦٨ - " من السنة في الصلاة المكتوبة إذا نفض الرجل في الركعتين الأوليين أن لا يعتمد على الأرض إلا أن يكون شيخا كبيرا لا يستطيع. " ضعيف. أخرجه البيهقي في " سننه " (٢ / ١٣٦) والضياء في " المختارة " (١ / ٢٦٠) عن عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زياد السوائي عن أبي جحيفة عن علي رضي الله عنه قال: فذكره. قلت: وهذا سند ضعيف، علته عبد الرحمن هذا، قال الذهبي: " ضعفه ". وقال الحافظ في " التقريب " : " ضعيف ". قلت: وهو راوي حديث علي في وضع اليمين في الصلاة تحت السرة، رواه بهذا السند الواهي، فإن زياد بن زياد هذا مجهول كما قال الحافظ تبعا لابن أبي حاتم. (تنبيه) : هذا الحديث. وإن كان في " المختارة " فهو مضروب عليه مع حديث وضع اليمين المشار إليه بخط أفقي، مما يشعر بأن المصنف عدل عنه، وهو اللائق به، فإن إيراد مثل هذا الحديث بهذا الإسناد مما لا يتفق في شيء مع " الأحاديث المختارة " .. " (٢)

"ثم هذه الحادثة العظيمة لو وقعت لاشتهرت وتوفرت الهمم والدواعي على نقلها. إذ هي في نقض العادات جارية مجرى طوفان نوح، وانشقاق القمر. " هذا كله كلام الذهبي نقلته من " تنزيه الشريعة " لابن عراق (١ / ٣٧٩) وهو كلام قوي سبق جله في كلام ابن تيمية، وقد حاول المذكور رده من بعض الوجوه فلم يفلح، ولو أردنا أن ننقل كلامه في ذلك مع التعقيب عليه لطال المقال جدا، ولكن نقدم إليك مثالا واحدا من كلامه مما يدل على باقيه، قال: " وقوله: ورجوعها لا يعيد العصر أداء. جوابه: إن في " تذكرة القرطبي " ما يقتضي أنها وقعت أداء، قال رحمه الله: فلوم يكن رجوع الشمس نافعا، وأنه لا يتجدد الوقت لما ردها عليه الصلاة والسلام. " والجواب على هذا من وجوه: أولا: أن يقال: أثبت العرش ثم انقش. ثانيا: لو كان الرجوع نافعا ويتجدد الوقت به لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق وأولى به في غزوة الخندق،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٨٠/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٩٣/٢

لاسيما ومعه علي رضي الله عنه وسائر أصحابه صلى الله عليه وسلم كما تقدم عن ابن تيمية رحمه الله تعالى. ثالثا: هب أن في ذلك نفعا، ولكنه على كل حال هو نفع كمال - وليس ضروريا، بدليل عدم رجوع الشمس له صلى الله عليه وسلم في الغزوة المذكورة، فإذا كان كذلك فما قيمة هذا النفع تجاه ذلك الضرر الكبير الذي يصيب المسلمين بسبب تخبيطهم في صلاتهم ووصومهم كما سبق عن الذهبي؟! وجملة القول: أن العقل إذا تأمل فيما سبق من كلام هؤلاء الحفاظ على هذا الحديث من جهة متنه، وعلم قبل ذلك أنه ليس له إسناد يحتج به، تيقن أن الحديث كذب موضوع لا أصل له. ٩٧٢ - " أمر صلى الله عليه وسلم الشمس أن تتأخر ساعة من النهار، فتأخرت ساعة من النهار ". ضعيف. أخرجه أبو الحسن شاذان الفضلي في " جزئه في طرق حديث رد الشمس لعلي رضي الله عنه " من طريق محفوظ بن بحر: حدثنا الوليد بن عبد الواحد: حدثنا معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله مرفوعا. ذكره السيوطي في " اللآلئ " كشاهد لحديث أسماء بنت عميس الذي قبله ثم قال: " وأخرجه الطبراني في " الأوسط " من طريق الوليد بن عبد الواحد به، وقال: لم يرو هـ عن أبي الزبير إلا معقل ولا عنه إلا الوليد ". وسكت عليه السيوطي، وقال الهيثمي في " المجمع " ( ٨ / ٢٩٧ ) ، وتبعه الحافظ في " الفتح " ( ٦ / ١٥٥ ) .. (١)

" رأ في رأيك .... " الحديث نحو حديث سهيل الصحيح المذكور قبله، وفيه: " قال: فهل تقرأ من القرآن شيئا؟ قال: نعم سورة البقرة وسورة المفصل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: .... " فذكره وقال الدارقطني: " تفرد به عن عتبة وهو متروك الحديث ". وقال البيهقي: " عتبة بن السكن منسوب إلى الوضع، وهذا باطل لا أصل له ". قلت: ومن أحاديث هذا المتهم: ٩٨٤ - " كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار حين ترتفع الشمس أربع ركعات، فقالت عائشة: يا رسول الله أراك تستحب الصلاة في هذه الساعة؟ قال: يفتح فيه أبواب السماء، وينظر الله تبارك وتعالى إلى خلقه، وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام ". ضعيف جدا. رواه الخطيب في " التلخيص " ( ٨٨ / ١ - ٢ ) عن عتبة بن السكن الحمصي: حدثنا الأوزاعي: حدثنا صالح بن جبير: حدثني أبو أسماء الرحبي: حدثني ثوبان مرفوعا وقال: " تفرد به عتبة بن السكن عن الأوزاعي ". قلت: وقد عرفت من الحديث السابق أن ابن السكن هذا متهم بالوضع. والحديث قال الهيثمي في " المجمع " ( ٢ / ٢١٩ ) : " رواه البزار، وفيه عتبة بن السكن، قال الدارقطني: متروك، وقد ذكره ابن حبان في " الثقات " وقال: يخطئ ويخالف ". قلت: ولذلك أشار المنذري في " الترغيب " ( ١ / ٢٠٣ ) إلى ضعفه. قلت: وليس عند البزار قوله " حين ترتفع الشمس "، وهو يدفع دلالة الحديث على ما ترجم له المنذري وهو: " الترغيب في الصلاة قبل الظهر وبعدها " فتأمل.. (٢)

" قلت: ابن عمير هذا متروك شديد الضعف كما مضى قريبا، فلا يستشهد به ونحوه المثني بن الصباح، فقد ضعفه الجمهور من الأئمة، وقال النسائي وابن الجنيدي: " متروك الحديث " وقال النسائي في موضع آخر: " ليس بثقة ". وقال الساجي: " ضعيف الحديث جدا، حدث بمناكير يطول ذكرها، وكان عابدا يهم ". قلت: وأيضا فإنه كان ممن اختلط في

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٠١/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٤/٢



آخر عمره كما قال ابن حبان. وأما ابن لهيعة، فهو معروف بالضعف، لأنه خلط بعد احتراق كتبه، فيحتمل أن يكون هذا من تخاليطه، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال. وأما الشواهد التي أشار إليها البيهقي فعلى فرض التسليم بصحتها، فهي موقوفة، فلا يصح الاستشهاد بها على صحة المرفوع، لاسيما والآثار في هذا الباب عن الصحابة مختلفة، فقد روى البيهقي في "سننه" (٢ / ١٦٣) بسند صحيح عن أبي الدرداء أنه قال: "لا أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم". وروى هو (٢ / ١٦٠) وغيره بسند صحيح أيضا عن جابر قال: "من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام". وعن ابن عمر أنه كان يقول: "منصلي وراء الإمام كفاه قراءة الإمام". وسنده صحيح أيضا، وعن ابن مسعود أنه سئل عن القراءة خلف الإمام؟ قال: أنصت، فإن في الصلاة شغلا ويكفيك الإمام. رواه الطحاوي (١ / ١٢٩) والبيهقي (٢ / ١٦٠) وغيرهما بسند صحيح. قلت: فهذه آثار كثيرة قوية تعارض الآثار المخالفة لها مما أشار إليه البيهقي وذكرنا بعضها آنفا، فإذا استشهد بها لصحة هذا الحديث، فلمخافة أن يستشهد بهذه الآثار على ضعفه، والحق أنه لا يجوز تقوية الحديث ولا تضعيفه بآثار متعارضة فتأمل. والذي نراه أقرب إلى الصواب في هذه المسألة مشروعية القراءة وراء الإمام في السرية دون الجهرية، إلا إن وجد سكنتات الإمام، وليس هناك حديث صريح لم يدخله التخصيص يوجب القراءة في الجهرية، وليس هذا موضع تفصيل القول في ذلك فاكثفينا بالإشارة ٩٩٣ - "من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له". باطل. رواه ابن حبان في "المجروحين" (١ / ١٥١ - ١٥٢) وعنه ابن الجوزي في "العلل المتناهية": حدثني إبراهيم بن سعيد القشيري عن أحمد بن علي بن سلمان المروزي عن (سعيد بن) عبد الرحمن المخزومي عن سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال ابن حبان في ترجمة المروزي هذا: "هذا الحديث لا أصل له، وأحمد بن علي بن سلمان لا ينبغي أن يشتغل بحديثه". ونقله الزيلعي في "نصب الراية" (٢ / ١٩) والحافظ في "اللسان" ولم يعلق عليه بشيء وابن سلمان هذا ترجمه الخطيب أيضا (٤ / ٣٠٣) وقال: (١)

"ما لكم لا تسألوني؟ قالوا: يا رسول الله سمعناك تقول من تقول علي ما لم أقل ... ونحن لا نحفظ الحديث كما سمعناه، نقدم حرفا ونؤخر حرفا، ونزيد حرفا وننقص حرفا، قال: ليس ذلك أردت، إنما قلت: من تقول علي ما لم أقل يريد عيبي وشين الإسلام، أو شيني وعيب الإسلام". موضوع. أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص ٢٠٠) بسند صحيح عن علي بن مسلم الطوسي قال: حدثنا محمد بن يزيد الواسطي عن أصبغ بن زيد عن خالد بن كثير عن خالد بن دريك عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف وإن كان رجاله كلهم ثقات، فإنه منقطع بين ابن دريك والرجل، فإنه لم يدرك أحدا من الصحابة، ولذلك أورده ابن حبان في أتباع التابعين. ثم رأيت الحافظ ابن كثير قد ساق إسناده في "تفسيره" (٣ / ٣١٠) من رواية ابن أبي حاتم وابن جرير من طريقين آخرين عن محمد بن يزيد الواسطي بسنده المذكور عن خالد بن دريك (قال: بإسناد عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. فهذا صريح في الانقطاع بين ابن دريك والرجل لقوله "بإسناده" وهذا يقتضي أن يكون بينه وبين الرجل راو واحد على الأقل، وهو مجهول لم يسم، فهو علة الحديث. ثم إن في آخره ما يشعر بأن التقول عليه لا بأس

به إذا لم يكن في شين الإسلام وعيب النبي صلى الله عليه وسلم، فكأنه من وضع الكرامية الذين كانوا يرون جواز الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، فإذا أنكر ذلك عليهم بقوله صلى الله عليه وسلم "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" قالوا: نحن ما كذبنا عليه إنما نكذب له! . وقد روي الحديث من طريق أخرى لا يصح أيضا، رواه أبو نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (١ / ٩ / ١) عن محمد بن الفضل بن عطية عن الأحوص بن حكيم عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعا به مع تقديم وتأخير وقال: "هذا حديث لا أصل له فيما أعلم، والحمل فيه على محمد بن الفضل بن عطية لاتفاق أكثر الناس على إسقاط حديثه". وقال الهيثمي في "المجمع" (١ / ١٤٨) بعد أن عزاه للطبراني في "الكبير": "وفيه الأحوص بن حكيم ضعفه النسائي وغيره، ووثقه العجلي ويحيى بن سعيد القطان في رواية، ورواه عن الأحوص محمد بن الفضل بن عطية ضعيف". قلت: بل هو شر من ذلك كما أشار إليه أبو نعيم في كلمته السابقة، وقال الحافظ في "التقريب": (١)

"قلت: وهذا سند ضعيف جدا عبد الواحد قال البخاري: "منكر الحديث". وقال العجلي: "لا يتابع على هذا الحديث". وذكره الهيثمي في "المجمع" (٣ / ١٥٥) وقال: "رواه أبو يعلى وفيه عبد الواحد بن ثابت وهو ضعيف". قلت: وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق أخرى عن ثابت عن أنس به أتم منه دون قوله: "أو شيء لم تصبه النار". فهي زيادة منكرة لتفرد هذا الضعيف بها مخالفا للثقة، وهو ثابت هذا وهو البناني ولفظ حديثه: "كان يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات، فإن لم تكن حسا حسوات من ماء". وقال الترمذي: "حديث حسن غريب". وقد خرجت هذا في "الإرواء" بتفصيل فراجع برقم (٩٠٤) ٩٩٧٠ - "ولدت في زمن الملك العادل". باطل لا أصل له. قال البيهقي في "شعب الإيمان" (٢ / ٩٧ / ١) بعد أن ذكر كلاما جيدا للحليمي في "شعبه": "وتكلم في بطلان ما يرويه بعض الجهال عن نبينا صلى الله عليه وسلم: "ولدت في زمن الملك العادل". يعني أنوشروان. وكان شيخنا أبو عبد الله الحافظ (يعني الحاكم صاحب "المستدرک") قد تكلم أيضا في بطلان هذا الحديث، ثم رأى بعض الصالحين رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام، فحكى له ما قال أبو عبد الله، فصدقه في تكذيب هذا الحديث وإبطاله، وقال: ما قلته قط". قلت: والمنامات وإن كان لا يحتج بها، فذلك لا يمنع من الاستئناس بها فيما وافق نقد العلماء وتحقيقهم كما لا يخفى على أهل العلم والنهي.. (٢)

"قلت: وهذا سند ضعيف علته يوسف بن محمد، وقلبه بعض الرواة فقال: محمد بن يوسف، قال أبو داود: والصواب الأول. قلت: وهو مجهول العين، أورده ابن أبي حاتم (٢٢٨/٤) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال الذهبي في "الميزان": لا يعرف حاله، روى عنه عمرو بن يحيى بن عمار. قلت: الصواب عدم ذكر لفظ (حاله)، فإنه إذا كان لم يرو عنه غير عمرو هذا فهو مجهول العين كما قلنا، وليس مجهول الحال كما هو مقرر في علم مصطلح الحديث. وأما الحافظ فقال في "التقريب": مقبول، يعني عند المتابعة وإلا فلين الحديث كما نص عليه في المقدمة. واعلم أننا إنما أوردنا هذا الحديث لما في

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢٢/٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢٥/٢

آخره من جعل البطحان (وهو الحصا الصغار) في القدح إلخ، فإنه غريب منكر، وأما الدعاء " اكشف الباس رب الناس " فهو ثابت من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: " كان يعود بعض أهله، يمسح بيده اليمنى ويقول: اللهم رب الناس، أذهب الباس، واشفه أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقما ". أخرجه الشيخان وغيرهما، وله فيهما وفي " المسند " طرق (٤٤/٦)، ٤٥، ٥٠، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣١، ٢٠٨، ٢٦٠، ٢٧٨، ٢٨٠). ١٠٠٦ - " نعم العبد صهيب، لولم يخف الله لم يعصه " **لا أصل له**. قال السخاوي في " الفتاوي الحديثية " (٢/١٢): " قد اشتهر في كلام الأولين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر بن الخطاب وذكر الشيخ بهاء الدين السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب، وكذا قال جمع من أهل اللغة، ثم رأيت بخط شيخنا رحمه الله أنه ظفر به في " مشكل الحديث " (١).

" وإن مما يحسن ذكره بهذه المناسبة أن البيهقي نقل عن الحاكم ووافقه، أن الحديث جاء من رواية العشرة المبشرين بالجنة، قال: وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره. قال الحافظ: فقد تعقبه غير واحد، لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي (يعني في مقدمة كتاب " الموضوعات ") ومن بعده، والثابت منها ما قدمت ذكره فمن الصحاح: علي والزبير، ومن الحسان: طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة، ومن الضعيف المتماسك طريق عثمان وبقيتها ضعيف ساقط. قلت: قد عرفت من الكشف السابق أن لحديث عثمان رضي الله عنه ثلاث طرق ثم إن أحدها صحيح، والآخر حسن، وقد أخرجهما الطحاوي أيضا (١/١٦٥ - ١٦٦)، فحديثه من الصحيح أيضا. ١٠١٢ - " تحية البيت الطواف " لا أعلم له أصلا. وإن اشتهر على الألسنة، وأورده صاحب " الهداية " من الخنفية بلفظ: " من أتى البيت فليحيه بالطواف ". وقد أشار الحافظ الزيلعي في تخريجه إلى أنه **لا أصل له**، بقوله (٥١/٢): غريب جدا، وأفصح عن ذلك الحافظ ابن حجر فقال في " الدراية " (ص ١٩٢): لم أجده. قلت: ولا أعلم في السنة القولية أو العملية ما يشهد لمعناه، بل إن عموم الأدلة الواردة في الصلاة قبل الجلوس في المسجد تشمل المسجد الحرام أيضا، والقول بأن تحيته الطواف مخالف للعموم المشار إليه، فلا يقبل إلا بعد ثبوته وهيهات، لا سيما وقد ثبت بالتجربة أنه لا يمكن للدخول إلى المسجد الحرام الطواف كلما دخل المسجد في أيام المواسم، فالحمد لله الذي جعل في الأمر سعة، " وما جعل عليكم في الدين من حرج " (٢) " المتوضى عن المبالغة في الاستنشاق إذا كان صائما، وقياسهم على الاستنشاق أقوى حججهم كما تقدم، وهو قياس ضعيف لأن من نشق الماء بمنخره ينزل الماء إلى حلقه، وإلى جوفه، فحصل له بذلك ما يحصل للشارب بفم، ويغذي بدنه من ذلك الماء، ويزول العطش، ويطبخ الطعام في معدته كما يحصل بشرب الماء فلوم يرد النص بذلك، لعلم بالعقل أن هذا من جنس الشرب، فإنهما لا يفترقان إلا في دخول الماء من الفم، وذلك غير معتبر، بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر، فليس هو مفطرا ولا جزءا من المفطر لعدم تأثيره، بل هو طريق إلى الفطر وليس كذلك الكحل والحقنة، فإن الكحل لا يغذي ألبة، ولا يدخل أحدا كحلا إلى جوفه لا من أنفه ولا من فمه، وكذلك الحقنة لا تغذي، بل تستفرغ ما في البدن،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٦/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٣/٣

كما لو شتم شيئاً من المسهلات، أوفزع فزعاً أوجب استطلاق جوفه، وهي لا تصل إلى المعدة. فإذا كانت هذه المعاني وغيرها موجودة في الأصل الثابت بالنص والإجماع، فدعواهم أن الشارع علق الحكم بما ذكره من الأوصاف، معارض بهذه الأوصاف، والمعارضة تبطل كل نوع من الأقيسة، إن لم يتبين أن الوصف الذي ادعوه هو العلة دون هذا الوجه الخامس: أنه ثبت بالنص والإجماع منع الصائم من الأكل والشرب والجماع، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم" (١). ولا ريب أن الدم يتولد من الطعام والشراب. وإذا أكل وشرب اتسعت مجاري الشياطين، وإذا ضاقت انبعثت القلوب إلى فعل الخيرات، وإلى ترك المنكرات، فهذه المناسبة ظاهرة في منع الصائم من الأكل والشرب، والحكم ثابت على وقفه، وكلام الشارع قد دل على اعتبار هذا الوصف وتأثيره، وهذا منتف في الحقنة والكحل وغير\_\_\_\_\_ (١) قلت: هذا حديث صحيح، أخرجه الشيخان من حديث أنس وصفية رضي الله عنهما، هكذا، وقد ذكره ابن تيمية في مكان آخر من رسالته في "الصيام" (ص ٧٥) بزيادة: "فضيقوا مجاريه بالجوع والصوم"، **ولا أصل لها** من شيء من كتب السنة التي وقفت عليها، وإنما هي في "كتاب الإحياء" للغزالي فقط كما نبهت عليه في التعليق على الرسالة المذكورة. اهـ.. (١)

"موقوفاً عليه، فإذا ضمت إلى رواية الجماعة عن يزيد بن هارون كان ذلك دليلاً قاطعاً إن شاء الله تعالى على التصويب روايتهم الموقوفة، وتخطئة رواية ابن شبة المرفوعة وهذا بين ظاهر، والله الموفق لا رب سواه. فائدة: قال ابن حزم رحمه الله تعالى (١٢٨/٥): وأما رفع الأيدي، فإنه لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع في شيء من تكبير الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط (١)، فلا يجوز فعل ذلك، لأنه عمل في الصلاة لم يأت به نص، وإنما جاء عنه عليه السلام أنه كبر ورفع يديه في كل خفض ورفع، وليس فيها رفع ولا خفض، والعجب من قول أبي حنيفة برفع الأيدي في كل تكبيرة في صلاة الجنازة، ولم يأت قط عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومنعه رفع الأيدي في كل خفض ورفع في سائر الصلوات، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد نقل تعجب ابن حزم هذا من أبي حنيفة بعض مقلديه في تعليقه على "نصب الراية" واعترض عليه بقوله: قلت: هذه النسبة منه أعجب. وأقول: لا عجب، فإن قول أبي حنيفة هذا ثابت عنه، منقول في كثير من كتب أتباعه، مثل حاشية ابن عابدين وغيره، وعليه عمل أئمة بلخ من الحنفيين، وإن كان عمل الأحناف اليوم على خلافه، وعليه جرت كتب المتون، وهذا هو الذي غر المشار إليه على الاعتراض على ابن حزم والرد عليه، وهو به أولى. ١٠٤٦ - "مسح رأسه، وأمسك مسبحتيه لأذنيه". **لا أصل له**. وإن أورده الشيخ الشيرازي في "المهذب"، في بعض نسخه، فإنه لم يورده في نسخ أخرى منه متعمدة، وذلك أنه أمر بالضرب عليه، لما تبين له أنه **لا أصل له**، فقال النووي في شرحه عليه (٤١١/١): هو موجود في نسخ المهذب المشهورة، وليس موجوداً في بعض النسخ\_\_\_\_\_ (١) انظر لهذا كتابنا "أحكام الجنائز" طبع المكتب الإسلامي (ص ١١٥ - ١١٦). اهـ.. (٢)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٩/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٥١/٣

" ١٠٨٣ - " إذا حدثتم عني حديثاً يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أولم أحدث به " .موضوع.أخرجه العقيلي في " الضعفاء " (ص ٩) والهروي في " ذم الكلام " (٢/٧٨/٤) وابن حزم في " الأحكام " (٧٨/٢) من طريق أشعث بن براز عن قتادة عن عبد الله ابن شقيق عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال العقيلي: ليس بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إسناد يصح، وللاشعث هذا غير حديث منكر. وقال ابن حزم عقبه: كذاب ساقط، وأورده ابن الجوزي في " الموضوعات " من طريق العقيلي وذكر كلامه المتقدم وزاد: وقال يحيى: هذا الحديث وضعته الزنادقة، وقال الخطابي: لا أصل له، وروي من حديث يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان، ويزيد مجهول، وأبو الأشعث لا يروي عن ثوبان. وتعقبه السيوطي في " اللآلئ " (٢١٣/١) بقوله: قلت: هذا الطريق أخرجه (هنا بياض في الأصل) وقول المؤلف أن يزيد مجهول مردود، فإنه له ترجمة في " الميزان " وقد ضعفه الأكثر، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو مسهر: كان يزيد بن ربيعة فقيهاً غير متهم، ما ينكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث، ولكن أخشى عليه سوء الحفظ والوهم، وقوله: إن أبا الأشعث لا يروي عن ثوبان مردود، فقد روى أبو النضر: حدثنا يزيد بن ربيعة: حدثنا أبو الأشعث الصنعاني قال: سمعت ثوبان يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " قبل الجبار فيثني رجله على الجسر ". الحديث. قلت: في " الميزان " جملة حذفها السيوطي، وليس ذلك بجيد، لا سيما وهي تخالف ما يتجه إليه من تمشية حال يزيد هذا، فقال الذهبي: وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة، وأما ابن عدي فقال: أرجو أنه لا بأس به.. " (١)

" فكان يمكن أن يكون كذلك لولا أن الذهبي والعسقلاني نقلاه كما وقع في المطبوعة من " العلل " إلا أن يقال: إن نسخة الشيخين المذكورين فيها خطأ، وهو بعيد جداً. ١٠٨٦ - " لا أعرف أحداً منكم أتاه عني حديث وهو متكيء في أريكته فيقول: اتلوا به علي قرآناً! ما جاءكم عني من خير قلته أولم أقله فأنا أقوله، وما أتاكم من شر فإني لا أقول الشر ". ضعيف. أخرجه أحمد (٤٨٣/٢) والبخاري (١٢٦ كشف الأستار) عن أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً. قلت: وهذا سند ضعيف من أجل أبي معشر، واسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي، قال الحافظ في " التقریب " :ضعيف، أسن واختلط. وقال عبد الحق الإشبيلي في " الأحكام " (٢/٧) :لم يكن قويا في الحديث. وقال الهيثمي في " المجمع " (١٥٤/١) : رواه أحمد والبخاري، وفيه أبو معشر نجيح ضعفه أحمد وغيره، وقد وثق " .قلت: وقد تابعه المقبري، وهو عبد الله بن سعيد، أخرجه ابن ماجه (٢١) نحوه وهو متهم، وقد تقدم حديثه قريباً برقم (١٠٨٤) . تنبيه: أورد السيوطي هذا الحديث في " اللآلئ " (٢١٣/١ - ٢١٤) من رواية أحمد بإسناد آخر له عن أبي هريرة، وذلك من أوهام السيوطي رحمه الله، تبعه الشوكاني في " الفوائد المجموعة " (ص ٢٧٩) ولم ينتبه له ابن عراق في " تنزيه الشريعة " (٢٦٤/١) ، فإنه لا أصل له بالإسناد المشار إليه، لا في " المسند " ، ولا في غيره، وإنما روى أحمد (٣٦٦/٢) به حديثاً آخر متنه: " المؤمن القوي خير وأفضل وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل " (٢)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٣/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٧/٣

"مع تساهله فقد أورد الحديث في " الإحياء " ( ٤٤/٩ ) طبع لجنة نشر الثقافة الإسلامية موقوفا عن عمر وغيره. ثم رأيت مرفوعا من طريق أخرى، فقال ابن السني في " عمل اليوم والليلة " ( ٣٢٢ ) : أخبرنا محمد بن جرير الطبري: حدثنا الفضل بن سهل الأعرج: حدثنا سعيد بن أوس: حدثنا شعبة (١) عن قتادة به مرفوعا. قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات معروفون غير الفضل بن سهل الأعرج، قال ابن أبي حاتم (٦٣/٢/٣) : سئل أبي عنه فقال: صدوق. لكن سعيدا هذا، قد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، فلا يطمئن القلب لمخالفته لمثل شعبة ومن معه ممن أوقفه. والحديث مما سود به الشيخ نسيب الرفاعي كتابه الذي سماه " تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير، فإنه رغم تنصيبه في مقدمته أنه التزم فيه أن لا يورد فيه الأحاديث الضعيفة التي وقعت في أصله: " تفسير ابن كثير "، فقد ذكر في كتابه هذا عشرات الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وسيأتي التنبيه على بعضها إن شاء الله تعالى، وهذا أحدها (٤٦٥/٣) ، وتقدم بعض آخر منها. ١٠٩٥ - " يا بلال! غن الغزل ". باطل لا أصل له. ولعله في بعض كتب الأدب التي تروي ما هب ودب من مثل كتاب أبي الفرج الأصبهاني " الأغاني " ! فقد أورد هذا الحديث مؤلفوا كتاب " التربية الموسيقية " (ص ٦٥ - طبع سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥) دون أن يعزوه إلى كتاب! \_\_\_\_\_ (١) كذا الأصل، وأظنه تصحيفا، والصواب " سعيد " وهو ابن أبي عروبة، فإنه الذي في شيوخ سعيد بن أوس. اهـ.. " (١)

" ١١٠٣ - " لهم ما لنا، وعليهم ما علينا. يعني أهل الذمة ". باطل لا أصل له. وقد اشتهر في هذه الأزمنة المتأخرة، على ألسنة. " (٢)

"كثير من الخطباء والدعاة والمرشدين، مغترين ببعض الكتب الفقهية، مثل " الهداية " في المذهب الحنفي، فقد جاء فيه، في آخر " البيوع ": " وأهل الذمة في المبيعات كالمسلمين، لقوله عليه السلام في ذلك الحديث، فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم ". فقال الحافظ الزيلعي في " تخريجه ": نصب الراية " ( ٥٥/٤ ) : " لم أعرف الحديث الذي أشار إليه المصنف، ولم يتقدم في هذا المعنى إلا حديث معاذ، وهو في " كتاب الزكاة "، وحديث بريدة وهو في " كتاب السير "، وليس فيهما ذلك ". ووافقه الحافظ في " الدراية " (ص ٢٨٩). قلت: فقد أشار الحافظان إلى أن الحديث لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن صاحب " الهداية " قد وهم في زعمه ورود ذلك في الحديث. وهو يعني - والله أعلم - حديث ابن عباس؛ وهو الذي إليه الزيلعي: " أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى اليمن فقال: إنك تأتي قوما أهل كتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم.. " الحديث. وهو متفق عليه. فليس فيه - ولا في غيره - ما عزاه إليه صاحب " الهداية ". بل قد جاء ما يدل على بطلان ذلك، وهو قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله.. فإذا فعلوا ذلك فقد حرمت علينا دماءهم وأموالهم إلا بحقها، لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين ". وإسناده صحيح على شرط الشيخين كما بينته في " الأحاديث الصحيحة " ( ٢٩٩ ). فهذا نص صريح على أن الذين

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٥/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٢/٣



قال فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم هذه الجملة: "لهم ما لنا، وعليهم ما علينا". ليس هم أهل الذمة الباقين على دينهم، وإنما هم الذين أسلموا منهم، ومن." (١)

"غيرهم من المشركين! وهذا هو المعروف عند السلف، فقد حدث أبو البختري: "أن جيشا من جيوش المسلمين - كان أميرهم سلمان الفارسي - حاصروا قصرا من قصور فارس، فقالوا: يا أبا عبد الله ألا تنهد إليهم؟ قال: دعوني أدعهم كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو، فأتاهم سلمان، فقال لهم: إنما أنا رجل منكم فارسي، ترون العرب يطيعوني، فإن أسلمتم فلکم مثل الذي لنا، وعليكم مثل الذي علينا، وإن أبيتم إلا دينكم، تركناكم عليه، وأعطينا الجزية عن يد، وأنتم صاغرون..". أخرجه الترمذي وقال: "حديث حسن" وأحمد (٤٤٠/٥ و ٤٤١ و ٤٤٤) من طرق عن عطاء بن السائب عنه. ولقد كان هذا الحديث ونحوه من الأحاديث الموضوعة والواهية سببا لتبني بعض الفقهاء من المتقدمين، وغير واحد من العلماء المعاصرين، أحكاما مخالفة للأحاديث الصحيحة، فالمذهب الحنفي مثلا يرى أن دم المسلمين كدم الذميين، فيقتل المسلم بالذمي، وديته كديته مع ثبوت نقيض ذلك في السنة على ما بينته في حديث سبق برقم (٤٥٨)، وذكرت هناك من تنباه من العلماء المعاصرين! وهذا الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه اليوم طالما سمعناه من كثير من الخطباء والمرشدين يرددونه في خطبهم، يتبجحون به، ويزعمون أن الإسلام سوى بين الذميين والمسلمين في الحقوق، وهم لا يعلمون أنه حديث باطل لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم! فأحببت بيان ذلك، حتى لا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل! ونحوه ما روى أبو الجنوب قال: قال علي رضي الله عنه: "من كانت له ذمتنا، قدمه كدمنا، وديته كديتنا". أخرجه الشافعي (١٤٢٩) والدارقطني (٣٥٠) وقال: "وأبو الجنوب ضعيف". وأورده صاحب "الهداية" بلفظ: "إنما بذلوا الجزية، لتكون دماؤهم كدمائنا، وأموالهم كأموالنا.." (٢)

"وهو مما لا أصل له، كما ذكرته في "إرواء الغليل" (١٢٥١) ١١٠٤ - "من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه، فليعد لها. يعني الصلاة". منكر. أخرجه أبو داود (٩٤٤) والطحاوي (٢٦٣/١) والدارقطني (١٩٥ - ١٩٦) وعنه البيهقي (٢٦٢/٢) من طريق محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة بن الأخنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وقال أبو داود: "هذا الحديث وهم". وقال الدارقطني: "قال لنا ابن أبي داود: أبو غطفان رجل مجهول، ولعل الحديث من قول ابن إسحاق، والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يشير في الصلاة، رواه أنس وجابر وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني: رواه ابن عمر وعائشة أيضا". قلت: أبو غطفان قد وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان، وروى عنه جماعة من الثقات، ولم يقل فيه مجهول غير ابن أبي داود، فهو ثقة كما قال الحافظ في "التقريب". وإنما علة الحديث ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه. ومن الغرائب قول الزيلعي في "نصب الراية" (٩٠/٢): "حديث جيد!" مع أنه حكى عن ابن الجوزي أنه أعله في "التحقيق" بهذه العلة، والتي قبلها ثم ذكر أنه:

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٣/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٤/٣

تعبه صاحب " التنقيح " في الأولى، دون الأخرى. وأن الإمام أحمد سئل عن الحديث، فقال: لا يثبت إسناده، ليس بشيء "وسلم بذلك الزيلعي ولم يتعبه بشيء، ولا مجال لذلك.." (١)

" ١١١٨ - " أعظم نساء أمتي بركة أصبحهن وجها وأقلهن مهرا " .باطل.رواه الواحدي في " الوسيط " (٢/١١٥) عن محمد بن سليمان بن أبي كريمة حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا.قلت: وهذا سند واه جدا، ابن سليمان هذا قال العقيلي: " حدث عن هشام ببواطيل لا أصل لها، منها هذا الحديث " .قلت: يعني حديثا رواه بهذا السند تقدم برقم (٤٣٤) .والحديث قال العراقي في " تخريج الإحياء " (١٣٠/٤ - طبع لجنة نشر الثقافة الإسلامية) : " رواه أبو عمر النوفاني في " كتاب معاشر الأهلين "، وصححه " .قلت: فليُنظر إذا كان عنده من هذا الوجه كما أظن أو من غيره، وهو بعيد، فقد أورده ابن أبي حاتم في " العلل " (١٢٢٨/٤١٠/١) بإسناده عن ابن أبي كريمة به. وقال: " قال أبي: هذا حديث باطل، وابن أبي كريمة ضعيف الحديث " . (٢)

" صلى الله عليه وسلم: " لا يتوارث أهل ملتين شتى "، وهو مخرج مع غيره مما في معناه في كتابي " إرواء الغليل " (١٦٧٣). ثم رأيت الحديث قد أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " من طريق الجوزقاني بإسناد آخر له عن يحيى بن يعمر به وأعله بأن فيه محمد بن مهاجر، وهو المتهم به فظننت أن الجوزقاني حكم عليه بالبطالان بالنظر إلى هذه الطريق، ولذلك تعقبه السيوطي في " اللآليء " (٤٤٢/٢) بأن ابن المهاجر بريء منه. ثم ساق بعض الطرق المتقدمة، ولم يعزه لأبي داود، وذهل عن العلة الحقيقية في هذا الحديث، وهو ما نبه عليه البيهقي ثم العسقلاني. والله أعلم.والحديث عزاه الشيخ المنتصر الكتاني في كتابه " نصوص حديثية " لأبي داود بزيادة: " الإسلام يعلو ولا يعلى، ويزيد ولا ينقص " . وهي زيادة لا أصل لها عند أبي داود ولا عند غيره ممن أخرج الحديث، اللهم إلا عند بحشل في " تاريخ واسط " فإنه أخرج الحديث من طريق عمران بن أبان عن شعبة به بلفظ: " الإيمان يعلو ولا يعلى " بدل " يزيد ولا ينقص "، وابن أبان ضعيف. وهو بهذا اللفظ حسن لجيئه من طرق كما بينته في " الإرواء "، رقم (١٢٥٥). والحديث جزم المناوي بضعفه. ١١٢٤ - " كان أحب النساء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة، ومن الرجال علي " .باطل.أخرجه الترمذي (٣١٩/٢) والحاكم (١٥٥/٣) من طريق جعفر بن زياد الأحمر عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: فذكره. وقال الترمذي: " هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه " .وقال الحاكم: " صحيح الإسناد " . ووافقه الذهبي! قلت: عبد الله بن عطاء، قال الذهبي نفسه في " الضعفاء " : (٣)

" ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره " .فقول الهيثمي (٢٤٤/١) : " رواه الطبراني في " الكبير " ورجاله رجال الصحيح " .قلت: فهذا القول، مما لا يخفى بعده عن الصواب على من عرف ما بينا. ويشبه هذا الحديث ما يتداوله كثير من العامة، وبعض أشباههم من الخاصة، زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب ذات يوم، فخرج من أحدهم

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٥/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٤٥/٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٥٣/٣

ريح، فاستحيا أن يقوم من بين الناس، وكان قد أكل لحم جزور، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سترا عليه: " من أكل لحم جزور فليتوضأ ". فقام جماعة كانوا أكلوا من لحمه فتوضأوا! وهذه القصة مع أنه لا أصل لها في شيء من كتب السنة ولا في غيرها من كتب الفقه والتفسير فيما علمت، فإن أثرها سيء جدا في الذين يروونها، فإنها تصرفهم عن العمل بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لكل من أكل من لحم الإبل أن يتوضأ، كما ثبت في " صحيح مسلم " وغيره: قالوا: يا رسول الله أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: لا، قالوا: أفنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: توضأوا. فهم يدفعون هذا الأمر الصحيح الصريح بأنه إنما كان سترا على ذلك الرجل، لا تشريعا! وليت شعري كيف يعقل هؤلاء مثل هذه القصة ويؤمنون بها، مع بعدها عن العقل السليم، والشرع القويم؟ ! فإنهم لوتفكروا فيها قليلا، لتبين لهم ما قلناه بوضوح، فإنه مما لا يليق به صلى الله عليه وسلم أن يأمر بأمر لعله زمنية. ثم لا يبين للناس تلك العلة، حتى يصير الأمر شريعة أبدية، كما وقع في هذا الأمر، فقد عمل به جماهير من أئمة الحديث والفقه، فلوأنه صلى الله عليه وسلم كان أمر به لتلك العلة المزعومة لبينها أتم البيان، حتى لا يضل هؤلاء الجماهير باتباعهم للأمر المطلق! ولكن قبح الله الوضاعين في كل عصر وكل مصر، فإنهم من أعظم الأسباب التي أبعدت كثيرا من المسلمين عن العمل بسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، ورضي الله عن الجماهير العاملين بهذا الأمر الكريم، ووفق الآخرين للاقتداء بهم في ذلك وفي اتباع كل سنة صحيحة. والله ولي التوفيق. ١١٣٣ - " أفلحت يا قديم إن مت ولم تكن أميرا ولا كاتباً ولا عريفاً ". ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٩٣٣) وأحمد (١٣٣/٤) وابن عساكر في " تاريخ. " (١)

" ١١٩٣ - " خير يوم طلعت عليه الشمس يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، وهو أفضل من سبعين حجة في غيرها ". لا أصل له لقال السخاوي في " الفتاوى الحديثية " (ق ١٠٥/٢): " ذكره رزين في " جامعه " مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر صحابيه، ولا من خرج. والله أعلم .. " (٢)

" فإن خل الخمر لا يكون فيها ماء، ولكن المراد به الذبيدأ الله بقلبه، وأيضا فكل خمر يعمل من العنب بلا ماء فهو مثل خل الخمر ". قلت: وقوله: " هو كلام صحيح " ليس بصحيح عندي على إطلاقه، فإنه بظاهره يقر اقتناء الخمر وتحويله خلا، وذلك يستفاد من قوله: " خمركم " فإنه أضاف الخمر إلى المسلمين! وهذا منكر من القول لا يعقل أن يصدر من النبي صلى الله عليه وسلم وهو القائل حين سئل عن اتخاذ الخمر خلا: " لا "، رواه مسلم وأبو داود، وفي روايته: " إنما كانت لأيتام فأمر بإراقتها " ولذلك كان القول الصحيح في تحليل الخمر: إنه لا يجوز بحال من الأحوال. قال شيخ الإسلام: " فلما أمر صلى الله عليه وسلم بإراقتها، ونهى عن تحليلها، وجبت طاعته فيما أمر به ونهى عنه فيجب أن تراق الخمرة ولا تخلل، هذا مع كونهم كانوا يتامى، ومع كون تلك الخمر كانت متخذة قبل التحريم، فلم يكونوا عصاة ". ومما سبق من التخريج يتبين أن قول ابن الجوزي في " التحقيق " (٦٦/١): " إن حديث لا أصل له، ليس بصواب، وإن كان عبد الهادي أقره في " التنقيح " عليه، فإن تخريج البيهقي إياه يرد قولهما. وقال العجلوني في " الكشف ": " وحكم ابن الجوزي عليه بالوضع

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٦٨/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٤١/٣

كالصغاني ". وفيه ما سبق، إلا أن يقصدا المعنى؛ فهو قريب. ١٢٠٠ - " الجفاء والبغي بالشام ". موضوعرواه ابن عدي (١/٢٥) وعنه ابن الجوزي في " العلل " (٣١٢/١) عن الفضل بنالمختار عن أبان عن أنس مرفوعا. وقال: " أبان بن أبي عياش بين الأمر في الضعف، وأرجوأنه ممن لا يتعمد الكذب إلاأنه يشتبه عليه ويغلط، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق "... (١)

"فغريب، لم أره من ذكره غيره، ولا أورده ابن أبي حاتم في كتابه (١٠٤/٢/٢) لا عن أبيه ولا عن غيره. والصحيح في هذا الباب حديث ابن عباس رضي الله عنه: " أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، بالمدينة من غير خوف، ولا مطر، قيل لابن عباس: ما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته ". أخرجه مسلم والأربعة إلا ابن ماجه، وهو مخرج في " الإرواء " (٣٤/٣ - ٣٥)، و" صحيح أبي داود " (١٠٩٦). فالحديث إذن حديث ابن عباس أخطأ فيه عبد الله بن عبد القدوس، من وجهين: الأول: أنه جعله من مسند ابن مسعود، وهو عن ابن عباس. والآخر: أنه رفع التعليل بنفي الحرج وهو موقوف. (فائدة): واعلم أن حديث ابن عباس يدل على جواز الجمع في الإقامة لرفع الحرج، وليس مطلقا، فتنبه لهذا فإنه هام. ١٢١٣ - " الغلاء والرخص جندان من جنود الله، اسم أحدهما: الرغبة، والآخر الرهبة، فإذا أراد الله أن يغليه قذف في قلوب التجار الرغبة فحبسوا ما في أيديهم، وإذا أراد الله أن يرخسه قذف في قلوب التجار الرهبة فأخرجوا ما في أيديهم ". موضوعرواه العقيلي في " الضعفاء " (٣٣٠): حدثنا محمد بن زكريا الغلابي قال: حدثنا العباس بن بكار الضبي قال: حدثنا عبد الله بن المثنى قال: حدثني ثمامة ابن عبد الله عن أنس مرفوعا وقال: " هذا حديث باطل لا أصل له ". ذكره في ترجمة الضبي هذا وقال فيه: " الغالب على حديثه الوهم والمناكير ". قلت: وقال الدارقطني: ". (٢)

"ضعيف. أخرجه العقيلي في " الضعفاء " (١٢٤/٤) من طريقين عن أبي إسحاق السبيعي عنالحارث عن علي مرفوعا. والحارث هذا هو ابن عبد الله الحمداني الأعور وقد كذبه أبو إسحاق السبيعي هذاوالشعبي وابن المديني. نعم ورد هذا الحديث عن ابن عباس مرفوعا وموقوفا، والموقوف رواه النسائي (٣٣٢/٢) والطحاوي (٣٢٤/٢) وأحمد في " الأشربة " (١٠٩/٥٩) والطبراني (١٠٨٣٧ و ١٠٨٣٩ - ١٠٨٤١ و ١٢٣٨٩ و ١٢٦٣٣) وأبو نعيم في " الحلية " (٢٢٤/٧) وإسناده صحيح، والمرفوع علقه أبو نعيم، وهي رواية شاذة مخالفة لرواية الجماعة الموقوفة. لكن رواه الطبراني من طريق ابن المسيب عن ابن عباس مرفوعا كما ذكره الزيلعي في " نصب الراية " (٣٠٧/٤) ولم يتكلم على إسناده ن ولم يسقه الحافظ الهيثمي في " المجمع " (٥٣/٥) مع أنه ساق الموقوف وعزاه للطبراني. على أن نهاية بحث الزيلعي في هذا الحديث يدل على أن الصواب فيه أنه موقوف علابن عباس. والله أعلم. وهذا الحديث استدلت به الحنفية على أن الخمر إنما هو ما كان من عصير العنب، فهذا يحرم منه قليله وكثيره، وأن المسكر من الأشربة الأخرى التي تتخذ منالحنطة والشعير والعسل والذرة فهي حلال، والحرم منها القدر المسكر فقط! وهذا مذهب باطل لمخالفته النصوص الصحيحة الصريحة القاطعة بخلافه مثل قوله صلى الله عليه وسلم: " كل مسكر خمر، وكل خمر حرام " رواه مسلم وغيره عن ابنعباس (١). وقوله صلى الله عليه

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣/٤٥٥

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣/٣٥٨

وسلم: " ما أسكر كثيره فقليله حرام " وهو حديث صحيح ورد عن نحو ثمانية من الصحابة بأسانيد ثابتة قد\_\_\_\_\_ (١) وله شواهد كثيرة ذكرها الزيلعي وغيره، خرجت بعضها في " الإرواء " (٤٠/٨ - ٤٥) ، ولهذا قال الشيخ علي القاري في " شرح مسند الإمام أبي حنيفة " (ص ٥٩) : " كاد أن يكون متواترا " : فلا تغتر بقول صاحب الهداية: " هذا الحديث طعن فيه يحيى بن معين " فإنه لا أصل له عن ابن معين، كما أفاده الزيلعي (٢٩٥/٤) ، وابن معين أجل من أن يخفى عليه صحة مثل هذا الحديث. اهـ.. " (١)

" وهو عندي لا بأس به وبرواياته " . قلت: لكن جابر الجعفي متروك، وبه أعله عبد الحق الإشيلي في " أحكامه " (رقم ١٩٠٠ بتحقيقي) ١٢٢٦ - " حب الدنيا رأس كل خطيئة " . موضوع قال في " المقاصد " : " رواه البيهقي في " الشعب " بإسناد حسن إلى الحسن البصري رفعه مرسلًا " . قلت: والمرسل من أقسام الحديث الضعيف، لا سيما إذا كان مرسله الحسن البصري، قال الدارقطني: " مراسيله فيها ضعف " . والحديث رواه عبد الله بن أحمد في " الزهد " (ص ٩٢) : من طريقين عن عيس عليه السلام من قوله وهو الأشبه على إعضال الطريقين. والله أعلم. ورواه ابن عساكر (١/٩٨/٧) من قول سعد بن مسعود الصيرفي وذكر أنه تابعي، وأنه كان رجلا صالحا. وأورده السيوطي في " الجامع الصغير " دون " الكبير " من رواية البيهقي فقط. قلت: والظاهر من ها التخريج أن مخرجه البيهقي سكت عليه، وليس كذلك فقد قال المناوي متعبا على السيوطي: " ثم قال: أعني البيهقي: " ولا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وسلم " . قال الحافظ العراقي: " ومراسيل الحسن عندهم شبه الريح " ومثل به في شرح الألفية للموضوع من كلام الحكماء، وقال: هو من كلام مالك بن دينار كما رواه ابن أبي الدنيا، أو من كلام عيسى عليه السلام كما رواه البيهقي في " الزهد " وأبو نعيم في " الحلية " . وعده ابن الجوزي في " الموضوعات " . ز تعقبها الحافظ ابن حجر بأن ابن المديني أثنى على مراسيل الحسن، والإسناد إليه حسن، وأورده الديلمي من حديث علي وبيض لسنده " . وقال في " التيسير " : " (٢)

" ١٢٢٨ - " على الخبر سقطت " . لا أصل له مرفوعا وفي " المقاصد " (١٣٦) : " هو كلام يقوله المسؤول عما يكون به عالما، جاء عن جماعة منهم ابن عباس مما صح عنه حيث سئل عن البدنة إذا عطبت، وفي " دلائل النبوة " للبيهقي من طريقين إسحاق في نحو هذا أن أبا حازم الحضرمي قاله حين سئل عنه " . قلت: فالظاهر أنه مثل قديم معروف عند العرب، فقد صح أنه تمثل به الحارث بنحسان البكري أمام النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أخرج أحمد (٤٨١/٣) - (٤٨٢) والترمذي (٣٢٦٩) والطبراني في " الكبير " (٣٣٢٥) من طريق عفان بن مسلم ومحمد بن مخلد الحضرمي قالا: حدثنا سلام أبو المنذر القاري: حدثنا عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن الحارث بن حسان قال: " مررت بعجوز بالريذة، منقطع بها في بني تميم، فقالت: أين تريدون؟ قلنا: نريد رسول الله، قالت: فاحملوني معكم، فإن لي إليه حاجة، قال: فدخلت، فقال: هل كان بينكم وبين بني تميم شيء؟ قلت: نعم يا رسول الله، فكانت لنا الدائرة عليهم، وقد مررت على عجوز منهم بالريذة منقطع بها، فقالت: إن ليلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجة، فحملتها، وها هي تلك بالباب،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣/٣٦٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣/٣٧٠

قال: فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدخلت، فلما قعدت، قلت: يا رسول الله! إن رأيت أن تجعل الدهناء حجازاً بيننا وبين بني تميم فافعل، فإنها كانت لنا مرة، قال: فاستوفزت العجوز، فأخذتها الحمية، وقالت: يا رسول الله! فأين تضطر مضرك؟ قال: قلت: يا رسول الله! أنا والله كما قالاً لأول: " بكر حملت حتفاً "، حملت هذه ولا أشعر أنها كائنة لي خصماً، أعوذ بالله ورسول الله أن أكون كوافد عاد، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وما وافد عاد؟ قال: قلت: " على الخير سقطت " فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إيه " يستطعمني الحديث، وقال عفان: أعوذ بالله أن أكون كما قالاً لأول، قال: وما قال الأول؟ قال: على الخير سقطت، قال: " هيه " يستطعمها الحديث، (١)

"والوجه الثاني: فيه إسماعيل بن مسلم المكي وعمرو بن عبيد المعتزلي وهما متروكان. والوجه الثالث: فيه خلود بن دعلج، وهو ضعيف على أن حديثه شاهد قاصر لأنه لم يقل فيه: " كنت في الفجر حتى فارق الدنيا " والوجه الرابع: فيه دينار بن عبد الله، وهو متهم كما عرفت ذلك من عبارة ابن حبان السابقة، وقد أقره الشيخ المعلمي رحمه الله، فمع هذا الضعف الشديد في كل هؤلاء الرواة على التفصيل المذكور كيف يصح أن يقال: " وبمجموع ذلك يقو بالحديث ؟! وظني أنه إنما حمّله على هذا التساهل في تقوية هذا الحديث المنكر، إنما هو تحمسه الشديد في الرد على ابن الجوزي، والدفاع عن الخطيب والبغدادى، وكان يكفيه في ذلك أن يذكر ما هو معلوم عنده أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده فقد برئت عهده منه، ولا لوم عليه في ذلك حتى ولو كان موضوعاً، وابن الجوزي الذي له كتاب " الموضوعات " هو نفسه قد يفعل ذلك في بعض مصنفاته، مثل كتابه " تلبس إبليس "، بل رأيت ذكره في غيره ما لا أصل له من الحديث، وبدون إسناد، مثل حديث " صلاة النهار عجماء ". ذكره في " صيد الخاطر " كما نهت عليه في التخريج المختصر له الملحق بآخره. وأما أن الحديث منكر، فلا أنه معارض لحديثين ثابتين: أحدهما: عن أنس نفسه: " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعلقوم أودعى على قوم ". أخرجه الخطيب نفسه في كتابه " القنوت " من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عنه. والآخر: عن أبي هريرة قال: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في صلاة الصبح إلا أن يدعولقوم، أو على قوم ". قال الزيلعي (١٣٠/٢): " (٢)

"بما رواه الوليد إلا إذا كان مسلسلًا بالتحديث أو السماع. والله أعلم. وعليه ففي الحديث علة أخرى وهي العنة. وقد وجدت له شاهداً من رواية الحسن بن يحيى الخشني عن أبي عبد الله مولى بني أمية عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به، دون قوله: " ثم قال صلى الله عليه وسلم: فأكملهم .. ". أخرجه الواحدى في " تفسيره " (٢/١٥٧/٤) وابن عساكر في " تاريخه " (١٧/٢٤٧/١)، ومن طريقه فقط ذكره الحافظ ابن كثير في " تفسيره " مجتزأً من إسناده علقوله: " عن أبي عبد الله .. " مشيراً بذلك إلى أنه علة الحديث. وقد فتشت عن هفي كتب الرجال، فلم أجده، فهو مجهول غير معروف. على أنه كان يحسن بالحافظ ابن كثير بل يجب عليه أن يبتدئ بإسناده من عند الخشني الراوي عن هذا المجهول، لكي لا يتوهم الواقف عليه أنه لا علة فيه غير المجهول المشار إليه، كيف والخشني هذا متروك متهم برواية الأحاديث الموضوعية التي لا أصل

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣/٣٧٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣/٣٨٧



لها! وقد سبق أحدها برقم (٢٠١) ، فراجعوه والذي قبله. نعم قد صح من الحديث طرفه الأول: " إن أول شيء خلقه الله القلم، وأمره فكتب كل شيء ". وهو مخرج في السلسلة الأخرى برقم (١٣٣) ١٢٥٤٠ - " لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد لله فيه حاجة، وحتى توجد المرأة نهارا جهارا تنكح وسط الطريق، لا ينكر ذلك أحد ولا يغيره، فيكونوا مثلهم يؤمئذ الذي يقول: لو نختها عن الطريق قليلا، فذاك فيهم مثل أبي بكر وعمر ". ضعيف جدا أخرجه الحاكم (٤/٤٩٥) من طريق القاسم بن الحكم العربي: حدثنا سليمان بن أبي سليمان: حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: فذكره وقال:.. (١)

" صحيح الإسناد " .ورده الذهبي بقوله: " قلت: بل سليمان هالك، والخبر شبه خرافة " .قلت: وكأنه يعني ما في آخره من المبالغة في أنه مثل أبي بكر وعمر، وإلا فسائر الحديث صحيح عن أبي هريرة وغيره، ولذلك أوردته في " الصحيحة " تحت رقم (٤٧٥) . وفي الحديث علة أخرى وهي ضعف القاسم بن الحكم العربي قال في " التقريب " : " صدوق فيه لين " . ١٢٥٥ - " استفرهوا ضحاياكم، فإنها مطاياكم على الصراط " . ضعيف جدا رواه الضياء في " المنتقى من مسموعاته بمرور " (٢/٣٣) عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه قال: سمعت أبا هريرة يقول: فذكره مرفوعا. قلت: وهذا سند ضعيف جدا، آفته يحيى؛ وهو ابن عبيد الله بن عبد الله بن موهب المدني قال أحمد: ليس بثقة. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا. وقال مسلم والنسائي: متروك الحديث. وأما أبو هريرة عبيد الله فمجهول، قال الشافعي وأحمد واللفظ له: " لا يعرف " . وأما ابن حبان فأورده في " الثقات " فقال: " روى عنه ابنه يحيى، لا شيء. وأبو هريرة ثقة، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل ابنه يحيى " . ثم رأيت الحافظ ابن حجر قال في " التلخيص " (٤/١٣٨) : " أخرجه صاحب " مسند الفردوس " من طريق يحيى بن عبيد الله بن موهب ... ويحيى ضعيف جدا " . وتقدم الحديث بلفظ: " عظموا ضحاياكم.. " وأنه لا أصل له. انظر رقم (٧٤) إن شئت.. (٢)

" ضعيف جدا. رواه الطبراني في " الأوسط " (رقم ٩٧) وعنه ابن عساكر (١٧/٤٣٤/٢) عن زهير بن عباد الرواسي: حدثنا أبو بكر الداهري بن عبد الله بن حكيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن الوليد بن عقبة مرفوعا. وقال الطبراني: " لم يروه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا أبو بكر الداهري " . قلت: وهو متروك، وقال الهيثمي (٧/٢٧٦) : " رواه الطبراني في " الأوسط " ، وفيه أبو بكر الداهري وهو ضعيف جدا " . وأشار المنذري في " الترغيب " (٣/١٧٤) إلى تضعيفه. ١٢٦٩ - " من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه من يهودي أونصراني أو ممن يتخذ خمرًا، فقد تقحم النار على بصيرة " . باطل رواه ابن حبان في " الضعفاء " (١/٢٣٦) والطبراني في " الأوسط " (٥٤٨٨) والسهمي (٢٩٩) عن عبد الكريم بن عبد الكريم عن الحسن بن مسلم عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعا. وقال الطبراني: " لا يروى عن بريدة إلا بهذا الإسناد " . قلت: وهو ضعيف جدا، وآفته الحسن بن مسلم وهو المروزي التاجر، قال ابن حبان: " لا أصل لهذا الحديث من حديث الحسين بن واقد، فينبغي أن يعدل بالحسن عن سنن العبدول لروايته هذا الحديث منكر

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٠/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١١/٣

"وقال الذهبي: "أتى بخبر موضوع في الخمر. قال أبو حاتم: حديثه يدل على الكذب". قلت: فذكر الحديث هو وابن الجوزي في "التحقيق" (٢٢/٣) من طريق ابن حبان وأقره. ولقد أخطأ الحافظ ابن حجر في هذا الحديث خطأ فاحشا فسكت عليه في "التلخيص" (٢٣٩)، وقال في "بلوغ المرام" (٣٧/١٦٩): " (١)

"عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي قال: فذكره موقوفاً. وليث ضعيف. وقد رواه غيره عن عبد الرحمن بن يزيد، فقال الترمذي عقب ما نقلته عنه في الحديث الأول: "قال محمد (يعني البخاري): وإنما يروى عن منصور عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد أو غيره قال: من تمام التحية الأخذ باليد". قلت: وجملة القول أن طرق هذا الحديث كلها واهية، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، فليس فيها ما يمكن الاعتماد عليه كشاهد صالح، فالذي أستخير الله فيه أنه ضعيف مرفوعاً، صحيح موقوفاً. والله أعلم. ١٢٨٩ - "يطهر الدباغ الجلد، كما تخلل الخمرة فتطهر". لا أصل له كما في "التحقيق" لابن الجوزي، و"التنقيح" لابن عبد الهادي (٢/١٥١). والأحاديث في أن الإهاب يطهره الدباغ صحيحة معروفة في مسلم والسنن والمسائيد وغيرها، مثل حديث ابن عباس مرفوعاً "أما إهاب دبغ فقد طهر" وهو مخرج في "غاية المرام" في تخريج أحاديث الحلال والحرام" (٢٨)، وإنما أوردته من أجل لشرط الثاني منه الدال على أن الخمرة نجسة في الأصل، فليس في الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة ما يؤيد أن الخمرة نجسة، ولذلك ذهب جماعة من الأئمة إلأنها طاهرة، وأنه لا تلازم بين كون الشيء محرماً وكونه نجساً. ومن هؤلاء الليث بن سعد وربيعة الرأي وغيرهم ممن سماهم العلامة القرطبي في "تفسيره"، فليراجعه من شاء، وهو اختيار الإمام الشوكاني في "السييل الجرار" (٣٥/١ - ٣٧) وغيره.. (٢)

"وبالجملة، فقد انحصرت علة الحديث في العوفي. وقد روي الحديث بشطره الأول عن عمر وحذيفة. أما حديث عمر، فأخرجه البخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ٩٣ - هند): حدثنا ضرار: حدثنا صفوان بن أبي الصهباء عن بكير بن عتيق عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده مرفوعاً به. قلت: وهذا سند ضعيف جداً، ضرار وهو ابن صرد - بضم المهملة وفتح الراء - وشيخه صفوان بن أبي الصهباء ضعيفان، والأول أشد ضعفاً، فقد قال البخاري نفسه: "متروك". وكذبه ابن معين. وأما الآخر، فقال الذهبي: "ضعفه ابن حبان وقال: يروي ما لا أصل له، ولا يجوز الاحتجاج بما انفرد به". ثم ذكره في "الثقات" أيضاً! وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول، اختلف فيه قول ابن حبان". والحديث قال في "الفتح" (٥٤/٩): "وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في "مسنده" من حديث عمر بن الخطاب، وفي إسناده حذيفة فأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٣١٣/٧) وابن عساكر في "فضيلة ذكر الله عز وجل" (ق ٢/٢) بإسنادين عن أبي مسلم عبد الرحمن بن واقد: حدثنا سفيان بن عيينة عن منصور عن ربعي عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "قال الله تعالى: من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته قبل أن يسألني". وقالوا: "حديث غريب تفرد به أبو مسلم". قلت: وثقه ابن حبان. وقال ابن عدي: "يحدث بالمناكير عن الثقات، ويسرق الحديث". وقال الحافظ: "صدوق يغلط". (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢٩/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٥٢/٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٠٨/٣

"ورجل قرأ القرآن فأقام حروفه، وضع حدوده، كثر هؤلاء من قراء القرآن لاكثرهم الله. ورجل قرأ القرآن فوضع دواء القرآن على داء قلبه، فأسهر به ليله، وأظمأ بمنهاره، فأقاموا به في مساجدهم، بمؤلاء يدفع الله بهم البلاء، ويزيل الأعداء، وينزل غيث السماء، فوالله هؤلاء من قرء القرآن أعز من الكبريت الأحمر". موضوعاً أخرجه ابن حبان في "الضعفاء والمتروكين" (١٤٨/١) من طريق أحمد بن ميثم بن أبي نعيم الفضل بن دكين: حدثنا علي بن قادم عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن برة عن أبيه مرفوعاً. وقال ابن حبان: "لا أصل له" من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحمد هذا يروي عن علي بنقادم المناكير الكثيرة، وعن غيره من الثقات الأشياء المقلوبة. وأقره الذهبي في "الميزان" والعسقلاني في "اللسان" ومن قبلهما ابن الجوزي في "الأحاديث الواهية" وقد رواه (١٤٨/١) وقال: "لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يروى عن الحسن البصري". قلت: ولوائح الصنع والوضع ظاهرة عليه، ولقد أحسن السيوطي بإيراده إياه في كتابه "ذيل الأحاديث الموضوعة" (ص ٢٩) من رواية ابن حبان وساق كلامه عليه، وكلام ابن الجوزي. وتبعه ابن عراق في "تنزيه الشريعة" (٣٠٠/١). ثم تناقض السيوطي فأورد الجملة الأولى من الحديث في "الجامع الصغير" من رواية البيهقي في "شعب الإيمان" وزاد في "الجامع الكبير": ابن حبان في "الضعفاء"، فتعقبه المناوي في فيض القدير "بما تقدم عن ابن حبان وابن الجوزي، ثم نسي هذا أوتناساه فاقتصر في التيسير" على قوله: "إسناده ضعيف" (تنبيه): وقع في "الفيض" خطأ: الأول: "ابن أبي حاتم" مكان "ابن حبان"، وهو خطأ مطبعي.. (١)

"أفبمثل هذا الإسناد يدافع السيوطي عن الموضوعات؟! ١٣٨٣ - "من فتح على نفسه باباً من السؤال فتح الله عليه سبعين باباً من الفقر". لا أصل له بهذا اللفظ وقد أورده الغزالي في "الإحياء" (٥٧/٢) فقال مخرجه العراقي: "رواه الترمذي من حديث أبي كبشة الأنماري: "ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر" وقال: "حسن صحيح". قلت: هكذا أخرجه الترمذي (٢٦٢/٣ - ٢٦٣)، وكذا أحمد (٢٣١/٤)، وفيه يونس ابن خباب، وهو متهم، لكن له شواهد يرقى بها إلى درجة الحسن على الأقل، فأخرجه أحمد (رقم ١٦٧٤) من حديث ابن عباس ولفظه: "من فتح على نفسه باب مسألة من غير فاقة نزلت به، أو عيال لا يطيقهم فتح الله عليه باب فاقة من حيث لا يحتسب". قال المنذري في "الترغيب" (٣/٢): "رواه البيهقي، وهو حديث جيد في الشواهد" (٢)

"محمد الأشقر عن أبيه محمد بن عبد الله عن عبد الله بن محمد عن أبيه عن أبيه الحسن بن الحسن بن علي عن الحسن عن علي مرفوعاً. ذكره السيوطي في "الآل" (٤٣٨/٢) شاهداً للذي قبله، وسكت عنه هو وابن عراق في "تنزيه الشريعة" (٣٧٣ - ٣٧٢/٢). وأقول: إسناده مظلم، من دون محمد الأشقر لم أعرفهم، وشيخه عبد الله بن محمد؛ الظاهر أنه عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب أبو محمد العلويقال الحافظ: "مقبول". يعني عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث. ومن فوقهم من أهل البيت معروفون بالصدق، ومتجمعون في "التهذيب"، فالعلة من دونهم ١٣٩٨ - "لودعي بهذا الدعاء على شيء بين المشرق والمغرب في ساعة من يوم الجمعة لاستجيب لصاحبه: لا إله إلا أنت، يا حنان يا منان!

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٣٢/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٦٨/٣

يا بديع السماوات والأرض! يا ذا الجلال والإكرام! "موضوعرواه الخطيب في " التاريخ " (١١٦/٤) عن خالد بن يزيد العمري أبي الوليد: حدثنا ابن أبي ذئب قال: حدثنا محمد بن المنكدر قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: فذكره مرفوعاً. قلت: وهذا موضوع، رجاله كلهم ثقات غير خالد هذا، قال ابن حبان في " الضعفاء والمتروكين " (١/٢٨٤ - ٢٨٥): " شيخ ينتحل مذهب أهل الرأي، منكر الحديث جداً، أكثر عنه أصحاب الرأي، لا يشتغل بذكره لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات ". وقال العقيلي في " الضعفاء " (١٨/٢): " يحدث بالخطأ، ويحكي عن الثقات ما لا أصل له .. " (١)

"وعن ابن عيينة قال: " حديث الجلد بن أيوب في الحيض حديث محدث لا أصل له ". وعن يزيد بن زريع قال: " ذاك أبو حنيفة لم يجد شيئاً يحدث به في حديث الحيض إلا بالجلد "! وروى الدارقطني عن أبي زرعة الدمشقي قال: " رأيت أحمد بن حنبل ينكر حديث الجلد بن أيوب هذا، وسمعت أحمد بن حنبل يقول: لو كان هذا صحيحاً لم يقل ابن سيرين: استحيضت أم ولد لأنس بن مالك، فأرسلوني أسأل ابن عباس رضي الله عنه ". وهذا يعني بوضوح لا خفاء فيه أن أنسا رضي الله عنه لم يحدث بهذا الذي رواه الجلد عنه. وهذا معناه أنه ضعيف جداً، وهذا ما يشير إليه الدارقطني في " الضعفاء والمتروكين " (١٤١/١٦٨ - مكتبة المعارف - الرياض): " متروك ". وروى البيهقي عن أحمد بن سعيد الدارمي قال: سألت أبا عاصم عن الجلد بن أيوب؟ فضعفه جداً، وقال: " كان شيخاً من مشايخ العرب تساهل أصحابنا في الرواية عنه ". وله طريق أخرى عن أنس شديدة الضعف أيضاً، يرويه إسماعيل بن داود بن محرق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس قال: " هي حائض فيما بينها وبين عشرة، فإذا زادت فهي مستحاضة ". وآفة هذه الطريق - مع وقفها - هو إسماعيل هذا، فإنه ضعيف جداً، قال البخاري: " منكر الحديث ". وقال أبو حاتم: " ضعيف الحديث جداً " ٣ - حديث واثلة بن الأسقع مرفوعاً مثل حديث الترجمة، رواه محمد بن أحمد بن أنس الشامي: حدثنا حماد بن المنهال البصري عن محمد بن راشد عن مكحول.. " (٢)

" ١٤٢٠ - " إذا أحببت رجلاً فلا تماره، ولا تجاره، ولا تشاره، ولا تسأل عنه، فعمسأناً توافق له عدواً، فيخبرك بما ليس فيه، فيفرق ما بينك وبينه ". منكر أخرجه العقيلي في " الضعفاء " (٤٣٤/٣ - بيروت) وابن السني في " عمل اليوم والليلة " (رقم ١٩٦) وأبو نعيم في " الحلية " (١٣٦/٥) من طريق غالب بنوزير، قال: حدثنا ابن وهب عن معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال أبو نعيم: " غريب من حديث جبير بن نفير عن معاذ متصل، وأرسله غير ابن وهب عن معاوية ". وقال العقيلي: " غالب حديثه منكر لا أصل له، ولم يأت به عن ابن وهب غيره، ولا يعرف إلا به ". ثم قال: " هذا يروي من كلام الحسن البصري ". قلت: وهو به أشبه. وقال الذهبي: " هذا حديث باطل .. " (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٨٦/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٠٦/٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦١٣/٣

"وهو مخالف لما دلت السنة العملية عليه من كراهته صلى الله عليه وسلم لهذا القيام، كما حققته في غير هذا المقام. ونحوه ما ذكره الأستاذ عزت الدعاس في تعليقه على " الشمائيل " الحمديدية " (ص ١٧٥ - طبع حمص) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم لعبد الله بن أم مكتوم - (الأصل: ابن أم كلثوم!) ويفرش له رداءه ليجلس عليه ويقول: أهلاً بالذيعاتيني ربي من أجله، ولا أعلم لهذا الحديث أصلاً يمكن الاعتماد عليه، وغاية ما روي في بعض الروايات في " الدر المنثور " أنه صلى الله عليه وسلم كان يكرم ابن أم مكتوم إذا دخل عليه. وهذا إن صح لا يستلزم أن يكون إكرامه صلى الله عليه وسلم إياه بالقيام له، فقد يكون بالقيام إليه، أو بالتوسيع له في المجلس، أو بإلقاء وسادة إليه، ونحو ذلك من أنواع الإكرام المشروع. وبهذه المناسبة لا بد لي من التنبيه على بعض الأخطاء التي وقعت للأستاذ المذكور في تعليقه على حديث أنس: " لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا لا يقومون له لما يعلمون من كراهيته لذلك "، فقد ذكر أن هذا الحديث الصحيح لا ينافي القيام لأهل الفضل من الصالحين، والدليل: ١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكره قيام بعضهم لبعض. ٢ - وأنه أمر أسرى بني قريظة فقال لهم: قوموا لسيدكم، يعني سعد بن معاذ. ٣ - أنه قام لعكرمة بن أبي جهل. ٤ - وكان يقوم لعدي بن حاتم كلما دخل عليه. ٥ - وكان يقوم لعبد الله بن أم مكتوم. ٦... - وقد ورد أن الصحابة قاموا لرسول الله صلى الله عليه وسلم. والجواب: أنه لا يصح شيء من هذه الأدلة مطلقاً، وهي على ثلاثة أنواع: الأول: ما لا أصل له البتة في شيء من كتب السنة، كالدليل الأول، بل ولا علمت أحداً من العلماء المتقدمين ذكره حديثاً، وكأنه رأي رآه بعضهم، فجاء غير هفتومه حديثاً! ويعارضه قول الشيخ علي القاري في " شرح الشمائيل ": إن الأصحاب ما كان يقوم بعضهم لبعض، واستدل عليه بحديث أنس المذكور آنفاً، وهذا هو اللائق بهم رضي." (١)

"الحاوي للفتاوي" (١١٩/٢) ! وقد ذكر فيه بعضه شاهداً فقال: " وأخرج الحارث بن أبي أسامة في " مسنده " من مرسل عطار بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " معالجة ملك الموت أشد من ألف ضربة بالسيف، وما من مؤمن يموت إلا وكل عرقمته يألم على حدة، وأقرب ما يكون عدو الله منه تلك الساعة. مرسل جيد الإسناد. " (فائدة): وأما ما نقله الغزالي في " الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة " منفقة الموت، وأن إبليس لعنه الله وكل أعوانه يأتون الميت على صفة أبو يه علفصة اليهودية، فيقولان له: مت يهودياً، فإن انصرف عنهم جاء أقوام آخرون علفصة النصرى حتى يعرض عليه عقائد كل ملة، فمن أراد الله هدايته أرسل إليهم جبريل فيطرد الشيطان وجنده، فيتسم الميت ... إلخ، فقال السيوطي: " لم أقف عليه في الحديث " ١٤٤٩ - " من قرأ في إثر وضوئه: " إنا أنزلناه في ليلة القدر " مرة واحدة كان منالصدقين، ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء، ومن قرأها ثلاثاً حشره الله محشر الأنبياء. " موضوعه الروايل في " مسند الفردوس " من طريق أبي عبيدة عن الحسن عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وأبو عبيدة مجهول. كذا في " الحاوي للفتاوي " للسيوطي (١١/٢) وفيه علة أخرى وهي عن عنة البصري. وأما الحديث فلوائح الوضع عليه ظاهرة، وظني أن الآفة من هذا المجهول أو موندونه، لكن السيوطي لم يسق من إسناده إلا ما ذكرت. والله أعلم. وقد

كنت ذكرت الحديث مختصرا برقم (٦٨) ونقلت عن الحافظ السخاوي أنه قال: "لا أصل له"، فلما وقفت على لفظه وشيء من سنده بادرت إلى تحريجه والكشف. (١)

"عن علته، لكي لا يفهم قول السخاوي: "لا أصل له" بمعنى لا إسناد له كما هو المتبادر عند المتأخرين. ١٤٥٠ - "ليهبطن عيسى ابن مريم حكما عدلا، وإماما مقسطا، وليسلكن فج [الروحاء] حاجا أو معتمرا، أوليتنهما (١)، وليأتين قبري حتى يسلم علي، ولأردن عليه". منكر بهذا التمام وأخرجه الحاكم (٥٩٥/٢) من طريق يعلى بن عبيد: حدثنا محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صبية قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فكذكره، وقال: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة". ووافقه الذهبي. وأقول: كلا، بل هو ضعيف، فيه ثلاث علل: الأولى: جهالة عطاء هذا قال الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان": "لا يعرف، تفرد عنه المقبري". الثانية: عنعن ابن إسحاق، فإنه مدلس مشهور بذلك. الثالثة: الاختلاف عليه في إسناده، فقد قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٤١٣/٢): "سألت أبا زرعة عن حديث اختلف فيه عن محمد بن إسحاق، فيروي محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (فذكره). وروى يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صبية عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال أبو زرعة: قد اختلف فيه عن محمد بن سلمة في هذا الحديث، حدثنا أحمد بن أبي شعبة، فقال فيه: عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو زرعة: وحدثنا أبو الأصبع عبد العزيز بن يحيى الخراي عن محمد بن سلمة عن ابن \_\_\_\_\_ (١) الأصل: "بنيتهما". والتصحيح من "صحيح مسلم". اهـ.. (٢)

"١٤٥٧ - من سأل في المساجد فاحرموه". لا أصل له كما قال السيوطي في "الحاوي للفتاوي" (١٢٠/١)، وهو من الأحاديث التي وقعت في كتاب "المدخل" لابن الحاج (٣١٠/١)، وكما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وما لا أصل له، وهو في هذا شبيه بكتاب "الإحياء" للغزالي، كما لا يخفى على من درس الكتابين من أهل العلم. ثم قال السيوطي: "وإنما قلنا بالكراهة أخذا من حديث النهي عن نشد الضالة في المسجد، ويلحقه ما في معناه، من البيع والشراء ونحوها، وكراهة رفع الصوت في". (٣)

"وأتى بحديث منكر متنه (أبي الله أن يرزق المؤمن إلا من حيث لا يعلم)". قلت: وأخرجه الحاكم في "تاريخه" بإسناده عن عمر بن عمر بن خلف المخزومي: حدثنا عمر بن راشد عن عبد الرحمن بن حرمة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما جالسا في مجلسه، فاطلع علي بن أبي طالب..". قلت: فذكره، وقال الحاكم: "هذا حديث غريب الإسناد والمتن، وعبد الرحمن بن حرمة المدني عزيز الحديث جدا". قلت: هو مختلف فيه، وإنما الآفة من

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٤٦/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٤٧/٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٥٣/٣



عمر بن راشد، وقد عرفت حاله، ومنطريقه أخرج الديلمي (٨٠/١/١) الجملة الأخيرة منه. وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٥٢/٢ - ١٥٣) من طريق ابن حبان، وهذا في "الضعفاء" (١٤٧/١) بسنده عن أحمد بن داود بن عبد الغفار عن أبي مصعب قال: حدثني مالك عن جعفر بن محمد به، وقال: "موضوع، آفته أحمد بن داود بن عبد الغفار". وقال السيوطي عقبه في "اللائي" (٧١/٢): "وقال ابن عبد البر: هذا حديث غريب من حديث مالك، وهو حديث حسن، لكنهم نكروا عندهم عن مالك، لا يصح عنه، ولا أصل له في حديثه". ثم ذكر له السيوطي طريقاً أخرى عن علي وفيها هارون بن يحيى الحاطي، ذكرها العقيلي في "الضعفاء" وقال ابن عبد البر: "لا أعرفه". وقال البيهقي: "لا أحفظه على هذا الوجه، إلا بهذا الإسناد، وهو ضعيف بمرّة ١٤٩١ - ابتدروا الأذان، ولا تبتدروا الإمامة". ضعيفوا ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢/٩٥/١): حدثنا وكيع عن علي بن مبارك عنيحي بن أبي كثير مرفوعاً.. (١)

"١٥١٦ - إن الله أعطاني ثلاث خصال لم يعطها أحداً قبلي: الصلاة في الصفوف، والتحية من تحية أهل الجنة وآمين، إلا أنه أعطى موسى أن يدعو، ويؤمن هارون". ضعيف جداً. رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١ / ١٦٦ / ٢) ورقم (١٥٨٦ - مطبوعة) وابن عدي (١٥٢ / ٢) والحاثر بن أبي أسامة (١٩ / ١ - ٢ زوائده) عن زربي مولى آل مهلب قال: سمعت أنس مرفوعاً. وقال ابن عدي: "وأحاديث زربي وبعض متون أحاديثه منكراً". وقال ابن حبان: "منكر الحديث على قلته، ويروي عن أنس ما لا أصل له فلا يحتج به". وضعفه البخاري جداً، فقال: "فيه نظر..". (٢) "متن الحديث، وقد قال فيه البخاري: "لا أصل له". فانظر الحديث (٦٨). ١٥٢٨ - إذا أبغض المسلمون علماءهم وأظهروا عمارة أسواقهم وتناكحوا على جمع الدراهم، رماهم الله عز وجل بأربع خصال: بالقحط من الزمان والجور من السلطان والخيانة من ولاة الأحكام والصولة من العدو". منكر. أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢٥) عن محمد بن عبد ربه أبي تميلة: حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن ابن أبي مليكة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره، وقال: "صحيح الإسناد إن كان عبد الله بن أبي مليكة سمع من أمير المؤمنين عليه السلام". ورده الذهبي بقوله: "قلت: بل منكر، منقطع، وابن عبد ربه لا يعرف". قلت: ولم أر أحداً ترجمه! ولعله نسب إلى جده، فقد أخرجه الديلمي في "مسند الفردوس" (١ / ١ / ٨٨ - ٨٩) من طريق موسى بن محمد بن موسى الأنصاري: حدثنا أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد ربه: حدثنا أبو بكر بن عياش... والأنصاري هذا لم أعرفه. والله أعلم. (تنبيه) : كتب بعض الطلاب الحمقى وبالحبر الذي لا يمحي، عقب قول الذهبي المتقدم - نسخة الظاهرية: "قلت: بل صحيح جداً". وكأن هذا الأحقق يستلزم من مطابقة معنى الحديث الواقع أنه قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم. (٣)

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، عذافر هذا قال الذهبي: "لا يدرى من هو؟ ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث". وقال الحافظ: "مستور". قلت: وقد روى عن الحسن موصولاً، أخرجه ابن عدي (١٦٣ / ٢) عن سلام بن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٨٣/٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٥/٤

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٦/٤

أبي خبزة: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم به. وقال: " لا أعلم يرويه عن سعيد غير سلام هذا ". قلت: قال الذهبي: " قال ابن المديني: يضع الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني ضعيف ". ١٥٦٩ - " أول شهر رمضان رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار ". منكر. أخرجه العقيلي في " الضعفاء " (١٧٢) وابن عدي (١٦٥ / ١) والخطيب في " الموضح " (٧٧ / ٢) والديلمي (١ / ١ / ١٠ - ١١) وابن عساكر (٨ / ٥٠٦ / ١) عن سلام بن سوار عن مسلمة بن الصلت عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وقال العقيلي: " لا أصل له " من حديث الزهري ". قلت: وقال ابن عدي: " وسلام (ابن سليمان بن سوار) هو عندي منكر الحديث، ومسلمة ليس بالمعروف ". وكذا قال الذهبي. ومسلمة قد قال فيه أبو حاتم: " متروك الحديث " كما في ترجمته من " الميزان "، ويأتي له حديث آخر برقم (١٥٨٠) .. (١)

" حكمي على الحديث بالوضع، رد ذلك كله بسكوت ابن تيمية، وقال: " فهو ليس موضوعا ولا شديد الضعف "!! ١٦١٣ - " اتخذوا مع الفقراء أيادي، فإن لهم في غد دولة، وأي دولة ". كذب. قال ابن تيمية في " الفتاوى " (٢ / ١٩٦): " كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة ". قلت: وقد عزاه الحافظ العراقي في " تخريج الإحياء " (٤ / ١٧٠) لأبي نعيم في " الحلية " من حديث الحسين بن علي بسند ضعيف بلفظ: " اتخذوا عند الفقراء أيادي، فإن لهم دولة يوم القيامة، فإذا كان يوم القيامة، نادى مناد: سيروا إلى الفقراء، فيعتذر إليهم، كما يعتذر أحدكم إلى أخيه في الدنيا ". قلت: ولم أجده في " البغية في ترتيب أحاديث الحلية " للسيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق. والله أعلم. وكذلك عزاه للحلية السيوطي في " الجامع الصغير ". قال المناوي: " ورمز المصنف لضعفه، لكن ظاهر كلام الحافظ ابن حجر أنه موضوع، فإنه قال: لا أصل له. " وتبعه تلميذه السخاوي، فقال بعد ما ساقه وساق أخبارا متعددة من هذا الباب: وكل هذا باطل كما بينته في بعض الأجوبة، وسبق إلى ذلك الذهبي وابن تيمية وغيرهما، قالوا: ومن المقطوع بوضعه حديث: اتخذوا مع الفقراء أيادي، قبل أن تجيء دولتهم. ذكره المؤلف وغيره عنه ". قلت: أورده السيوطي في " ذيل الأحاديث الموضوعة " (رقم ١١٨٨ - نسختي). وقد وجدته في " الحلية " (٤ / ٧١) من قول وهب بن منبه. وهو به أشبه. ومع ذلك ففيه أصرم بن حوشب، وهو كذاب.. (٢)

" ١٦١٧ - " أشد الناس - يعني عذابا - يوم القيامة، من قتل نبيا، أوقته نبي، أوقته أحد والديه، والمصورون، وعالم لم ينتفع بعلمه ". ضعيف جدا. رواه أبو القاسم الهمداني في " الفوائد " (١ / ١٩٦ / ١) عن أبي غسان مالك بن الخليل: حدثنا عبد الرحيم أبو الهيثم عن الأعمش عن الشعبي عن ابن عباس مرفوعا. وهذا إسناد واه، آفته عبد الرحيم هذا، وهو ابن حماد الثقفي، قال العقيلي في " الضعفاء " (٢٧٨): " حدث عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له " من حديث الأعمش ". ثم ساق له أحاديث، ونقلها الذهبي عنه، ثم قال: " ولا أصل لها " من حديث الأعمش، " ثم قال: " عبد الرحيم هذا شيخ واه، لم أر لهم فيه كلاما، وهذا عجيب ". قال الحافظ في " اللسان ": " وأشار البيهقي في " الشعب " إلى ضعفه

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٠/٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١٦/٤

" وقال الذهبي في " الضعفاء ": " صاحبمناكير ". والحديث عزاه صاحب " المشكاة " (٤٥٠٩) للبيهقي في " شعب الإيمان ". وعزاه المناوي في " الفيض " (١ / ٥١٨) للحاكم في " المستدرک " بهذا اللفظ، دون قوله: " أوقتل أحد والديه "، ولم أره في " المستدرک ". والله أعلم. ثم استعنت عليه بالفهرس الذي وضعته له أخيراً، فلم أره أيضاً، وبفهرس الدكتور المرعشلي - على ما فيه - فلم أعثر عليه فيه. وقد ثبت الحديث من رواية ابن مسعود مرفوعاً دون جملة الوالدين، وكذا جملة العالم. وهذه قد رويت من طريق أخرى من حديث أبي هريرة، وسيأتي برقم (١٦٣٤). أما حديث ابن مسعود فهو مخرج في " الصحيحة " (٢٨١) .. (١)

" الكامل " (١٧ / ١) والخرائطي في " مكارم الأخلاق " (٧٥) وابن بشران في " الأمالي " (١٥٢ / ٢) وأبو نعيم في " الحلية " (٦ / ٣٣٧) والقضاعي في " مسند الشهاب " (١٠٢ / ٢) والسلفي في " الطيوريات " (١٦٠ / ٢) من طريق إسحاق الحيني: حدثنا مالك عن يحيى بن محمد بن طحلاء - وقال بعضهم: محمد بن عجلان - عن أبيه عن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وقال أبو نعيم والعقيلي: " تفرد به الحيني عن مالك ". قلت: وهو إسحاق بن إبراهيم، متفق على ضعفه، كما قال الذهبي في " الضعفاء "، وقال في " الميزان ": " صاحب أوابد ". ثم ساق له أحاديث هذا منها. وقال العقيلي عقبه: " لا أصل له ". ثم روى عن البخاري أنه قال في الحيني: " في حديثه نظر ". وهذا من الإمام كناية عن أنه شديد الضعف عنده، كما هو معلوم. ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في " الشعب " بلفظ: " أحب بيوتكم ... ". وقال: " تفرد به إسحاق عن مالك "، كما في " الفيض ". ثم رأيت ابن أبي حاتم يذكر في " العلل " (٢ / ١٧٦) أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال: " قال أبي: هذا حديث منكر " .. (٢)

" وأورده ابن أبي حاتم في " العلل " (٢ / ٢٣٩) من هذا الوجه، وقال: " قال أبي: عمر بن حفص مجهول، وهذا الحديث باطل ". قلت: وآفته عثمان بن عبد الرحمن وهو الزهري الوقاصي متهم بالوضع. ونسبه الهيثمي في " المجمع " (١٠ / ٢٩٨) لأبي يعلى والطبراني، وأعله بالوقاصي ١٦٥٦ - " نهي أن يخصى أحد من بني آدم ". باطل. رواه تمام في " الفوائد " (٢٣ / ١) وابن عدي (٣٣٦ / ٢) وابن عساكر (١٧ / ١٣٣ / ١) عن أبي عمران موسى بن الحسن السقلي: حدثنا معاوية بن عطاء بن رجاء ابن بنت أبي عمران الجوني: حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله مرفوعاً. ورواه الطبراني (٣ / ٦٨ / ١): حدثنا أحمد بن داود المكي: أخبرنا معاوية بن عطاء الخزاعي به، وعلقه العقيلي في " الضعفاء " (٤١٤) وقال: " وهذا باطل لا أصل له ". وقال في معاوية هذا: " في حديثه مناكير وما لا يتابع على أكثره ". وقال ابن عدي: " وهذا عن الثوري باطل ". وقال الهيثمي في " مجمع الزوائد " (٦ / ٢٥٠) وأقره المناوي: " رواه الطبراني، وفيه معاوية بن عطاء الخزاعي، وهو ضعيف " .. (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢١/٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤١/٤

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٥٥/٤

"ضعفه ابن معين. ذكرهما الذهبي في "الضعفاء". قلت: هو البصري قطعاً، فقد جاء منسوباً في بعض الطرق العبدية، وهو البصري، وهو صدوق له أغاليط كما قال الحافظ، والظن أنه لا دخل له في الحديث وإنما علته من شيخه زياد بن كسيب كما سبق. وقد توبع في الجملة الثانية، فأوردتها في "الصحيحة" (٢٢٩٧) وحسنتهفي "الظلال" (١٠١٧ - ١٠١٨). ١٦٦٣ - "السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه الضعيف، وبه ينتصر المظلوم، ومن أكرم سلطان الله عز وجل في الدنيا، أكرمه الله يوم القيامة". ضعيف. رواه أبو محمد بن يوسف في "جزء من الأمالي" (١٤٣ / ١) ومن طريقه ابن النجار (١٠ / ١٠١ / ٢) عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب: حدثني عمي عبد الله بن وهب عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، إلا أن أحمد بن عبد الرحمن هذا، قد طعنوا فيه، ولذلك أوردته الذهبي في "الضعفاء والمتروكين"، وقال: "شيخ مسلم، قال ابن عدي: رأيت شيوخ مصر مجمعين على ضعفه، حدث بما لا أصل له". وساق له الذهبي في "الميزان" أحاديث أنكرت عليه، منها حديثه من روايته عن عمه ابن وهب بسنده الصحيح إلى ابن عمر مرفوعاً، وقال: "فهذا موضوع على ابن وهب". والحديث عزاه السيوطي في "الجامع" لابن النجار فقط، ويبض له المناوي، فلم يتكلم على إسناده بشيء! هذا في "الفيض"، وأما في "التيسير"، فقال: "إسناده ضعيف..". (١)

"فلا أدري وجه إيراده لهذا الحديث في ترجمة عكرمة، والراوي له عنه غير ثقة عنده؟! ثم إنني لم أر الحديث في النسخة المطبوعة من "المعجم الكبير" للطبراني، لا في "مسند سلمة"، ولا في "مسند أبي بكر"، فإن من عادته أن يروي أحياناً في "مسند الصحابي" أحاديث ليست من روايته، تتعلق بفضله أو ترجمته. ١٦٧٧ - أنا ابن أبي عمير. لا أصل له. ولذلك يبض له الزيلعي في "تخريج الكشاف"، وتبعه الحافظ بن حجر في "تخرجه" (٤ / ١٤١ / ٢٩٤)، ثم تلميذه السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ١٤). ويذكرون بهذه المناسبة ما أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٢٣ / ٥٤) والحاكم (٢ / ٥٥٤) من طريق عمر بن عبد الرحيم الخطابي عن عبيد الله بن محمد العتي - من ولد عتبة بن أبي سفيان - عن أبيه: حدثني عبد الله بن سعيد عن الصنابحي قال: "حضرنا مجلس معاوية بن أبي سفيان، فتذاكر القوم إسماعيل وإسحاق ابني إبراهيم، فقال بعضهم: الذبيح إسماعيل، وقال بعضهم: بل إسحاق الذبيح، فقال معاوية: سقطتم على الخبر، كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتاه الأعرابي، فقال: يا رسول الله! خلفت البادية يابسة، والماء يابساً، هلك المال، وضاع العيال، فعد علي بما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين؟ فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم ينكر عليه، فقلنا: يا أمير المؤمنين! وما الذبيحان؟ قال: إن عبد المطلب لما أمر بحفر زمزم، نذر الله إن سهل الله أمرها أن ينحر بعض ولده، فأخرجهم، فأسهم بينهم، فخرج السهم لعبد الله فأراد ذبحه، فمنعه أخواله من بني مخزوم، وقالوا: أرض ربك، وافد ابنك. قال ففداه بمائة ناقة. قال: فهو الذبيح، وإسماعيل الثاني". سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي:..". (٢)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٦١/٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧٢/٤

" هذا الحديث باطل لا أصل له. وهذا الكلام يروى عن ابن أبحر وهو عبد الملك بن سعيد عن أبيه ". ثم ساق سنده من كلامه. وقال الذهبي: " هذا منكر، وإبراهيم ليس بعمدة ". ونقل الحافظ في اللسان كلام العقيلي هذا وأقره، وسبقه إلى ذلك شيخه العراقي في " تخريج الإحياء " ( ٢ / ٩٠ ) . ويحيى البابلي ضعيف أيضا كما في " التقريب ". والحديث رواه البيهقي أيضا في " شعب الإيمان " كما في " المشكاة " ( ٤٥٦٦ ) . ١٦٩٣ - " آجال البهائم كلها من القمل والبراغيث والجراد والخيل والبغال كلها والبقر وغير ذلك، آجالها في التسبيح، فإذا انقضى تسبيحها قبض الله أرواحها، وليس إلى ملك الموت من ذلك شيء ". موضوع. رواه العقيلي في " الضعفاء " ( ٤٤٤ ) وعنه ابن عساكر ( ١٧ / ٤٥٦ / ١ ) عن الوليد بن موسى الدمشقي قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن الحسن عن أنس مرفوعا، وقال: " الوليد بن موسى الدمشقي أحاديثه بواطيل لا أصول لها، ليس ممن يقيم الحديث، منها: ". ثم ساق له حديثين هذا أحدهما، وقال: " لا أصل له " من حديث الأزاعي ولا غيره ". وأقره ابن عساكر. وقال الحافظ في " اللسان ": " وهذا منكر جدا ". وقال الذهبي: (١)

"وما نقله المناوي عن الهيثمي هو في كتاب " الأطعمة " من " المجمع " ( ٥ / ٣٥ ) وقوله: " وبقية رجاله ثقات " ذهول عن ليث، فإنه ضعيف معروف الضعف، فتنبه! ١٧١٢ - " أتدريين ما خرافة؟ كان رجلا في بني عذرة، أسرته الجن، فمكث فيهم دهرا ثم رده إلى الإنس، فكان يحدث الناس بما رأى فيهم من الأعاجيب، فقال الناس: حديث خرافة ". ضعيف. رواه الترمذي في " الشمائل " ( ٢ / ٥٨ - ٥٩ ) وأحمد ( ٦ / ١٥٧ ) والمخلص في " الفوائد المنتقاة " ( ٩ / ٢٣٤ ) عن مجالد بن سعيد عن عامر عن مسروق عن عائشة قالت: حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة نساء حديثا فقالت امرأة منهن: يا رسول الله هذا حديث خرافة، قال: فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، غير مجالد بن سعيد، فإنه ليس بالقوي كما في " التقريب ". فإذا عرفت ضعف الحديث، فلا وجه لما نقله فيه " المقاصد الحسنة " عن أبي الفرج النهرواني أنه قال في " المجلس الصالح " له: " عوام الناس يرون أن قول القائل هذه خرافة، معناه أنه حديث لا حقيقة له، ولا أصل له " وقد بين ذلك الصادق المصدوق " قال السخاوي: " ونحوه قول ابن الأثير في " النهاية ": " أجروه على كل ما يكذبونه من الأحاديث وعلى كل ما يستملح، ويتعجب منه، ويروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: " خرافة حق ". قلت: لقد أحسن ابن الأثير بإشارته إلى ضعف الحديث بتصديده إياه بقوله: " ويروى "، وكان الواجب على السخاوي أن يوضح ذلك ويكشف عن علته كما فعلنا، لأن كتابه موضوع لذلك! ومن عجيب أمره أنه قال: (٢)

" وذكر حديثا طويلا لا أصل له وضعه عبد النور ". ولخص الذهبي كلام العقيلي هذا بقوله: " كذاب، وقال العقيلي: كان يغلو في الرفض، ووضع هذا عن شعبة ... ". وتعقبه الحافظ في " اللسان " فقال: " ولفظ العقيلي: " لا يقيم الحديث، وليس من أهله، والحديث موضوع لا أصل له " . وقد ذكره ابن حبان في " الثقات " ... وكأنه ماطلع على هذا الحديث

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٨٨/٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٢/٤

الذي له عن شعبة فإنه موضوع، ورجاله من شعبة فصاعدا رجالا لصحيح، فينظر من دون عبد النور، وأما جزم الذهبي بأنه هو الذي وضع هذا موها أنه كلام العقيلي ففيه ما فيه ". قلت: ليس فيه أي شيء، فإن كلاما لعقيلي الذي نقلته من كتابه صريح في جزم العقيلي أنه - المسمعي هذا - هو الذي وضع الحديث، واللفظ الذي حكاه الحافظ عن العقيلي، مغاير بعض الشيء لما فينسختنا من الكتاب، فلعل ذلك من اختلاف النسخ، فإن المطبوعة بتحقيق القلنجي لميرد الحديث فيها، ولا كلام العقيلي المتقدم. ثم إن رجال الإسناد كلهم ثقات معروفون من رجال " التهذيب "، غير بشر بن الوليد الهاشمي، فلعله الكندي الفقيه صاحب أبي يوسف، فإنه من طبقته وهو ضعيف من قبل حفظه، ولكني لم أجده من نسبه هاشميا. والله أعلم. والحديث أخرجه الطبراني في " الكبير " ( ٣ / ٧٢ / ١ ) طرفه الأول من طريق إسماعيل بن موسى السدي: أخبرنا بشر بن الوليد الهاشمي به. وقال الهيثمي في " المجمع " ( ٩ / ٢٠٤ ) : " ورجاله ثقات " ! قلت: وأقره المناوي في " كتابيه " اغترارا بتوثيق ابن حبان، وغفلة منهما عنحكم العقيلي والذهبي بوضعه، وسبقه ابن الجوزي أيضا، فأورده في " الموضوعات " ( ١ / ٤١٥ - ٤١٦ ) من طريق العقيلي، وأقره السيوطي في " اللآلئ " ( ١ / ٣٩٦ ) ، فلم يتعقبه بشيء سوى قوله: " أخرجه الطبراني .. " (١)

" الصمت " عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث عبد الرحمن أصح، وقد قيل: إن له صحبة ". ولفظ حديث ابن غنم: " خيار عباد الله الذين إذا رؤوا ذكر الله، وشرار عباد الله المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الأحبة، الباغون البراء العنت ". أخرجه أحمد ( ٤ / ٢٢٧ ) وابن منده في " المعرفة " ( ق ٢٧ / ١ ) عن ابن أبي الحسين عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا سند ضعيف لضعف شهر، وبقية رجال السند ثقات رجال الستة. وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مخرج في " الروض " ( ١٠٨٤ ) وفي " غاية المرام " ( ٤٣٤ ) من رواية ابن أبي الدنيا في " الصمت "، وقلت هناك في آخر تخريج هذا الحديث: " فلعل الحديث بهذا الشاهد يصير حسنا. والله أعلم ". ١٨٦٢ - " من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام ". ضعيف. رواه ابن عدي ( ٩٠ / ١ ) وأبو عثمان النجيري في " الفوائد " ( ٣٦ / ٢ ) وابن عساكر ( ٤ / ٣٢٢ / ٢ - ١٤ / ١٢٤ / ١ ) عن الحسن بن يحيى الخشني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا. ومن هذا الوجه رواه الهروي ( ٩٩ / ١ ) وابن حبان في " الضعفاء " ( ١ / ٢٣٥ ) ، وقال في الخشني: " منكر الحديث جدا، يروي عن الثقات ما لا أصل له، والحديث باطل موضوع ". قلت: وهذا سند ضعيف جدا، الحسن بن يحيى هذا متروك كما قال الدارقطني وغيره، وقد روأحاديث موضوعة سبق ذكر بعضها، فانظر الحديث رقم ( ١٩٩ ) . وهذا الحديث منجملة أحاديث أوردها ابن عدي في " الكامل " ( ٩٠ / ١ ) في ترجمة الخشني، ثم قال: " وهي أنكر ما رأيت له، وهذا لا يعرف إلا به ". هذا كل ما جرح به ابن عدي هذا الحديث، وهو وإن كان ليس بالأمر الهين، فهو لا. " (٢)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٢٤/٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٤٠/٤



"يطابق ما حكاه ابن الجوزي عنه في "الموضوعات"، فقد ساق الحديث من طريق ابن عدي، ثم قال (١ / ٢٧١) " قال ابن عدي: موضوع، الخشني يروي عن الثقات ما لا أصل له، وإنما يعرف نحو هذا من قول الفضيل ". فلعل ابن عدي ذكر هذا في مكان أو كتاب آخر. والله أعلم. وقد تعقبه السيوطي بأقوال حكاه عن بعض الأئمة لا تخرج عن كون الرجل ضعيفا لسوء حفظه، وهذا لا ينافي الضعف الشديد الذي تبين لغيرهم ممن حكينا أقوالهم فيه وغيرهم، ولذلك فهو تعقب لا طائل تحته. ثم قال السيوطي: " وقد توبع على هذا الحديث فأخرجه ابن عساكر في " تاريخه " (٨ / ٥٠٠ / ٢) : أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي أنبأنا الحسن بن علي أنبأنا أبو بكر محمد بنعبيد الله بن الشخير أخبرنا أبو الفضل العباس بن يوسف الشكلي حدثنا أحمد بنسفيان حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث بن سعد عن هشام بن عروة به. وهذه متابعة قوية ". قلت: لا شك في قوة هذه المتابعة، لأن الليث بن سعد إمام جليل لا يسأل عن مثله، لكن ينبغي النظر في صحة السند إليه، ولقد بحثت عن تراجم رجاله وأحوالهم واحدا بعد واحد، فلم أجد فيهم ما يمكن إعلال السند به إلا أن يكون العباس بن يوسف هذا، وقد ترجمه الخطيب في " تاريخه " (١٢ / ١٥٣ - ١٥٤)، ثم ابن عساكر (٨ / ٥٠٠ / ٢) وذكرنا عنه رواية كثيرين، ولم يذكرنا فيه جرحا ولا تعديلا، اللهم إلا قول الخطيب: " وكان صالحا متنسكا ". وما أعتقد أنه هذه العبارة تفيد توثيق الرجل في الرواية، إذ لا تلازم بين كون الرجل صالحا متنسكا، وبين كونه ثقة ضابطا، فكم في الصالحين من ضعفاء ومتروكين، كما هو معروف لدى من له عناية بهذا العلم الشريف، ولهذا فإن القلب لم يطمئن لصحة هذا السند، ولا سيما أن السيوطي نفسه قد نص في مقدمة كتابه " الجامع الكبير "، أنكل ما عزاه للعقيلي وابن عدي والخطيب وابن عساكر، وللحكيم الترمذي في "نوارد الأصول"، أو. " (١)

"وقال ابن حبان: " غلب علم روايته المناكير فاستحق الترك ". وساق الذهبي مما أنكر عليه هذا الحديث. ومحمد بن عقبة السدوسي صدوق يخطيء كثيرا. قلت: لكنه قد توبع، فأخرجه أبويعلى (٢ / ٨٨٣) وابن حبان في " الضعفاء " (٢ / ١٠٤) من طريقين آخرين عن علي بن أبي سارة، فهو الآفة. وسيأتي له حديث آخر برقم (٥١٨٦). وللحديث طريق أخرى وشاهد، أما الطريق فرواه الأزدي بسنده عن إبراهيم بن عبد الله الكوفي عن عبد الله بن قيس عن حميد الطويل عن أنس به. ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات"، وقال: " لا أصل له، إبراهيم وشيخه كذابان ". وتعقبها السيوطي في " اللآلئ " (٢ / ٤٠٥)، ثم ابن عراق (٢ / ٣٨٦) بالطريق الأولى، ولا وجه له لما عرفت من شدة ضعفه. وأما الشاهد فأخرجه ابن عساكر (٨ / ٥٢١ / ١) من طريق تمام: حدثني أبو القاسم الفضل بن جعفر التميمي - من حفظه -: أخبرنا أبو قصي إسماعيل بن محمد بن إسحاق العذري حدثني أبي وعمي قالا: أخبرنا معروف الخياط عن واثلة بن الأسقع مرفوعا به. قلت: وهذا سند مظلم، ما بين واثلة وتمام لم أعرف أحدا منهم، غير معروف الخياط، وهو معروف بالضعف، قال أبو حاتم: " ليس بالقوي ". وقال ابن عدي: " له أحاديث منكورة جدا وعامة ما يرويه لا يتابع عليه ". وعم أبي قصي اسمه عبد الله بن

إسحاق، وفي ترجمتهاورد ابن عساكر الحديث، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. والفضل بن جعفرالتميمي يحتمل أنه أبو القاسم بن أبي المنادي أخوأي الحسين". (١)

" لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ". أخرجه الشيخان والسياق للبخاري (٤١١٩). وفي آخره: " فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتناأتيهم. وقال بعضهم: بل نصلي لم يرد منا ذلك. فذكر ذلك للنبي صلى الله عليهوسلم، فلم يعنف واحدا منهم ". (تنبيه): يحتج بعض الناس اليوم بهذا الحديثعلى الدعاة من السلفيين وغيرهم الذي يدعون إلى الرجوع فيما اختلف فيه المسلمونإلى الكتاب والسنة، يحتج أولئك على هؤلاء بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقرخلاف الصحابة في هذه القصة، وهي حجة داحضة واهية، لأنه ليس في الحديث إلاأنه لم يعنف واحدا منهم، وهذا يتفق تماما مع حديث الاجتهاد المعروف، وفيهأن من اجتهد فأخطأ فله أجر واحد، فكيف يعقل أن يعنف من قد أجر؟! وأما حملالحديث على الإقرار للخلاف فهو باطل لمخالفته للنصوص القاطعة الآمرة بالرجوعإلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف، كقوله تعالى: " فإن تنازعتم في شئ فإني قد قضى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خيراوأحسن تأويلا ". وقوله " وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسولهأمر أن يكون لهم الخيرة من أمرهم " الآية. وإن عجي لا يكاد ينتهي من أناسيزعمون أنهم يدعون إلى الإسلام، فإذا دعوا إلى التحاكم إليه قالوا: قال عليهاالصلاة والسلام: " اختلاف أمتي رحمة ! " وهو حديث ضعيف لا أصل له كما تقدمتتحقيقه في أول هذه السلسلة، وهم يقرؤون قول الله تعالى في المسلمين حقا: "إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعناوأطعنا وأولئك هم المفلحون ". وقد بسط القول في هذه المسألة بعض الشيء، وفي قول أحد الدعاة: نتعاون على ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه، في تعليق لي كتبته على رسالة " كلمة سواء " لأحد المعاصرين لميسم نفسه! لعله يتاح لي إعادة النظر فيه وينشر.. " (٢)

"نقدمه اليوم إلى قرائنا حاويا- كما هي العادة- خمسمئة حديث رئيس بين ضعيف وما دونه، فضلا عما يحويه التخريج والفوائد من أحاديث أخرى ضعيفة، وأحاديث صحيحة؛ سيقت لبيان البديل عن الحديث الضعيف، المترجم، أو لدعم فكرة عولجت، أو ما شابه ذلك مما يضطرننا إليه التخريج والبحث والتحقيق، بالإضافة إلى بعض الآثار عن السلف؛ نوردها للاستئناس بها حيناً، ولغير ذلك أحيانا أخرى. ثم إن هذا المجلد قد حوى الكثير من الأحاديث الضعيفة التي يوجد في السنة الصحيحة ما يغني عنها، وإنما خرجت هنا لزيادة منكرة في بعضها، أو نكارة في ألفاظها كلا أو جزءا، أو مخالفة بعضها للأحاديث الصحيحة، أو أنها تحمل في طواياها تشريعا محدثا لا أصل له في الشريعة.. إلى غير ذلك من المخالفات التي يلحظها المتأمل في فقها ودلالاتها، وبحسبها الجاهل أو الغافل من الأحاديث الصحيحة، بل إن بعضها قد يلهج بها من يظنه بعض الناس أنه من كبار الدعاة إلى الإسلام كالحديث (٢١٧٦) كما يأتي. ويمكنك أخي القارئ تتبع أمثلة من هذا في الأحاديث ذوات الأرقام (٢٠١٣ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠٣٠ و ٢٠٤٢ و ٢٤١٢ و ٢١٧٣ و ٢٧٦٦ و

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٦٦/٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٤٨/٤

٢٣٠٥ و ٢٣٢٢) وغيرها كثير وكثير جدا. هذا، وقد تضمن الكتاب - بفضل الله - الكثير من الأبحاث والتحقيقات الحديثة والفقهية - وقد أشير إلى بعضها في هذه المقدمة -، وبعض الردود العلمية، والفوائد الكثيرة التي يجدها القارئ ماثورة في طياته، ويمكن الاستعانة على تتبعها بواسطة فهرس المواضيع والفوائد.. (١)

"كان ابن معين شديد الحط عليه، على أنه قد وثقه، وقال أبو حاتم: "لا يحتج به"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال ابن حبان: "ردىء الحفظ، ينفرد عن أبيه بما لا أصل له"، فرما رفع المرسل وأسند الموقوف"، وقال ابن عدي: "أحاديثه متقاربة، وأرجو أنه لا بأس به"، وقال أحمد: ليس بذلك، لم يكن من النقد الجيد". وفي "التقريب": "فيه لين". وأما الحاكم فقال بعد أن ساق الحديث: "صحيح الإسناد". فردّه الذهبي بقوله: "قلت: قابوس متكلم فيه". ثم وجدت له طريقا أخرى موصولة، ولكنها واهية جدا، يرويه أحمد بن علي بن محمد العمي: حدثنا خالد بن عبد الرحمن: حدثنا مسعر عن أبي هاشم الرماني عن زاذان عن سلمان قال: مر بي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أغرس الفسيل، فأعاني، فلم يضع ليفسيلة إلا نبتت، وقال: فذكره. أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢٧٠/٧)، وقال: "تفرد به العمي عن خالد عن مسعر". قلت: العمي هذا لم أجد له ترجمه. وخالد بن عبد الرحمن، وهو المخزومي المكي، وهو متهم؛ قال البخاري وأبو حاتم:.. (٢)

"نا إبراهيم بن عبد الملك السلمي عن قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا. قلت: وهذا سند ضعيف جدا، عمرو هذا: متروك متهم. وقد رواه ابن المبارك في "الزهد" (١٣٨٦) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره نحوه. قلت: وهذا مرسل. وعبد الرحمن: متروك. وأخرجه الديلمي في "مسند الفردوس" (٩٨/٣) من طريق صلة بن سليمان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن مكحول عن ابن عباس به. قلت: صلة هذا قال ابن أبي حاتم: "قال ابن معين: كان يكذب". وقال أبي: متروك الحديث". وقال أبو داود: "كذاب". ٢٠٣٩. - "بروا آباءكم؛ تبركم أبناءكم، وعفوا؛ تعف نساؤكم، ومن اتصل إليه فلم يقبل؛ لم يرد علي الحوض يوم القيامة". ضعيف رواه العقيلي في "الضعفاء" (٢٩٩)، والحاكم (١٥٤/٤)، وأبو نعيم (٣٣٥/٦)، والخطيب (٣١١/٦) عن علي بن قتيبة الرفاعي: حدثنا مالك بن أنس عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا. وقال العقيلي: "ليس له أصل من حديث مالك، ولا من وجه يثبت"، وقال: "علي بن قتيبة الرفاعي بصري يحدث عن الثقات بالبواطيل، وما لا أصل له". (٣)

"٢٠٤١ - نعم العون على الدين المرأة الصالحة". لا أصل لها ورده الغزالي (٩٠/٤) مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقال الحافظ العراقي:.. (٤)

"وعبد الله بن نافع الصائغ، ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، كما قال الحافظ. والحديث أورده السيوطي في "الجامع" من رواية البيهقي في "الدلائل"، وابتعساكر عن عقبة بن عامر الجهني، وأبي نصر السجزي في "الإبانة" عن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤/٥

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٥/٥

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٧/٥

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٠/٥

أبيالدرءاء، وابن أبي شيبه في " المصنف " عن ابن مسعود موقوفا. وزاد المناويفي تحريجه فقال: " رواه العسكري والديلمي عن عقبة، وأبو نعيم في " الحلية "، والقضاعي في " الشهاب " عن أبي الدرداء، قال بعض شرائحه: حسن غريب ". وقال في " التيسير " في حديث ابن مسعود الموقوف: " وإسناده حسن ". قلت: وفي إسناده حديث عقبة عند الديلمي (٢١٦/٢/١) - (٢١٧) عبد العزيز بن عمران، وهو متروك. ويعقوب بن محمد الزهري وأبو أمية الطرسوسي، وهما ضعيفان. ٢٠٦٠ - " لا وضوء كامل لمن لم يسم الله عليه ". **لا أصل له** بهذا اللفظ كما ذكره ابن الملقن في " خلاصة البدر المنير " (٢/٧)، قال: " هذه الرواية غريبة ". قلت: والثابت بدون لفظة " كامل "، وقد ذكر طرقه ابن الملقن، والزيلعي في " نصب الراية "، وابن حجر في " التلخيص "، فمن شاء الوقوف عليها فليرجع إليها.. (١)

" ٢٠٦٩ - " من مات ولم يعرف إمام زمانه، مات ميتة جاهلية ". **لا أصل له** بهذا اللفظ كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على ابن المطهر الحلي في " منهاج السنة " (٢٦/١ - ٢٧)، وقال الحافظ الذهبي في مختصره: " المنتقى " (ص ٢٨) تبعاً لأصله: " منهاج ": (٢)

" والله ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا ". كما تقدم (٥٢٥/١). قلت: والشيعة في كتبهم يتناقلون هذا الحديث تقليداً منهم لـ (الحلي)، لكن بعضهم يدلس، بل يكذب على المسلمين ليضلّوهم، فهذا هو المدعو: روح الله الخميني يقول في كتابه: " كشف الأسرار " (ص ١٩٧): " وهناك حديث معروف لدى الشيعة وأهل السنة منقول عن النبي يقول: .. فذكره. وهذا الذي عزاه لأهل السنة من اختلافه، وله من مثله الشيء الكثير، كما ترفني المجلد العاشر من " سلسلة الأحاديث الضعيفة " ابتداءً من (٤٨٨١ - ٤٩٧٥)، فقد رأيت الذهبي ومن قبله ابن تيمية يجزمان بأنه **لا أصل له**. ويشير بقوله: " هكذا " إلى أن له أصلاً بلفظ: " من مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية ". رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في " الصحيحة " (٩٨٤) ٢٠٧٠ - " أكرموا المعزى، وصلوا في مراحها، وامسحوا الرغام عنها؛ فإنها من دواب الجنة (١) ". ضعيف رواه الديلمي (٣٥/١/١) عن يزيد بن عبد الملك النوفلي. سمعت عمار بن عمار بنغفور يحدّث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. قال الحافظ: " قلت: يزيد بن عبد الملك؛ ضعيف ". (١) الأصل في النسختين " الأرض ". اهـ. (٣)

" صحيح على شرط مسلم ". فتعقبه الذهبي في الموضوع الآخر، فقال: " كذا قال، ومختار ساقط. قال النسائي وغيره: ليس بثقة ". ورواه ابن عساكر (١/٩١/١١) من طريق الحاكم بإسناد آخر له عن علي بن عاصم: نا أبو حيان التميمي عن حبة بن جون العربي قال: قال علي بن أبي طالب مرفوعاً بتمامه. والحديث عزاه السيوطي في " الجامع " للترمذي بزيادة: " وجهز جيش العسرة، وزاد في مسجدنا حتى وسعنا " بعد قوله: " الملائكة "، وليست هذه الزيادة عند الترمذي، ولا عند غيرنا ممن ذكرنا، وقد عزاه في " الجامع الكبير " لأبي نعيم أيضاً في " معرفة الصحابة "، وإنما هي عند ابن عساكر من الطريق

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨١/٥

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٧/٥

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٨/٥

الأخرى، التي فيها (علي بن عاصم) ، وهو الواسطي. قال الحافظ: " صدوق يخطيء ويصر " ٢٠٩٥ - " ولدت في زمن الملك العادل. يعني أنوشروان " . باطل لا أصل لهقال البيهقي في " شعب الإيمان " ( ١/٩٧/٢ ) : " يرويه بعض الجهال عن نبينا صلى الله عليه وسلم، وتكلم في بطلانه الحلبي رحمه الله. وكان شيخنا أبو عبد الله الحافظ (صاحب المستدرک) قد تكلم أيضاً في بطلان هذا الحديث، ثم رأى بعض الصالحين رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام، فحكى له ما قال أبو عبد الله، فصدقه في تكذيب هذا الحديث وإبطاله، وقال: ما قلته قط " .. (١)

" ٢١٧٦ - " لهم ما لنا، وعليهم ما علينا. يعني أهل الذمة " . باطل لا أصل لهفي شيء من كتب السنة، وإنما يذكره بعض الفقهاء المتأخرين ممن لا دراية لهم في الحديث. قال الزيلعي في " نصب الراية، لأحاديث الهداية " ( ٥٥/٤ ) : " قال المصنف: وأهل الذمة في المبيعات كالمسلمين، لقوله عليه السلام في ذلكالحديث: فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم. قلت: لم أعرفالحديث الذي أشار إليه المصنف، ولم يتقدم في هذا المعنى إلا حديث معاذ، وهو في " كتاب الزكاة "، وحديث بريدة وهو في " كتاب السير "، وليس فيها ذلك " . وأقره الحافظ في " الدراية " ( ١٦٢/٢ ) . قلت: وقد جاء ما يشهد ببطلان الحديث، فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلمقال: " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " ليس في أهل الذمة، وإنما في الذينأسلموا من أهل الكتاب والمشركين، كما جاء في حديث سلمان وغيره، رواه مسلموغيره. وهو مخرج في " الإرواء " ( ١٢٤٧ ) وغيره. وإن مما يؤكد بطلانه مخالفته لنصوص أخرى قطعية كقوله تعالى: " أفجعل المسلمين كالمجرمين. ما لكم كيف تحكمون "، وقوله صلى الله عليه وسلم: " لا يقتل مسلم بكافر "، وقوله: " للمسلم على المسلم خمس: إذا لقيته فسلم عليه ... الحديث، وقوله: " لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام .. " . وكل هذه الأحاديث مما اتفق العلماء على صحتها .. " (٢)

" ٢٣٥٣ - " الشبية نور، من خلع الشبية، فقد خلع نور الإسلام، فإذا بلغ الرجل أربعينسنة، وقاه الله الأدواء الثلاثة: الجنون والجذام والبرص). موضوعرواه العقيلي في " الضعفاء " ( ٤٤٤ ) ، وابن حبان في " المجروحين " ( ٨٢/٣ ) ، والجرجاني في " الفوائد " ( ٢/١٣١ ) ، وابن عساكر ( ١/٤٥٦/١٧ ) عن الوليد بنموسى الدمشقي: حدثنا عبد الرحمن بن عمروالأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عنالحسن بن أبي الحسن البصري عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وقال ابن حبان، وأقره ابن عساكر: " هذا لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم " . وقال العقيلي: " الوليد بن موسى يروي عن الأوزاعي أحاديث بواطيل لا أصول لها، ليس ممن يقيماالحديث " . وأورده ابن الجوزي في " العلل المتناهية " ( ٢/٢٠٠ - ٢٠١ ) من طريق العقيلي، ثم قال: " حديث لا يصح، قال ابن حبان: ... " . فذكر كلامه، لكن وقع فيه خلل، وقدكان من حقه أن يورده في " الموضوعات " كما فعل في حديث آخر من رواية الوليد هذا، وسيأتي برقم ( ٦١١٤ ) .. " (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١٤/٥

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٩٥/٥

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٧٤/٥

" ٢٣٨٨ - " أصل كل داء البردة (١) " .ضعيف جدارواه العقيلي في " الضعفاء " (٦١ و ١٦٩/١ - ط) عن إسماعيل بن عياش عن تمام بننجيح عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعا. ذكره في ترجمة تمام هذا، وروى عن البخاري أنه قال فيه: " فيه نظر "، ثم قال: وقد روى غير حديث منكر لا أصل له " .ورواه ابن عدي (١/٤٥ و ٨٣/٢ - ط) عن محمد بن جابر عن تمام به، إلا أنه جعلهم من مسند أنس، وقال: " لا أعلم رواه عن الحسن غير تمام بن نجيح، وعن تمام محمد بن جابر الحلبي، وليس بالمعروف، وروي هذا الحديث عن مبشر بن إسماعيل أيضا عن تمام بن نجيح، وهو في الجملة منكر، ولعل البلاء في هذا الحديث من محمد بن جابر الحلبي، لأنه مجهول، ومن أجله أتى " .قلت: كيف يصح هذا، وقد ذكرت أنه قد تابعه مبشر بن إسماعيل؟ ! وتابعه أيضا إسماعيل بن عياش كما في رواية العقيلي؟ ! ورواه ابن عدي (٢/٣٢٠ و ٣١٧/٦ - ط) عن مسلمة بن علي عن ابن جريج عن رجل عن ابن عباس مرفوعا، وقال: " مسلمة هذا كل أحاديثه أو عامتها غير محفوظة " .وأورده ابن قتيبة في " غريب الحديث " (٢/٢٢٥) من قول ابن مسعود، وقال: \_\_\_\_\_ (١) التهمة. اهـ. "

(١)

" وقال ابن حبان: " منكر الحديث جدا، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد عن الثقات بما لا أصل له " .قلت: وألان القول فيه الهيثمي، فقال في " المجمع " (١٩٢/٨)، بعد أن ذكر عزاه للطبراني: " وهو ضعيف " .رابعا: أحمد بن سلم العميري؛ لم أجد له ترجمة. ويحتمل أنه (أحمد بن سالم السقا الحلبي، فإنه من هذه الطبقة. انظر " ثقات ابن حبان " (٤٢/٨)، و" الجرح والتعديل " (٥٤/١/١) - ٢٤٣٠. " الغناء ينبت النفاق في القلب " .ضعيفرواه أبو داود (رقم ٤٩٢٧)، وابن أبي الدنيا في " ذم الملاهي " (١/٥) عن سلام بن مسكين عن شيخ شهد أبا وائل في وليمة، فجعلوا يلعبون، يتلعبون، يغنون، فحل أبو وائل حبوته، وقال: سمعت عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره. قلت: وهذا سند ضعيف رجاله كلهم ثقات؛ غير شيخ (سلام) الذي لم يسم، فهو مجهول. وقد رواه ابن أبي الدنيا (٢/٤)، والبيهقي في " الشعب " (١/٨٣/٢ - ٢) بإسناد صحيح عن إبراهيم عن عبد الله موقوفا عليه. وهذا أصح. وقال البيهقي: " وقد روي هذا مسندا بإسناد غير قوي " .. " (٢)

" وهو من رواية عيسى بن إبراهيم عن يحيى بن يعلى عن ليث بن أبي سليم، والثلاثة ضعفاء، وأورده النسائي في " الكنى " من قول إبراهيم بن أبي عبلة أحد التابعين من أهل الشام " .قلت: عيسى بن إبراهيم هو البركي، وقد قال فيه الحافظ في " التقريب " : " صدوق ربما وهم "، فإطلاقه الضعف عليه - كما سبق - ليس بجيد. وهذا هو الذي اعتمده الحافظ؛ أنه من قول إبراهيم هذا، فقد قال السيوطي في " الدرر " (ص ١٧٠) : " قال الحافظ ابن حجر في " تسديد القوس " : هو مشهور على الألسنة، وهو من كلام إبراهيم بن أبي عبلة في " الكنى " للنسائي " .ثم تعقبه السيوطي بحديث جابر الآتي من رواية الخطيب، ولوتعقبه برواية البيهقي السابقة لكان أولى؛ لخلوها من متهم، بخلاف رواية الخطيب ففيها كذاب! كما يأتي قريبا بلفظ: " قدمتم خير مقدم .. " .ونقل الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على " تفسير البيضاوي " (ق ١/١١٠) عن شيخ

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٠٩/٥

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٥٠/٥



الإسلام ابن تيمية أنه قال: " لا أصل له " . وأقره. وقال في مكان آخر (١/٢٠٢) : " رواه البيهقي وضعف إسناده، وقال غيره: لا أصل له " . وأما قول الخفاجي في " حاشيته على البيضاوي " (٣١٦/٦) :. (١)

"ثم رأيت على الصواب في " ذم الهوى " لابن الجوزي (ص ٣٩) من طريق الخطيب، بدلالة أحد الإخوان جزاه الله خيرا. والحديث قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (١٩٧/١١) : " لا أصل له "، ولم يروه أحد من أهل المعرفة بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وجهاد الكفار من أعظم الأعمال، بل هو أفضل ما تطوع به الإنسان.. " ثم ذكر بعض الآيات والأحاديث الدالة على أنه من أفضل الأعمال، فكأنهم رحمهم الله يشير بذلك إلى استنكار تسميته بالجهاد الأصغر. ٢٤٦١ - " إن ورك المؤمن اليسرى لفي الجنة، وذلك أنه لا تتم له صلاة حتى يتورك عليها " . موضوعاً أخرجه ابن عدي في " الكامل " (١٢٦/٧) من طريق هارون بن هارون أبي عبد الله التيمي: سمعت عبد الرحمن الأعرج يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً به. وأورده في ترجمة (هارون) هذا، وقال: " أحاديثه عن الأعرج وغيره مما لا يتابعه الثقات عليه " . وروى نحوه عن البخاري. وفي رواية قال: " ليس بذلك " . وقال ابن حبان في " المجروحين " (٩٤/٣) :. (٢)

"قلت: ومن دون يزيد لم أعرفه، وقد أخرجه مسلم (١٤/١) في مقدمة " صحيحه " من طريق ثالث موقوفاً على ابن سيرين. وكذلك رواه ابن سمعون في " الأمالي " (١/١٧٣) ، وابن عدي في " المقدمة " (١٤٩/١) ، والهروي أيضاً، والسلفي في " الطيوريات " (١/١٢٢/١٠) ، وقال الهروي: " هذا كلها عجائب مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم، وهو عن التابعين أثبت " . ثم ساقه من طرق عن ابن سيرين قوله، وعن زيد بن أسلم، والحسن البصري، والضحاك بن مزاحم، وإبراهيم النخعي موقوفاً عليهم. ورواه قبيل ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة موقوفاً عليهما، وأشار إلى تضعيف إسنادهما كما تقدم. ٢٤٨٢ - " ألا أخبركم بسورة ملأت عظمتها ما بين السماء والأرض؟ ولقارئها من الأجر مثل ذلك، ومن قرأها غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى، وزيادة ثلاثة أيام؟ قالوا: [بلى] قلا: سورة الكهف " . ضعيف جدارواه الديلمي (٣٣٧/٢/١) عن عبد الرحمن بن هشام المخزومي: حدثنا أبي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. قلت: وهذا إسناده ضعيف جداً. هشام المخزومي - هو ابن عبد الله بن عكرمة المخزومي - قال ابن حبان: " ينفرد بما لا أصل له " من حديث هشام بن عروة، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد " . (٣)

"الأشدق: حدثنا عبد الله بن جرادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فذكره. قلت: وهذا إسناده واه جداً، يعلى بن الأشدق، قال البخاري: " لا يكتب حديثه " . وقال ابن حبان: " وضعوا له أحاديث، فحدث بها ولم يدر " . ٢٤٨٩ - " اطلبوا الرزق في خبايا الأرض " . منكر أخرجه أبو يعلى في " مسنده " (٢/٢٠٧) : حدثنا مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيري: حدثني هشام بن عبد الله بن عكرمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعة. ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في " الأوسط " (١/٤٩١/٤٩٩ و ٤٣/٩ - ٤٤ - ط) ، وأبو نعيم في " أخبار أصبهان " (٣١٣/٢) ، والبيهقي

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٧٩/٥

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٨١/٥

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٠٤/٥

في " الشعب " ( ١٢٣٣/٨٧/٢ ) ، وقال: " إن صح " .قلت: وهذا إسناد واه، هشام بن عبد الله؛ قال ابن حبان ( ٩١/٣ ) : " يروي عن (هشام بن عروة) ما لا أصل له من حديثه، كأنه هشام آخر! لا يعجبني لاحتجاج بخبره إذا انفرد، وهو الذي روى عن هشام عن أبيه ... " . ثم ساق هذا الحديث. قلت: لكنني وجدت له متابعا، فقال أبو نعيم في " الأخبار " ( ٢٤٣/٢ ) : حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يوسف: حدثنا محمد بن أحمد بن راشد: حدثنا أبو السائب سلم بن جنادة: حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة به.. " (١)

"ثم إن للحديث مفهوما ومنطوقا، فمفهومه ليس صريحا في أن الرفع كان بعد الفراغ من الصلاة، بل هذا محتمل، كما أنه بعد ذلك، فهو ليس مسوقا لتحديد أن الرفع كان بعد السلام، وإنما لنفي الرفع في الصلاة، وعليه فلا استدلال به على إثبات الرفع بعد السلام - لو ثبت - ليس قويا. على أن النفي المذكور منكر أيضا، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع يديه يدعو في صلاة الكسوف من حديث عبد الرحمن بن سمرة عند مسلم وغيره، وهو مخرج عندي في " جزء صلاة الكسوف " . وثبت أنه رفع يديه أيضا في دعائه على الذين قتلوا القراء في صلاة الفجر بعد الركوع، عند أحمد وغيره من حديث أنس، وهو مخرج في " الروض النضير " . وجملة القول، إنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه بعد الصلاة - إذا دعا، وأما دعاء الإمام وتأمين المصلين عليه بعد الصلاة - كما هو المعتاد اليوم في كثير من البلاد الإسلامية - فبدعة لا أصل لها كما شرح ذلك الإمام الشاطبي في " الاعتصام " شرحا مفيدا جدا لا أعرف له نظيرا، فليراجع من شاء البسط والتفصيل. ٢٥٤٥ - (إذا حلفت على معصية فدعها، واقتد ضغائن الجاهلية تحت قدمك، وإياك وشرب الخمر، فإن الله تبارك وتعالى لم يقدر شاربها). موضوع. أخرجه الحاكم ( ٤٨١/٣ ) من طريق مسعدة بن اليسع عن الخصيب بن جحدر عن النضر بن شفي عن أبي أسماء عن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره.. " (٢) " منكر. أخرجه العقيلي في " الضعفاء " (ص ٢٤) ، وأبو أمية الطرسوسي في " جزء من مسنده " ( ٢/١٩٦ ) ، وابن عدي في " الكامل " (ق ٢/٣) من طريق إبراهيم بن يزيد قديد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا به، وقال العقيلي: " إبراهيم بن يزيد هذا في حديثه وهم وغلط " . قلت: وفي ترجمته أورد البخاري حديثه هذا في " التاريخ الكبير " ( ٣٣٦/١/١ ) وقال: " لا أصل له " . وقال ابن عدي عقبه: " وهو بهذا الإسناد منكر " . والشطر الأول من الحديث قد صح برواية أخرى عن أبي هريرة وغيره، فانظر تخريجها في " الإرواء " ( ٤٦٧ ) وغيره. ٢٥٥٦ - إذا خرصتم فخذوا ودعوا، (دعوا) الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع). ضعيفا أخرجه أبو داود ( ١٦٠٥ ) ، والنسائي ( ٣٤٤/١ ) ، والترمذي ( ١٢٥/ ١ ) ، والدارمي ( ٢٧١/٢ - ٢٧٢ ) ، وابن خزيمة في " صحيحه " ( ٢/٢٣٥/١ ) ، وابن حبان ( ٧٩٨ ) ، وأبو عبيد في " الأموال " ( ١٤٤٨/٤٨٥ ) ، وكذا ابن زنجويه ( ١٩٩٢/١٠٧٣ ) ، وابن أبي شيبة ( ١٩٤/٣ ) ، والحاكم ( ٤٠٢/١ ) ، والطيالسي ( ١٢٣٤ ) ، وأحمد ( ٤٤٨/٣ و ٣/٢٠٤ ) . " (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥١٠/٥

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٠/٦

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٩/٦

"قلت: وبالجمله، فالحديث رواه ثلاثة من الضعفاء عن الثوري، وهم: عبد العزيز بن أبان، وأحمد بن جمهور، وأبو مطيع البلخي، والأولان كذابان كما سبق، والأخير ضعف اتفاقاً، ويبدو من مجموع ما قيل فيه أنه شديد الضعف، وفي كلام البيهقي السابق ما يشير إلى ذلك، وفيه أيضاً تصريحه ببطلان الحديث، ولكن السيوطي اختصره، فقد قال عقب قوله: "ضعيف بمرّة": "وهو عن الثوري باطلاً لا أصل له". كذا ذكره المناوي عنه في "الفيض". ثم تعقب السيوطي بقوله: "ولما أورده ابن الجوزي في الموضوع، تعقبه المؤلف بوروده من طرق، ولا تخلو كلها عن كذاب أو متهم". ومنه يبدو أن تعقب السيوطي لا طائل تحته. ٢٥٦٦ - (لا تجعلوا على العاقلة من قول معترف شيئاً). موضوعاً أخرجه الطبراني في "المعجم"، وعنه أبو نعيم في "الحلية" (١٧٧/٥) من طريق الحارث بن نبهان عن محمد بن سعيد عن رجاء بن حيوة عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فذكره، وقال: "غريب من حديث رجاء وجنادة مرفوعاً، تفرد به الحارث عن محمد بن سعيد". قلت: ابن سعيد هذا هو المصلوب على الزندقة؛ وهو كذاب. والحارث بن نبهان متروك، فقد أساء السيوطي بإيراده لهذا الحديث في "الجامع الصغير"! ولم يقتصر على ذلك، بل إنه رمز لحسنه! قال المناوي: (١)

"ويحيى بن كثير أبو النضر متروك؛ كما قال الدارقطني، وبه وحده أعله المناوي تبعاً للهيثمي! ٢٥٦٩ - (إذا سمعت النداء فأجب، وعليك السكينة، فإن أصبت فرجة وإلا فلا تضيق على أخيك، وقرأ بما تسمع أذنك، ولا تؤذ جارك، وصل صلاة مودع). ضعيف جداً أخرجه ابن الأعرابي في "المعجم" (ق ٢/١٨٣)، وابن دوست العلاف في "الأمال" (١/١٢٧)، والضياء في "المختارة" (٢/١١٣/٧)، والديلمي (٦٠/١/١) عن سعيد بن عبد الله بن دينار عن الربيع بن صبيح عن الحسن بن أنس مرفوعاً. بيض له الحافظ في "مختصر المسند"، وقد قال في "التقريب": "الربيع بن صبيح... صدوق سيء الحفظ". قلت: وسعيد بن عبد الله بن دينار؛ لم أجد له ترجمة. ثم رأيت ابن حبان قال في "ثقافته" (١/١/٢): "يأتي بما لا أصل له" عن الأثبات. والحديث عزاه السيوطي: لأبي نصر السجزي في "الإبانة"، وابن عساكر عن أنس، وأعله المناوي بالربيع بن صبيح.. (٢)

"من أمس وانيا من طلب الحلال بات مغفورا له، وأصبح الله عنه راضياً". لا نعرف له أصلاً بهذا اللفظ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ العراقي بقوله في تحريجه: "أخرجه الطبراني في "الأوسط" من حديث ابن عباس: "من أمسى كالاً... وفيه ضعف". (تنبيه): وقع الحديث في "الترغيب" مصدراً بقوله: "وروي عن عائشة...؛ فذكر الحديث، ثم قال في تحريجه: "رواه الطبراني في "الأوسط"، والأصبهاني من حديث ابن عباس". وهذا خلط عجيب، والحديث حديث ابن عباس، وبه كان ينبغي أن يصدر، ولا أصل له عن عائشة. ٢٦٢٧ - (إن الله أقواماً اختصهم بالنعم لمنافع العباد يقرها فيهم ما بذلوا، فإذا منعوا نزعها عنهم وحولها إلى غيرهم). ضعيفاً أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤٥٠/٢) عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن نصر اللباد: حدثنا أحمد بن حنبل: حدثني الوليد بن مسلم عن الوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٠/٦

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٢/٦

(زاد في رواية: عن نافع) عن ابن عمر مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي الحسن اللباد هذا فلم أعرفه، إلا أن الوليد بن مسلم مدلس تدليس التسوية وقد عنعنه. وقد رواه محمد بن حسان السمتي: حدثنا عبد الله أبو عثمان الحمصي عن الأوزاعي به؛ دون الزيادة..<sup>(١)</sup>

"يضاف إلى ذلك أنه ليس لديه ثقافة عامة وحفظ للأحاديث النبوية، ولا معرفة - بالأولى - بالآثار السلفية، فإن ذلك مما يساعد الباحث على أن يكون أبعد ما يمكن عن التتابع والوقوع في الأخطاء. وها هو المثال بين أيدينا: (أحمد بن بديل)، فقد دلتنا أقوال أئمة الجرح أنه (وسط)، فمن كان كذلك، فحديثه معرض للوهن والضعف والنكارة بالمخالفة كما سبق. وهنا شيء آخر، وهو أنه مخالف للآثار السلفية المجمعة على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، وقد تفرع منه جواز الاستثناء فيما إذا سئل المؤمن - كما في الآثار -: هل أنت مؤمن؟ أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله. خلافا لما في حديث ابن بديل. وذلك مشروح في كتب السنة والعقيدة، ومنها كتاب الإمام الطبري المتقدم "تهذيب الآثار"، وغيرها، فليرجع إليها من شاء، فمن كان على علم بما سبقنا، كان عوناً له على تحقيق القول في حديث ابن بديل والقطع بأنه حديث منكر. والله الموفق. هذا؛ ولفظ الحديث عند الطبراني كلفظة الترجمة، وقد أورده السيوطي في "جامعيه" بزيادة: "في إيمانه"، وعزاه في "الكبير" للطبراني وأبي نعيم، وفي "الصغير" للطبراني وحده! وقد عرفت أنه لا أصل لها عند المصدرين المذكورين، فلعلها سبق قلم من السيوطي رحمه الله تعالى. ٢٦٤٤ - (إن الماء لا ينجسه شيء، إلا ما غلب على ريحه، وطعمه، ولونه). ضعيفاً أخرجه ابن ماجه (٥٢١)، والدارقطني في "سننه" (ص ١١)، والبيهقي (٢٩٥/١) من طريق رشدين بن سعد: أنبأنا معاوية بن صالح عن.<sup>(٢)</sup>

"وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٦٨/٢) من رواية ابن حبان عن يوسف هذا، وقال: "قال ابن حبان: يوسف يروي عن سليمان ما ليس من حديثه، لا يجوز إلا احتجاج به إذا انفرد. قال: وهذا لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال ابن عدي: كل ما روى يوسف عن الثقات منكر". وتعبه السيوطي (٨٣/٢) ثم ابن عراق (٢/٢٦٥) بما لا يجدي. ٢٦٩١ - (إذا قام أحدكم في الصلاة فليسكن أطرافه، ولا يتميل تميل اليهود، فإن تسكين الأطراف من تمام الصلاة). موضوعاً أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٣٠٤/٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/٥٦/١٦) من طريق معاوية بن يحيى الطرابلسي: حدثنا الحكم بن عبد الله عن القاسم بن محمد عن أسماء بنت أبي بكر عن أم رومان قالت: رأي أبي بكر أتميل في الصلاة، فزجرتني زجرة كدت أنصرف من صلاتي، ثم قال: سمعت، رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره. قلت: وهذا موضوع، آفته الحكم بن عبد الله - وهو الأيلي - وهو كذاب؛ كما قال أبو حاتم وغيره. وقال أحمد: "أحاديثه كلها موضوعة". ومعاوية بن يحيى الطرابلسي؛ صدق له أوهام، وهو أقوى من معاوية بن يحيى الصديقي، وعكس الدارقطني كما في "التقريب". وتردد المناوي في أيهما هو راوي الحديث، فقال:.<sup>(٣)</sup>

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٣٤/٦

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٥٢/٦

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٤/٦

"وقال ابن معين: "كذاب خبيث". وقال ابن حبان: "كان يضع الحديث". ٢٦٩٨ - (إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أقرؤهم لكتاب الله عزوجل، فإن كانوا في القراءة سواء فأكبرهم سنا، فإن كانوا سواء فأحسنهم وجها). منكرأخرجه البيهقي (١٢١/٣) من طريق عبد العزيز بن معاوية بن عبد العزيز أبي خالد القاضي - من ولد عتاب بن أسيد - أنبا أبو عاصم: أنبا عزرة بن ثابت عن علباء بن أحمر عن أبي زيد الأنصاري - وهو عمرو بن أخطب - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فذكره، وأشار إلى تضعيفه بقوله: "إن صح الخير". قلت: وعلمته أبو خالد القاضي؛ فقد ذكره ابن حبان في "الثقات"، واستنكر له هذا الحديث فقال: "هذا منكر لا أصل له"، ولعله أدخل عليه، وما عدا هذا من حديثه يشبه حديث الأثبات". وأشار أبو أحمد الحاكم إلى ذلك بقوله: "روى عن أبي عام النبيل ما لا يتابع عليه". قلت: وقد روي موقوفا على عائشة رضي الله عنها.. (١)

"أبي يعقوب الكرماني: حدثنا عاصم بن سليمان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعا. قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري غير عبد الله بن يعقوب هذا - وهو الكرماني -؛ قال الذهبي: "ضعيف". ويؤيد ضعفه؛ أن مالكا أخرجه في "الموطأ" عن زيد بن أسلم مرسلا وهو الصواب، وإن كان وصله غير الكرماني من الضعفاء كما تقدم بيانه برقم (١٣٧٨). ٢٨٢٢٠ - (تخلقوا بأخلاق الله). لا أصل لهاورده السيوطي في "تأييد الحقيقة العلية" (١/٨٩) دون عزو. وتأولوه بأن معناه اتصفوا بالصفات الحمودة وتنزهوا عن الصفات المذمومة، وليس معناه أن تأخذ من صفات القدم شيئا. ثم رأيت الحديث في "نقض التأسيس" لابن تيمية ذكره في فصل عقده للكلام على معنى قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله خلق آدم على صورته". (٢)

"هذا حديث غريب، تفرد به عبد الصمد بن موسى بهذا الإسناد". ونحوه قول العقيلي: "حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به". وقال الخطيب في حديث يأتي برقم (٥٧٢٢): "ضعفه". وعنه إبراهيم بن محمد؛ نحوه في الضعف، وقد أخرجه العقيلي في ترجمته أيضا (٦٥/١) وقال: "حديثه غير محفوظ". وقال الذهبي في ترجمته: "وقع لنا حديثه عاليا في جزء البانياسي" عن عبد الصمد بن علي عن آبائه: أكرموا الشهود... وهذا منكر، وإبراهيم ليس بعمدة. ذكره العقيلي. قال الحافظ عقبه: "لفظ العقيلي: إبراهيم حديثه غير محفوظ، ولا أصل له". قلت: ليس في نسختنا من العقيلي قوله: "ولا أصل له". والله أعلم. وعبد الصمد بن علي؛ أورده الذهبي لهذا الحديث وقال: "وهذا منكر، وما عبد الصمد بحجة، ولعل الحفاظ سكتوا عنه مداراة للدولة". وتعقبه الحافظ بأن العقيلي أورده في "الضعفاء" وساق له هذا الحديث؛ وقال: (٣)

"عرفة مجهول، ولا يبين سماعه من أبي موسى، وفي هذا رواية من غير هذا الوجه فيها لين أيضا". وقال الذهبي في عرفة: "لا يعرف، والخبر باطل". يعني هذا، وأقره الحافظ. والحديث أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٩٦/٣) - (١٩٧) من حديث أبي موسى وأنس وابن عباس وقال: "هذه الأحاديث لا أصل لها". ثم بين عللها، وحديث أنس عنده

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٢/٦

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٤٦/٦

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٣٩/٦

من الطريق الثالثة الضعيفة جدا، فتعقبه السيوطي في " اللآلي " ( ٣٩٣/٢ ) بالطريقين الأولين، وليس ذلك بشيء، فإن الثاني منهما فيه ثلاثة مجاهيل، ولذلك أبطله أبو حاتم واستنكره الذهبي كما تقدم. وبحديث دارم الذي ذكرته قبل هذا. وقد قال فيه الذهبي: " ليس بصحيح " كما سبق. وبالجملة فالحديث لا يخرج بهذه الطرق عن الضعيف، ولا سيما وقد أبطله الأئمة النقاد كأبي حاتم والذهبي والعسقلاني، فلا قيمة لقعة السيوطي ومحاولته لتقويته. وكأنه اغتر به الدكتور القلعجي المعلق على " ضعفاء العقيلي " فقد جعل لأحاديثه فهرسين أحدهما في الأحاديث الصحيحة التي ذكرت فيه، فأورد هذا الحديث فيه (ص ٥٠٥) آخر المجلد الرابع، وقد أورد فيه أحاديث أخرى ضعيفة أيضا، لعلنا نتعرض لبيانها حين تأتي المناسبة. وأما الفهرس الآخر فهو شر من الأول بكثير، فهو كما قال: " فهرس أبجدي للأحاديث الضعيفة والمنكرة والتي لا

**أصل لها** والغير (كذا) محفوظة ". فإنه أورد فيه بجهل بالغ نادر كثيرا جدا من الأحاديث الصحيحة وبعضها في. " (١)

"والآخر: أن بقية بن الوليد مدلس، ولم يصرح بالتحديث، إلا في رواية الطبراني، وأما عند الآخرين فقد عنعنه، وفي طريق روايته أيوب بن أبي سليمان أبو ميمون الصوري ولم أجد له ترجمة، فمثله لا يعتمد عليه في إثبات التصريح المذكور، لا سيما وشيخه عطية فيه ضعف كما تقدم. ثم رأيت الحديث في " العلل " ( ٣٥٣/٢ ) لابن أبي حاتم من هذا الوجه بدون التحديث ثم قال: " وسمعت أبي وأبا زرعة جميعا يقولان: هذا حديث باطل **لا أصل له** بهذا الإسناد " ٢٠ - وأما حديث أنس؛ فله عنه طرق: الأولى: عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس مرفوعا بلفظ: " السباق أربعة، أنا سابق العرب..... " الحديث دون قوله: " في الجنة " في الأربعة. أخرجه البزار في " مسنده " ( ٢٦٠٧ - كشف ) ، وعنه العراقي أيضا، والحاكم ( ٤٠٢/٣ ) ، وأبو نعيم في " الحلية " ( ١٨٥/١ ) و " أخبار أصبهان " ( ٤٩/١ ) ، وعنه ابن عساكر ( ٢/٢٢٨/٣ ) وسكت عليه الحاكم؛ وتعقبه الذهبي فقال: " قلت: عمارة واه، ضعفه الدارقطني ". وقال نحوه في كتابه " الضعفاء والمتروكين ". وقال الحافظ: " صدوق كثير الخطأ " .. " (٢)

"ابن عبد الله عن أنس به، وقال: "قال ابن النجار: هذه الزيادة في آخر الحديث غريبة غير محفوظة. وقال ابن حبان: هذا خبر باطل **لا أصل له**، وبشر بن عبد الله القصير منكر الحديث جدا". قلت: ولم أر في "الميزان" ولا في "اللسان" ولا في غيرهما "بشر بن عبد الله القصير". ووقع في "تنزيه الشريعة" ( ٢ / ٢٤ ) : "بشير بن عبيد الله أو ابن عبد الله". ولم أره أيضا. والله أعلم. وقد روي الحديث من طريق أخرى عن أنس بزيادة أخرى بلفظ: (إن الله اختارني واختار أصحابي وأصحابي وأصحابي، وسيأتي قوم يغيظونهم ويسبونهم، فلا تجالسوهم، ولا تشاربوهم، ولا تناكحوهم). أخرجه الديلمي ( ١ / ٢ / ٢٢٣ ) ، والخلال في "السنة" ( ٧٦٩ ) ، والعقيلي: الأنطاكي ( ١ ) ؛ وهو خطأ - عن أحمد بن عراق الأخنسي عن المحاربي عن عبيدة - أظنه الحذاء - عن أبي حفص عن أنس بن مالك مرفوعا. قلت: وهذا إسناد ضعيف جدا؛ أبو حفص - وهو: عمر بن حفص

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٩٨/٦

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥١٥/٦



-، قال النسائي: متروك. والأخنسي: ترجمه البخاري في "تاريخه" (١/ ٢٠٣) ، وقال: "يتكلمون فيه، منكر الحديث". والمحاربي اسمه عبد الرحمن بن محمد، وهو ثقة.. (١)

"٣١٢٠ - (إن الله يتجلى لأهل الجنة في مقدار كل يوم على كتيب كافور أبيض). موضوعاً أخرجه الخطيب في "التاريخ" (٧/ ٢٢٠) من طريق جعفر بن محمد العطار: حدثنا جدي عبد الله بن الحكم قال: سمعت عاصماً أبا علي يقول: سمعت حميدا الطويل قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: ... فذكره. قلت: أورده في ترجمة جعفر العطار هذا ولم يذكر فيها شيئا سوى أن ساق له هذا الحديث! وقد أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" من رواية الخطيب وقال: "لا أصل له، جعفر وجده عاصم مجهولان". والغريب أنهما لم يذكر في "الميزان" و "اللسان" أو غيرهما. ومع أن السيوطي أقر ابن الجوزي على وضعه، ونقل عنه في "اللائي" (٢/ ٢). (٢)

"٣١٤٤ - (خير يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة وافق يوم الجمعة، وهو أفضل من سبعين حجة في غيرها). باطل لا أصل له. قال الحافظ في "الفتح" (٨/ ٢٠٤) بعد أن عزاه لرزين في "الجامعة" مرفوعاً: "لا أعرف حاله؛ لأنه لم يذكر صحابيه، ولا من أخرجه". وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في جزء "فضل يوم عرفة" (١): "حديث: وقفة الجمعة يوم عرفة: أنها تعدل اثنتين وسبعين حجة، حديث باطل لا يصح، وكذلك لا يثبت ما روي عن زر بن حبيش: أنه أفضل من سبعين حجة في غير يوم جمعة". (١) مخطوط في مكتبة الحرم المكي.. (٣)

"٣٢٠٠ - (إن لله ملكاً موثقاً بمن يقول: يا أرحم الراحمين! فمن قالها ثلاثاً قال الملك: إن أرحم الراحمين قد أقبل عليك فاسأل). ضعيفاً أخرجه الحاكم (١/ ٥٤٤) عن فضال بن جبيرة عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً. ذكره شاهداً، وقال الذهبي: "فضال؛ ليس بشيء". قلت: قال ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٢٥): "ولفضال بن جبيرة عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة". قلت: وكأن هذا الحديث الضعيف هو أصل ما اعتاده كثير من المصلين في عمان وغيرها من مدن الأردن؛ من قولهم دبر كل صلاة: "يا أرحم الراحمين.."، ثلاثاً، ولا أصل له في السنة الصحيحة، بل هو مفوت سنن كثيرة كما هو مشاهد منهم. وصدق من قال من السلف: ما أحدثت بدعة إلا وأميتت سنة.. (٤)

"فأستبعد أن يكون أحدهما هو الموثق، وخصوصاً (أحمد بن شعيب) وهو الإمام النسائي، فإنه لو كان ذلك منه لعرفه الحفاظ كالذهبي والعسقلاني، ولذكروه في ترجمة الرجل، وإعراضهم عنه دليل على أنه لا أصل له. فإذا؛ من أين جاء هذا التوثيق؟ وعليه أقول: إما أن يكون مقحماً من بعض النساخ، أو هو من أوهام الدولابي نفسه، فإنه متكلم فيه. والله أعلم. هذا، وقد غفل عن علة الحديث المناوي، وتبعه في ذلك من تخصص بتتبع زلاته؛ فوقع فيها، فقال المناوي في "فيض القدير": "رمز المصنف لحسنه، لكن فيه (بشر بن منصور الحناط / الأصل الخياط) أورده الذهبي في "المتروكين"، وقال: هو مجهول قبل المتين". فتعقبه الشيخ الغماري في "المداوي" (١/ ١٥٨) بما خلاصته: "إن (بشر ابن منصور الحناط) ثقة،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٧/٧

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١٩/٧

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٣٧/٧

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٨٢/٧

فالحديث حسن كما قال المصنف، لا سيما وقد ورد عن أنس من طريق آخر على شرط الصحيح مختصراً". قلت: ولي على هذا التعقب ملاحظات: الأولى: متابعتها في الغفلة عن العلة الحقيقية، وهي (عمار بن زربي) ولو أنه تنبه لها لأرعد وأزبد على المناوي! الثانية: موافقته إياه على أن (بشرا) هذا هو الحناط، وهو خطأ لأمرين اثنين: أحدهما: أنهم لم يذكروا في الرواة عنه (عماراً) هذا. وإنما ذكروه في الرواة عن (بشر بن منصور السليمي). والآخر: أن لعمار هذا حديثاً آخر قال فيه: حدثنا بشر بن منصور عن شعيب. (١)

"أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥ / ٦٤-٦٥ / ٤١١٢-ط) من طريق إسحاق بن زريق الراسي قال: حدثنا أبو جابر محمد بن عبد الملك قال: حدثني سهل بن عبد الله بن بريدة به. وقال: "لا يروى عن ابن بريدة إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو جابر". قلت: قال ابن أبي حاتم (٥ / ٨) أو أبوه: "ليس بقوي". وذكره ابن حبان في "الثقات" (٩ / ٦٤) ، وأخرج له في "صحيحه" (٣١٦-الإحسان). قلت: فالعلة من شيخه (سهل بن عبد الله بن بريدة) ؛ فإنه متهم؛ قال ابن حبان في "الضعفاء والمجروحين" (١ / ٣٤٨) : "منكر الحديث، يروي عن أبيه ما لا أصل له، لا يجوز أن يشتغل بحديثه". وقال الحاكم: "روى عن أبيه أحاديث موضوعة في فضل مرو وغير ذلك". وإسحاق بن زريق الراسي، كذا في "المعجم": (الراسي) ، وأنا أظنه تحريف (الرسعي) ؛ فإنه هكذا في "ثقات ابن حبان" (٨ / ١٢١) ، و "أنساب السمعاني" ، و "إكمال ابن ماكولا" (٤ / ٥٧) . ثم إن (زريق) بتقديم الزاي على الراء، وهو في "الثقات" على القلب: (زريق) ! وفي "ترتيب الثقات" للهيثمي بالإهمال فيها. هذا؛ وتساهل الهيثمي فقال: (٢)

"٣٢٦٧ - (سوداء ولود خير من حسناء لا تلد؛ إني مكائر بكم الأمم، حتى السقط يظل محبباً على باب الجنة، فيقال له: ادخل الجنة، فيقول: أنا وأبواي، فيقال له: ادخل الجنة، فيقول: أنا وأبواي، فيقال له: ادخل الجنة، فيقول: أنا وأبواي، فيقال له: ادخل أنت وأبواك). ضعيفاً أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣٠٠) ، وأبو الشيخ في "الأمثال" (رقم ٥٨) ، وتمام في "الفوائد" (ق ٢٢٨ / ٢-١) ، وابن عساكر (٤ / ٣٣٣ / ٢) ، والطبراني في "الكبير" (١٩ / ٤١٦ / ١٠٠٤) من طرق عن يحيى بن درست عن علي بن ربيع (وقال بعضهم: علي بن الهيثم، وقال غيره: علي بن نافع) عن بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً. وقال العقيلي: "علي بن نافع مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، وهذا المتن يروى بغير هذا الإسناد أصح من هذا". ومن طريقه أخرجه ابن حبان في "الضعفاء" وسماه علي بن الربيع وقال: "هذا منكر لا أصل له، ولما كثرت المناكير في رواياته بطل الاحتجاج به". قلت: وقد وجدت لطرفه الأول شاهداً، ولكنه لا يساوي فلساً، لأنه يرويه عبد الله بن محمد بن سنان: حدثنا إبراهيم بن الفضل - وهو ابن أبي سويد - : حدثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة، عن سواء الخزاعي عن أم سلمة مرفوعاً به. أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١ / ١٤٤) . قلت: وآفته ابن سنان هذا؛ وهو الروحي الواسطي؛ قال ابن حبان وأبو نعيم: "كان يضع الحديث.." (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٠/٧

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢١/٧

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٦٥/٧

"كذاب مكشوف الحال؛ قال ابن حبان (١/ ١١٤-١١٥): "دجال من الدجاجلة، وكان رقاصا بالبصرة، يدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس ويضع عليه". ثم ساق له نماذج من أحاديثه عن أنس، وقال: "لا أصل لها" من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "٣٣٠٧ - (إن يوشع بن نون دعا ربه: اللهم! إني أسألك باسمك الزكي الطاهر المطهر المقدس المخزون الرحيم الصادق، عالم الغيب والشهادة، بديع السماوات والأرض ونورهن وقيمهن، ذي الجلال والإكرام، حنان، جبار، نور، قدوس، حي لا يموت، قال: هذا ما دعاه به فحبست الشمس) منكرأخرجه الرافعي في "تاريخ قزوين" (٤/ ٦٤ / ترجمة المحسن بن الحسن الراشدي) بسنده عن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن زياد المخزومي: حدثنا المضاء بن الجارود: حدثنا عبد العزيز (الأصل: عبد الله) بن زياد عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ... فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عبد العزيز بن زياد لم أعرفه. والمضاء بن الجارود؛ قال الذهبي في "المغني": "لا يدري من هو؟". وكذا قال في "الميزان"، ولكنه استدرك فيه بأنه روى عنه اثنان، وقال أبو حاتم: "محله الصدق" (١)

"وهذا حديث باطل ليس له أصل، وليس هذا الشيخ ممن يقيم الحديث". وعثم بن عبد الله القرشي لم أعرفه. ووقع في "الديلمي": عثمان بن عنبسة ابن عنبسة. ولم أجده أيضا. وقد روي من طريق أخرى عن الحسن مرسلًا نحوه، وسيأتي تخريجه في الذي بعده. ٣٦٨٠ - (ساعات الأمراض يذهبن ساعات الخطايا). ضعيف جدارواه ابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" (١٦١ / ١)، وتمام في "فوائده" (٢ / ٦٣ / ٢) من طريق الهيثم بن الأشعث الصنعائي، عن فضال بن جبير الغداني، عن بشير بن عبد الله بن أبي أيوب الأنصاري، عن أبيه، عن جده مرفوعا. ومن هذا الوجه رواه الخطيب في "التلخيص" (٧١ / ٢). قلت: وهذا إسناد ضعيف جدا عبد الله بن أبي أيوب الأنصاري لا يعرف، وقد أغفلوه، فلم يذكروه حتى ولا في الرواة عن أبيه أبي أيوب الأنصاري. وابنه بشير؛ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "اللسان": "مجهول، روى حديثه البيهقي في "الشعب"، وابن أبي الدنيا في "الأمراض والكفارات". يعني هذا. فضال بن جبير الغداني، قال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج به بحال، يروي أحاديث لا أصل لها، يزعم أنه سمع أبا أمامة، يروي عنه ما ليس من حديثه". وقال ابن عدي: "أحاديثه غير محفوظة" (٢)

"وهذا باطل لا أصل له" ٣٦٨٢ - (ساعة في سبيل الله خير من سبعين حجة). ضعيف رواه الديلمي (٢٠٦) من طريق أبي يعلى: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري: حدثنا أبو توبة: حدثنا محمد بن بكير الهلالي، عن طاوس ومكحول، عن ابن عمر مرفوعا. قلت: وهذا سند ضعيف؛ محمد بن بكير الهلالي لم أعرفه، وفي "الميزان": "محمد بن بكر بن الفضل الهلالي، عن محمد بن أبي الشوارب. قال ابن غلام الزهري: ليس بالمرضي". قلت: وليس به؛ فإنه متأخر جدا عن هذا؛ فإن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣١٢/٧

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٥٧/٨

أبي الشوارب - وهو محمد بن عبد الملك - توفي سنة (٢٤٤) ، فهو من طبقة شيوخ أبي يعلى، فالمرجم من طبقة أبي يعلى نفسه، بينما يوجد بينهما في هذا الحديث واسطتان كما ترى. والله أعلم.. " (١)

"٣٦٩٣ - (ست خصال من السحت: رشوة الإمام؛ وهي أحبث ذلك كله، وثمن الكلب، وعسب الفرس، ومهر البغي، وكسب الحمام، وحلوان الكاهن). ضعيف جداً أخرجه الديلمي (٢ / ٢١٠) من طريق محمد بن يحيى (وهو ابن منده) : حدثنا يوسف بن موسى المروزي: حدثنا أيوب بن محمد الوراق: حدثنا الوليد بن الوليد الدمشقي: حدثنا ثابت بن سويد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ الوليد بن الوليد الدمشقي قال الدارقطني وغيره: "منكر الحديث"، وفي رواية عنه: "متروك". وأما أبو حاتم فقال: "صدوق". وتناقض ابن حبان، فأورده في "الثقات"، وأورده في "الضعفاء"، وأورد له خبراً عن عائشة قال فيه: "لا أصل له" من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم -". وقال أبو نعيم: روى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثابت موضوعات. ومن دونه؛ لم أعرفهما، وكذلك ثابت بن سويد.. " (٢)

"الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن ابن مسعود مرفوعاً به. وهذا إسناد ضعيف جداً؛ ابن المغيرة هذا ضعفه، وقال العقيلي: "حدث بما لا أصل له". وساق له الذهبي أحاديث، وقال: "وهذه موضوعات". وقال الحافظ العراقي في "تاريخ الإحياء" (٢ / ١٥٧): "رواه أبو بكر بن لال في "مكارم الأخلاق" من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف، ورواه الحاكم وصححه من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف، ورواه الحاكم وصححه من حديث ابن عباس: إنكم تجالسون بينكم بالأمانة". قلت: وحديث ابن عباس هذا؛ لم أره حتى الآن في "المستدرک" لنظر في سنده، ومهما يكن من أمر؛ فإن الطرف الأول من الحديث المرسل يتقوى بحديث ابن عباس هذا، وبحديث جابر مرفوعاً بلفظ: "المجالس بالأمانة... " وسنده ضعيف أيضاً؛ كما تقدم بيانه (١٩٠٩). ٣٨٥٥ - (عجلوا بالركعتين بعد المغرب، فإنهما ترفعان مع المكتوبة). ضعيف جداً أخرجه ابن نصر في "قيام الليل" (ص ٣١)، وابن عدي (ق ١٤٤ / ٢)، والديلمي (٢ / ٢٧٨) عن محمد بن الفضل، عن زيد العمي، عن أبي غالب، عن حذيفة مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ محمد بن الفضل - وهو ابن عطية - متروك. وزيد العمي؛ ضعيف.. " (٣)

"فأشار إلى أنه ليس ثقة في الرواية، وهو ما صرح به أبو نعيم وابن مردويه كما تقدم، فلا تنافي بين قول الجزري وقوليهما، خلافاً لما ظنه الأيوبي في "مناهل". على أنه قد فاته أن الراوي عنه ضعيف أيضاً، وهو أبو الفضل الخزاعي، واسمه محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل؛ أورده الذهبي أيضاً، فقال: "ألف كتاباً في قراءة أبي حنيفة، فوضع الدارقطني خطه بأن هذا موضوع لا أصل له". وقال غيره: لم يكن ثقة". وقال الخطيب في "تاريخه" (٢ / ١٥٨): "كان أبو الفضل الخزاعي شديد العناية بعلم القراءات، ورأيت له مصنفاً يشتمل على أسانيد القراءات المذكورة، فيه عدة من الأجزاء، فأعظمت ذلك

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٥٩/٨

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧٢/٨

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣١٦/٨

واستنكرته، حتى ذكر لي بعض من يعتني بعلوم القراءات أنه كان يخلط تخليطا قبيحا، ولم يكن على ما يرويه مأمونا. وحكى لي القاضي أبو العلاء الواسطي عنه أنه وضع كتابا في الحروف، ونسبه إلى أبي حنيفة. قال أبو العلاء: فأخذت خط الدارقطني وجماعة من أهل العلم كانوا في ذلك الوقت؛ بأن ذلك الكتاب موضوع **لا أصل له**، فكبر عليه ذلك وخرج من بغداد إلى الجبل. ثم بلغني بعد أن حاله اشتهرت عند أهل الجبل، وسقطت هناك منزلته. ولم يعبأ بهذا كله العلامة الجزري، فوثق الخزاعي، وليس له ذلك، بعدما علمت من حاله وتخليطه واستنكار الخطيب عليه، ونسبة أبي العلاء الواسطي وغيره إياه إلى الوضع على أبي حنيفة، وأما قول الجزري: "قلت: لم تكن عهدة الكتاب عليه، بل على الحسن بن زياد كما تقدم (يعني في ترجمته الحسن هذا، وهو اللؤلؤي: ج ١ ص ٢١٣) ، وإلا؛ فالخزاعي إمام جليل من أئمة القراء الموثوق بهم. والله أعلم.." (١)

"والذي نفسي بيده! إن في غبارها شفاء من كل داء، قال: وأراه ذكر: ومن الجذام والبرص". ذكره رزين العبدري في "جامعه"، ولم أره في الأصول. قلت: وصدقه الحافظ الناجي في "عجالة الإملاء" (ق ١٣٦ / ٢) ، وفي ذلك إشارة إلى أنه **لا أصل له**؛ كما قاله ابن الجوزي فيما نقلوا عنه، ولا يحضرني الآن مصدره. وإذا عرفت أن طرق الحديث ضعيفة جدا مع إرسالها وإعضائها، وفقدان الشاهد الصالح لها؛ يتبين لك جهل المعلقين على "الترغيب" (٢ / ١٩١) بقولهم: "حسن بشواهدهم"! فإنه لا يخفى على المبتدئين في هذا العلم؛ أنه يشترط في الشواهد أن لا يشتد ضعفها! وإن مما يؤكد جهلهم أنهم أتبعوا قولهم المذكور بقول الحافظ الناجي في المكان الذي أشرت إليه: "وقد روى الحافظ أبو نعيم في "الطب" من حديث ثابت (!) بن قيس بن شماس مرفوعا.. (فذكر الحديث) ، وروي أيضا مرسلا من حديث سالم: أنه يبصر من الجذام. وروي أيضا من حديث عائشة قالت: ذكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة، فقال: والله! إن تربتها ميمونة". قلت: وقد عرفت مما تقدم الضعف الشديد الذي في الحديثين الأولين، وأما حديث عائشة فمع كونه ليس في معناها - كما هو ظاهر -؛ فإنه لا يصح إسناده، وقد قيل في متنه: "مؤمنة"؛ كما سيأتي بيان ذلك كله برقم (٦٦٤) .." (٢)

"عن جابر مرفوعا. وقال الصابوني: "حديث غريب من حديث مسعر، لا أعلم له راويا عنه غير عبد الله بن محمد بن المغيرة". قلت: وهو شديد الضعف؛ قال ابن عدي: "عامة ما يرويه لا يتابع عليه". وقال النسائي: "روى عن الثوري ومالك بن مغول أحاديث كانا أنقى لله من أن يحدثا بها". وقال العقيلي: "يحدث بما **لا أصل له**". وساق له الذهبي أحاديث؛ ثم قال فيها: "وهذه موضوعات". ٣٩٦٨ - (الغزو خير لوديك). موضوعاً أخرجه الديلمي (٢ / ٣٢٥) من طريق محمد بن سعيد بن حسان: أخبرني إسماعيل بن عبد الله: أخبرني أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لرجل من بني حارثة: "ألا تغزو يا فلان؟"، قال: يا رسول الله! غرست وديا لي، وإني أخاف إن غزوت أن يضيع، فقال: ... فذكره، قال: فغزا، فوجد وديه كأحسن الودي وأجوده. قلت: وهذا موضوع؛ آفته محمد بن سعيد هذا - وهو

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٧٦/٨

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢٥/٨

الشامي المصلوب -؛ قال الحافظ في "التقريب": "كذبوه، وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث. وقال أحمد: قتله." (١)

"٤٠٤٨ - (إن لله في كل يوم ثلاث مئة وستين نظرة؛ لا ينظر فيها إلى صاحب الشاه. يعني: الشطرنج). موضوعاً أخرجه ابن حبان في "الضعفاء والمجروحين" في ترجمة محمد بن الحجاج المصفر، عن خدام بن يحيى، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً. وقال فيه: "منكر الحديث جداً، يروي عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر، لا تحل الرواية عنه". وتركه أحمد وغيره، كما تقدم بيانه في حديث آخر له موضوع برقم (٣٨٩٤). والحديث أورده ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٢٩٧ / ١٣٠٤) من طريق ابن حبان وقال: "لا أصل له". ثم ذكر بعض كلام ابن حبان المذكور آنفاً، وكلمات من أشرنا إليهم مع الإمام أحمد.. (٢)

"بحق مصدر فريد في معرفة بعض الرواة المجهولين أو المستورين! فهو إذن آفة هذا الحديث. ثم إن متن الحديث لوائح الوضع عليه ظاهرة عندي؛ إذ من غير المعقول أن يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - لعائشة أو غيرها من البشر الذين هداهم الله به، وله المنة بعد الله عليهم: "ما سررت مني كسروري منك"! زد على ذلك قصة تولد النور من عرقه - صلى الله عليه وسلم - التي لا أصل لها في شيء من أحاديث خصائصه وشمائله - صلى الله عليه وسلم -؛ حتى ولا في كتاب السيوطي "الخصائص الكبرى" الذي جمع فيه من الروايات ما صح وما لم يصح حتى الموضوعات! ثم رأيت الحديث في "الحلية" (٢/ ٤٥-٤٦) من طريق البخاري أيضاً، لكنه نسب الشيخ فقال: "عمرو بن محمد الزبقي"، فرجعت إلى "أنساب السمعاني"، فوجدت عنده في هذه النسبة: "أبو الحسن أحمد بن عمرو بن أحمد البصري الزبقي من أهل البصرة، حدث عن عبدة بن عبد الله الصفار وأبي يعلى المنقري وابنه (!). روى عنه محمد بن علي الكاغدي وأحمد بن محمد الأسفاطي البصريان، وأبو القاسم الطبراني، وأما ابن المذكور هو محمد بن أحمد بن عمرو الزبقي، حدث عن يحيى بن أبي طالب، روى عنه القاضي أبو عمر بن أثياقا البصري". فهل هو أبو الحسن هذا تحرف اسمه (محمد) إلى (أحمد)؟ ذلك مما أستبعده؛ لأنه دون محمد في الطبقة. والله أعلم. ٤١٤٥ - (نعم؛ فإنه دين مقضي. يعني: يستدين ويضحى). منكرأخرجه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٨٣ / ٤٦)، ومن طريقه. (٣)

"خلاد" فتوهم أنه عنه، ولم يتنبه أن الراوي لم يقل في إسناده: "عن أبيه"، وإنما أوقفه على الخلاد بن السائب، ولذلك جزم الهيثمي بأنه مرسل كما رأيت، ولم يتنبه لهذا المناوي، فقال عقب عبارة الهيثمي السابقة: "وفيه إيذان بضعف هذا المتصل، فتحيز المصنف له كأنه لاعتضاده". كذا قال! وقد علمت أن المتصل لا أصل له عند أحمد. نعم؛ قد عزاه الهيثمي (١٠/ ١٦٩) للطبراني عن خلاد بن السائب، عن أبيه بالشرط الأول منه؛ وقال: "وفيه حفص بن هاشم بن عتبة؛ وهو مجهول". قلت: وهذا الشرط هو عند أحمد أيضاً؛ لكن من الطريق الأولى مرسل، والتي فيها ابن لهيعة. والظاهر أنه في طريق

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٣٩/٨

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٧/٩

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٦٨/٩



الطبراني أيضا؛ فقد ذكر الذهبي في ترجمة حفص هذا أنه: "روى عنه ابن لهيعة وحده". وإذا صح هذا؛ فيكون ابن لهيعة قد اضطرب في إسناد الحديث؛ فتارة أرسله، وتارة وصله من طريق هذا المجهول. والله أعلم. لكن هذا الشطر له شواهد؛ منها عند الطبراني في "الكبير" (٣ / ١٥٠ / ١) عن ابن عباس مرفوعا: "كان إذا دعا جعل باطن كفه إلى وجهه". وإسناده ضعيف، لا بأس به في الشواهد. بل قد ثبت الأمر بذلك والنهي عن السؤال بظهور الأكف؛ كما تقدم تحقيقه في "الصحيحة" (٥٩٥) .. (١)

"واعلم أن هذا الحديث قد أنكره الإمام أبو جعفر الطحاوي من حيث المعنى؛ فإنه قال في "مشكل الآثار" (١/ ٣٩٧-٣٩٨): "قال أبو عبيد: القراءة التي سمعتها في الريح والرياح أن ما كان منها من الرحمة فإنه جمع، وما كان منها من العذاب فإنه على واحدة. قال: والأصل الذي اعتبرنا به هذه القراءة حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - "أنه كان إذا هاجت الريح قال: اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا"، فكان ما حكاه أبو عبيد من هذا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مما لا أصل له، وقد كان الأولى به لجلالة قدره ولصدقته في روايته غير هذا الحديث أن لا يضيف إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما لا يعرفه أهل الحديث عنه. ثم اعتبرنا في كتاب الله تعالى مما يدل على الواحد في هذا المعنى؛ فوجدنا الله تبارك وتعالى قد قال في كتابه العزيز: (هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان) [يونس: ٢٢] ، فكانت الريح الطيبة من الله تعالى رحمة، والريح العاصف منه عز وجل عذابا. ففي ذلك ما قد دل على انتفاء ما رواه أبو عبيد مما ذكره". ثم ذكر بعض الأحاديث التي تشهد لما تضمنته الآية الكريمة، وترد على أبي عبيد رحمه الله، فانظر "تخريج الكلم الطيب" (١٥٣) وغيره. ثم رأيت الحديث في كتاب "الأم" للإمام الشافعي بإسناد آخر عن عكرمة، فقال (١ / ٢٢٤) : أخبرني من لا أتهم قال: حدثنا العلاء بن راشد، عن عكرمة به. قلت: وهذا أيضا ضعيف جدا؛ العلاء بن راشد؛ قال الحسيني في ترجمته: "عن عكرمة، وعنه إبراهيم بن أبي يحيى، لا تقوم به حجة". قال الحافظ في "التعجيل" عقبه: (٢)

"تفرد به يوسف عن سفيان". وقال ابن عدي - في ترجمة يوسف -: "يعرف بالمسيب بن واضح عن يوسف عن سفيان بهذا الإسناد، وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء؛ روه عن يوسف، ولا يرويه غير يوسف عن الثوري". قلت: يوسف هذا صدوق، ولكنهم ضعفوه؛ لأنه كان يخطيء، وقد دفن كتبه. وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (٢ / ٢٨٥) عن أبيه: "حديث باطل لا أصل له، ويوسف بن أسباط دفن كتبه". قلت: وقد تابعه يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر. أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧ / ٢٦١٣) ، والطبراني في "المعجم الأوسط" (١ / ٢٨ / ١ - ٤٥٩ - بترقيمي) من طريقين عنه. وهذا إسناد ضعيف جدا؛ قال الهيثمي في "المجمع" (٨ / ١٧) : "ويوسف هذا متروك. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به". وقال ابن حبان في "الضعفاء" (٣ / ١٣٦) : "يروي عن أبيه ما ليس من حديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها مقلوبة". وقال الحافظ في "الفتح" (١٠ / ٢٢٨) - بعد أن عزاه لابن عدي والطبراني -: "ويوسف بن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٢/٩

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٩/٩

محمد ضعفوه. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وأخرجه ابن أبي عاصم في "آداب الحكماء" بسند أحسن منه! قلت: وكأنه يعني السند الذي قبله من رواية المسيب بن واضح؛ لأنه أشهر. (١)

"وسمع رجلا وهو يقول: ذا الجلال والإكرام! فقال: "قد استجيب لك، فسل". وسمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلا وهو يقول: اللهم! إني أسألك الصبر، قال: "سألت الله البلاء؛ فأسأله العافية". قلت: وهذا إسناد فيه ضعف؛ أبو الورد: هو ابن ثمامة بن حزن القشيري؛ لم يوثقه أحد، وقال الحافظ: "مقبول"؛ يعني: عند المتابعة. ومع ذلك سكنت عليه في "الفتح" (١١ / ٢٢٤-٢٢٥) ؛ وقد ذكره دليلا لمن قال: إن الاسم الأعظم: "ذو الجلال والإكرام"! وما أراه يجوز له السكوت عليه؛ فقد ذكر في الاسم الأعظم أربعة عشر قولاً؛ هذا أحدها، فيحسن في مثل هذا الخلاف أن يبين قيمة أدلة الأقوال من حيث الثبوت؛ لأن ذلك يساعد من لا علم عنده بالحديث على الترجيح. ٤٥٢١ - (من حسن عبادة المرء: حسن ظنه). ضعيفرواه ابن عدي (١٦١ / ١) ، والخطيب (٣٧٧ / ٥) ، والرافعي في "تاريخ قزوين" (١٤١ / ٤) عن سليمان بن الفضل الزيدي: حدثنا ابن المبارك عن همام عن قتادة عن أنس مرفوعا. وقال ابن عدي: "سليمان؛ ليس بمستقيم الحديث، وقد رأيت له غير حديث منكر، والحديث بهذا الإسناد لا أصل له". (٢)

"... ومن خاصم في باطل وهو يعلم؛ لم يزل ...". وهو مخرج في "الصحيحة" برقم (٤٣٧). ٤٥٨١٠ - (من جمع بين الصلاتين من غير عذر؛ فقد أتى بابا من أبواب الكبائر). ضعيف جداً أخرجه الترمذي (١ / ٣٥٦ - شاكر) ، وأبو يعلى (٢٧٥١) ، والحاكم (١ / ٢٧٥) ، والعقيلي (٩٠) ، والطبراني (٣ / ١٢٥ / ٢) ، والبزار (٤٥٨١ - كشف) ، وعبد الغني المقدسي في "السنن" (٧١ / ٢) عن حنش عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا. ومن هذا الوجه: رواه الخطيب في "الموضح" (٢ / ٢٠) ؛ وقال: "حنش: هو حسين بن قيس أبو علي الرحي، وهو ضعيف". ولهذا قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٣ / ١٩ / ٢) : "وهو حديث ضعيف". وقال العقيلي: "لا أصل له"، وقد روي عن ابن عباس بإسناد جيد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء. قلت: وقال الحافظ في الحنش هذا: "متروك". ولذلك لما قال الحاكم عقب الحديث: "حنش بن قيس الرحي يقال له: أبو علي، من أهل اليمن، سكن الكوفة، ثقة!" رده الذهبي بقوله: "قلت: بل ضعفوه". (٣)

"قلت: وروي الحديث عن أبي هريرة بأتم منه، وسيأتي برقم (٦٠٣٢). ٤٦٤٤٠ - (من كثرت صلاته بالليل؛ حسن وجهه بالنهار) (١). موضوعاً أخرجه ابن ماجه (١ / ٤٠٠) ، وابن نصر في "قيام الليل" (ص ١٤٨) ، وابن أبي حاتم في "العلل" (١ / ٧٤) ، والخطيب في "التاريخ" (١ / ٣٤١ و ١٢٦ / ١٣) ، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٢ / ١١٠) عن ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا. وقال ابن أبي حاتم: "قال أبي: فذكرت لابن غير؟ فقال: الشيخ لا بأس به، والحديث منكر. قال أبي: الحديث موضوع". قلت: ويشير بقوله: "الشيخ" إلى ثابت بن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤/١٠

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٥/١٠

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٨/١٠

موسى، وهو مختلف فيه؛ فقال ابن معين: "كذاب". وقال أبو حاتم: "ضعيف". ووثقه مطين. وقال العقيلي: "كان ضريرا عابدا، وحديثه (يعني: هذا) باطل لا أصل له، ولا يتابعه عليه ثقة". وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيرا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وهو الذي روى عن شريك ... " فذكر الحديث. قال: "وهذا قول شريك، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر: "يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد ... " الحديث، فأدرج ثابت \_\_\_\_\_ (١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن: "مسند الشهاب". (الناشر) .. (١)

"٤٦٥٤ - (من لم يخلق عانته، ويقلم أظفاره، ويجز شاربته؛ فليس منا). ضعيفاً أخرجه أحمد (٥ / ٤١٠) عن ابن لهيعة: حدثنا يزيد بن عمرو المعافري عن رجل من بني غفار أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ... فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لسوء حفظ ابن لهيعة. والرجل الغفاري لم يسم فهو مجهول، وليس فيه التصريح بأنه صحابي، حتى يقال: إن الصحابة كلهم عدول؛ فلا يضر عدم تسميته! وكون يزيد بن عمرو - وهو المعافري المصري - من التابعين؛ لا يلزم منه أن يكون شيخه تابعيا مثله أو أكبر منه، وهذا مثله كثير في الأحاديث؛ كما لا يخفى على من تعانى هذا الفن الشريف. نعم؛ قد صح الشطر الأخير من الحديث؛ بلفظ: "من لم يأخذ من شاربته فليس منا". وهو مخرج في "المشكاة" (٤٤٣٨)، و"الروض النضير" (٣١٣). (تنبيه): لقد رأيت هذا الحديث في رسالة "حكم اللحية في الإسلام" للشيخ محمد الحامد رحمه الله (ص ٢٨) معزوا للطبراني عن واثلة! ولا أصل له عند الطبراني ولا عند غيره عن واثلة؛ ولم يذكره السيوطي في "جامعيه" إلا من رواية أحمد عن الرجل. وكذلك فعله قبله الهيثمي في "المجمع" (٥ / ١٦٧). وقال: .. وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات!" (٢)

"ثقة مكثر، له ما ينكر. قال أبو حاتم: صدوق قد تغير، وكان كلما لقن تلقن. وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربع مائة حديث لا أصل لها". وقال الحافظ: "صدوق، مقرأ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح". قلت: ويظهر من كلام أبي حاتم الآتي: أن هذا الحديث من تلك الأحاديث التي أشار إليها أبو داود مما لا أصل له؛ فقد قال ابنه في "العلل" (٢ / ١٣٥): "سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار ... (فذكره)؟ فقال أبي: هذا حديث باطل؛ إنما يروى عن قيس قوله. قلت: ممن هو؟ قال: من هشام ابن عمار، كان هشام بأخرة يلقنونه أشياء فيلقن، فأرى هذا منه" .. (٣)

"متروك". وقدم أحمد وأبو حاتم ابن لهيعة عليه! ٥ - وأما أثر مجاهد؛ فرواه الفريابي محمد بن يوسف عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال ... فذكره. أخرجه ابن عدي (٢ / ٣٦٦)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٢ / ٣٤٧ / ٢٥٦٤) وقال: "ثم رجع عنه الفريابي: وقال: قال لي يحيى بن معين: هذا حديث كذب. وجعل يستعظم زلته فيه؛ وقال: لولا أن الفريابي شيخ صالح؛ ولكني أظنه يحمل عليه فيه!" كذا الأصل! وفي الجملة الأخيرة منه شيء. وقال ابن عدي - عن ابن معين - "وهذا حديث باطل لا أصل له". رواه من طريق عباس عنه. وقد رأيت في كتاب "التاريخ والعلل" ليحيى بن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٦٩/١٠

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٨٤/١٠

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٩٨/١٠

معين (ق ٢٢ / ١ - رواية عباس الدوري عنه). وجملة القول في هذا الحديث؛ أن طرقه كلها واهية جدا، وبعضها أشد ضعفا من بعض، ولذلك جزم ببطلانه جماعة من الأئمة؛ كابن معين، والبخاري، وابن عدي، وجزم ابن الجوزي بوضعه، وتبعه الحافظ الذهبي حين قال: "إنه من بلايا الغساني". وأما قول السيوطي في "الآلئ" (١ / ١٢٣) - متعقبا على ابن الجوزي -: "(١)"

"روى أحاديث في ثواب المجاهدين والمرابطين والشهداء موضوعة، كلها كذب، لا تحل روايتها، والحمل فيها عليه، فهو المتهم بها؛ فإنه كان يركب الأسانيد ويضع عليها أحاديث". قال الحافظ في "اللسان": "ورأيت له تصانيف؛ منها كتاب "الاحتراف"، ذكر فيه أحاديث وآثارا في فضائل التجارة؛ لا أصل لها". ثم ساق له واحدا منها. ٤٧٤١ - (هل من أحد يمشي على الماء إلا ابتلت قدماه؟! قالوا: لا يا رسول الله! قال: كذلك صاحب الدنيا؛ لا يسلم من الذنوب). ضعيفرواه البيهقي في "الزهد" (٢ / ٣٢ / ١-٢) عن سيار بن حاتم: حدثنا هلال بن حق: حدثنا سعيد الجريري والحسن بن ذكوان عن الحسن بن أنس. قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ سيار بن حاتم؛ قال العقيلي: "أحاديثه مناكير. ضعفه ابن المديني". وقال أبو أحمد الحاكم: "في حديثه بعض المناكير". ولم يوثقه غير ابن حبان. ومع ذلك قال الذهبي: "صالح الحديث، وثقه ابن حبان!" وقال الحافظ: "صدوق، له أوهام!" قلت: وقد خولف في إسناده؛ فقال ابن أبي الدنيا في "ذم الدنيا" (١٩ / ٢): حدثني إسحاق بن إسماعيل قال: حدثنا روح بن عباد عن عوف عن الحسن قال: بلغني أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال ... فذكره بلفظ: "(٢)"

"الضرير إبراهيم بن زكريا: أخبرنا ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عمار بن ياسر قال: أتى علي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنا على بئر؛ أدلو ماء في ركوة لي، فقال: "يا عمار! ما تصنع؟". قلت: يا رسول الله! بأبي وأمي؛ أغسل ثوبي من نخامة أصابته. فقال ... فذكره. وقال الدارقطني: "لم يروه غير ثابت بن حماد، وهو ضعيف جدا. وإبراهيم وثابت ضعيفان!" قلت: إبراهيم بن زكريا بريء الذمة منه؛ لأنه قد توبع، فقال أبو يعلى في "مسنده" (٢ / ٤٥٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١ / ١٧٦) - والسياق للأول - : حدثنا محمد بن أبي بكر: أخبرنا ثابت بن حماد أبو زيد ... به. وكذلك الطبراني في "الأوسط" (ج ١ ق ١١ / ١ - زوائد المعجمين)، وعنه ابن منده في "المعرفة" (٢ / ٧٤ / ٢)، وابن عدي في "الكامل" (٤٧ / ١)، وغيرهم. وقال هو والطبراني: "لا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد، تفرد به ثابت". ولذلك قال البيهقي في "السنن" (١ / ١٤) - بعد أن ذكره معلقا - : "فهذا باطل لا أصل له، وإنما رواه ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن عمار. وعلي بن زيد غير محتج به، وثابت بن حماد متهم به". وأقره ابن الملقن في "خلاصة البدر المنير" (٤ / ١). وقال عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام" (ق ٢٧ / ١). ثابت بن حماد؛ أحاديثه مناكير ومقلوبات..." (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٩/١٠

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٨٧/١٠

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٥/١٠

"فالاقتصار على تضعيفه فقط؛ مخالفة صريحة لهم بدون حجة. الثاني: قوله: "تابعه حماد بن سلمة"! قلت: هذه متابعة باطلة لا أصل لها؛ لأنها وهم من إبراهيم بن زكريا العجلي، خالف فيه الثقات، لا سيما وقد وافقهم في رواية الدارقطني وأبي نعيم عنه كما تقدم فقال: ثابت بن حماد؛ فعاد الحديث إلى أنه تفرد به هذا المتروك! الثالث: قوله: "فبطل جزم البيهقي ببطلان الحديث ...". قلت: فقلوله هذا هو الباطل؛ لأنه بناه على ما دفعه به من المتابعة المزعومة، وما بني على باطل فهو الباطل؛ لا سيما وليس البيهقي منفردا بجزمه المذكور؛ كما عرفت مما سبق من البيان. الرابع: قوله: "ودفع قوله في علي هذا.. بأن مسلما روى له مقرونا ...". قلت: وهذا مدفوع لسببين: أولا: أنه لا يجوز للباحث المنصف أن يأخذ من ترجمة الراوي الأقوال التي تعدله - لهوى في نفسه -، ويعرض عن الأقوال الأخرى التي تجرحه، ولا العكس أيضا، وإنما ينبغي أن يلخص من مجموع تلك الأقوال كلها ما يمكن أن يأخذ من مجموعها على ما يساعد عليه علم مصطلح الحديث مما هو مفصل فيه، وهذا مما لم يفعله الشيخ القاري مع الأسف؛ فإن عليا هذا قد جرحه جماهير الأئمة جرحا مفسرا؛ بأنه ضعيف لا يحتج به لسوء حفظه؛ كالإمام أحمد وابن معين وغيرهم ممن ذكرهم الحافظ في "التهذيب". فالإعراض عن أقوالهم إلى أقوال معدليه - الذين زعمهم القاري - مخالف لعلم المصطلح الذي يقول: (الجرح المفسر مقدم على التعديل)، لا سيما إذا كان الجارحون من مثل الإمام أحمد. (١)

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن زياد الإفريقي؛ وقد مضى غير مرة. وقد روي من حديث أنس أيضا، لكنه ضعيف أيضا. وقال الحافظ ابن كثير في أول تفسير سورة "المؤمنون": "هذا حديث غريب، وإسناده فيه من لا يعرف لجهالته". قلت: وقد خرجته في "إرواء الغليل" برقم (٢٤٠١). ومن هذا التخريج؛ يتبين لك أن قول الشيخ علي القاري في "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" - وقد ساق حديث الترجمة برقم (٣٧٨) -: "لا أصل له". صرح به الرهاوي!! وقال المعلق عليه الشيخ أبو غدة: "وقد وقع ذكره حديثا نبويا مستشهدا به من الإمام الكمال ابن الهمام في كتابه العظيم "فتح القدير" (٢/ ٦٤)، وهو من كبار فحول العلماء المحققين في المنقول والمعقول والاستدلال، ولكنه وقع منه الاستشهاد بهذا الحديث على المتابعة لمن استشهد به من الفقهاء والعلماء الذين ينظر في كتبهم، فأورده متابعة دون أن يبحث عنه. وكثيرا ما يقع للعالم هذا؛ إذ لا ينشط للكشف والتمحيص لما يستشهد به، فيذكره أو ينفيه على الاسترسال والمتابعة. إذن: فالاعتماد على من تفرغ وبحث ومحص، لا على من تابع ونقل واسترسل". فأقول: وهذا كلام صحيح، وهو من الأدلة الكثيرة على أن أبا غدة نفسه ليس من قبيل "من تفرغ وبحث ومحص"، بل هو جماع حطاب، يجمع من هنا وهناك نقولا ليجعل بها الرسالة الصغيرة كتابا ضخما ملء الفراغ! ولذا؛ فهو ممن لا ينبغي أن يعتمد عليه في هذا العلم؛ فإنك تراه يتابع القاري على قوله في هذا. (٢)

"الحديث: "لا أصل له ...". مع أنه قد روي من حديث ابن عمرو، ومن حديث أنس، كما رأيت. ويغني عنه في الاستدلال على تحريم نكاح اليد؛ عموم قوله تعالى: (والذين هم لفروجهم حافظون. إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٨/١٠

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢٥/١٠

فإنهم غير ملمومين. فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون). وقد استدل بها الإمام الشافعي ومن وافقه على التحريم، كما قال ابن كثير، وهو قول أكثر العلماء؛ كما قال البغوي في "تفسيره"، وحكاها العلامة الألوسي (٥/ ٤٨٦) عن جمهور الأئمة، وقال: "وهو عندهم داخل في ما (وراء ذلك)". وانتصر له بكلام قوي متين، وإن عز عليه أيضا مخرج الحديث؛ فقال: "ومن الناس من استدل على تحريمه بشيء آخر، نحو ما ذكره المشايخ من قوله - صلى الله عليه وسلم -: "ناكح اليد ملعون" ...! وأما ما رواه عبد الرزاق في "المصنف" (٧/ ٣٩١ / ١٣٥٩٠)، وابن أبي شيبة (٤/ ٣٧٩) عن أبي يحيى قال: سئل ابن عباس عن رجل يعبت بذكره حتى ينزل؟ فقال ابن عباس: إن نكاح الأمة خير من هذا، وهذا خير من الزنى! فهذا لا يصح؛ وعلمته أبو يحيى هذا - واسمه مصدع المعرقب (١) -؛ قال ابن حبان في "الضعفاء" (٣/ ٣٩) : \_\_\_\_\_ (١) وقد حسن له الشيخ - رحمه الله - في "الصحيحة" (٣٢٠٩)، وهو من رجال مسلم متابعة! (الناشر). (١)

"والحديث؛ أورده ابن الجوزي في "الموضوعات". وقال: "لا يصح؛ ابن مهاجر ضعيف". قلت: أما الطرف الأول من الحديث - "لا يدخل ولد الزنى الجنة" - : فلا سبيل إلى الحكم عليه بالوضع، كما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في "القول المسدد"، وتبعه السيوطي في "الآلئ" (٢/ ١٠٥-١٠٦)، وابن عراق في "تنزيه الشريعة" (٢/ ٢٢٨-٢٢٩)، وذلك لأن له طرقا أخرى، قد ملت من أجلها إلى تحسينه؛ كما تراه مخرجا في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦٧٣). ولذلك؛ فقد أخطأ الشيخ علي القاري في قوله - في كتابه "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" في هذا الحديث - : "لا أصل له!" ومرو عليه محقق الكتاب الشيخ أبو غدة، فلم يعلق عليه بشيء! ووجه الخطأ: أن هذا يقول - "لا أصل له" - ؛ إنما يراد به عند المتأخرين أنه لا إسناد له! فكيف يقال هذا؛ والحديث له عدة أسانيد؛ أحدها عند البخاري في "التاريخ الصغير"؟! ثم إن هذا الطرف من الحديث ليس على ظاهره؛ لمخالفته لقوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى)، ولذلك تأولوه على وجوه؛ ذكرت بعضها في الموضوع المشار إليه من "الصحيحة". قلت: ولعل الطرف الآخر من الحديث أصله من الإسرائيليات، فرفعه بعض الضعفاء قصدا أو سهوا؛ فقد ذكر السيوطي أن عبد الرزاق روى عن ابن التيمي قال: حدثني الربيعي - وكان عندنا مثل وهب عندكم - أنه قرأ في بعض الكتب: (٢)

"متروك". على أن عبد الجبار هذا قد روى عن شيخه ربيعة ما يعود على الحديث بالنقض؛ فقال: قال ربيعة: إذا كان الرجل حاضرا، وماله في يد غيره، فمضت له عشر سنين وهو على ذلك؛ كان المال للذي هو في يده بحيازته إياه عشر سنين؛ إلا أن يأتي الآخر ببينة على أنه أكرى أو أسكن أو أعار عارية، أو صنع شيئا من هذا، وإلا فلا شيء له". نقله من سبق عن الغماري. فأقول: إذا كان المدار على البينة ولو بعد عشر سنين؛ فالأمر كذلك قبلها، فما فائدة التحديد بالعشر؟! فتأمل! ٤٨٥٤ - (اجمعوا له العالمين - أو قال: العابدين - من المؤمنين، اجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد). ضعيف منكر أخرجه ابن عبد البر في "الجامع" (٢/ ٥٩) من طريق إبراهيم ابن أبي الفياض البرقي قال: حدثنا

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢٦/١٠

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢٩/١٠



سليمان بن بزيع (١) الإسكندراني قال: حدثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب قال: قلت: يا رسول الله! الأمر ينزل بنا؛ لم ينزل فيه قرآن، ولم تمض منك فيه سنة؟ قال ... فذكره. وقال: "هذا حديث لا يعرف من حديث مالك بهذا الإسناد، ولا أصل له في (١) الأصل في موضعين منه: (بديع) ! هو خطأ مطبعي.." (١)

"الدنيا" (ق ٢ / ٢) عن عبد الواحد بن زيد قال: حدثني أسلم الكوفي عن مرة عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: كنا مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ فدعا بشراب؛ فأتي بماء وعسل، فلما أدناه من فيه؛ بكى وبكى حتى أبكى أصحابه، فسكتوا وما سكت، ثم عاد فبكى؛ حتى ظنوا أنهم لم يقدرُوا على مسأله. قال: ثم مسح عينيه، فقالوا: يا خليفة رسول الله! ما أبكاك؟! قال: كنت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فرأيتُه قد دفع عن نفسه شيئا، ولم أر معه أحدا؛ فقلت: يا رسول الله! ما الذي تدفع عن نفسك؟! قال ... فذكره. وقال البزار: "عبد الواحد ضعيف جدا، وكان يذهب إلى القدر. ومرة مشهور، ولا يعرف هذا الحديث إلا بهذا الإسناد". قلت: وهو - كما قال البزار - ضعيف جدا، وقد اتفقوا على تضعيفه؛ حتى ابن حبان؛ فأورده في "الضعفاء"، وقال: "كان ممن يقلب الأخبار؛ من سوء حفظه وكثرة وهمه، فلما كثر ذلك منه استحق الترك". ولكنه نسي هذا؛ فتناقض، فأورده في "الثقات" أيضا، فقال: "روى عنه أهل البصرة، يعتبر حديثه إذا كان دونه ثقة وفوقه ثقة، ويحتمل ما كان من حديثه من رواية سعيد بن عبد الله بن دينار؛ فإن سعيدا يأتي بما لا أصل له عن الأثبات". قلت: وهذا - مع مناقضته لنفسه - مخالف لاتفاق الأئمة أيضا، وفيهم إمام الأئمة البخاري؛ فقد قال: " (٢)

"في سمته (الأصل: سنه) ؛ فليُنظر إلى علي بن أبي طالب إذا خطر بين الصنفين؛ كأنما يتقلع من صخر، أو يتحدر من دهر. يا أيها الناس! امتحنوا أولادكم بحبه؛ فإن عليا لا يدعو إلى ضلالة، ولا يبعد عن هدى، فمن أحبه فهو منكم، ومن أبغضه فليس منكم". أخرجه ابن عساكر (١٢ / ١٣٣ / ٢) من طريق أبي أحمد العباس بن الفضل ابن جعفر المكي: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم الدبري - بصنعاء سنة إحدى وسبعين ومئتين - : أخبرنا عبد الرزاق عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا أراد أن يشهر عليا في موطن أو مشهد؛ علا على راحلته، وأمر الناس أن ينخفضوا دونه. وإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شهر عليا يوم خيبر، فقال ... فذكره. وقال: "هذا حديث منكر، وأبو أحمد المكي مجهول". قلت: وهذا الرجل مما أغفلوه؛ فلم يذكره الذهبي ولا العسقلاني في كتابيهما، لا في السماء ولا في الكنى! والله أعلم. وإسحاق الدبري؛ فيه ضعف، فراجع ترجمته في "اللسان". (تنبيه) : أورد حديث الترجمة هذا: الشيعي في "مراجعاته". وقال (ص ١٧٩) : "أخرجه البيهقي في "صحيحه"، والإمام أحمد بن حنبل في "مسنده"،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٣١/١٠

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٩٢/١٠

وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردها في (ص ٤٤٩) من المجلد الثاني من (شرح النهج) "!!قلت: وهذا التخريج كذب لا أصل له، يقطع به كل من كان له معرفة بهذا." (١)

"ثم إن الجملة الأخيرة من الحديث صحيحة ثابتة في "الصحيحين" وغيرهما من طرق، ولكنها مستنكرة في هذا السياق؛ لأن المعروف أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قالها حينما خرج إلى تبوك! ٤٩٣٩ - (بات علي ليلة خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى المشركين، على فراشه؛ ليعمي على قريش. وفيه نزلت الآية: (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله)). موضوعاً أخرجه ابن عساكر (١٢ / ٧٣ / ١) من طريق عبد النور بن عبد الله عن محمد بن المغيرة القرشي عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس قال ... فذكره. قلت: وهذا موضوع؛ آفته عبد النور هذا؛ قال العقيلي (ص ٢٦٧): "كان ممن يغلو في الرفض، لا يقيم الحديث، وليس من أهله". ثم ساق له حديثاً في زواج فاطمة من علي؛ وقال: "الحديث بطوله لا أصل له، وضعه عبد النور". وقال الذهبي فيه: "كذاب". ثم ساق الحديث وكلام العقيلي فيه وفي روايه هذا الكذاب. ومن طريقه: أخرجه ابن عساكر (١٢ / ٩٠ / ١) بطوله. ثم روى ابن عساكر من طريق عباد بن ثابت: حدثني سليمان بن قرم: حدثني عبد الرحمن بن ميمون أبو عبد الله: حدثني أبي عن عبد الله بن عباس به نحوه. قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ ميمون هذا هو أبو عبد الله البصري الكندي؛". (٢)

"ثم ساقه من طريق آخر عن محمد بن حميد قال: حدثنا زافر: حدثنا الحارث بن محمد عن أبي الطفيل عن علي ... فذكر الحديث نحوه. قال العقيلي: "وهذا عمل محمد بن حميد، أسقط الرجل؛ أراد أن يجود الحديث. والصواب ما قال يحيى بن المغيرة ويحيى ثقة وهذا الحديث لا أصل له عن علي". وقال الذهبي - عقب قول العقيلي: "أراد أن يجوده" - : "قلت: فأفسده، وهو خبر منكر". ثم ساقه بتمامه إلا قليلاً من آخره؛ فقال: "وذكر الحديث؛ فهذا غير صحيح، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا". قلت: وقال الحافظ في "اللسان": "ولعل الآفة في هذا الحديث من زافر". قلت: وهو ابن سليمان القهستاني؛ قال الحافظ: "صدوق كثير الأوهام". قلت: وسواء كانت الآفة منه أو ممن فوقه؛ فلا شك في أن الحديث موضوع لا أصل له؛ كما صرح بذلك العقيلي، وأشار إلى ذلك الذهبي بتبرئته علياً رضي الله عنه من قوله. وكذلك جزم بوضعه الحافظ ابن عساكر، واستدل على ذلك ببعض فقراته؛ كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى. والطريق الآخر: عن مثنى أبي عبد الله عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة وهبيرة. وعن العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي. وعن عمرو بن واثلة قالوا:". (٣)

"فهو من أكاذيبه التي لا تنهاى؛ فإنما هو عنده من طريق ابن جدعان فقط؛ كما سبق. قلت: ومن ذلك الاستغلال؛ قول الشيعي (ص ١٩٥): "ورب قوم أقعدهم بغض عن القيام بواجب الشهادة؛ كأنس بن مالك!!" قلت: يشير بالشهادة إلى مناشدة علي رضي الله عنه من سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول يوم غدير (خم) ما قال، فقام جمع

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٤٨/١٠

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٣٥/١٠

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٥٦/١٠

فشهدوا، فرغم الشيعي - عامله الله بما يستحق - أن أنسا رضي الله عنه أقعده البغض عن القيام بتلك الشهادة!! وكذب عدو الله! فما كان لأنس - وهو الذي خدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عشر سنين، ودعا له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خيرا - أن يكتنم الشهادة! والشيعي - في زعمه الكاذب هذا - إنما استدل عليه بروايتين الأولى: وعم أن عليا رضي الله عنه قال لأنس: ما لك لا تقوم مع أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فتشهد بما سمعته يؤمئذ منه؟! فقال: يا أمير المؤمنين! كبرت سني ونسيت. فقال علي: إن كنت كاذبا؛ فضربك الله ببياض لا توارىها العمامة! فما قام حتى ابيض وجهه برضا. فكان بعد ذلك يقول: أصابني دعوة العبد الصالح. قلت: وهذه رواية شيعية تقطر فرية وإثما! وهي من رواياتهم الكثيرة التي لا سنام لها ولا خطام، والشيعي نفسه لم ينسبها إلى أي مرجع من مراجع السنة. أما من كتب أهل السنة؛ فلا أنه لا أصل لها في شيء منها. وأما من كتب الشيعة؛ فكأنه لم يعزه إلى شيء منها؛ لعلمه بأن عزو مثل هذه الرواية إلى كتاب إنما هو فضيحة لها!." (١)

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ صفوان هذا؛ لم يوثقه أحد غير ابن حبان. ومع ذلك فقد أعاده في "الضعفاء" فقال: "منكر الحديث، يروي عن الأثبات ما لا أصل له، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق فيه الثقات". ثم أخرج له البيهقي شاهدا من طريق الضحاك بن حمزة عن يزيد بن حميد عن جابر بن عبد الله مرفوعا به. قلت: ويزيد هذا لم أعرفه. والضحاك بن حمزة مختلف فيه؛ فوثقه ابن راهويه وابن حبان، وحسن له الترمذي؛ لكن قال ابن معين: "ليس بشيء". وقال النسائي، والدولابي: "ليس بثقة". وقال الدراقطني: "ليس بالقوي، يعتبر به". وقال ابن عدي: "أحاديثه غرائب". وقال في بعض النسخ: "متروك الحديث". ولذلك جزم الحافظ في "التقريب" بأنه: "ضعيف". وقد روي الحديث عن أبي سعيد الخدري مرفوعا بلفظ: "القرآن" بدل: "ذكرى"، وإسناده ضعيف جدا، كما بينته في "التعليق الرغيب" (٢/ ٢٠٦) .. (٢)

"حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه" قلت: أنى له الحسن، وعطية ضعيف مدلس. والوصافي ضعيف جدا. وبه أعله المنذري فقال: "وهو واه". وذكر ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/ ١٣١) من طريق ابن أبي بزة عن مؤمل ابن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: مر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمجلس من مجالس الأنصار وهم يمزحون ويضحكون؛ فقال: "أكثرُوا ذكر هادم اللذات. يعني: الموت. وقال: "قال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له". قلت: لكن قوله: "أكثرُوا ... " (١) ٤٩٩١٠ - (إن الله قال: يا عيسى! إني باعث من بعدك أمة إن أصابهم ما يحبون حمدوا الله، وإن أصابهم ما يكرهون احتسبوا وصبروا، ولا حلم ولا علم. فقال: يا رب! كيف يكون هذا لهم ولا حلم ولا علم؟! قال: أعطاهم من حلمي وعلمي). ضعيفا أخرجه الحاكم (١/ ٣٤٨)، وأحمد (٦/ ٤٥٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (١) كذا أصل الشيخ - رحمه الله -! ولعله يريد أن يقول: لكن قوله "أكثرُوا ... " صحيح ثابت من حديث جمع من الصحابة، وهو مخرج في "الإرواء" (٦٨٢) ! (الناشر). (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٨٨/١٠

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٤٦/١٠

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٤٩/١٠

"ضعيف. أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (ص ٢٠١)، وابن عدي (ق ٢١٠ / ١)، وتام في "الفوائد" (٢ / ٧٩) من طريق أبي بكر الداهري عن سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي مرفوعا به. وقال العقيلي: "وأبو بكر هذا حدث بأحاديث لا أصل لها، ويحيل على الثقات، من ذلك هذا الحديث". وقال ابن عدي: "هذا الحديث عن الثوري باطل، ليس يرويه عنه غير أبي بكر الداهري، وهو منكر الحديث". وقال أحمد، وابن المديني: "ليس بشيء". وقال ابن معين، والنسائي: "ليس بثقة". وقال الجوزجاني: "كذاب، وبعض الناس قد مشاه وقواه، فلم يلتفت إليه". وقال أبو نعيم الأصبهاني: "يروي عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش الموضوعات". وقال يعقوب بن شيبه: "متروك؛ يتكلمون فيه". قلت: فالحديث ضعيف الإسناد جدا، فلا أدري - بعد هذا - كيف حسنه المنذري بقوله (٢٢٩ / ٤): "رواه البيهقي بإسناد حسن"؟! وإني لأستبعد جدا أن يكون عند البيهقي من غير طريق الداهري المتقدم، مع قول ابن عدي: " (١) "سكت عنه فيه بتحفظ، ولا يبادر إلى القول بتحسينه؛ كما اشتهر عنه؛ أن ما سكت عليه في "الفتح" فهو حسن؛ فتأمل! ومثل هذا الحديث في النكارة: ما رواه شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: كنت فيمن بعث به النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم النحر، فرمينا الجمرة مع الفجر. أخرجه الطحاوي أيضا. قلت: وشعبة هذا؛ قال فيه الحافظ: "صدوق سيء الحفظ". وقال ابن حبان (١ / ٣٥٧): "يروي عن ابن عباس ما لا أصل له، كأنه ابن عباس آخر، قال مالك: لم يكن بثقة". قلت: ومما يدل على نكارة هذين الحديثين: أن المحفوظ عن ابن عباس من طرق عنه: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لغلمان عبد المطلب: "لا ترموا جمره العقبة حتى تطلع الشمس". وهو حديث صحيح، وقد حسنه الحافظ، وقد خرجته في "الإرواء" (١٠٧٦). على أن حديث الترجمة ليس صريحا في الرمي قبل طلوع الشمس كما هو ظاهر، وبنحوه أجاب عنه الطحاوي فراجع.. " (٢)

"هذا الحديث لا أصل له"؛ واتهم به البلخي هذا وسبق كلامه فيه أنفا. وقال ابن عدي: "هذا منكر، والحسن ليس بمعروف، منكر الحديث عن الثقات". ولم يتكلم السيوطي في "اللائي" (٢ / ١٧٥) على الحديث بشيء، فلا أدري؛ أسقط كلامه عليه من الناسخ، أم أنه أقر ابن الجوزي على وضعه؟ والأول هو الأقرب عندي. والله أعلم. ٥٠٨٦ - (كان يصوم شعبان كله. قالت عائشة: يا رسول الله! أحب الشهور إليك أن تصوم شعبان؟ قال: إن الله يكتب على كل نفس منيته تلك السنة، فأحب أن يأتيني أجلي وأنا صائم). منكر أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣ / ١٢٠١): حدثنا سويد بن سعيد: أخبرنا مسلم بن خالد بن طريف عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن عائشة حدثتهم: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان... قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان: الأولى: مسلم بن خالد - وهو الزنجي -؛ كما جزم به الهيثمي (٣ / ١٩٢)، وقال: "وفيه كلام، وقد وثق". قلت: ساق له الذهبي أحاديث أنكرت عليه في "الميزان"، وختم ترجمته. " (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢/١١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢٧/١١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤٨/١١

"صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". الثالثة: يحيى بن يمان؛ قال الحافظ: "صدوق عابد، يخطئ كثيرا، وقد تغير". الرابعة: سفيان بن وكيع؛ قال الحافظ: "كان صدوقا؛ إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه". (تنبيه) : حكى الناجي في "العجالة" (ق ١٣٢ / ٢) عن الحب الطبري أن الحديث رواه الطبراني بلفظ: "خمس أسبوعا"! وقد راجعته في "مسند ابن عباس" من "المعجم الكبير" للطبراني (ج ٣ ق ١٨٧-٧٤) ؛ فلم أعر عليه! فالله أعلم. أما الموقوف الذي أشار إليه البخاري؛ فلم أره الآن، وما أراه يصح أيضا. ٥١٠٣ - (ما وسعني أرضي ولا سمائي، ووسعني قلب عبدي المؤمن، النقي التقي الوادع اللين). لا أصل له! وإنما هو من الإسرائيليات؛ كما صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه؛ ففي "مجموعة الفتاوى" (١٨ / ٣٧٦، ١٢٢) : "هذا مذكور في الإسرائيليات، ليس له إسناد معروف عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ومعناه: وسع قلبه الإيمان بي ومحبتي ومعرفتي. وإلا؛ فمن قال: إن ذات الله تحل في قلوب الناس؛ فهو أكفر من النصارى". (١)

"الذين خصوا ذلك بالمسيح وحده". وأقره الحافظ السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ٣٧٣) ، ومن قبله الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٣ / ١٣) ؛ فقال - وقد ذكره الغزالي بقوله: "وفي الخبر....." - : "لم أر له أصلا". وإذا عرفت هذا؛ فقول شيخ الإسلام في مكان آخر (٢ / ٣٨٤) : "وفي حديث مأثور: "ما وسعني أرضي ولا سمائي ... " فذكره بتمامه؛ فهو مما ينبغي أن لا يؤخذ على ظاهره، ولعل ذلك كان منه قبل أن يتحقق من أنه لا أصل له. والله أعلم. ويغني عن حديث الترجمة - في معناه الذي فسره به ابن تيمية - قوله - صلى الله عليه وسلم - : "إن الله تعالى آتية من أهل الأرض، وآتية ربكم قلوب عباده الصالحين، وأحبها إليه ألينها وأرقها". أخرجه الطبراني وغيره بسند حسن؛ كما بينته في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١٦٩١). ٥١٠٤ - (ما من مسلم يقف عشية عرفة بالموقف، فيستقبل القبلة بوجهه، ثم يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير (مئة مرة) ، ثم يقول: (قل هو الله أحد) (مئة مرة) ، ثم يقول: اللهم! صل على محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، وإنك حميد مجيد، وعلى سامعهم (مئة مرة) ؛". (٢)

"مصورة الجامعة الإسلامية) عن حفص بن عمر المازني: أخبرنا فضال بن جبير عن أبي أمانة مرفوعا. قلت: وهذا إسناد ضعيف جدا؛ فضال بن جبير؛ قال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج به بحال، يروي أحاديث لا أصل لها". وبه أعله الهيثمي؛ فقال (٢ / ١٦٨) : "رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه فضال بن جبير، وهو ضعيف جدا". وحفص بن عمر المازني لا يعرف؛ كما في "اللسان". ٥١١٣ - (أتحبون أن يستظل نبيكم بظل من نار يوم القيامة؟!). ضعيفا؛ أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢ / ٢٣٥ - مصورة الجامعة الإسلامية) عن أحمد بن عبدة الضبي: حدثنا الحسن بن صالح بن أبي الأسود: حدثنا عمي منصور بن أبي الأسود عن الأعمش عن شمر بن عطية عن أبي حازم الأنصاري قال: أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم بدر بنطع من الغنيمة، فقليل: استظل به يا رسول الله! فقال: ... فذكره. وقال: "لم يروه عن الأعمش إلا

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧٦/١١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٧٧/١١

منصور، ولا عنه إلا ابن أخيه الحسن، تفرد به أحمد". قلت: وهو ثقة من شيوخ مسلم؛ لكن العلة من شيخه الحسن بن صالح بن أبي الأسود؛ فإنه غير معروف؛ قال الذهبي: (١)

"إسماعيل: حدثنا حماد عن سهيل بن أبي صالح عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا به. وقال الطبراني: "لم يروه عن سهيل إلا حماد، تفرد به مؤمل". قلت: وهو ضعيف؛ لسوء حفظه وكثرة خطئه. وقام الدليل على خطئه في إسناده ورفعته؛ فقال علي بن الجعد: حدثني حماد ابن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن كعب قال: ... فذكره موقوفا عليه. أخرجه البيهقي (٥٧٧) ، وقال: "وهو أصح من رواية مؤمل". وغفل عن هذا كله: السيوطي في "الجامع الكبير" (٢/ ٧٥٤) ؛ فقال: "رواه ابن شاهين في "الترغيب في الذكر"، ورجاله ثقات!" (تنبيه) : لقد وهم في هذا الحديث رجال: ١- الحافظ المنذري؛ فإنه أورده في كتابه "الترغيب" (٢/ ٢٣١ / ٢٧) بلفظ: "من لم يكثّر ذكر الله؛ فقد برىء من الإيمان". وقال: "رواه الطبراني في "الأوسط" و "الصغير"، وهو حديث غريب!! قلت: **ولا أصل له** فيهما بهذا اللفظ، ولا عند أحد ممن ذكرنا..". (٢)

"٢- الحافظ الهيثمي؛ فإنه قلده في "مجمع الزوائد" (١٠ / ٧٩) في عزوه ولفظه! وكذلك فعل في "مجمع البحرين في زوائد المعجمين" (ق ١٣٤ / ١ - المصورة و ٧ / ٣١٩ / ٤٥٢١ - ط) ؛ لكن وقع في المطبوعة: "من لا يكثّر..!!" -٣- وقلدهما السيوطي في "الدر المنثور" (٥ / ٢٠٥) ؛ لكنه عزاه لـ "الأوسط" فقط. ٤- غفل المعلق على مطبوعة "مجمع البحرين" في تعليقه عليه - وقد عزاه لمصورة "الأوسط" -؛ أن لفظه فيه مخالف للفظ "المجمع"! وكأنه أخذ بخطأ من ذكرنا! وقد كنت أوردت هذا اللفظ قديما في "المجلد الثاني" برقم (٨٩٠) ، وحكمت عليه بالوضع؛ تبعا للحافظ ابن حجر، ونقلت هناك كلام المنذري المتقدم، وأتبعته بتخريج الهيثمي إياه، وإعلاله بشيخ الطبراني (محمد بن سهل ابن المهاجر) ، وتعقب الحافظ إياه، وجزمه بأنه مجهول، وحديثه موضوع؛ فراجع إن شئت. وكان ذلك قبل طبع "المعجم الأوسط"، أما وقد طبع، ووقفنا فيه على لفظه المذكور أعلاه، والذي رواه الجماعة مع الطبراني؛ فقد تبين أن اللفظ الآخر موضوع **لا أصل له**، وأنه لا وجه لإعلاله بابن المهاجر؛ لأن لفظه متابع عليه من الطرق التي سبقت الإشارة إليها. ٥- ومن الطبيعي جدا أن يغفل أيضا عما تقدم المعلقون الثلاثة؛ بل وأن يتخبطوا في نقل كلام العلماء، فقالوا في تعليقهم على "الترغيب" (٢ / ٣٧٥-٣٧٦) : ". (٣)

"٥٢٠ - (إنما جعلت الخطبة مكان الركعتين، فإن لم يدرك الخطبة؛ فليصل أربعاً). **لا أصل له** مرفوعا وإنما روي موقوفا، أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢ / ١٢٨) بإسناد صحيح عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثت عن عمر بن الخطاب أنه قال: ... فذكره. ورواه عبد الرزاق أيضا في "مصنفه" (٣ / ٢٣٧ / ٥٤٨٤) مختصرا. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة الواسطة بين يحيى وعمر. ومثله في الانقطاع: ما أخرجه هو، وعبد الرزاق (٣ / ٢٣٧ / ٥٤٨٥) عن عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب قال: كانت الجمعة أربعاً، فجعلت ركعتين من أجل الخطبة، فمن فاتته الخطبة؛ فليصل أربعاً. ثم روى ابن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٩٢/١١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٤/١١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٥/١١



أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عون قال: ذكر لمحمد قول أهل مكة: إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعاً؟ فقال: ليس هذا بشيء. قلت: ومحمد: هو ابن سيرين التابعي الجليل، وابن عون؛ اسمه عبد الله بن عون بن أرتبان، أبو عون البصري؛ وهو ثقة ثبت. ويشير بقوله: "أهل مكة" إلى ما رواه ابن أبي شيبة أيضاً بسند صحيح عن عطاء وطاوس ومجاهد قالوا: " (١)

"متروك". ووثقه ابن معين، وابن المديني. وقال أبو داود: "مستقيم؛ إلا عن أبي الهيثم". وقد ساق له ابن عدي أحاديث، وقال: "عامتها لا يتابع عليها". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق؛ في حديثه عن أبي الهيثم ضعف". ٥٣٢٨ - (إذا رأيتم من يجهر بالقراءة في النهار؛ فارموه بالبعر). لا أصل له بهذا اللفظ وقد أورده الشيرازي في "المهذب" (٢ / ٣٨٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً؛ وزاد عقبه: "ويقول: إن صلاة النهار عجماء". وهذا الطرف منه تعقبه النووي بأنه باطل، وقد سبق نص كلامه فيه حين أورده برقم (١٠١٤). وأما هذا الطرف الذي ذكرته هنا؛ فلم يتكلم عليه بشيء! وقد روى معناه: ابن أبي شيبة في "المصنف" (١ / ٣٦٥) عن يحيى بن أبي كثير قال: قالوا: يا رسول الله! إن ههنا قوماً يجهرون بالقراءة بالنهار؟ فقال: "ارمؤهم بالبعر". وهذا إسناد معضل؛ فإن يحيى بن أبي كثير يروي عن أبي هريرة وغيره. " (٢)

"في "الصحيحين" وغيرهما بغير هذا اللفظ، فراجعها إن شئت في "الأحاديث الصحيحة" (٢٦٣١، ١٧٥٤). ٥٣٦٥ - (لا تنكحوا القرابة القريبة؛ فإن الولد يخلق ضاويًا). لا أصل له مرفوعاً وقد اشتهر اليوم عند متفقي هذه الزمن ودكاترته، الذين لا يتقون الله في طلابهم، فيلقون عليهم من الأقوال والآراء ما لا حجة عليه ولا برهان، ومن الأحاديث ما لا سنام له ولا خطام، وما لا أصل له من كلامه عليه الصلاة والسلام، كهذا الحديث؛ فإني سئلت عنه مراراً من بعض طلابهم؟ فقد قال الحافظ ابن الملقن في "خلاصة البدر المنير" (ق ١١٨ / ١): "غريب. قال ابن الصلاح: لم أجد له أصلاً". ولعله غرهم أن ابن الأثير أورده في "النهاية" في مادة (ضوا)، جاهلين أنه لا يتقيد فيه بما ثبت من الحديث؛ لأن غرضه شرح الغريب منه، ثبت أو لم يثبت، وكم من حديث فيه لا يعرف له أصل في كتب الحديث؛ فضلاً عن الأحاديث الضعيفة! مثله في ذلك مثل الغزالي في "الإحياء"، بل هذا أهل لينتقد أكثر من ذاك؛ لأن كتابه كتاب هداية وتربية وتوجيه، فلا يجوز إيراد الأحاديث الضعيفة فيه والواهيمة، ولذلك؛ بالغ العلماء في انتقاده والرد عليه، ولعله هو عمدة ابن الأثير في حديث الترجمة؛ فقد أورده الغزالي في "إحيائه" (٢ / ٣٨) في جملة أحاديث صرح بنسبتها إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، وكلها منكورة! بين ذلك العراقي في "تخرجه" إياه، فقال - بعد أن نقل عن ابن الصلاح أنه لا أصل له، وأقره - : "قلت: إنما يعرف من قول عمر أنه قال لآل السائب: قد أضويتم؛ فأنكحوا". (٣)

"ويحيى بن معين؛ فكانا يكذبانه.."; ثم ساق له أحاديث؛ هذا أحدها، وقال: "باطل لا أصل له". ولذلك؛ أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (آخر الصدقات). وقعق حوله السيوطي في "اللائي"؛ فلم يصنع شيئاً كغالب عاداته! وقد أقره في "الجامع الكبير". وتساهل بعضهم فحسنه! فقال المنذري (٣ / ٢٣٠): "حديث غريب، رواه الطبراني في "الأوسط"،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٢٥/١١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٣٢/١١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٠٥/١١

والأصبهاني؛ كلاهما من رواية الحسن بن واصل، وكان شيخنا أبو الحسن رحمه الله يقول: هو حديث حسن! قلت: ولعله أراد (حسن) لغة لا اصطلاحاً. وقلده الهيتمي؛ بل زاد عليه ضغطاً على إباله؛ فقال (٨ / ١٦٠): "رواه الطبراني في الأوسط"؛ وفيه الحسن بن واصل، وهو الحسن بن دينار، وهو ضعيف لسوء حفظه، وهو حديث حسن! ٥٣٧٤ - (أنا أول من يفتح باب الجنة؛ إلا أي تأتي امرأة تبادرني، فأقول لها: ما لك، ومن أنت؟! فتقول: أنا امرأة قعدت على أيتام لي) ضعيفاً أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٤ / ١٥٦٩-١٥٧٠) عن عبد السلام بن عجلان الهجيمي: أخبرنا أبو عثمان النهدي عن أبي هريرة مرفوعاً.. (١)

"بصري واه. قال البخاري: منكر الحديث. وواه ابن حبان وقال: له عن أنس نسخة أكثرها موضوعة. وقال أبو حاتم: ضعيف جداً"، ثم ساق له أحاديث قال في أحدها: "يشبه وضع القصص". وقال في آخر: "وهذا إفك بين". وإذا عرفت هذا الحديث وشدة ضعفها؛ فمن الغريب اعتماد شيخ الإسلام ابن تيمية على الطريق الأولى في ميله في فتوى له إلى القول بحياة الخضر في حياته - صلى الله عليه وسلم -! فقد سئل عنها في استفتاء له، فأجاب بقوله: "وأما حياته؛ فهو حي، والحديث المذكور: "لو كان حياً لزارني"؛ لا أصل له، ولا يعرف له إسناد، بل المروي في "مسند الشافعي" وغيره: أنه اجتمع بالنبي - صلى الله عليه وسلم -، ومن قال: إنه لم يجتمع بالنبي - صلى الله عليه وسلم -؛ فقد قال ما لا علم له به؛ فإنه من العلم الذي لا يحاط به ...!! قلت: وهذه الفتوى كأنها كانت منه قبل أن يتمكن من العلم الصحيح؛ فإن أكثر فتاوته على خلافها، وأن الخضر مات، وأنه لو أدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - لوجب عليه أن يأتيه وينصره، كما بينت ذلك من كلامه في مقدمتي لكتاب "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار" للإمام الصنعاني، وهو تحت الطبع (١). وقوله: "إنه اجتمع بالنبي - صلى الله عليه وسلم -! كأنه يعني: بعد وفاته معزياً به. وهذا هو الذي رواه الشافعي وغيره كما رأيت. وسكوته عن إسناده - بل واحتجاجه به على... (١) ثم طبع بحمد الله في حياة الشيخ - رحمه الله - في المكتب الإسلامي.. (٢)

"إليه أن: أجب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: فلما قبض النبي عليه الصلاة والسلام؛ جاء إلى بئر كانت لأبي الهيثم بن التيهان؛ فتردى فيها، فصارت قبره؛ جزعاً منه على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -). موضوعاً أورده ابن حبان في "الضعفاء والمجروحين" (٣ / ٣٠٨) في ترجمة محمد بن يزيد أبي جعفر مولى بني هاشم عن أبي حذيفة موسى بن مسعود عن عبد الله بن حبيب الهذلي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي منظور - وكانت له صحبة - قال: ... فذكره. وقال عقبه: "وهذا حديث لا أصل له، وإسناده ليس بشيء، ولا يجوز الاحتجاج بهذا الشيخ". وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (١ / ٢٩٤)، وقال: "هذا حديث موضوع، فلعن الله واضعه؛ فإنه لم يقصد إلا القدح في الإسلام والاستهزاء به!". ثم نقل كلام ابن حبان المذكور آنفاً، وأقروه عليه، كالحافظ الذهبي في "الميزان"، والعسقلاني في "اللسان"، وفي "الفتح" (كتاب الجهاد). وقد خفي حال أبي جعفر هذا على الخطيب البغدادي، فترجمه في "التاريخ" (٣ / ٢٨٧-٢٨٨) دون أن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٢٤/١١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٤٥/١١

يذكر فيه جرحا ولا تعديلا! ٥٤٠٦ - (دخل رجل على أهله، فلما رأى ما بهم من الحاجة؛ خرج إلى البرية، فلما رأت امرأته؛ قامت إلى الرحي فوضعتها، وإلى التنور فسجرتة، ثم قالت: اللهم ارزقنا! فنظرت؛ فإذا الجفنة قد امتلأت،". (١)

"متروك، كذبه ابن معين، واتهمه أبو داود بالوضع". قلت: وإنما أوردت هذا والذي قبله؛ للشطر الثاني من كل منهما. وإلا؛ فالشطر الأول صحيح ثابت في "الصحيحين" وغيرهما عن جمع من الصحابة، قد خرجت بعضها في "إرواء الغليل" (رقم ٨٢٠). ٥٤١٠ - (كان عليه الصلاة والسلام قبل الإسراء والمعراج يصلي ركعتين صباحا، وركعتين مساء؛ كما كان يفعل النبي إبراهيم عليه السلام. رواه البخاري) **لا أصل لهكذا** رأيت في كتاب "التربية الإسلامية للصف الخامس الابتدائي" (ص - ٤٤) تأليف عبد الحميد السائح، عبد العزيز الحياط، عز الدين الخطيب التميمي، يوسف العظم، زهير كحالة. هكذا جاء في طرة الكتاب من الطبعة الثانية عشرة! طبع مطابع الجمعية العلمية الملكية بعمان. قلت: وهذا حديث **لا أصل له**؛ كما كنت بينته في كتابي "دفاع عن الحديث النبوي" في الرد على "فقه الدكتور البوطي" (ص ٤٢) الذي ذكر فيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مثل ما ذكر هؤلاء المؤلفون مما تراه أعلاه، ولعلمهم قلده في ذلك! ولكنهم زادوا عليه قولهم: "رواه البخاري!" وهذا كذب على الإمام البخاري؛ فإنه لم يرو شيئا من هذا؛ لا هو ولا غيره من أئمة السنة والحديث. ولهذا؛ قلت في ردي على الدكتور البوطي: ". (٢)

"هذا حديث حسن غريب، ومكحول قد سمع من واثلة بن الأسقع!" قلت: وقد خالفه ابن حبان، فقال: "وهذا **لا أصل له** من كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ القاسم بن أمية شيخ يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد". قلت: وهذا الإعلال رده الحافظ ابن حجر في "التهذيب" بقوله: "كذا قال! وشهادة أبي زرعة وأبي حاتم له أنه صدوق أولى من تضعيف ابن حبان". وسبقه إلى هذا المعنى الذهبي في "الميزان". ولذلك؛ لا تطمئن النفس لهذا الإعلال، وإن تبعه عليه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/ ٢٢٤) ! على أن السيوطي قد رده من جهة أخرى، وهي أن القاسم هذا قد تابعه آخرون سماهما، فانظر "الآل" (٤/ ٤٢٨). ولذلك؛ أوردته الحافظ ابن حجر في جملة الأحاديث التي حكم القزويني بوضعها، ورد ذلك عليه، وهي مطبوعة في آخر "المشكاة" (٣/ ٣١١ - بتحقيقي)، ولكنه لم يحقق القول فيه على خلاف عادته؛ فإنه ادعى أن الترمذي إنما حسنه لاعتضاده بشاهد ساقه الترمذي له بمعناه! ومع أن هذا لا يصلح في الشواهد؛ لأن فيه متهما بالكذب؛ كما تقدم نقله عند تخريج حديثه برقم (١٧٨)؛ لأن الترمذي قد وصف حديث الترجمة بأنه: "حسن غريب"، وما يحسنه لشواهدة إنما يقول فيه: "حسن" فقط؛ كما صرح بذلك في آخر كتابه "السنن" .. (٣)

"ولم يتكلم على إسناده بشيء، لا في رواية العسكري ولا في رواية الديلمي، وقد ذكرها تحت حديث: "من مات؛ فقد قامت قيامته" (ص ٤٢٨) مشيرا إلى أنه **لا أصل له** بهذا اللفظ الأخير. وقال: "وللطبراني من حديث زياد بن علاقة

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٧٩/١١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٨٤/١١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٠٨/١١

عن المعيرة بن شعبة قال: يقولون: القيامة القيامة، وإنما قيامة المرء موته. ومن رواية سفيان بن أبي قيس قال: شهدت جنازة فيها علقمة، فلما دفن قال: أما هذا؛ فقد قامت قيامته". ٥٤٦٣ - (يدعى الناس يوم القيامة بأسمائهم؛ سترنا من الله عز وجل عليهم) (١). باطلرواه ابن عدي في "الكامل" (ق ١٧ / ٢) عن إسحاق بن إبراهيم الطبري: حدثنا مروان الفزاري عن حميد الطويل عن أنس مرفوعا. وقال: "منكر المتن بهذا الإسناد". وأقره الذهبي في "الميزان"، وابن حجر في "اللسان". ومن قبلهما ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣ / ٢٤٨)؛ فإنه أورد الحديث من طريق ابن عدي، ثم قال: "هذا حديث لا يصح، والمتهم به إسحاق، قال ابن عدي ...". وقال ابن \_\_\_\_\_ (١) خرج الشيخ - رحمه الله - هذا الحديث قديما برقم (٤٣٣)، فانظره. (الناشر). " (١)

"٥٤٧٦ - (ثلاثة يتحدثون في ظل العرش آمنين، والناس في الحساب: رجل لم تأخذه [في الله] لومة لائم، ورجل لم يمد يديه إلى ما لا يحل له، ورجل لم ينظر إلى ما حرم عليه). موضوعاً أخرجه الأصبهاني في "الترغيب" (٢٣٢ / ٢) من طريق غسان ابن مالك السلمي: حدثنا عنبة بن عبد الرحمن القرشي عن محمد بن رستم عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا. قلت: وهذا موضوع؛ والبلاء من عنبة هذا؛ فإنه متروك، رماه أبو حاتم بالوضع. وقال ابن حبان (١٧٨ / ٢): "صاحب أشياء موضوعة، وما لا أصل له". وغسان بن مالك؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٥٠) عن أبيه: "ليس بالقوي، بين في حديثه الإنكار". لكن روى عنه أبو زرعة الرازي؛ فهو ثقة عنده. وعلى كل حال؛ فالآفة من شيخه عنبة..". (٢)

"ورضوى، ووقع بمكة ثبير، وحراء، وثور) (١). ضعيف جداً أخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (١ / ٧٩)، والخطيب في "التاريخ" (١٠ / ٤٤١) عن عبد العزيز بن عمران عن معاوية بن عبد الله عن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس مرفوعا. وقال الخطيب: "هذا الحديث غريب جداً، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد". قلت: ثم روى عن ابن معين أنه قال في عبد العزيز هذا - وهو ابن عمران بن عبد العزيز الزهري المدني - "ليس بثقة؛ إنما كان صاحب شعر". وعن البخاري: "منكر الحديث، لا يكتب حديثه". وعن النسائي: "متروك الحديث". ولذلك؛ أورد ابن الجوزي الحديث في "الموضوعات" (١ / ١٢٠-١٢١)؛ وقال: "قال ابن حبان: هذا حديث موضوع لا أصل له"، وعبد العزيز بن عمران يروي المناكير عن المشاهير". وتعبه السيوطي في "الآل" (١ / ٢٤) بأن له متابعا! متروكا. ورد عليه ابن عراق في "تنزيه الشريعة" (١ / ١٤٤) بقوله: "بل هو كذاب؛ فلا يصلح تابعا". وهو كما قال. \_\_\_\_\_ (١) سبق للشيخ - رحمه الله - تخريج الحديث برقم (١٦٢)، وسيأتي ضمن الحديث التالي برقم (٥٤٩٠)، وما ههنا فيه فوائد زوائد. (الناشر). " (٣)

"قلت: والجلد بن أيوب؛ قال الدارقطني: "متروك"، وقال أحمد: "ضعيف، ليس يسوى حديثه شيئا". وفي ترجمته أورد الحديث ابن حبان في "ضعفائه" (١ / ٢١١)، وقال: "موضوع، لا أصل له". وذكر أن إسماعيل بن علية كان يرميه بالكذب. قلت: وهذه العلة لم يتعرض لذكرها من ذكرنا من النقاد: ابن الجوزي، والسيوطي، وابن عراق! ٥٤٨٩ - (هل

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١ / ٨٢٠

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١ / ٨٣٤

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١ / ٨٤٦

تدرون ما اسم هذا الجبل؟ قالوا: الله ورسوله أعلم! قال: هذا [حمت] جبل من جبال الجنة، اللهم! بارك فيه، وبارك لأهله فيه، وقال للروحاء: هذه سجاسج واد من أودية الجنة، ولقد مر بها موسى؛ عليه عباءتان قطوانيتان على ناقة ورقاء؛ في سبعين ألفا من بني إسرائيل حاجين البيت العتيق، ولا تمر الساعة حتى يمر بها عيسى ابن مريم عبد الله ورسوله حاجا أو معتمرا؛ أو يجمع الله له ذلك كله). ضعيف جدا أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٧ / ١٦ / ١٣، ١٢) - والسياق له -، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٨٠ / ١) - مختصرا - من طريق كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده قال: غزونا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أول غزوة غزاها - الأبواء، حتى إذا كنا بـ (الروحاء)؛ نزل بـ (عرق الظبية)، فصلى، ثم قال: ... فذكره.. (١)

"يقولان: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: . . . فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف لإرساله: خالد بن معدان تابعي معروف، وهو ثقة كاللذين دونه. وقد روي جله موصولا من رواية عنبة بن عبد الرحمن عن خالد بن كلاب أنه سمع أنس بن مالك يقول: . . . فذكره مرفوعا بلفظ: "إن الله أكرم أممي بالألوية". أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١١٧) - (١١٨)، وابن عساكر (٢ / ١٤٤ / ١). وقال العقيلي: "خالد بن كلاب مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ". يعني هذا. وقال الذهبي: "الحديث منكر، وخالد تركه الأزدي". وكذا في "اللسان". وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات"، من رواية العقيلي، ونقل عنه هو وابن حجر أنه قال: "حديثه؛ لا أصل له". وأقره السيوطي في "الآلآي"، ثم ابن عراق في "تنزيه الشريعة" (ق ٢٨٨ / ١). قلت: ولست أدري لماذا تتابعوا على الحمل في هذا الحديث على خالد هذا، والراوي عنه عنبة بن عبد الرحمن - وهو الأموي - معروف بالضعف الشديد بل. (٢)

"ويقابل هذا ما نقله الشيخ القاري - وقلده الشيخ القافجي في ((اللؤلؤ المرصوع)) (ص ٦٢) - عن الإمام أحمد أنه قال في حديث الترجمة: ((وهو مما يدور في الأسواق! ولا أصل له!)) وفي صحة هذا النقل عن الإمام أحمد نظر عندي، لسببين: الأول: أنني لم أره في شيء من المصادر القديمة المعتمدة. والآخر: أن المري عن الإمام أحمد أنه قال: أربعة أحاديث تدور على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسواق ليس لها أصل. . . فذكرها، وليس منها حديث الترجمة. رواه ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (٢ / ٢٣٦) بسند عنه. ومع ذلك، فقد قال الحافظ العراقي في ((التقييد والإيضاح)) (٢٢٣) - وأقره السيوطي في ((الآلآي)) - (٢ / ١٤٠): ((لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد، فإنه أخرج حديثا منها في ((المسند)) . . .)) إلخ، فراجع إن شئت، فإنه لم يتعرض لنقده من حيث إسناده. فليُنظر. هذا، وقد روي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: (إن ملكا بباب من أبواب الجنة يقول: من يقرض اليوم، يجز غدا. . .)). الحديث. (٣) "الكبير" (٢ - ٢١٥ / ٤٩٩)، والبيهقي في (السنن الكبرى) (٩ / ٣٤٠) من طريق ابن عدي وهذا في (الكامل) (٢ / ١٤٤)؛ كلهم عن سلام بن سلم عن زيد العمي عن معاوية بن قره عن معقل بن يسار مرفوعا. وقال ابن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٤٧/١١

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦/١٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٩/١٢

جرير (٢ / ١٢٥) : (سنده عندنا واه، لا يثبت بمثله في الدين حجة، ولا نعلمه يصح). وأشار إلى أن علته سلام المدائني - وهو الطويل -، وبه أعله البيهقي فقال: (هو متروك). وبه أعله ابن الجوزي أيضا، وقد أورده من طريق ابن عدي أيضا في (الموضوعات) (٣ / ٢١٤) ؛ لكنه أعله أيضا يزيد العمي فقال: قال ابن حبان: (يروي أشياء موضوعة لا أصل لها، وحتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها). وأقره السيوطي في (الآلي) (٢ / ٤١٢) ؛ لكنه تعقبه في حديث أنس الآتي بما لا ينهض؛ كما سأبينه إن شاء الله تعالى، وهو ما أخرجه ابن حبان في (الضعفاء) (١ / ٣٠٩) من طريق محمد بن الفضل عن زيد العمي عن معاوية ابن قرة عن أنس مرفوعا: (من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة. . .) ؛ الحديث مثله. أورده في ترجمة زيد العمي هذا، وأعله به وتبعه على ذلك ابن الجوزي، وقد رواه من طريقه؛ لكنه زاد على ابن حبان في الإعلال فقال: (ومحمد بن الفضل؛ قال أحمد: ليس بشيء؛ حديثه حديث أهل الكذب. وقال يحيى: كان كذابا) .. (١)

"٥٥٩٥ - (ليسترجع أحدكم في كل شيء، حتى في شسع نعله [إذا انقطع] ، فإنه من المصائب). ضعيف جدا. أخرجه مسدد بن مسرهد في مسنده، كما في المطالب العالية (٣ / ٢٣٢ / ٣٣٥٢) ، ومن طريقه ابن السني في (عمل اليوم والليلة) (ص ١١٥ / ٣٤٦) ، وابن حبان في الضعفاء (٣ / ١٢٢) ، والبخاري في (مسنده) من طرق عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا. والزيادة لابن حبان، أورده في ترجمة يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب التيمي المدني، وقال فيه: (يروي عن أبيه ما لا أصل له - وأبوه ثقة -، فلما كثرت روايته عن أبيه ما ليس من حديثه، سقط عن حد الاحتجاج به، وكان سيء الصلاة، وكان ابن عيينة شديد الحمل عليه). ثم روي عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان يحدث عنه ثم ترك الرواية عنه. ثم ساق له أحاديث مما أنكر عليه، هذا أحدها، وكذلك صنع الذهبي، لكنه ذكره بلفظ: (إذا انقطع شسع أحدكم فليسترجع، فإنها من المصائب). ولعله لفظ ابن عدي في (الكامل) ، فقد عزاه إليه السيوطي في (الجامع الكبير) ، وإلى أبي الشيخ في الثواب، والبيهقي في (شعب الإيمان) من هذا الوجه. وقد أخرجه الديلمي في (مسنده الفردوس) (١ / ١ / ١٦١) من طريق أبي الشيخ.. (٢)

"راشد عن عكرمة عن ابن عباس قال: " في كتاب الله - يعني: آية الرحمة - : ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ . قال: ﴿وهو الذي أرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته﴾ . وقال - يعني: في آية العذاب - : ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ . وقال: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ . قلت: وهذا الأثر لا يصح؛ لا من حيث إسناده، ولا من حيث دلالة. أما الأول: فلأن فيه شيخ الشافعي الذي لم يسمه؛ على الرغم من وصفه إياه بأنه غير متهم عنده، ومن شيوخه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني، وهو متروك متهم بالكذب، فلا يبعد أنه يعنيه بذاك الوصف. وشيخه العلاء بن راشد؛ أورده البخاري في " التاريخ الكبير " وابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. وأما عدم صحته من حيث الدلالة؛ فلأن هناك آية أخرى تدل على أنه لا فرق بين (الرياح) و (الريح) . فكما أن (الرياح) تستعمل في الرحمة، فكذلك (الريح) ، وجرى العمل بذلك في الأحاديث الصحيحة. وكان الخطابي تلقى التفريق بين اللفظين عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام؛

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٥٣/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٠/١٢



فقد حكاه أبو جعفر الطحاوي في " مشكل الآثار " ( ١ / ٣٩٨ ) عنه، واستشهد على ذلك أبو عبيد بجديث الترجمة، فرد عليه الطحاوي بقوله: " أما الحديث؛ فلا أصل له، وقد كان الأولى به - لجلالة قدره ولصدقه فيروايته غير هذا الحديث - أن لا يضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يعرفه أهل. " (١)

"قلت: فعلى هذا لا ينبغي تعصيب التهمة بالصوفي وحده، وقد أشار إلى هذا ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (١ / ٣٣٧): ((هذا حديث لا يصح، وأبو بكر الصوفي ومحمد بن مجيب كذابان، قاله يحيى بن معين)). ووافقه السيوطي في ((اللائي)) (١ / ٣٢٠)، وتعقبه ابن عراق في ((تنزيه الشريعة)) بقوله (١ / ٣٥١): ((قلت: قال الحافظ ابن حجر: المتهم به عبد الرحمن. والله أعلم)). وفيه ما تقدم بيانه. وللصوفي هذا حديث آخر في عثمان بلفظ آخر، وهو: ٥٦١٨ - (لما عرج بي إلى السماء، دخلت جنة عدن، فوقعت في يدي تفاحة، فانفلقت عن حوراء مرضية، كأن أشفار عينيها مقاديم أجنحة النسور، فقلت: لمن أنت؟ فقال: أنا للخليفة من بعدك المقتول عثمان بن عفان). موضوع. أخرجه العقيلي في ((الضعفاء)) (٢ / ٣٢٠) من طريق عبد الرحمن بن عفان قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي عن ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعا. أورده في ترجمة الدمشقي هذا؛ ول: ((مجهول، وحديثه موضوع لا أصل له)). " (٢)

"((الحسن)) (ص ٤٤ - ٤٥)، وقال: ((محمد بن تمام الدمشقي))؛ لكن وقع في سنده بعض الأخطاء المطبعية، والظاهر أنه الذي في ((ميزان الذهبي)) و ((ضعفائه)): ((محمد بن تمام البهرائي الحمصي. قال ابن منده: حدث عن محمد بن آدم المصيصي بمناكير)). وكذا في ((اللسان))؛ لكن وقع فيه ((النهراني))! وأظنه خطأ مطبعيا. وأما زهير بن عباد - وهو الرواسي -؛ فمختلف فيه؛ فقال الدارقطني: ((مجهول)). وضعفه ابن عبد البر. وقال ابن حبان في ((الثقات)): ((يخطئ ويخالف)). وتابعهم خامس؛ وهو عبد العزيز بن محمد الدمشقي عن ليث به. رواه ابن بطة؛ كما ذكر السيوطي، وسكت عنه. قلت: وإسناده مظلم؛ فإن الدمشقي هذا لم أجد من ترجمة، وكذا بعض من دونه. وبالجمل؛ فكل هذه المتابعات والطرق إلى الليث بن سعد ليس فيها ما يمكن الاعتماد عليه، لأن عامتها تدور على مجهولين، وغالبهم دمشقيون، فمن الممكن أن يكون بعضهم سرقه من الآخر. فلا غرابة في حكم ابن الجوزي ومن قبله ومن بعده على الحديث بالوضع أو النكارة كما رأيت، بل صرح ابن حبان وغيره بطلانه وأنه لا أصل له. " (٣)

"فقد أورده ابن حبان في ترجمة العباس بن محمد العلوي من " الضعفاء " ( ٢ / ١٩١ ) بروايته عن عمار بن هارون المستملي عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعا. وقال عقبه: " لا أصل له " من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من حديث أنس، ولا ثابت، ولا حماد بن سلمة. " وتبعه ابن الجوزي في " الموضوعات " ( ١ / ٣٣١ )، ثم الذهبي والعسقلاني في كتابيهما. ثم رواه ابن حبان ( ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ ) من طريق يحيى بن شبيب اليمامي عن سفيان الثوري عن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٢/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٤٧/١٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٥٠/١٢

حميد الطويل عن أنس به. وقال في اليمامي هذا: "يؤى عن الثوري ما لم يحدث به قط، لا يجوز الاحتجاج به بحال". وقال الذهبي - وقد ساق له هذا الحديث -: "وهذا كذب". وقال الحافظ عقبه: "وهذا ظاهر البطلان". قلت: فمحاولة السيوطي تقوية الحديث بمثل هذه الطرق الواهية محاولة فاشلة، وإن تبعه على ذلك ابن عراق في "تنزيه الشريعة"! وإن مما يدل البصير على ما ذكرته: استشهاد بالحديث الآتي بعده. لكن بقي حديث آخر؛ يرويه محمد بن سليمان بن همام: حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه..<sup>(١)</sup>

"قلت: وإسناده جيد! إنما سقت الحديث هنا لبيان خطأ من رواه عن أم هشام بلفظ: "كان يصلّيها الصبح"، والا؛ فالحديث ثابت عن غيرها من الصحابة، فانظر "صحيح مسلم" (٢ / ٣٩ - ٤٠)، و "صفة الصلاة". (تنبيهان): الأول: لقد وقع حديث ابن أبي شيبة فيا كبير الطبراني بنفس سندهما المتقدم؛ لكن بلفظ آخر عنها قالت: حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم (ق) في صلاة الصبح. ولا أصل له عند ابن أبي شيبة بهذا اللفظ، ولا عند غيره فيما علمت، وإنما هو من حديث ابن أبي الرجال المذكور أعلاه، اختلط على بعض النساخ في "المعجم" بإسناد ابن أبي شيبة، والله أعلم. الثاني: أنه وقع خطأ مطبعي في سنده المتقدم - أعني: ابن أبي شيبة - فيحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، فجعله: يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن...! وإنما هو: ابن عبد الرحمن كما في "مسلم" و "المعجم" وغيرهما. ولم يتنبه لذلك صاحبنا حمدي السلفي "فعلق عليه بقوله في حاشية "المعجم": "وبين إسناد المصنف هنا وإسناد ابن أبي شيبة في المصنف" اختلاف؛ فليراجع". وقد عرفت أنه لا اختلاف، وإنما هو الخطأ المطبعي. والله سبحانه وتعالى أعلم..<sup>(٢)</sup>

"قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ آفته غفيرة هذا؛ فقد اتفقوا على تضعيفه، وقد بسط الحافظ ابن المزي أقوال جاريه في "تهذيب الكمال"، وهو ممن سقطت ترجمته من "تهذيب التهذيب" للعسقلاني، وأورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "ضعفوه. وقال أبو حاتم: لا يشتغل بحديثه". قلت: ونص قول أبي حاتم في رواية ابنه عنه في "الجرح" (٣ / ٢) "ضعيف الحديث، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبي أمامة بالمناكير مما لا أصل له، لا يشتغل بروايته". قلت: فمثله لا يصلح للاستشهاد به؛ خلافاً لما فعله المعلق على "زاد المعاد" كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي قبله، وكذلك فعل في تعليقه على "شرح السنة" (٢ / ٤٦١ - ٤٦٢)! ولم يكتف بذلك؛ بل إنه نقل عن الهيثمي في "المجمع" (٢ / ٦٢) أنه حسن إسناده وأقره! وأغلب الظن أنه لا يخفى عليه أن ذلك من أوام الهيثمي أو تساهله. فلم أقره! الجواب في قلب كل قارئ لبيب. وهذا هو الحديث الثالث مما كان المعلق المشار إليه ذكره كشاهد لحديث الترجمة من رواية أبي سعيد الخدري الذي سبق بيان إسناده ونكارة متنه أيضاً في الذي قبله. وأما الحديث الرابع الذي استشهاد به؛ فهو حديث الدارقطني عن أنس مرفوعاً مثل حديث الترجمة:..<sup>(٣)</sup>

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٥١/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٥٩/١٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٦٥/١٢

"٥٦٧٢ - (غط رأسك من الناس، وإن لم تجد إلا خيطاً) موضوع. أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (ص ٢٤٩ - الظاهرية) ومن طريقه ابن الجوزي في "الأحاديث الواهية" (٢ / ١٩١ - ١٩٢) من طريق عبد الصمد بن سليمان عن عبد الحميد بن يحيى، وقال فيه: "مجهول لا يتابع على حديث هذا، ولا يعرف بغير هذا الإسناد من وجه يثبت". وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا أصل له، قال العقيلي. . . . فذكره. قلت: عليه ملاحظتان: الأولى أن كان الأولى أن يورد الحديث في كتابه الآخر "الموضوعات"، لأنه الأليق بما لا أصل له كما هو ظاهر، وله من مثل هذا النوع كثير! والأخرى: أن إعلاله بالرواية عن عبد الحميد أولى، وما روى عنه غيره كما قال الذهبي، وهو عبد الصمد بن سليمان الأزرق فإنه واه جداً، قال البخاري في "التاريخ الكبير" و "الصغير": (منكر الحديث) وكذا قال أبو حاتم. والدارقطني: "متروك". (١)

"المصادر، فالظاهر أنه مجهول، فهو آفة هذه الطريق. والله أعلم. ثم إن الحديث قد روي مرسلًا أيضاً بلفظ آخر، هو أقرب من لفظه؛ ولكنه لا يصح أيضاً من قبل إسناده، وهو التالي: ٧ - وأما حديث سلمة بن كهيل؛ فيرويه أحمد بن خالد الحروري: حدثنا محمد بن حميد: حدثنا يعقوب بن عبد الله الأشعري عن جعفر عن سلمة بن كهيل قال: مر علي بن أبي طالب على النبي صلى الله عليه وسلم وعنده عائشة، فقال لها: "إذا سرك أن تنظري إلى سيد العرب؛ فانظري إلى علي بن أبي طالب". فقالت: يا نبي الله! ألسنت سيد العرب؟ فقال: "أنا إمام المسلمين، وسيد المتقين. إذا سرك. . .". إلخ. أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١ / ٨٩ - ٩٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١ / ٢١١ - ٢١٢) وقال: "لا أصل له، وإسناده منقطع، ومحمد بن حميد؛ قد كذبه أبو زرعة وابن وارة. وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات". قلت: وجعفر: هو ابن أبي المغيرة القمي، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم". وكذا قال في يعقوب بن عبد الله الأشعري. وأحمد بن خالد الحروري؛ أورده الأمير ابن ماكولا في هذه النسبة من "الإكمال" (٣ / ٣١ - ٣٢) وقال: (٢)

"والحديث؛ أورده السيوطي في "الجامع الكبير" بزيادة: "والحسن والحسين سيذا شباب أهل الجنة إلا ابني الخالة يحيى وعيسى" وقال: "رواه ابن عساكر عن عائشة". ٥٦٨٠ - (إن يمين ملائكة السماء: والذي زين الرجال باللحي، والنساء بالذوائب!). منكر جداً. رواه ابن عساكر في ترجمة الحافظ عبد العزيز بن محمد النخشي: قال الخليل بن أحمد البستي: ثنا أبو عبد الله محمد بن معاذ بن فهد النهاوندي - وسمعته يقول: لي مئة وعشرون سنة، وقد كتبت الحديث، ولقيت أبا الوليد الطيالسي والقعني وجماعة من هذه الطبقة. ثم ذكر أنه تصوف ودفن الحديث الذي كتبه أول مرة، ثم كتب الحديث بعد ذلك وأنه حفظ من الحديث العتيق حديثاً واحداً، وهو ما حدثنا به - عن محمد بن المنهال الضرير: ثنا يزيد بن زريع: ثنا روح بن القاسم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: . . . فذكره. قال ابن عساكر:، هذا حديث منكر جداً، وليت النهاوندي نسيه فيما نسي؛ فإنه لا أصل له. والله أعلم". كذا في ترجمة محمد بن معاذ هذا من

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٩٢/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤١٣/١٢

"اللسان" زيادة على ما في "الميزان"، ووافقه على قوله فيه: "واه، روى عن إبراهيم بن ديزيل، بقي إلى سنة ٣٣٤ ..". (١)

"حاجب عن عبد الرحمن عن معاذ، وعن غالب بن شهر عن معاذ، وعن مكحول عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ به نحوه. قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم كالذي قبله. أبو عبد الله القشيري، وأبو حاجب، وغالب بن شهر؛ لم أعرفهم. والله سبحانه وتعالى أعلم. ٥٦٨٦ - (إن الله يصلي على ميامن الصفوف). لا أصل له بهذا اللفظ. وإنما هو من التحريفات الكثيرة للأحاديث النبوية التي وقعت في كتاب "مختصر تفسير ابن كثير" للشيخ نسيب الرفاعي (٣/ ٣٨٦) بسبب العجلة في الاختصار والنقل أولاً، وجهله بالأحاديث ثانياً! وأصل هذا الحديث في أصله "تفسير ابن كثير" إنما هو بلفظ: "إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف". وهو حديث معروف، وإن كان ابن كثير لم يخرج، فقد رواه أبو داود وغيره عن عائشة رضي الله عنها؛ ولكنه بهذا اللفظ خطأ أيضاً والصواب فيه: "... على الذين يصلون الصفوف". وقد كنت بينت ذلك في "المشكاة" برقم (١٠٩٦) .." (٢)

"قال: سمعت ابن عباس يسأل - وهو إلى جنب الكعبة - عن قول الله تعالى: ؟ فخانتاهما ؟ قال: .. «أما إنه لم يكن بالزنا؛ ولكن كانت هذه تخبر الناس أنه مجنون، وكانت هذه تدل على الأضياف». قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير سليمان بن قتة، وثقه ابن معين وغيره، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤ / ٣١١)، وله ترجمة في «التعجيل». وبالجمل فالحديث باللفظ الأول ضعيف السند مع وقفه، وأما قول نسيب الرفاعي في فهرس «مختصره» (٢ / ٣٤٠): «وروي مرفوعاً؛ فمما لا أصل له ألبتة؛ بل هو من كيسه! ٥٦٨٨ - (غفر لك ولصاحبك. قاله لمن دعا لصاحبه الذي حمله أن يدعو له عند الركن والمقام). ضعيف جداً. أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٩ / ٢٤) من طريق قريش بن إسماعيل بن زكريا عن الحارث بن عمران عن محمد بن سوقة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: كنت أطوف مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فسمع رجلاً يقول: اللهم! اغفر لفلان. فقال: «مه؟». فقال: يا رسول الله! رجل حملني أن أدعو له عند الركن والمقام. فقال: .. فذكره. قلت: وهذا إسناد واه؛ قريش هذا لا يعرف إلا بهذه الرواية؛ لكن الحارث بن. (٣)

"صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر، فلما سلم انحرف ورفع يديه ودعا. (الحديث)). كذا قال! وفيه كذب وخطأ مكشوفان: أما الكذب؛ فقولوه: ((ورفع يديه ودعا))! فإن هذه الزيادة لا أصل لها في ((المصنف)) ولا عنده غيره ممن أخرج الحديث، وإنما هي مما أملاه عليه هواه - والعياذ بالله تعالى -! فالحديث في موضعين من ((المصنف)) بإسناد واحد: فقال في ((الموضع الأول)) (١ / ٣٠٢): حدثنا هشيم قال: أنا يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد [بن] الأسود العامري عن أبيه قال: .. فذكر الحديث إلى قوله: ((فلما سلم انحرف)). ولم يزد ثم ساقه في الموضع الآخر (٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥) - وبالسند نفسه - نحوه مطولاً، وفيه: ((فلما قضى صلاته وانحرف؛ إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢٠/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٢٨/١٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٣٠/١٢

معه. (( الحديث. وهكذا أخرجه أحمد (٤ / ١٦٠ - ١٦١) ، وابن سعد في ((الطبقات)) (٥ / ٥١٧) من طريق هشيم به. وتابعه: جماعة عن يعلى بن عطاء به. أخرجه أصحاب السنن وغيرهم مختصرا ومطولا، وهو مخرج في ((صحيح أبي داود)) (٥٩٠، ٦٢٧). ورواه الطبراني في ((المعجم الكبير)) (٢٢ / ٢٣٢ - ٢٣٥) عن هشيم وغيره.. " (١)

"انه كان يرفع يديه بعد صلاة الفريضة، وما يفعله بعض الناس من رفع أيديهم بعد صلاة الفريضة بدعة لا أصل لها. اهـ (من مخالفات الطهارة والصلاة ١ / ١٩٠). وأنت خير بضعف هذا الكلام - مع جلالة قائله - بما سبق ذكره - فتنبه ولا تغتر بقول حتى تعرف مستنده))! قلت: وهذا التنبيه حق؛ لكنه هو أحق به؛ لأنه اغتر بأحاديث ضعيفة لا يعرف ضعفها؛ لجهله بهذا العلم أو تجاهلها، ولعمومات لم يجر عمل السلف بها، فما أشبهه بمن يرفع يديه إذا جلس للتشهد الأخير؛ عملا بالعمومات التي تشبث بها! وهذا هو شبهة الذين يستحسنون البدع في الدين، ولا يقيمون وزنا للنصوص القاطعة بكمال الدين، ولا يعتبرون بأقوال السلف الناهية عن الإحداث في الدين كقول ابن مسعود رضي الله عنه: ((اقتصاد في سنة؛ خير من اجتهاد في بدعة)). وهو منهج الشيخ عبد الله الغماري ومن جرى مجراه من المبتدعة الذين لا يفرقون بين العادة والعبادة، أو بين المباحات والطاعات، فيقيسون هذه على تلك التي لم يات بها النبي صلى الله عليه وسلم لبيائها وتفصيل القول في جزئياتها؛ بل قال: ((أنتم أعلم بدينناكم)). رواه مسلم. وقال في العبادات: ((من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد)). رواه مسلم نسأل الله لنا ولهم الهداية.. " (٢)

" سألت أبي، قلت: حدثنا صالح بن أحمد قال: سألت أبي. . . . قلت: فذكره كما تقدم، ثم قال: " فقال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له " . قلت: وهو بمعنى حديث أخرجه أبو داود عن معاذ مرفوعا نحوه، وسنده ضعيف؛ فيه مجهول وآخر مقبول عند الحافظ، وبيانه في " ضعيف أبي داود "، وهو في " المشكاة " (٣٥٤٥) - (٥٧٣٩) - (إن الله تعالى أرضا من وراء أرضكم بيضاء، نورها وبياضها مسيرة شمسكم هذه أربعين يوما - قالوا: كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني مثالا لدنيا أربعين مرة -، فيها عباد لله تعالى لم يعصوه طرفة عين. [قالوا: يا رسول الله! من الملائكة هم؟ قال: ما يعلمون أن الله خلق الملائكة. قالوا: أفمن ولد آدم هم؟] قال: ما يعلمون أن الله خلق آدم ولا إبليس!، هم قوم يقال لهم: الروحانيون، خلقهم الله من ضوء نوره) (\*). موضوع. أخرجه أبو الشيخ ابن حبان في " العظمة " (ق ١٦٨ - ١٦٩ / ١) من طريق مسلمة بن علي عن عبد الرحمن الخراساني عن مقاتل بن حيان عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة مرفوعا. قلت: وهذا موضوع. آفته مسلمة بن علي - وهو الخشني -، وهو متروك مجمع على تركه، وقال ابن حبان (٣ / ٣٣) : \_\_\_\_\_ (\*) كتب الشيخ - رحمه الله - بخطه فوق هذا المتن - ملاحظة لنفسه - : " انظر " إتحاف السادة المتقين، (١٠ / ٦٢) ، و " الفردوس " (١ / ١٨٩ - طه ٩.. " (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٣/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٥٥/١٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٣٣/١٢

"ثم ساق له حديثاً غريباً في التحذير من الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من طريقاً أخرى عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ بن علقمة عن ابن عائذ عن المقدم بن معدي كرب به. وإذا عرفت ما تقدم من البيان والتحقيق؛ يتبين لك أنه لا وجه لقول المناويفي "فيض القدير" بعد أن نقل كلام الهيثمي: "وبه يتجه رمز المؤلف لحسنه"؛ فهو قول غير وجيه، والحديث ضعيف غير حسن! ولعله لذلك بيض له في كتابه الآخر "التيسير"، ولم يحسنه. ٥٧٥٩ - (لست بنبي الله، ولكن أنا نبي الله). ضعيف. أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣ / ٨١ / ١٠٥٠) : حدثنا جدي قال: حدثنا عبد الرحيم بن حماد الثقفي قال: حدثنا الأعمش عن الشاذلي عن عبد الله بن عباس: أن رجلاً قال: يا نبي الله! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: . . . فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف، أورده العقيلي في ترجمة الثقفي هذا، وقال: "قال جدي: قدم علينا من السند، شيخ كبير". ثم قال: "روى عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش، وقد روي هذا بإسناد لين". قلت: كأنه يشير إلى ما رواه علي بن حمزة الكسائي: حدثني حسين بن علي. (١)

"٥٧٦٢ - (إذا تناول العبد كأس الخمر، ناشده الإيمان من قلبه: سألتك بالله! أن لا تدخله علي، فإني لا أستقر أنا وهو في موضع واحد). موضوع. أخرجه ابن حبان في "الضعفاء" (٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٢ / ٤٢) من طريق الحاكم، كلاهما عن محمد بن أيوب بن سويد الرملي عن أبيه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وقال ابن حبان: "وهذا حديث موضوع لا أصل له". وكان أبو زرعة يقول: محمد بن أيوب أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري، وكان يحدث بها. وأقره ابن الجوزي، ثم السيوطي في "الآلآلي" (٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥). وله أحاديث أخرى، تقدم أحدها آنفاً، وآخر في المجلد الأول رقم (١٧٢)، وهو أبطل من هذا، ويأتي له آخر عقبه إن شاء الله تعالى.. (٢)

"قال أبو حيان في تمام كلامه السابق: ((ولم يبين الله الفتنة ما هي، ولا الجسد الذي ألقاه على كرسي سليمان، وأقرب ما قيل فيه: أن المراد بالفتنة كونه لم يستثن في الحديث الذي قال: ((لأطوفن الليلة على سبعين امرأة، كل واحدة تأتي بفارس مجاهد في سبيل الله. ولم يقل: إن شاء الله. فطاف عليهن، فلم تحمل إلا امرأة واحدة وجاءته بشق رجل. . .)) فالمراد بقوله: ﴿ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسدا﴾؛ هو هذا، والجسد الملقى هو المولود: شق رجل)). وهو الذي استظهره الآلوسي وغيره؛ كالشيخ الشنقيطي - رحمه الله - في ((أضواء البيان)) (٤ / ٧٧ و ٧ / ٣٤ - ٣٥)، وقال بعد أن أشار إلى القصة: ((لا يخفى أنه باطل لا أصل له. . . يوضح بطلانه قوله تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾، واعتترف الشيطان بذلك في قوله: ﴿إلا عبادك منهم المخلصين﴾)). (تنبيه): لقد ذكر البغوي في ((تفسيره)) (٤ / ٦٤) حديث الترجمة بنحوه بقوله: ((وروي عن سعيد بن المسيب قال: احتجب سليمان عن الناس ثلاثة أيام. . . (الحديث وفيه:)) وذكر حديث الخاتم وأخذ الشيطان إياه كما روي)). فعلق عليه المعلقان اللذان غررا بطلاب

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٧٤/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٨٠/١٢



العلم بتسويد اسميهما على هذه الطبعة الجديدة من ((التفسير)) بطبعهما تحت اسم المؤلف ((إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن العك. مروان سوار))! فقالا: " (١)

"مرفوعا. وقال: " لا نعلمه مرفوعا إلا عن عمر بهذا الإسناد ".قلت: وهو منكر ضعيف؛ أبو قرّة - وهو الأسدي الصيداوي -؛ قال الذهبي في "الميزان": " مجهول، تفرد عنه النضر بن شميل ". وكذا في " التقريب "، وقال في " التهذيب ": " وأخرج ابن خزيمة حديثه في " صحيحه " وقال: لا أعرفه بعدالة ولا وجرح ".وبه أعله الهيثمي في " المجمع " (١٠ / ١٢٦) ٥٨٥٧ - (من صلى علي في يوم جمعة وليلة جمعة مئة من الصلاة، قضى الله له مئة حاجة: سبعين من حوائج الآخرة، وثلاثين من حوائج الدنيا، ووكل الله عز وجل بذلك ملكا يدخله على قبري كما يدخل عليكم الهدايا؛ إن علمي بعد موتي كعلمي في حياتي). موضوع. أخرجه الأصبهاني في " الترغيب " (٢ / ٦٨٤ / ١٦٤٧)، والدليمي في " مسند الفردوس " - كما في " الجامع الكبير " - من طريق إبراهيم ابن محمد بن إسحاق البصري قال: حدثنا حكامه بنت عثمان بن دينار [عن أبيها عثمان بن دينار] عن أخيه مالك بن دينار عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعا.قلت: وهذا إسناد باطل لا أصل له؛ فقد قال العقيلي في ترجمة عثمان بن. " (٢)

"الحمل عليه غيره! وليس كذلك؛ فقد أخرج الحديث الضياء المقدسي في الجزء الثالث من ((الأحاديث والحكايات)) (٣٩ / ٢) عن سويد بن عبد العزيز قال: ثنا نوح بن ذكوان عن أخيه أيوب بن ذكوان: ثنا الحسن عن أنس مرفوعا. ثم وقفت عليه في ((مسند أبي يعلى)) (٥ / ١٧٦ / ٢٧٩٠)، وفي ((الكامل)) لابن عدي (١ / ٣٥٠) من طريقه: حدثنا محمد بن إبراهيم الشامي العباداني: حدثنا سويد بن عبد العزيز به.قلت: وهذا إسناد واه جدا مسلسل بالضعفاء: ١ - أيوب بن ذكوان؛ ضعيف جدا؛ قال البخاري: ((منكر الحديث)). وكذا في ((الضعفاء)) لابن حبان، قال (١ / ١٦٧ - ١٦٨): ((روى عنه أخوه نوح بن ذكوان؛ منكر الحديث، يروي عن الحسن وغيره المناكير، لا أعلم له راويا غير أخيه، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من أخيه، وهو الذي يروي عن الحسن عن أنس. .)). ثم ساق له حديثين - هذا أحدهما، والآخر يأتي بعده -، وقال: ((وهذان منكران باطلان، لا أصل لهما)). ٢٠ - نوح بن ذكوان؛ قال الحافظ في ((التقريب)): ((ضعيف)) ٣ - سويد بن عبد العزيز؛ قال الذهبي في ((الميزان)): " (٣)

"((واه جدا)). ٤ - محمد بن إبراهيم الشامي؛ قال الحافظ: ((منكر الحديث)). قلت: لكن قد تابعه محمد بن هاشم البعلبكي: عند ابن حبان؛ فبرئت ذمته، وتعصبت العلة فيمن فوقه. ومن طريق ابن حبان أورده ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (١ / ٢٣٠) وذكر إبطال ابن حبان إياه المذكور آنفا، وأقره، وهو حري بذلك. وأما السيوطي فقال عقبه في ((الآلآي)) (١ / ٢٠٧): ((أخرجه أبو يعلى))! فلم يصنع شيئا! ثم سود به ((جامعه))! ٥٨٨٣ - (يقول الله تبارك وتعالى: إني لأستحيي من عبدي وأمتي يشيبان في الإسلام، فتشيب لحية عبدي ورأس أمتي في الإسلام، [ثم] أعذبهما في النار بعد

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢/٢٢٩

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢/٧٧٦

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢/٨٠٣

ذلك). ضعيف جدا. أخرجه أبو يعلى في ((مسنده)) (٢٧٦٤) ، وابن حبان في ((الضعفاء)) (١ / ١٦٨) ، وابن عدي في ((الكامل)) (١ / ٣٤٩ - ٣٥٠) من طريق سويد بن عبد العزيز عن نوح بن ذكوان عن أخيه أيوب بن ذكوان عن الحسن عن أنس مرفوعا. وقال ابن حبان - كما تقدم في الذي قبله - ((منكر باطل، لا أصل له)). قلت: وهو مسلسل بثلاثة ضعفاء على نسق واحد، آخرهم أشدهم ضعفا، " (١)

"وفي رواية لابن حبان (أبي الدرداء) ؛ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((أتاني جبريل، فبشرني أن من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا؛ دخل الجنة. فقال: وإن زنى. . .)) الحديث، وهو مخرج في ((الصحيحة)) (٨٢٦) . قلت: فالظاهر أن إبراهيم هذا لفق من هذين الحديثين الصحيحين حديثه هذا الذي لا أصل له، وافتراه على شعبة بسنده المذكور، وهو لا علم له به! ٥٩٠٢ - (الشهداء عند الله على منابر من ياقوت في ظل عرش الله، يوم لا ظل إلا ظله، على كتيب من مسك، فيقول لهم الرب: ألم أف لكم وأصدقكم؟ فيقولون: بلى وربنا!) . ضعيف جدا. أخرجه العقيلي في ((الضعفاء)) (١ / ١٠٢ - ١٠٣) : حدثنا المقدم بن داود قال: حدثنا أسد بن موسى قال: حدثنا إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعا به. ذكره في ترجمة إسحاق هذا، وروى عن أحمد أنه قال: ((لا تحل الرواية عنه)). وفي ((التقريب)) للحافظ: ((متروك)). قلت: وإسماعيل بن عياش؛ قال الذهبي. ((منكر الحديث في الحجازيين)). قلت: وإسحاق؛ حجازي مدني. " (٢)

"قلت: وإسناده واه بمرة؛ آفته القاسم هذا؛ اتهمه الذهبي بحديثين باطلين. وأبو حمزة الثمالي - واسمه ثابت بن أبي صفية -؛ ضعيف رافضي. وأخرجه البيهقي (٢ / ١٠١) من طريق سعيد بن هبيرة قال: حدثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس بن مالك به مختصرا نحوه. وآفة هذا سعيد بن هبيرة؛ قال ابن حبان (٢ / ٣٢٧): ((يحدث بالموضوعات عن الثقات، كأنه كان يضعها أو توضع له فيجيبها)). والحديث؛ أورده ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (١ / ١١٣ - ١١٤) من الطريق الأولى، ومن حديث أبي هريرة نحوه. ثم قال: ((وهذا الحديث من جميع جهاته باطل، قال أبو الفتح الأزدي الحافظ: هو حديث موضوع لا أصل له)). ثم بين عللها. وقال الحافظ في ترجمة (قس) من ((الإصابة)): ((وقد أفرد بعض الرواة طرق حديث قس، وفيه شعره وخطبته، وهو في (المطولات) للطبراني وغيرها، وطرقه كلها ضعيفة)). قلت: وقد خرجها السيوطي في ((الآلإ)) (١ / ١٨٣ - ١٩٣) ، وقد بين عللها كلها إلا الأخيرة منها وهي أطولها وفيها زيادات كثيرة؛ فقد سكت عنها، وكأنه لظلمة إسناده، وجهالة بعض رواتها، ونكارة متنها. ويد الصنع والتكلف ظاهرة عليها. والله أعلم. " (٣)

" (١ / ٤٨٥٤) ، والخطيب (٢ / ٣٥٥) بالشرط الأول؛ من طريق يحيى بن بكير: ثنا عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن يحيى ابن النضر عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . . . فذكره. وقال الطبراني: ((تفرد به ابن لهيعة)). قلت: وهو لين؛ كما قال الهيثمي (٨ / ٢٧)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٠٤/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٢٩/١٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٣٥/١٢

؛ وقد عزاه لـ ((المعجمين)) ؛ ولكن لم يذكر منه الشطر الثاني! ولم يتنبه لذلك المعلق على ((المعجم الصغير)) (٢ / ٤ / ٦٧٤) ! وأعجب منه أن السيوطي لم يذكر من الحديث في ((الجامع الصغير)) إلا هذا الشطر، وبلغظ: ((لو كان العجب . . .)) ؛ مكان: ((البذاء))! وعزاه لـ: ((صغير الطبراني)) في نسخة المناوي وغيرها، وضعف إسناده، وفي نسخة ((الفتح الكبير)) للتبهاي عزاه لـ: ((كبير الطبراني))! وهو خطأ؛ فإنه لا أصل له في ((المعجم الكبير)) له. وعزاه السيوطي في ((الجامع الكبير)) لأبي نعيم عن عائشة بلفظ حديث الترجمة. وإن من أخطاء المناوي الفاحشة: أنه أعل ((الصغير)) بقوله: ((وفيه عبد الرحمن بن معاوية؛ أورده الذهبي في ((الضعفاء)) ، وقال: قال مالك: ليس بثقة. وابن معين وغيره: لا يحتج به)). قلت: وهذا المضعف كنيته أبو الحويرث المدني، ولا وجود له في إسناده. (١)

"الأمر الاعتقادية. . .". "شئونة نعرفها من أخزم، يلهج بذلك أهل الأهواء والبدع في كل زمان، وبخاصة زماننا هذا الذي كثرت فيها الفرق والطوائف! (وكل يدعي وصلا بليلي وليلى لا تقر لهم بذاكا) ! وإن عجي من هؤلاء لا يكاد ينتهي، يردون الاستدلال بالأحاديث الصحيحة بتلك الحجة الواهية، ومن جهة أخرى هم يستدلون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وما لا أصل له في السنة الصحيحة؛ بل وبالأثار الموقوفة الواهية، وكتاب الخليلي المذكور آنفا مشحون بما لا يصح من المرفوع والموقوف، ولم لا وهو يستقي من كتاب إمامه "المسند الصحيح". ولقد كان اسمه "المسند"، فأضافوا هم من عند أنفسهم: "الصحيح"؛ ليضلوا الناس، وليضاهوا عندهم أهل السنة في كتابهم: "المسند الصحيح" للإمام البخاري! وشتان ما بينهما، ويكفي المنصف أن يعلم أن أكثر أحاديث صحيحهم تدور على مسلم بن أبي كريمة المجهول، والأسانيد الأخرى - مع أن أكثرها مراسيل أو معاضيل؛ ف - فيها كثير ممن عرفوا بالضعف الشديد؛ مثل أبان بن أبي عياش (ص ٢١٧، ٢١٨) ، وزيد بن عوف العامري البصري، ومحمد بن يعلى (ص ٢١٥، ٢٢٠، ٢٤٢) ، وجوير (ص ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٤٢) ، وإسماعيل بن يحيى (ص ٢١٩) ، وعبد الغفار الواسطي (ص ٢١٩) أيضا، وأبو بكر الهذلي (ص ٢٢٠) ، وبشر المريسي كما تقدم، والحسن بن دينار عن خصيب بن جحدر (ص ٢٢٢) ، والكلبي (ص ٢٢٣، ٢٣٦) . وبعضهم من الكذابين المعروفين كهذا الكلبي والثلاثة الذين قبله! هذا "فضلا عما فيه من الضعفاء والمجاهيل مما لا يتسع." (٢)

"أخرجه الترمذي وحسنه، والحاكم وصححه، وهو حسن لغيره؛ كما بينته في "إرواء الغليل" (٦ / ٢٦٦ / ١٨٦٨) ٥٩٦٣ - (الأحرار من أهل التوحيد! كفهم أكفاء إلا أربعة: المولى، والحجام، والنساج، والبقال). موضوع. ذكره الربيع في "مسنده" (١٣٨ / ٥١٣) عقب الحديث السابق دون إسناده، فقال: وقال صلى الله عليه وسلم: . . . فذكره. قلت: فهذا معضل، ويحتمل أن يكون معطوفا على الإسناد السابق، وقد عرفت أنه لا قيمة له عندنا، وعلى هذا الاحتمال جرى الشارح السالمي؛ فقال كما تقدم: "الحديث أيضا مرسل عند المصنف، ولم أجده عند غيره". قلت: هذا دليل منه على أن قوله في مقدمة شرحه: "إن ما في "المسند" من معضل أو مرسل قد صح وصله"؛ ليس بصحيح على إطلاقه؛ إذ إنه لو

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٧٧/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٢٦/١٢

كان له أصل موصولاً؛ لبادر إلى تخريجه؛ دعماً لحديث إمامه أولاً، وتصديقاً لقوله المشار إليه في المقدمة ثانياً. فهذا الحديث كالذي قبله من جهة أنه **لا أصل له** موصولاً، وأنه لا يصح متنه؛ لأنه لا إسناد له - حتى عند الإباضي - لننظر فيه، حتى ولو كان له عنده بإسناده؛ فلا قيمة له؛ لأن راويه الربيع الإباضي مجهول كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله. واعلم أن الأستاذ التنوخي - غفر الله لنا وله - قد علق على قول الشيخ السالمي المتقدم: " . . ولم أجده عند غيره "؛ فقال: " (١) "له مثل هذا الوهم في حديث آخر يأتي برقم (٦٧٨٥) . وإنما العلة من شيخه عبد الواحد بن راشد، قال الذهبي في "الميزان": "ليس بعمدة". ثم ذكر له هذا الحديث. وطريق ثالث: عند البزار (٣٥٨٨) . فيه أبو قتادة الحراني (الأصل: العذري!) - واسمه عبد الله بن واقد -؛ قال في "التقريب": "متروك. وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط، وكان يدلس". وشيخ البزار عبد الله بن شبيب؛ واه؛ كما في "الميزان". وطريق رابع: عند أبي يعلى (٣٦٧٨) . وفيه خالد الزيات: حدثني داود بن سليمان. قال في "الآلئ" (١ / ١٤٤): "وهما مجهولان". ولم يحسن الكلام على هذه الطريق المعلق على "مسند أبي يعلى". وطريق خامس: يرويه الوليد بن موسى الدمشقي عن الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن الحسن عن أنس مرفوعاً بالجملة الأولى منه. أخرجه ابن حبان في "الضعفاء" (٣ / ٨٢) في ترجمة الوليد، وقال: "وهذا **لا أصل له** من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم". (٢)

"ومن الغرائب قول الزرقاني في "مختصر المقاصد" في اللفظ الأخير: "وارد بمعناه!" مع أن قول السخاوي المتقدم فيه يشعر بأنه **لا أصل له** إلا بين الطائفتين من العامة! ويؤيده قول الفتني في "التذكرة" (ص ٧٢) عقبه: "قال الصغاني: **لا أصل له**". ومن هذا التخريج يتبين لك الفرق بين هذا اللفظ الأخير، وحديث الترجمة، فالأول **لا أصل له**، وأما حديث الترجمة؛ فله أصل؛ لكن بسند ضعيف - كما تقدم -، ومنه تعلم أن قول مؤلف "النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية" (ص ٣٦٢/١٢١ - بتحقيق زهير الشاويش): "**لا أصل له**"! أقول: فهذا خطأ مخالف لاصطلاح العلماء؛ فإنه يوهم أنه لا إسناد له، وقد عرفت أن الواقع خلافه. ولم يتنبه لهذا محققه الشاويش حيث علق عليه بقوله: "في "مختصر المقاصد" (١٠٤٧) ، وفي "صحيح الجامع الصغير" بترقيما للطبعة الأولى (٦٢٥٦) ، وفي الطبعة الجديدة هو برقم (٦٣٧٩ - ٦٣٨٠) "قلت: وفي هذا التعليق أخطاء عجيبة بعضها فاحش جداً، وإليك البيان: الأول: أن صاحب "المختصر" قال في الحديث: "لا يصح"! خلافاً لقول مؤلف "النخبة": "**لا أصل له**"! الثاني أن قوله: "وفي "صحيح الجامع" ... إلخ؛ صريح بأن هذا الحديث". (٣)

"والحديث أورده السيوطي في "الجامع الكبير" برواية الدارقطني، مصرحاً بضعفه. ٦٠٢٣ - (كنت كنزاً لا أعرف، فأحببت أن أعرف؛ فخلقت خلقتهم بي، فعرفوني). **لا أصل له** اتفاقاً. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (١٢٢/١٨، ٣٧٦): "ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف له إسناد صحيح، ولا ضعيف

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٢٨/١٢

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٧١/١٢

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٠/١٣

"قلت: وتبعه على هذا كل من جاء بعده؛ كالزركشي في "التذكرة فيلاً حديث المشتهرة" (ص ١٣٦) ، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ٨٣٨/٣٢٧) ؛ فقال عقبه: "وتبعه الزركشي وشيخنا". يعني: ابن حجر العسقلاني. وكذا السيوطي في "الدرر المنتشرة" (ص ٣٣٠/١٦٣) ، وقال في "ذيل الأحاديث الموضوعة" (ص ٢٠٣) : "قال ابن تيمية: "موضوع". وهو كما قال "وتبعه ابن عراق في "تنزيه الشريعة" ؛ فأورده في (الفصل الثالث) منه (١/٤٤٨/٤٤) ، والفتني في "تذكرة الموضوعات" (ص ١١) ، وملا علي القاري في "الموضوعات الكبرى" (٣٥٣/٢٧٣) ، والشيخ إسماعيل العجلوني في "كشف الخفاء" (٢/١٣٢/٢٠١٦) وقال: "وهو واقع كثيراً في كلام الصوفية، واعتمده، وبنوا عليه أصولاً لهم". وقال العلامة الآلوسي في "تفسيره" (٢٢/٢٧) عقب قول ابن تيمية: "ومن يرويه من الصوفية معترف بعدم ثبوته نقلاً؛ لكن يقول: إنه ثابت." (١)

"كشفاً، وقد نص على ذلك الشيخ الأكبر (يعني: ابن عربي ... النكرة) في الباب المائة والثمانية والتسعين من "الفتوحات" ، والتصحيح الكشفى شنشنة لهم ". ومن نكد الدنيا أن يؤلف بعضهم رسالة في شرح هذا الحديث الصوفي بالباطل! كما ألف غيره رسالة في شرح حديث: "من عرف نفسه؛ فقد عرف ربه" **أصل له** أيضاً؛ كما تقدم برقم (٦٧) ٦٠٢٤٠ - (لا يأبى الكرامة الا حمار). منكر. أخرجه الديلمي في "مسند الفردوس" (٣/١٨٦) من طريق أبي بكر محمد بن معاذ بن فهد الشعرائي النهاوندي قال: ذكر محمد بن عبد الله الأويسى - وسمعت منه مذكرة - : حدثنا أبو بكر بن المنادي: حدثنا عبد الله بن إدريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ... رفعه. قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ آفته النهاوندي هذا، قال الذهبي في "الميزان": "واه". وكذا في "سير الأعلام" (١٥/٣٨٧/٢١٠) ، وزاد: "وله أوهام". وذكر له ابن عساكر حديثاً منكراً جداً، سأذكره في الآتي بعده. والحديث؛ ذكره الزركشي في "التذكرة" (١١٦/٥٣) ، والسخاوي في "المقاصد" (٤٦٩/١٨١٧) من رواية الديلمي هذه، وسكتنا عن إسناده! ثم قالاً: "ثم قال (أي: الديلمي) : ويقال: هذا من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه". (٢)

"وتقدم له حديث آخر برقم (٧٨٠) ، وأن ابن الجوزي قال فيه: "وضاع". وله حديث رابع مضى برقم (١٢) . وقد روي حديث الترجمة موقوفاً بلفظ: "إن يمين ملائكة السماء: والذي زين الرجال باللحى، والنساء بالدوائب!" . أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨٧/١٠ - المدينة) من طريق الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل: نا أبو عبد الله محمد بن معاذ بن فهد النهاوندي - وسمعت يقول: لي مائة وعشرون سنة، وقد كتبت الحديث، ولحقت بأبى الوليد الطيالسي والقعني وجماعة من نظرائهم، ثم ذكر أنه تصوف ودفن بالحديث الذي كتبه أول مرة، ثم كتب الحديث بعد ذلك، وذكر أنه حفظ من الحديث الأول حديثاً واحداً، وهو ما حدثنا به - : نا محمد بن المنهال الضرير: نا يزيد بن زريع: نا روح بن القاسم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: ... فذكره موقوفاً. وقال ابن عساكر: "هذا حديث منكراً جداً، وإن كان موقوفاً، وليت النهاوندي نسيه فيما نسي؛ فإنه **لا أصل له** من حديث محمد بن المنهال. والله أعلم". قلت: والنهاوندي هذا

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٠/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥١/١٣

واه عند الذهبي، كما تقدم في الحديث الذي قبله. والله أعلم. (تنبيه) : لقد عزا الشيخ العجلوني في "كشف الخفاء" الحديث للحاكم عن عائشة! فأوهم أنه في "المستدرک"؛ لأنه المعني عند أهل العلم إذا أطلق العزو إليه، وليس فيه! والظاهر أنه في كتابه الآخر: "تاريخ نيسابور"؛ لأنه ترجم له فيه؛ كما في "لسان الحافظ" (١).

"وأما سائر رجاله - ممن فوق شيوخه في أحاديث أخرى - ففيهم جمع منالضعفاء والمتروكين مثل: مجالد بن سيد (٨٣٣/٢١٦). وأبان بن [أبي] عياش (٨٣٤/٢١٧) : وهو متروك، ومرة روى عنه مباشرة (٨٣٦/٢١٨) ، وأبو بكر الهذلي (٨٤٠/٢٢٠) : وهو متروك أيضا، ومثله جوير عن الضحاک (٨٣٩/٢٢٠) ، ومرة قال (٨٢٩/٢١٥) : وأخبرنا جوير عن الضحاک... والكلبي (٨٤٦/٢٢٣) : وهو كذاب. هذا قل من جل من حال مؤلف "مسند الربيع" وبعض شيوخه ورواته، وحينئذ يتبين جليا بطلان تسمية الإباضيين ومن اغتر بهم من المنتسبين إلى السنة له بـ "المسند الصحيح"! وأبطل منه قول الشيخ السلمي الإباضي المتقدم: "إنه أصح كتاب بعد القرآن"! أقول: إذا عرفت ما تقدم؛ فإنه ينتج منه حقيقة علمية هامة كنمها أو انطلأمرها على الإباضية، وهي تلخص في أمرين: أحدهما: أن الربيع بن حبيب هذا الذي نسب إليه هذا "المسند" لا يعرف من هو؟ والآخر: أنه لو فرض أنه معروف ثقة؛ فإن "مسنده" هذا لا يعرف من رواه عنه، وهذا في جزئيه الأول والثاني. وأما الجزء الثالث والراج. فراويهما مجهول - كما تقدم - ، وسيأتي ذكر بعض أحاديثه الباطلة برقم (٦٣٠٢). وحينئذ تسقط الثقة به مطلقا؛ فلا غرابة أن لا نجد له ذكرا في كتب الحديث من المسانيد وغيرها، وأن تقع فيه أحاديث كثيرة لا أصل لها! ثم إن في إسناد هذا الحديث عنده جهالة أخرى: فإنه عنده (٢١٣/٥٨). (٢)

"هكذا؛ أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ... فذكره. قلت: وأبو عبيدة هذا اسمه: مسلم بن أبي كريمة التميمي: قال أبو حاتم الذهبي - كما تقدم - : "مجهول". ثم إن حديثه هذا باطل من وجوه: الأول: أنه لا أصل له في شيء من كتب السنة؛ لا عن ابن عباس ولا عن غيره من الأصحاب. الثاني: أنه مخالف في لفظه للحديث الصحيح عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قلنا السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بيده إلى الجانبين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "علام تومنون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟! إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله". أخرجه مسلم وأبو عوانة وابن حبان في "صحيحهم"، وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (٩١٦ - ٩١٨). ووجه المخالفة واضح جدا: ففيه أن الرفع المستنكر إنما هو رفع الأيدي عند السلام في آخر التشهد، وأنه وقع في عهده صلى الله عليه وسلم فأنكره. وفي حديث الإباضية أنه سيقع بعده صلى الله عليه وسلم! وقد حملوه على رفع الأيدي عند الإحرام والركوع المتواتر فعله عن الصحابة والسلف رضي الله عنهم. فقد ترجم له مرتب "مسند الربيع بن حبيب" يوسف بن إبراهيم السدراني الوارجلاني (ت ٥٧٠) فقال: "ما جاء في منع الاقتداء بمن يرفع يديه في الصلاة"! (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٣/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١٢/١٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١٣/١٣



"وإبراهيم هذا شديد الضعف؛ ولذلك كان هشيم يدلسه ولا يسميه، وقال ابن حبان في "الضعفاء" (١٠٩/١): "كان هشيم يدلس عنه أخبارا لا أصل لها، كأنه وقف على العلة فيها، وكانمكر الحديث جدا". وله ترجمة في "تاريخ بغداد" (١١٤/٦ - ١١٥)، وروى عن ابن معين أنه قال: "لا يساوي شيئا". وذكر عنه أنه سمع منه هشيم وأنه كان يدلسه. (تنبيه) : عزا المعلق على "الفردوس"، (٢٩٨/٤) لـ "تاريخ بغداد" بالرقمين المشار إليهما آنفا، وأعله بقول ابن معين المذكور في إبراهيم؛ فأوهم أنه في "التاريخ" مسند عن أنس! فاقتضى التنبيه. ٦٠٨٠ - (أصرم (١) الأحق). موضوع. أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/٧٨/٢ - مصورة الجامعة الإسلامية)، والبيهقي في "الشعب" (٦١/٧) - من طريق الحاكم - كلاهما من طرقتين محمد بن إسحاق البلخي قال: ثنا عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ... فذكره. أورده ابن عدي في ترجمة عمرو بن قيس هذا - وهو: الكندي الكوفي -، وقال: "لا أعرف له كثير حديث". وروى عن ابن معين أنه قال: \_\_\_\_\_ (١) فعل أمر من (أصرم) وهو: القطع. وخفي ذلك على محقق "الميزان"؛ فلم يعرف وجهه، فقال (٢٨٤/٣): (هكذا في الأصل!) ووقع الحديث في "الكامل" بتحقيق لجنة من المختصين بإشراف الناشر! بلفظ: (أصرم الدعاء الأحن)!! فإن كنت ذكيا؛ فافهم!". (١)

"فإنني رأيت أن أسجل تفصيل ما أجملت هنا تحت أحد الحديثين المشار إليهما، وسيأتيان إن شاء الله تعالى برقمي (٦١١٦ و ٦١١٧). والله ولي التوفيق. ٦٠٩٣ - (من حبس العنب زمن القطاف حتى يبيعه من يهودي أونصراي [أو مجوسي]، أو ممن يعلم أنه يتخذه خمرًا، فقد تقحم علما النار على بصيرة). منكر. أخرجه ابن حبان في "الضعفاء" (٢٣٦/١)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل" (١٨٨/٢)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥٤٨٨/٢٧/٢)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٣٩٠/٢٤١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٦١٨/١٧/٥) من طرق عن عبد الكريم بن عبد الكريم عن الحسن بن مسلم عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ... مرفوعا. وقال الطبراني: "لم يرو عن بريدة [إلا بهذا] الإسناد؛ تفرد به أحمد بن منصور المروزي" كذا قال! وهذا بالنسبة لما وقع له، وإلا؛ فهو عند الآخرين عن غيره! وقال ابن حبان: "وهذا حديث لا أصل له" عن حسين بن واقد، وما رواه ثقة، والحسن بن مسلم هذا راويه يجب أن يعدل به عن سنن العدول إلى المجروحين بروايته هذا الخبر المنكر. وأقره ابن الجوزي. وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (٣٨٩/١)، وقد سأل أباه عن هذا الحديث فأجابه بقوله: "هذا حديث كذب باطل". قال: "قلت: تعرف عبد الكريم هذا؟ قال: لا. قلت: فتعرف الحسن بن مسلم؟ قال: لا؛ ولكن تدل روايتهم على الكذب". (٢)

"ثم ساق له حديثين - أحدهما الآتي عقب هذا -، وقال: "لا أصل له" - كما يأتي - . وقال ابن حبان في "الضعفاء" (٨٢/٣) - وقد ساق له حديثا تقدم (٢٣٥٣) - : "لا أصل له". وفي "الميزان": "عن سعيد بن بشير، قال الدارقطني: منكر الحديث. وقواه أبو حاتم، وقال غيره: متروك. وله حديث موضوع". قلت: وأظن أنه يعني الحديث الآتي بعد هذا، وتقدم له حديث آخر برقم (٢٣٥٣). وقول الذهبي: "وقواه أبو حاتم" بينه الحافظ في "اللسان" بقوله: "ولفظ أبي

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٨٥/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٤/١٣

حاتم: صدوق، لين، حديثه صحيح". وليس للوليد المذكور ترجمة في "الجرح والتعديل"، وبذلك صرح ابن عساكر في آخر ترجمة الوليد هذا؛ فلا أدري أين قال هذا القول الغريب: "صدوق، لين، حديثه صحيح"! ولولا أن الذهبي أشار إلى هذا القول - كما تقدم - "لقلت: إن تدخل عليه ترجمة في أخرى؛ فقد وجدت في "الجرح" (١٩/٢/٤) ما قد يجعل ذلك محتملاً، فقد ذكر في ترجمة الوليد بن الوليد العنسي القلانسي الدمشقي: روى عن ابن ثوبان وسعيد بن بشير، ثم قال: "سألت أبي عنه؛ فقال: هو صدوق، ما بحديثه بأس، حديثه صحيح". فقلت في نفسي: لعله الذي أشار إليه الذهبي وأراد الحافظ، مع ملاحظة الفرق بين هذا وبين ما نقله الحافظ وهو قوله: "لين ... مكان: "ما بحديثه بأس". وهذا التعبير ليس فيه تلك الغرابة التي أشرت إليها آنفاً؛ فإن وسطه منسجم معطفيه - كما هو ظاهر -.. (١)

"الجوزي في الموضوعات" (٢٢٢/٣)، وكذا ابن عساكر (٩١٠/١٧-٩١١) من طريق الوليد بن موسى الدمشقي قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن الحسن بن أنس ... مرفوعاً. وقال العقيلي: "الوليد هذا أحاديثه عن الأوزاعي بواطيل لا أصول لها، ليس ممن يقيم الحديث". ثم ساق له حديثين هذا أحدهما، وقال عقبه: "لا أصل له من حديث الأوزاعي ولا غيره". وبهذا أعله ابن الجوزي، ويقول ابن حبان: "الوليد يروي عن الأوزاعي ما ليس من حديثه؛ لا يجوز الاحتجاج به". وتقدمت ترجمته وما قال فيه أبو حاتم في الحديث الذي قبله، وقول الذهبي المخالف له: "له حديث موضوع"، وأنه يعني هذا فيما أظن، ونحوه قول الحافظ في آخر الترجمة: "وهذا منكر جداً". ٦١١٥ - (ولد الزنا ليس عليه من إثم أبويه شيء. ثم قرأ: ﴿ولا تزواجة زور أخرى﴾. منكر. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١/٢٥٠/٢/٤٣٢٢ - بتريقي) من طريق جعفر بن محمد بن جعفر المدائني قال: نا عباد بن العوام عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ... مرفوعاً. وقال: "لم يرفع هذا الحديث عن سفيان الثوري إلا عباد بن العوام، تفرد به جعفر بن محمد المدائني". قلت: قال فيه الهيثمي (٢٥٧/٦) بعدما عزاه للطبراني: (٢)

"٦١٤٢ - (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل لم يحج؛ أو يستقرض للحج؟ قال: لا). لا أصل له مرفوعاً. أورده هكذا سيد سابق في كتابه "فقه السنة" (١/٦٣٩-٦٤٠) وقال: "رواه البيهقي! وهذا خطأ فاحش مزدوج؛ لا أدري إذا كان من السيد، أو ممن قد يكون نقله عنه: الأول: - وهو أسوأهما - رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم! والآخر: عزوه للبيهقي! فإنما رواه بهذا السياق موقوفاً للإمام الشافعي رحمه الله في كتابه "الأم" فقال (٩٩/٢): أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى - صاحب النبي صلى الله عليه وسلم - أنه قال: سألت عن الرجل لم يحج؛ أو يستقرض للحج؟ قال: لا. وهكذا هو في "مسند الإمام الشافعي" (ص ٣٨) و"ترتيب مسند الشافعي والسنن" للبنا الساعاتي (١/٢٨٤). فأقول: والظاهر أن الناقل أو السيد توهه أن ضمير؛ (أنه قال) يعود إلى ابن أبي أوفى! وأن ضمير: (سألته) يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم المذكور في الجملة المعترضة، وكل ذلك خطأ، ولو أن الرواية

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٥٨/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٦٠/١٣

كانت بدونها - هكذا: (عن طارق بن عبد الرحمن عبد الله بن أبي أوفى أنه قال ... ) -؛ لم يقع الوهم إن شاء الله تعالى. ثم إن رجال إسناده الشافعي ثقات رجال الشيخين؛ غير سعيد بن سالم - وهو القداح - قال الحافظ: " (١) الأصبهاني عن العلاء عن ابن مصعب - كما تقدم تخريجه برقم (٥٣١٢) - على أنني لا أدري إذا كان السند إلى الحسين بما ذكره الذهبي صحيحاً؛ فإنياً خشى أيضاً أن يكون الراوي عنه لحديث ابن مصعب هو نفس الراوي لحديث الترجمة - وهو: أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيدلاني شيخ الحاكم -، فإني لم أجد له ترجمة؛ فيكون هو علة الطريق الثانية التي بها تعقب ابن الجوزي السيوطي وابن عراق وسكتنا عنها، ولم يبيننا علتها. والله سبحانه وتعالى أعلم. ثم رأيت السيوطي قد أقر ابن الجوزي على وضعه، فقال في "الجامع الكبير": "رواه ابن حبان في "الضعفاء"، وابن لال، والحاكم في "تاريخه"، والبيهقي في "الشعب" عن أنس، قال ابن حبان: لا أصل له، وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات"، وقال البيهقي: إنما يروى عن سعيد بن المسيب قوله "٦١٥٤ - (أكثر أهل الجنة البله). ضعيف. أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٤ / ١٢١)، والبزار في "المسند" (٢ / ٤١١ - الكشف)، وابن عدي في "الكامل" (٣ / ٣١٣)، وعنه البيهقي في "الشعب" (٢ / ١٢٦ / ١٣٦٧)، وكذا ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢ / ٥٢٢ / ١٥٥٩)، والبيهقي أيضاً (١٣٦٨)، وابن عساكر (١٢ / ١٠٨)، والذهبي في "السير" (٣ / ٣٠٣) كلهم من طريق سلامة بن روح عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ... فذكره. وقال البزار وابن عدي - والعبارة له - "منكر بهذا الإسناد، لم يروه عن عقيل غير سلامة". وأقره ابن الجوزي، وقال الذهبي في "الميزان" و "المعني في الضعفاء": " (٢)

"صدوق عابد كثير الخطأ". قلت: فإعلال الحديث بالخشب المتهم أولى. والله أعلم. وقد روي الحديث مرسلًا، وزاد في بعض الروايات: "وأعلى عليين لأولي الأبواب". وفي إسناده ضعيف، ومن لم أعرفه. وهو مخرج في تعليقي على "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٥٧٣ - ٥٧٥)، ورددت فيه على قول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: "ومجموع ما قيل فيه: أنه لا أصل له"! فراجع إن شئت. وكيف يصح أن يقال هذا والبزار يقول عقب الحديث: "لو صح؛ كان له معنى". وقال الطحاوي - بعد أن ساقه بإسناده مساقاً للمسلمات - "فذكرت هذا الحديث لأحمد بن أبي عمران؟ فقال لي: معناه معنصحيح، ف: (البله) المرادون فيه: هم البله عن محارم الله تعالى؛ لا من سواهم ممن به نقص العقل بالبله "؟! ٦١٥٥ - (سيكون بعدي فتن شداد، خير الناس فيها مسلمو أهال لبوادي؛ الذين لا يتدنون من دماء الناس (وفي رواية: المسلمين)، ولا أموالهم شيئاً). ضعيف. أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢ / ٣٦٥ / ٩١٤) وفي "المعجم الأوسط" (١ / ٢٨٩ / ٤٨٣٩ - بترقيمي) و "مسند الشاميين" (٢ / ٣٩٣ / ١٥٦٢)، وابن. " (٣)

"٦١٧٣ - (من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة؛ خرقت سبع سماوات، فلم يلتئم خرقها حتى ينظر الله عز وجل إلى قائمها فيغفر له، ثم يبعث الله عز وجل ملكاً، فيكتب حسناته، ويمحي سيئاته إلى الغد من تلك الساعة). موضوع. أخرجه ابن

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٢٨/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٥١/١٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٥٣/١٣

عدي في "الكامل" (٣٠٥/١) من طريق إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي: حدثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ... مرفوعا. وقال: "حديث باطل، لا يحدث به عن ابن جريج غير إسماعيل". ثم ساق لها أحاديث أخرى باطلة، ثم قال: "وله غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه بواطيل عن الثقات وعن الضعفاء". قلت: وتقدمت له أحاديث تدل على سوء حاله، وأنه كذاب. ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢٤٣/١ - ٢٤٤)، ونقل كلام ابن عدي في إبطاله، وزاد: "وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، وما لا أصل له عن الأثبات. وقال الدارقطني: كذاب..." (١)

"هذا. ثم ألقى في البال - إنصافا لتلك المؤلفات الفاضلة (!) - أنها لعلها عتبقوها المتقدم: "عدة أحاديث" حديثا لابن مسعود أورده الهيثمي أيضا؛ لأن فيهِ لفظ "العجائز"، فإن كانت عنته؛ فحينئذ يكون قولها المذكور سالما من النقد علما اعتبار أن أقل الجمع اثنان، ولكن يرد عليها أمران آخران: الأول: أنه لا يفيد ما ادعته من إفادة أن القواعد فقط هن اللاتي كن يصلين معهن صلى الله عليه وسلم، وسترى لفظه تحت الحديث التالي، وهو شاهد ظاهر لما تريد، ولكن لم يورده الهيثمي؛ لأنه لا أصل له في شيء من كتب السنة مرفوعا. والآخر: أنه موقوف ليس له علاقة بـ (العجائز) أو (القواعد) في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا كان كذلك؛ فهل يجوز إيهام القراء أنه حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟! ذلك ما لا أرجو أن يكون مقصودا من تلك المؤلفات، وإن كان غير مستبعد عن علمها بهذا الفن؛ فقد وقع في مثله الناقد لها في "تحريره" إياها! فانظر الحديث (٦٢١٥١). ٦٢١٤٠ - (نهي النساء عن الخروج إلى المساجد في جماعة الرجال؛ إلا عجوزا في منقلها. والمنقل: الخف). لا أصل له مرفوعا. أورده الرافعي في "شرح الوجيز" فقال: "روي أنه صلى الله عليه وسلم نهي ... إلخ. فقال الحافظ في "التلخيص" (٢٧/٢): "لا أصل له، ويض له المنذري والنووي في الكلام على "المهذب"؛ لكن أخرج البيهقي بسند فيه المسعودي عن ابن مسعود قال: "والله الذي لا إله إلا هو، ما صلت امرأة صلاة خيرا لها من صلاة تصلها فيبيتها إلا المسجدين إلا عجوزا في منقلها..." (٢)

"أو سوء حفظه قد سقطت الوساطة بينه وبين عطاء وابن أبي مليكة إن كان [من] ذكره معه قد حفظه! والطريق الأخرى: عن هشام بن خالد الأزرق قال: حدثنا بقية بن الوليد قال: حدثنا (الأصل: حديث) ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا بثلاثة أحاديث منها هذا بلفظ: "لا تأكلوا بهاتين: الإبهام والمشيرة، ولكن كلوا بثلاث؛ فإنها سنة، ولا تأكلوا بخمس؛ فإنها أكلة الأعراب". ذكرها ابن أبي حاتم في "العلل"، (٢٩٥/٢) وقال: "قال أبي: هذه الأحاديث موضوعة لا أصل لها، وكان بقية يدلس؛ فظن هؤلاء أنه يقول في كل حديث: "حدثنا"، ولم يتفقدوا الخبر منه". قلت: والحديثان الآخران المشار إليهما تقدم أحدهما برقم (١٩٥)، والآخر برقم (١٩٨). وقد روي الحديث بلفظ آخر عن أبي هريرة يختلف عن هذا في فقراته الثلاث، وقد مضى تخريجه برقم (٢٣٦٠). والحديث عزاه الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٣٧٠ / ٢) للدارقطني في "الأفراد" من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف ... فذكره باللفظ المذكور أعلاه؛ إلا أنه لم يذكر الفقرة الثالثة، وإنما أشار

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٨٨/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٦١/١٣

إليها بقوله: "الحديث"، فتأكدت من هذا أن الزيادة المطبوعة في "علل ابن الجوزي" هكذا: "... بإصبع [واحد] ...".  
هذه الزيادة لا وجه لها؛ فإنها لم ترد في عزو. (١)

"قلت: وهذا إسناد واه بمره، يحيى بن عبيد الله - وهو: ابن عبد الله بن موهب التيمي المدني - قال الحافظ في "التقريب": "متروك، وأفحش الحاكم، فرماه بالوضع". قلت: هو مسبوق إلى ذلك، فقد قال فيه ابن حبان في "الضعفاء" (١٢١/٣): "يروى عن أبيه ما لا أصل له، وأبوه ثقة! كذا قال في أبيه: "ثقة"! وهو من تساهله المعروف؛ فإنه لا يعرف برواية ثقة عنه؛ فقد روى عنه أيضا آخرا أحدهما ليس بالقوي، والآخر مجهول. (انظر "التهذيب")، ولذلك قال الشافعي وأحمد وغيرهما: "لا يعوف". وإسماعيل بن عياش ضعيف في الحجازيين، وهذه منها. ثم وجدت له متابعا من رواية أحمد بن منيع: حدثنا عمار بن محمد عن يحيى بن عبيد الله ... به. مثل حديث الترجمة. ذكره الحافظ في "المطالب المسندة" (ق ٢/٦). ورواه البيهقي في "الشعب" (٧٧٧٩/١٦٠/٦) من طريق ثالث عن يحيى ... به. وقد جاء الحديث عن أبي هريرة موقوفا مختصرا بلفظ: "نعم البيت الحمام، يذهب الدرن، ويذكر بالنار". أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٩/١): حدثنا جرير عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: ... فذكره.. (٢)

"قدم علينا بغداد حاجا، وسمعت منه بما حديثا واحدا مسندا منكرا". ثم ساق هذا. وتعبه ابن عساكر؛ فقال: "رواه الواحدي عن أبي الفتح محمد بن علي الكوفي عن علي بن الحسن بن بendar، كما رواه ابنه إسماعيل عنه؛ فقد برئ من عهده". زاد: "والصقت الجناية بأبيه، وسيأتي، وإسماعيل مع ذلك متهم". وقال الذهبي في "الميزان": "هذا حديث باطل لا أصل له". وأقره الحافظ. ثم نقل عن السمعاني أنه قال: "كان يقال له: كذاب ابن كذاب، وكان يقص ويكذب". قلت: وخفي هذا كله على ابن الجوزي، فأعله بإسماعيل بن عياش، وهو ثقة في روايته عن الشاميين، وهذه منها، مع أنه قال: "هذا حديث لا أصل له، قال الخطيب: هو حديث منكر". ولو أنه علم ما تقدم من كون الحديث من رواية الكذاب عن الكذاب؛ لأورده في "الموضوعات" ٦٢٥٩ - (ما من آدمي أحد إلا في رأسه سلسلتان: إحداهما في السابعة، والأخرى في الأرض السابعة، فإذا تواضع؛ رفعه الله بالسلسلة التي في السماء، وإذا أراد أن يرفع نفسه؛ وضعه الله [بالسلسلة التي في الأرض]). منكر. أخرجه البزار (٣٥٨١/٢٢٣/٤ - كشف الأستار)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٥٨٨/٢٥٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٨١٤٢/٢٧٧/٦)، والديلمي. (٣)

"في "اللائي" (٤٥١/١): "وسنده لا بأس به!" والعجيب حقا أن ابن عراق في "التنزيه" (٣٦/٢) أقره على ذلك، ولم يتعقبه شيئا! وليتأمل القارئ اللبيب الفرق بين السيوطي وقوله هذا، وبين قول الحافظ الذهبي وقد ساق من هذا الحديث بعضه في كتابه "السير" (٢٧/٤ - ٢٨): "وهذا سياق منكر، لعله موضوع". وقد أورد ابن الجوزي في "موضوعاته" (٤٣/٢ - ٤٤) من رواية ابن حبان، وهذا في "الضعفاء" (٢٩٧/٢ - ٢٩٨) من طريق محمد بن أيوب عن مالك عننا نافع

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٠/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٤٩/١٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٥٦/١٣

عن ابن عمر قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة إذ نزل عليه جبريل فقال: "يا محمد! إنه سيخرج من أمتك رجل يشفع، فيشفعه الله في عدد ربيعة ومضر، فإن أدركته؛ فسله الشفاعة لأمتك، قال صلى الله عليه وسلم: يا جبريل! ما اسمه وما صفته؟ قال: أما اسمه فأويس ...". قال ابن حبان: "فذكر حديثا طويلا في ورقتين، وهو باطل لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا ابن عمر أسنده، ولا نافع حدث به، ولا مالك رواه. ومحمد بن أيوب يضع الحديث على مالك". وأقره ابن الجوزي؛ ولكنه قال فأفاد: "وقد وضعوا خبرا طويلا في قصة أويس من غير هذه الطريق؛ وإنما يصح عن أويس كلمات يسيرة جرت له مع عمر، وأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:..". (١)

"ويقول صلى الله عليه وسلم: "وإياكم وقاتل الثلاثة. يعني: المنقل، والمنقول إليه، والمنقول عنه" ٦٢٩٦ - (باعدوا بين أنفاس الرجال والنساء). لا أصل له. وقد علقه ابن حزم في "طوق الحمامة" (ص ١٢٨) جازما بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم! وكذلك فعل جمع من بعده؛ منهم ابن الحاج في "المدخل" (٢٤٥/١)، وكذلك ذكره ابن جماعة في "منسكه" في طواف النساء من غير سند، كما ذكر الشيخ ملا علي القارئ في "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" (١١٣/١٤٥) ، وقال: "غير ثابت"! وقلده الشيخ إسماعيل العجلوني في "كشف الخفاء" (٢٧٩/١). وليس بجيد؛ وذلك لأن هذه الجملة ليست صريحة في التعبير عن واقع هذا الحديث، وأنه لا أصل له البتة في شيء من كتب السنة التي تروي الأحاديث بالأسانيد، ولو كان بعضها موضوعة، وإنما يقال ذلك في حديث له إسناد غير ثابت. فتنبه!..". (٢)

"وأحاديثه لا يتابع عليها". وقال الحافظ في "التقريب" مضعفا: "صدوق يخطئ كثيرا، ولم يثبت أن أبا داود روى عنه". قلت: وما نفاه ثابت في "سنن أبي داود" في "باب في حكم أرض خير" رقم (٣٠٠٦)؛ فانظره في كتابي "صحيح أبي داود" رقم (٢٦٦٣)، فقد أخرجته فيه؛ لأنه قد توبع عليه. والحديث أورده الهيثمي في "المجمع" (٢٧٦/٧) وقال: "رواه البزار، وإسناده حسن" (\*). كذا قال! وما أظنه أخرجه إلا من الطريق المذكور، ومن المؤسف أنه لم يورده في كتابه الآخر: "كشف الأستار عن زوائد البزار"، أو أنني لم أره فيه بعد مزيد البحث عنه، مع أنه قد أورد فيه حديث أبي هريرة الآتي. هذا، وقد روي الحديث بنحوه من طرق أخرى واهية: من حديث أبي هريرة، وعائشة، وابن عمر، وزيد بن أرقم. ١ - حديث أبي هريرة، يرويه عبد الله بن محمد بن عجلان عن أين عنجده عنه مرفوعا. أخرجه البزار (٢٣٨/٤ - ٢٣٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢٩٧/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل" (٢٥/٣٠/١)، وقال العقيلي: "لا أصل له"، لا يتابع عليه عبد الله بن محمد بن عجلان المدني، وهو منكر الحديث. ولذلك قال الهيثمي: (\*). وجد على هامش أصل الشيخ رحمه الله بخط غير خطه: "وفاته أن ينسبه إلى أبي يعلى، وهو في "المسند"، (٤٠٣٤/٧)!. ولعله أن يكون من إملائه. (الناشر) ..". (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٩٨/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٤٣/١٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٥٤/١٣



"وخالفه يحيى بن حمزة وابن شعيب؛ فقالا: أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن مكحول: أنه أخبره عن حفص بن سعيد بن جابر عن عائذ الله أبي إدريس عن أبي أمامة الباهلي مرفوعا ... به. أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠٩/٨) - (١١٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧٠/٥) في ترجمة حفص هذا، ولم يذكر فيها إلا حديثه هذا، ولا رأيت غيره قد ترجمه؛ فهو مجهول العين. لكن في الطريق إليه ابن أبي فروة - كما ترى -، وهو متروك - كما قال الهيثمي (١٢٣/٨) والحافظ - . وقال الذهبي في ترجمة (غطف): "روى عنه أبو إدريس الخولاني، والحديث منكر" ٦٣٠٢/م - (ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي). باطل. من أحاديث الإباضية الواردة في "الجزء الرابع" من "مسند الربيع بن حبيب" (ص ١٠٠٤/٢٧٩) هكذا: "جابر بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ... "فذكره، وزاد: "يخلف جابر عند ذلك: ما لأهل الكبائر شفاعة؛ لأن الله قد أوعد أهلا لكبائر النار في كتابه، وإن جاء الحديث عن أنس بن مالك: "أن الشفاعة لأهل الكبائر"، فوالله! ما عني القتل، والزنى، والسحر، وما أوعد الله عليه النار". قلت: وهذا حديث باطل، لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بل ولا نطق بجابر بن زيد التابعي الجليل، بل هو من أباطيل الإباضية الذين ليس عندهم منكتب الحديث - فضلا عن الآثار - ما عند أهل السنة؛ التي يهتدي المسلم بها إلى". (١)

"من لم تنته صلواته عن الفحشاء والمنكر؛ لم يزد بها من الله إلا بعدا". وهو حديث باطل متنا، ضعيف سنداً، ولا أصل له عن جابر بن زيد مطلقاً، مع أنه قد روي في كتبنا نحن - معاصر أهل السنة والحديث - عن جمع من الصحابة مرفوعاً، وموقوفاً - وهو الصواب -، ولكنه باطل من حيث معناه؛ لأن من يصلي خير من الذي لا يصلي، وأقرب إلى الله منه؛ ولو كان فاسقاً - كما قال ابن تيمية رحمه الله - . وقد خرجت طرقة وبينت عللها في أول المجلد الأول من "سلسلة الأحاديث الضعيفة"، وبينت بطلان متنه هناك برقم (٢)؛ فليراجع من شاء. فالظاهر أن من وضعه في "مسند الربيع" سرق متنه من بعض تلك الطرق، ثم عازه لجابر بن زيد، وهو منه بريء؛ براءة الذئب من دم ابن يعقوب. ومن الغريب حقاً أن هذا الجزء الرابع - من "المسند" المذكور الذي فيه هذه الأحاديث المنكرة؛ بل الباطلة، - ليس في الحقيقة من "مسند الربيع"، وإن كان لوجود فيه؛ لا يصححه! وإنما ضمه إليه من سموه: (يوسف بن إبراهيم بن مياذورجلاني) كما نبه عليه المسمى عندهم بالإمام (!) عبد الله بن حميد السالميفي مقدمة "المسند" (ص ٤)؛ فقال عن الورجلاني المذكور: "قد ضم إلى "المسند" آثاراً احتج بها الربيع على مخالفه في مسائل الاعتقاد وغيرها، وهي أحاديث صحاح يعترف الخصم بصحتها، وجعلها المرتب في الجزء الثالث من الكتاب، ثم إنه ضم إلى ذلك روايات محبوب بن الرحيل بن سيف بن هبيرة القرشي عن الربيع، وروايات الإمام أفلح بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الرستمي عن أبي غانم بشر بن غانم، ومراسيل جابر بن زيد، وجعل الجميع في الجزء الرابع من الكتاب .." (٢)

"مقبول". يعني عند المتابعة. وقد توبع على قصة رجم ماعز دون حديث الترجمة... فكان منكراً، فقد جاء الحديث في "الصحيحين" وغيرهما من طرق عن أبيهيرة، وكذلك من حديث جابر وبريدة وغيرهم، وهي مخرجة في "الإرواء" (٣٥٢/٧)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٥٧/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٥٩/١٣

- (٣٥٨) بقصة ماعز، دون حديث الترجمة. وانظر "المستدرک" (٣٦١/٤ - ٣٦٣) إن شئت. ولذلك فقد أخطأ الحافظ ابن كثير في قوله في "تفسير الحجرات" (٢١٥/٤) بعد أن عزاه لرواية أبي يعلى: "إسناد صحيح"! مع أن الراوي عن أبي هريرة لم يسم عند أبي يعلى، بل وقع فيه: "ابن عم لأبي هريرة"! وإن من جهل ذلك الشيخ الصابوني وقلة أمانته العلمية، أنه توهم أن هذه العبارة محرفة، فجعل الحديث في كتابه "مختصر تفسير ابن كثير" (٣٦٦/٣) منمسند "ابن عمر"! فكأنه ظن - لبالغ جهله، وضيق عطنه - أن لفظة: (عم) فيها... محرفة من: (عمر)! وأن قوله فيها: "لأبي هريرة"... مقحم من الناسخ أو الطابع! فصار الحديث عنده "عن ابن عمر"! فجاء بما لا أصل له! وأما بلديه الشيخ الرفاعي فلقد كان أذكى منه! فلقد ستر جهله بهذا العلم بأن أسقط اسم الصحابي من الحديث! فقال في "مختصره" (٢٢٣/٤): "وروى الحافظ أبو يعلى في روايته لقصة رجم ماعز...". (١)

"قلت وقد روي متصلًا بذكر عمر فيه مرفوعاً، ولا يصح أيضاً، لأن مداره على أبي إسحاق وكان اختلط، وإسرائيل - وهو: ابن يونس بن أبي إسحاق - سمعن جده بعد الإختلاط. وعبد الله بن خليفة: مجهول لا يعرف إلا في هذا الإسناد. وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإسناده مضطرب جداً، وعبد الله بن خليفة ليس من الصحابة، فيكون الحديث الأول مرسلاً، وتارة يرويه ابن خليفة عن عمر مرفوعاً، وتارة يوقفه على عمر، وتارة يوقف على ابن خليفة، وكل هذا تخليط من الرواة فلا يعول عليه". ٦٣٣٠ - (رأيت ربي بمنى عند النفر على جمل أورق عليه جبة صوف أمام الناس). موضوع. أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣٥/٩) من طريق أبي يعلى الأهوازي: نا أحمد بن علي بن الحسن بن أبي السنديان ب (بأطرابلس) : نا أبو محمد عبد الله بن الحسن بن غالب بن الهيثم القاضي ب (عرفة) : نا عبد الله بن محمد البغوي: نا هدية بن خالد: نا حماد بن سلمة عن وكيع عن أبي رزيلة عن بن عامر... مرفوعاً. وقال: "كتبه أبو بكر الخطيب الحافظ عن الأهوازي متعجباً من نكارتة، وهو حديث موضوع لا أصل له، وقد وقعت لنا نسخة البغوي عن هدية بعلو وليس هذا الحديث فيها. وأبو محمد هذا وابن أبي السنديان غير معروفين العدالة، والأهوازي: متهم". قلت لا أدري أين رواه الخطيب، وليس هو في "تاريخ بغداد" وقد قال الذهبي في ترجمة الأهوازي من "الميزان": (٢)

"٦٣٤٦ - (تعمل الرحال إلى أربعة مساجد: إلى المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى، وإلى مسجد الجند). باطل بذكر: (مسجد الجند). ذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٨/٢٣) معلقاً فقال: "وقد روى محمد بن خالد الجندي عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده... مرفوعاً"، ثم قال: "هذا حديث منكر لا أصل له، ومحمد بن خالد الجندي، والمثني بن الصباح: متروكان، ولا يثبت من جهة النقل. و (الجندي) باليمن بلد طائوس". قلت: الجندي هذا قد وثق، وقال فيه البيهقي - تبعاً لشيخه الحاكم - : "مجهول". ورده الذهبي في "المغني" بقوله: "قلت: بل مشهور من شيوخ الشافعي، وقال الأزدي: منكر الحديث". قلت: فالأولى تعصيب الجناية في هذا الحديث بشيخه المثني، فإنه متفق على تضعيفه. وقد تقدم للجندي حديث آخر منكر بلفظ: "لا مهدي إلا عيسى" برقم (٧٧)، وشأنه فيه شأنه هنا.

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٩٩/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٢٤/١٣

فراجعوه. والحديث دون هذه الزيادة الباطلة صحيح متواتر، رواه جمع من الصحابة، وقد خرجت طائفة من الطرق عنهم في الإرواء" (٧٧٣/٢٢٦/١)، و"أحكام الجنائز" (٢٢٤ - ٢٢٥)، و"الروض النضير" (٧١٣) .. (١)

"ليس بمعروف في النقل، والحديث غير محفوظ". وقال ابن حبان: "يروي عن عاصم الأحول المناكير التي لا يجوز الاحتجاج بها، على قلة شهرته بالعدالة وكتابته الحديث". ثم ساق الحديث وقال: "لا أصل له" من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من حديث أنس. وأشار البيهقي في "المعرفة" إلى هذا الحديث، وقال (٤١٨/٣): "ضعيف لا يصح". وأخرجه الدارقطني أيضا في "السنن" (٢٠٢/٢)، وقال: "أبو إسحاق الخوارزمي ضعيف". وأورده الذهبي في ترجمة إبراهيم بن بيطار، وذكر قول ابن حبان المتقدم في حديثه. ثم في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن وقال: "لا يدرى من ذا، وهو الخوارزمي إن شاء الله". وأقره الحافظ في "اللسان". ولقد أحسن ابن الجوزي بإيراده لهذا الحديث في "الموضوعات" (١٩٤/٢ - ١٩٥)، وذكر باختصار كلام ابن حبان المتقدم، لكن تعقبه الحافظ في "التلخيص" بقوله (٦٩/١): "قلت له شاهد من حديث معاذ، رواه الطبراني في الكبير!" وأقره السيوطي في "الآل" (١٠٥/٢)، وابن عراق في "تنزيه الشريعة" (١٥٦/٢)!! وفي ذلك نظر ظاهر إسنادا ومتنا، فإن الطبراني أخرجه في "المعجم الكبير" (٧٠/٢٠ - ٧١) وفي "مسند الشاميين" أيضا (٤٤٤/٢ - المصورة) من طريق بكر بن خنيس عن أبي عبد الرحمن عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم قال:.. (٢)

"أما ما وقع في التعليق على "الفردوس" للدليمي (١٠٦٨/٢٧٤/١) بما نصه: "تذكرة الموضوعات ١٤٩، قال الفتني فيه: كذب". فهو مما لا أصل له في الصفحة المذكورة، ولا أستبعد أن يكون الأصل: "قال الفتني: فيه كذاب" فيكون خطأ فكريا صحبه خطأ مطبعي، وسبب الأول سوء الفهم، أو سرعة النقل، فإن الفتني ذكر عقب هذا الحديث حديثا آخر بلفظ: "من ابتداء بأكل القثاء فليأكل من رأسها" واتبعه بقوله: "فيه كذابان". فتوهم أنه يعني: فيهما كذابان!! أو غير ذلك من الأوهام! ٦٣٨٧ - (لا ينهق الحمار حتى يرى شيطانا، أو يتمثل له شيطان، فإذا كان ذلك، فاذكروا الله، وصلوا علي) منكر بهذا اللفظ. قال الحافظ في "الفتح" (٣٥٣/٦): "روى الطبراني من حديث أبي رافع رفعه" لا ينهق الحمار...". قلت: وسكت عنه، والقاعدة عنده أن ما سكت عنه، فهو حسن على الأقل، وهذا ما أستبعده، فقد صح الحديث عن أبي هريرة وجابر بلفظ آخر في الأمر بالاستعاذة بالله من الشيطان عند نهيق الحمار، وهما في "الصحيحين" وغيرهما، دون قوله: "وصلوا علي"، وهما مخرجان في "الصحيحة" (٣١٨٣ و ٣١٨٤). ثم إن إطلاق الحافظ العزو للطبراني إنما يعني إصطلاحا عاما أنه "المعجم الكبير" للطبراني، وليس هو في "مسند أبي رافع" منه. بل ولا هو في "المعجمين". (٣)

"وهذا منه تلخيص لقول أبي زرعة المتقدم، ووافقه على ذلك الحافظ في "اللسان"، وزاد عليه فقال: "وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: روى عنه إسماعيل بن حماد (الأصل: أبو خالد!)، وقد قيل: إنه الوالي (الأصل: الوالي!) المذكور في

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٧٧/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٨١/١٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٦٩/١٣

"التهذيب" "أهطاء وأوهام: أولاً: لقد وهم الحافظ في كنى "التهذيب"، تبعاً لأصله "تهذيب المزي" فخلطاً الاثنين وجعلاهما واحداً، فترجماً لأبي خالد الوالي، وذكرنا فيها أن منشيئها ابن عباس، ومن الرواة عنه إسماعيل بن حماد! ولم يتنبه لذلك المعلق على "تهذيب المزي"! ثانياً: أن الحافظ لما ساق الحديث هناك من رواية العقيلي وقع في إسناده: "أبي خالد الوالي" بزيادة (الوالي)، ولا أصل لها عند العقيلي، ولا عند غيره ممن ذكرناهم في التخريج، وهذا من أمانة المحدثين ودقتهم في رواية الأحاديث - جزاهم الله خيراً -، ولقد صدق من قال: أهل الحديث هم أهل النبي ... وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا ثلثه: أن الحافظ لما ذكر في "التلخيص" (٢٣٤/١) تجهيل العقيلي وأبي زرعة لأبي خالد قال: "وقال البزار وابن حبان: هو الوالي، وقيل: لا يصح ذلك". قلت: فقرنه ابن حبان مع البزار خطأ، لأن ابن حبان فرق - كما تقدم بيانه -، فلا داعي للتكرار. رابعاً: وقد يكون من الأخطاء: الرمز للوالي بأنه من رجال الترمذي، لأنه لم. " (١)

"يروي عن زيد بن أسلم المناكير التي ليست تشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، لمخالفته الأثبات في الروايات". ثم ساق له هذا الحديث، وقال: "لا يصح هذا كله". وفي نسخة - ولعلها أصح -: "وهذا لا أصل له". ثم تناقض ابن حبان، فأورد حسينا هذا في "الثقات" (٢٠٩/٦) برواية عبد الحميد هذا عنه، ولكنه قال: "يخطئ ويدلس"! وزاد الحافظ في "اللسان": "وقال ابن الجارود: كذاب. وقال أبو داود: ليس بشيء". ولم يتنبه الهيتميل هذا الضعف الشديد الذي قيل عنه، ولتناقض ابن حبان فيه، فقال في "المجمع" (٢٣٧/٢): "رواه البزار، وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: يخطئ ويدلس". وأما المنذري فإنه لما عزاه (٢٣٦/١) للبزار، سكنت عن سنده! قلت: وقد خالفه في إسناده ومثنته الصلت بن سالم فقال: إن زيد بن أسلم أخبره عن عبد الله بن عمرو السهمي عن أبي الدرداء يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من صلى الضحى سجدة، لم يكتب من الغافلين". أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢٠٩/٢) من طريق موسى يعقوب الزمعي عن الصلت. ومن هذا الوجه ذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (١٦٦/١)، وأشار إلى أن الحديث تنمة بقوله عقبه: " (٢)

"وذكر الحديث". إلا أنه لم يقع في إسناده ذكر زيد بن أسلم، وإنما قال: "مولى لعمر بن الخطاب". ولذلك قال عقبه: "قلت لأبي: (مولى لعمر)، من هو؟ قال: (زيد بن أسلم) فيما أرى". والعقيلي أورده في ترجمة الصلت هذا، وقال: "قال البخاري: مدني، لا يصح حديثه ... وقد روي من غير هذا الوجه بأصلح من هذا الإسناد". وقال فيه ابن أبي حاتم (٤٣٧/١/٢) عن أبيه: "هو منكر الحديث، ليس بشيء". وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (٤٧٢/٦) برواية الزمعي عنه! وهذا من تساهله الذي عرف به، بل هو من تناقضه في نقدي، لأن الصلت هذا هو الموثق عنده قد روى نفس الحديث الذي قال فيه ابن حبان: "إنه لا يصح"، أو: "لا أصل له"، - كما تقدم -! فإن كان لم يعلم به، فمعنى ذلك أنه لم يسبر حديثه، وبالتالي لم يعرفه، وعلى هذا يدور تساهله، كيف لا وهو يذكر في "ثقاته" كثيراً ممن يصرح هو نفسه بقوله: "لا أعرفه ولا أعرف أباه" - كما قد بينته في مواضع كثيرة -! ولذلك لم يعرج الذهبي على توثيقه هذا، فبني في كتابه "المعني"

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٥٥/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٧١/١٣

قولاً في حاتم المتقدم: "ليس بشيء". ومما سبق تعلم تساهل المنذري أيضاً والهيثمى في اعتمادهما على هذا التوثيق الشاذ، فقال في "الترغيب" (٢٣٦/١): " (١)

"لم يروه عن يحيى إلا أيوب، تفرد به عنبسة". قلت: وهو ثقة، والعله من شيخه أيوب - وهو: اليمامي -، وفي ترجمته أوردها بن حبان، وقال: "كان يخطئ كثيراً، ويهم شديداً، حتى فحش الخطأ منه ... وقال ابن معين: ضعيف". وقال ابن الجوزي عقبه: "قال أبو حاتم: هذا حديث باطل لا أصل له". وقال يحيى بن معين: أيوب بنعتبة ليس بشيء. وقال النسائي: مضطرب الحديث. وكذلك قال الذهبي في الحديث أنه باطل. وما ذكره ابن الجوزي عن ابن حبان من الإبطال، لا أدري من أين نقله، والمفروض أن يكون في "الضعفاء"، فلعله سقط منه. وقد أورده ابن طاهر المقدسي في "تذكرة الموضوعات" (ص ١١)، وأعله بأيوب، قال: "وهو ضعيف، وأنكر عليه هذا الحديث". ومن غرائب السيوطي في "الآل"، أنه تعقب ابن الجوزي بقوله (٣١/٢): "قلت: أخرجه الطبراني!" وأما ابن عراق فكان أقرب إلى الصواب منه، فقد ذكر في "تنزيه الشريعة" (٨٢/٢) الخلاف في أيوب، وتضعيف الحافظ إياه في "التقريب"، ثم قال: "فمثله لا ينبغي الحكم على حديثه بالوضع". فأقول: هذا هو الأصل، إذا لم يرو مثله أمراً منكراً شرعاً أو عقلاً، وليس الأمر. (٢)

"(تنبيه): أورد السيوطي في "الجامع الصغير" قطعة من هذا الحديث الطويل بلفظة: "اقرؤوا على من لقيتم من أمتي بعدي السلام الأول فالأول إلى يوم القيامة"، من رواية الشيرازي في "الألقاب" عن أبي سعيد. والصواب ابن مسعود - كما في "الجامع الكبير" - . وقد ساق الشيخ الغماري في "المداوي" (١٣٤/٢) إسناد الشيرازي من الطريق المتقدم عن الحسن العربي ... به، ثم تكلم على إسناده كلاماً جيداً فقال: "إن هذا الحديث كذب موضوع مركب، ما حدث به ابن مسعود، ولا وقع شيء مما فيه أصلاً، فإن رواية الشيرازي هذه مختصرة، وأصل الخبر طويل في نحو ورقة خرج بطوله البزار و ... وعلامة الوضع لائحة عليه لبرودته وركاكة ألفاظه، بحيث لا يخفى بطلانه على من مارس السنة، واستطعم ألفاظها الشهية". ٦٤٤٦٠ - (نهيئنا - يعني: النساء - عن زيارة القبور، ولم يعزم علينا). لا أصل له بلفظ: (الزيارة). وقد أورده هكذا ابن قدامة المقدسي في "المغني" (٤٣٠/٢) وقال: "رواه مسلم!" وهذا خطأ محض، وأفحش منه قول أبي الفرج المقدسي في "الشرح الكبير" (٤٢٦/٢): "متفق عليه". فإن الحديث ليس له أصل عندهما ولا عند غيرهما من أصحاب "السنن" وغيرهم باللفظ المذكور: "زيارة القبور"، وإنما هو عندهم بلفظ: "... عن اتباع الجنائز ...". (٣)

"وبينه أربع حجب: حجاب من نار، وحجاب من ظلمة، وحجاب من غمام، وحجاب من الماء). موضوع. أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (ج ٣/رقم ٥١ - منسوختي)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٦/١) من طريق حبيب بن أبي حبيب: ثنا هشام بن سعد وعبد العزيز بن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ... فذكره. وقال الدارقطني: "حديث غريب من حديث أبي حازم، تفرد به حبيب بن أبي حبيب". وقال ابن الجوزي: "حديث

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٧٢/١٣

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٧٦/١٣

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٠٣/١٣

**لا أصل له**، وحبيب ليس بثقة، كان يكذب، وقال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وقال ابن عدي: كان يضع الحديث. قلت: وزاد ابن عدي في "الكامل" (٤١٤/٢): "أحاديثه موضوعة". وقال ابن حبان (٢٦٥/١): "يروي عن الثقات الموضوعات، كان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم". (تنبيه): اختلط في "تهذيب التهذيب" كلام ابن عدي المتقدم بكلام ابن حبان هذا، فقد سقط من طابع "تهذيب" قوله: "وقال ابن عدي"، فالتصق كلامه بكلام ابن حبان! فاقتضى التنبيه. وروى العقيلي في "الضعفاء" (١٥٢/٣) - في ترجمة عمر بن الحكم -، وأبو يعلى (٧٥٢٥/٥٢٠/١٣)، والطبراني في "الكبير" (٥٨٠٢/١٨٢/٨) من طريق موسى بن عبيدة عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن عبد الله بن عمرو بن. (١)

"طلع البدر علينا من ثنيات الوداع" \* \* \* وجب الشكر علينا مادعا لله داعفهو مما **لا أصل له**، وإنما رواه البيهقي وغيره من طريق ابن عائشة، قال ... فذكره مختصراً، دون ذكر السطوح والدف والألحان، ثم هو تضعيف معضل - كما تقدم بيانه في المجلد الثاني برقم (٥٩٨) -، وأزيد هنا فأقولك: قال الحافظ في "الفتح" (٢٦٢/٤): "وهو سند معضل، ولعل ذلك كان في قدومه من غزوة تبوك". وإن مما يؤكد نكارة ذكر الدفوف في قصة إستقباله صلى الله عليه وسلم قول البراء بن عازب رضي الله عنه: ثم قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم برسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى جعل الإمام يقلن: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم. رواه البخاري (٣٩٢٥) وغيره، وهو مخرج في "تخريج فقه السيرة" (ص ١٦٩ - دار القلم). ومثله حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: إني لأسعى في الغلمان يقولون: جاء محمد فأسعى فلا أرى شيئاً ثم يقولون جاء محمد فأسعى فلا أرى شيئاً قال حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبو بكر فكننا في بعض حرار المدينة ثم بعثنا رجلاً من أهل المدينة ليؤذن بهما الأنصار فاستقبلهما زهاء خمس مئة من الأنصار حتى انتهوا إليهما فقالت الأنصار انطلقا آمنين مطاعين فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه بين أظهرهم فخرج أهل المدينة حتى إن العواتق لفوق البيوت يتراءينه يقلن أيهم هو أيهم. (٢)

"وطلاب العلم في هذه الأيام أوائل هذه السنة (١٣١٥)، بعد أن سجنوهم شهوراً وسنين بتهمة الانتساب للوهابية! وهو يعلمون أنه **لا أصل لها** في واقع العالم الإسلامي، وأنها كانت اختلقت لغرض سياسي، وسرعان ما تبين للناس أنها لا حقيقة لها، حتى تعفنت وماتت، ثم أحيتها السياسة الغاشمة مجدداً لتفريق الأمة، وخدمة لليهود ومن وراءهم! فنسأل الله تعالى أن يكفيننا شرهم جميعاً، إنه خير مسئول. ٦٥٢٢ - (لا يزال الميث يسمع الأذان، ما لم يطين قبره). موضوع. أخرجه الديلمي في "مسند الفردوس" (٣٤٤/٣) معلقاً عن الحاكم، ووصله ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢٣٨/٣) عنه بسنده عن محمد بن القاسم الطايكاني: حدثنا أبو مقاتل السمرقندي: حدثنا محمد بن ثابت الأنصاري عن كثير بن شنظير عن الحسن بن ابن مسعود رفعه. وقال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما الحسن، فإنه لم يسمع من ابن مسعود، وأما كثير بن شنظير، فقال يحيى: ليس بشيء. وأما أبو مقاتل، فقال ابن مهدي: والله ماتحل

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١/١٤



الرواية عنه. غير أن المتهم بوضع هذا الحديث محمد بن القاسم، فإنه كان علما في الكذابين الوضاعين، قال أبو عبد الله الحاكم: كان يضع الحديث". وأقره السيوطي في "الآلآي" (٢/ ٤٣٩)، وابن عراق في "تنزيه الشريعة" (٢/ ٣٦٣). ومحمد بن ثابت الأنصاري، الظاهر أنه (محمد بن ثابت بن عمرو بن أخطب". (١)

"لشدة ضعفه تحاشى الإمام البيهقي - مع خدمته المعروفة لكتب الشافعي - رواية حديثه هذا، مع أنه ساق فيه جل الأحاديث الواردة في هذه الخطبة، وهي التي تعرف بخطبة الحاجة، ولي فيها رسالة مطبوعة، جمعت فيها أحاديثها، وهي سبعة عن الصحابة، وثامنها عن الزهري، ثالثها من حديث ابن عباس من طريق أخرى عنه مختصرا، رواه مسلم. ومجموع هذه الأحاديث تشهد لحديث إبراهيم هذا إلا الزيادة، وإلا قوله في آخره: "حتى يفى إلى أمر الله". فهي منكورة جدا، [تفرد] هذا الواهي بها. ولقد كان من الدواعي لتخريجه هنا، أنني كنت علقت على هذه الخطبة في مقدمة المجلد الخامس من "الصحيحة" بقولي: "سمعت غير واحد من الخطباء يزيد هنا قوله: "ونستهديه". ونحن في الوقت الذي نشكرهم على إحيائهم لهذه الخطبة في خطبهم ودروسهم، نرى لزما علينا أن نذكرهم بأن هذه الزيادة لا أصل لها في شيء من طرق هذه الخطبة، (خطبة الحاجة) التي كنت جمعتها في رسالة خاصة معروفة، و ﴿الذكرى تنفع المؤمنين﴾". فأشكل هذا النفي على بعض إخواننا الناصحين، فلفت النظر إلى هذا الحديث، مع تنبهه لضعف إسناده، ولا إشكال فيه، لأن النفي ليس عاما، فإنه ينصب على الطرق المذكورة في الرسالة، وعبارتي في ذلك صريحة، فلو فرض أنه عثر على طريق صحيح للزيادة، فذلك لا يبرود على النفي المذكور، غاية ما في الأمر". (٢)

"وأما الحافظ الزيلعي الحنفي، فقد أورد الحديث بلفظه في "الهداية": "لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب". وقال (٤/ ٤٤): "غريب". يعني: لا أصل له بهذا اللفظ. ثم خرجه من رواية البيهقي عن الشافعي، ونقل قوله المتقدم في تضعيفه، وأقره. وكذا في "الدراية" للحافظ ابن حجر (٢/ ١٥٨) الثالث: قوله: "والمرسل عندنا حجة على ما عرف في موضعه". قلت: ليس هو حجة عندهم على إطلاقه، بحيث يشمل كل عدل - كما هو المشهور عندهم -، وجرى عليه الشيخ التهانوي في كتابه الذي سماه "قواعد في علوم الحديث"، وكان الأحرى به أن يضيف إليه: "على مذهب الحنفية"، لأنه هو حال هذا الكتاب، والأدلة على ذلك كثيرة، وحسبنا الآن ما نحن بصدد، فإنه عقد فيه فصلا خاصا في (أحكام المراسيل)، قال بعد أن ذكر الخلاف في قبول مرسل أهل القرون الثلاثة (ص ١٤٠): "والمختار قبول مراسيل العدل مطلقا". ثم بين (ص ١٤٧) أن ذلك ليس مقيدا بالتابعي، بل هو يشمل القرون الثلاثة، فإنه سرد أسماء كثير من الرواة العدول، وأقوال المحدثين فيهم قبولا ورفضاً لمراسيلهم، ومنهم: الحسن البصري وسفيان بن عيينة، وقول بعض المحدثين فيمراسيلهما: إنها كالريح! فتعقب ذلك بقوله (ص ١٥٧): ". (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٥٥/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦١/١٤

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٢/١٤

"قلت: هذا الكلام لا يتمشى على أصلنا، فإن كل هؤلاء من أهل القرن الثاني أو الثالث، ومراسيلهم مقبولة عندنا! ثم ختم الشيخ التهانوي فصله بأن الحق (المدلس) من القرون الثلاثة ب (المرسل) منهم! (ص ١٥٨ - ١٥٩). وعلى هذا فيني أقول: على علم الحديث السلام، وعلى جهود المحدثين في حفظهم للأسانيد، ومعرفة طبقات الرواة ووفياتهم، وعلل الحديث، كالإرسال، والانقطاع، والإعصال، والتدليس وأنواعه، فقد عاد كل ذلك على مذهبهم مما لا قيمة له تذكر، فإن أصحاب الكتب الستة مثلاً كلهم من القرن الثالث، وآخرهم وفاة الترمذي (٢٧٩) ، فإن قال أحدهم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من فوقه، صار الحديث عندهم صحيحاً! ولذلك كثرت الأحاديث الضعيفة، بل والموضوعة في كتبهم أكثر مما هي في كتب غيرهم من بقية المذاهب الأربعة، وكثير منها لا سنام لها ولا خطام، وبنوا عليها مع ذلك علالي وقصوراً وأحكاماً، وهي التي يتلطف نابغتهم الحافظ الزيلعي في الحكم عليها بقوله: "غريب"! مكان قول المحدث: "لا أصل له"! وبعد، فإن المقصود هنا: أن بعض محققهم كأنه رأى أن في إطلاق لفظ (العدل) في تعريفهم للحديث (المرسل) توسعاً غير مرضي، ولا هو محمود العاقبة، وبخاصة مع ذلك التوسع الآخر "القرون الثلاثة"! فقيده بقوله: "المرسل: قول الإمام الثقة: قال عليه الصلاة والسلام". هكذا قاله المحقق ابن الهمام وهو من كبار علمائهم، وله آراء يخالف فيها مذهبهم، مما يدل على أنه من المجتهدين في المذهب، قال ذلك في كتاب "التحرير". (١)

"بالأذان محضاً. فإذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قالت الأنبياء مثلها: ونحن نشهد أن لا إله إلا الله. فإذا قال: أشهد أن محمداً رسول الله، فمن مقبول منه ومردود عليه، فيتلقى بحلة من حلل الجنة، وأول من يكسى يوم القيامة من حلل الجنة بعد الأنبياء الشهداء وصالح المؤمنين). موضوع. رواه العقيلي في "الضعفاء" (٢٥٤) عن عبد الكريم بن كيسان عن سويد بن عمير مرفوعاً. وقال: "عبد الكريم مجهول بالنقل، وحديثه هذا غير محفوظ". قال الذهبي: "قلت: هو موضوع". وأقره الحافظ في "اللسان". ثم رأيت الحديث في "موضوعات ابن الجزري" (٣/٢٤٤ - ٢٤٥) من طريق العقيلي، وقال: "هذا حديث لا أصل له". ثم ذكر كلام العقيلي. وتعبه السيوطي في "الآلئ" (٢/٤٤٤ - ٤٤٥) بما رواه ابن عساكر في "تاريخه" من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس: حدثنا سلام بن سلم (الأصل: سلام) : حدثنا جبلة بن عثمان عمن حدثه عن مكحول عن كثير بن مرة الحضرمي مرفوعاً. وبما رواه أبو الشيخ في "كتاب الأذان" من طريق عمر بن صبح عن مقاتل بن حيان عن كثير بن مرة الحضرمي [عن] ابن أبي أوفى مرفوعاً. وسكت عنه هو وابن عراق، بل وأورده هذا (٢/٣٨٠) ، وانصرف عن الكشف عن علته بالتحدث عن ترجمة (سويد بن عمير) !". (٢)

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، عبد المهيمن هذا، قال الذهبي في "المغني": "ضعفه". ٦٥٦١ - (آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر). لا أصل له. وإن تتابع فقهاء الحنفية على ذكره في كتبهم، والاحتجاج به على الإمام الشافعي! لكن العلماء منهم بالحديث قد أنكروه مع تلطف بعضهم في التعبير، كقول الزيلعي في "تخريج الهداية" (١/٢٣٤) : "قلت: غريب". وقال ابن الهمام في "فتح القدير" (١/١٩٦) : "لم يوجد في شيء من أحاديث المواقيت". ونحوه في "الدراية"

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٣/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٥/١٤

للحافظ ابن حجر (١٠٣/١). وقال العيني في "البنية في شرح الهداية" (٨٠٨/١): "لم يرد، وهو غريب. وفي "المبسوط": روى أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: آخر وقت العشاء حين طلوع الفجر الثاني. والعجب من أكثر الشراح أنهم يستدلون به، ينسبون روايته إلى أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يصح هذا الإسناد! كذا قال! وقوله: "الإسناد" لعله مدرج من بعض النسخ، فإنه لم يذكر له إسنادا إلى أبي هريرة، حتى تصح الإشارة إليه بقوله: (هذا) قلت: ومع تنبيه هؤلاء المحدثين الحنفيين على إنكار وروده، فقد حاولوا تصحيح معناه تبعا منهم للإمام أبي جعفر الطحاوي، مستندا إلى ما رواه من طريق. (١)

"نقده للمناوي، وبيان بعض أوهامه عن بيان مرتبة هذا الحديث، وحديث ابن عباس المشار إليه آنفا! ٦٥٧٧ - (المجالس الثلاثة: سالم، وغانم، وشاجب. فالغانم: الذي يكثر ذكر الله في مجلسه. والسالم: الذي يسكت، لا له ولا عليه. والشاجب: الذي يكون كلامه وعمله في معصية الله عز وجل). ضعيف جدا. أخرجه الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (١٣٤٥/٥٦٣/٢) من طريق يحيى بن عبيد الله قال: سمعت أبي قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ... فذكره. ومن هذا الوجه رواه مسدد - كما في "المطالب العالية" (ق ٢/١٢٢) - قلت: وهذا إسناد ضعيف جدا، يحيى هذا - هو: ابن عبيد الله بن عبد الله بن موهب المدني - قال ابن حبان في "الضعفاء" (١٢١/٣) "كان من خيار عباد الله، يروي عن أبيه ما لا أصل له، وأبوه ثقة، فلما كثر روايته عن أبيه ما ليس من حديثه، سقط من حد الاحتجاج به، وكان سيء الصلاة، وكان ابن عيينة شديد الحمل عليه". قلت: وأبوه وثقه ابن حبان أيضا في "الثقات"، وتفرج بذلك، وقال الشافعي وغيره: "لا نعرفه". ولهذا قال الحافظ في "التقريب": (٢)

"من قرأ القرآن فأعربه، فله بكل حرف منه عشر حسنات، ومن قرأه ولحن فيه، فله بكل حرف حسنة!" وقال فيه: "صحيح" قلت: وهذا غريب جدا، فإنه لا أصل له بهذا اللفظ مطلقا في شيء من طرقه التي وقفنا عليها، وقد تقدم تحريجها وبيان عللها، فكيف مع ذلك يصححه؟! فأخشى أن يكون مدسوسا عليه، وقد سئل عنه السيوطي في "الحاوي" (٩٦/٢) فلم يجب عنه بصراحة، وإنما أورد الأحاديث المتقدمة وضعفها كلها - كما تقدم مشيرا بذلك إلى أنه لا أصل له بهذا اللفظ -، ولم يفصح، فكأنه أخذته رهبة الشيخ وفضله، ولذلك لم يورده في "الجامع الكبير" الذي (قصد فيه إلصاق الأحاديث الشريفة النبوية) - كما نص عليه في "المقدمة" -، وهيئات هيئات! ٦٥٨٥ - (إن المسلمين إذا التقيا فتصافحا، وتساءلا، أنزل الله بينهما مئة رحمة، تسعة وتسعين لأبشهما، وأطلقهما، وأبرهما، وأحسنهما مساءلة بأخيه). منكر. أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (١٨٥/٢/١/٧٨٢٢/٨/٣٢٨ - ٧٦٦٨/٣٢٩ - ط) قال: حدثنا محمد بن موسى الإصطخري قال: حدثنا الحسن بن كثير (!) يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: .... فذكره، وقال: "لم يروه عن يحيى بن أبي كثير إلا ابنه عبد الله، ولا رواه عن عبد الله إلا يحيى بن مسع، تفرد به الحسن بن كثير". (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٣٨/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٨٧/١٤

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٠٠/١٤

"(أولية الدخول) دون سائر طرق الحديث على ضعفها كلها ووهائها، وهو مثال صالح من الأمثلة الكثيرة على أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها كما حققه العلماء، والناشئون في هذا العلم ما بين إفراط وتفریط - كما هو معروف عند العلماء النقاد، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى - ولذلك كان هو من هؤلاء العلماء الذين تبعوا الإمام أحمد في قوله بتكذيب هذا الحديث، فقال في "الفتاوى" (١١ / ١٢٨): "وما روي: أن ابن عوف يدخل الجنة حبوا، كلام موضوع لا أصل له، فإنه قد ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن أفضل الأمة أهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان، والعشرة مفضلون على غيرهم ...". وأما تلميذه الحافظ الذهبي، فلم يوضح موقفه من هذا الحديث، فإنه بعد أن ضعف اسناده بـ (عمارة بن زاذان) في "السير" (١ / ٧٧ - ٧٨) قال متكلفاً تأويله - وكأنه أخذ برهبة "المسند" -: "وبكل حال، فلو تأخر عبد الرحمن عن رفاقه للحساب، ودخل الجنة حبوا على سبيل الاستعارة وضرب المثل (!) فإن منزلته في الجنة ليست بدون منزلة علي والزبير، رضي الله عن الكل "٦٥٩١ - (إني أعجبني لقاكم أمي! في الجنة. فقلت: أيما؟ قال: الصعاليك المجاهدون في سبيل الله، إني رأيت أحدهم وإنه ليمر بحجبة الجنة فيرمي إليهم بسيفه ويقول: دونكم، لم أعط ما تحاسبوني عليه، ثم يعتق فيدخل الجنة..". (١)

"زيادات لا أصل لها فيها، وساق فيه بعض فضائل الخلفاء الأربعة وطلحة والزبير، وساقها سياقاً واحداً، وألحق في آخره قصة عبد الرحمن هذه، على أنها من تمام الرؤيا، كما أنه زاد فيها جملة الاكتساب والإنفاق، وهي كذلك معروفة في بعض الأحاديث الصحيحة، ثم هي مع ذلك أقل نكارة من الحديث المتقدم برقم (٦٥٩٠): "يجبو حبوا! لأنها رؤيا، وفيها الاستبطاء، فحديثها من هذه الحثيثة كحديث حفصة المخرج قبله، والحديث المرسل المخرج تحته. ومثله حديث مطرح بن يزيد عن عبيد الله بن زحرن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ: "دخلت الجنة فسمعت فيها خشفة بين يدي ... " الحديث بطوله، وفيه قصة استبطائه عبد الرحمن بن عوف نحو ما في حديث الترجمة. وقد سقت لفظه بتمامه وخرجته فيما تقدم برقم (٥٣٤٦)، وبينت أنه ضعيف جداً، مسلسل بالعلل. وأزيد هنا فأقول: إن ابن الجوزي أورده من هذا الوجه في "الموضوعات" (٢ / ١٤٠) وقال: "لا يصح". وإن الطبراني لفظه: "رأيت البارحة كأني دخلت الجنة ..."، وكذلك رواه ابن عساكر (١٠ / ١٢٣). قلت: - فهي رؤيا منامية أيضاً، لو صحت. ويخالف هذه الأحاديث، ويتفق في الجملة مع الحديث الأول رقم (٦٥٩٠)، ولكنه لا يصح أيضاً وهو: (٢)

"أن مستنده في ذلك رواية البيهقي المصروفة بالتحديث - وإن لم يكن التحديث سبق قلم منه، فقد عزاه في "تفسيره" (٢ / ٦٩) لرواية أحمد التي فيها العنينة دون التحديث - ثالثاً: عزا الحافظ ابن حجر (التحديث) في "تخريج الكشاف" (ص ٧٨) إلى "مستدرک الحاكم" في (الجنائز)، يعني: المكان الذي سبقت الإشارة إليه بالجزء والصفحة، وهو فيه معنعن - كما عرفت - وقد تبين لي السبب بعد البحث والتنقيب، فقد رجعت إلى كتاب "تخريج الكشاف" للحافظ الزيلعي، الذي هو أصل كتاب "تخريج العسقلاني"، فإذا هو فيه (ص ٢٦٨ - المصورة) [معزواً] للحاكم في الموضوع المذكور،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢١٧/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٢٤/١٤

والبيهقي في "الدلائل"! فاختصر العسقلاني هذا المصدر الثاني الذي فيه التحديث، فحصل الخطأ المذكور. والمعصوم من عصمه الله تعالى. رابعاً: وقع الحديث في "جامع الأسانيد" لابن كثير (٢٣٦ / ١) من رواية أحمد بزيادة - بعد قوله: "فمات": "فما نفعه". **ولا أصل لهذه** الزيادة عنده ولا عند غيره ممن ذكرنا في التخريج، وغفل عن ذلك الدكتور القلعجي، وزاد - ضغثاً على إباله - فعزاه لأبي داود، مؤكداً أنه حواش قماش! نعم، رويت هذه الزيادة مكان المزيد عليها بإسناد مظلم في "دلائل النبوة"، من طريق الحسن بن الجهم: حدثنا الحسين بن الفرغ: حدثنا الواقدي قال: ... فذكر الحديث، وفيه قول عبد الله بن أبي بن سلول: "قد أبغضهم أسعد (!) بنزارة فما نفعه؟ ثم قال: يا رسول الله! ليس هذا بحين عتاب! هو الموت، فإن." (١)

"(٩ / ٤٢٣)! والواقع أن هذا الرقم يشير إلى موضع تعقيب الحافظ لابن حبان الذي تقدم نقله عنه من "التهذيب"، فبدل أن يضعه عقب "التهذيب" وبين يدي كلام الحافظ - كما هو المعروف في هذا العصر - وضعه في آخر كلامه! وضغثاً على إباله لم يحصره بين هلالين صغيرين " ... - كما هو المعروف أيضاً -، كأن المعلق حديث عهد بفن الكتابة! ٦٦١١ - (افعلوا بميتكم ما تفعلون بعروسكم). **لا أصل له.** قال الحافظ في "التلخيص" (١٠٦ / ٢): "هذا الحديث ذكره الغزالي في "الوسيط" بلفظ: "افعلوا بموتاكم ما تفعلون بأحيائكم". وتعقبه ابن الصلاح بقوله: "بحث عنه فلم أجده ثابتاً". وقال أبو ضامة في "كتاب السواك": "هذا الحديث غير معروف". قلت: وإنما المعروف أنه عن بعض السلف، فقال بكر - وهو: ابن عبد الله المزني - قدمت المدينة، فسألت عن غسل الميت؟ فقال بعضهم: اصنع بميتك كما تصنع بعروسك، غير أن لا تخلقه. أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣ / ٢٤٥)، وإسناده صحيح - كما قال الحافظ - لكن منتهاه إلى بعض لم يسم. ولقد كان الباعث على تخريج الحديث والكشف عن حاله تحذيراً من الاغترار بما جاء في كتيب لأحد المعاصرين أسماه "الممنوع والجائز من أحكام الجنائز"، جاء فيه تحت عنوان (أمور ينبغي مراعاتها والتنبيه عليها في تغسيل الميت)، فقال: (٢)

"حديث غريب من حديث عطاء، تفرد به عفيف عن أيوب بن عتبة اليمامي، وكان (عفيف) أحد العباد والزهاد من أهل الموصل، كان الثوري يسميه (الياقوتة)". قلت: وهذه التسمية فائدة عزيزة لم تذكر في ترجمة (عفيف) من "التهذيبين". لكن شيخه (أيوب بن عتبة) ضعيف، ولذلك استغربه أبو نعيم - فيما أظن -، وقد بين السبب الذهبي بقوله في "المغني": "ضعفوه لكثرة مناكيره". وقال ابن حبان في "الضعفاء" (١ / ١٦٩): "كان يخطئ كثيراً ويهم شديداً حتى فحش الخطأ منه". ثم ساق له حديثين منكرين هذا أحدهما، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢ / ٤٢) - (٤٣)، وقال عقبه: "قال ابن حبان: هذا حديث باطل **لا أصل له**، وأيوب كان فاحش الخطأ". كذا عزاً لابن حبان هذا الإبطال، وكذلك فعل في الحديث الآخر الذي أشرت إليه، وقد سبق تخرجه برقم (٦٤٣٦)، وكل ذلك ليس في "الضعفاء" ابن حبان - كما نهت هناك - . والله أعلم. ولحديث الترجمة شاهد من حديث أبي طلحة الأنصاري مخالف له في بعض

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٣٩/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٦٧/١٤

متنه، مع ضعف إسناده، يرويه محمد بن يونس اليمامي: ثنا يحيى بن شعبة ابن يزيد: حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أبيه عن جده رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: " (١)

"قلت: هكذا وقع في رواية الأزدي والعقيلي: (عبد الرحمن بن حماد)، ولم أجد لهما ترجمة؛ فكأنهما مجهولان، وقال البيهقي: "وقيل: عبد الرحيم بن حماد عن الأعمش ... إلخ. ثم ساق إسناده من طريق إبراهيم بن أحمد بن النعمان: نا عبد الرحيم بن حماد البصري ... فذكره. وهذا إسناد مجهول ضعيف، وعبد الرحيم ينفرد به، واختلف عليه في إسناده. قلت: وعبد الرحيم هذا؛ قال العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٨٢). "روى عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش". قلت: وقد مضى له حديث آخر في المجلد الثاني عشر برقم (٥٧٥٩). وثالث في المجلد السابع برقم (٣٠٠٩)، وقال فيه أبو نعيم: "متروك الحديث". وهذه فائدة لا تجدها في كتب الرجال. وأما ابن حبان فلم يعرفه؛ فذكره في "الثقات" (٨/ ٤١٣) - ٢! وأما حديث ابن عباس؛ فيرويه تميم بن عمران القرشي عن محمد بن عقبة المكي عن فضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد عنه. أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٦/ ٣٣٢ - ٦/ ٥٧٠)، والبيهقي (١٠٨٦٩)، وقال الطبراني: " (٢)

"حديث غريب من حديث مالك، ولا أصل له في حديث مالك عندي". وأول حديثه عند ابن عدي والأصبهاني: "بروا آبائكم، تبركم أبنائكم، وعفوا تعد نساؤكم، ومن تنصل إليه فلم يقبل؛ لم يرد علي الحوض". وقد ذكر المنذري في "الترغيب" (٣/ ٢٩٣) رواية التنصل هذه عقب رواية الطبراني اللفظ الأول؛ دون أن يعزوها لأحد بقوله: "وفي رواية، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تنصل ...". فأوهم أنها من رواية الطبراني، وليس كذلك. ثم وجدت لرواية (أبي عمرو العبدى) متابعا من الحسن بن عمار عن أبي الزبير به. أخرجه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (ق ١٠٦ / ٢ - بغية الباحث). والحسن بن عمار: متروك؛ فلا يفرح بمتابعته. وقد عزاه الحافظ في "المطالب العالية" إليه (٢/ ٣٩٥ / ٢٥٦٠)، وسكت عنه. وروى الحديث بإسناد فيه عننة ابن جريج.. عن (جودان) رفعه. وهو مرسل ضعيف، و (جودان): لم تثبت صحبته، وهو مجهول. وقول المنذري: إنه رواه أبو داود في "المراسيل" وابن ماجه بإسنادين جيدين؛ فهو من أوهامه؛ كما حققته في "التعليق الرغيب" (٣)

"وقد استفدنا من تخريجنا لهذا الحديث أنه روى عنه ابن خزيمة أيضا - وهو من شيوخ ابن حبان الذين أكثر عنهم -، والبخاري أيضا؛ فعلة الحديث (حرب بن سريج). والله أعلم. وله حديث آخر في الشفاعة؛ ولكنه قد توبع عليه - كما تراه محققا في "ظلال الجنة" برقم (٨٣٠) - (تنبيه): وقع في "الترغيب" زيادة في أول الحديث بلفظ: "ما أزال أشفع ...". ولا أصل لها عند أحد ممن أخرج الحديث؛ فاقتضى التنبيه! ومن الادعاءات الكاذبة للمعلقين الثلاثة على "الترغيب" (٤/ ٣٤٥) تقويتهم للحديث بقولهم: "حسن بشواهد، قال الهيثمي ... " وليس له ولا شاهد واحد! والله المستعان. ثم

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٢٨٣/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٨٥/١٤

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٣٩٧/١٤



رأيت الناجي نقل عبارة الهيثمي المتقدمة على وجه آخر؛ قال (ق ٢٢٧ / ٢) : "وعبارة الهيثمي: فيه محمد بن أحمد بن زبدا وغيره ممن ضعف "كذا وقع فيه، ثم عقب عليه بقوله: "قلت: وهذا المذكور (ابن زبدا) : بزاي معجمة مفتوحة، ثم باء موحدة ساكنة، ثم دال مهملة مفتوحة ثم ألف ساكنة.(المذاري) : بالميم والذال المعجمة المفتوحين، والراء المهملة المكسورة، منسوب إلى (المذار) ؛ قرية بأسفل أرض البصرة يروي عن عمرو بن عاصم، وعنه." (١)

"منكر جدا. أخرجه البزار في " مسنده " (٣ / ٥١ - ٥٢ / ٢٢١٧ - الكشف) ، والطبري في " تفسيره " (٩ / ١٢٤) ، وابن أبي الدنيا في " صفة الجنة " (٦٣ / ١٨١) ، والطبراني في " المعجم الكبير " (١٨ / ١٦٠ - ١٦١) وفي " الأوسط " (٥ / ٤٣١ - ٤٨٤٦) - الشطر الأول منه - ، والحسين المروزي في " زيادات الزهد " (٥٥٠ / ١٥٧٧) ، وأبو نعيم في " صفة الجنة " (٢١٠ - ٢١١ / ٣٧٧ - تحقيق الأخ علي رضا) ، والبيهقي في " البعث " (٢٨١ / ١٦٠) ، وابن الجوزي في " الموضوعات " (٣ / ٢٥٢ - ٢٥٣) ؛ كلهم من طريق جسر بن فرقد عن الحسن - وأدخل بينهما بعضهم رجلا - عن عمران بن حصين وأبي هريرة قالوا: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله: ﴿ومساكن طيبة في جنات عدن﴾؟ قال: ... فذكره. وقال البزار: " لا نعلم له طريقا إلا هذا، و (جسر) : لين الحديث، وقد حدث عنه أهل العلم، والحسن: فلا يصح سماعه عن أبي هريرة من رواية الثقات". وقال ابن الجوزي: " هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي إسناده جسر؛ قال يحيى: ليس بشيء، لا يكتب حديثه. وقال ابن حبان: خرج عن حد العدالة ". قلت: عبارة ابن حبان في " الضعفاء " (١ / ٣١٧) : "كان ممن غلب عليه التقشف، حتى أغضى عن تعهد الحديث؛ فأخذ بهم إذا روى، ويخطيء إذا حدث، حتى ... ". قلت: فالظاهر أنه أصابته غفلة الصالحين؛ فروى ما لا أصل له؛ فإن لوائح." (٢)

"منكر الحديث جدا، يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يتابع عليه ... وقد كان رجلا صالحا يحدث من حفظه، كثير الوهم فيما يرويه، حتى فحش المناكير في أخباره عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها؛ فلذلك استحق الترك ". ثم ساق له حديثا آخر وقال: إنه " باطل ". فانظره في الجلد الأول رقم (٢٠١). والحديث أشار المنذري إلى ضعفه (١ / ١١٧) ، وعزاه لأحمد والطبراني، وبين السبب الهيثمي فقال (٢ / ٧) : " ... وفيه الحسن بن يحيى الخشني، ضعفه الدارقطني وابن معين في رواية، ووثقه في رواية، ووثقه دحيم وأبو حاتم "كذا قال؛ لم يبت فيه برأي، مع أن الجرح مقدم على التعديل حين يكون مفسرا - كما هنا - ، على أنه أخطأ فيما نسب إلى أبي حاتم من التوثيق، فإنما قال فيه: " صدوق سيئ الحفظ "، وهذا منه تضعيف له منه، إلا أنه وصفه بالصدق وأنه لا يتعمد الكذب، فكلامه يلتقي مع كلام الجارحين وبخاصة مع كلام ابن حبان الذي صرح بتركه، مع وصفه إياه بالصلاح وعدم تعمد الكذب. ولقد اغتر بكلام الهيثمي هذا المعلقون الثلاثة على " الترغيب " (١ / ٢٦٥) ؛ فحسنوا الحديث، وساقوا كلامه!! وذلك مما يؤكد أنهم مجرد نقلة لا علم عندهم. والله المستعان. بقي شيء: أن نكشف عن حال (بشر بن حيان) شيخ الحسن بن يحيى

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٤٦/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٤٥٢/١٤

الحشني، لم أجد أحدا من الحفاظ المتأخرين من ذكره، بخلاف بعض المتقدمين منهم؛ كالبخاري، فقد ذكره في " التاريخ " ،  
وساق له الحديث، وكذلك ذكره ابن أبي حاتم برواية الحشني هذا عنه. وكذا ابن حبان في " الثقات " (٧٠ / ٤) :. (١)  
"قلت: وهذا إسناد مسلسل بالعلل: أ - جعفر بن سعد بن سمرة: ليس بالقوي. ب - خبيب بن سليمان: لا  
يعرف. ج - أبوه سليمان - وهو: ابن سمرة بن جندب - : مجهول الحال. فالعجب مع هذا كله تقوية المنذري إياه في "  
الترغيب " (٢ / ٤٢ - ٤٣ / ٢١) بقوله: " رواه الطبراني في " الكبير " بإسناد حسن " ! وكذا قال الهيثمي (٣ / ١٢٣) ،  
وقلدهما المعلقون الثلاثة على " الترغيب " (١ / ٧٠٤) !!! ٦٧٤٦ - (يحشر الناس يوم القيامة أجوع ما كانوا قط، وأظمأ  
ما كانوا قط، وأعرى ما كانوا قط، وأنصب ما كانوا قط، فمن أطعم الله، أطعمه الله عز وجل، ومن سقى الله، سقاه الله عز  
وجل، ومن كسا الله، كساه الله عز وجل، ومن عمل لله، كفاه الله عز وجل). لا أصل له مرفوعا، ضعيف موقوف. ذكره  
الدليمي في " الفردوس " (٥ / ٤٦٨ / ٨٧٨٢) من حديث أبي هريرة. ولم أجده مسندا في " زهر الفردوس "، ولا في غيره،  
والظاهر أنه لم يسنده ابنه أبو منصور الدليمي في " مسند الفردوس "، ولذلك لم يورده الحفاظ في كتابه " تسديد القوس في  
ترتيب مسند الفردوس "، والله سبحانه وتعالى أعلم.. (٢)

"ذلك الهيثمي (٤ / ١١٧) ، وقد وصف هذا كعبا بقوله: " وعن كعب الأحبار " ! ولما لم يجدوا لكعب هذا ذكرا في  
" فهرس المسند "؛ ادعوا هذه الدعوى الكاذبة، تصحيحا لعزوها إلى (أحمد) !!! والعزو صحيح؛ ولكنهم قوم لا يفقهون  
هذا العلم ولا يهتدون؛ ولذلك ضعفوه! ووصف (كعب) بالأخبار لا أصل له عند أحمد، ولا عند غيره، وذلك من أوهام  
الهيثمي التي سبقت إلى ذهنه؛ فقال عقب متنه: " رواه أحمد عن حنظلة الراهب عن كعب الأحبار، وذكر الحسيني: أن  
(حنظلة) هذا غسيل الملائكة، فإن كان كذلك؛ فقد قتل بأحد، فكيف يروي عن كعب؟! وإن كان غيره؛ فلم أعرفه،  
والظاهر أنه ابنه (عبد الله بن حنظلة) ، وسقط من الأصل (عبد الله) ، والله أعلم، ورجاله رجال الصحيح إلى حنظلة  
".قلت: وما استظهره أخيرا هو الصواب الذي لا شك فيه لأسباب أهمها؛ أن الدارقطني في " سننه " (٣ / ٦١ / ٤٩) ،  
والبيهقي في " الشعب " (٤ / ٣٩٣ / ٥٥١٦) رواه على الصواب من طريقين عن سفيان - وهو: الثوري - وهي التي في "  
المسند " عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الراهب قال: قال كعب: ... فذكره. فأثبت فيه (عبد  
الله) الساقط من " المسند "؛ غير أنه نسبه لجده، وبذلك يظهر أن الإسناد صحيح، وقد قال المنذري في " الترغيب "  
(٣ / ٥٠ / ١٣) : "وروى أحمد بإسناد جيد عن كعب الأحبار ... فذكره.. (٣)

"قول أبي حاتم المتقدم: " إنما هو من قول أبي هريرة " تساهل منه غير معروف عنه، ما دام أن راويه هو أبو معشر  
نفسه، وهو مما اتفقوا على ضعفه، وقد عقب عليه ابن كثير بقوله: " هو نجيح بن عبد الرحمن المدني إمام المغازي والسير،  
ولكن فيه ضعف، وقد أنكره عليه الحفاظ ابن عدي، وهو جدير بالإنكار؛ فإنه متروك، وقد وهم في رفع الحديث (!) ،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤ / ٧٨٨

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤ / ٥٤٤

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤ / ٥٨٠

وقد انتصر البخاري رحمه الله في كتابه لهذا، فقال: " باب يقال: رمضان " وساق أحاديث في ذلك منها: من صام رمضان إيماناً واحتساباً؛ غفر له ما تقدم من ذنبه. ونحو ذلك "قلت: وقد أنكره أيضاً الذهبي، فذكره في جملة ما أنكر على أبي معشر، وصرح الحافظ في "الفتح" (١١٣/٤) بأنه: "حديث ضعيف". والصواب قول ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٨٧/٢): "هذا حديث موضوع لا أصل له، وأبو معشر: كان يحيى بن سعيد يضعفه ولا يحدث عنه، ويضحك، إذا ذكره، وقال يحيى بن معين: "إسناده ليس بشيء". قلت: ولم يذكر أحد في أسماء الله (رمضان)، ولا يجوز أن يسمى به إجماعاً، وفي "الصحيحين" من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا دخل رمضان؛ فتحت أبواب الجنة. وقد روى ناشب بن عمرو بإسناد له عن ابن عمر مرفوعاً نحوه. أخرجه تمام في "الفوائد" (١٦٢/٢) ٥٥١ - الروض البسام) بإسناده عنه.. (١)

"والمحفوظ في حديث أبي أيوب الأنصاري عند الشيخين وغيرهما: "خيرهما الذي يبدأ بالسلام". فالظاهر أن (العمري) أراد هذا فغلبه سوء حفظه، فجاء بتلك الزيادة التي لا أصل لها، فالعجب من ثلاثة من الحفاظ: أولهم: الحافظ المنذري، فإنه أوردته في "الترغيب" (٣/٢٨٠) برواية الشيخين، ثم قال: "رواه الطبراني، وزاد فيه ... فذكرها، وسكت عنها! ثانيهم: الحافظ الهيثمي؛ فإنه أوردته في "المجمع" (٨/٦٧) وقال: "رواه الطبراني في الأوسط"، وفيه من لم أعرفهم! وليس فيه من لا يعرف؛ كما عرفت. ثالثهم: الحافظ العسقلاني؛ فإنه قال في "الفتح" (١٠/٤٩٥): "زاد الطبراني من طريق أخرى عن الزهري: يسبق إلى الجنة". قلت: فسكت أيضاً عنه، وما أظنه إلا من طريق العمري، وقول الطبراني صريح في ذلك. والله أعلم. ومثل هذه الزيادة في النكارة عندي ما رواه عبد الله بن عبد العزيز الليثي في حديث أبي أيوب المشار إليه، فإنه قال: عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عنه مرفوعاً نحوه إلا أنه قال مكان جملة: "وخيرهما ...". (٢)

"الثالثة: قوله: "وروى هذا الحديث كاتب الليث ... إلخ؛ يوهم أنه رواه بتمامه، وليس كذلك، فإن الشطر الثاني منه، ابتداء من قوله: "فإنه يوم نحس ... إلخ، لا أصل له في حديثه. وكذلك يقال في حديث (عبد الله الدستوائي)، بل هذا مختصر جداً، ليس فيه إلا الأمر بالحجامة في ثلاثة أيام، والنهي عن الحجامة يوم الأربعاء! وفيه نكارة بينتها هناك في "الصحيحة". الرابعة: اقتصاره على ذكر متابعين للمراي عن نافع، يوهم أنه لا يوجد غيرهما. والواقع خلافه أيضاً؛ فقد تابعهم سعيد بن ميمون عند ابن ماجه، ومحمد بن جحادة من ثلاث طرق عنه، عند ابن ماجه وغيره، وهي مخرجة هنا كفي "الصحيحة"، فاقتضى التنبيه. والله تعالى ولي التوفيق. ٦٧٨١ - (من غسل ميتاً فكنم عليه؛ غفر الله له أربعين كبيرة ...). شاذ بلفظ: "كبيرة". أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١/٢٩٣ - ٢٩٤/٩٢٩): حدثنا هارون بن ملول البصري: ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ: ثنا سعيد بن أبي أيوب عن شرحبيل بن شريك عن علي بن رباح قال: سمعت أبا رافع يقول: ... فذكره مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، وعليه جرى بعض الحفاظ، فقال المنذري في "الترغيب" (٤/١٧٠) (١)، وتبعه الهيثمي في "المجمع" (٣/٢١): "رواه الطبراني في الكبير"، ورواته محتج بهم في (الصحيح) "فأقول: هو

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٠٢/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٦٠٥/١٤

كما قالوا باستثناء شيخ الطبراني، وهذه غالب عادتهم أنهم يغضون النظر عن شيوخ الطبراني إلا ما ندر؛ حتى ولو كان ممن تكلم فيه أو جهل، أو غير ذلك؛ كالشدوذ أو المخالفة، وهذا هو العلة هنا، فقد رواه جماعة من الثقات بلفظ. " (١)

"لأبيه عن جده. وهو من شيوخ الطبراني، وقد أورد له في "معجمه الصغير" حديثاً واحداً غريباً جداً، وله في "غرائب مالك" عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك حديث غريب جداً. قلت: فالظاهر أنه مولع بتركيب الأسانيد التي لا تعرف، أو على من هو متهم كعبد العزيز هذا - وهو: المدني - وبالجمل؛ فهذا الشيخ ضعيف لا يوثق به؛ والله أعلم. ٣ - وأما حديث جابر؛ فيرويه القاسم بن محمد بن عباد المهلي قال: حدثني أبي عن جدي قال: حدثني هلال بن عبد الرحمن قال: كنت مع أيوب السختياني ب (منى)، فأخذ بيدي فأدخلني على محمد بن المنكدر فحدثنا عن جابر بن عبد الله: أن رجلاً قتل بالمدينة، لا يدري من قتله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ... فذكره. أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٥٠ / ١٩٥٦) في ترجمة (هلال بن عبد الرحمن الحنفي) مع حديثين آخرين بإسنادين آخرين له، ثم قال: "كل هذا مناكير؛ لا أصول لها، ولا يتابع عليها". قلت: وسائر رجاله ثقات (١)، فمن أوهم ابن الجوزي الفاحشة، قوله في "الموضوعات" (٢/ ٤٢) - وقد روى الحديث من طريق العقيلي - "قال العقيلي: لا أصل لهذا الحديث، قال ابن حبان: وعباد يأتي بالمناكير فاستحق الترك!" (١) على كلام فيه تراه في "اللسان"، وقد وثقه ابن حبان (٩/ ١٠٤) .. " (٢)

"قلت: لا أدري - والله - ما الذي صرفه عن إعلاله ب (هلال بن عبد الرحمن)، مع تصريح العقيلي بأنه العلة، ونقله عنه قوله: "لا أصل له" دون تمام كلامه الصريح في إعلاله به - إلى إعلاله بعباد هذا! ولو أنه كان متروكاً - كما زعم - لم يكن لانصرافه المذكور وجه، لأنه يوهم أن ما أعله به العقيلي ليس بعلة، فكيف والأمر على العكس تماماً؟! لأن (عباداً) الذي نقل عن ابن حبان أنه تركه، هو (عباد بن عبد أبو عتبة الخواص)، فقد قال فيه ابن حبان في "الضعفاء" (٢/ ١٧٠): "كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة؛ حتى غفل عن الحفظ والإتقان، فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم، حتى كثرت المناكير في روايته - على قلتها - فاستحق الترك". ومن الغرائب حقاً أن ينسحب وهمه هذا إلى حديث آخر تقدم تخريجه برقم (٥٩٨٤) ! وإن مما يزيد في الأمر غرابة، أن (عباداً) المذكور في الحديثين وقع منسوباً بنسبة (المهلي) كما ترى في هذا الحديث، فكيف غفل هذا فيهما معاً؟! من أجل ذلك تعقبه السيوطي في "اللائي المصنوعة" (١/ ٤٤٣) بقوله: "إنما أورده العقيلي في ترجمة (هلال) على أنه من مناكيره، وكذا في "الميزان" و"اللسان". وأما عباد المهلي فروى له الأئمة الستة، وقال في "الميزان": صدوق من مشاهير علماء البصرة، وكان شريفاً نبيلاً، عاقلاً، كبير القدر، وثقه غير واحد، وقال ابن سعد: ثقة ربما غلط. انتهى. والله أعلم .." (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤/ ٢٢٩

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤/ ٦٤٧

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤/ ٦٤٨

"في ترجمة (عبد الله) هذا. ولكني أخشى أن يكون وهما؛ فإن الحافظ المزني ومن تبعه - فيما علمت - لم يذكره إلا في ترجمة ابنه (إسحاق). وعلى كل حال، فإعلاله بالابن أولى لاتفاق الحفاظ على تضعيفه، بخلاف أبيه؛ فقد وثقه بعضهم؛ وإن كان الراجح أنه ضعيف - كما تقدم - . والله سبحانه وتعالى أعلم. هذا؛ وجملة (الشورى) ، قد رواها إبراهيم بن أبي الفياض البرقي: حدثنا سليمان بن بزيع الإسكندراني: ثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب قال: قلت: يا رسول الله! الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن، ولم تمض فيه منك سنة؟ قال: "اجمعوا له العالمين - أو قال: العابدين - من المؤمنين؛ فاجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد". أخرجه ابن عبد البر في "جامع العلم" (٢/ ٨٥٢ - ٨٥٣ / ١٦١١ ، ١٦١٢) وقال: "لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا الإسناد، ولا أصل له في حديث مالك ولا في حديث غيره، وإبراهيم البرقي، وسليمان بن بزيع: ليسا بالقويين، ولا ممن يحتج بهما، ولا يعول عليهما". قلت: ونقله الحافظ في "اللسان" في ترجمة (سليمان بن بزيع) ، وقال: "قال أبو سعيد بن يونس: منكر الحديث". (١)

"موضوع. أخرجه ابن أبي الدنيا في "التهجد" (١/ ٥) ، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٩ - ٤٠) ، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ٢٥١ - ٢٥٢) من طريقين عن داود بن بحر الطفاوي عن مسلم بن أبي مسلم عن مورك العجلي عن عبيد بن عمير الليثي: أنه سمع عبادة بن الصامت يقول: ... فذكره بطوله. وقال العقيلي - والسياق له -: "حديث باطل لا أصل له". ذكره في ترجمة داود الطفاوي هذا، وروى عن ابن معين أنه قال: "داود الطفاوي - الذي روى عنه المقرئ حديث القرآن -: ليس بشيء". وطريق ابن الجوزي يختلف في بعض رواته عن طريق العقيلي، ومثنته أخصر، وقد عزاه إلى العقيلي، وقال: "لا يصح، والمتهم به داود". ثم روى قول ابن معين وقول العقيلي المذكورين، وقال: "ثم فيه الكدومي، وكان وضاعاً للحديث". قلت: طريق العقيلي سالمة منه. وكذلك رواه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (٦٥ - ٦٧ / ١١٥). وذكر له السيوطي في "الآلآي" (١/ ٢٤١) شاهداً من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، ولكنه مما [لا] ينهض للشهادة في نقدي؛ لانقطاع وجهالة في إسناده، ولأنه كالمشهود له من حيث بطلان مثنته:.. (٢)

"أما الأول: فقد جاء في حاشية "تهذيب الكمال" للحافظ المزني أنه تعقب صاحب "الكمال" بقوله: "كان في الأصل: الخليل بن عبد الله، روى عن [علي، و] (١) أبي الدرداء، وأبي هريرة، و... و... وعمران بن حصين، روى عنه ابن أبي فديك. وهذا تخليط فاحش؛ لم يدرك ابن أبي فديك أحداً من أصحاب هؤلاء". قلت: لقد تحامل المزني رحمه الله على صاحب "الكمال"؛ فإن مثل هذا الخطأ لا يكاد ينجو منه أحد، ومن الظاهر أنه سقط من قلمه عند جمعه لمادة ترجمة (الخليل) ذكر الحسن البصري بينه وبين أولئك الصحابة؛ ولذلك تلطف الحافظ العسقلاني في توهيمه؛ فلم يزد على قوله: "وهذا خطأ". وأما الجهلة المتأخرون: فهم الذين يستحقون أن يوصف عملهم بأنه: (تخليط فاحش)؛ فقد أفسدوا بجهلهم البالغ إسناده حديث ابن ماجه المذكور في "الترغيب" على الصواب هكذا: "وعن الحسن، عن علي بن أبي طالب

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧١٨/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٣٣/١٤

وأبي الدرداء ... " إلخ؛ فجعلوه هم هكذا: " وعن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأبي الدرداء ... " إلخ؛ فحرفوا (عن علي) إلى: (ابن علي) !! فأسقطوا راويا، وأدخلوا آخر لا أصل له فيه إوان من بالغ جهلهم وتظاهرهم بالتحقيق أنهم علقوا على الهامش فقالوا: "في (أ) : عن "..... (١) سقط من الحاشية، واستدركته من " تهذيب التهذيب " .." (١)

"حسانا. ميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٣) "قلت: فبتروا من كلام الهيثمي قوله: " وهو ضعيف " ! وأحلوا محله - وخلطوا بكلامه - ما نقلوه عن " الميزان " ! ونتج من ذلك أنهم نسبوا إلى الهيثمي التحسين! وهذا كذب ظاهر؛ فإن كان هذا منهم عن عمد وقصد؛ فهي خيانة علمية جلية؛ وإن كان بدون قصد؛ فهو دليل على أن دعواهم أنهم من أهل التحقيق ليس بصحيح. والله المستعان. ٦٨٣٧ - (نعم هو المؤمن الرمي، ومن تعلم الرمي ثم تركه؛ فقد عصاني). منكر. أخرجه أبو نعيم في " أخبار أصبهان " (٢/ ١٢١) من طريق إبراهيم ابن سلام: ثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا. قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير إبراهيم بن سلام، والظاهر أنه الراوي عن عبد المجيد بن عبد العزيز الدراوردي وابن عيينة المترجم في " اللسان "؛ فإنهما من طبقة شيخه هنا (ابن وهب) ، وقد قال فيه أبو أحمد الحاكم: "ربما روى ما لا أصل له " . وقال الدارقطني: "ضعيف " . قلت: فهو الذي ركب هذا الإسناد الصحيح، على هذا الحديث المنكر. والله سبحانه وتعالى أعلم.. " (٢)

"جنس يشمل أكثر من واحد؛ فيخشى أن يفهم منه بعضهم أن (غالبا) قد توبع، وليس كذلك؛ بل هو من مناكيره، ولعل هذا هو ملحظ الحافظ في " اللسان " حينما لم ينقل عبارة ابن حبان هذه نصا، وإنما بالمعنى فقال (٤/ ٤١٦) : " قال ابن حبان: لم يحدث به وكيع بالعراق، وهذا مما تفرد به غالب عنه " . قلت: ثم إن غالبا هذا ليس بالمشهور بالرواية والعلم؛ لأن ذكره ابن حبان في " ثقاته " (٩/ ٣) وقال: " حدثنا عن ابن قتيبة وغيره، مستقيم الحديث " . كذا قال! وخالفه العقيلي، وهو أقعد منه في هذا المجال؛ فقد أورده في " الضعفاء " (٣/ ٤٣٤) ، وقال: " حديثه منكر لا أصل له " ، ولم يأت به عن ابن وهب غيره، ولا يعرف إلا به " . وأقره الحافظ، وبه تعقب توثيق ابن حبان. ثم ساق العقيلي لفظه، وقد مضى تخريجه برقم (١٤٢٠) بسنده عن ابن وهب بإسناده عن معاذ مرفوعا، وأن أبا نعيم استغربه، والذهبي أبطله في " الميزان " . ولذلك قال في ترجمة (غالب) هذا من " المغني " : " هالك " . ويغلب على ظني أن أصل الحديث من الإسرائيليات، رفعه هذا الهالك خطأ أوقصدا؛ فقد صح موقوفا عن عبد الله بن مسعود نحوه. أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " (٣/ ١١١) ، وابن المبارك في " البر والصلة " (رقم ٢٨٤ - بتوقيمي) ، والبيهقي في " شعب الإيمان " (٣/ ٢٦٢) . " (٣)

"على إياس من ذلك؛ فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن، أو ضعيف، أو صحيح؛ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن ولربما استضعفه! وهذا حق "قلت: فإذا كان هذا حال كثير من الحفاظ في التردد في الحديث الحسن بل والحافظ الواحد؛ فماذا على مثلي إذا تردد أو تغير اجتهاده في

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٦١/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٧٧٢/١٤

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٨٧٤/١٤



الحديث الواحد؟ فكيف والتغير ليس في الحديث الواحد، وإنما في حديث آخر له، وقد اقترن به من المخالفة والنكارة ما سبق بيانه، وهو مما غفل عنه المنتقد المشار إليه، وكأنه غفل أيضا عن الحديث الشاذ، وهو من رواية الثقة الذي يصح حديثه إلا عند المخالفة، ومثله الحديث المنكر الذي هو من رواية من دونه في الحفظ، والأصل فيه أنه حسن الحديث إلا عند المخالفة، وصدق الله العظيم ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾. رابعا: قول الأستاذ الفاضل سفر الحوالي في كتابه " ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي " ( ٢ / ٦٨٦ ) - تعليقا على هذا الحديث؛ مع أنه صدره بقوله: " روي ... "؛ المشعر بضعف المروي اصطلاحا، فإنه مع ذلك قال - في " الحاشية " : " سبق تخريجه، وأنه حسن إن شاء الله، ويدل لصحة معناه حديث جبريل ... ". قلت: فالتحسين ينافي التضعيف المشار إليه! الأمر الذي جعلني أقول: لعل المؤلف لم يراع بالتصدير المذكور الاصطلاح المشار إليه، أو أن ( المحشي ) هو غير المؤلف. والله أعلم. وقوله: " ويدل لصحة معناه ... "؛ فأقول: صحة المعنى لا يدل بالضرورة على صحة المبنى؛ فكم من حديث لا أصل له والمعنى صحيح - كما هو معلوم -.. " (١) "ثم قال عقبها: " وله أحاديث غير هذه؛ مما سرقه من الثقات، وأحاديثه لا يتابع عليها ". وقد خالفه الثقة؛ فقال ابن أبي حاتم في " تفسيره " ( ٥ / ١٥١٨ ) : حدثنا أبي: ثنا محمد بن علي الطنافسي: ثنا محمد بن فضيل به عن جامع بن شداد أبي صخرة قال: ... فذكره، دون قوله: " رفعه ". وبهذه الزيادة ذكره السيوطي في " الدر المنثور " ( ٣ / ١٠٠ ) من رواية الأربعة المذكورين: ابن أبي الدنيا، وابن أبي حاتم، والبيهقي، وابن عساكر، وفيه تساهل ظاهر؛ لأنها ليست عندهم، وإنما عند ابن أبي الدنيا فقط! ثم إنه لو صح عن جامع بن شداد أبي صخرة أنه رفعه؛ فهو مرسل؛ لأن (جامعا) هذا تابعي. والله أعلم. ٦٩١٩ - (من جهر بالقراءة نهارا؛ فارجموه [بالبر]) . منكر. أخرجه الخطيب في " التاريخ " ( ١٤ / ٣٣٤ ) في ترجمة (يزيد بن يوسف أبي يوسف الشامي) ، من طريق أبي علي صالح بن محمد قال: حدثنا عنه سعدويه - وكان قدم العراق - فسألته عن حديث عن الأزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن بريدة مرفوعا به؛ فقال: " خطأ لا أصل له، إنما هو: عن يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم ". قلت: ويزيد هذا: متفق على ضعفه، وبعضهم تركه؛ بل إن الذهبي أطلق فقال في " المغني " : " (٢)

" يفتعل الحديث، وهو مما لا يفرح بحديثه ". وعلى ذلك؛ فقد بقي الحديث على الضعف الذي صرح به الحافظ العراقي. أملى هذا التخريج المؤلف على ابنته (أم عبد الله) في ١٧ رمضان ١٤١٨ هـ في مرضه الشديد الذي يرجو الله تبارك وتعالى أن يعافيه معافاة تامة، ويعود إلى أحسن ما كان عليه من نشاطه العلمي السابق، فإن وجد في هذا الإملاء خطأ علمي؛ فلا غرابة في ذلك، فالأمر كما قال عليه السلام: " كل بني آدم خطاء ... "، فكيف والمملي في مرضه الشديد، والله عز وجل يقول: ﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ... ﴾ ٦٩٣٦ - (ما أهلك عن ذكر الله تعالى؛ فهو ميسر). باطل لا أصل له. حتى ولا في الأحاديث الموضوعة، وهو من الأحاديث الكثيرة التي سود بها الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الصوفي دون أن يعزوها إلى مصدر من كتب السنة -، ولو كانت تروي ما هب

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٤٨/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ٩٨٠/١٤

ودب من الأحاديث الموضوعة والمنكرة -؛ يؤيد بها في كتابه " إيضاح الدلالات في سماع الآلات " إباحة سماع آلات الطرب مهما تعددت أنواعها واختلفت أصواتها؛ إذا كانت النية طيبة! وقد كرر ذلك في غير ما موضع من كتابه المذكور، ومن أجمعها قوله (ص ١٣٠ إلى ص ١٣٣) : " أما حكم الله تعالى في هذه المسألة - التي هي مسألة سماع الآلات المطربات بالنغمات الطيبات - مطلقا على مقتضى ما قدمناه من الأقسام، فإن اقترنت هذه الآلات، وهذا السماع المذكور بأنواعه بالخمير أو الزنى أو اللواط أو دواعي ذلك - من المس بشهوة والتقبيل أو النظر بشهوة لغير الزوجة والأمة، أو لم يكن شيء من ذلك. " (١)

"الحديث ب (سفيان بن أبي العوجاء السلمي) : روى له أبو داود وابن ماجه حديثا واحدا في (القصاص) - وهو هذا -، قال أبو حاتم: " ليس بالمشهور "، وقال الذهبي: "حديثه منكر ". وذكره ابن حبان في " الثقات ". وأعجب من ذلك كله أنه لم يتنبه للنكارة التي أشرنا إليها في متنه؛ المخالفة لرواية الشيخين، وقد عزاه هو تحت رقم (٣٣) للبخاري. (تنبيه) : قلت: (سفيان بن أبي العوجاء السلمي) .. هكذا جاء في طرق الحديث مسمى ب (سافيان) ، وقد سقط اسمه من مطبوعة " المصنف " تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ومن دقته في التخريج والتحقيق قال في التعليق (١٠ / ٨٧) : " أخرجه " هق " من طريق ابن إسحاق عن الحارث بن الفضل. (وفي نسخة الفضيل) ٥٢: ٨ "كذا قال، والظاهر أنه لم يتيسر له المراجعة؛ الأمر الذي يجعلني أشك في أن هذه التعليقات من بحثه وقلمه؛ لبعدها عن التحقيق الذي نسب إليه في طرة الكتاب، وإنما هي على الغالب من بعض تلامذته - كما يفعل ذلك بعضهم عاصرينا -، نقول هذا من باب (غلبة الظن الحسن بالمسلم) ، والله سبحانه وتعالى أعلم. ٦٩٣٩ - (لو جاءونا من ها هنا؛ لذهبنا من ها هنا). لا أصل له. قال ابن كثير في " السيرة النبوية " (٢ / ٢٤٣) :. (٢)

" وقد ذكر بعض أهل السير: أن أبا بكر " قال ذلك - يعني: قوله رضي الله عنه وهما في الغار: " لو أن أحدهم نظر إلى قدميه؛ لأبصرنا " -؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم: ... فذكر الحديث. فنظر الصديق إلى الغار قد انفرج من الجانب الآخر، وإذا البحر قد اتصل به، وسفينة مشدودة إلى جانبه ". قال ابن كثير: " وهذا ليس بمنكر من حيث القدرة العظيمة، ولكن لم يرد ذلك بإسناد قوي ولا ضعيف، ولسنا نثبت شيئا من تلقاء أنفسنا، ولكن ما صح أو حسن سنده؛ قلنا به. والله أعلم " ٦٩٤٠ - (حب إلى كل امرئ شيء، وحب إلى النساء والطيب، وجعلت قرة عيني في الصلاة). لا أصل له بالزيادة التي في أوله: " حب إلى كل امرئ شيء ". ولعل الحافظ أشار إلى ذلك في " تسديد القوس بترتيب الفردوس " (ق ١١٦ / ٢) دون الزيادة المذكورة، وقال: " رواه أحمد والنسائي عن أنس، وفي الباب عن علي وأبي هريرة ". وهو مخرج عندي في " الروض النضير " (١ / ٤٦ / ٥٣) ولا المشكاة " (٣ / ٥٢٦١). قلت: ولم أره في " الغرائب الملتقطة

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠١٦/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٢٣/١٤

" من " مسند الفردوس "؛ لا بلفظ الترجمة ولا بدون الزيادة، ورأيت الحافظ السخاوي قد أطال الكلام في تخريج الحديث المختصر، ثم قال (١٨٠ / ٣٨٠) :. " (١)

"الأول: تقدم عن السخاوي عزو الحديث بلفظ: "حبب إلي كل شيء"، هكذا وقع فيه دون ذكر لفظة (امري)، وكذلك نقله العلامة الزبيدي في " شرح الإحياء " (٣١١ / ٥) وما أظن إلا أن الصواب ما في حديث الترجمة؛ لأنه المناسب للسياق. الثاني: قال الزبيدي عقب ما ذكرت آنفا: "الرابع: رمز في " جامع " (حم)؛ يقتضي أن أحمد رواه في " مسنده "، وصرح بذلك أيضا السخاوي - كما ذكرناه -، قال المناوي: وهو باطل؛ فإنه لم يخرج فيه، وإنما خرج في "كتاب الزهد"؛ فعزوه إلى " المسند " سبق ذهن أو قلم. قال: وقد نبه عليه السيوطي بنفسه في (حاشية البيضاوي) "وأقول: بل الباطل قول المناوي؛ فقد أخرجه في "مسنده " - دون الزيادة طبعا -؛ كما هو في "الجامع " في ثلاثة مواضع منه عن ثلاثة من شيوخه في المجلد الثالث (ص ١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥). الثالث: اشتهر على الألسنة زيادة لفظ: (ثلاث)، وقد نبه العلماء على أنها مفسدة للمعنى؛ لأن الصلاة ليست من أمور الدنيا - كما هو الشأن في (الطيب والنساء) -، وقد بينت ذلك في المصدرين المتقدمين: "الروض " و " المشكاة ". ثم رأيت هذه الزيادة قد وقعت في " الجامع الكبيرة للسيوطي (٢ / ٤٩٩ - المصورة)، وأظنها سبق قلم من الناسخ. والله أعلم. ٦٩٤١ - (ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها). لا أصل له مرفوعا. وإنما صح موقوفا عن بعض السلف؛ - كما يأتي - وإنما. " (٢)

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، ومتن منكر. أما الضعف: فسببه (الأسلمي): قال الذهبي في " المغني ": "ضعفه غير واحد". ولذلك جزم الحافظ في " التقريب " بأنه ضعيف. ويحتمل أن تكون العلة من (شجاع بن جعفر الأنصاري)، وفي ترجمته ساق له الخطيب هذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقد وصفه ابن شاذان في روايته عنه ب (الصوفي). فالله أعلم به. وأما أنه منكر: فهو مما لا يخفى على عارف بهذا العلم الشريف، وجرى الحديث النبوي الصحيح في عروقه مجرى الدم؛ بل ومن هو دونه من طلاب هذا العلم؛ ذلك لأن الحديث من المعلوم لديهم جميعا أنه في " الصحيحين " وغيرهما من طريق أخرى، وهذا مخالف له زيادة ونقصا، وبيان ذلك من وجوه الأول: قوله: " ورجل تعلم القرآن ... ": لا أصل له فيه؛ جعله مكان قوله صلى الله عليه وسلم: " وشاب نشأ في عبادة الله ". الثاني: قوله: " ورجل لقي، رجلا ... ": جعله مكان قوله صلى الله عليه وسلم: " ورجلان تحابا في الله ... " الثالث: ذكر قوله: " في برية " مكان قوله: " خاليا ". الرابع: أسقط من قوله صلى الله عليه وسلم: " ورجل قلبه معلق بالمسجد " قوله: " إذا خرج منه حتى يعود إليه .. " (٣)

" إذا طنت أذن أحدكم ... "، وهو من الموضوعات؛ وتراه في "ضعيف الجامع"؛ فنقل العلامة قول العقيلي فيه: " لا أصل له " فتعقب عليه بقوله: " ونحوه ما روي عن عائشة: إن الله أعطاني نhra يقال له: الكوثر ... " الحديث - كما تقدم عن " الكشف " - . وفسره العلامة بقوله - تبعا لابن كثير - " أي: سمع مثل خريره، شبه دويه بدوي ما يسمع إذا وضع

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٢٤/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٢٦/١٤

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٠٦٨/١٤

الإنسان أصبعيه في أذنيه". فأقول: التأويل فرع التصحيح، وإذ ليس؛ فليس!! وإن مما يؤكد نكارة هذا الحديث بل بطلانه أنه تواترت الأحاديث عنه صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر، وليس في شيء منها هذا المذكور هنا؛ فانظرها إن شئت في "ابن كثير" و"فتح الباري/التفسير، والرقائق"، وبعضها في "صحيح الجامع": "الكوثر نهر في الجنة"، "هل تدرون ما الكوثر؟ هو نهر أعطانيه ربي في الجنة ... "٦٩٨٦ - (إذا حرم أحدكم الزوجة والولد؛ فعليه بالجهاد). ضعيف. أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩ / ٢٤٢ / ٥٤٣) من طريق عبد الرحمن بن أبي الموالي: ثنا موسى بن محمد بن حاطب عن أبيه مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير موسى بن محمد بن حاطب! فلم أجد له ترجمة، ولا في "ثقات ابن حبان"! وقد ذكره المزي فيمن روى عنهم (عبد الرحمن بن أبي الموالي) .. (١)

"منكر الحديث". (تنبيه): من أوهام المناوي الفاحشة في تصحيح الحديث وتخريجه قوله في "التيسير": "رواه ابن ماجه بنحوه، وإسناده ضعيف؛ لكن له شواهد". ولذلك أخذ على السيوطي أنه لم يعزه لابن ماجه، فقال في "فيض القدير": "وكلام المصنف يؤذن بأن هذا لم يتعرض أحد من الستة لتخريجه، وإلا؛ لما أبعد النجعة عازيا للخطيب - وهو ذهول -؛ فقد خرج ابن ماجه في "الزهد" في حديث ابن عمر هذا بلفظ: "أفضل المؤمنين: المقل الذي إذا سئل أعطى، وإذا لم يعط؛ استغنى". قلت: وهذا مما لا أصل له ألبتة عند ابن ماجه، وما رأيت أحدا عزاه إليه، وبخاصة الحافظ المزي في "التحفة"، وتبعه الشيخ النابلسي في "الذخائر"، وقد أنكره عليه الشيخ الغماري في "المداوي" (٢ / ١٠٤)؛ ولكنه صرح بأنه لم ير الحديث في "تاريخ الخطيب"؛ فخذها فائدة عزيزة من فوائد هذه "السلسلة" الكثيرة. والحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله. ٧٠٣٨ - (أف للحمام! حجاب لا يستر، وماء لا يطهر ... لا يحل لرجل أن يدخله إلا بمنديل، مروا المسلمين لا يفتنون نساءهم، الرجال قوامون على النساء، علموهن ومروهن بالتسبيح). ضعيف. أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٦ / ١٥٨ / ٧٧٧٣) من طريق ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة: حدثني عبيد الله بن جعفر: أنه بلغه عن. (٢)

"عنه قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي يده سفرجلة، فرمى بها إلي، وقال: "دونكها أبا محمد! فإنها تجم الفؤاد". أخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٣ / ١٦٥)، وابن حبان في "الضعفاء" (٢ / ٦٠)، والحاكم في "المستدرک" (٣ / ٣٧٠ و ٤ / ٤١١). وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ورده الذهبي بقوله: "قلت: ابن حماد: قال أبو حاتم: منكر الحديث". وقال ابن حبان: "يروي عن طلحة بن يحيى بنسخة موضوعة، فلست أدري أوضعها أو أقلت عليه؟ وأما كان من ذلك فهو ساقط الاحتجاج به؛ لما أتى مما لا أصل له في الروايات على الأحوال كلها". وذكر ابن أبي حاتم في "العلل" (٢ / ٢١) عن أبي زرعة أنه قال: "هذا حديث منكر". والطريق الأخرى: عن سليمان بن أيوب: حدثنا أبي عن جدي عن موسى بن طلحة عن أبيه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في جماعة من أصحابه، وفي يده سفرجلة يقلبها، فلما جلست إليه؛ دحا بها نحوي، ثم قال: "دونكها أبا محمد!". (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤ / ١٠٨٧

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤ / ١١٤١

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٤ / ١١٥٠

"زهدي ابن المبارك " بسند آخر موقوفاً مختصراً؛ فقال (١٠٠ / ٣٤٨) : أنا معمر عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن أبي هريرة قال: "يقصر يومئذ على المؤمن، حتى يكون كوقت صلاة". وقد روي الحديث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً. وهو مخرج في "المشكاة"، (٥٥٦٥). وصح عن أبي هريرة ما يخالف ما تقدم بلفظ: "يهون ذلك على المؤمن؛ كنتدلي الشمس للغروب إلى أن تغرب". وهو مخرج في "الصحيحة". برقم (٢٨١٧)، وفي "التعليق الرغيب" (١٩٦/٤) ٧٠٩٨ - (إن الله تعالى يسأل العبد عن فضل علمه، كما يسأله عن فضل ماله). لا أصل له بهذا السياق. وإن أورده السيوطي في "جامعيه" من رواية الطبراني في "الأوسط" عن ابن عمر، ولا أدري كيف وقع له هذا الوهم الفاحش؛ فإن الحديث في "المعجم الأوسط" (١ / ١٤٢ / ٤٤٨) بلفظ: "إذا كان يوم القيامة؛ دعا الله عبداً من عبيده، فيوقف بين يديه، فيسأله عن جاهه؛ كما يسأله عن ماله". وهكذا رواه في "المعجم الصغير" (ص ٦ - هندية). وكذلك ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠ / ٣٤٦)؛ لكن من رواية الطبراني في "الصغير" فقط!." (١)

"وهكذا رواه جمع آخر عن ابن عمر؛ منهم: ابن عدي في "الكامل" (١٧١/٧)، وابن حبان في "الضعفاء" (٣ / ١٣٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨ / ٩٩)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٢ / ١٦٨)، وابن طاهر المقدسي في "تذكرة الموضوعات" (ص ٩). وكلهم أخرجه من طريق يوسف بن يونس الأفطس قال: نا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: ... فذكره مرفوعاً. وقال الطبراني: "تفرد به يوسف بن يونس". وقال ابن عدي: "هذا منكر لا يرويه غير الأفطس". وقال الخطيب: "هذا الحديث غريب جداً، لا أعلمه يروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به أحمد ابن خليفه". قلت: بل قد توبع، والآفة من الأفطس، وقد قال ابن حبان فيه: "شيخ يروي عن سليمان بن بلال ما ليس من حديثه". ثم ساق له هذا الحديث وقال: "لا أصل له" من كلام النبي عليه الصلاة والسلام". والحديث مخرج في "الروض النضير" برقم (٤٨٣) ٧٠٩٩٠ - (إن الله تعالى يزيد في عمر الرجل ببره والديه). موضوع. أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١١٩ / ٦) من طريق أحمد بن منيع وغيره، بالسند عن الكلبي عن أبي صالح عن جابر مرفوعاً به.. " (٢)

"الدارقطني: ضعيف". وأما (محمد بن الحارث) - وهو: ابن زياد الحارثي - فقال الذهبي: "ضعفه". (تنبيه): من أوهام السيوطي أنه أورد الحديث من رواية البزار عن ابن عمر بلفظين: أحدهما: وهو المذكور أعلاه. والآخر: "تساقطوا الضغائن"، وكذلك أورده في "الجامع الكبير"، وغفل عن ذلك المناوي في "فيض القدير" فمشى اللفظين معزواً للبزار! ٧١٥٦ - (تغطية الرأس بالنهار فقه، وبالليل ريبة). ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧ / ١٩) من طريق نعيم ابن حماد: ثنا بقية عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن وائلة بن الأسقع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ... فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ لحال (نعيم بن حماد)؛ فإنه ضعيف، وقد اتهمه بعضهم، قال الذهبي

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١١٩٩/١٤

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢٠٠/١٤

في " المغني ": " أحد الأئمة، وثقه أحمد بن حنبل وغيره، وابن معين في رواية، وقال في رواية أخرى: يشبه له فيروي ما لا أصل لها. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: كثير الوهم. وقال أبو حاتم: " (١)

"مكانه، ثم صبوا عليه ذنوبا من ماء". وأعله الدارقطني بأن عبد الجبار تفرد به دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ، وأنه دخل عليه حديث في حديث، وأنه عند ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس مرسلا، وفيه: " اخفروا مكانه"، وعن يحيى بن سعيد عن أنس موصولا، وليست فيه الزيادة! قال الحافظ: " وهذا تحقيق بالغ؛ إلا أن هذه الطريق المرسلة - مع صحة إسنادها - إذا ضمت إلى أحاديث الباب؛ أخذت قوة". وأقول: عبد الجبار - مع كونه ثقة من رجال مسلم -؛ فقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي: عند الترمذي (١٤٨)، وصححه؛ لكنه لم يسق لفظه. ثم قال الحافظ: " وله إسنادان موصولان: أحدهما: عن ابن مسعود: رواه الدارمي والدارقطني ولفظه: فأمر بمكانه فاحتفر، وصب عليه دلو من ماء؛ وفيه سمعان بن مالك؛ وليس بالقوي، قاله أبو زرعة. وقال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبي زرعة: وهو حديث منكر. وكذا قال أحمد. وقال أبو حاتم: لا أصل له. ثانيهما: عن واثلة بن الأسقع: رواه أحمد والطبراني؛ وفيه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، وهو منكر الحديث. قاله البخاري وأبو حاتم " إقلت: حديث ابن مسعود؛ أخرجه الدارقطني (ص ٤٨)، وأخرجه الطحاوي أيضا (٨/١). ولم أجده في "سنن الدارمي"؛ فليراجع! ورواه أبو يعلى أيضا - كما في "المجمع" (٢٨٦/١) و (١١/٢) -، وقال: " وروى أبو يعلى عقبه بإسناد رجاله رجال "الصحيح" عن النبي صلى الله عليه وسلم قال... مثله". وأما حديث واثلة؛ فلم أجده أيضا في "المسند"! وأحاديثه في موضعين منه. " (٢)

"في ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، وهما رواية (عمرو بن مرة عن هلال بنيساف عن عمرو بن راشد عن وابصة)، ورواية (حصين عن هلال عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة): فذهب أحمد إلى ترجيح الرواية الأولى. وذهب الدارمي إلى الأخرى؛ ووافقه الترمذي فقال: " وهذا عندي أصح من حديث عمرو بن مرة؛ لأنه قد روي من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة". وكأنه يشير بهذا إلى رواية يزيد بن زياد بن أبي الجعد - المتقدمة آنفا - وأما ما وقع في بعض نسخ "الترمذي" لما المطبوعة - عقب جملة الترمذي هذه - من زيادة: (حدثنا محمد بن بشار: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة قال ...) ! فهي زيادة لا أصل لها؛ أي: في نسخ "الترمذي" الخطوطة المعتمدة، وهي خطأ؛ كما صرح المحقق أحمد محمد شاكر في تعليقه على الترمذي (٤٤٨/١)، وإن كان هو نفسه كان قد اغتر بهذه الزيادة، وأكتفى عليها في تعليقه على "المحلى" (٥٤/٤) ! والحق الذي يجب القول به: أنه لا اختلاف بين الروايتين؛ بل إن إحداها تشد من عضد الأخرى، وذلك لأن راويهما - هلال بن يساف - ثقة؛ وقد قال مرة: عن عمرو بن راشد عن وابصة، ومرة: عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة. ولهذا لا كما لو جمعتهما في رواية واحدة، فقال: عن عمرو بن راشد وزياد بن أبي الجعد عن وابصة؟! لا فرق في ذلك البتة.. " (٣)

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ناصر الدين الألباني ١٢٦٥/١٤

(٢) صحيح أبي داود - الأم ناصر الدين الألباني ٢٣٢/٢

(٣) صحيح أبي داود - الأم ناصر الدين الألباني ٢٦٣/٣



"بنحوه؛ وزاد: فلما كان من الغد؛ سمعته يقول: " هذا اليوم مكان إفطاري أمس ".قلت: وهذا منكر جدا! عتبة هذا؛ قال الدارقطني: " متروك الحديث ". وقال البيهقي (٢٤٣/٧) - عقبه، وقد ساق له حديثا آخر-: " عتبة بن السكن منسوب إلى الوضع. وهذا باطل لا أصل له " ٣٣- باب القبلة للصائم ٢٠٦١- عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم، ويباشر وهو صائم، ولكنه كان أملك لأربه. (قلت: إسناده صحيح على شرط البخاري. وأخرجه هو ومسلم في "صحيحيهما". وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح " ) .إسناده: حدثنا مسدد: ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة عن عائشة.قلت: وهذا إسناده صحيح على شرط الشيخين؛ غير مسدد، فهو على شرط البخاري، وقد توبع كما يأتي. والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٩/٣) ، وأحمد في "المسند". (١)

" ٨٦٦/٦٦٩ (صحيح) عن عائشة رضي الله عنها؛ أنها كانت تقول: " الشعر منه حسن ومنه قبيح، خذ بالحسن ودع القبيح، ولقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعارا، منها القصيدة فيها أربعون بيتا، ودون ذلك " ٨٦٧/٦٧٠ (صحيح) عن شريح قال: قلت لعائشة رضي الله عنه: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتمثل بشيء من الشعر؟ فقالت: كان يتمثل بشيء من شعر عبد الله بن رواحة: " ويأتيك بالأخبار من لم تزود " (١) . \_\_\_\_\_ (١) تقدم الحديث من طريق أخرى برقم (٧٩٢/٦١٢) دون قصد ولكن قدر الله، ولا منافاة بينه وبين آية ﴿وما علمناه الشعر﴾ ... ونحوها؛ لأنه لم يكن قصدا منه صلى الله عليه وسلم إلى الشعر، ونظما منه له، وإنما كان تمثلا به، وهذا مما يجوز في حقه صلى الله عليه وسلم على الصحيح كما قال الحافظ (٢٤١ / ١٠) واحتج بهذا الحديث. فما جاء في بعض كتب الأدب أنه صلى الله عليه وسلم كسر هذا البيت فقال: " ويأتيك من لم تزود بالأخبار " بدعوى أن الشعر لم يجر على لسانه! مما لا أصل له، مع مخالفته لهذا الحديث الصحيح وغيره فتنبه.. " (٢)

"حمار، فلما بلغ قريبا من المسجد (١) قال النبي صلى الله عليه وسلم: "اتوا (٢) خيركم، أو سيدكم" فقال: " يا سعد! إن هؤلاء نزلوا على حكمك ". فقال سعد: أحكم فيهم: أن تقتل مقاتلتهم، وتسبي ذريتهم. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " حكمت بحكم الله " أو قال: " حكمت بحكم الملك " (٣) . \_\_\_\_\_ (١) أي: الذي أعده النبي صلى الله عليه وسلم أيام محاصرته لبني قريظة للصلاة فيه كما في "الفتح" (١٢٤/٧) ، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن سعدا رضي الله عنه كان جريحا في قبة ضربت له في المسجد النبوي، قبل أن يرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء مصرحا به في رواية لأحمد حسنهما الحافظ كما يأتي. (٢) كذا الأصل، وهو في صحيح المؤلف (٣٨٠٤) عن الشيخ الذي رواه عنه هنا بلفظ "قوموا"، وكذلك رواه عن ثلاثة شيوخ آخرين (٢٠٤٣ و ٤١٢١ و ٦٢٦٢) وكذلك هو عند مسلم (١٦٠/٥) ، وعند كل من أخرج الحديث، فيبدو لي - والله أعلم - أن المؤلف رحمه الله تعمد رواية الحديث بالمعنى المراد منه؛ ليلفت النظر أنه ليس له علاقة بقيام الرجل لأخيه إكراما له، كما هو الشائع، وإنما هو لإعانتته على النزول؛ لأنه كان جريحا كما تقدم، ولو أنه أراد المعنى الأول، لقال: " قوموا لسيدكم"، وهو مما لا أصل له في شيء من طرق الحديث، بل قد

(١) صحيح أبي داود - الأم ناصر الدين الألباني ١٤٤/٧

(٢) صحيح الأدب المفرد البخاري ص/٣٢٢

جاء في بعضها النص القاطع بالمعنى الآخر الصحيح بلفظ " قوموا إلى سيدكم؛ فأنزلوه". وإسناده حسن كما قال الحافظ " ولذلك رد على النووي استدلاله بحديث " الصحيحين " على مشروعية القيام للإكرام، كما كنت نقلت ذلك عنه تحت هذا الحديث من "الصحيحة" رقم (٦٧) ، ولذلك فقول الحافظ في صدد سرد فوائد الحديث " ومصافحة القادم، والقيام له!" فأقول: أما المصافحة فلا إشكال في شرعيتها للأحاديث الواردة فيها قولاً وفعلاً، وسيأتي بعضها برقم (٧٤٧) و ٩٦٦ و (٩٦٧/٧٤٨) وإنما النقد فيما ذكره في القيام، فكأنه صدر منه نقلاً عن غيره دون أن يستحضر ما يرد عليه مما أورده هو نفسه على النووي كما رأيت. (٣) أي: بحكم الله عز وجل.. (١)

"أعمر عمرى فهي للذي أعمارها حيا وميتا ولعقبه". (صحيح) ... [حم م] عن جابر. الإرواء ١٦٠٧. ١٣٨٩ - «امشوا أمامي خلوا ظهري للملائكة». (صحيح) ... [ابن سعد] عن جابر. الصحيحة ١٥٥٧. ١٣٩٠ - «أمط الأذى عن الطريق فإنه لك صدقة». (صحيح) ... [خد] عن أبي برزة. الصحيحة ١٥٥٨. ١٣٩١ - «املك عليك لسانك» (صحيح) ... [ابن نافع طب] عن الحارث بن هشام. الصحيحة ٨٩٠: الضياء في [المختارة] ١٣٩٢ - «املك عليك لسانك وليسعك بيتك وابك على خطيئتك». (صحيح) ... [ت] عن عقبة بن عامر. الصحيحة ٨٩٠. ١٣٩٣ - «املك يدك». (صحيح) ... [تخ] عن أسود بن أصرم. الصحيحة ١٥٦٠: طب. ١٣٩٤ - «أم القرآن هي: السبع المثاني والقرآن العظيم». (صحيح) ... [خ] عن أبي بكر. ١٣٩٥. ١ - ٦١٠ - «أمتي الغر المحجلون». (صحيح) ... [سمويه الضياء] عن جابر. ق، حم - عن أبي هريرة ٢. كذا في الأصل و [الجامع الصغير] أيضاً، وعليه شرح المناوي، وفي [الكبير] ١/١٣٢/٢: [خ، هب، عن أبي هريرة] . وهذا أقرب فإن له أصلاً عن أبي هريرة، عند غير البخاري كالترمذي وغيره، كما سيأتي بلفظ [والذي نفسي بيده ما أنزل... ..] ، أما عن أبي بكر فلا أصل له عند أحد منهم! وإنما هو عند البخاري عن أبي سعيد بن المعلى كما سيأتي بلفظ [الحمد لله رب العالمين هي... ..] ٢٠ قلت: وسيأتي بآتم منه بلفظ [إن أمتي يدعون... ..] .. (٢)

"الله فيقول: فمن خلق الله؟ فإذا وجد أحدكم ذلك فليقل: آمنت بالله ورسله فإن ذلك يذهب عنه". (صحيح) ... [ابن أبي الدنيا في مكاييد الشيطان] عن عائشة. الصحيحة ١١٦: حم، ع، البزار. ١٦٥٨ - «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم» ١. (صحيح) ... [حم ق د] عن أنس [ق د ه] عن صفية. ١٦٥٩ - «إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه حتى يحضره عند طعامه فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليمط ما كان بها من أذى ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان فإذا فرغ فليعلق أصابعه فإنه لا يدري في أي طعامه تكون البركة». (صحيح) ... [م] عن جابر. مختصر مسلم ١٣٠٤. ١٦٦٠ - «إن الصالحين يشدد عليهم وإنه لا يصيب مؤمناً نكبة من شوكة فما فوق ذلك إلا حطت عنه بها خطيئته ورفع له بها درجة». (صحيح) ... [حم حب ك هب] عن عائشة. الصحيحة ١٦١٠. ١٦٦١ - «إن الصبر عند الصدمة الأولى». (صحيح) ... [حم ق ٤] عن أنس. أحكام الجنائز ٢٢. ١٦٦٢ - «إن الصخرة العظيمة لتلقى

(١) صحيح الأدب المفرد البخاري ص/٣٥٢

(٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته ناصر الدين الألباني ٢٩٥/١

من شفير جهنم فتهوي بها سبعين عاما ما تفضي إلى قرارها». (صحيح) ... [ت] عتبة بن غزوان. الصحيحة ١٦١١: حم، م. ١٦٦٣ - «إن الصدقة لا تحل لنا وإن مولى القوم منهم». (صحيح) ... [ت ن ك] عن أبي رافع. المشكاة ١٨٢٩، الإرواء ٨٨٠، الصحيحة ١٦١٢. ١ \_\_\_\_\_ قلت أما زيادة [فضيقوا مجاريه بالجوع] فلا أصل لها

خلافًا لمن وهم. كما نهنا عليه في تعليقنا على الحديث في رسالة الصيام لابن تيمية صفحة ٧٥ - ٧٦. " (١)  
" (صحيح) [حم حب هق] عن أبي سعيد. أحكام الجنائز ٦٦ - ٦٧، الصحيحة ١٩٨١: ابن المبارك، خد ع، ع، البغوي في شرح السنة ١٥٠٣. ٤١١٠ - «عوذوا بالله من عذاب القبر عوذوا بالله من عذاب النار عوذوا بالله من فتنه المسيح الدجال عوذوا بالله من فتنه الحيا والممات». (صحيح) [م ن] عن أبي هريرة. ٤١١١ - «عينان لا تريان النار: عين بكت وجلا من خشية الله وعين باتت تكلاً في سبيل الله». (صحيح) [طس] عن أنس. المشكاة ٣٨٢٩، الترغيب ٤١١٢. ١٥٤/٢ - «عينان لا تصيبهما النار: عين بكت ١ من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله». (صحيح) [ت] عن ابن عباس. المشكاة ٣٨٢٩، الترغيب ٤١١٣. ١٥٣/٢ - «عينان لا تمسهما النار أبدا: عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله». (صحيح) [ع الضياء] عن أنس. المشكاة ٣٨٢٩، الترغيب ١٥٣/٢. ١ \_\_\_\_\_ هنا في الأصل في جوف الليل، ولما كان لا أصل لها في الجامع ولا في [الترمذي] ولا [المشكاة] - فقد حذفها. " (٢)

" ٤١٧٦ - «الغسل من الغسل والوضوء من الحمل ١». (صحيح) [الضياء] عن أبي سعيد. أحكام الجنائز ص ٥٣: الطيالسي، حم، د، ت، حب - أبي هريرة. ٤١٧٧ - «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم والسواك ويمس من الطيب ما قدر عليه ولو من طيب المرأة ٢». (صحيح) [ن حب] عن أبي سعيد. صحيح أبي داود ٣٧١: مختصر مسلم ٤٠٥، د، حم. ٤١٧٨ - «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً إن وجد». (صحيح) [حم ق د] عن أبي سعيد. صحيح أبي داود ٣٧١. ٤١٧٩ - «الغلة بالضمآن». (حسن) [حم هق] عن عائشة. أحاديث الموسوعة. ٤١٨٠ - «الغنم بركة». (صحيح) [ع] عن البراء. الصحيحة ١٧٦٣. ٤١٨١ - «الغنم بركة والإبل عز لأهلها والخيول معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، ..... » ١ \_\_\_\_\_ يعني غسل الميت وحمله ٢. قلت: هنا في الأصل تبعاً ل[الجامع] زيادة [إلا أن يكثر] ، وهي مع كونها لا معنى لها هنا، إلا بتكليف كما فعل المناوي، دون أن يتنبه لما يأتي، فهي من عجائب التصحيف الذي يقع لعالم فاضل كالسيوطي، فإنها لا أصل لها في الحديث، وإنما هي عند النسائي وغيره كما يأتي من كلام بعض رواة عندهم وهو عمرو بن الحارث بلفظ آخر، فإنه روى الحديث عن شيخه سعيد بن أبي هلال وبكير بن الأشج عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد بن عن أبيه ..... فساق الحديث إلى قوله [ما قدر عليه] وقال النسائي عقبه: [إلا أن بكيراً لم يذكر عبد الرحمن، وقال في الطيب: ] ولو طيب المرأة". وكذلك قال عمرو بن الحارث في رواية مسلم وأبي داود للحديث، فتحرف قوله [إلا أن بكيراً] على السيوطي إلى قوله

(١) صحيح الجامع الصغير وزيادته ناصر الدين الألباني ٣٤١/١

(٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته ناصر الدين الألباني ٧٥٦/٢

[إلا أن يكثر]. ولم تقع هذه الزيادة مطلقا عند أحمد ٣/٣٠، لأنه رواه من طريق ابن لهيعة من كبير وحده، لكنه ذكر في إسناده عبد الرحمن، فلعله من أوهام ابن لهيعة.. " (١)

"٥٨٩٩ - «من اقتراب الساعة أن يرى الهلال قبلا فيقال: لليلتين وأن تتخذ المساجد طرقا وأن يظهر موت الفجأة» ... [طس] عن أنس. (حسن) الروض النضير ١٠٧، الصحيحة ٢٢٩٢: الضياء. ٥٩٠٠ - «من أكبر الكبائر الشرك بالله واليمين الغموس». (صحيح) [طب] عن عبد الله بن أنيس. الترغيب ٤٦/٣: حب، ك، طب، خ - ابن عمرو. ٥٩٠١ - «من البر أن تصل صديق أبيك». (صحيح) [طس] عن أنس. الصحيحة ٢٣٠٣: حم، م - ابن عمر. ٥٩٠٢ - «من التمر والبسر خمر». (صحيح) [طب] عن جابر. المشكاة ٣٦٤٧: د، النعمان ٥٩٠٣.٢ - «من الخنطة خمر ومن التمر خمر ومن الشعير خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر». (صحيح) [حم] عن ابن عمر. المشكاة ٣٦٤٧: د، ت، ه - النعمان ٥٩٠٤ - ١٩٤٢ - «من الصلاة صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله» - يعني العصر - (صحيح) [ن] عن نوفل بن معاوية وابن عمر. صحيح الترغيب ٥٩٠٥.٤٨٠ - ١٩٤٣ - «من الغيرة ما يحب الله ومنها ما يكره الله فأما ما يحب فالغيرة في الريبة وأما ما يكره فالغيرة في غير ريبة». (صحيح) [ه] عن أبي هريرة. ٣. الإرواء ٥٩٠٦. ١٩٩٩ - ١٩٤٤ - «من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك، \_\_\_\_\_ ١ وقد مضى حديثه برقم ١٥٢٥ بلفظ: [إن أبر البر أن يصل... ..] ٢٠ وقد مضى حديثه برقم ٢٢٢٠ بلفظ: [إن من العنب خمر... ..] ٣٠ هنا في الأصل ما نصه [ز - من الفطرة المضمضة، والاستنشاق والسواك وقص الشارب] ... [خ - عن ابن عمر] . ولا أدري كيف وقع هذا فيه، فإنه لا أصل له في [الزيادة] ولا في [خ] ، ولذلك حذفه.. " (٢)

"(سنن ابن ماجه) ٢٤٤٥ حدثنا أبو عمر حفص بن عمرو حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سليم بن حيان سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة يقول نشأت يتيما وهاجرت مسكينا وكنت أجيروا لابنة غزوان بطعام بطني وعقبة رجلي أحطب لهم إذا نزلوا وأحدو لهم إذا ركبوا فالحمد لله الذي جعل الدين قواما وجعل أبا هريرة إماما. تحقيق الألباني: ضعيف، وتوثيق الدارقطني والذهبي لحيان لا أصل له في " الزوائد " ولا في غيره التعليق على ابن ماجه. " (٣)

"والجواب من وجهين: الأول: أن الحديث لا يصح بل هو باطل لا أصل له قال العلامة السبكي: (لم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع) قلت: وإنما روي بلفظ: (. . . اختلاف أصحابي لكم رحمة) و (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وكلاهما لا يصح: الأول واه جدا والآخر موضوع وقد حققت القول في ذلك كله في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) (رقم ٥٨ و ٥٩ و ٦١) الثاني: أن الحديث مع ضعفه مخالف للقرآن الكريم فإن الآيات الواردة فيه - في النهي عن الاختلاف في الدين والأمر بالاتفاق فيه - أشهر من أن تذكر ولكن لا بأس من أن نسوق بعضها على سبيل المثال قال تعالى: ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم [الأنفال ٤٦] . وقال: ولا تكونوا من المشركين من الذين

(١) صحيح الجامع الصغير وزيادته ناصر الدين الألباني ٢/٧٦٩

(٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته ناصر الدين الألباني ٢/١٠٢٦

(٣) صحيح وضعيف سنن ابن ماجه ناصر الدين الألباني ٥/٤٤٥

فرقوا دينهم وكانوا شيعة كل حزب بما لديهم فرحون [الروم ٣١ - ٣٢] . وقال: ولا يزالون مختلفين. إلا من رحم ربك [هود ١١٨ - ١١٩] فإذا كان من رحم ربك لا يختلفون وإنما يختلف أهل الباطل فكيف يعقل أن يكون الاختلاف رحمة. (١) "وأنه يروي الموضوعات كحديث (ما هلكت أمة إلا في آذار) ولا تقوم الساعة إلا في آذار وأن حديثه هذا الذي في التراويح من جملة مناكير هو قد صرح السبكي بأن شرط العمل بالحديث الضعيف أن لا يشتد ضعفه قال الذهبي ومن يكذبه مثل شعبة فلا يلتفت إلى حديثه [قلت: وفيما نقله عن السبكي إشارة لطيفة من الهيتمي إلى أنه لا يرى العمل بالعشرين فتأمل ثم قال السيوطي بعد أن ذكر حديث جابر من رواية ابن حبان: فالحاصل أن العشرين ركعة لم تثبت من فعله A وما في صحيح ابن حبان غاية فيما ذهبنا إليه من تمسكنا بما في البخاري عن عائشة إنه كان لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة وما يدل لذلك أيضا أنه A كان إذا عمل عملا واطب عليه كما واطب على الركعتين اللتين قضاهما بعد العصر مع كون الصلاة في ذلك الوقت منها عنها ولو فعل العشرين ولو مرة لم يتركها أبدا ولو وقع لم يخف على عائشة حيث قالت ما تقدم [٢٣] قلت: وفي كلامه إشارة قوية إلى اختياره الإحدى عشرة ركعة ورفضه العشرين الواردة في حديث ابن عباس لضعفها الشديد فتدبر [٢٤] ٣ - اقتضاه A على الإحدى عشرة ركعة دليل على عدم جواز الزيادة عليها تبين لنا مما سبق أن عدد ركعات قيام الليل إنما هو إحدى عشرة ركعة بالنص الصحيح من فعل رسول الله A وإذا تأملنا فيه يظهر لنا بوضوح أنه A استمر على هذا العدد طيلة حياته لا يزيد عليه سواء ذلك في رمضان أو في غيره فإذا استحضرنا في أذهاننا أن السنن الرواتب وغيرها كصلاة الاستسقاء والكسوف التزم النبي A أيضا فيها جميعا عددا معيناً من الركعات وكان هذا الالتزام دليلاً مسلماً عند العلماء على أنه لا يجوز الزيادة عليها فكذلك صلاة التراويح لا يجوز الزيادة فيها على العدد المسنون لاشتراكها مع الصلوات المذكورات في التزامه A عددا معيناً فيها [٢٦] لا يزيد عليه فمن ادعى الفرق فعليه الدليل ودون ذلك خطر القتاد وليست صلاة التراويح من النوافل المطلقة حتى يكون لمصلي الخيار في أن يصليها بأي عدد شاء بل هي سنة مؤكدة تشبه الفرائض من حيث أنها تشرع مع الجماعة كما قالت الشافعية فهي من هذه الحثية أولى بأن لا يزداد عليها من السنن الرواتب ولهذا منعوا من جمع أربع ركعات من التراويح في تسليمية واحدة ظناً منهم أنهم لم ترد واحتجوا (بأن التراويح أشبهت الفرض بطلب الجماعة فلا تغير عما ورد فيها) فتأمل كيف منعوا من وصل ركعتين بركعتين كل منهما وارد لأن في الوصل - عندهم - تغييراً لما ورد فيها من الفصل [٢٧] أفلا يحق لنا حينئذ أن نمنع بهذه الحجة ذاتها من زيادة عشر ركعات **لا أصل لها** في السنة الصحيحة البتة؟ اللهم بلى بل هذا بالمعنع أولى وأحرى فهل من مذكر؟ على أنه لو اعتبرنا صلاة التراويح نفلاً مطلقاً لم يحدده الشارع بعدد معين لم يجز لنا أن نلتزم نحن فيها عدداً لا نجاوزه لما ثبت في الأصول: أنه لا يسوغ التزام صفة لم ترد عنه A في عبادة من العبادات قال الشيخ ملا أحمد رومي الحنفي صاحب (مجالس الأبرار) ما ملخصه: (لأن عدم وقوع الفعل في الصدر الأول إما لعدم الحاجة إليه أو لوجود مانع أو لعدم تنبهه أو لتكاسل أو لكراهة أو لعدم مشروعيته والأولان منفيان في العبادات البدنية المحضة لأن الحاجة في التقرب إلى الله تعالى لا تنقطع وبعد ظهور الإسلام لم يكن منها مانع ولا يظن بالنبي A عدم التنبه والتكاسل فذاك أسوأ من المؤدي إلى الكفر فلم يبق إلا كونها سيئة

(١) صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم - الألباني ناصر الدين الألباني ص/٩٤

غير مشروعة وكذلك يقال لمن أتى في العبادات البدنية المحضة بصفة لم تكن في زمن الصحابة إذ لو كان وصف العبادة في الفعل المبتدع يقتضي كونها [٢٨] بدعة حسنة لما وجد في العبادات بدعة مكروهة ولما جعل الفقهاء صلاة الرغائب والجماعة فيها وأنواع النعمات في الخطب وفي الأذان وقراءة القرآن في الركوع والجهر بالذكر أمام الجنازة ونحو ذلك من البدع المنكرة فمن قال بحسنها قيل له: ما ثبت حسنه بالأدلة الشرعية فهو إما غير بدعة فيبقى عموم العام في حديث كل بدعة ضلالة " وحديث " كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد " على حاله ويكون مخصوصا من هذا العام والعام المخصوص حجة فيما عدا ما خص منه فمن ادعى الخصوص فيما أحدث أيضا احتاج إلى دليل يصلح للتخصيص من كتاب أو سنة أو إجماع مختص بأهل الاجتهاد ولا نظر للعوام ولعادة أكثر البلاد فيه فمن أحدث شيئا يتقرب به إلى الله تعالى من قول أو فعل فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله فلعلم أن كل بدعة في العبادات البدنية المحضة لا تكون إلا سيئة " شبهات وجوابها: إذا عرفنا إفادة هذا النص أنه لا يجوز الزيادة عليه فإن من تمام الفائدة أن نسوق بضع الشبهات التي قد يوردها البعض حول [٢٩]. " (١)

"وقال الإمام ابن العربي في " شرح الترمذي " بعد أن أشار إلى الروايات المتعارضة عن عمر وإلى القول أنه ليس في قدر ركعات التراويح حد محدود: والصحيح: أن يصلي إحدى عشرة ركعة: صلاة النبي عليه السلام وقيامه فأما غير ذلك ن الأعدد فلا أصل له ولا حد فيه. فإذا لم يكن بد من الحد فما كان النبي عليه السلام يصلي. ما زاد النبي عليه السلام في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة. وهذه الصلاة هي قيام الليل فوجب أن يقتدى فيها بالنبي عليه السلام ولهذا صرح الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني في " سبل السلام " أن عدد العشرين في التراويح بدعة قال: وليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة [٩٢]. " (٢)

" وهذا إسناد ضعيف " وضعفه المنذري في " الترغيب " (٩٩/١ رقم ٥) ، والعراقي في " تخريج الإحياء " (١٢٠/١) ، وكذا البيهقي، حيث قال عقبه: " عبد الرحمن بن زياد الإفريقي غير قوي " . وكأنه ذهل عن جهالة شيخه! ورواه الطحاوي (٢٥/١) ... أتم منه. وضعفه الحافظ أيضا في " التلخيص " (١٨٤/٢) . وقال النووي في " المجموع " (٤٧٠/١) : " ضعيف متفق على ضعفه؛ ومن ضعفه الترمذي والبيهقي " . (تنبيه) : وأما الحديث المشهور على الألسنة: " الوضوء على الوضوء نور علنور " فلا أصل له من كلام النبي عليه السلام، كما أفاده المنذري والعراقي. قال الأول: " ولعله من كلام بعض السلف " . ٣٣- باب ما ينجس الماء ٣٤- باب ما جاء في بئر بضاعة ٣٥- باب الماء لا يجنب ٣٦- باب البول في الماء الراكد ٣٧-

باب الوضوء بسور الكلب. " (٣)

" وهذا ما لم يذكره أحد في ترجمة أبي فروة؛ أن له تلك الكنية، فهي فائدة عزيزة. ثم إنه قد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضرب بيده على الحائط في الاغتسال مناجاة؛ ورد ذلك من حديث عائشة، ومن حديث ميمونة: رواهما المصنف في هذا الباب، فانظرهما في الكتاب الآخر (٢٤٣ و ٢٤٤) . ٣٥- عن شعبة قال: إن ابن عباس كان إذا اغتسل

(١) صلاة التراويح - الألباني ناصر الدين الألباني ص/٢٩

(٢) صلاة التراويح - الألباني ناصر الدين الألباني ص/٩٢

(٣) ضعيف أبي داود - الأم ناصر الدين الألباني ص/٢٩



من الجنبانة يفرغ بيده اليمنى على يدها ليسرى سبع مرار، ثم يغسل فرجه، فنسي مرة كم أفرغ، فسألني: كمأفرغت؟ فقلت: لا أدري! فقال: لا أم لك! وما يمنعك أن تدري؟! ثميتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يفيض على جلده الماء، ثم يقول: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتطهر. (قلت: إسناده ضعيف؛ لأن شعبة - وهو ابن دينار مولى ابن عباس - سيئ الحفظ، حتى قال ابن حبان: " روى عن ابن عباس ما لا أصل له، حتى كأنه ابن عباس آخر ". ولذلك قال المنذري في " مختصره ": " لا يحتج بحديثه "). إسناده: حدثنا الحسين بن عيسى الخراساني: ثنا ابن أبي فديك عن ابن أبيذئب عن شعبة. وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات؛ غير شعبة هذا - وهو ابن دينار مولى ابن عباس -، وقد ضعفه الجمهور، فقال ابن معين: " لا يكتب حديثه ". وقال الجوزجاني والنسائي: " ليس بقوي ". وقال ابن سعد: " (١)

"" وهي خير لكم من حمر النعم". وقد جاء هذا في سنة الفجر؛ فانظر "الأحاديث الصحيحة" (١١٤١) ٣٣٧٠- باب فيمن لم يوتر ٢٥٦- عن عبيد الله بن عبد الله العتكي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الوتر حق، فمن لم يوتر، فليس منا، الوتر حق، فمن لم يوتر، فليس منا". (قلت: إسناده ضعيف؛ العتكي فيه ضعف). إسناده: حدثنا ابن المثنى. ثنا أبو إسحاق الطالقاني: ثنا الفضل بن موسعن عبيد الله بن عبد الله العتكي. قلت: وهذا إسناده ضعيف، رجاله ثقات؛ غير عبيد الله بن عبد الله العتكي؛ فيه ضعف من قبل حفظه. قال الحافظ: "صدوق يخطئ". والحديث أخرجه أحمد وغيره من هذا الوجه. وقد خرجته في "الإرواء" (٤١٧) ، وذكرت له هناك شاهدا من حديث أبيهيرة ... مرفوعا ببعضه. وبينت أنه انقلب على السيوطي في "جامعيه" ؛ فأورد هبلفظ آخر لا أصل له البتة في شيء من كتب السنة! والمعصوم من عصمه الله.. " (٣)

(٢) ضعيف أبي داود - الأم ناصر الدين الألباني ٩٨/١

(٣) ضعيف ألي داود - الأم ناصر الدين الألباني ٨١/٢

"١٤٥- باب في عقوبة الغال ٤٦٨- عن صالح بن محمد بن زائدة- قال أبو داود: " وصالح هذا أبوواقد -" قال: دخلت مع مسلمة أرض الروم، فأني برجل قد غل؛ فسأل سالما عنه؟ فقال: سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه واضربوه ". قال: فوجدنا في متاعه مصحفًا؛ فسأل سالما عنه؟ فقال: بعه، وتصدق بثمانه. (قلت: إسناده ضعيف؛ صالح هذا ضعفه الجمهور. وقال البخاري: " تركه سليمان بن حرب. منكر الحديث "، ثم ذكر له هذا الحديث. وقال الدارقطني: " أنكره عليه، ولا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ". إسناده: حدثنا النفيلي وسعيد بن منصور قالوا: ثنا عبد العزيز بن محمد- قال النفيلي: الأندراوردي- عن صالح بن محمد بن زائدة. قلت. وهذا إسناده ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير صالح هذا، فإنه ضعيف اتفاقا- إلا قول أحمد: " ما أرى به بأسا "-؛ بل قال البخاري في "التاريخ الكبير": " تركه سليمان بن حرب. منكر الحديث. يروي عن سالم عن ابن عمر عن عمر- رفعه-: " من غل؛ فأحرقوا متاعه ". وقال ابن عباس عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في. " (١)

"١٤٥- (لا أصل له) قال الحافظ وأما الحديث الذي يروى عن النبي A أنه قال الوضوء على الوضوء نور على نور. " (٢)

"١٦٤- (لا أصل له) وروى ابن عباس أن عبد الله بن أبي - رأس المنافقين - جاء إلى رسول الله (ص) ومعه جارية من أجمل النساء تسمى معاذة فقال يا رسول الله هذه لأيتام فلان أفلا نأمرها بالزنا فيصيبون من منافعها فقال عليه السلام: لا. قال الألباني لم أجد له أصلا بهذا السياق وأخرج مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر قال كان عبد الله بن أبي بن سلول يقول لجارية له اذهبي فابغينا شيئا فأنزل الله D ﴿ولا تكثرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن﴾ (لهن) غفور رحيم ﴿ سورة النور. " (٣)

"٤٦٩- (ضعيف) من آذى ذميا فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله الطبراني في الأوسط لا أصل له بهذا اللفظ لا عند الطبراني ولا عند غيره وإنما اصل الحديث من آذى مسلما فقد ورد عن أنس بن مالك قال: بينا رسول الله (ص) يخطب إذ جاء رجل يتخطى رقاب الناس حتى جلس قريبا من النبي (ص) فلما قضى رسول الله (ص) صلاته قال: ما منعك يا فلان أن تجمع قال: يا رسول الله قد حرصت أن أضع نفسي بالمكان الذي ترى قال قد رأيتك تخطى رقاب الناس تؤذيهم من آذى مسلما فقد ... . الحديث لم يروه عن أنس إلا القاسم العجلي البصري ولا عنه إلا موسى بن خلف وهو صدوق له أوهام وفي القاسم بن مطيب كان يخطيء كثيرا فاستحق الترك وأورده الذهبي في الضعفاء. " (٤)

"والحديث إنما هو بلفظ: «أذبيوا طعامكم بذكر الله والصلاة، ولا تناموا عليه فتفسدوا قلوبكم». فتحرف عليه قوله «أذبيوا» إلى «آدموا»! وقوله «ولا تناموا عليه» إلى «ولا تقموا» ثم بنى عليه ما بنى من المعنى الرقيق!! هكذا رواه جمع من

(١) ضعيف أبي داود - الأم ناصر الدين الألباني ٣٤٨/٢

(٢) ضعيف الترغيب والترهيب ناصر الدين الألباني ٣٥/١

(٣) غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ناصر الدين الألباني ص/١٢١

(٤) غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ناصر الدين الألباني ص/٢٦٩

أهل الحديث، وكذلك أورده السيوطي في «الجامع الصغير»، فلو رجع إليه - كما يفعل المبتدئون من الطلاب فضلا عن «رئيس البعثة» - لعرف أصل الحديث ولم يقع في مثل هذا التحريف الشنيع! على أن الحديث بهذا اللفظ المروي موضوع؛ كما حققته في «الأحاديث الموضوعة» (١١٥)، فتأمل مبلغ تحقيق هذا (الفهيم)! فهو بديل\* أن ينتبه للصواب في لفظ الحديث، وينبه على وضعه، جاء منه بحديث لا أصل له، ثم علق عليه!!! وجملة القول: إن تحقيق الرجل لهذا الكتاب - وتعليقه عليه مثل تلك التعليقات - لأكبر دليل على أنه ليس أهلا لتحقيق رسالة صغيرة لعالم فاضل من السلف! فكيف يكون أهلا لتحقيق سفر ضخيم لكتاب الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى؟! وأن يصحح الأحاديث الضعيفة، وضعف الصحيحة جزافا دون التزام لقواعد أهل النقد والمعرفة بالجرح والتعديل، وأن يتأولها خلافا لأهل العلم؟! وهو من الجهل إلى درجة لا تخطر على بال أحد! وماذا يقول العاقل في رجل لا يفهم معنى قوله - صلى الله عليه وسلم - في الذين يدخلون الجنة بغير حساب: " (١)

"سؤال ١: عن صحة حديث: "خذ من القرآن ما شئت لما شئت"... سؤال ١: فضيلة الشيخ! قرأت في كتاب صغير حديثا يقول: "خذ من القرآن ما شئت لما شئت" فهل هذا الحديث صحيح؟ أفيدونا جزاكم الله خيرا. الجواب: هذا الحديث: "خذ من القرآن ما شئت لما شئت" ١؛ حديث مشتهر على بعض الألسنة ولكنه - مع الأسف الشديد - من تلك الأحاديث التي لا أصل لها في السنة ولذلك فلا يجوز روايته ونسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ثم ذا المعنى الواسع الشامل لا يصح ولا يثبت مطلقا في شريعة الإسلام: "خذ من القرآن ما شئت لما شئت" فمثلا إن أنا جلست في عقر دارى، ولا أعمل في مهنتي وصنعتي، وأطلب الرزق من ربي أن ينزله علي من السماء لأني اخذ من القرآن لهذا! من يقول هذا؟! هذا كلام باطل، ولعله من وضع أولئك الصوفية الكسالى الذين طبعوا على الجلوس والسكن فيما يسمونها بالرباطات، ينزلون فيها وينتظرون رزق الله ممن يأتيهم به من الناس، عملا أن هذا ليس من طبيعة المسلم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد ربي المسلمين \_\_\_\_\_ ١ "الضعيفة" "٥٥٧".." (٢)

"يتنحج ليثبت وجوده للحاضرين، فالتفت بعس الناس، فوجدوه قد تحول كأنه عظم من الجوع والعطش، فأخذوه وأغاثوه. وسألوه: من أنت يا رجل؟! قال: أنا زاهد متوكل على الله. قالوا: كيف تقول: متوكل على الله، وأنت كدت أن تموت؟! ولو كنت متوكلا على الله لما سألت، ولما نبهت الناس إلى وجودك بالنحنحة، حتى تموت بذنبك؟! هذا مثال إلى ما يؤدي به مثل هذا الحديث "خذ من القرآن ما شئت لما شئت". والخلاصة: أن هذا الحديث لا أصل له.." (٣)

"ونحو ذلك، ولكنهم يعتقدون أنهم يعظمون ربنا بهذا القيام! من أين جاء هذا القيام؟! جاء طبعاً من حديث موضوع لا أصل له وهو "إذا سمعتم الأذان فقوموا" ١. هذا الحديث له أصل، لكنه حرف من بعض الضعفاء أو الكذابين، فقال "قوموا" بدل "قولوا" واختصر الحديث الصحيح "إذا سمعتم الأذان، فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي" ٢ الخ الحديث،

(١) قصة المسيح الدجال ناصر الدين الألباني ص/٢١

(٢) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم ناصر الدين الألباني ص/٥

(٣) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم ناصر الدين الألباني ص/٧

فانظروا كيف أن الشيطان يزين للإنسان بدعة، ويقنعه في نفسه بأنه مؤمن يعظم شعائر الله، والدليل أنه إذا أخذ المصحف قبله، وإذا سمع الأذان يقوم له؟! لكن هل هو يعمل بالقرآن؟ لا يعمل بالقرآن! مثلاً قد يصلي، لكن هل لا يأكل الحرام؟ هل لا يأكل الربا؟ هل لا يطعم الربا؟ هل لا يشيع بين الناس الوسائل التي يزدادون بها معصية الله؟ هل؟ هل؟ أسئلة لا نهاية لها، لذلك نحن نقف فيما شرع الله لنا من طاعات وعبادات، ولا نزيد عليها حرفاً واحداً، لأنه كما قال عليه الصلاة والسلام "ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا....." ١ "الضعيفة" ٧١١. ٢. مسلم "٣٨٤" (١)

"٤٢٣ - [٣٣] (لا أصل له) وعن عبد الله بن زيد قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين وقال: هو «نور على نور». (٢)

"٣٩ - وليس للطواف ذكر خاص. فله أن يقرأ من القرآن أو الذكر ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم: "الطواف بالبيت صلاة ولكن الله أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير" وفي رواية: "فأقلوا فيه الكلام" ٤٠. ١ - ولا يجوز أن يطوف بالبيت عريان ولا حائض لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يطوف بالبيت عريان" ٢. وقوله لعائشة حين قدمت معتمرة في حجة الوداع: "افعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت [ولا تصلي] حتى تطهري" ٤١. ٣ - فإذا انتهى من الشوط السابع غطى كتفه الأيمن وانطلق إلى مقام إبراهيم، وقرأ: ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ ٤٢. - وجعل المقام بينه وبين الكعبة وصلى عنده ركعتين. ٤٣ - وقرأ فيهما: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و ﴿قل هو الله أحد﴾ ٤٤. - وينبغي أن لا يمر بين يدي المصلي هناك ولا يدع أحدا يمر..... ١ رواه الترمذي وغيره والرواية الأخرى للطبراني وهو حديث صحيح كما حققته في الإرواء "٢١". قال شيخ الإسلام: وليس فيه ذكر محدود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأمره ولا بقوله ولا بتعليمه بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك فلا أصل له. ٢. متفق عليه من حديث أب هريرة ورواه الترمذي من حديث علي وابن عباس وهو مخرج في الإرواء "١١٠٢" ٣. متفق عليه من حديث عائشة والبخاري من حديث جابر والزيادة له وهو مخرج في المصدر السابق "١٩١" (٣)

"في جنته. جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه. واعلم أن مرجع البدع المشار إليها إلى أمور: الأول: أحاديث ضعيفة لا يجوز الاحتجاج بها ولا نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يجوز العمل به عندنا على ما بينته في مقدمة "صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم" وهو مذهب جماعة من أهل العلم كابن تيمية وغيره. الثاني: أحاديث موضوعة أو لا أصل لها خفي أمرها على بعض الفقهاء فبنوا عليها أحكاماً هي من صميم البدع ومحدثات الأمور! الثالث: اجتهادات واستحسنات صدرت من بعض الفقهاء خاصة المتأخرين منهم لم يدعموها بأي دليل شرعي بل ساقوها مساق المسلمات من الأمور حتى صارت سنناً تتبع ولا يخفى على المتبصر في دينه أن ذلك مما لا يسوغ اتباعه إذ لا شرع إلا ما شرعه الله تعالى وحسب المستحسن إن كان مجتهداً أن يجوز له هو العمل بما استحسنته وأن لا يؤاخذ الله به أما أن يتخذ

(١) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم ناصر الدين الألباني ص/٢٣

(٢) مشكاة المصابيح التبريزي، أبو عبد الله ١٣٢/١

(٣) مناسك الحج والعمرة ناصر الدين الألباني ص/٢٣

الناس ذلك شريعة وسنة فلا ثم لا. فكيف وبعضها مخالف للسنّة العملية كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى؟.الرابع: عادات وخرافات لا يدل عليها الشرع ولا يشهد لها عقل وإن عمل بها بعض الجهال واتخذوها شرعة لهم ولم يعدموا من يؤيدهم ولو قي بعض ذلك ممن يدعي أنه من أهل العلم ويتزيا بزيهم. ثم ليعلم أن هذه البدع ليست خطوتها في نسبة واحدة بل هي على درجات فبعضها شرك وكفر صريح كما ستري وبعضها دون ذلك ولكن يجب أن يعلم أن أصغر بدعة يأتي الرجل بها في الدين هي. " (١)

"رسالة خاصة في إبطالها وهي مطبوعة (١)، وقد خرجت طائفة كبيرة منها في كتابي الضخم " سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة " وقد بلغ عددها حتى الآن قرابة أربعة آلاف حديث (٢) وهي ما بين ضعيف وموضوع وقد طبع منها خمس مئة فقط! فالواجب على أهل العلم لا سيما الذين ينشرون على الناس فقههم وفتاويهم أن لا يتجرأوا على الإحتجاج بالحديث إلا بعد التأكد من ثبوته فإن كتب الفقه التي يرجعون إليها عادة مملوءة بالأحاديث الواهية المنكرة وما لا أصل له كما هو معروف عند العلماء. وقد كنت بدأت مشروعاً هاماً في نظري وهو نافع جداً للمشتغلين بالفقه سميت " الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أمهات الكتب الفقهية " وأعني بها: ١ - الهداية للمرغيناني في الفقه الحنفي. \_\_\_\_\_ (١) واسمها " نصب المجانيق في نسف قصة الغرائيق " طبع المكتب الإسلامي. (٢) وقد جاوز العدد الآن الخمسة آلاف ولعل الله ييسر طبعها قريباً.. " (٢)

"فأقول لها ولتقريب هذا الجواب النافي: أنه لا اختلاف بين الروایتين، افترض الآن أن الرواية الأولى وهي: «ما أنا عليه وأصحابي» لا أصل لها إطلاقاً، وإنما الرواية هي: الجماعة فسنقول: من هي الجماعة؟ من هي الجماعة اليوم يا أم المؤمنين؟ أهم حزب التحرير؟ أهم الإخوان المسلمين؟ أهم جماعة التبليغ؟.الجواب: وكل يدعى وصلاً بليلي ... وليلى لا تقر لهم بهذا الجماعة كما صح عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: من كان الحق معه ولو كان فرداً واحداً. حينما بعث الله عز وجل الرسل والأنبياء مبشرين ومنذرين، كانوا أفراداً، وكانوا هم الجماعة، كان إبراهيم أمة وحده، فمن اتبع هذا الأمة: أي الجماعة: وهو في الحقيقة واحد في ذاته لكن هو الجماعة في دعوته، من سار على وتيرته، وسار مثل مسيرته فهو الجماعة ولو كان فرداً واحداً. فالآن على افتراض أن الرواية الأولى في وصف الفرقة الناجية لا وجود لها إطلاقاً، الجماعة هذه هي سبيل المؤمنين، الجماعة هذه هي جماعة الخلفاء الراشدين. فحديث العرّاض بن سارية ما فيها روايتان حتى يقال أو يشكك فيها كما قد يمكن أن يراد التشكيك في رواية: «ما أنا عليه وأصحابي»، الجماعة إذن هي سبيل المؤمنين التي شرحتها آنفاً كتاباً وحديثاً، فماذا يضرنا إذا فسرنا الجماعة هنا بالرواية الأولى: «ما أنا عليه وأصحابي»؟. " (٣)

"يتبناها بعض علماء الكلام، وقواعد زعمها بعض علماء الأصول والفقهاء المقلدين، كان من نتائجها الإهمال المذكور الذي أدى بدوره إلى الشك في قسم كبير منها، ورد قسم آخر منها لمخالفتها لتلك الأصول والقواعد، فتبدلت الآية

(١) مناسك الحج والعمرة ناصر الدين الألباني ص/٤٣

(٢) منزلة السنة في الإسلام ناصر الدين الألباني ص/١٩

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٥٠/١

عند هؤلاء، فبدل أن يرجعوا بها إلى السنة ويتحاكموا إليها، فقد قلبوا الأمر، ورجعوا بالسنة إلى قواعدهم وأصولهم، فما كان منها موافقا لقواعدهم قبلوه، وإلا رفضوه، وبذلك انقطعت الصلة التامة بين المسلم وبين النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وخاصة عند المتأخرين منهم، فعادوا جاهلين بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وعقيدته وسيرته وعبادته، وصيامه وقيامه وحجة وأحكامه وفتاويه، فإذا سئلوا عن شيء من ذلك أجابوك إما بحديث ضعيف أو **لا أصل له**، أو بما في المذهب الفلاني، فإذا اتفق أنه مخالف للحديث الصحيح وذكروا به لا يذكرون، ولا يقبلون الرجوع إليه لشبهات لا مجال لذكرها الآن، وكل ذلك سببه تلك الأصول والقواعد المشار إليها، وسيأتي قريباً ذكر بعضها إن شاء الله تعالى. ولقد عم هذا الوباء وطم كل البلاد الإسلامية، والمجلات العلمية والكتب الدينية إلا نادراً، فلا تجد من يفتي فيها على الكتاب والسنة إلا أفراداً قليلين غرباء، بل جماهيرهم يعتمدون فيها على مذهب من المذاهب الأربعة، وقد يتعدونها إلى غيرها إذا وجدوا في ذلك مصلحة - كما زعموا - وأما السنة فقد أصبحت عندهم نسياً منسياً، إلا إذا اقتضت المصلحة عندهم الأخذ بها، كما فعل بعضهم بالنسبة لحديث ابن عباس في الطلاق بلفظ ثلاث وأنه كان على عهد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - طلبة واحدة، فقد أنزلوها منزلة بعض المذاهب المرجوحة! وكانوا قبل أن يتبنوه يحاربونه ويحاربون الداعي إليه! وإن مما يدل على غربة السنة في هذا الزمان وجهل أهل العلم والفتوى. (١)

"وجملة القول: أن الواجب على المسلمين جميعاً أن لا يفرقوا بين القرآن والسنة من حيث وجوب الأخذ بهما كليهما وإقامة التشريع عليهما معاً. فإن هذا هو الضمان لهم أن لا يميلوا يميناً ويساراً وأن لا يرجعوا القهقري ضلالاً كما أفصح عن هذا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي ولن يترفقا حتى يردا علي الحوض» (رواه مالك بلاغا والحاكم موصولاً بإسناد حسن). "منزلة السنة في الإسلام" (ص ١٢ - ١٤). [٣٦] باب خطأ حصر أخذ العقيدة بالقرآن وحده والتعرض لحجية خبر الأحاد [قال محمد العدوي في كتابه "التوحيد أو العقائد الإسلامية": كتاب الله ... هو عصمة للمعقول لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يزال قائماً. فوجب أن نأخذ منه العقائد ونعمل عليه في أصول الدين]. [فعلق الإمام على ذلك قائلاً]: هذا يومهم حصر أخذ العقائد من القرآن الكريم، وليس ذلك بصواب لأنه مخالف لسبيل المؤمنين، فإننا نعلم بالضرورة أن الصحابة رضي الله عنهم، كانوا لا يفرقون في العقيدة - شأنهم في الأحكام والمعاملات - بين القرآن والحديث. وجرى على ذلك التابعون فمن بعدهم، وتبعوا سبيلهم، لا يفرقون في ذلك بين أصول الدين وفروعه، بل إن التفريق بينهما تفريق مبتدع **لا أصل له** في الشرع، بل هو مخالف لنصوص كثيرة منه في القرآن والسنة. ولقد كان في الآثار السيئة لهذا التفريق أن استحل كثير من المتأخرين إنكار كثير من الأحاديث الصحيحة بدعوى. (٢)

"مطبوعة- (١)، وقد خرجت طائفة كبيرة منها في كتابي الضخم "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة" وقد بلغ عددها حتى الآن قرابة أربعة آلاف حديث (٢) وهي ما بين ضعيف وموضوع وقد طبع منها

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٨٧/١

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٠٣/١



خمس مئة فقط. فالواجب على أهل العلم لا سيما الذين ينشرون على الناس فقههم وفتاويهم أن لا يتجرأوا على الاحتجاج بالحديث إلا بعد التأكد من ثبوته؛ فإن كتب الفقه التي يرجعون إليها عادة مملوءة بالأحاديث الواهية المنكرة وما لا أصل له كما هو معروف عند العلماء. "منزلة السنة في الإسلام" (ص ١٥). [٤٤] باب لا يستدل على أهل البدع إلا بما صح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «أولئك رجال آمنوا بالغيب». يعني: الذين تحولوا في الصلاة لما جاءهم خبر تحول القبلة إلى المسجد الحرام». (موضوع). [قال الإمام]: واعلم أن هذا الحديث من جملة الأحاديث الكثيرة الواهية التي سود بها مختصرا " تفسير ابن كثير " كتابيهما، ألا وهما: الشيخ محمد نسيب الرفاعي، والشيخ الصابوني؛ فقد أوهما القراء في " المقدمة " أنهما حذفوا من كتابيهما \_\_\_\_\_ (١) واسمها " نصب المجانيق في نسف قصة الغرائق " طبع المكتب الإسلامي. [منه]. (٢) وقد جاوز العدد الآن الخمسة آلاف ولعل الله ييسر طبعها قريبا. [منه]. (١)

"الإحكام في أصول الأحكام". "وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة" (ص ٣). [٤٨] باب نقض القول برد حديث الآحاد في العقيدة من وجوه عدة [قال الإمام]: ذهب بعضهم إلى أنه لا تثبت العقيدة إلا بالدليل القطعي، بالآية أو الحديث المتواتر تواترا حقيقيا، إن كان هذا الدليل لا يحتمل التأويل، وادعى أن هذا مما اتفق عليه عند علماء الأصول، وأن أحاديث الآحاد لا تفيد العلم (١)، وأنها لا تثبت بها عقيدة (٢)؛ وأقول: إن هذا القول وإن كنا نعلم أنه قد قال به بعض المتقدمين من علماء الكلام، فإنه منقوض من وجوه عديدة: الوجه الأول: أنه قول مبتدع محدث، لا أصل له في الشريعة الإسلامية الغراء، وهو غريب عن هدي الكتاب وتوجيهات السنة، ولم يعرفه السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم، ولم ينقل عن أحد منهم، بل ولا خطر لهم على بال! ومن المعلوم المقرر في الدين الحنيف: أن كل أمر مبتدع من أمور الدين باطل مردود، \_\_\_\_\_ (١) قلت: ومعنى ذلك عندهم: أنه يمكن أن يكون كذبا أو خطأ! [منه]. (٢) ومما ينبغي أن ينتبه له: أن المراد بحديث الآحاد الحديث الصحيح، ولو جاء من عدة طرق صحيحة، لكنها لم تبلغ درجة التواتر؛ فمثل هذا الحديث يرده هؤلاء ولا يقبلونه في العقيدة! وللإطلاع على أهم التعريفات الحديثية المتعلقة بهذا الموضوع؛ راجع مقدمة رسالتنا السابقة «الحديث حجة بنفسه» [منه]. (٢)

"فليراجع تمام كلامه من شاء، فإنه نفيس، ولولا خشية الإطالة لنقلته برومته. فثبت مما تقدم أن خبر الآحاد الذي تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم، فإذا كان كذلك، فالعقيدة تثبت به، ولا اعتداد بمن خالف في ذلك من المتكلمين، لمخالفتهم أدلة الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة ومن بعدهم من الأئمة. الوجه السابع عشر: ثم هب أن أحاديث الآحاد لا تفيد العلم، واليقين، فهي تفيد الظن الغالب قطعا باتفاقهم. الوجه الثامن عشر: أن كون الدليل من الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبي، يختلف باختلاف المدرك المستدل، ليس هو صفة في نفسه. الوجه التاسع عشر: إن من لوازم هذا القول الباطل: الاختصار في العقيدة على ما جاء في القرآن وحده، وفصل الحديث عنه، وعدم الاعتداد بما فيه من العقائد والأمور الغيبية،

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣١٢/١

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٢٤/١

وفقا لطائفة من الناس اليوم، يعرفون بـ "القرآنيين" لأنهم لا يدينون بالحديث إطلاقا إلا ما وافق القرآن منه، ولذلك فصلاتهم غير صلاتنا ( ١ )، وزكاتهم غير زكاتنا، وكل عبادتهم غير عبادتنا، وبالتالي فعقائدهم غير عقائدنا، وذلك يساوي طبعا أنهم غير مسلمين، فهؤلاء الذين أشار إليهم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله فيما صح عنه: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبع، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم \_\_\_\_\_ ( ١ ) ولقد طلبت من أحدهم أن يرينا صلاتهم، فصلى صلاة لا يدل عليها حتى القرآن نفسه؛ لأنها مركبة من أدعية وأذكار لا أصل لها فيه؛ فضلا عن السنة!! [منه]..» (١)

"هذا إطلاقا، وإنما كانوا يعملون بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة الملزمة بالأخذ بالحديث الوارد عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - دون تفريق بين حديث يتعلق بحكم أو حديث يتعلق بعقيدة... "الهدى والنور" (٤٠٩ / ٥١ : ٣٢ : ٥٨) باب منه سؤال: لو سمحت في هناك خلاف بين علماء المسلمين في خبر الآحاد في العقيدة فماذا هو يعني رأيكم بالشيء الصحيح هنا؟ الشيخ: حسن، هذه المسألة يجب أن نعلم أن التفريق بين الأحكام الشرعية بحيث أنه يجب أن يأخذ ببعضها إذا صحت نسبتها إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا يجب - هذا أقل ما يقال - ولا يجب أن يأخذ بما ثبت عن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في البعض الآخر هذا التقسيم دخیل في الإسلام وفلسفة لا أصل لها في دين الإسلام، وهذه المسألة تحتاج إلى كبير بحث وتطويل للكلام، وإن كان مجال الكلام فيه واسع جدا، لكني آتي الموضوع من أقرب سبيل دون أن ندخل في سرد الأدلة الشرعية التي يفهمها بعض طلاب العلم، ولكن سأذكر ما يشترك فيه جميع المسلمين في فهمه: كلنا يعلم أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بعث وحده إلى الناس كافة بشيرا ونذيرا وأنه بلغ الرسالة وأدى الأمانة، هذه النقطة الأولى التي لا يشك فيها مسلم. النقطة الثانية: أن تبليغ النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى الإسلام كان على وجهين أو على صورتين؛ الأولى: أن يبلغ الإسلام بشخصه مباشرة إلى الناس، ونحن حينما نذكر هذه الحقيقة ما أظن أن أحدا يعجز عقله عن أن يستوعب ما سأذكره ألا وهو أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حينما بلغ شريعة الإسلام ما بلغ كل فرد من أفراد المكلفين في ذلك." (٢)

"الفلسفة الكلامية أن تأخذ منه عقيدة؛ لأنه إن كان من القرآن الثابت قطعيا فهو يشترط: أن يكون قطعي الدلالة، فلسفة أخرى قطعي الثبوت قطعي الدلالة. القرآن قطعي الثبوت لكن أحيانا لا يكون قطعي الدلالة، فإذا لم يكن قطعي الدلالة أيضا في العقيدة: أنت مخير: إن شئت أخذت وإن شئت لم تأخذ؛ البحث في هذا طويل، وطويل جدا، وأنا بفضل الله لي رسالتان مخصصتان في هذا الموضوع بإمكانكم أن تسألوا عنهما، وتدرسوها إن شاء الله دراسة طيبة، المهم أن التفريق بين حديث الآحاد وحديث التواتر هذا اصطلاح لا ينبغي أن نبنى عليه تفريقا بين ما إذا كان الحديث في العقيدة فلا يؤخذ به إلا إذا كان متواترا، أما إذا كان في الأحكام فيجب أن يؤخذ به. هذا التعريف لا أصل له، إذا جاءك الحديث عن رسول

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٣٠/١

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٥٣/١

الله - صلى الله عليه وآله وسلم - صحيحا وجب الأخذ به مطلقا سواء كان في العقيدة أو في الأحكام. "الهدى والنور" (٧٤٢/ ٥٧ : ٢٣ : ٠٠) [٦٧] باب هل يكفر من ينكر خبر الآحاد؟ سؤال: يقول: ما حكم الأشخاص الذين ينكرون أحاديث الآحاد على الرغم من إقامة الحجة عليهم، هل هم فساق أو ضالين أو كفرة؟ الشيخ: لا شك أن كل مسلم يتبنى مذهبا له أو منهجا أو سبيلا أو طريقا لم يكن عليه سلفنا الصالح، الذي يعني صحابة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، والتابعين لهم، وأتباع التابعين، لا شك أن هذا المسلم الذي يخالف هؤلاء يعيش في ضلال مبين، ثم هذا الضلال الذي لا نشك في أنه واقع فيه ومتلبس له من قمة رأسه إلى أخمص قدمه قد يكون يورده موارد الكفر والخروج من الملة؛ ذلك لأن الله عز وجل قال في صريح القرآن الكريم: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير...﴾ (١)

"[٦٨] باب هل إنكار خبر الآحاد يعد كفرا؟ يسأل السائل ما الضابط في تكفير المستهزئ بالسنة أهو العلم بكونها سنة أم غير ذلك. الشيخ: لا شك أنه لا يجوز تكفير مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله إلا وهو يعلم أن الذي ينكره هو ثابت في السنة، أما إذا كان جاهلا فينبغي أن يعلم بدل أن يكفر، فمن أنكر شيئا يؤمن بثبوتة في السنة ومع ذلك فهو أنكره هذا بلا شك كافر يحل دمه. وهذا الجواب يجرنا إلى مسألة خلافية منذ قديم ألا وهي أن كثير من العلماء المتأخرين يقسمون الحديث النبوي من حيث وروده إلينا إلى قسمين حديث متواتر، وحديث آحاد، ويبنون على ذلك أنهم يقولون من أنكر حديث التواتر فهو كافر، ومن أنكر حديث الآحاد فليس بكافر، أنا أعتقد أن هذا الجواب التفصيلي قائم على تفصيل السابق للحديث المتواتر وحديث الآحاد، وكل من التفصيلين لا أصل له في الشرع، من حيث الواقع في حديث متواتر وفي حديث آحاد؛ لأن التواتر والآحاد هو طريقة وصول الحديث إلى فرد من الأفراد، لكن هذا ليس من طبيعة الحديث، لأن الحديث هو ما صدر من فم الرسول عليه السلام وليس من القرآن، فالتفصيل السابق بالتفريق بين من أنكر حديث التواتر فهو كافر، ومن أنكر حديث الآحاد فهو فاسق، هذا ليس دقيقا؛ إنما الصحيح أن يقال: كل من أنكر حديثا يعتقد أن الرسول قاله فهو كافر سواء كان هذا الحديث عند زيد من الناس متواتر أو آحاد، المهم أن الشخص الذي أنكر الحديث يعتقد أن النبي عليه السلام قاله مع ذلك يقول لك: هذا الحديث لا يمكن أن يقبل لأنه ما يدخل في العقل إلى آخر الفلسفة العصرية المعروفة اليوم أما كونه حديث متواتر أو حديث آحاد. (٢)

"الأفراد حديثا متواترا ليش؟! لأن الذي نقل التواتر هو متواتر هو عشرة أشخاص، لكن هذا لا وجود له هذا لا وجود له. ولذلك أنا قلت لهذه الجماعة: أنتم لا يمكن أن تجدوا حديثا متواترا؟ مرة من المرات صارت مجادلة بيني وبينهم [قلت] يا جماعة أنا شايف كتبكم ممتلئة بالأحاديث الضعيفة والتي لا أصل لها إلى آخره قالوا: نستعين بأمثالك قلت لهم ما شاء الله... بكم تستعينون برجال من خارج حزبكم؟! لازم العلم ينبع منكم ويرجع على غيركم إلى آخره، فقلت لهم افترضوا أنه أنا هذا الحديث ثبت لدي بطريق التواتر، قلنا لكم حديث عذاب القبر متواتر، هذا ما أفاد التواتر عنكم؛ لأن أنا شخص واحد لا بد أن يجيب لكم من أطراف العالم الإسلامي علماء متخصصون في علم الحديث يقولون نفس القول

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٨٢/١

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٨٥/١

هذا بأن حديث عذاب القبر متواتر وهذا غير واقع، لذلك لا يمكن أن أتصور أنكم تؤمنون بعقيدة نابعة من حديث متواتر؛ لأن هذا التواتر لا وجود له، مش عندكم كأفراد من حزب التحرير؛ عند شيخهم الكبير تقي الدين؛ لأنه هو كأي قارئ يقرأ في كتاب يقرأ أن هذا حديث آحاد أو حديث تواتر لكن ما صار متواترا عنده؛ لأنه قراه بدلالة شخص واحد، وهذا يختلف اختلافا كبيرا في الحكم على الحديث بالتواتر. في البحوث الفقهية علماء الأحناف عندهم فلسفة أخرى تتعلق بالفقه، علماء الكلام جاؤوا بالفلسفة السابقة حديث الآحاد لا تؤخذ منه عقيدة، لكن فقهاء الحنفية أيش قالوا؟ قالوا حديث الآحاد لا يجوز تخصيص القرآن به، تخصيص القرآن لا يجوز؛ لأن القرآن متواتر، وحديث الآحاد غير متواتر وبهذا الجواب يعطلون عشرات الأحكام الشرعية الثابتة في السنة الصحيحة، من ذلك مثلا يختلفون مع جماهير الفقهاء في حكم قراءة الفاتحة؛ الجماهير يقولون: بأنها ركن. (١)

"والزيادة لا أصل لها - لا يعاقب عليها لكن يزيد فيقول: لكنه يعاتب من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - هذه الزيادة وهي قول بعضهم: أن من ترك سنة من سنن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - التي هي ليست بفريضة ولا هي أيضا بواجبة بالنسبة لرأي الحنفية الذين يفرقون بين الفرض والواجب فهي دون الفرض ودون الواجب يقولون قوله الحق: لا يعاقب تاركها، لكن يزيدون فيقولون: يعاتب تاركها. هذا العتاب ليس له أصل لا في كتاب الله ولا في حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا في أثر من الآثار الواردة عن السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين، وإنما على العكس من ذلك أذكركم بحديث ذلك الأعرجي الذي سأل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن ما فرض الله عليه في كل يوم وليلة، فقال: «خمس صلوات. فلما قال له: هل علي غيرهن؟ قال: لا، إلا أن تطوع. فقال عليه الصلاة والسلام: أفلح الرجل إن صدق، دخل الجنة إن صدق» (١) فأين هذا العتاب المدعى؟ هذه كلمة كما يقال على الماشي، لكن الذي أريد أن أدندن حوله هو: هل السنة في هذا الحديث المتفق عليه هو بمعنى السنة التي ليست بفريضة ولا واجبة؟ الجواب: لا. هذا اصطلاح اصطلاح الفقهاء ولا مشاحة كما يقول العلماء في الاصطلاح، اصطلاحوا في سبيل بيان الأحكام وتوضيحها للناس فقسموا الأحكام إلى خمسة، قسموا العبادات أو الأحكام إلى خمسة فقالوا فرض وقالوا سنة وقالوا مستحب ونحو ذلك. ليس المقصود في قوله عليه السلام: «فمن رغب عن سنتي فليس مني» ليس المقصود بالسنة في هذا الحديث الصحيح هي السنة المصطلح عليها وهي التي \_\_\_\_\_ (١) البخاري (رقم ٤٦) ومسلم (رقم ١٠٩).." (٢)

"فأقول: قوله عليه السلام: «فمن رغب عن سنتي فليس مني» سنته أي: شريعة الله التي أنزلها الله على قلب محمد عليه السلام، وشريعة الله قد علمتم مما سبق من البيان أنها قد كملت والحمد لله بشهادة تلك الآية الصريحة: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (المائدة: ٣) ما بعد الكمال إلا النقصان، أما الزيادة فلا مجال للزيادة في الدين أبداً. قلت لكم: «فمن رغب عن سنتي فليس مني» هل هناك مسلم مهما تصورناه عالماً، زاهداً،

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٨٩/١

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١١٤/٢

صالحاً أن يكون مثل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في العبادة؟ هذا مستحيل، لأنه لا مثله عليه الصلاة والسلام لا في علمه ولا في خلقه ولا في عبادته. إذا ما هو الشيء الذي يمكن أن نتصوره في بعض عباد الله الصالحين الذين يأتون في المرتبة في الصلاح والعبادة والتقرب إلى الله بعد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؟ سنقول: لا بد أن يكون هؤلاء دون رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في العبادة كما قيل: فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالكرام فلا حيعني حسب المسلم الصالح والعالم بشريعة الله عز وجل أن يتشبه برسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وبالكاد أن يقترب من عبادته، بالكاد. أما أن يكون مثله فهذا أمر مستحيل. إذا رجعنا إلى حديث من تلك الأحاديث: «ما تركت شيئاً يقربكم إلى الله إلا وأمرتكم به» إذا يا مسلمون! لقد أغلق باب التشريع وباب الاستحسان في الدين بأن الدين قد كمل نصاً في الآية ونصاً في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام، لذلك قال تلك الكلمة العظيمة جداً: «فمن رغب عن سنتي فليس مني». لتأمل الآن لمن قال: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»؟ لمن أراد أن يتدع في الإسلام بدعة لا أصل لها، لأن هناك شبهة يقول بعضهم: أن البدعة الضلالة. (١)

"المسألة، كثيراً ما تقرأون أو تسمعون: أن الخطأ في الفهم يغتفر في الفروع وليس في الأصول، هذا خطأ، الخطأ يغتفر مطلقاً، سواء كان في الفروع أو كان في الأصول؛ لأنه عدم المؤاخذه من الله عز وجل لعباده هو لعدم وجود قصد المخالفة من هذا العبد لربه، فإذا وجدت المخالفة، سواء كانت المخالفة في العقيدة أو في الحكم في الفقه ولم يكن القصد هو العناد والمكابرة والجحد فلا مؤاخذه في ذلك، فالتفريق بين الأصول والفروع، بين العقيدة والفقه في مسألة عدم المؤاخذه بالخطأ في الفروع والمؤاخذه في الأصول، هذا التفريق لا أصل له، فهذا التفريق يشبه تماماً التفريق البدعي الآخر وهو: أنه يجب الأخذ بحديث الآحاد في الفروع ولا يؤخذ بحديث الآحاد في الأصول، هذا خطأ وهذا خطأ. أروي لكم الآن حديثاً من الأحاديث الصحيحة التي أخرجها الشيخان في صحيحهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ومن حديث حذيفة بن اليمان أيضاً رضي الله تعالى عنه: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «كان في من قبلكم رجل لم يعمل خيراً قط، فلما حضره الموت جمع بنيه حوله فقال لهم: أي أب لكم؟ قالوا: خير أب، قال: فإني مذنب مع ربي، ولئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً شديداً» هل ترونه مؤمناً وهو يقول: (إن قدر الله علي)؟ هذا شك في قدرة الله عز وجل، إذا نستطيع أن نقول: هل أخطأ في الفرع أم أخطأ في أصل الأصول في الله عز وجل الذي ذكر في خاتمة سورة يس: ﴿وَضَرْبَ لَنَا مِثْلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس: ٧٨)؟ هذا الإنسان هو هذا الذي عناه الله عز وجل في هذا المثال، قال هذا الرجل: «ولئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً شديداً» يعترف بأنه كان مخطئاً مع ربه، وأن الله عز وجل إذا عذبه يكون عادلاً؛ لأنه كان مخطئاً معه، فللخلاص من عذابه دار في ذهنه مخرج مخلص، فأوصى بوصية في علمه وفي اعتقاده لم. (٢)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١١٦/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١٥٨/٢

"بل هو معارض لقوله في الحديث نفسه: "من صام رياء؛ فقد أشرك ... إلخ؛ إذ كيف يقال فيمن أشرك: " ... لا عليه؟! "الضعيفة" (١١ / ١ / ٤٠٢ - ٤٠٣). [١٢٤] باب الاستكبار عن عبادته تعالى ودعائه يوجب غضبه تعالى، والرد على من ادعى أن دعاء الله سوء أدب مع الله [قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «من لم يدع الله يغضب عليه». [قال الإمام]: وإن مما لا شك فيه أن الاستكبار عن عبادته تعالى ودعائه يستلزم غضب الله تعالى على من لا يدعوه ... وقد غفل عن هذه الأحاديث بعض جهلة الصوفية أو تجاهلوا، بزعمهم أن دعاء الله سوء أدب مع الله، متأثرين في ذلك بالأثر الإسرائيلي: " علمه بحالي يغني عن سؤاله " ! فجهلوا أن دعاء العبد لربه تعالى ليس من باب إعلامه بحاجته إليه سبحانه وتعالى ﴿يعلم السر وأخفى﴾، وإنما من باب إظهار عبوديته وحاجته إليه وفقره. "الصحيحة" (٦ / ١ / ٣٢٣، ٣٢٦). [١٢٥] باب سؤال الله، والرد على من حرمه [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «حسي من سؤالي علمه بحالي». (لا أصل له).. (١)

"[قال الإمام]: أورده بعضهم من قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهو من الإسرائيليات ولا أصل له في المرفوع، وقد ذكره البغوي في تفسير سورة الأنبياء مشيراً لضعفه فقال: روي عن كعب الأحبار: " أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام ... لما رموا به في المنجنيق إلى النار استقبله جبريل فقال: يا إبراهيم ألك حاجة؟ قال: أما إليك فلا، قال جبريل: فسل ربك، فقال إبراهيم: حسي من سؤالي علمه بحالي " وقد أخذ هذا المعنى بعض من صنف في الحكمة على طريقة الصوفية فقال: سؤالك منه - يعني الله تعالى - اتهام له، وهذه ضلالة كبرى! فهل كان الأنبياء صلوات الله عليهم متهمين لربهم حين سألوه مختلف الأسئلة؟ فهذا إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقول: ﴿ربنا إني أسكنت من ذرتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون، ربنا ... ﴾ إلى آخر الآيات وكلها أدعية، وأدعية الأنبياء في الكتاب والسنة لا تكاد تحصى، والقائل المشار إليه قد غفل عن كون الدعاء الذي هو تضرع والتجاء إلى الله تعالى عبادة عظيمة بغض النظر عن ماهية الحاجة المسؤولة، ولهذا قال - صلى الله عليه وآله وسلم - : «الدعاء هو العبادة»، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين﴾ " ذلك لأن الدعاء يظهر عبودية العبد لربه وحاجته إليه ومسكنته بين يديه، فمن رغب عن دعائه، فكأنه رغب عن عبادته سبحانه وتعالى، فلا جرم جاءت الأحاديث متضافرة في الأمر به والحض عليه حتى قال - صلى الله عليه وآله وسلم - : " من لا يدع الله يغضب عليه " . أخرجه الحاكم (١ / ٤٩١) وصححه ووافقه الذهبي.. (٢)

"ومثله الحديث الذي يورده بعض المشايخ المتأخرين في الحض على التمسك بالسنة بمعناها الاصطلاحي وهو: «من ترك سنتي لم تنله شفاعتي» فأخطأوا مرتين: الأولى: نسبتهم الحديث إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا أصل له فيما نعلم. الثانية: تفسيرهم للسنة بالمعنى الاصطلاحي غفلة منهم عن معناها الشرعي، وما أكثر ما يخطئ الناس فيما نحن فيه بسبب مثل هذه الغفلة! ولهذا أكثر ما نبه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهم الله على ذلك، وأمروا في

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١٧١/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١٧٢/٢



تفسير الألفاظ الشرعية بالرجوع إلى اللغة لا العرف وهذا في الحقيقة أصل لما يسمونه اليوم بـ «الدراسة التاريخية للألفاظ» ويحسن بنا أن نشير إلى أن من أهم أغراض مجمع اللغة العربية في الجمهورية العربية المتحدة في مصر «وضع معجم تاريخي للغة العربية، ونشر بحوث دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وما طرأ على مدلولاتها من تغيير» كما جاء في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ذي الرقم (٤٣٤) (١٩٥٥) الخاص بشأن تنظيم مجمع اللغة العربية (انظر «مجلة المجتمع» ج ٨ ص ٥). فنعسى أن يقوم المجمع بهذا العمل العظيم ويعهد به إلى أيد عربية مسلمة فإن أهل مكة أدرى بشعابها وصاحب الدار أدرى بما فيها وبذلك يسلم هذا المشروع من كيد المستشرقين ومكر المستعمرين! مذهب الحنفية الكراهة التحريمية والكراهة بهذا المعنى الشرعي قد قال بها هنا الحنفية فقال الإمام محمد تلميذ أبي حنيفة في كتابه «الآثار» (ص ٤٥): " (١)

"الشريف لأن له فضيلة خاصة لا توجد في شيء من المساجد على القبور ( ١ )، وذلك لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد \_\_\_\_\_ ( ١ ) وبهذه المناسبة أقول: إن من أعجب ما رأينا من الأخبار الواهية، والأوهام المضلة، ما نقله العلامة ابن عابدين في الحاشية ( ١ / ٤١ ) عن كتاب «أخبار الدول» بالسند إلى سفيان الثوري «أن الصلاة في مسجد دمشق بثلاثين ألف صلاة» قلت: هو باطل لا أصل له عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل ولا عن سفيان الثوري، فقد أخرجه أبو الحسن الرعي في «فضائل الشام ودمشق» (ص ٣٥ - ٣٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ١٢) عن أحمد بن أنس بن مالك أنبا حبيب المؤذن أنبا أبو زياد الشعباني وأبو أمية الشعباني قالا: «كنا بمكة فإذا رجل في ظل الكعبة، وإذا هو سفيان الثوري فقال رجل: يا أبا عبد الله ما تقول في الصلاة في هذا البلد؟ قال: بمائة ألف صلاة قال: ففي مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟ قال: بخمسين ألف صلاة قال ففي بيت المقدس؟ قال بأربعين ألف صلاة قال ففي مسجد دمشق؟ قال: بثلاثين ألف». قلت: وهذا إسناد ضعيف مجهول أبو زياد الشعباني الظاهر أنه خيار بن سلمة أبو زياد الشامي وقرينه أبو أمية الشعباني فهو يحمّد بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم وهما مقبولان كما في «التقريب» لكن الراوي عنهما حبيب المؤذن مجهول أورده ابن عساكر في «تاريخه» ولم يزد في ترجمته على قوله فيه «كان يؤذن في مسجد سوق الأحد» والراوي عنه أحمد بن أنس لم أجد له ترجمة. وما يبطل هذا الأثر عن سفيان أنه أحد رواة حديث أبي هريرة الآتي أن الصلاة في مسجده - صلى الله عليه وسلم - بألف صلاة، فيبعد أن يقول بخلاف ما صح عنده عنه - صلى الله عليه وسلم - وما يبطله أيضا أن أكثر ما صح عنه - صلى الله عليه وسلم - في فضل الصلاة في بيت المقدس أنها بألف صلاة رواه ابن ماجة (١ / ٤٢٩ ٤٣٠) وأحمد (٦ / ٤٦٣) بسند جيد وهذا الأثر يقول: أنها بأربعين ألف صلاة! ثم بدا لي أنه غير جيد السند فيه علة تقدر في صحته وإن كان لي سلف في تصحيحه وقد بينتها في «ضعيف أبي داود» (باب السرج في المساجد). نعم قد صح أن الصلاة في بيت المقدس على الربع من الصلاة في المسجد النبوي رواه البيهقي فيه يبطل أثر الثوري من باب أولى كما لا يخفى. [منه] .. " (٢)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٢٣/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٥٣/٢

"الحرام [فإنه أفضل]" (١) ولقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - أيضاً: «ما بين بيتي (٢) ومنبري روضة من رياض الجنة» (٣). ولغير ذلك من الفضائل، فلو قيل بكره الصلاة فيه كان معنى ذلك تسويته مع غيره من المساجد، ورفع هذه الفضائل عنه، وهذا لا يجوز كما هو ظاهر وهذا المعنى استغنداه من كلام ابن تيمية السابق (ص ١٢٧ - ١٢٨) في بيان سبب إباحة صلاة ذوات الأسباب في الأوقات المنهي عنها، فكما أن الصلاة أباح في هذه الأوقات لأن في المنع منها تضييعاً لها بحيث لا يمكن استدراك فضلها لفوات وقتها، فكذلك يقال في الصلاة في مسجده - صلى الله عليه وآله وسلم - ثم وجدت ابن تيمية صرح بهذا فقال في كتابه «الجواب الباهر في زوار المقابر» (٤) (ص ٢٢ / ١ - ٢):

\_\_\_\_\_ (١) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة ومسلم وأحمد والزيادة له من حديث ابن عمر وله عنده طرق كثيرة وشواهد متعددة عن جماعة من الصحابة وقد ذكرت طرقه في «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب». [منه]. (٢) هذا هو اللفظ الصحيح «بيتي» وأما اللفظ المشهور على الألسنة «قبري» فهو خطأ من بعض الرواة كما جزم به القرطبي وابن تيمية والعسقلاني وغيرهم ولذلك لم يخرج في شيء من الصحاح، ووروده في بعض الروايات لا يصيره صحيحاً لأنه رواية بالمعنى قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجلية» (ص ٧٤) بعد أن ذكر الحديث: «هذا هو الثابت الصحيح، ولكن بعضهم رواه بالمعنى فقال «قبري» وهو - صلى الله عليه وسلم - حين قال هذا القول لم يكن قد قبر - صلى الله عليه وسلم -، ولهذا لم يحتج بهذا أحد من الصحابة، حينما تنازعوا في موضع دفنه ولو كان هذا عندهم لكان نصاً في محل النزاع ولكن دفن في حجرة عائشة في الموضع الذي مات فيه. بأبي هو وأمي صلوات الله وسلامه عليه». (تنبيه): ومن أوهام العلماء أن النووي في «المجموع» عزا الحديث للشيخين بلفظ «قبري» ولا أصل له عندهما فافتضى التنبيه. [منه]. (٣) رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عبد الله بن زيد المازني وهو حديث متواتر كما قال السيوطي، وقد ذكرت له في المصدر السابق سبعة طرق عنه - صلى الله عليه وسلم - . [منه]. (٤) مخطوط المكتبة الظاهرية، وهو كتاب نفيس جامع في بابيه وفق الله له من يطبعه، ثم حقق الله الأمانة فطبع عن النسخة الظاهرية في المطبعة السلفية في القاهرة، عني بنشره العالمان الجليلان: الشيخ عبد الملك بن إبراهيم رئيس هيئة الأمر بالمعروف بالحجاز بارك الله في عمره والشيخ محمد نصيف رحمه الله وجزاه عن السنة خيراً. [منه]. .." (١)

"وهنا لا بد من التنبيه مما كنا نبهنا عليه في ذاك الكتاب بصورة خاصة وربما في غيره أن مسجد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يشمل هذا الحكم؛ لأنه له صبغة وصفة شرعية، ويرحمك الله، أن الصلاة فيه بألف صلاة مما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، هذه الألف صلاة من الفضيلة لا يمكن نسخها من عندنا بسبب ما طرأ عليه من إدخال ما خشيه الرسول - عليه السلام - حينما بين وسن للناس أن يدفن في حجرته، هذا الحكم في الصلاة في المسجد المبني على القبر. أما قبر في أرض عراء، فهذه الحكم لا ينسب من هناك إلى هذه الأرض، وإنما من صلى هنا إلى القبر فهذا هو المحذور، وهذا هو المنهي عنه في قوله - عليه السلام -: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»، هذا حكم خاص في قبر في أرض في العراء، أما القبر في المسجد فكما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: هذا المكان الذي بني وفيه قبر صار مقبرة،

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٥٤/٢

ولو بقبر واحد، بعض الحنابلة كما يذكر هو اشترط أن تكون القبور في ذلك المكان ثلاثة حتى يصبح ذلك المكان مقبرة، قال ابن تيمية: لا هذا هذا العدد **لا أصل له** لا لغة ولا شرعا، مجرد أن يدفن رجل أو شخص أو ميت واحد في هذه الأرض صارت الأرض مقبرة، فإذا كان المسجد فيه قبر واحد لا تجوز الصلاة فيه، أرض هناك عراء ليست مسجدا لا تجوز الصلاة إلى القبر مواجهة، أما إذا صلى بعيدا يمينا يسارا أو أماما فلا محذور في ذلك، بهذا ينتهي الجواب عن سؤال أخينا الكريم. "الهدى والنور" (٦٤٧/ ١٦ : ٣٠ : ١٠٠) [١٥٣] باب هل تجوز صلاة الجنازة في مسجد فيه قبر؟ السائل: عندي ثلاثة أسئلة: السؤال الأول: ويوجد عندنا في مصر كثير من المساجد المقبورة التي بني من أجلها القبر أو بنيت هي من أجل القبر، ولا يوجد. (١)

"أضجعت، فدخل فقال، مالك يا عائش (١) حشيا (٢) رابية؟ قالت: قلت: لا شيء [يا رسول الله]، قال: لتخبرني أو ليخبرني اللطيف الخبير، قالت: قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، فأخبرته [الخبر]، قال: فأنت السواد الذي رأيت أمامي؟ قلت: نعم، فلهزني في صدري لهزة (٣) أوجعتي، ثم قال: أظننت أن يحيف الله عليك ورسوله؟! قالت: مهما يكتنم الناس يعلمه الله، [قال]: نعم قال فان جبريل أتاني حين رأيت فناداني - فأخفاه منك، فأجبته، فأخفيتك منك، ولم يكن ليدخل عليك، وقد وضعت ثيابك وظننت أن قد رقدت، فكرهت أن أوقظك. وخشيت أن تستوحشي - فقال: إن ربك يأمر أن تأتي أهل البقيع فتستغفر لهم، قالت: قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال: قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون). أخرجه مسلم (٣/ ١٤) والسياق له والنسائي (١/ ٢٨٦، ٢/ ١٦٠، ١٦٠ - ١٦١) وأحمد (٦/ ٢٢١) والزيادات له إلا الأولى والثالثة فإنها للنسائي (٤). \_\_\_\_\_ (١) يجوز في (عائش) فتح إلشين وضمها، وهما وجهان جاريان في كل المرحمات. (٢) بفتح المهملة وإسكان المعجمة معناه وقع عليك الحشا وهو الربو والتهيج الذي يعرض للمسرع في مشيه من ارتفاع النفس وتواتره. وقول: (رابية) أي مرتفعة البطن. (٣) اللهز: الضرب بجمع الكف في الصدر. (٤) والحديث استدلل به الحافظ في (التلخيص) (٥/ ٢٤٨) على جواز الزيارة للنساء وهو ظاهر الدلالة عليه، وهو يؤيد أن الرخصة شملت مع الرجال، لأن هذه القصة إنما كانت في المدينة، لما هو معلوم أنخص بني بعائشة في المدينة، والنهي إنما كان في أول الامر في مكة، ونحن نجزم بهذا وإن كنا لا نعرف تاريخا يؤيد ذلك، لأن الاستنتاج الصحيح يشهد له، وذلك من قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : (كنت نهيتكم) إذ لا يعقل في مثل هذا النهي أن يشرع في العهد المدني، دون العهد المكي الذي كان أكثر ما شرع فيه من الاحكام إنما هو فيما يتعلق بالتوحيد والعقيدة، والنهي عن الزيارة من هذا القبيل لأنه من باب سد الذرائع، وتشريعه إنما يناسب العهد المكي لأن الناس كانوا فيه، حديثي عهد بالاسلام، وعهدهم بالشرك قريبا، فنهاهم عن الزيارة لكي لا تكون ذريعة إلى الشرك، حتى إذا استقر التوحيد في قلوبهم، وعرفوا ما ينافيه من أنواع الشرك أذن لهم الزيارة، وأما أن يدعهم طيلة العهد المكي على عادتهم في الزيارة، ثم ينهاهم عنها في المدينة فهو بعيد جدا عن حكمة التشريع، ولهذا جزمنا بأن النهي إنما كان تشريعه في مكة، فإذا كان كذلك فأذنه لعائشة بالزيارة في المدينة دليل واضح على ما ذكرنا،

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٩٣/٢

فتأمله فانه شئ انقذ في النفس، ولم أر من شرحه على هذا الوجه، فان أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي. وأما استدلال صاحب رسالة (وصية شرعية) على ذلك بقوله (ص ٢٦): (وقد أقر الرسول ابنته فاطمة رضي الله عنها على زيارة قبر عمها حمزة رضي الله عنه). فهو استدلال باطل، لان الاقرار المذكور **لا أصل له** في شئ من كتب السنة، وما أظنه إلا وهما من المؤلف، فإن المروي عنها رضي الله عنها إنما هو زيارة فقط ليس في ذكر للاقرار المزعوم أصلاً، ومع ذلك فلا يثبت ذلك عنها، فإنه من رواية سليمان بن داود عن جعفر بن محمد عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه أن فاطمة بنت النبي صلي الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده. هكذا أخرجه الحاكم (١/ ٣٧٧) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٧٨) وقال: (كذا قال، وقد قيل عن سليمان بن داود عن أبيه علي بن جعفر بن محمد عن أبيه دون ذكر علي بن الحسين عن أبيه فيه، فهو منقطع). وقال الحاكم: (رواته عن آخرهم ثقات)! ورده الذهبي بقوله: (قلت: هذا منكر جداً، وسليمان ضعيف). قلت: وأنا أظنه سليمان بن داود بن قيس الفراء المدني، قال أبو حاتم (شيخ لا أفهمه فقط كما ينبغي) وقال الازدي: (تكلم فيه) ولهذا أورده الذهبي في (الضعفاء)، وحكى قول الازدي المذكور، فلا تغتر بسكوت الحافظ على هذا الاثر في (التلخيص) (ص ١٦٧)، وإن تابعه عليه الشوكاني كما هي عادته في (نيل الاوطار) (٤/ ٩٥)!! على أنه وقع عند الاول (علي بن الحسين عن علي)، فجعله من مسند علي رضي الله عنه وإنما هو من رواية ابنه الحسين رضي الله عنهما، كما عند الحاكم، أو من رواية جعفر بن محمد عن أبيه كما في رواية البيهقي المعلقة، فلعل ما في (التلخيص) وهو قوله (عن علي) محرف عن (عن أبيه). وسقط هذا كله عند الصنعاني في (سبل السلام) (٢/ ١٥١) فعزاه للحاكم من حديث علي بن الحسين أن فاطمة .... ثم قال: (قلت: وهو حديث مرسل، فإن علي بن الحسين لم يدرك فاطمة بنت محمد)! والحديث إنما هو من حديث علي بن الحسين عن أبيه علي ما سبق بيانه.. " (١)

"وفي الباب عن بشير بن الخصاصية، وقد ذكرت لفظه في التعليق على المسألة (٨٨)، (ص ١٣٥) وعن ابن عباس، وفيه ضعف كما يأتي التنبيه عليه في خاتمة المسألة الآتية بعد مسألة، وعن عمر وغيره، وفيها ضعف كما بينه الحافظ الهيثمي في (المجمع) (٣/ ٦٠). - وأما قراءة القرآن عند زيارتها، فمما **لا أصل له** في السنة، بل الأحاديث المذكورة في المسألة السابقة تشعر بعدم مشروعيتها، إذ لو كانت مشروعة، لفعلها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وعلمها أصحابه، لا سيما وقد سألت عائشة رضي الله عنها - وهي من أحب الناس إليه - صلى الله عليه وآله وسلم - عما تقول إذا زارت القبور؟ فعلمها السلام والدعاء. ولم يعلمها أن تقرأ الفاتحة أو غيرها من القرآن، فلو أن القراءة كانت مشروعة لما كنتم ذلك عنها، كيف وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في علم الأصول، فكيف بالكتمان، ولو أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - علمهم شيئاً من ذلك لنقل إلينا، فإذا لم ينقل بالسند الثابت دل على أنه لم يقع. ومما يقوي عدم المشروعية قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : (لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان يفر من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة) أخرجه مسلم (٢/ ١٨٨) والترمذي (٤/ ٤٢) وصححه وأحمد (٢/ ٣٣٧، ٢٨٤، ٣٨٨، ٣٧٨) من حديث أبي هريرة. وله شاهد من حديث الصلصال بن الدهميس. رواه البيهقي في (الشعب) كما في (الجامع الصغير). فقد أشار - صلى الله عليه وآله وسلم -

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٦٦/٢

وسلم - إلى أن القبور ليست موضعا للقراءة شرعا، فلذلك حض على قراءة القرآن في البيوت ونهي عن جعلها كالمقابر التي لا يقرأ فيها، كما أشار في الحديث الآخر إلى أنها ليست موضعا بصلاة أيضا، وهو قوله: «صلوا في» (١)

"القبور عامة. نعم، استدل بعضهم على ذلك بحديث ابن عباس قال: (مر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه، فقال: السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن على الأثر). أخرجه الترمذي (٢ / ١٥٦) والضياء في (المختارة) (٥٨ / ١٩٢ / ١) من طريق الطبراني وقال الترمذي: (حسن غريب). قلت: في سنده قابوس بن أبي ظبيان قال النسائي: (ليس بالقوي). وقال ابن حبان: (ردئ الحفظ، ينفرد عن أبيه بما لا أصل له). قلت: وهذا من روايته عن أبيه، فلا يحتج به، ولعل تحسين الترمذي لحديثه هذا إنما هو باعتبار شواهد، فإن معناه ثابت في الأحاديث الصحيحة وقد مضى قريبا ذكر قسم طيب منها، إلا أن قوله: (فأقبل عليهم بوجهه) منكر لتفرد هذا الضعيف به. إذا عرفت هذا، فقد قال الشيخ علي القاري في (مرقاة المفاتيح) (٢ / ٤٠٧): (فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون وجهه لوجه الميت وأن يستمر كذلك في الدعاء أيضا، وعليه عمل عامة المسلمين، خلافا لما قاله ابن حجر من أن السنة عندنا أنه في حالة الدعاء يستقبل القبلة كما علم من أحاديث آخر في مطلق الدعاء). قلت: وفي هذا الاستدلال نظر ظاهر، إذ ليس في الحديث إلا إقباله - صلى الله عليه وآله وسلم - بوجهه على القبور، وأما الإقبال على وجوه الموتى، فشيء آخر وهو يحتاج إلى نص آخر غير هذا، وهو مما لا أعرفه. فالحق أن الحديث لو ثبت سنده لكان دليلا واضحا على أن المار بالقبور. (٢)

"ولا يشرع وضع الآس ونحوها من الرياحين والورود على القبور، لأنه لم يكن من فعل السلف، ولو كان خيرا لسبقونا إليه" وقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: (كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة) (١). رواه ابن بطة في (الإبانة عن \_\_\_\_\_) (١) ولا يعارض ما ذكرنا حديث ابن عباس في وضع النبيص شقي جريدة النخل على القبرين وقوله: (لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا). متفق عليه وقد خرجته في (صحيح أبي داود) (١٥). فإنه خاص بمص بدليل أنه لم يجر العمل به عند السلف ولا مور أخرى يأتي بياها. قال الخطابي رحمه الله تعالى في (معالم السنن) (١ / ٢٧) تعليقا على الحديث: (إنه من التبرك بأثر النبيص ودعائه بالتخفيف عنهما، وكأنه جعل مدة بقاء النداة فيهما حدا لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس، والعامية في كثير من البلدان تغرس الخوص في قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا، وليس لما تعاطوه من ذلك وجه). قال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على الترمذي (١ / ١٠٣) عقب هذا: (وصدق الخطابي، وقد ازداد العامة إصرارا على هذا العمل الذي لا أصل له، وغلوا فيه، خصوصا في بلاد مصر، تقليدا للنصارى، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور، ويتهادون بها بينهم، فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحية لهم، ومجاملة للأحياء، وحتى صارت عادة شبيهة بالرسمة في المجاملات الدولية، فتجد الكبراء من المسلمين إذا نزلوا بلدة من بلاد أوربا ذهبوا إلى قبور عظمائها أو إلى قبر من يسمونه (الجندي المجهول) ووضعوا

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٧٥/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٨٢/٢

عليها الزهور، وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لا نداوة فيها تقليدا للافرنج، واتباعا لسنن من قبلهم، ولا ينكر ذلك عليهم العلماء أشباه العامة، بل تراهم أنفسهم يضعون ذلك في قبور موتاهم، ولقد علمت أن أكثر الاوقاف التي تسمى أوقافا خيرية موقوف ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع على القبور وكل هذه بدع ومنكرات **لا أصل لها** في الدين، ولا سند لها من الكتاب والسنة، ويجب على أهل العلم أن ينكروها وأن بطلوا هذه العادات ما استطاعوا) .. قلت: ويؤيد كون وضع الجريد على القبر خاص به، وأن التخفيف لم يكن من أجل نداوة شقها أمور: أ- حديث جابر رضي الله عنه الطويل في (صحيح مسلم) (٨ / ٢٣١ - ٢٣٦) وفيه قالص: (إني مررت بقبرين يعذبان، فأحببت بشفاعتي أن يرد عنهما ما دام الغصنان رطبين). فهذا صريح في أن رفع العذاب إنما هو بسبب شفاعتهن ودعائهن لا بسبب الندوة، وسواء كانت قصة جابر هذه هي عين قصة ابن عباس المتقدمة كما رجحه العيني وغيره، أو غيرها كما رجحه الحافظ في (الفتح)، أما على الاحتمال الأول فظاهر، وأما على الاحتمال الآخر، فلان النظر الصحيح يقتضي أن تكون العلة واحدة في القصتين للتشابه الموجود بينهما، ولان كون الندوة سببا لتخفيف العذاب عن الميت مما لا يعرف شرعا ولا عقلا، ولو كان الامر كذلك لكان أخف الناس عذابا إنما هم الكفار الذين يدفنون في مقابر أشبه ما تكون بالجنان لكثرة ما يزرع فيها من النباتات والاشجار التي تظل مخضرة صيفان شتاء! يضاف إلى ما سبق أن بعض العلماء كالسيوطي قد ذكروا أن سبب تأثير الندوة في التخفيف كونها تسبح الله تعالى، قالوا: فإذا ذهبت من العود وييس انقطع، تسبيحه! فإن هذا التعليل مخالف لعموم قوله تبارك وتعالى: (وإن من شئ إلا يسبح بحمده، ولكن لا تفقهون تسبيحهم). ب- في حديث ابن عباس نفسه ما يشير إلى أن السر ليس في الندوة، أو بالاحرى ليست هي السبب في تخفيف العذاب، وذلك قوله (ثم دعا بعسيب فشقه اثنين) يعني طولا، فإن من المعلوم أن شقه سبب لذهاب الندوة من الشق وييسه بسرعة، فتكون مدة التخفيف أقل مما لو لم يشق، فلو كانت هي العلة لابقاهن بدون شق ولوضع على كل قبر عسيبا أو نصفه على الأقل، فإذا لم يفعل دل على أن الندوة ليست هي السبب، وتعين أنها علامة على مدة التخفيف الذي أذن الله به استجابة لشفاعة نبيهص كما هو مصرح به في حديث جابر، وبذلك يتفق الحديثان في تعيين السبب، وإن احتمل اختلافهما في الواقعة وتعددتها. فتأمل هذا، فإنما هو شئ انقذ في نفسي، ولم أجد من نص عليه أو أشار إليه من العلماء، فإن كان صوابا فمن الله تعالى وإن كان خطأ فهو مي، واستغفره من كل ما لا يرضيه. ج- لو كانت الندوة مقصودة بالذات، لفهم ذلك السلف الصالح ولعملوا بمقتضاه، ولوضعوا الجريد والاس ونحو ذلك على القبور عند زيارتها، ولو فعلوا لاشهر ذلك عنهم، ثم نقله الثقات إلينا، لانه من الامور التي تلفت النظر، وتستدعي الدواعي نقله، فإذا لم ينقل دل على أنه لم يقع، وأن التقرب به إلى الله بدعة، فثبت المراد. وإذا تبين هذا، سهل حينئذ فهم بطلان ذلك القياس الهزيل الذي نقله السيوطي في (شرح الصدور) عمن لم يسمعه: (فإذا خفف عنهما بتسبيح الجريدة فكيف بقراءة المومن القرآن؟ قال: وهذا الحديث أصل في غرس الاشجار عند القبور) قلت: فيقال له: (أثبت العرش ثم انقش)، (وهل يستقيم الظل واعوج)؟ القياس صحيحا لبادر إليه السلف لانهم أحرص على الخير منا. فدل ما تقدم على أن وضع الجريد على القبر خاص بمحض، وأن السر في تخفيف العذاب عن القبرين لم يكن في نداوة العسيب بل في شفاعتهن ودعائهن لهما، وهذا مما لا يمكن وقوعه مرة أخرى بعد انتقاهن إلى الرفيق الاعلى ولا لغيره من بعدهن، لان الاطلاع على عذاب القبر من خصوصياته عليه الصلاة والسلام،



وهو من الغيب الذي لا يطلع عليه إلا الرسول كما جاء في نص القرآن (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول) واعلم أنه لا يناقش ما بينا ما أورده السيوطي في (شرح الصدور) (١٣١): (وأخرج ابن عساكر من طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن أبا برزة الأسلمي رضي الله عنه كان يحدث أن رسول الله ص مر على قبر وصاحبه يعذب، فأخذ جريدة فغرسها في القبر، وقال: عسى أن يرفه عنه ما دامت رطبة. وكان أبو برزة يوصي: إذا مت فضعوا في قبري معي جريدتين. قال: فمات في مفازة بين (كرمان) و (قومس)، فقالوا: كان يوصينا أن تضع في قبره جريدتين وهذا موضع لا نصيبها فيه، بينما هم كذلك إذ طلع عليهم ركب من قبل (سجستان)، فأصابوا معهم سيفا، فأخذوا جريدتين، فوضعوهما معه في قبره. وأخرج ابن سعد عن مورك قال: أوصى بريدة أن تجعل في قبره جريدتان). قلت: ووجه عدم المنافاة، أنه ليس في هذين الاثرين - على فرض التسليم بثبوتهما معا - مشروعية وضع الجريد عند زيارة القبور، الذي ادعينا بدعيتة عدم عمل السلف به، وغاية ما فيهما جعل الجريدتين مع الميت في قبره وهي قضية أخرى، وإن كانت كالتى قبلها في عدم المشروعية لان الحديث الذي رواه أبو برزة كغيره من الصحابة لا يدل على ذلك، لا سيما والحديث فيه وضع جريدة واحدة، وهو أوصى بوضع جريدتين في قبره على أن الاثر لا يصح إسناده، فقد أخرجه الخطيب في تاريخ (بغداد) (١/ ١٨٣ ١٨٢) ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) في آخر ترجمة نضلة بن عبيد بن أبي برزة الأسلمي عن الشاه بن عمار قال: ثنا أبو صالح سليمان بن صالح الليثي قال: أنبأنا النضر بن المنذر بن ثعلبة العبدي عن حماد بن سلمة به. قلت: فهذا إسناد ضعيف، وله علتان: الاولى: جهالة الشاه والنضر فيني لم أجد لهما ترجمة. والاخرى: عننة قتادة فإنهم لم يذكروا له رواية عن أبي برزة، ثم هو مذكور بالتدليس فيخشى من عننته في مثل إسناده هذا. وأما وصية بريدة، فهي ثابتة عنه، قال ابن سعد في (الطبقات) (ج ٧ ق ١ ص ٤): أخبرنا عفان بن مسلم قال: ثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا عاصم الاحول قال: قال مورك: أوصى بريدة الأسلمي أن توضع في قبره جريدتان. فكان أن مات بأدنى خراسان فلم توجد إلا في جوالق حمار. وهذا سند صحيح، وعلقه البخاري (٣/ ١٧٣) مجزوما. قال الحافظ في شرحه: (وكان بريدة حمل الحديث على عمومته، ولم يره خاصا بذينك الرجلين، قال ابن رشيد: ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما، فلذلك عقبه بقول ابن عمر: إنما يظله عمله). قلت: ولا شك أن ما ذهب إليه البخاري هو الصواب لما سبق بيانه، ورأي بريدة لا حجة فيه، لانه رأى والحديث لا يدل عليه حتى لو كان عاما، فإن النبيص لم يضع الجريدة في القبر، بل عليه كما سبق. و (خير الهدى هدى محمد). " (١)

"ولو نارا نفخت بها أضاءت ولكن أنت تنفخ في رمادوللشوكاني رحمه الله تعالى رسالة لطيفة نافعة في هذا الباب أسماها «شرح الصدور في تحريم رفع القبور» مطبوعة في «المجموعة المنيرية» (١/ ٦٢ - ٧٦). الرابع: عن ثمامة بن شفي قال: «خرجنا مع فضالة بن عبيد إلى أرض الروم، وكان عاملا لمعاوية على الدرب، (وفي رواية: غزونا أرض الروم، وعلى ذلك الجيش فضالة بن عبيد الانصاري)، فأصيب ابن عم لنا [ب] (رودس) (١) فصلى عليه فضالة، وقام على حفرتة حتى واره، فلما سويناه عليه حفرتة قال: أخفوا عنه، (وفي الرواية الاخرى: خففوا عنه) (٢) فإن رسول الله - صلى الله

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٨٥/٢

عليه وآله وسلم - كان يأمرنا بتسوية القبور». أخرجه أحمد (١٨ / ٦) بالروایتين وإسناده حسن، وابن أبي شيبة (٤ / ١٣٥ - ١٣٨) بالرواية الاخرى. ورواه مسلم (٣ / ٦١) وأبو داود (٢ / ٧٠) والنسائي (١ / ٢٨٥) والبيهقي (٤ / ٢ - ٣) من طريق أخرى عن ثمانية نحوه أخصر منه، وهو رواية لأحمد (٦ / ٢١) ولفظها عنده: «سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: سوا قبوركم بالأرض». وفي سنده ابن لهيعة وهو سئ الحفظ. وأما الحديث المشهور على اللسنة بلفظ: «خير القبور الدوارس» فلا أصل له في شيء من كتب السنة، وهو بظاهره منكر؛ لأن القبر لا ينبغي أن يدرس، بل

\_\_\_\_\_ (١) جزيرة معروفة في البحر الأبيض المتوسط، جنوب غرب تركيا. [منه] (٢) هي بمعنى الرواية التي قبلها، إلا أن هذه عدت بالتحديد وتلك بالالف. [منه] (١)

"الصلاة في الطور - فقال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد تبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي». وشهر حسن الحديث، وإن كان فيه بعض الضعف». قلت: لقد تساهل الحافظ رحمه الله تعالى في قوله في شهر أنه حسن الحديث، مع أنه قال فيه في «التقريب»: «كثير الأوهام» كما سبق، ومن المعلوم أن من كان كذلك فحديثه ضعيف لا يحتج به، كما قرره الحافظ نفسه في «شرح النخبة» ثم هب أنه حسن الحديث، فإنما يكون كذلك عند عدم المخالفة، أما وهو قد خالف جميع الرواة الذين رواوا الحديث عن أبي سعيد، والآخرين الذين رواه عن غيره من الصحابة كما تقدم بيانه، فكيف يكون حسن الحديث مع هذه المخالفة؟! بل هو منكر الحديث في مثل هذه الحالة، دون أي شك أو ريب. أضف إلى ذلك أن قوله في الحديث «إلى مسجد» مما لم يثبت عن شهر نفسه؛ فقد ذكرها عنه عبد الحميد ولم يذكرها عنه ليث بن أبي سليم، وهذه الرواية عنه أرجح لموافقتها لروايات الثقات كما عرفت. وأيضاً فإن المتأمل في حديثه يجد فيه دليلاً آخر على بطلان ذكر هذه الزيادة فيه، وهو قوله: أن أبا سعيد الخدري احتج بالحديث على شهر لذهابه إلى الطور، فلو كان فيه هذه الزيادة التي تخص حكمه بالمساجد دون سائر المواضع الفاضلة، لما جاز لأبي سعيد رضي الله عنه أن يحتج به عليه، لأن الطور ليس مسجداً، وإنما هو الجبل المقدس الذي كلم الله تعالى موسى عليه، فلا يشمل الحديث لو كانت الزيادة ثابتة فيه، ولكان استدلال أبي سعيد به والحالة هذه وهماً، لا يعقل أن يسكت عنه شهر ومن كان معه، فكل هذا يؤكد بطلان هذه الزيادة، وأنها لا أصل لها عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فثبت مما تقدم أنه لا دليل يخص الحديث بالمساجد، " (٢)

٩ - زيارتها يوم العيد. «المدخل» ١ / (٢٨٦)، «الإبداع» (١٣٥)، «السنن» (٧١). ١٠ - زيارتها يوم الاثنين والخميس. ١١ - وقوف بعض الزائرين قليلاً بغاية خشوع عند الباب كأنهم يستأذنون! ثم يدخلون «الإبداع» (٩٩). ١٢ - الوقوف أمام القبر واضعاً يديه كالمصلي ثم يجلس. (منه). ١٣ - التيمم لزيارة القبر. ١٤ - صلاة ركعتين عند الزيارة يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة، وسورة الإخلاص ثلاثاً، ويجعل ثوابها للميت! (١). ١٥ - قراءة الفاتحة للموتى. «تفسير المنار» (٨ / ٢٦٨). ١٦ - قراءة (يس) على المقابر (٢). ١٧ - قراءة [قل هو الله أحد] إحدى عشرة مرة

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٩٥/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٤١٨/٢

١٨٠٠ - الدعاء بقوله: اللهم إني أسألك بحزمة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -! أن لاتعذب هذا الميت ( ٣ ).  
 \_\_\_\_\_ ( ١ ) ذكره في (شرح الشريعة) (ص ٥٧٠) بقوله: (والسنة في الزيارة أن يبدأ فيتوضأ ويصلي ركعتين يقرأ في كل ركعة ... الخ)! وليس في السنة شيء من هذا بل فيها تحريم قصد الصلاة عند القبور ... [منه]. ( ٢ ) وحديث: «من دخل المقابر فقرأ سورة (يس) خفف الله عنهم وكان لهم بعدد ما فيها حسنات» لا أصل في شيء من كتب السنة، والسيوطي لما أورده في «شرح الصدور» (ص ١٣٠) لم يزد في تخرجه على قوله: «أخرجه عبد العزيز صاحب الخلال بسنده عن أنس»! ثم وقفت على سنده فإذا هو إسناد هالك كما حققت في «الأحاديث الضعيفة» (١٢٩١). [منه]. ( ٣ )  
 أورده البركوي في «أحوال أطفال المسلمين» (ص ٢٢٩) فقال: «وفي الخبر: من زار قبر مؤمن وقال: اللهم اني أسألك ... الخ رفع الله عنه العذاب إلى يوم ينفخ في الصور»! وهذا حديث باطل لا أصل له في شيء من كتب السنة ولا أدري كيف استجاز البركوي رحمه الله نقله دون عزوه لأحد من المحدثين مع ما فيه من التوسل المبتدع والحرم والمكروه تحريماً عنده كما قرر ذلك في رسالته المذكورة (ص ٣٥٢). [منه].. (١)

" ١٩ - السلام عليها بلفظ: «عليكم السلام» بتقديم «عليكم» على «السلام» (والسنة عكس ذلك كما في جميع الأحاديث الواردة في الباب ( ١ ). ٢٠ - القراءة على مقابر أهل الكتاب: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾ قل: بلى وربي لتبعثن ﴿ الآية ( ٢ ). ٢١ - الوعظ على المنابر والكراسي في المقابر في الليالي المقمرة. «المدخل» ( ١ / ٢٦٨ ). ٢٢ - الصباح بالتهليل بين القبور ( ٣ ). ٢٣ - تسمية من يزور بعض القبور حاجاً! ( ٤ ). \_\_\_\_\_ ( ١ ) وشبهة القائل بهذه البدعة ومنهم شارح «الشريعة» (ص ٧٥٠): حديث جابر بن سليم قال: لقيت رسول الله ... فقلت عليك السلام، فقال: عليك السلام تحية الميت .. ! الحديث. أخرجه أبو داود ( ٢ / ١٧٩ ) والترمذي ( ٢ / ١٢٠ ) طبع بولاق) والحاكم ( ٤ / ١٨٦ ) وصححه ووافقه الذهبي وهو كما قالوا. قال الخطابي: (وإنما قال ذلك القول منه إشارة إلى ما جرت به العادة منهم في تحية الأموات - يعني في الجاهلية - إذ كانوا يقدمون اسم الميت على الدعاء وهو مذكور في أشعارهم كقول الشاعر: عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترحمها فالسنة لا تختلف في تحية الأحياء والأموات. وأيده ابن القيم في «التهذيب» وعلي القارئ في «المرقاة» ( ٢ / ٤٠٦ و ٤٧٩ ) فراجعهما. [منه]. ( ٢ ) استحبه في «شرح الشريعة» (ص ٥٦٨) ولا أصل له في السنة، بل فيها خلافه فراجع (المسألة ١٢٥). [منه]. ( ٣ ) لقد رأيت ذلك من أحدهم غير مرة يقف صباح كل يوم قبيل طلوع الشمس قائماً على قبر. فجمع بين محرم وبدعة!! [منه]. ( ٤ ) قال شيخ الإسلام في «الاختيارات» ( ١٨١ ): «ويعزر من يسمي من زار القبور والمشاهد حاجاً إلا أن يسمى حاجاً بقيد كحج الكفار والضالين، ومن سمى زيارة ذلك حجاً أو جعل له مناسك فانه ضال مضل وليس لأحد أن يفعل في ذلك ما هو من خصائص حج البيت». [منه].. ( ٢ )

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٤٣١/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٤٣٢/٢

"[١٦٩] باب حد الزيارة الشرعية للقبور، وكيفية السلام على الموتى؟ سؤال: يا شيخ! ما هو القول الفصل في زيادة النساء للقبور؟ الشيخ: هن شقائق الرجال، هذا هو القول الفصل. مداخلة: فما هي الزيارة الشرعية للرجال أنفسهم؟ الشيخ: معروف: هو السلام على الموتى بالسلام المشروع، والاعتبار بهم، وكفى الله المؤمنين القتال. مداخلة: ما حكم يعني من يقف عند قبر معين ويقول: هذا فلان وفلان ويكون مع مجموعة من الناس، ويقول السلام عليك يا سيدنا فلان .. السلام عليك يا سيدنا فلان .. السلام عليك ... الشيخ: لا، هذا ليس وارد. "لقاءات المدينة" (١/ ٣٤: ٠٠) [١٧٠] باب هل يصح شيء في النهي عن زيارة القبور ليلا للرجال؟ سؤال: هل يصح شيء في النهي عن لزيارة القبور ليلا للرجال؟ الشيخ: لا، لا يصح أي شيء، زيارة القبور يجوز ليلا نهارا، في أي وقت شاء الزائر، دون تخصيص وقت للزيارة، كما يفعل بعض الناس ببعض المواسم والأعياد، هذا لا أصل له في السنة، والرسول عليه السلام قد ثبتت زيارته للبقيع ليلا، فلا فرق في النهار أو في الليل كانت الزيارة. "الهدى والنور" (١٢/ ٩٠: ١٩: ٠٠). (١)

"الأشجار على مقابرهم أو قبورهم بزعم أنها تخفف العذاب عن أولئك الأموات بسبب أن هذا الشجر الأخضر يسبح الله عز وجل، وبهذا التسبيح يخفف العذاب عن أهل القبور، هذا الحديث الصحيح لا يدل على هذا التعليل الذي لا أصل له في الشرع أولا، بل الحديث الذي سألت عنه يدل على أن هذا الغصن الرطب الذي وضعه الرسول عليه السلام لم يكن سببا لتخفيف العذاب حتى يصح أن يتخذ هذا السبب نظاما ويطبق في مقابر المسلمين، وإنما يدل على أن رطوبة هذا الغصن إنما كان علامة وتحديدا لزمان تخفيف العذاب عن أولئك المقبورين؛ ذلك لأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما سئل عما فعل من وضع الغصنين على القبرين، قال: «لعل الله أن يخفف عنهما ماداما رطبين»، هذا حديث البخاري ومسلم، وهناك رواية من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما سئل أجاب: بأن الله عز وجل قبل شفاعته عليه السلام أن يخفف العذاب مادام الغصن رطبا، إذا ما هو السبب في التخفيف؟ شفاعته الرسول أي: دعاء الرسول، إذا: الرطوبة هذه ليست هي السبب، إنما هي علامة، ماداما رطبين فالعذاب مخفف، هذا صريح في الحديث، لكن هناك أشياء استنباطية نظرية سليمة تؤكد هذا المنصوص في الحديث، أول ذلك: لو كان مجرد وضع الغصن الأخضر على القبر سببا لتخفيف العذاب لجرى السلف الأول على اتخاذ هذه الوسيلة تخفيفا للعذاب، وإذا لم يفعلوا، فهذا دليل أنهم لم يفهموا ذلك الفهم الخلفي أن سبب التخفيف هو رطوبة الغصن هذا شيء، وشيء ثان: لو أن ذلك يكون سببا شرعيا لتخفيف العذاب فهنئا للكفار الذين أصبحت مقابرهم حدائق غناء، فإذا يخفف عنهم العذاب بسبب هذه العلة المبتدعة المختلقة التي لا أصل لها في السنة، وثالثا وأخيرا: ربنا عز وجل يقول: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون﴾. (٢)

"مرفوعا، ومن هذا الوجه ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ٢٦٤) وقال: لا يصح، وأبوهم: محمد بن مجيب (الأصل محب وهو تصحيف). قال مجي: كذاب، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وتعبه السيوطي في "الآلآء" (١/

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٤٤٢/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٤٧٠/٢

(٢٢٢) بقوله: قلت له طريق آخر قال أبو نعيم: حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر حدثنا محمد بن عبد الرحيم بن شبيب عن محمد بن قدامة المصيصي عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا. قلت: فذكره نحوه إلا أنه قال: «فإن أذاك الموت وأنت كذلك حجت الملائكة إلى قبرك كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام». وسكت عليه السيوطي، وهو بهذا اللفظ أشد نكارة عندي من الأول لما فيه من ذكر الحج إلى القبر فإنه تعبير مبتدع لا أصل له في الشرع ولم يرد فيه إطلاق الحج إلى شيء مما يزار إلا إلى بيت الله الحرام، وإنما يطلق الحج إلى القبور، المبتدعة الذين يغالون في تعظيم القبور مثل شد الرحال إليها والبيات عندها والطواف حولها، والدعاء والتضرع لديها ونحو ذلك مما هو من شعائر الحج حتى لقد ألف بعضهم كتابا سماه "مناسك حج المشاهد والقبور" ! على ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، وهذا ضلال كبير لا يشك مسلم شم رائحة التوحيد الخالص في كونه أكره شيء إليه - صلى الله عليه وآله وسلم -، فكيف يعقل إذن أن ينطق عليه السلام بهذه الكلمة: "حجت الملائكة إلى قبرك كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام"؟! اللهم إن القلب يشهد أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ما صدر منه حرف من هذا، فقبح الله من وضعه. "الضعيفة" (١/ ٤٣٠ - ٤٣١) .. (١)

"قلت: لقد ترك الشيخ رحمه الله المسألة معلقة، فلم يبيت في أنهم كانوا يستقبلونها، أو يستقبلون القبر، وكأن ذلك لعدم وجود رواية ثابتة عنهم في ذلك، ولكن لو فرض أنهم كانوا يستقبلونه، فقد علمت أنهم في هذه الحالة كانوا يستدبرون الغرب لا القبلة، لعدم إمكان ذلك في زمانهم، وسبق أن الاكثرين يقولون باستقبال وجهه - صلى الله عليه وآله وسلم - أيضا عند السلام عليه، وهذا يستلزم استدبار القبلة، الأمر الذي نقطع أنه لم يقع في عهد الصحابة كما سلف، فهذا أمر زائد على استقبال الحجرة، ولا بد له من دليل لإثباته، فهل له من وجود؟ ذلك مما لا أعرفه، ولا رأيت أحدا من العلماء تعرض لهذا، سواء في خصوص قبر الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - أو في القبور عامة. نعم، استدل بعضهم على ذلك بحديث ابن عباس قال: «مر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه، فقال: السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن على الأثر». أخرجه الترمذي (٢/ ١٥٦) والضياء في «المختارة» (٥٨/ ١٩٢/ ١) من طريق الطبراني وقال الترمذي: «حسن غريب». قلت: في سنده قابوس بن أبي ظبيان قال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن حبان: «ردئ الحفظ، ينفرد عن أبيه بما لا أصل له». قلت: وهذا من روايته عن أبيه، فلا يحتج به، ولعل تحسين الترمذي لحديثه هذا إنما هو باعتبار شواهد، فإن معناه ثابت في الأحاديث الصحيحة وقد مضى قريبا ذكر قسم طيب منها، إلا أن قوله: «فأقبل عليهم بوجهه» منكر لتفرد هذا الضعيف به. إذا عرفت هذا، فقد قال الشيخ علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٤٠٧): «فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون وجهه». (٢)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٤٧٢/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٤٨٢/٢

"أريد منك شيئاً، قلت له: تفضل، قال: إذا وصلت إلى هناك بالسلامة أقرئ سلامي إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، كان الوضع يومئذ خيراً مما هو الآن، مع الأسف تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبر قبيح، فقلت له: ألا أدلك هو الشاهد على ما هو خير لك مما توصيه، قال: تفضل، قلت: أنا إنسان قد لا أصل بسبب أو أكثر إلى المدينة، وقد أصل فلا أتذكر، فالآن: أفلا أدلك على ما هو خير لك قال: تفضل، قلت: صل عليه الآن يصل الآن بأسرع من طرف البصر، وذكرت له هذا الحديث: «إن الله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام» فهؤلاء موظفون من رب العالمين فقط لتبليغ نبينا صلوات الله وسلامه عليه سلام أمته. ويحسن التنبيه أيضاً بحديث: «من صلى علي نائياً أبلغته، ومن صلى علي قريباً مني سمعته» هذا حديث موضوع لا أصل له، فقد كنت خرجته تحريجاً علمياً في الجزء الأول كما أذكر

من "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة". "فتاوى الإمارات" (٥ / ٠٠ : ٣٨ : ٥٢). (١)

"العبودية لله تعالى وحده، وإفراده سبحانه بجميع أنواعها وفروعها. ومن ذلك اعتقاد بعضهم الصدق في خبر يتحدث به إنسان ما إذا عطس هو أو أحد الحاضرين عند تحدّثه بذلك (١). ومنها اعتقادهم بأن أحداً من أصحابهم أو أقربائهم يذكرهم بخير إذا طنت آذانهم (٢)، وكذلك اعتقادهم بأن بلاء ينزل عليهم إذا قصوا أظافرهم في الليل وفي أيام السبت والأحد (٣) ... ، أو إذا كنسوا بيوتهم ليلاً ... ، ومنها اعتقادهم أنهم إذا حسنوا ظنهم بحجر واعتقدوا فيه فإنه ينفهم (٤). \_\_\_\_\_ (١) لعل مستند هذا الاعتقاد حديث: "من حدث حديثاً فعطس عنده فهو حق" وهو حديث باطل، وقد أورده الشوكاني في كتابه "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" (ص ٢٢٤). وهذا وما بعده أمثلة جيدة لبيان خطر الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في نشر العقائد الباطلة، والعادات المستزلة، مما يوجب على كل مسلم واع معرفتها والتحذير منها، ولا يتم ذلك إلا بالاهتمام بعلوم السنة ودراساتها، وهذا مما حدا بي إلى وضع كتابي "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة" وقد صدر منه ثلاثة مجلدات، يسر الله نشر المجلدات الباقية، وهذا الحديث تجد الكلام عليه وبيان بطلانه مفصلاً فيه برقم (١٣٦). (طبع المكتب الإسلامي) [منه]. (٢) أصل هذه العقيدة حديث موضوع هو: "إذا طنت أذن أحدكم فليصل علي، وليقل: ذكر الله بخير من ذكرني" وأورده الشوكاني في "الفوائد المجموعة" (ص ٢٢٤). [منه]. (٣) وقد تلقى هذه العقيدة الباطلة بعض المتفقهة فنظمها شعراً يلقي بعض طلاب المدارس الشرعية، ومنها قوله: قص الأظافر يوم السبت آكلة ... تبدو وفيما يليه تذهب البركة وعالم فاضل يبدو بتلوها وإن يكن في الثلاثاء فاحذر الهلاكة. [منه]. (٤) أصل هذه العقيدة الضالة حديث: "لو أحسن أحدكم ظنه في حجر لنفعه الله به" أورده الحافظ العجلوني في "كشف الخفاء" (٢ / ١٥٢) ونقل عن ابن تيمية أنه كذب، وعن ابن حجر أنه لا أصل له، وعن صاحب "المقاصد" أنه لا يصح، ونقل عن ابن القيم قوله: (هو من كلام عباد الأصنام الذين يحسنون ظنهم بالأحجار) وانظر كتابي السابق، رقم (٤٥٠) [منه] .. (٢)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٥٦٥/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٥٨٨/٣



"الموضوعات" وقال: (هذا حديث موضوع بلا شك)، وأقره الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٢٧٣) فلا يحتاج به، وإن كان قول القائل: (أسألك بمعاقد العز من عرشك) يعود إلى التوسل بصفة من صفات الله عز وجل، فهو توسل مشروع بأدلة أخرى كما سبق، تغني عن هذا الحديث الموضوع. قال ابن الأثير رحمه الله: (أسألك بمعاقد العز من عرشك، أي بالخصال التي استحق بها العرش العز، أو بمواضع انعقادها منه، وحقيقة معناه: بعز عرشك، وأصحاب أبي حنيفة يكرهون هذا اللفظ من الدعاء). فعلى الوجه الأول من هذا الشرح، وهو الخصال التي استحق بها العرش العز، يكون توسلا بصفة من صفات الله تعالى فيكون جائزا، وأما على الوجه الثاني الذي هو مواضع انعقاد العز من العرش، فهو توسل بمخلوق فيكون غير جائز، وعلى كل فالحديث لا يستحق زيادة في البحث والتأويل لعدم ثبوته، فنكفي بما سبق. "التوسل" (ص ٢٩ - ٤٩) [٢٣٢] باب بيان بعض أنواع التوسل الشرعي، ومناقشة بعض الأدلة التي يستدل بها المخالفون على جوازه [روى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم» [قال الإمام]: (لا أصل له). " (١)

"أبا بكر الآجري أخرجه في " الشريعة " (ص ٤٢٧) من طريق الفهري المتقدم بسند آخر له عن عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب موقوفا عليه. ورواه (ص ٤٢٢ - ٤٢٥) من طريق أبي مروان العثماني قال: حدثني أبي (في الأصل: ابن وهو خطأ) عثمان بن خالد عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: " من الكلمات التي تاب الله عز وجل على آدم عليه السلام أنه قال: اللهم إني أسألك بحق محمد عليك .. " الحديث نحوه وليس فيه ادعني بحقه إلخ. وهذا موقوف وعثمان وابنه أبو مروان ضعيفان لا يحتاج بهما لو روي حديثا مرفوعا، فكيف وقد روي قولاً موقوفا على بعض أتباع التابعين، وهو قد أخذه - والله أعلم - من مسلمة أهل الكتاب أو غير مسلمتهم، أو عن كتبهم التي لا ثقة لنا بها، كما بينه شيخ الإسلام في كتبه. وكذلك رواه ابن عساكر (٢/ ٣١٠) عن شيخ من أهل المدينة من أصحاب ابن مسعود من قوله موقوفا عليه وفيه مجاهيل. وجملة القول: أن الحديث لا أصل له عنه - صلى الله عليه وآله وسلم -، فلا جرم أن حكم عليه بالبطان الحافظان الجليلان الذهبي والعسقلاني كما تقدم النقل عنهما. وما يدل على بطلانه أن الحديث صريح في أن آدم عليه السلام عرف النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عقب خلقه، وكان ذلك في الجنة، وقبل هبوطه إلى الأرض، وقد جاء في حديث إسناده خير من هذا على ضعفه أنه لم يعرفه إلا بعد نزوله إلى الهند وسماعه باسمه في الأذان! انظر الحديث (٤٠٣). ومع هذا كله فقد جازف الشيخ الكوثري وصححه مع اعترافه بضعف عبد. " (٢)

"لأمتك، قال - صلى الله عليه وآله وسلم - : «اجبريل! ما اسمه وما صفته؟ قال: أما اسمه فأويس ...». قال ابن حبان: "فذكر حديثا طويلا في ورقتين، وهو باطل لا أصل له عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولا ابن عمر أسنده، ولا نافع حدث به، ولا مالك رواه. ومحمد بن أيوب يضع الحديث على مالك". وأقره ابن الجوزي؛ ولكنه قال فأفاد: "وقد وضعوا خبرا طويلا في قصة أويس من غير هذه الطريق؛ وإنما يصح عن أويس كلمات يسيرة جرت له مع عمر،

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٦١٠/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٦٢٤/٣

وأخبره رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: «يأتي عليكم أويس، فإن استطعت أن يستغفر لك فافعل»، فأطال القصاص وأعرضوا (كذا) في حديث أويس بما لا فائدة في الإطالة بذكره". قلت: وحديث ابن عمر هذا قد ساقه بطوله ابن عساكر (ص ٢٠٨ - ٢١٠) من طريق محمد بن أيوب نفسه، وليس فيه حديث الترجمة، ولا في غيره من طرقه الكثيرة المختلفة عند ابن عساكر سنداً ومتناً، طويلاً وقصراً، لكن فيه - مع الطول البالغ فيه - جملتان استنكرتهما جداً: الأولى: قول علي لأويس: "إنا نسألك بحق حرماننا هذا إلا أخبرتنا باسمك" .. فإنه توسل بمخلوق، وهو غير مشروع كما هو معلوم. "الضعيفة" (١٣ / ١ / ٥٩٥ - ٥٩٩). [٢٣٤] باب أقسام التوسل للمشروع وحكم التوسل غير المشروع سؤال: فضيلة الشيخ! سائل يسأل يقول: ما هو التوسل المشروع، وما قولكم في التوسل بجاه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وما صحة الأحاديث التي وردت في التوسل بذات النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حياً وميتاً؟". (١)

"الصلاة في غيابه - صلى الله عليه وآله وسلم - عنهم، فكيف يترك التوسل به - صلى الله عليه وآله وسلم - أيضاً بعد وفاته، لو كان ذلك ممكناً، ويلجئون إلى التوسل بغيره؟ وكما لم يقبل أبو بكر أن يؤم المسلمين فمن البديهي أن لا يقبل العباس أيضاً أن يتوسل الناس به، ويدعوا التوسل بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لو كان ذلك ممكناً. (تنبيه): وهذا يدل من ناحية أخرى على سخافة تفكير من يزعم أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - في قبره حي كحياتنا، لأنه لو كان ذلك كذلك لما كان ثمة وجه مقبول لانصرافهم عن الصلاة وراءه - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى الصلاة وراء غيره ممن لا يدانيه أبداً في منزلته وفضله. ولا يعترض أحد على ما قررته بأنه قد ورد أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «أنا في قبري حي طري، من سلم علي سلمت عليه". وأنه يستفاد منه أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - حي مثل حياتنا، فإذا توسل به سمعنا واستجاب لنا، فيحصل مقصودنا، وتحقق رغبتنا، وأنه لا فرق في ذلك بين حاله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حياته - وبين حاله بعد وفاته أقول: لا يعترض أحد بما سبق لأنه مردود من وجهين: الأول حديثي: وخلاصته أن الحديث المذكور لا أصل له بهذا اللفظ، كما أن لفظة (طري) لا وجود لها في شيء من كتب السنة إطلاقاً، ولكن معناه قد ورد في عدة أحاديث صحيحة، منها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة علي" قالوا: يا رسول الله! وكيف تعرض صلاتنا عليك، وقد أرمت (قال: يقولون: بليت)، قال: «إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء" ومنها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون" وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «مررت ليلة أسري بي على موسى قائماً يصلي في قبره" وقوله: «إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام" .." (٢)

"الحديث الثالث: عن أبي أمامة قال: "كان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إذا أصبح، وإذا أمسى دعا بهذا الدعاء: اللهم أنت أحق من ذكر، وأحق من عبد .. أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السماوات والأرض، وبكل حق هو لك، وبحق السائلين عليك ...". قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠ / ١١٧): "رواه الطبراني، وفيه فضال بن

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٦٣٦/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٦٥٩/٣

جبير، وهو ضعيف مجمع على ضعفه". قلت: بل هو ضعيف جدا، اتهمه ابن حبان فقال: "شيخ يزعم أنه سمع أبا أمامة، يروي عنه ما ليس منه حديثه". وقال أيضا: "لا يجوز الاحتجاج به بحال، يروي أحاديث لا أصل له". وقال ابن عدي في "الكامل" (١٣ / ٢٥): "أحاديثه كلها غير محفوظة". قلت: فالحديث شديد الضعف، فلا يجوز الاستشهاد به أيضا، كما فعل صاحب "المصباح" (ص ٥٦). الحديث الرابع: عن أنس بن مالك قال: لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي رضي الله عنهما دعا أسامة بن زيد وأبا أيوب الأنصاري وعمر بن الخطاب وغلاما أسود يحفرون... فلما فرغ دخل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فاضطجع فيه فقال: "الله الذي يحيي ويميت، وهو حيلا يموت، اغفر لأمي فاطمة بين أسد، ولقنها حجتها، ووسع مدخلها بحق". (١)

"مشروعية التوسل المختلف فيه، لأن-على قولهم-عبادة مشروعة، وأقل أحوال العبادة أن تكون مستحبة، والاستحباب حكم شرعي من الأحكام الخمسة التي لا تثبت إلا بنص صحيح تقوم به الحجة، فإذا الحديث عنده ضعيف، فلا حجة فيه البتة، وهذا بين لا يخفى إن شاء الله تعالى. الحديث السابع: "توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم": وبعضهم يرويه بلفظ: "إذا سألتكم الله فاسألوه بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم". هذا باطل لا أصل له في شيء من كتب الحديث البتة، وإنما يرويه بعض الجهال بالسنة كما نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "القاعدة الجلية" (ص ١٣٢، ١٥٠) قال: (مع أن جاهه - صلى الله عليه وآله وسلم - عند الله أعظم من جاه جميع الأنبياء والمرسلين، ولكن جاه المخلوق عند الخالق ليس كجاه المخلوق عند المخلوق فإنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، والمخلوق يشفع عند المخلوق بغير إذنه، فهو شريك له في حصول المطلوب، والله تعالى لا شريك له كما قال سبحانه: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ، وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ، وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ، وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ (سبأ: ٢٢ - ٢٣). فلا يلزم إذن من كون جاهه - صلى الله عليه وآله وسلم - عند ربه عظيما، أن نتوسل به إلى الله تعالى لعدم ثبوت الأمر به عنه - صلى الله عليه وآله وسلم -، ويوضح ذلك أن الركوع والسجود من مظاهر التعظيم فيما اصطلح عليه الناس، فقد كانوا وما يزال بعضهم يقومون ويركعون ويسجدون لمليكمهم ورؤيسهم والمعظم لديهم، ومن المتفق عليه بين المسلمين أن محمدا - صلى الله عليه وآله وسلم - هو أعظم الناس لديهم، وأرفعهم عندهم. ترى فهل يجوز لهم أن. (٢)

"أبو حنيفة رحمه الله تعالى، ومن شاء التفصيل فعليه بشرح عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي رحمه الله، (ص ٣٣٧ - ٣٤٨، طبعة المكتب الإسلامي بتحقيقي). ولعل مستند الدكتور في تقرير تلك العقيدة ما ورد في قصة المعراج المنسوبة كذبا وعدوانا إلى الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، مع أنه هو نفسه يقول (١) عن هذه القصة: "إنه كتاب ملفق من مجموعة أحاديث باطلة لا أصل لها ولا سند!" والحقيقة أن كلامه هذا بهذا الإطلاق هو الباطل، إذ يوجد في الكتاب المذكور كثير من الأحاديث الصحيحة، وبعضها مما رواه الشيخان، ولكن المؤلف خلطها بأحاديث

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٦٩٢/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٧٠٦/٣

أخرى بعضها موضوع وبعضها **لا أصل له**، وبعضها ضعيف، وقد بينت ذلك في ردي على الدكتور البوطي الذي نشر في مجلة التمدن الإسلامي أولاً، ثم في كتاب مستقل، كما سبق بيانه قريباً (ص ١٢١). ٥ - جهله بالمعنى اللغوي لكلمة الاستشفاع: وهذه غلطة شنيعة أخرى وقع فيها الدكتور -اصحله الله وهده- إذ استدل بالاستشفاع الوارد في أحاديث الاستسقاء على التوسل المبتدع، فقال: "وقد مر بيان استحباب الاستشفاع بأهل الصلاح والتقوى، وأهل بيت النبوة الوارد في الاستسقاء وغيره، وأن ذلك مما أجمع عليه جمهور الأئمة والفقهاء بما فيهم الشوكاني وابن قدامة والصنعاني وغيرهم" وما كان للدكتور أن يقع في هذا الخطأ لو كان يفقه معنى الاستشفاع في اللغة، ورغبة في تنوير القراء وإفادتهم نورد بعض \_\_\_\_\_ (١) في كتابه "فقه السيرة" (ص ١٥٥). [منه].. (١)

"إليهم إدراكا سمعوا به مقاله، ولولا إخبار رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بسماعهم لحملنا نداءه إليهم على معنى التوبيخ لمن بقي من الكفرة وعلى معنى شفاء صدور المؤمنين". قلت: ولذلك أوردته الخطيب التبريزي في "باب المعجزات" من "المشكاة" (ج ٣ رقم ٥٩٣٨ - بتخريجي) والأمر الآخر: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أقر عمر وغيره من الصحابة على ما كان مستقراً في نفوسهم واعتقادهم أن الموتى لا يسمعون، بعضهم أوماً إلى ذلك إيماء، وبعضهم ذكر صراحة، لكن الأمر بحاجة إلى توضيح فأقول: أما الإيماء فهو في مبادرة الصحابة لما سمعوا نداءه - صلى الله عليه وآله وسلم - لموتى القلب بقولهم: "ما تكلم أجساداً لا أرواح فيها؟" فإن في رواية أخرى عن أنس نحوه بلفظ "قالوا" بدل: "قال عمر" كما سيأتي في الكتاب (ص ٧١ - ٧٣) فلولا أنهم كانوا على علم بذلك سابق تلقوه منه - صلى الله عليه وآله وسلم - ما كان لهم أن يبادروه بذلك، وهب أنهم تسرعوا وأنكروا بغير علم سابق فواجب التبليغ حينئذ يوجب على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن يبين لهم أن اعتقادهم هذا خطأ، وأنه **لا أصل له** في الشرع، ولم نر في شيء من روايات الحديث مثل هذا البيان وغاية ما قال لهم: "ما أنتم بأسمع لما أقول منهم". وهذا - كما ترى - ليس فيه تأسيس قاعدة عامة بالنسبة للموتى جميعاً تخالف اعتقادهم السابق، وإنما هو إخبار عن أهل القلب خاصة، على أنه ليس ذلك على إطلاقه بالنسبة إليهم أيضاً إذا تذكرت رواية ابن عمر التي فيها "إنهم الآن يسمعون" كما تقدم شرحه، فسماعهم إذن خاص بذلك الوقت، وبما قال لهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقط، فهي واقعة عين لا عموم لها؛ فلا تدل على أنهم يسمعون دائماً وأبداً، وكل ما يقال لهم، كما لا تشمل غيرهم من الموتى مطلقاً، وهذا واضح إن شاء الله تعالى. ويزيده ووضوحاً ما يأتي.. (٢)

"بالحرف (ص ٤):" "وها هي (!) الصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا يستصحبون بعض نساءهم لخدمة أنفسهم في الغزوات والحروب، وكانوا يضمّدون (!) الجرحى ويهيئون (!) لهم الطعام، وكانوا يوم ذي قار عند اشتداد وطيس الحرب بين الإسلام والفرس كانت النساء تخرج أهاليهن وتبعث الحماس في النفوس بقولها: إن تقبلوا نعانق ونفرش النمارق، أو تدبروا نفارق فراق غير وامق، فانظر إلى هذا الجهل ما أبعد مداه! فقد جعل المعركة بين الإسلام والفرس، وإنما هي بين المشركين

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٧٣٦/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٧٦٦/٣

والفرس، ونسب النشيد المذكور لنساء المسلمين في تلك المعركة! وإنما هو لنساء المشركين في غزوة أحد! كن يحمسن المشركين على المسلمين كما هو مروي في كتب السيرة! فقد خلط بين حادثتين متباينتين، وركب منهما ما **لا أصل له** البتة بجهله أو تجاهله ليتخذ من ذلك دليلاً على جواز الأناشيد المزعومة، ولا دليل في ذلك - لو ثبت - مطلقاً إذ أن الخلاف بين الطنطاوي ومخالفه ليس هو مجرد مدح النبي بل إنما هو فيما يقتزن بمدحه مما لا يليق شرعاً كما سبقت الإشارة إليه وغير ذلك مما لا مجال الآن لبيان، ولكن صدق من قال: "حبك الشيء يعمي ويصم" فهؤلاء أحبوا الأناشيد النبوية، وقد يكون بعضهم مخلصاً في ذلك غير مغرض فأعماهم ذلك عما اقتزن بها من المخالفات الشرعية. ثم إن هذا الرجل اشترك مع رجلين آخرين في تأليف رسالة ضدنا أسموها "الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة" حشوها بالافتراءات والجهالات التي تنبئ عن هوى وقلة دراية، فحملني ذلك على أن ألفت في الرد عليهم كتاباً أسميته "تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة" موزعاً على ست رسائل صدر منها الرسالة الأولى وهي في بيان بعض افتراءاتهم. (١)

"[٢٨٠] باب هل خلق النبي قبل الذوات؟ [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين». (موضوع) [قال الإمام]: ومثله: «كنت نبياً ولا آدم ولا ماء ولا طين». (موضوع). [قال الإمام]: ذكر هذا والذي قبله السيوطي في ذيل "الأحاديث الموضوعة" (ص ٢٠٣) نقلاً عن ابن تيمية، وأقره، وقد قال ابن تيمية في رده على البكري (ص ٩): **لا أصل له**، لا من نقل ولا من عقل، فإن أحداً من المحدثين لم يذكره، ومعناه باطل، فإن آدم عليه السلام لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الطين ماء وتراب، وإنما كان بين الروح والجسد، ثم هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان حينئذ موجوداً، وأن ذاته خلقت قبل الذوات، ويستشهدون على ذلك بأحاديث مفترية، مثل حديث فيه أنه كان نوراً حول العرش، فقال: يا جبريل أنا كنت ذلك النور، ويدعي أحدهم أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يحفظ القرآن قبل أن يأتيه به جبريل. ويشير بقوله: "وإنما كان بين الروح والجسد" إلى أن هذا هو الصحيح في هذا الحديث ولفظه: "كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد" وهو صحيح الإسناد كما بينته في "الصحيحة" (١٨٥٦) "الضعيفة" (١/ ٤٧٣ - ٤٧٤) .. (٢)

"الأربعين ولا الأربعمائة **لا أصل لهذا** الحديث إطلاقاً إلا إذا صح التعبير في أمخاخ المخرفين، هذا له وجود هناك فقط، هذا ما هو الإسلام؟ الإسلام قال الله قال رسوله ... قال الصحابة ليس بالتمويه إلى آخر ما قال ابن القيم رحمه الله. "رحلة النور" (٤٠/أ: ٠٠ : ٠٠ : ٠٠) [٢٨٢] هل الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - نور؟! [قال الإمام]: [رددنا] قول من قال: بأن الرسول عليه السلام نور، وأبطلنا هذا القول بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (الكهف: ١١٠) فهو عليه السلام كالbشر تماماً، خلق كما خلق البشر، يعني: حملت فيه أمه كما تحمل كل الأمهات تسعة أشهر، ووضعته كما تضع كل أم ولدها، سوى أنها رأت في المنام أنها خرج منها نور أضاءت لها الشام، أو بصرى الشام، هذا صحيح كرؤيا كمنام، فعليه الصلاة والسلام كان كما تعلمون يأكل ويشرب ويمرض، ويجرح و .. و ..

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٨٠١/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٨١٥/٣

إلى آخره، فهو بشر لا يختلف عنهم إطلاقاً إلا بما اصطفاه الله من الوحي والنبوة والرسالة. "الهدى والنور" (٣٢٢ / ٢٩ : ٠١ : ٢٨٣) باب هل خلق النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من النور؟ وهل النور الحمدي أول خلق الله! قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون...» (١) "تصحيح بذلك. وهذا إسناد جيد حسن كما قال ابن كثير في " البداية " (١٣١ / ٧) ومن هذا الوجه رواه البيهقي في " الدلائل " (١ / ١٨١)، وكل ما يروى عن عمر في هذه القصة سوى هذا فلا يثبت مثل ما جاء في " روض الرياحين " (ص ٢٥) أنه كشف لعمر عن حال سارية وأصحابه من المسلمين وحال العدو؛ فإنه لا أصل له، وإنما هو من ترهات الصوفية لدعم كشوفاتهم المزعومة. نسأل الله السلامة. "تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ١٥٣). [٣٠٦] باب هل يستدل بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : "كان نبي من الأنبياء يخط" على جواز الخط على الرمل؟ [جاء في حديث معاوية بن الحكم السلمي المعروف بحديث الجارية أنه قال للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -] : قلت: يا رسول الله إني حديث عهد بجاهلية وقد جاء الله بالإسلام وإن منا رجلاً يأتون الكهان. قال: "فلا تأثم". قلت: ومنا رجال يتطيرون. قال: "ذاك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصدهم". قال قلت ومنا رجال يخطون. قال: "كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك". رواه مسلم. [قال الإمام معلقاً على قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «فذاك»] : أي مصيب. وهو كالتعليق بالمحال لأن خط ذاك النبي كان معجزة وقد انقضت، فكيف يمكن أن نعرف الموافقة؟ "تحقيق مشكاة المصابيح" (١ / ٣١١) .. (٢)

"يشربا من إناء مج فيه - صلى الله عليه وآله وسلم - وأن يفرغاه على وجوههما، ثم قال: «تبرك الصحابة بآثار رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -». ثم أورد فيه حديث طلق بن علي وفيه أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - توضأ وتمضمض ثم صبه في إداوة لهم. ثم أعاد الترجمة ذاتها وذكر تحتها حديثاً ثالثاً في تبرك أسماء بجبته - صلى الله عليه وآله وسلم - ثم أعاد الترجمة للمرة الرابعة وأورد فيه حديثاً في تبرك أم سلمة بشعر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فما هو الفائدة من تكرار هذه العناوين والتراجم في الوقت الذي لا يمكن اليوم التبرك بآثاره - صلى الله عليه وآله وسلم - لعدم وجودها؟ وما يفعلونه اليوم في بعض البلاد من التبرك في بعض المناسبات بشعرة محفوظة في زجاجة فهو شيء لا أصل له في الشرع، ولا يثبت ذلك بطرق صحيحة. نعم إنما يستفيد من هذه التراجم بعض مشايخ الطرق كما سبق ذكره في المقدمة، ولعل المصنف وضع هذه التراجم مساعدة منه لهم على استعباد مريدتهم وإخضاعهم لهم باسم التبرك بهم والله المستعان». هذا الذي قلته في النقد المذكور نقلته مضطراً بالحرف الواحد ليقابله القارئ الكريم بما نسبته البوطي إلي، ليتبين له افتراؤه وغلوؤه في قوله: «هذا كلام خطير لا ينبغي أن يتفوه به مسلم»، فأنت ترى أن الدكتور تعمد حذف لفظة «كبير» المضافة إلى «فائدة» والتي هي نص صريح في أنني لا أنفي الفائدة مطلقاً من معرفتها كما زعم البوطي، وإنما أنفي فائدتها الكبرى وهذا أمر واضح لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى، وقد عللت ذلك بتعليل بين فقلت: «لا يمكن اليوم التبرك بآثاره - صلى

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٨١٧/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٨٩٤/٣



الله عليه وآله وسلم - لعدم وجودها .... » فتبقى الفائدة التي ليست بكبيرة إنما هي معرفتها لمجرد العلم بالشيء ولا الجهل به، فكيف ينسب البوطي إلى تلك الفرية: «هذه الأحاديث لا فائدة منها في هذا العصر»؟! (١)

"فأقول: في الكلام خبط وخلط كثير وادعاء ما لا أصل له، وما لا يعقل، كما أنه ليس هناك ولا حديث واحد يثبت به مطلق التوسل الذي زعمه الدكتور (المقلد الذي يقول ما لم يقله أي مجتهد في الدنيا!!) فهلا ذكر شيئاً من تلك الأحاديث التي تثبت مطلق التوسل، وبين وجه دلالتها على ما زعم، وأعرض عن هذا الكلام والجمعجة التي لا طحن فيها. ثم كيف يجعل التوسل بمعنى التبرك، والتوسل عنده لا يستلزم حضور المتوسل به، كما هو صريح كلامه، وبين التبرك الذي يقتضي حضور الشيء المتبرك به، كما هو ظاهر الأحاديث التي ذكرها الأستاذ البوطي ومن قبله الكتاني وغيرهما؟! وإلا فكيف يمكن التبرك بها؟! وأيضاً فكلامه صريح في جواز التوسل بقوله في دعائه: اللهم إني أتوسل إليك بفضلات نبيك وعرقه و... وغير ذلك مما يستحي من كتابته فضلاً عن النطق به كل مسلم عاقل غيور على مقام الإلهية، ويا خجلتاه إذا قام الدكتور على المنبر يوم الجمعة يدعو بهذا الدعاء تحقيقاً منه لما ذهب إليه من فلسفة التوسل بالفضلات!! وتالله لقد ازددنا يقيناً بعدم مشروعية التوسل بالذات لما رأينا الدكتور البوطي قد استلزم منه مشروعية التوسل بجزء من أجزاء الذات حتى ولو كان من الجنس الذي كان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - نفسه يتطهر ويتنزه منه كما هو ثابت في «الصحيحين» وغيرهما من كتب السنة المطهرة. خامساً: لقد تبين مما سبق أن ما ظنه الدكتور البوطي في السبب ظن إثم؛ لأنني أولاً لم ألغ فائدة أحاديث التبرك بآثاره - صلى الله عليه وآله وسلم - كما سبق بيانه. وثانياً لأنه قائم على. (٢)

"[٣١٢] باب خطأ نشر أحاديث التبرك بآثار النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بين العوام سدا للذريعة [ذكر الإمام من ضمن ما أخذه على كتاب الكتاني «نصوص حديثية فيالثقافة العامة»]: إيراده "أي الكتاني في كتابه" أحاديث لا يترتب على معرفتها اليوم كبير فائدة، تحت العناوين الآتية: (ص ٢٢): «التبرك بآثار رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بأمره»: وذكر فيه حديث على بن أبي طالب وفيه أمره - صلى الله عليه وآله وسلم - له ولغيره أن يشربا من إناء مج فيه - صلى الله عليه وآله وسلم - وأن يفرغا على وجوههما. ثم قال: «تبرك الصحابة بآثار رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -» ثم أورد فيه حديث طلق بن علي وفيه أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - توضأ وتمضمض ثم صبه في أداة لهم. ثم أعاد الترجمة للمرة الرابعة وأورد فيه حديثاً في تبرك أم سلمة بشعر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فما هو الفائدة من تكرار هذه العناوين والتراجم في الوقت الذي لا يمكن اليوم التبرك في بعض المناسبات بشعرة محفوظة في زجاجة فهو شيء لا أصل له في الشرع، ولا يثبت ذلك بطريق صحيح. نعم إنما يستفيد من هذه التراجم بعض مشايخ الطرق كما سبق ذكره في المقدمة، ولعل المصنف وضع هذه التراجم مساعدة منه لهم على استعباد مريدتهم واخضاعهم لهم باسم التبرك بهم! والله المستعان. ثم قال: (ص ٢٣) تقبيل يد الرسول ورجليه! (٣)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩٠٥/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩٠٧/٣

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩٠٩/٣

"طريق ابن سيرين، والآخر من طريق محمد وهو ابن سيرين، فهو في الحقيقة إسناد واحد ولكن يزيد بن إبراهيم قال عنه: نبئت"، فأثبت أن ابن سيرين أخذ ذلك بالواسطة عن مسروق ولم يثبت ذلك ابن عون وكل منهما ثقة فيما روى إلا أن يزيد بن إبراهيم قد جاء بزيادة في السند، فيجب أن تقبل كما هو مقرر في "المصطلح" لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وبناء عليه فالإسناد بذلك إلى مسروق ضعيف لا تقوم به حجة لأن مداره على راو لم يسم مجهول، فلا يجوز الجزم بنسبة ذلك إلى مسروق رضي الله عنه ورحمه كما صنع الشيعي. الرابعة: لقد أدخل الشيعي في هذا الأثر زيادة ليس لها أصل في "المصنف" وهي قوله: "من تربة المدينة المنورة"! فليس لها ذكر في كل من الروايتين عنده كما رأيت. فهل تدري لم أفتعل الشيعي هذه الزيادة في هذا الأثر؟ لقد تبين له أنه ليس فيه دليل مطلقا على اتخاذ القرص من الأرض المباركة "المدينة المنورة" للسجود عليه إذا ما تركه على ما رواه ابن أبي شيبه ولذلك ألحق به هذه الزيادة ليوهم القراء أن مسروقا رحمه الله اتخذ القرص من المدينة للسجود عليه تبركا، فإذا ثبت له ذلك ألحق به جواز اتخاذ القرص من أرض كربلاء بجامع اشتراك الأرضين في القداسة!! وإذا علمت أن المقيس عليه باطل لا أصل له وإنما هو من اختلاق الشيعي عرفت أن المقيس باطل أيضا لأنه كما قيل: وهل يستقيم الظل والعود أعوج؟! فتأمل أيها القارئ الكريم مبلغ جرأة الشيعة على الكذب حتى على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال، يتبين لك صدق من وصفهم من الأئمة بقوله: "أكذب الطوائف الرافضة"! ومن أكاذيبه قوله (ص ٩): "ورد في صحيح البخاري صحيفة (!) (٣٣١)". (١)

"أرجوكم عرض ذلك على الشيخ ناصر الدين الألباني لإفادتنا مشكورين؟ خالد محمد حسون .. سلمية [الجواب]: الحديث المذكور، قال ابن تيمية: إنه كذب، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: إنه لا أصل له، وأقرهما الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة» (١٩٥ - ١٦٠) ولا يمكن أن يكون حكمة من حكم العرب، إلا أن يكون للعرب المشركين لما فيه من تأييد ظاهر لوثنتهم المعروفة التي إنما بعث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لتحطيمها، وإنقاذ أصحابهم منها إلى نور التوحيد الخالص من أوضارها ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السماوات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون﴾. محمد ناصر الدين الألباني دمشق "مقالات الألباني" (ص ١٦٤ - ١٦٥) .. (٢)

"عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، كهذا الحديث لأن الكشف أحسن أحواله - إن صح - أن يكون كالرأي، وهو يخطيء ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى، نسأل الله السلامة منه، ومن كل ما لا يرضيه. "الضعيفة" (١/ ١٤٤ - ١٤٥). [٣٤١] باب استنكار مقولة: فلان جمع بين علم الظاهر والباطن [قال الإمام]: وعلي بن محمد الفقيه يعرف ب (مادشاه)، قال أبو نعيم (٢/ ٢٤): "كان من شيوخ الفقهاء أحد أعلام الصوفية .. جمع بين علم الظاهر والباطن (!) [والإمام رحمه الله يكثر من استخدام علامة التعجب للاستنكار] "الضعيفة" (٧/ ٣٣٨ - ٣٣٩). [٣٤٢] باب لقاء الألباني بالولي الحشاش! سؤال: سؤالي في مجال الحديث الذي ذكره الأخ الشيخ محمد بالنسبة للقصص والأحاديث التي ترد

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩١٩/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩٢١/٣

على ألسنة بعض الشيوخ، على سبيل المثال: القصة التي سمعتها والتي وردت على لسان الشيخ عبد الحميد كشك والتي أرى يعني فيها من التناقض الكبير من حيث أنه لا أستطيع أصدق أنها نسبت أو ذكرت حتى في التاريخ، يعني القصة يقولها كما ذكر هو: إنه بعض الناس كان يشرب من قربة كان فيها خمر، فمر عليه عمر بن الخطاب أول مرة وعندما رآه هدهد بأنه سوف يجلد إن رآه يشرب الخمر مرة ثانية، فمر عنه مرة ثانية مر عنه وهو عن مسافة فرآه الرجل رأى عمر بن الخطاب فدعا الله أن يحول الخمر إلى خل، نعم فعندما سأله. " (١)

"عمر بن الخطاب ما الذي في القربة قال: إنه خل، فشمه عمر بن الخطاب فكان خلا فهذا في رأيي فيه نوع من التناقض ومخالفة الفقه ... قصدي إنه كان على معصية، ويدعو الله أن ينحيه من المعصية وهو يفعلها، وأيضا يذكر عن عبد الحميد كشك أيضا أنه يروي أو يقول بعض الأحاديث الضعيفة والتي سندها يعني غير صحيح، وسؤالي بالنسبة للمجال هذا لأنه أعلم أن عبد الحميد كشك له تأثير كبير على الشباب اليوم ويذكر الأحاديث والقصص الضعيفة، فبدنا تعليقك على المسألة هذه؟ الشيخ: الحقيقة أن هذه القصة التي نقلتها عن الرجل أنا ما مرت علي لا في الأحاديث الصحيحة ولا في الحسنة ولا في الضعيفة ولا في الموضوعة ولا في التي **لا أصل لها**، وحقيقة أخرى مؤسفة أن الشيخ كشك هذا لا ينكر أن أسلوبه في التأثير على عامة الناس أسلوب عجيب لكن لا أعني أن هذا الأسلوب هو أسلوب مشروع لأنه يستعمل العاطفة وإثارة عواطف الحاضرين بمثل الأمر بالصلاة على الرسول زيدوه صلاة وأسمعوني إلى آخره، لكن في النهاية أسلوبه مؤثر، لكنه مع الأسف الشديد أنه قصاص وليس بالعالم وخاصة فيما يتعلق في مجال الحديث النبوي، فهو حواش مع كونه قصاصا، فهو يجمع ما هب ودب من الأحاديث ويعط الناس بها ويذكرهم فيها، وهنا تدخل كسبب يحمل مثل هذا الواعظ على الانحراف قاعدة مزعومة تذكر في بعض كتب مصطلح الحديث على أنه قاعدة مسلمة لا شية فيها، وأنه يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، هذه الجملة مع أنها من المختلف فيها عند علماء الحديث هل هي مسلمة أم هي مرفوضة، والذي تنبناه نحن وذكرنا ذلك في أكثر من كتاب واحد أو رسالة واحدة أن المسلم لا يجوز له أن يتقرب إلى الله تبارك وتعالى بحديث يعرف ضعفه، هذا. " (٢)

"الذي تنبناه، لكن مع أن الذين تنبوا هذه القاعدة وضعوا للعمل بها شروطا فلما أخل جماهير المتبنين من المتأخرين لهذه القاعدة انتشرت الأحاديث الضعيفة والموضوعة. لكن نحن لنا تجارب كثيرة وكثيرة جدا مع الذين ينتمون إلى العلم إذا حدث أحدهم بالحديث وهو نعلم يقينا لا يدري من أين جاء هذا الحديث ولا يدري أنه صحيح أو ضعيف لكنه إذا فوجئ بالإنكار عليه وقيل له: يا أخي أنت تروي هذا الحديث وهذا الحديث ضعيف رأسا أجاب بالقاعدة المزعومة: لكن يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها هل أنت تعلم أن هذا الحديث الذي رويته أنفا هو حديث ضعيف؟ ما يعلم شيئا من ذلك؟ إذا قد أخل بالقاعدة لأنها وضعت لها شروط منها أن يعلم أن هذا الحديث حديث ضعيف حتى لا يختلط عليه الضعيف بالصحيح هذه القاعدة تساعد الوعاظ والقصاص والخطباء وو أن

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩٥٧/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩٥٨/٣

لا يتحفظوا في رواية الحديث عن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ لأنه إن كان الحديث صحيحا فالحمد لله، وإن كان الحديث ضعيفا يعمل به في فضائل الأعمال. فالشيخ المذكور ليس عنده معرفة بالحديث ولذلك يروي في قصصه وفي مواعظه ما هب ودب من أحاديث، فلا تستغرب أن يروي ما **لا أصل له** إطلاقا من الآثار التي ليست لها صلة بحديث الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -. قصة الخمر والخل وهذه مصيبة الدهر والبحث في هذا الحقيقة يطول وبخاصة أن بعض العلماء يستجيزون رواية ما هو أخطر من مثل هذه الرواية أنه هذا دعى الله أن يتحول الخمر المحرم إلى خل محلل، لكن ما بالك والقصص. " (١)

"عباس سمع معنى هذا الكلام الذي قاله من عند نفسه من الرسول عليه السلام، لكن هو عبر عنه بلفظ من عنده، ويمكن أن يكون هذا كما يقوله علماء الحديث في كثير من الأحاديث: إنه موقوف في حكم المرفوع. «لتزخرنفها كما زخرت اليهود والنصارى» هذا اليوم واقع، فدخلت الأناشيد التي يسمونها بغيا وظلما وعدوانا بالأناشيد الدينية دخلت مع الدف إلى المساجد يتقربون بها إلى الله تبارك وتعالى. فنسأل الله عز وجل أن يعرفنا بهدي نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -، وأن يمسكنا به حتى نلقاه تبارك وتعالى. نعم. "الهدى والنور" (٣١٣ / ٣٤ : ٢٨ : ٠٠) [٤٢٢] باب ما هو الجفر؟ السائل: ... الجفر هذا يقال أنه علم قائم بذاته، فيه معلومات تعطينا عنه؟ الشيخ: مثل شمس المعارف الموصوف بشمس المعارف الكبرى، الجفر **لا أصل له** إطلاقا، إنما روايات لا خطام لها ولا سنام تنسب لعلي رضي الله عنه **ولا أصل لها** إطلاقا، وفيها أخبار تتعلق بأمور غيبية لا يمكن للبشر أن يعرفوها إلا بطريق الوحي، وهي ليست من الوحي الذي أنزله الله على قلب محمد عليه السلام، فالجفر يمكن أن يعبر عنه بعبارة أخرى عبارة عن أحاديث موضوعة مجموعة باسم كتاب الجفر، ثم أين هذا الكتاب؟ لا وجود له إلا مفرقا في بعض الروايات في بعض الكتب، فليس له .. مداخلة: هو كتاب أستاذ، أم علم أنا فهمت أنه علم. الشيخ: إيه كتاب، كتاب الجفر منسوب لعلي.. " (٢)

"يصلي ولا يصوم ولا يأتي بشيء من الأركان الإسلامية، فإذا ذكر بذلك قال يا أخي العبرة ليس بالصلاة، وإنما العبرة بما في القلب، وقد يورد بهذه المناسبة حديثا **لا أصل له**: اثنان لا تقر بهما: الشرك بالله والإضرار بالناس، هذا هو، فهو يقول لك أنا معاملتني مع الناس لا أغش ولا أسرق ولا .. انظر الرجل الفلاني لا يصلي إلا بالصف الأول، وحيته كذا .. لكن غشاش، لكن كذا ... إلى آخره، فهذا عذر أقبح من ذنب؛ لأننا نقول لمثل هذا المنحرف، إذا كان فلانا يصلي ولكن يغش، فأنت خذ خيره ودع شره، وخذ خيره وهو يصلي بالصلاة خير، هو يغش وأنت لا تغش، فظل على أمانتك للناس، وعدم غشك، لكن لا تنس حق الله وعليك أن تعبدته وأن تخضع له في كل يوم خمس مرات .. إلى آخره. "الهدى والنور" (٦٢٥ / ٤٥ : ٠٠ : ٠٠) [٥١٣] باب منه [قال الإمام]: إن هناك ارتباطا بين الظاهر والباطن، وأنه إذا صلح الظاهر صلح الباطن، وإذا صلح الباطن صلح الظاهر، فبينهما ترابط عجيب، عجيب جدا، نعم. ولذلك فإن إصلاح الظواهر من إصلاح البواطن، إصلاح الظواهر، ولهذا تجد أن هدي المشركين كما جاء في بعض الأحاديث يختلف عن هدي المؤمنين منطلقهم

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩٥٩/٣

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١١١٧/٣

في حياتهم، في مجالسهم في دخولهم في خروجهم في لقاءهم بعضهم لبعض حسبكم من ذلك: تحية بعضهم لبعض بالانحناء، أو برفع القبعة، ونحو ذلك من التكاليف التي قامت عليها حياة الأعاجم من قبل، فهذه كلمة الأعاجم التي إذا أطلقت يراد بها غير المسلمين، كما أن عند الأعاجم المسلمين استعمال". (١)

"قصدا وهي الذنوب، وأن يخطئوا في مخالفة النص لا قصدا وإنما لسوء فهم فلا مؤاخذه في ذلك، المؤاخذه متى تكون؟ إذا أقيمت الحجة على إنسان، سواء كانت الحجة في مسألة عقدية فكرية أو كانت الحجة في مسألة فقهية، ثم عاند وأصر على خطئه فهنا تكون المؤاخذه، والعكس لا، أي: إذا إنسان وقع في خطأ عقدي لكنه هو كان حريصا على معرفة الصواب في تلك العقيدة لكنه لم يوفق إلى ذلك، ولو أقيمت الحجة عليه لرجع إلى الصواب فلا مؤاخذه عليه. لذلك هذا الكلام في الحقيقة يجرنا إلى مسألة من تلك المسائل المنهجية التي يجب أن نعرفها، فإن بعض العلماء، وبخاصة الكتاب اليوم، يخطئون في هذه المسألة، كثيرا ما تقرأون أو تسمعون: أن الخطأ في الفهم يغتفر في الفروع وليس في الأصول، هذا خطأ، الخطأ يغتفر مطلقا، سواء كان في الفروع أو كان في الأصول؛ لأنه عدم المؤاخذه من الله عز وجل لعباده هو لعدم وجود قصد المخالفة من هذا العبد لربه، فإذا وجدت المخالفة، سواء كانت المخالفة في العقيدة أو في الحكم في الفقه ولم يكن القصد هو العناد والمكابرة والجحد فلا مؤاخذه في ذلك، فالتفريق بين الأصول والفروع، بين العقيدة والفقه في مسألة عدم المؤاخذه بالخطأ في الفروع والمؤاخذه في الأصول، هذا التفريق لا أصل له، فهذا التفريق يشبه تماما التفريق البدعي الآخر وهو: أنه يجب الأخذ بحديث الآحاد في الفروع ولا يؤخذ بحديث الآحاد في الأصول، هذا خطأ وهذا خطأ. أروي لكم الآن حديثا من الأحاديث الصحيحة التي أخرجها الشيخان في صحيحهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ومن حديث حذيفة بن اليمان أيضا رضي الله تعالى عنه: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «كان في من قبلكم رجل لم يعمل خيرا قط، فلما حضره الموت جمع بنيه حوله فقال لهم: أي أب لكم؟ قالوا:» (٢)

"الشيخ: لا شك أنه لا يجوز تكفير مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله إلا وهو يعلم أن الذي ينكره هو ثابت في السنة، أما إذا كان جاهلا فينبغي أن يعلم بدل أن يكفر، فمن أنكر شيئا يؤمن بثبوتة في السنة ومع ذلك فهو أنكره هذا بلا شك كافر يجل دمه. وهذا الجواب يجرنا إلى مسألة خلافية منذ قديم ألا وهي أن كثير من العلماء المتأخرين يقسمون الحديث النبوي من حيث وروده إلينا إلى قسمين حديث متواتر، وحديث آحاد، وبينون على ذلك أنهم يقولون من أنكر حديث التواتر فهو كافر، ومن أنكر حديث الآحاد فليس بكافر، أنا أعتقد أن هذا الجواب التفصيلي قائم على التفصيل السابق للحديث المتواتر وحديث الآحاد، وكل من التفصيلين لا أصل له في الشرع، من حيث الواقع في حديث متواتر وفي حديث آحاد؛ لأن التواتر والآحاد هو طريقة وصول الحديث إلى فرد من الأفراد، لكن هذا ليس من طبيعة الحديث، لأن الحديث هو ما صدر من فم الرسول عليه السلام وليس من القرآن، فالتفصيل السابق بالتفريق بين من أنكر حديث التواتر فهو كافر، ومن أنكر حديث الآحاد فهو فاسق، هذا ليس دقيقا؛ إنما الصحيح أن يقال: كل من أنكر

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٨٦/٤

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢١٧/٤

حديثاً يعتقد أن الرسول قاله فهو كافر سواء كان هذا الحديث عند زيد من الناس متواتر أو آحاد، المهم أن الشخص الذي أنكر الحديث يعتقد أن النبي عليه السلام قاله مع ذلك يقول لك: هذا الحديث لا يمكن أن يقبل لأنه ما يدخل في العقل إلى آخر الفلسفة العصرية المعروفة اليوم أما كونه حديث متواتر أو حديث آحاد فهذا التفصيل لا يمكن أن يعرفه إلا في المليون واحد من المسلمين، وبالكاد أن يوجد هذا الواحد في المليون، ولذلك أنا اعتقد أن من الدسائس التي أدخلت في الإسلام بسوء نية أو بحسن قصد لكن على كل حال هذا دخيل في الإسلام ألا. (١)

"ولذلك أنا قلت لهذه الجماعة: أنتم لا يمكن أن تجدوا حديثاً متواتراً؟ لأن ... لأنه مرة من المرات صارت مجادلة بيني وبينهم يا جماعة أنا شايف كتبكم ممتلئة بالأحاديث الضعيفة والتي لا أصل لها إلى آخره قالوا نستعين بأمثالك قلت لهم ما شاء الله ... بدم تستعينون برجال من خارج حزبكم لازم العلم ينبع منكم ويرجع على غيركم إلى آخره، فقلت لهم افترضوا أنه أنا هذا الحديث ثبت لدي بطريق التواتر، قلنا لكم حديث عذاب القبر متواتر، هذا ما أفاد التواتر عندكم؛ لأن أنا شخص واحد لا بد أن يجيكم من أطراف العالم الإسلامي علماء متخصصون في علم الحديث يقولون نفس القول هذا بأن حديث عذاب القبر متواتر وهذا غير واقع، لذلك لا يمكن أن أتصور أنكم تؤمنون بعقيدة نابعة من حديث متواتر؛ لأن هذا التواتر لا وجود له، مش عندكم كأفراد من حزب التحرير؛ عند شيخهم الكبير تقي الدين؛ لأنه هو كأبي قارئ يقرأ في كتاب يقرأ أن هذا حديث آحاد أو حديث تواتر لكن ما صار متواتراً عنده؛ لأنه قراه بدلالة شخص واحد، وهذا يختلف اختلافاً كبيراً في الحكم على الحديث بالتواتر. في البحوث الفقهية علماء الأحناف عندهم فلسفة أخرى تتعلق بالفقه، علماء الكلام جاؤوا بالفلسفة السابقة حديث الآحاد لا تؤخذ منه عقيدة، لكن فقهاء الحنفية أيش قالوا؟ قالوا حديث الآحاد لا يجوز تخصيص القرآن به، تخصيص القرآن لا يجوز؛ لأن القرآن متواتر، وحديث الآحاد غير متواتر وبهذا الجواب يعطون عشرات الأحكام الشرعية الثابتة في السنة الصحيحة، من ذلك مثلاً يختلفون مع جماهير الفقهاء في حكم قراءة الفاتحة؛ الجماهير يقولون: بأنها ركن من أركان الصلاة، وهم يقولون: لا هذا واجب وليس بفرض، فضلاً عن أن يكون ركناً لا تصح الصلاة إلا به، طيب الحديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة». (٢)

"[٦٥٣] باب ضابط كفر المتأول والتنبه على أن ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه سؤال: ما ضابط كفر المتأول الذي يقول أو يفعل فعل الكافر أو قوله ..؟ الشيخ: الضابط بين البشر مفقود، لكن الله يعلم ما في القلوب، علماء السلف كما تعلمون يضللون المرجئة ويضللون المعتزلة لكنهم لا يكفروهم [انقطاع] صحة هذه الرواية من حيث السند؛ لأنه لم يتح لي الوقوف على السند لكن المعنى هو معنى صحيح بمعنى: أنه ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه لأننا نعلم المؤاخذه هو كالإيمان فمن آمن هكذا دون قصد لا [قيمة] لإيمانه ومن كفر دون قصد للكفر فلا يحكم بكفره، إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى .. وهناك الأحاديث كثيرة وكثيرة جداً ومنها مما له صلة مما نقلت آنفاً عنهم من الغلو من قولهم: أن من فعل فعل الكفار فهو كافر، سبحان الله! ما هو الدليل؟ سيعودون إلى الدعوة التي لا أصل لها وهي

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٥/٢٨٨

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٥/٣٢٠



أن الإيمان يستلزم العمل .. نحن نقول: الإيمان الكامل يستلزم العمل لكن الكمال ليس شرطاً في كل إيمان حتى ولو كان ذرة تنجيه من الخلود يوم القيامة في النار؛ فمن تلك الأقوال والأحاديث التي تبطل دعواهم الحديث الذي رواه الإمام أحمد والترمذي وغيرهما: «أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في مسير له مروا بشجرة ذات أنواط فقال بعضهم: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال عليه الصلاة والسلام: الله أكبر هذه السنن لقد قلت كما قال قوم موسى لموسى ﴿اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة﴾ (الأعراف: ١٣٨)» (١). إذا: مجرد القول بكلمة الكفر لا تستلزم أن قائله كافر فعلاً، وتعلمون قصة \_\_\_\_\_ (١) صحيح الترمذي (رقم ٢١٨٠) .." (١)

"مداخلة: نعم، كيف نجمع بين ... الشيخ: أين التعارض؟ ينبغي أن يقال في السؤال: أليس في هذا مبالغة؟ بما يتعلق بابن حزم، أما ما في تعارض بين القولين حتى تقول: كيف التوفيق؟ مداخلة: ابن حزم الآن إذا كان يقول بقول الجهمية ... وابن القيم ينقل عن خمسمائة عالم بأنهم يكفرون الجهمية كيف نقول: بأن ابن حزم ليس بكافر؟ الشيخ: كيف نقول أن ابن حزم ماذا؟ مداخلة: ليس بكافر. الشيخ: هذا الذي أقول لك، أقول لك أنا: صحة السؤال أنه: أليس هناك مبالغة في أن يقال في حزم إنه جهمي جلد؛ لأن هذا يساوي أنه كافر، طيب! وهذا من جملة أولئك الكفار في حد تعبير .. فهل هناك تعارض حتى يكون سؤالك كيف التوفيق؟! فالسؤال ساقط، وإنما الحقيقة أنه كيف يقال في ابن حزم بأنه جهمي جلد؟ وبخاصة أنه ابن القيم كافر الجهميين، وضح الآن أن السؤال كان خطأ؟ مداخلة: نعم. الشيخ: طيب! الجواب: كنا تكلمنا في بعض مجالسنا في هذه الرحلة أن من الخطأ الشائع بين المسلمين اليوم علمائهم إلا من عصم الله منهم جعل الدين أو تقسيمه إلى قسمين: أصول وفروع، ويفرغون على هذا التقسيم أن الخطأ في الأصول كفر، والكفر في الفروع مغتفر، هذا التقسيم لا أصل له، وهذا هو الذي يشرحه ابن تيمية رحمه الله في بعض كتبه شرحاً وافياً جداً، الخطأ الذي يكفر به." (٢)

"ظاهرهم أنهم خالفوا نص القرآن الكريم، هذا ما فيه إشكال، لكن كيف توصلت أو تريد أن تتوصل إلى باطنهم لتقول: أن هؤلاء استحلوا مولاة الكفار بقلوبهم، هل لك سبيل إلى ذلك أن تكشف عما في قلوبهم؟ ... إذا: تبقى عند الظاهر، ما هو الظاهر؟ أنهم خالفوا نص القرآن الكريم، وهذا ليس موضع خلاف. "الهدى والنور" (٤٦٧/ ٥٩ : ٥٣ : ٠٠) و (٤٦٨/ ٤٣ : ٠٠ : ٠٠) [٦٨٤] باب التألي على الله يحبط العمل كالكفر [قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «إن رجلاً قال: والله لا يغفر الله لفلان، وإن الله قال: من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان؟! فإني قد غفرت لفلان، وأحببت عملك. أو كما قال». [قال الإمام]: فيه دليل صريح أن التألي على الله يحبط العمل أيضاً كالكفر، وترك صلاة العصر، ونحوها. "الصحيحة" (٤/ ٢٥٤، ٢٥٦). [٦٨٥] باب هل سوء الخلق لا يغفر كالشرك؟ [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «سوء الخلق ذنب لا يغفر، وسوء الظن خطيئة تفوح» (باطل لا أصل له) [قال الإمام]: " (٣)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٥/٥٣٠

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٥/٥٧٥

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٥/٦٥٦

"ذلك، ولو أقيمت الحجة عليه لرجع إلى الصواب فلا مؤاخذه عليه. لذلك هذا الكلام في الحقيقة يجزئنا إلى مسألة من تلك المسائل المنهجية التي يجب أن نعرفها، فإن بعض العلماء، وبخاصة الكتاب اليوم، يخطئون في هذه المسألة، كثيراً ما تقرأون أو تسمعون: أن الخطأ في الفهم يغتفر في الفروع وليس في الأصول، هذا خطأ، الخطأ يغتفر مطلقاً، سواء كان في الفروع أو كان في الأصول؛ لأنه عدم المؤاخذه من الله عز وجل لعباده هو لعدم وجود قصد المخالفة من هذا العبد لربه، فإذا وجدت المخالفة، سواء كانت المخالفة في العقيدة أو في الحكم في الفقه ولم يكن القصد هو العناد والمكابرة والجدد فلا مؤاخذه في ذلك، فالتفريق بين الأصول والفروع، بين العقيدة والفقه في مسألة عدم المؤاخذه بالخطأ في الفروع والمؤاخذه في الأصول، هذا التفريق لا أصل له، فهذا التفريق يشبه تماماً التفريق البدعي الآخر وهو: أنه يجب الأخذ بحديث الآحاد في الفروع ولا يؤخذ بحديث الآحاد في الأصول، هذا خطأ وهذا خطأ. أروي لكم الآن حديثاً من الأحاديث الصحيحة التي أخرجها الشيخان في صحيحهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ومن حديث حذيفة بن اليمان أيضاً رضي الله تعالى عنه: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «كان في من قبلكم رجل لم يعمل خيراً قط، فلما حضره الموت جمع بنيه حوله فقال لهم: أي أب لكم؟ قالوا: خير أب، قال: فإني مذنب مع ربي، ولئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً شديداً» هل ترونه مؤمناً وهو يقول: (إن قدر الله علي)؟ هذا شك في قدرة الله عز وجل، إذا نستطيع أن نقول: هل أخطأ في الفرع أم أخطأ في أصل الأصول في الله عز وجل الذي ذكر في خاتمة سورة يس: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس: ٧٨)؟ هذا الإنسان هو هذا الذي عناه الله عز وجل في هذا. (١)

"بينك وبين التوبة؟! ولكنك بأرض سوء - هذا جواب العالم - فأخرج منها إلى الأرض الفلانية الصالح أهلها» فخرج يمشي وجاءه الأجل في الطريق فتنازعت ملائكة الرحمة وملائكة العذاب كل يدعي أنه من حقه، فأرسل الله إليهم ملك يحكم بينهم فقال لهم: قيسوا ما بينه وبين كل من القريتين التي خرج منها والتي قصد إليها، فإلى أيهما كان أقرب فألحقوه بأهلها، فقاوسوا فوجدوه أقرب إلى القرية التي خرج إليها فتولت ملائكة الرحمة إخراج روحه. الشاهد: أظن أن هذا الرجل إذا كان صالحاً كما نرجو فهو ليس فقيهاً، هو لا يتصور (١) - وهذا ليس هو فريداً، وهذه أظن أنها فائدة مهمة جداً، كثير من الناس يفرقون بين الخطأ في الفروع وهذا اصطلاح يفرقون بين الخطأ في الفروع والخطأ في الأصول، فيقولون: الخطأ في الفروع مغتفر إذا صدر من اجتهاد، أما الخطأ في الأصول فغير مغتفر، هذا خطأ. والسبب أولاً: لا دليل على هذا التقسيم، أعني: تقسيم الشريعة إلى أصول وفروع، وترتيب هذا الحكم على هذا التقسيم هذا لا أصل له. ثانياً: الأدلة أو بعضها على الأقل تؤكد أن الإنسان لو أخطأ حتى فيما يتعلق بالعقيدة فهو معذور أيضاً، وأكبر دليل على ذلك: حديثان اثنان يمكن الآن أن أسردهما سرداً، الحديث الأول: حديث ذاك الرجل الذي جمع أولاده حينما حضره الموت فقال لهم: «أي أب كنت لكم؟ قالوا: خير أب، قال: فإني مذنب مع ربي ولئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً شديداً، فإذا أنا مت

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٧٢١/٥

فخذوني وحرقوني بالنار، ثم خذوا نصفي فذروه في الريح والنصف الثاني في البحر» فلما مات نفذوا \_\_\_\_\_ (١) قطع الشيخ الكلام لينبه على فائدة مهمة.. " (١)

"يبعد أن يكون هذا الحديث قد قاله بالرأي، فيقول مثلاً بعد أن ذكر نزل جملة واحدة إلى بيت العزة، ما هو بيت العزة، وهل يستطيع الإنسان أن يعين مكاناً في السماء ويسميه باسم من عنده، هذا أبعد عن أن يكون قد حصل من رأي الصحابي، ثم هو يعين مكان بيت العزة هذا في السماء لا يقول لا السابعة، ولا .. ولا .. وإنما يقول السماء الدنيا. فإذا: هذا حديث موقوف في حكم المرفوع. إذا عرفنا هذين المثالين فكان ذلك تمهيداً للوصول إلى الحكم على حديث الذبابة، دخل رجل النار في ذبابة، هل هذا وقد صح إسناده عن سلمان الفارسي موقوفاً، هل هو في حكم المرفوع؟ كان يمكن أن يقال إنه في حكم المرفوع؛ لأنه يتحدث أيضاً عن أمر غيبي تقدم على بعثة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، لكن يحول بيننا وبين أن نقول إنه أيضاً في حكم المرفوع أنه يحتمل أن يكون من الإسرائيليات، والإسرائيليات هي منبعها أهل الكتاب، وأهل الكتاب ولا شك نزل عليهم الكتاب التوراة والإنجيل وبعث الله عز وجل إلى إسرائيل الأنبياء الكثرين، فقد كانوا يحدثونهم بأشياء من الأمور الغيبية، ولكن قد دخل في هذه الأخبار التي نزلت على أنبياء الله من وحي السماء، دخل فيها ما لم يكن منها أشبه ما يكون - وهو بلا تشبيه كما يقولون، كما دخل في السنة بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كذلك دخل على بني إسرائيل كثير من الأحاديث التي لا أصل لها في شرائعهم المتقدمة، مع فرق كبير جداً بين أحاديث نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - وأحاديث أنبيائهم، فأحاديث نبينا قد سخر الله تبارك وتعالى لها من يخدمها ويميز صحيحها من ضعيفها كما جاء في بعض الآثار عن بعض أئمة الحديث أنه لما ألقى القبض على أحد الزنادقة وحكم الخليفة بقطع رأسه.. " (٢)

"(صفة الدنو) [٩٠١] باب إثبات صفة الدنو لله تعالى [قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟». [قال الإمام]: وقع "الحديث" في "الترغيب" ... بلفظ: "ليدنو يتجلى" بهذه الزيادة: "يتجلى" ... وهي زيادة منكراً لا أصل لها أيضاً في شيء من طرق الحديث ورواياته ... وهذا الخطأ عندي أسوأ من الذي قبله لأنه مغير لمعنى الحديث، لأنه تفسير للدنو بالتجلى، وهذا إنما يجري على قاعدة الخلف وعلماء الكلام في تأويل أحاديث الصفات، خلافاً لطريقة السلف رضي الله عنهم، كما خالفوهم في تأويل أحاديث نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا (١) بأن المعنى نزول رحمته. وهذا كله مخالف لما كان عليه السلف من تفسير النصوص على ظاهرها دون تأويل أو تشبيه كما قال تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ (١) وهي أحاديث كثيرة متواترة، خرجت طائفة كبيرة منها في "الإرواء" (٤٤٩)، وفي "تخريج السنة" لابن أبي عاصم (٤٩٢ - ٥١٣). اهـ. [منه] .. " (٣)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٧٢٨/٥

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٧٩٣/٥

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٤٨/٦

"[٩٠٣] باب هل تفسر صفة الدنو بالتجلي؟ عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول ما أراد هؤلاء؟» (صحيح) [قال الإمام: [في] الأصل والمخطوطة: (ليدنو يتجلى)، والصواب ما أثبتناه، وزيادة (يتجلى) زيادة منكرة لا أصل لها في شيء من روايات الحديث كما حققته في "الصحيحة" (٢٥٥١)، ومن الظاهر أن مقصود من أدرجها في الحديث تفسيره بها، وهذا خلاف ما عليه السلف أن الدنو صفة حقيقة لله تعالى كالنزل، فهو ينزل كما يشاء، ويدنو من خلقه كما يشاء، لا يشبه نزوله ودنوه نزول المخلوقات ودنوهم، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «شرح حديث النزول» وغيره. "التعليق على الترغيب والترهيب" (١/ ٤٩٧). (١)

"قوله "معلوم" هو الثابت في جواب مالك رحمه الله، وأما ما يلهج به بعض المبتدعة أنه بلفظ "مذكور" فلا أصل له. "تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ١٢٤). [١٠٠٥] باب جواز الإشارة إلى الله تعالى بالإصبع إلى العلو] جاء في حديث جابر الطويل في حجة النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: [قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله. وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون]. قالوا نشهد أنك قد بلغت وأدبت ونصحت. فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس «اللهم اشهد اللهم اشهد». ثلاث مرات. [فعلق الإمام على قول جابر: "فقال بإصبعه السبابة ... " قائلًا]: يعني أشار. وفيه دلالة صريحة على أن الله فوق مخلوقاته وأنه يجوز الإشارة إليه تعالى بالإصبع، وأنه ليس في ذلك شيء من التجسيم أو التحديد، كيف وقد أشار إليه بإصبعه أعرف الخلق بربه تبارك وتعالى. "مختصر صحيح مسلم" (ص ١٨٨). [١٠٠٦] باب معنى قوله تعالى: «أأمنتم من في السماء» [ذكر للشيخ دكتور] قال السائل: له كتاب ما شاء الله في الإيمان يتحدث فيه عن حديث الجارية في إحدى كتبه اسمه كتاب: الحديث النبوي فيقول: إنه طبعاً يذكر معاني أهل السنة لمعنى: أين الله.. (٢)

"الشيخ: هه، أتت ... يقولون: - على رجليها -، رأيت؟! وهذا من أبطل الباطل، كيف خلق الله محمداً من نوره، وأول ما خلق الله القلم والحديث صحيح كما ذكرته آنفاً: «أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة» بعد ذلك نحن نعرف ... الرسول أنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، وهكذا، وبعد ذلك ينقطع السند أو النسب، لكن هو على كل حال جده الأول من هو؟ آدم عليه الصلاة والسلام؛ لأنه كلكم كما قال عليه السلام في الحديث الصحيح: «كلكم من آدم وآدم من تراب» (١) كيف إذا محمد وبينه وبين آدم الله كم جد، ثم هو قبل هؤلاء خلق من نور، هذه تريد إيمان .. تريد مخ كبير لا وجود له في هذا الكون، أنه يؤمن بمثل هذه الخرافات أما عامة المسلمين وبعض الخاصة منهم وأن تشاهد ومنهم الشيخ الشعراوي يؤمن بهذه الخرافة. هذا حديث لا هو في البخاري ولا في مسلم ولا في السنن الأربعة ولا الأربعين ولا الأربعمئة لا أصل لهذا الحديث إطلاقاً إلا إذا صح التعبير في أمخاخ المخرفين، هذا له وجود هناك فقط، هذا ما هو الإسلام؟ الإسلام قال الله قال رسوله قال الصحابة ليس بالتمويه إلى آخر ما قال ابن

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٥٠/٦

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٤٢٨/٦

القيم رحمه الله. "رحلة النور" (٣٩/ب/٠٨:٠٠) و (٤٠/أ/٠٠:٠٠) \_\_\_\_\_ (١) "صحيح الجامع" (رقم ٦٧٩٨) .. (١)

"أنه الآن على ما عليه كان؛ غني عن المكان الكوني المخلوق نقول لهم: أصبتم، أما إن كانوا يعنون بهذه العبارة وهو الذي يقصده هؤلاء: أن الله عز وجل ليس له صفة العلو على العرش حيث جاءت في القرآن الكريم بلفظ: ﴿ثم استوى على العرش﴾ (الأعراف: ٥٤) فإذا أرادوا نفي هذا الاستواء الذي جاء التصريح به في القرآن، نقول: أبطلتم مرتين، المرة الأولى: أنكم قصدتم معنى يخالف الشريعة، والمعنى الثاني: أنكم ألحقتكم بالحديث جملة لا أصل لها؛ لأن الحديث الذي ذكرناه آنفاً في صحيح البخاري: «كان الله ولا شيء معه» انتهى، نقطة فاصلة قوية جدا الحديث إلى هنا، ثم هم زادوا عليه زيادة باطلة سنداً ومعنى، أما سنداً فلائها لا وجود لها في شيء من كتب الحديث إطلاقاً، «وهو الآن على ما عليه كان» زيادة باطلة سنداً وباطلة أيضاً معنى بالمعنى السليبي. "الهدى والنور" (٣٣٣ / ٠٠ : ٠٣ : ٠٠). (٢)

"[١٠٥٠] باب إثبات صفة النزول [قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟». وقع (الحديث) في "الترغيب ... بلفظ: "ليدنو يتجلى" بهذه الزيادة: "يتجلى" ... وهي زيادة منكرة لا أصل لها أيضاً في شيء من طرق الحديث ورواياته ... وهذا الخطأ عندي أسوأ من الذي قبله لأنه مغير لمعنى الحديث، لأنه تفسير للدنو بالتجلى، وهذا إنما يجري على قاعدة الخلف وعلماء الكلام في تأويل أحاديث الصفات، خلافاً لطريقة السلف رضي الله عنهم، كما خالفوهم في تأويل أحاديث نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا (١) بأن المعنى نزول رحمته. وهذا كله مخالف لما كان عليه السلف من تفسير النصوص على ظاهرها دون تأويل أو تشبيه كما قال تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ (الشورى: ١١)، فنزوله نزول حقيقي يليق بجلاله لا يشبه نزول المخلوقين، وكذلك دنوه عز وجل دنو حقيقي يليق بعظمته، وخاص بعباده المتقربين إليه بطاعته، ووقوفهم بعرفة تلبية لدعوته عز وجل، فهذا هو مذهب السلف في النزول والدنو، فكن على علم بذلك حتى لا تنحرف مع المنحرفين عن مذهبهم، وتجد تفصيل هذا الإجمال وتحقيق القول فيه في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وبخاصة منها "مجموعة الفتاوى"، فراجع مثلاً (ج ٥ / ٤٦٤ - ٤٧٨). وقد أورد الحديث على الصواب \_\_\_\_\_ (١) وهي أحاديث كثيرة متواترة، خرجت طائفة كبيرة منها في "الإرواء" (٤٤٩)، وفي "تخريج السنة

" لابن أبي عاصم (٤٩٢ - ٥١٣) اهـ. [منه] .. (٣)

"[١٠٩٦] باب التحذير من كتاب بعض أهل البدع انتصر فيه للقول بنفي الرؤية [قال الإمام]: من غرائب هذا الزمان وعجائبه أن يتجرأ أحد الإباضيين وهو الشيخ أحمد بن حمد الخليلي ويؤلف كتاباً سماه بغير اسمه: "الحق الدامغ"! انتصر فيه لمذهبه في إنكارهم رؤية المؤمنين لربهم في الجنة، وقولهم بخلق القرآن، وبخلود أهل الكبائر في النار. وقد سلك فيه طريقة

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٥٧٠/٦

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٦٥١/٧

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٦٥٥/٧

أسلافه من المعتزلة وغيرهم من أهل الأهواء في تأويل أدلة أهل السنة، وجعلها ظنية الدلالة أو الثبوت، فيقول مثلاً فيما كان من القرآن وأخرجه عن دلالة الظاهرة على الأقل: " والدليل إذا اعتراه الاحتمال سقط به الاستدلال " (ص ٥٠) وغيرها. وأما ما استدلل به هو من الآيات فتأولها؛ لتوافق مذهبه؛ كمثل تأويله لقوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة. إلى ربها ناظرة﴾؛ فإنه تأول قوله: ﴿ناظرة﴾ أي: منتظرة! ومع ذلك فهي عندهم قطعية! وفيما كان من السنة والحديث وتبين له أن التأويل غير ناجح فيه استعمل فيها معول الهدم، وهو قوله (ص ٦٢): " ومهما يكن فإن هذه الأحاديث آحادية، والآحادي لا تنهض به حجة في الأمور الاعتقادية ... " شنشنة نعرفها من أخزم، يلهج بذلك أهل الأهواء والبدع في كل زمان، وبخاصة زماننا هذا الذي كثرت فيها الفرق والطوائف! (وكل يدعي وصلاً بليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا!) وإن عجي من هؤلاء لا يكاد ينتهي، يردون الاستدلال بالأحاديث الصحيحة بتلك الحجة الواهية، ومن جهة أخرى هم يستدلون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وما لا أصل له في السنة الصحيحة؛ بل وبالأثار الموقوفة الواهية، وكتاب الخليلي المذكور آنفاً مشحون بما لا يصح من المرفوع والموقوف. "الضعيفة" (١٢ / ٢ / ٩٢٥) .. (١)

"[١١٣] باب بيان وضع حديث الجمل الأورق الذي فيه «رأيت ربي بمنى» [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «رأيت ربي بمنى عند النفر على جمل أورق عليه جبة صوف أمام الناس». (موضوع). [قال الإمام]: أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٩ / ١٣٥) من طريق أبي علي الأهوازي: نا أحمد بن علي بن الحسن بن أبي السنديان ب (بأطرابلس): نا أبو محمد عبد الله بن الحسن بن غالب بن الهيثم القاضي ب (عرفة): نا عبد الله بن محمد البغوي: نا هدية بن خالد: نا حماد بن سلمة عن وكيع عن أبي رزين لقيط بن عامر ... مرفوعاً. وقال: "كتبه أبو بكر الخطيب الحافظ عن الأهوازي متعجباً من نكارتة، وهو حديث موضوع لا أصل له، وقد وقعت لنا نسخة البغوي عن هدية بعلو وليس هذا الحديث فيها. وأبو محمد هذا وابن أبي السنديان غير معروفين العدالة، والأهوازي: متهم". قلت لا أدري أين رواه الخطيب، وليس هو في "تاريخ بغداد" وقد قال الذهبي في ترجمة الأهوازي من "الميزان": "وقد روى أبو بكر الخطيب بقلة ورع عن الأهوازي ...". قلت: فساقه بتمامه، وذكر عن ابن عساكر ما تقدم من اتهامه به الأهوازي، وقد رواه الذهبي في ترجمته من "السير" (١٨ / ١٦) بسنده عنه ... به، وقال عقبه: .. (٢)

"الأمور الاعتقادية ... " شنشنة نعرفها من أخزم، يلهج بذلك أهل الأهواء والبدع في كل زمان، وبخاصة زماننا هذا الذي كثرت فيها الفرق والطوائف! (وكل يدعي وصلاً بليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا!) وإن عجي من هؤلاء لا يكاد ينتهي، يردون الاستدلال بالأحاديث الصحيحة بتلك الحجة الواهية، ومن جهة أخرى هم يستدلون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وما لا أصل له في السنة الصحيحة؛ بل وبالأثار الموقوفة الواهية، وكتاب الخليلي المذكور آنفاً مشحون بما لا يصح من المرفوع والموقوف. "الضعيفة" (١٢ / ٢ / ٩٢٥). [١١٦٤] باب دفع تهمة القول بخلق القرآن عن أبي حنيفة وذكر بعض العقائد الضالة في كلام الله تعالى [قال الإمام]: في "التاريخ" [أي تاريخ بغداد] روايات .. عدة أن أبا حنيفة كان

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٧/٧٤٠

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٧/٧٦٠



يقول: القرآن مخلوق. إلا أنني دققت النظر في بعضها فوجدتها لا يخلو من قادح، ولعل سائرهما كذلك، لاسيما وقد روى الخطيب عن الإمام أحمد أنه قال: لم يصح عندنا أن أبا حنيفة كان يقول: القرآن مخلوق. قلت: وهذا هو الظن بالإمام أبي حنيفة رحمه الله وعلمه، فإن صح عنه خلافه، فلعل ذلك كان قبل أن يناظره أبو يوسف كما في الرواية الثابتة عنه في الكتاب، فلما ناظره ولأمر ما استمرت مناظرته ستة أشهر، اتفق معه أخيرا على أن القرآن غير مخلوق، وأن من قال: "القرآن مخلوق" فهو كافر. وهذا في الواقع من الأدلة الكثيرة على فضل أبي حنيفة فإنه لم تأخذه العزة،". (١)

"الشيخ: الخلق صفة الخالق قديم. مداخلة: نعم، والخالق هو الله بذاته سبحانه وتعالى، وأن المخلوق هو الحادث، ... يعتبر أول المخلوقات الذي هو القلم، طيب! وما جاء أن العرش أول المخلوقات. الشيخ: لا يستوي هذا الكلام، هذا قول وليس جاء عن الرسول عليه السلام. مداخلة: ... في حديث: «وكان عرشه على الماء». الشيخ: لا بأس! أنا أعرف، لكن أنت قلت: وما جاء أن العرش أول مخلوق قلت: لا أصل لهذا الكلام، وهناك فرق كبير بين الاستنباط لحكم ما استنباطا يمكن أن يكون صوابا ويمكن أن يكون خطأ، وبين حكم صرح به الرسول عليه السلام تصريحاً، فأنا قلت لك: هذا لا أصل له، أعني: لا يوجد في أي حديث كما قال الرسول للقلم أنه أول مخلوق لا يوجد أنه قال للعرش أنه مخلوق، لكن كونه قال عليه السلام: «وكان عرشه على الماء» هذا لا يبين أنه لم يخلق شيئاً قبل ذلك الماء الذي كان عرشه عليه، فإذا كان هذا غير مبين في هذا الحديث، وكان حديث القلم صريح بأنه أول مخلوق، فليس هناك ما يحملنا على أن نترك النص الصريح إلى النص الذي يحتمل معنى هذه الحديث الصحيح بغير القلم فحينئذ على كل حال سواء كان - الآن البحث يأخذ طورا ثانيا - سواء كان القلم هو أول مخلوق أو كان الماء الذي كان عليه العرش، فإذا: هناك نقطة التقاء بين جميع المختلفين في تعيين أول مخلوق أن هناك أول مخلوق، صح هذا أو لا؟ إنما الخلاف في تحديده وتعيينه، لكن لا خلاف عند الذين اختلفوا، وهذا من العجائب ابن تيمية نفسه حكى هذا الاختلاف أن العلماء اختلفوا في أول مخلوق: هل هو. (٢)

"مداخلة: على هذه المسألة: هل نقول: أن تلك الحوادث ليس لها أول. الشيخ: وقوله عليه السلام: «أول ما خلق الله القلم»؟ مداخلة: لا، أنا أقصد الجنس يعني ... لو تصورنا هكذا: خالق وخلق ومخلوق، فلعله يشكل على كثير من الناس هذه المسألة، فنقول: الخلق هو قديم.. الشيخ: الخلق صفة الخالق قديم. مداخلة: نعم، والخالق هو الله بذاته سبحانه وتعالى، وأن المخلوق هو الحادث، ... يعتبر أول المخلوقات الذي هو القلم، طيب! وما جاء أن العرش أول المخلوقات. الشيخ: لا يستوي هذا الكلام، هذا قول وليس جاء عن الرسول عليه السلام. مداخلة: ... في حديث: «وكان عرشه على الماء». الشيخ: لا بأس! أنا أعرف، لكن أنت قلت: وما جاء أن العرش أول مخلوق قلت: لا أصل لهذا الكلام، وهناك فرق كبير بين الاستنباط لحكم ما استنباطا يمكن أن يكون صوابا ويمكن أن يكون خطأ، وبين حكم صرح به الرسول عليه السلام تصريحاً، فأنا قلت لك: هذا لا أصل له، أعني: لا يوجد في أي حديث كما قال الرسول للقلم أنه أول مخلوق لا يوجد أنه قال للعرش أنه مخلوق، لكن كونه قال عليه السلام: «وكان عرشه على الماء» هذا لا يبين أنه لم يخلق شيئاً قبل

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٨٧٧/٧

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٨٩٧/٧

ذلك الماء الذي كان عرشه عليه، فإذا كان هذا غير مبين في هذا الحديث، وكان حديث القلم صريح بأنه أول مخلوق، فليس هناك ما يحملنا على أن نترك النص الصريح." (١)

"وجود له في هذا الكون، أنه يؤمن بمثل هذه الخرافات أما عامة المسلمين وبعض الخاصة منهم. وأنت شاهد. ومنهم الشيخ الشعراوي يؤمن بهذه الخرافة. هذا حديث لا هو في البخاري ولا في مسلم ولا في السنن الأربعة ولا الأربعين ولا الأربعمائة لا أصل لهذا الحديث إطلاقاً إلا إذا صح التعبير في أمخاخ المخرفين، هذا له وجود هناك فقط، هذا ما هو الإسلام؟ الإسلام قال الله قال رسوله ... قال الصحابة ليس بالتمويه إلى آخر ما قال ابن القيم رحمه الله. "رحلة النور" (٤٥/٠٠:٠٠:٠٠) [١٢٠٣] باب منه [قال الإمام]: [رددنا] قول من قال: بأن الرسول عليه السلام نور، وأبطلنا هذا القول بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] فهو عليه السلام كالإنسان تماماً، خلق كما خلق البشر، يعني: حملت فيه أمه كما تحمل كل الأمهات تسعة أشهر، ووضعته كما تضع كل أم ولدها، سوى أنها رأت في المنام أنها خرج منها نور أضاءت لها الشام، أو بصرى الشام، هذا صحيح كرؤيا كمنام، فعليه الصلاة والسلام كان كما تعلمون يأكل ويشرب ويمرض، ويمرح و .. و .. إلى آخره، فهو بشر لا يختلف عنهم إطلاقاً إلا بما اصطفاه الله من الوحي والنبوة والرسالة. "الهدى والنور" (٣٢٢/ ٢٩ : ٠١ : ٠٠). " (٢)

"(ملك الموت) [١٢١٨] باب هل صحت تسمية ملك الموت بعزرائيل؟ [تكلم محمد العدوي في "التوحيد والعقائد الإسلامية" حول الإيمان بملك الموت ولم يسمه بـ "عزرائيل"، فعلق الإمام على صنيعه بقوله]: لقد أحسن المصنف صنعا بإعراضه عن تسميته ملك الموت بـ «عزرائيل» فإن هذا الاسم على شهرته عند الناس ليس له أصل في الكتاب والسنة، وإنما هو من الإسرائيليات واسمه في القرآن والسنة «ملك الموت». قال الحافظ ابن كثير في "البداية" (١/ ٥٧): «وأما ملك الموت فليس بمصرح باسمه في القرآن ولا في الأحاديث الصحاح، وقد جاء تسميته في بعض الآثار بـ (عزرائيل). والله أعلم». "تحقيق كتاب: التوحيد والعقائد الإسلامية" (ص ٦٨) [١٢١٩] باب منه [علق الإمام على قول صاحب الطحاوية: "ونؤمن بملك الموت" قائلاً]: هذا هو اسمه في القرآن وأما تسميته بـ (عزرائيل) كما هو الشائع بين الناس فلا أصل له وإنما هو من الإسرائيليات. "التعليق على متن الطحاوية" (ص ٨٤). " (٣)

"فالحديث بهذه المتابعات جيد. والله أعلم. قلت: فتكذيبه المذكور غير وارد إذن، ولعل العكس هو الصواب! وقد صرح هو بأنه ضعيف دون أي تفصيل (ص ٢٢)، واغتر به البعض! نعم، لقد شكك في دلالة الحديث على الدخول بإشارته إلى الخلاف الواقع في الروايات، وقد ذكرت لفظين منها أنفاً. ولكن ليس يخفى على طلاب هذا العلم المخلصين أنه ليس من العلم في شيء أن تضرب الروايات المختلفة بعضها ببعض، وإنما علينا أن نأخذ منها ما اتفق عليه الأكثر، وإن مما لا شك فيه أن اللفظ الأول: "أخرج" أصبح من الآخر "أخسأ"، لأنه جاء في خمس روايات من الأحاديث التي

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩٢٥/٧

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١١/٨

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٨/٨

ساقها، واللفظ الآخر جاء في روايتين منها فقط! على أي لا أرى بينهما خلافا كبيرا في المعنى، فكلاهما يخاطب بهما شخص، أحدهما صريح في أن المخاطب داخل المجنون، والآخر يدل عليه ضمنا. وإن مما يؤكد أن الأول هو الأصح صراحة حديث الترجمة الذي سيكون القاضي بإذن الله على كتاب "الاستحالة" المزعومة، مع ما تقدم من البيان أنها مجرد دعوى في أمر غيبي مخالفة للمنهج الذي سبق ذكره. ولا بد لي قبل ختم الكلام على هذا الموضوع أن أقدم إلى القراء الكرام ولو مثالا واحداً على الجهل بالسنة الذي وصفت به الرجل فيما تقدم، ولو أنه فيما سلف كفاية للدلالة على ذلك! لقد ذكر الحديث المشهور في النهي عن اتباع سنن الكفار بلفظ **لا أصل له** رواية ولا دراية، فقال (ص ٢٧): "وصدق رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إذ يقول: "لتتبعن من قبلكم من الأمم حذاء القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه ورائهم. قالوا: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: فمن؟". أو كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم -"! ومجال نقده في سياقه للحديث هكذا واسع جدا، وإنما أردت نقده في حرف واحد منه أفسد به معنى الحديث بقوله (حذاء)، فإن هذا تحريف قبيح للحديث لا يخفى على أقل الناس ثقافة، والصواب (حذو). وليس هو خطأ مطبعيا كما قد يتبادر لأذهان البعض،" (١)

"لتواكل جمهور من المسلمين عليها. وكل ذلك خطأ، وإن كانوا أرادوا الإصلاح، فإن ذلك لا يكون ولن يكون بإنكار الحق الذي قامت عليه الأدلة. ولو أن الكاتب المشار إليه توسع في دراسة هذه المسألة قبل أن يسود رسالته، لوجد فيها أقوالا أخرى استوعبها العلامة الألوسي (٥ / ٤٤٩)، وكان بإمكانه أن يختار منها ما لا نكارة فيه، كمثّل قول الزمخشري (٣ / ٣٧): "والفرق بينهما، أن الرسول من الأنبياء: من جمع إلى المعجزة الكتاب المنزل عليه. والنبي غير الرسول: من لم ينزل عليه كتاب، وإنما أمر أن يدعو الناس إلى شريعة من قبله". ومثله قول البيضاوي في "تفسيره" (٤ / ٥٧): "الرسول: من بعثه الله بشريعة محددة يدعو الناس إليها، والنبي يعمه، ومن بعثه لتقرير شرع سابق، كأنبيا بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهما السلام، ولذلك شبه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - علماء أمته بهم". يشير إلى حديث "علماء أمتي كأنبيا بني إسرائيل" ولكنه حديث **لا أصل له**، كما نص على ذلك الحافظ العسقلاني والسخاوي وغيرهما. ثم إنهم قد أوردوا على تعريفه المذكور اعتراضات يتلخص منها أن الصواب حذف لفظة "محددة" منه، ومثله لفظة "الكتاب" في تعريف الزمخشري، لأن إسماعيل عليه السلام، لم يكن له كتاب ولا شريعة محددة، بل كان على شريعة إبراهيم عليهما السلام، وقد وصفه الله عز وجل في القرآن بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾. ويبقى تعريف النبي بمن بعث لتقرير شرع سابق، والرسول من بعثه الله بشريعة يدعو الناس إليها، سواء كانت جديدة أو متقدمة. والله أعلم." (٦ / ١ / ٣٥٨، ٣٦٤ - ٣٦٩). (٢)

"ورد عليه كما رد. وجاء معه ملك يقال له: إسماعيل على مئة ألف ملك، كل ملك منهم على مئة ألف ملك؛ فاستأذن فسأل عنه؛ ثم قال جبريل: هذا ملك الموت؛ يستأذن عليك، ما استأذن على آدمي قبلك ولا يستأذن على آدمي

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١١٣/٨

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١٣٢/٨

بعدك. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : ائذن له. فأذن له، فسلم عليه، ثم قال: يا محمد! إن الله عز وجل أرسلني إليك، فإن أمرتني أن أقبض روحك قبضته، وإن أمرتني أن أتركه تركته. قال: أو تفعل يا ملك الموت؟! قال: نعم؛ بذلك أمرت، وأمرت أن أطيعك! قال: فنظر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جبريل عليه السلام، فقال جبريل: يا محمد! إن الله عز وجل اشتاق إلى لقاءك. فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لملك الموت: امض لما أمرت به. فقبض روحه. فلما توفي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وجاءت التعزية؛ سمعوا صوتا من ناحية البيت: سلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته! إن في الله عزاء من كل مصيبة؛ وخلفا من كل هالك، ودركا من كل ما فات، فبالله فثقوا، وإياه فارجوا: فإنما المصاب من حرم الثواب! فقال علي عليه السلام: أتدرون من هذا؟ هذا الخضر عليه السلام». (موضوع) [ثم أورد الإمام طرق الحديث مبينا وهاءها ثم قال]: وإذا عرفت طرق هذا الحديث وشدة ضعفها؛ فمن الغريب اعتماد شيخ الإسلام ابن تيمية على الطريق الأولى في ميله في فتوى له إلى القول بحياة الخضر في حياته - صلى الله عليه وآله وسلم -! فقد سئل عنها في استفتاء له، فأجاب بقوله: "وأما حياته؛ فهو حي، والحديث المذكور: "لو كان حيا لزارني"؛ لا أصل له، ولا يعرف له إسناد، بل المروي في "مسند الشافعي" وغيره: أنه اجتمع بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، ومن قال: إنه لم يجتمع بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فقد قال ما لا علم له به؛ فإنه من العلم الذي لا يحاط به ...!! قلت: وهذه الفتوى كأنها كانت منه قبل أن يتمكن من العلم الصحيح؛ فإن أكثر. (١)

"(داود عليه السلام) [١٢٩٨] باب بطلان قصة افتتان داود عليه السلام بنظره إلى امرأة الجندي أوريا [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «كان خطيئة داود عليه السلام النظر». (موضوع) [قال الإمام]: رواه الديلمي بسنده عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن الحسن عن سمرة قال: قدم على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وفد عبد القيس، وفيهم غلام ظاهر الوضأة، فأجلسه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - خلف ظهره وقال: فذكره. قال ابن الصلاح في "مشكل الوسيط": لا أصل لهذا الحديث. وقال الزركشي في "تخريج أحاديث الشرح": هذا حديث منكر، فيه ضعف، ومجاهيل، وانقطاع، قال: وقد استدلل على بطلانه بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : "إني أراكم من وراء ظهري"، كذا في "ذيل الأحاديث الموضوعة" للسيوطي (ص ١٢٢ - ١٢٣) و"تنزيه الشريعة" لابن عراق (٣٠٨ / ١ - ٢). قلت: والاستدلال المذكور فيه نظر، لأن رؤية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من خلفه إنما هي في حالة الصلاة كما تدل عليه الأحاديث الواردة في الباب، وليس هناك ما يدل. (٢)

"بالأخبار من لم تزود" (صحيح). [قال الإمام]: لا منافاة بينه وبين آية ﴿وما علمناه الشعر﴾ ... ونحوها؛ لأنه لم يكن قصدا منه - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى الشعر، ونظما منه له، وإنما كان تمثلا به، وهذا مما يجوز في حقه - صلى الله عليه وآله وسلم - وآله وسلم - على الصحيح كما قال الحافظ (١٠ / ٢٤١) واحتج بهذا الحديث. فما جاء في بعض كتب الأدب أنه -

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١٨٧/٨

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١٩٠/٨

صلى الله عليه وآله وسلم - كسر هذا البيت فقال: " ويأتيك من لم تزود بالأخبار " بدعوى أن الشعر لم يجر على لسانه! مما لا أصل له، مع مخالفته لهذا الحديث الصحيح وغيره فتنبه. "صحيح الأدب المفرد" (ص ٢٣٢).." (١)

"بذلك" وأقره الأستاذ عليه، وأتي عليه بمثال فقال عقبه: "مثل شق الصدر وغيره". ونحن نعلم أن حادثة شق الصدر صحيحة ثابتة في صحيح مسلم وغيره، فإذا كان الأستاذ ينكر ذلك تقليداً منه للدكتور هيكل في القول المذكور، فمعنى ذلك أن الأستاذ ينكر المعجزات كلها مهما كانت أسانيدُها صحيحة وكثيرة، وحينئذ فإنكاره لحادثة التقائه - صلى الله عليه وآله وسلم - بالراهب ليس الباعث عليه الرد على المبشرين لأن الرد حصل بدون ذلك كما عرفت، وإنما هو ما قام في نفس الأستاذ من إنكار المعجزات، وبما أن هذه الحادثة تتضمن أكثر من معجزة واحدة كتظليل الغمامة له - صلى الله عليه وآله وسلم - وميل فيء الشمس عليه فلذلك أنكرها الأستاذ. وإذا كان استنتاجنا هذا صحيحاً، فالكلام حينئذ يأخذ مع الأستاذ مجالا آخر وهو طريقة إثبات المعجزات كحوادث وقعت أو لم تقع وما هو السبيل إلى معرفة ذلك، فهذا لا مجال للبحث فيه الآن، ولعل الأستاذ لا يحوجنا إلى الولوج فيه، وذلك بتصريحه بتخطئتنا في استنتاجنا المذكور. ولكن لا بد لي من الإشارة إلى بطلان ما عزاه الدكتور هيكل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه كان لا يرضى أن تنسب إليه معجزة غير القرآن، فإن هذا مما لا أصل له عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، بل هو من المعاني المخترعة التي أحدثها الدكتور وأمثاله من منكري المعجزات وألصقوها ببعض الآيات القرآنية زاعمين أنها المراد بها، ليضربوا بها المعجزات الثابتة بحجة أنها مخالفة لنص القرآن!! ومجال القول في ذلك واسع جداً فأكتفي بالإشارة إليه وأجتريء بدليل واحد يؤيد البطلان المذكور. وهو أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يحدث أحياناً أصحابه ببعض معجزاته عملاً بقول الله. " (٢)

"[١٣٢٦] باب من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم - تظليل الغمام له وميل فيء الشجرة عليه والرد على من أنكر ذلك [قال الإمام تحت عنوان]: حديث تظليل الغمام له أصل أصيل (١) قرأت في العدد السادس من المجلد السادس من مجلة "المسلمون" الغراء كلمة الأستاذ الطنطاوي بعنوان "صناعة المشيخة" فسرني ما فيها من الصراحة والشجاعة في محاربة الباطل الذي انطلى أمره على كثير من الناس فبارك الله فيه وزاده توفيقاً. بيد أنني استنكرت قوله في التعليق: "وما يقوله القوالون من أنه (المظلل بالغمام) لا أصل له". ذلك لأن حديث تظليل الغمام للنبي عليه الصلاة والسلام ثابت في غير ما كتاب من كتب السنة، فكيف يصح أن يقال فيه: "لا أصل له"؟ نعم لو قال: "لا يصح سنده" لكان أقرب إلى الصواب، وأبعد عن الغلو في الخطاب، وإنما قلت: "أقرب" لأن الصواب أن الحديث صحيح، وإن ضعفه بعضهم، لأنه لم يأت عليه بحجة مقنعة وإليك البيان: أخرج الترمذي (٤/ ٢٩٦ بشرح التحفة) وأبو نعيم في (دلائل النبوة ١/ ٥٣) والحاكم (٢/ ٦١٥ - ٦١٦) وابن عساكر في (التاريخ ١/ ١٨٧ - ١/ ١٨٨) عن قراد أبي نوح، أنبأ يونس بن أبي

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٣٩/٨

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٥١/٨

إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبيه، \_\_\_\_\_ (١) "مجلة المسلمون" (٦/ ٧٩٣ - ٧٩٧)، بواسطة "مقالات الألباني" (١)

"فإن فيما صح منها ما يكفي ويشفي والحمد لله. على أنه ينبغي أن لا ننسى أنه ليس في هذه القصة أن الغمامة كانت تظله دائما أينما سار وأينما نزل، فإن هذا الباطل قطعاً، فهناك أحاديث كثيرة صحيحة تصرح بأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يستظل بالشجرة والخيام وغيرها، وإنما وقعت هذه المعجزة في خروجه - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى الشام. وخلاصة القول: إن تظليل الغمامة له - صلى الله عليه وآله وسلم - له أصل في السنة، ولكن في ثبوته ما ألمت به من الخلاف، والراجع عندي الصحة لما سبق، فمن اقتنع بذلك فيها، وإلا فحسبه التوقف وترك الجزم بالضعف؛ وأما القول بأنه لا أصل له، فلا أصل له. محمد ناصر الدين الألباني دمشق - ١٨ ذي القعدة ١٣٧٨ هـ "مقالات الألباني" (ص ١١٣ - ١١٧). [١٣٢٧] باب من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم - شق صدره وهو صغير سؤال: هل صحيح أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - شق صدره وهو غلام صغير؟ الشيخ: صحيح. مداخلة: صحيح؟ الشيخ: نعم. مداخلة: وهو صغير؟ الشيخ: نعم. "الهدى والنور" (١/ ٢٤١ : ٤٢ : ٢٣ : ٠٠). (٢)

"تأويله للحديث الآخر وهو تأويل باطل! وبهذه المناسبة، فإني أنصح القراء الكرام بأن لا يثقوا بكل ما يكتب اليوم في بعض المجلات السائرة، أو الكتب الذائعة، من البحوث الإسلامية، وخصوصاً ما كان منها في علم الحديث، إلا إذا كانت بقلم من يوثق بدينه أولاً، ثم بعلمه واختصاصه فيه ثانياً، فقد غلب الغرور على كثير من كتاب العصر الحاضر، وخصوصاً من يحمل منهم لقب "الدكتور".! فإنهم يكتبون فيما ليس من اختصاصهم، وما لا علم لهم به، وإني لأعرف واحداً من هؤلاء، أخرج حديثاً إلى الناس كتاباً جله في الحديث والسيرة، وزعم فيه أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار في كتب السنة والسيرة! ثم هو أورد فيه من الروايات والأحاديث ما تفرد به الضعفاء والمتروكون والمتهمون بالكذب من الرواة كالواقدي وغيره، بل أورد فيه حديث: «نحن نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر»، وجزم بنسبته إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، مع أنه مما لا أصل له عنه بهذا اللفظ، كما نبه عليه حفاظ الحديث كالسخاوي وغيره، فاحذروا أيها القراء أمثال هؤلاء. والله المستعان. "الصحيحة" (١/ ٩٤ - ١٠١). [١٣٤٤] باب جملة من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم - [قال] رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «يا معشر المهاجرين خصال خمس إن ابتليتم بهن ونزلن بكم أعوذ بالله أن تدركوهن، لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الأوجاع التي.» (٣)

"[١٣٤٩] باب منهجن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الظهر وفي مؤخر الصفوف رجل فأساء الصلاة فلما سلم ناداه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «يا فلان ألا تتقي الله؟ ألا ترى كيف تصلي؟ إنكم ترون أنه يخفى علي شيء مما تصنعون والله إني لأرى من خلفي كما أرى من بين يدي.» [قال

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٥٣/٨

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٥٧/٨

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٧٣/٨



الإمام: يعني في الصلاة بقرينة السباق، وذلك من خصوصياته ومعجزاته - صلى الله عليه وآله وسلم - "تحقيق مشكاة المصابيح" (١/ ٢٥٥). [١٣٥٠] باب منه [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «كان خطيئة داود عليه السلام النظر» (موضوع) [قال الإمام]: رواه الديلمي بسنده عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن الحسن عن سمرة قال: قدم على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وفد عبد القيس، وفيهم غلام ظاهر الوضوء، فأجلسه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - خلف ظهره وقال: فذكره. قال ابن الصلاح في "مشكل الوسيط": لا أصل لهذا الحديث. وقال الزركشي في "تخريج أحاديث الشرح": هذا حديث منكر، فيه ضعفاء، ومجاهيل، وانقطاع، قال: وقد استدل على بطلانه بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إني أراكم». (١)

"[١٣٦٣] باب من وسائل الشرك: الغلو في مدح النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «هذا أول يوم انتصف فيه العرب من العجم. يعني يوم ذي قار» (ضعيف) [قال الإمام]: (تنبيه): بلغ جهل بعض الناس بالتاريخ والسيرة النبوية في هذا العصر أن أحدهم طبع منشورا يرد فيه على صديقنا الفاضل الأستاذ علي الطنطاوي طلبه من الإذاعة أن تمتنع من إذاعة ما يسمونه بالأناشيد النبوية، لما فيها من وصف جمال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بعبارات لا تليق بمقامه - صلى الله عليه وآله وسلم -، بل فيها ما هو أفظع من ذلك من مثل الاستغاثة به - صلى الله عليه وآله وسلم - من دون الله تبارك وتعالى، فكتب المشار إليه في نشرته ما نصه بالحرف (ص ٤): "وها هي (!) الصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا يستصحبون بعض نسائهم لخدمة أنفسهم في الغزوات والحروب، وكانوا يضمّدون (!) الجرحى ويهيئون (!) لهم الطعام، وكانوا يوم ذي قار عند اشتداد وطيس الحرب بين الإسلام والفرس كانت النساء تخرج أهاريح وتبعث الحماس في النفوس بقولها: إن تقبلوا نعانق ونفرش النمارق، أو تدبروا نفارق فراق غير وامق، فانظر إلى هذا الجهل ما أبعد مداه! فقد جعل المعركة بين الإسلام والفرس، وإنما هي بين المشركين والفرس، ونسب النشيد المذكور لنساء المسلمين في تلك المعركة! وإنما هو لنساء المشركين في غزوة أحد! كن يحسن المشركين على المسلمين كما هو مروي في كتب السيرة! فقد خلط بين حادثتين متباينتين، وركب منهما ما لا أصل له البتة بجهله أو." (٢)

"[١٣٧٠] باب من صور الغلو في النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: اعتقاد أنه خلق قبل الذوات [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «كنت نبيا وآدم بين الماء والطين» (موضوع) ومثله: «كنت نبيا ولا آدم ولا ماء ولا طين» (موضوع) [قال الإمام]: ذكر هذا والذي قبله السيوطي في ذيل "الأحاديث الموضوعة" (ص ٢٠٣) نقلا عن ابن تيمية، وأقره، وقد قال ابن تيمية في رده على البكري (ص ٩): لا أصل له، لا من نقل ولا من عقل، فإن أحدا من المحدثين لم يذكره، ومعناه باطل، فإن آدم عليه السلام لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الطين ماء وتراب، وإنما كان بين الروح والجسد. ثم هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان حينئذ موجودا، وأن ذاته خلقت قبل الذوات، ويستشهدون على ذلك بأحاديث مفتراة، مثل حديث فيه أنه كان نورا حول العرش، فقال: يا جبريل أنا كنت

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٧٧/٨

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٩٧/٨

ذلك النور. ويدعي أحدهم أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يحفظ القرآن قبل أن يأتيه به جبريل. ويشير بقوله: " وإنما كان بين الروح والجسد " إلى أن هذا هو الصحيح في هذا. " (١)

"مداخلة: هذا سمعته من الشعراوي. الشيخ: هه، أتت ... يقولون: - على رجلها -، رأيت؟! وهذا من أبطل الباطل، كيف خلق الله محمداً من نوره، وأول ما خلق الله القلم والحديث صحيح كما ذكرته آنفاً: «أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة» بعد ذلك نحن نعرف ... الرسول أنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، وهكذا، وبعد ذلك ينقطع السند أو النسب، لكن هو على كل حال جده الأول من هو؟ آدم عليه الصلاة والسلام؛ لأنه كلكم كما قال عليه السلام في الحديث الصحيح: «كلكم من آدم وآدم من تراب» كيف إذا محمد وبينه وبين آدم الله كم جد، ثم هو قبل هؤلاء خلق من نور، هذه تريد إيمان .. تريد مخ كبير لا وجود له في هذا الكون، أنه يؤمن بمثل هذه الخرافات أما عامة المسلمين وبعض الخاصة منهم وأنت شاهد ومنهم الشيخ الشعراوي يؤمن بهذه الخرافة. هذا حديث لا هو في البخاري ولا في مسلم ولا في السنن الأربعة ولا الأربعين ولا الأربعمئة لا أصل لهذا الحديث إطلاقاً إلا إذا صح التعبير في أمخاخ المخرفين، هذا له وجود هناك فقط، ما هو الإسلام؟ الإسلام قال الله قال رسوله ... قال الصحابة ليس بالتمويه إلى آخر ما قال ابن القيم رحمه الله. "حلة النور" (٤٠/أ٠٠:٠٠٠:٠٠٠). [١٣٧٣] باب هل الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - نور؟ [قال الإمام]: [رددنا] قول من قال: بأن الرسول عليه السلام نور، وأبطلنا هذا القول بقوله. " (٢)

"وهذه الروايات وإن كانت موقوفة فلها حكم الرفع إذ هي من الأمور الغيبية التي لا مجال للرأي فيها، فإذا عرفت هذا يتبين لك ضلال القاديانية في احتجاجهم بهذه الجملة: "لوعاش إبراهيم لكان نبيا" على دعواهم الباطلة في استمرار النبوة بعده - صلى الله عليه وآله وسلم - لأنها لا تصح هكذا عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - وإن ذهبوا إلى تقويتها بالآثار التي ذكرنا كما صنعنا نحن فهي تلقمهم حجرا وتعكس دليلهم عليهم إذ إنها تصرح أن وفاة إبراهيم عليه السلام صغيرا كان بسبب أنه لا نبي بعده - صلى الله عليه وآله وسلم - ولربما جادلوا في هذا - كما هو دأبهم - وحاولوا أن يوهنوا من الاستدلال بهذه الآثار، وأن يرفعوا عنها حكم الرفع، ولكنهم لم ولن يستطيعوا الانفكاك مما ألزمناهم به من ضعف دليلهم هذا ولومن الوجه الأول وهو أنه لم يصح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - مرفوعا صراحة. "الضعيفة" (١/ ٣٨٧ - ٣٨٨). [١٣٨٧] باب منه [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» (لا أصل له بهذا اللفظ) [قال الإمام]: وهذا الحديث رأيته في بعض كتب الشيعة، ثم في بعض كتب القاديانية يستدلون به على وجوب الإيمان بدجلهم ميرزا غلام أحمد المتنبى، ولوصح هذا الحديث لما كان فيه أدنى إشارة إلى ما زعموا، وغاية ما فيه وجوب اتخاذ المسلمين إماما يبايعونه، وهذا حق كما دل عليه حديث مسلم وغيره. "الضعيفة" (١/ ٥٢٥) .. " (٣)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٠٨/٨

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣١٠/٨

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٢٦/٨

"[١٣٨٨] باب منه [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «علماء أمتي كأنبيا بني إسرائيل» [قال الإمام]: لا أصل له باتفاق العلماء، وهو مما يستدل به القاديانية الضالة على بقاء النبوة بعده - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولو صح لكان حجة عليهم كما يظهر بقليل من التأمل. "الضعيفة" (١/ ٦٧٧ - ٦٧٨). [١٣٨٩] باب منه [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «إذا جلس القاضي في مكانه، هبط عليه ملكان يسددانه ويوقفانه ويرشدانه ما لم يجر، فإذا جار عرجا وتركاه» (موضوع) [قال الإمام]: قلت: وهو من الأحاديث الكثيرة الباطلة التي تحتج بها الفئة القاديانية الضالة على بعض ما يذهبون إليه مما خالفوا فيه الكتاب والسنة وإجماع الملة؛ ألا وهو قولهم بقاء النبوة والوحي، ونزول الملائكة به بعد خاتم النبياء محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -، ومع أن الحديث ليس صريحا في ذلك، فهم يجادلون به، مع علمهم أنه من رواية هذا الكذاب، لأن علم الحديث وقواعده مما لا يلتفتون إليه، شأن أهل الأهواء جميعا، فكل حديث وافق مذهبهم وأهواءهم فهو صحيح عندهم، ولو كان راويه مسيلمة الكذاب! "الضعيفة" (٥/ ٥٢).." (١)

"الله، ويكون ذلك بشرى له بحسن خاتمته، فهذا التلقين هو المشروع، .. «لقنوا موتاكم» أي: الذين حضرهم الموت لا إله إلا الله، أما تلقين الميت الذي وضع في قبره فلا يفيد شيئا؛ لأنه انتهى أجله إن صالحا فصالح وإن طالحا فطالح ولا يفيد هذا التلقين المبتدع، بل أنا أقول: هذا التلقين يشبه نوعا من التلقين معروف بين الناس في هذا الزمان وهم الطلبة في المدارس، إذا أحدهم لقن جاره في أثناء الامتحان قد يكون سببا لسقوطه؛ لأنه تلقن ما لا ينبغي أن يتلقنه؛ لأنه هذا الذي كان قد لقنه كان ينبغي عليه أن يصل إليه بجهده وتعبه ونصبه، أما أن يستفيد من جهود غيره فسوف لا يستفيد، كذلك هذا الميت الذي دفن في قبره فتلقينه لا يفيد شيئا مطلقا. «من مات وكان آخر ما قال: لا إله إلا الله» أو كما قال عليه الصلاة والسلام. بهذه المناسبة تلقين المحتضر: هناك بعض العلماء يقولون، وفي زعمي قولهم هذا يشبه الفلسفة التي لا أصل لها في الشرع بل ولا في العقل، يقولون: لا ينبغي للملقن لمن حضره الموت أن يقول له: قل لا إله إلا الله، وإنما هو يذكر الله ويقول: لا إله إلا الله .. لا إله إلا الله تسميعا للمحتضر لعله يتنبه من غفلته في تلك الساعة الخطيرة ويقول: لا إله إلا الله، لماذا يقول هذا البعض، أنه لا ينبغي أن يأمره بلا إله إلا الله؟ خشية أن يرفض الأمر فيكون عاقبة أمره الموت على كفر والعياذ بالله، هكذا زعموا. لكني أقول: قد جاء في السنة الصحيحة ما يبين أن قوله عليه السلام: «لقنوا موتاكم: لا إله إلا الله» إنما يعني أمر المحتضر بأن يقول: لا إله إلا الله، جاء هذا في صحيح البخاري حينما مرض غلام من اليهود كان يخدم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، فعاده النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فوجده في حضرة الموت، فقال له عليه الصلاة والسلام: «قل: لا إله إلا الله».." (٢)

"قلت: ولذلك أورده الخطيب التبريزي في "باب المعجزات" من "المشكاة" (ج ٣ رقم ٥٩٣٨ - بتخريري). والآخر: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أقر عمر وغيره من الصحابة على ما كان مستقرا في نفوسهم واعتقادهم أن

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٢٧/٨

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١٩/٩

الموتى لا يسمعون، بعضهم أوماً إلى ذلك إيماء، وبعضهم ذكر صراحة، لكن الأمر بحاجة إلى توضيح فأقول: أما الإيماء فهو في مبادرة الصحابة لما سمعوا نداءه - صلى الله عليه وآله وسلم - لموتى القليب بقولهم: " ما تكلم أجسادا لا أرواح فيها؟ " فإن في رواية أخرى عن أنس نحوه بلفظ " قالوا " بدل: " قال عمر " كما سيأتي في الكتاب (ص ٧١ - ٧٣) فلولا أنهم كانوا على علم بذلك سابق تلقوه منه - صلى الله عليه وآله وسلم - ما كان لهم أن يبادروه بذلك، وهب أنهم تسرعوا وأنكروا بغير علم سابق فوجب التبليغ حينئذ يوجب على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن يبين لهم أن اعتقادهم هذا خطأ، وأنه لا أصل له في الشرع، ولم نر في شيء من روايات الحديث مثل هذا البيان وغاية ما قال لهم: " ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ". وهذا - كما ترى - ليس فيه تأسيس قاعدة عامة بالنسبة للموتى جميعا تخالف اعتقادهم السابق، وإنما هو إخبار عن أهل القليب خاصة، على أنه ليس ذلك على إطلاقه بالنسبة إليهم أيضا إذا تذكرت رواية ابن عمر التي فيها " إنهم الآن يسمعون " كما تقدم شرحه، فسماعهم إذن خاص بذلك الوقت، وبما قال لهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقط، فهي واقعة عين لا عموم لها؛ فلا تدل على أنهم يسمعون دائما وأبدا، وكل ما يقال لهم، كما لا تشمل غيرهم من الموتى مطلقا، وهذا واضح إن شاء الله تعالى. ويزيده ووضوحا ما يأتي. وأما الصراحة فهي فيما رواه أحمد (٣/ ٢٨٧) من حديث أنس رضي الله عنه قال: " . . . فسمع عمر صوته فقال: يا رسول الله أتناديهم بعد ثلاث؟ وهل " (١)

" [١٥٣٧] باب هل زراعة الأشجار على القبور تخفف من عذاب القبر؟ عن ابن عباس قال مر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول - وفي رواية لمسلم: لا يستنزه من البول - وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة، ثم أخذ جريدة رطبة فشققها نصفين ثم غرز في كل قبر واحدة» قالوا: يا رسول الله لم صنعت هذا؟ قال: «لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا». متفق عليه. [قال الإمام]: لقد توهم كثير من الناس أن التخفيف إنما كان من أجل رطابة الشقين، وهذا ليس بصحيح ولو كان كذلك لما شق الغصن شقين لأن ذلك مما يسرع اليبوسة إلى الشقين كما لا يخفى، والصحيح أن سبب التخفيف إنما هو شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - ودعاؤه لهما، وأن الله استجاب له ذلك إلى أن ييبسا، فالرطابة علامة لا سبب، ويشهد لهذا حديث جابر الطويل في مسلم (٨/ ٢٣٥): "إني مررت بقبرين يعذبان، فأحببت بشفاعتي أن يرفه عنهما مادام الغصنان رطبين". ولهذا لم يعرف عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه كان يفعل ذلك عند زيارة القبور ولا عن الصحابة ولا عن أحد السلف، بل قد أنكر الإمام الخطابي ما يفعله الناس اليوم من وضع الأخضر على القبور، وقال: إنه لا أصل له، وقد تكلمت على هذه المسألة بتفصيل في كتابي "أحكام الجنائز وبدعها" وراجع أيضا تعليق أحمد شاكر على "الترمذي" (١/ ١٠٣). تحقيق مشكاة المصابيح" (١/ ١١٠) .. (٢)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٧٨/٩

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ١٦٤/٩

"طريقاً عن تسعة عشر صحابياً فهل التواتر غير هذا؟! ٢ - تقسيمك أنت وغيرك - أيا كان - الأحاديث الصحيحة إلى قسمين: قسم يجب على المسلم قبولها ويلزمه العمل بها وهي أحاديث الأحكام ونحوها. وقسم لا يجب عليه قبولها والاعتقاد بها وهي أحاديث العقائد وما يتعلق منها بالأمر الغيبية. أقول: إن هذا تقسيم مبتدع لا أصل له في كتاب الله ولا في سنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولا يعرفه السلف الصالح، بل عموم الأدلة الموجبة للعمل بالحديث تقتضي وجوب العمل بالقسمين كليهما ولا فرق، فمن ادعى التخصيص فليتنفصل بالبيان مشكوراً وهيئات هيئات. ثم ألفت رسالتين هامتين جداً في بيان بطلان التقسيم المذكور الأولى: "وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة" والأخرى: "الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام". "تمام المنة" (ص ٧٨ - ٧٩). [١٥٧٥] باب أحاديث الدجال ونزول عيسى متواترة [قال الإمام]: (أحاديث) الدجال ونزول عيسى عليه السلام وهي متواترة عندهم، ونحوها أحاديث خروج المهدي - مهدي السنة لا الشيعة - فإنها صحيحة أيضاً بل متواترة عند أهل العلم. "حياة الألباني" (١/ ٢٣٤). (١)

"[١٦٥٠] باب هل صح حديث: «لكل نبي حوض إلا صالح فإن حوضه هو بضع ناقته»؟ سؤال: ذكر في كتاب "السنة" للبرهاري... الشيخ: كتاب السنة لمن؟ مداخلة: البرهاري، هذا مخطوط هو الكتاب. الشيخ: لذلك أعجم علي! ما عرفت هذا الكتاب، طيب! مداخلة: كان يتحدث عن حوض النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، قال بأن لكل نبي حوض إلا صالح فإن حوضه هو بضع ناقته (١). الشيخ: هذا شيء غريب! نسبه بدون سند؟ مداخلة: كتابه سوف يطبع. الشيخ: سوف يطبع؟ مداخلة: سوف يطبع نعم. الشيخ: طيب! هذا مخطوط؟ مداخلة: حقق الآن هذا هو الكتاب. الشيخ: طيب! ذاك بالسند؟ مداخلة: نقرأه؟ \_\_\_\_\_ (١) موضوع. أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٦٤ - ٦٥) وعنه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/ ٢٤٤) وقال: حديث موضوع لا أصل له.. (٢)

"[١٦٧٨] باب نعيم الجنة لا يزول عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل [قال الإمام]: وأما الزيادة المشهورة: "وكل نعيم لا محالة زائل"؛ فهي من حيث المعنى باطلة؛ فإن نعيم الجنة لا يزول، كما قال عثمان بن مظعون في قصة له مع لبيد ذكرها الحافظ في "الفتح"، ومن جهل بعضهم أنه ألحقها بالحديث، ودسها علي في كتابي "صحيح الجامع" (الطبعة الجديدة)، ولا أصل لها ألبتة في شيء من طرق الحديث. "مختصر صحيح البخاري" (٢/ ٥٣٢ - ٥٣٣). [١٦٧٩] باب عدد ما للرجل من نساء في الجنة [روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: «إن الرجل من أهل الجنة ليزوج خمسمائة حوراء، وأربعة آلاف بكر، وثمانية آلاف ثيب، يعانق كل واحدة منهن مقدار عمره في الدنيا». (منكر). [قال الإمام]: واعلم أن الأحاديث التي وردت في تحديد عدد ما للرجل من النساء في الجنة مختلفة جداً، والثابت منها حديث أبي هريرة في "الصحيحين" بلفظ: (٣)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٢٣٠/٩

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٥٤/٩

(٣) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٣٨٦/٩

"بالعذاب، وأنه لا فرق بينهما إلا بالرحمة والعذاب، وأنها ريح واحدة لا رياح، فما جاء في حديث الطبراني عن ابن عباس مرفوعا بلفظ: " اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا ". فهو باطل، وقال الطحاوي: " لا أصل له ". وقد صح عن ابن عباس خلافه، كما بينته تحت حديث الطبراني المخرج في الكتاب الآخر: " الضعيفة " (٥٦٠٠). "الصحيحة" (٦/١، ٥٩٨، ٦٠١ - ٦٠٢).." (١)

"[١٧٨١] باب هل الإيمان بأن الله قد قدر الأرزاق يوجب التكاسل والتواكل؟ [سئل الإمام]: فضيلة الشيخ، قرأت في كتاب صغير حديثا يقول «خذ من القرآن ما شئت لما شئت» فهل هذا الحديث صحيح؟ أفيدونا جزاكم الله خيرا. [فأجاب]: هذا الحديث: «خذ من القرآن ما شئت لما شئت» (١) حديث مشتهر على بعض الألسنة ولكنه - مع الأسف الشديد - من تلك الأحاديث التي لا أصل لها في السنة، ولذلك فلا يجوز روايته ونسبته إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -. ثم هذا المعنى الواسع الشامل لا يصح ولا يثبت مطلقا في شريعة الإسلام: «خذ من القرآن ما شئت لما شئت» فمثلا إن أنا جلست في عقر داري، ولا أعمل في مهنتي وصنعتي، وأطلب الرزق من ربي أن ينزله علي من السماء لأني اخذ من القرآن لهذا! من يقول هذا؟! هذا كلام باطل، ولعله من وضع أولئك الصوفية الكسالى الذين طبعوا على الجلوس والسكن فيما يسمونها بالرباطات، ينزلون فيها وينتظرون رزق الله ممن يأتيهم به من الناس، علما أن هذا ليس من طبيعة المسلم، لأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قد ربي المسلمين جميعا على علو الهمة، وعلى عزة النفس، فقال عليه الصلاة والسلام «اليد العليا خير من اليد السفلى، فاليد العليا هي المنفقة، واليد السفلى هي السائلة» (٢). ويعجبني بهذه المناسبة مما كنت قرأته فيما يتعلق ببعض الزهاد من الصوفية \_\_\_\_\_ (١) الضعيفة (٥٥٧). [منه] (٢) البخاري (١٤٢٩) واللفظ له - مسلم (١٠٣٣).." (٢)

"- ولا أطيل في ذلك، فقصصهم كثيرة وعجيبة:- زعموا أن أحدهم خرج سائحا ضاربا في الأرض بغير زاد، فوصل الأمر إلى أنه كاد أن يموت جوعا، فبدت له من بعيد قرية، فأتى إليها، وكان اليوم يوم الجمعة، وهو بزعمه خرج متوكلا على الله، فلكيلا ينقض بزعمه توكله المزعوم، لم يظهر شخصه للجمهور الذي في المسجد، وإنما انطوى على نفسه تحت المنبر، لكيلا يشعر به أحد، لكنه كان يحدث نفسه لعل أحدا يحس به، وهكذا خطب الخطيب خطبته، وهو لم يصل مع الجماعة! فبعد أن انتهى الإمام من الخطبة والصلاة، وبدأ الناس يخرجون زرافات ووحدانا من أبواب المسجد، حتى شعر الرجل بأن المسجد كاد يخلو من الناس، وحينئذ تقفل الأبواب، ويبقى وحيدا في المسجد من غير طعام ولا شراب، فلم يسعه إلا أن يتحنح ليثبت وجوده للحاضرين، فالتفت بعض الناس، فوجدوه قد تحول كأنه عظم من الجوع والعطش، فأخذوه وأغاثوه. وسأله: من أنت يا رجل؟! قال: أنا زاهد متوكل على الله. قالوا: كيف تقول: متوكل على الله، وأنت كدت أن تموت؟! ولو كنت متوكلا على الله لما سألت، ولما نهت الناس إلى وجودك بالحنحة، حتى تموت بذنبك؟! هذا مثال

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩/٤١٠

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٩/٥٩٦



إلى ما يؤدي به مثل هذا الحديث «خذ من القرآن ما شئت لما شئت». والخلاصة: أن هذا الحديث لا أصل له. "كيف يجب علينا أن نفسر القرآن" (ص ٥ - ٧).." (١)

"متأنيا، فتبع الشيطان تلك السكتات التي بين قوله: ﴿ومناة الثالثة الأخرى﴾ [النجم: ٢٠] وبين قوله تعالى: ﴿الكم الذكر وله الأنثى﴾ [النجم: ٢١] ، فقال يحاكي صوت النبي صلى الله عليه وسلم: "وأنحن الغرائقة العلى وإن شفاعتهن لترتجى"، فأما المشركون، والذين في قلوبهم مرض لقلة البصيرة وفساد السريرة، فتلوها عن النبي صلى الله عليه وسلم، ونسبوا بجهلهم إليه، حتى سجدوا معه اعتقاداً أنه معهم، وعلم الذين أوتوا العلم والإيمان أن القرآن حق من عند الله، فيؤمنون به، ويرفضون غيره، وتجيّب قلوبهم إلى الحق، وتنفر عن الباطل، وكل ذلك ابتلاء من الله، ومحنة، فأين هذا من قولهم؟! وليس في القرآن إلا غاية البيان بصيانة النبي صلى الله عليه وسلم في الأسرار والإعلان، عن الشرك والكفران، وقد أودعنا إليكم توصية أن تجعلوا القرآن، إمامكم، وحروفه أمامكم، فلا تحملوا عليها ما ليس فيها، ولا تربطوا بها ما ليس منها، وما هدي لهذا إلا الطبري بجلالة قدره وصفاء فكره، وسعة باعه في العلم، وشدة ساعده وذراعه في النظر، وكأنه أشار إلى هذا الغرض، وصوب على هذا المرمى فقرطس بعد ما ذكر في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها، ولو شاء ربك لما رواها أحد، ولا سطرها، ولكنه فعال لما يريد، عصمنا الله وإياكم بالتوفيق والتسديد، وجعلنا من أهل التوحيد بفضله ورحمته.." (٢)

(١) موسوعة الألباني في العقيدة ناصر الدين الألباني ٥٩٧/٩

(٢) نصب المجانيق لنسف قصة الغرائق ناصر الدين الألباني ص/٥٤